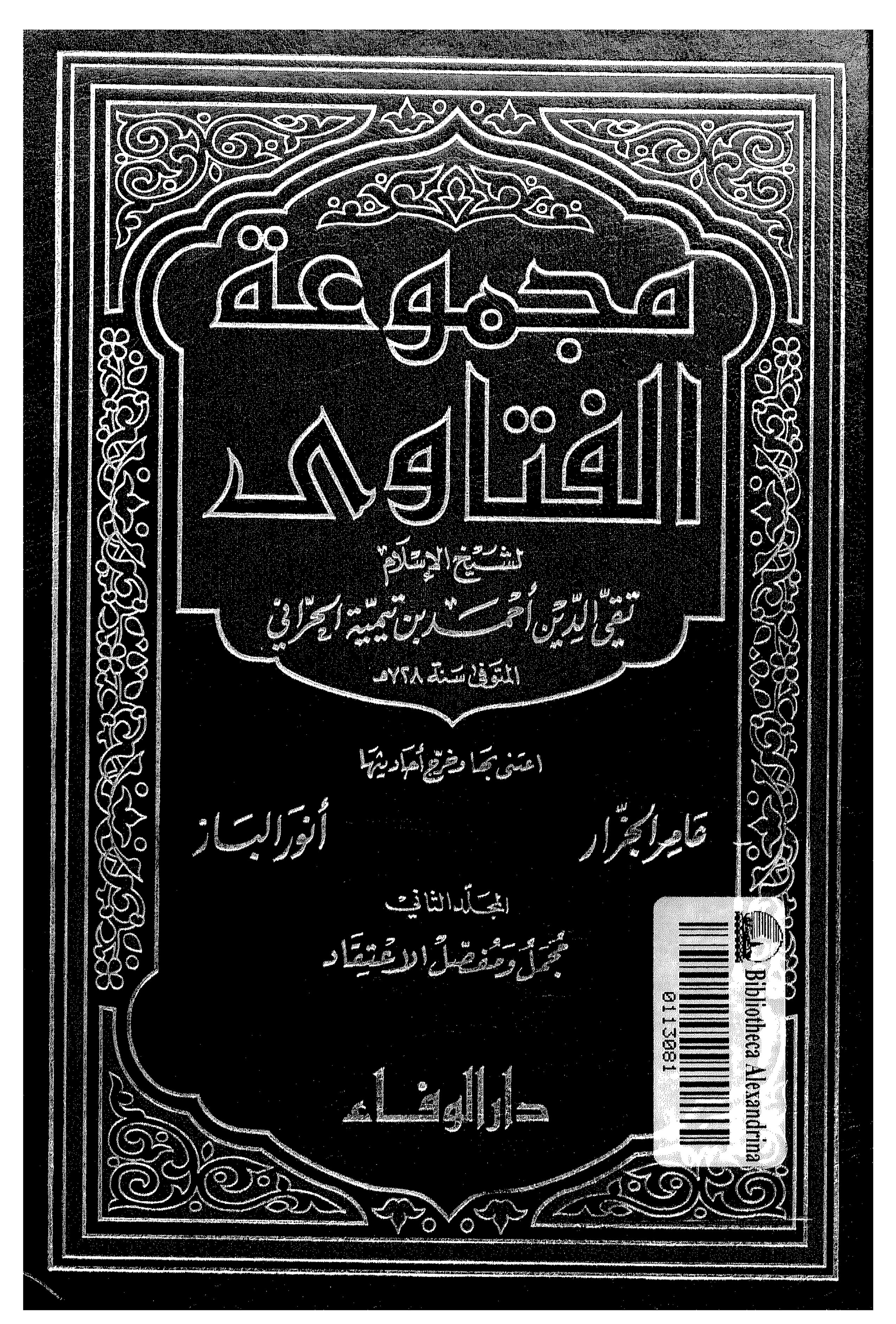
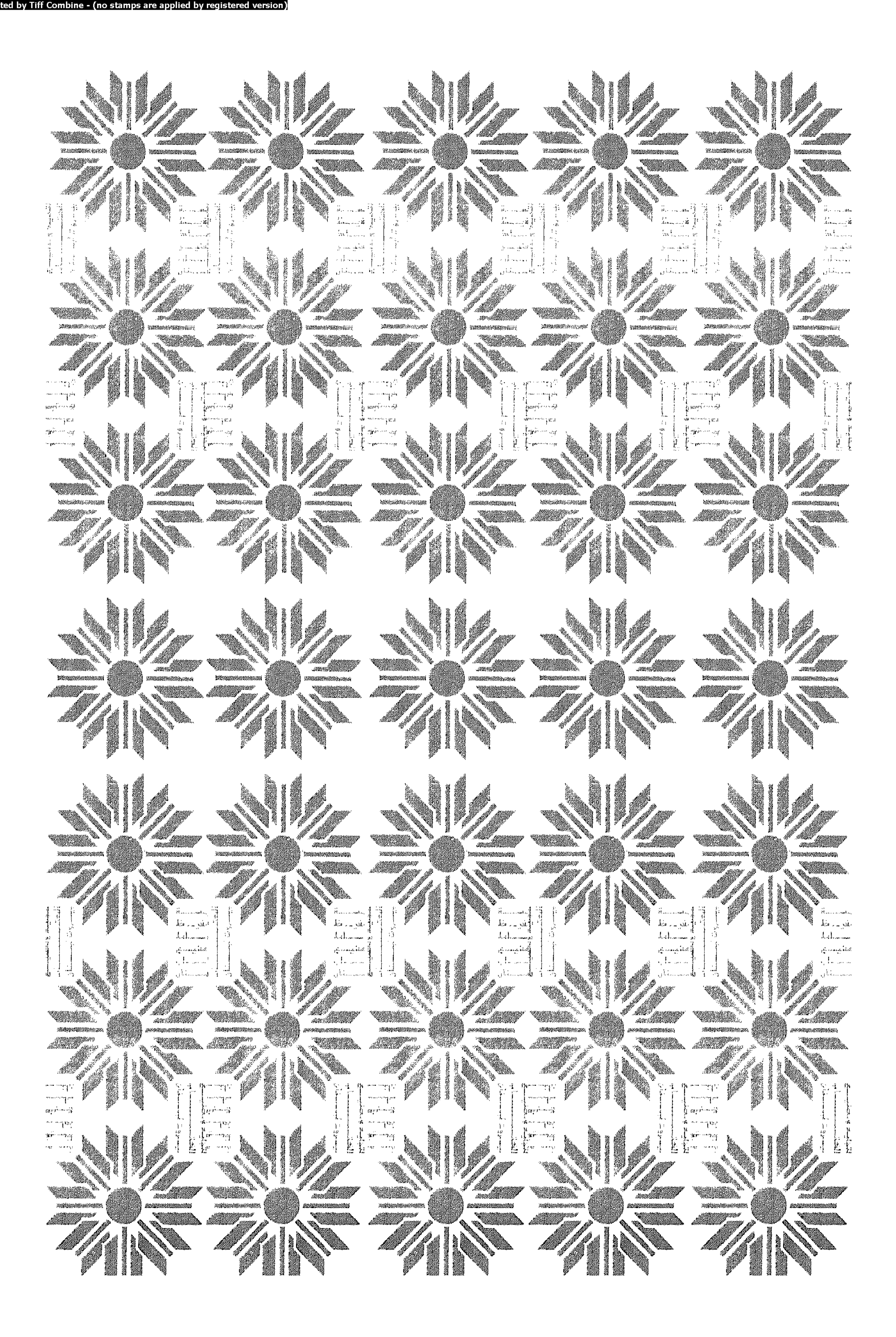
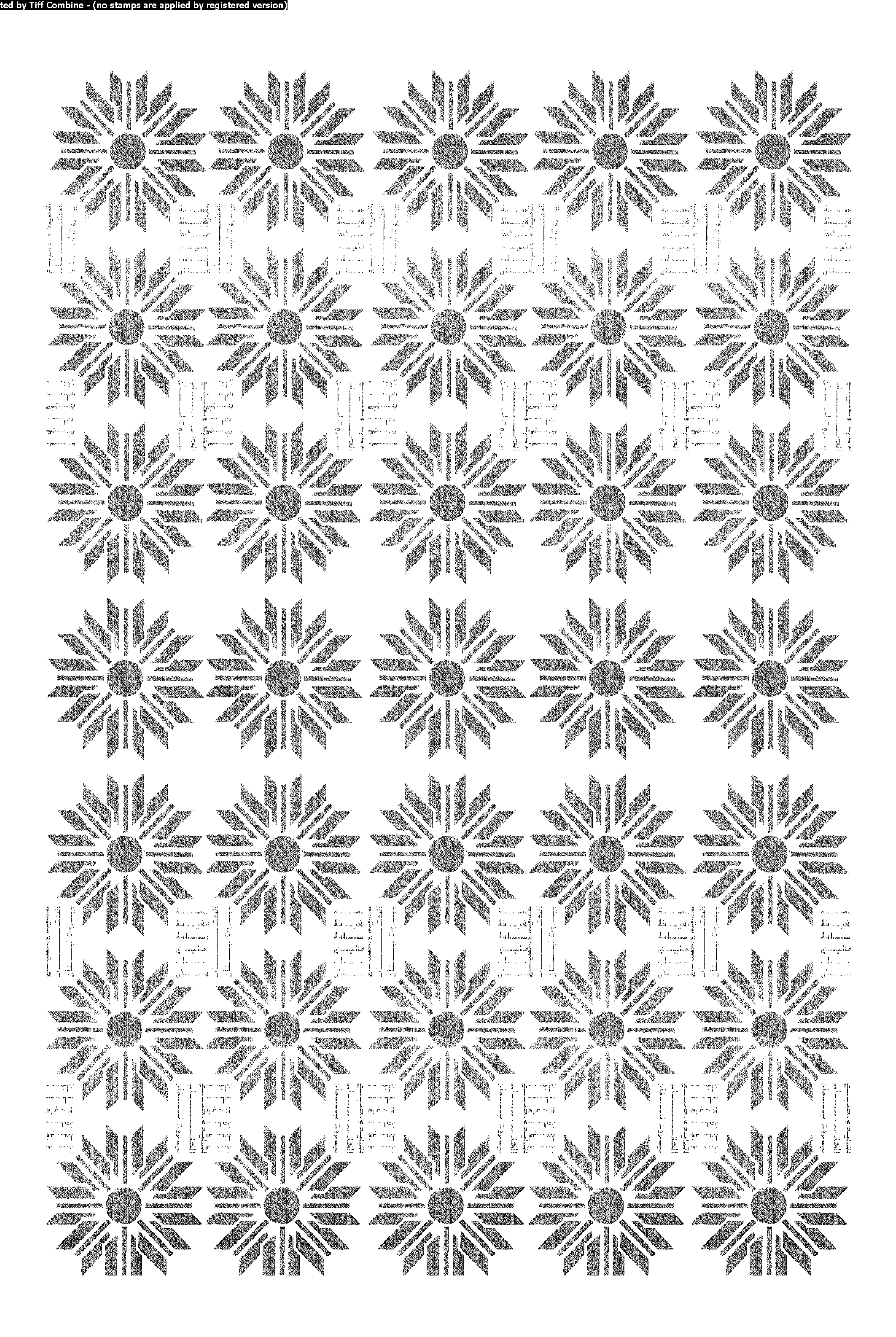

مجموعة
الفتاوى
لشيخ الإسلام
تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني
المتوفى سنة ٧٢٨ هـ
اعتنى بها وخرج أحاديثها
عامر الجزار
أنور الباز
المجلد الثاني
مجمل ومفصل الاعتقاد
دار الوفاء
Bibliotheca Alexandrina
0113081







مجموعة الفتاوى

لشيخ الإسلام

تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني

الطبعة الأولى

١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م



دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - ج.م.ع - المنصورة

الإدارة : ش الإمام محمد عبده المواجه لكلية الآداب ص . ب ٢٣٠

ت :٣٤٢٧٢١/ ٣٥٦٢٢٠/ ٣٥٦٢٣٠ فاكس ٣٥٩٧٧٨

المكتبة : أمام كلية الطب ت ٣٤٧٤٢٣

مكتبة العبيكان ـ المملكة العربية السعودية

الرياض ـ طريق الملك فهد مع تقاطع العروبة ص.ب ٦٢٨٠٧ الرمز ١١٥٩٥

هاتف ٤٦٥٤٤٢٤ ـ فاكس ٤٦٥٠١٢٩

مجموعة الفتاوى

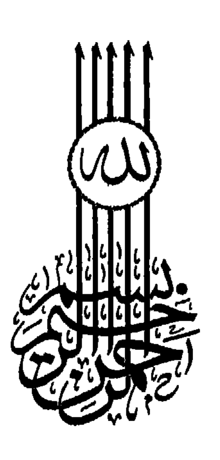
لشيخ الإسلام

تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني

المتوفى سنة ٧٢٨هـ

عامر الجزار   أنور الباز

المجلد الثالث


بسم الله الرحمن الرحيم

كتـــــاب

مجمل اعتقاد السلف



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

قال الشيخ الإمام، العالم العلامة، شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني ـ رضي الله عنه وأرضاه ـ:

الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ به من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد : فقد سألني من تعينت إجابتهم أن أكتب لهم مضمون ما سمعوه مني في بعض المجالس من الكلام في التوحيد والصفات ، وفي الشرع و القدر لمسيس الحاجة إلى تحقيق هذين الأصلين ، وكثرة الاضطراب فيهما، فإنهما مع حاجة كل أحد إليهما، ومع أن أهل النظر، والعلم، والإرادة، والعباد، لابد أن يخطر لهم في ذلك من الخواطر والأقوال ما يحتاجون معه إلى بيان الهدى من الضلال ، لا سيما مع كثرة من خاض في ذلك بالحق تارة، وبالباطل تارات، وما يعترى القلوب في ذلك من الشبه التي توقعها في أنواع الضلالات.

فالكلام في باب التوحيد والصفات، هو من باب الخبر ، الدائر بين النفي والإثبات.

والكلام في الشرع والقدر ، هو من باب الطلب، والإرادة، الدائر بين الإرادة والمحبة، وبين الكراهة والبغض ـ نفيًا ، وإثباتا.

والإنسان يجد في نفسه الفرق بين النفي والإثبات،والتصديق والتكذيب ، وبين الحب والبغض ، والحض والمنع، حتى إن الفرق بين هذا النوع وبين النوع الآخر معروف عند العامة والخاصة،ومعروف عند أصناف المتكلمين في العلم، كما ذكر ذلك الفقهاء في كتاب الإيمان، وكما ذكره المقسمون للكلام ؛ من أهل النظر، والنحو، والبيان، فذكروا أن الكلام نوعان: خبر ، وإنشاء ، والخبر دائر بين النفي والإثبات. والإنشاء أمر، أو نهي، أو إباحة.

وإذا كان كذلك، فلابد للعبد أن يثبت لله ما يجب إثباته له من صفات الكمال،

وينفي عنه ما يجب نفيه عنه مما يضاد هذه الحال، ولابد له في أحكامه من أن يثبت خلقه وأمره، فيؤمن بخلقه المتضمن كمال قدرته، وعموم مشيئته ويثبت أمره المتضمن بيان ما يحبه ويرضاه، من القول والعمل، ويؤمن بشرعه وقدره إيمانًا خاليا من الزلل.

وهذا يتضمن التوحيد في عبادته وحده لا شريك له: وهو التوحيد في القصد والإرادة والعمل ، والأول يتضمن التوحيد في العلم والقول، كما دل على ذلك سورة : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ، ودل على الآخر سورة :﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ ، وهما سورتا الإخلاص، وبهما كان النبي ﷺ يقرأ بعد الفاتحة في ركعتي الفجر[1]، وركعتي الطواف[2]، وغير ذلك.

فأما الأول ـ وهو التوحيد في الصفات ـ فالأصل في هذا الباب أن يوصف الله بما وصف به نفسه، وبما وصفته به رسله، نفيًا وإثباتًا، فيثبت لله ما أثبته لنفسه، وينفي عنه ما نفاه عن نفسه.

وقد علم أن طريقة سلف الأمة وأئمتها إثبات ما أثبته من الصفات ، من غير تكييف ولا تمثيل ، ومن غير تحريف ولا تعطيل.

وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه، مع إثبات ما أثبته من الصفات، من غير إلحاد ـ لا في أسمائه ولا في آياته ـ فإن الله تعالى ذم الذين يلحدون في أسمائه وآياته، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[الأعراف: ١٨٠] ، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي النَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ الآية [فصلت: ٤٠].

فطريقتهم تتضمن إثبات الأسماء والصفات، مع نفي مماثلة المخلوقات ـ إثباتًا بلا تشبيه، وتنزيها بلا تعطيل ـ كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

ففي قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ رد للتشبيه والتمثيل، وقوله: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾: رد للإلحاد والتعطيل.

---

(١) مسلم في صلاة المسافرين(٧٢٦/٩٨) ، وأبو داود في الصلاة (١٢٥٦) عن أبي هريرة ، والترمذي في أبواب الصلاة (٤١٧)، وقال :«حديث حسن»، والنسائي في الافتتاح (٩٩٢) ، وابن ماجه في الصلاة (١١٤٩)، وأحمد ٢/ ٢٤، كلهم عن ابن عمر.

(٢) مسلم في الحج (١٢١٨/١٤٧)، وأبو داود في المناسك (١٩٠٥) ، وابن ماجه في المناسك(٣٠٧٤)، وأحمد ٣/ ٣٢٠ كلهم عن جابر بن عبد الله.

والله ـ سبحانه ـ بعث رسله بإثبات مفصل، ونفي مجمل ، فأثبتوا لله الصفات على وجه التفصيل، ونفوا عنه ما لا يصلح له من التشبيه والتمثيل، كما قال تعالى: ﴿فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾[مريم: ٦٥]. قال أهل اللغة: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ أي : نظيرًا يستحق مثل اسمه. ويقال : مساميًا يساميه. وهذا معنى ما يروى عن ابن عباس ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ : مثيلا أو شبيهًا.

وقال تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ . وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾[الإخلاص: ٣، ٤] ، وقال تعالى: ﴿فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[البقرة: ٢٢]، وقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾[البقرة: ١٦٥]، وقال تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ . بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[الأنعام: ١٠٠، ١٠١].

وقال تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا . الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ﴾[الفرقان: ١ ، ٢]، وقال تعالى: ﴿ فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ . أَمْ خَلَقْنَا الْمَلائِكَةَ إِنَاثًا وَهُمْ شَاهِدُونَ . أَلا إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ . وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ . أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ .مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ. أَفَلا تَذَكَّرُونَ . أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ مُّبِينٌ .فَأْتُوا بِكِتَابِكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ . وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ .سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ . إِلاَّ عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ﴾ إلى قوله : ﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ . وَسَلامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الصافات: ١٤٩-١٨٢].

فسبح نفسه عما يصفه المفترون المشركون، وسلم على المرسلين، لسلامة ما قالوه من الإفك والشرك، وحمد نفسه؛ إذ هو ـ سبحانه ـ المستحق للحمد بما له من الأسماء والصفات، وبديع المخلوقات.

وأما الإثبات المفصل، فإنه ذكر من أسمائه وصفاته ما أنزله في محكم آياته كقوله: ﴿اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾الآية بكمالها [البقرة: ٢٥٥]،وقوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ. اللَّهُ الصَّمَدُ﴾السورة [الإخلاص]، وقوله: ﴿وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾، ﴿وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ﴾ ، ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ﴿وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾، ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾، ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ . ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ . فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[البروج: ١٤-١٦] ، ﴿هُوَ الأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ . هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى

الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٣، ٤].

وقوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ﴾[محمد: ٢٨]، وقوله: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤]، وقوله: ﴿رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ﴾[البينة: ٨]، وقوله: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ﴾ [النساء: ٩٣]، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾ [غافر: ١٠]، وقوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلائِكَةُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، وقوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١].

وقوله: ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾[النساء: ١٦٤]، وقوله : ﴿وَنَادَيْنَاهُ مِن جَانِبِ الطُّورِ الأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا ﴾ [مريم: ٥٢]، وقوله: ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [القصص: ٦٢]، وقوله: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، وقوله: ﴿ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ . هُوَ اللَّهُ الَّذِي لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ . هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [الحشر: ٢٢-٢٤].

إلى أمثال هذه الآيات والأحاديث، الثابتة عن النبي ﷺ في أسماء الرب ـ تعالى ـ وصفاته، فإن في ذلك من إثبات ذاته وصفاته على وجه التفصيل، وإثبات وحدانيته بنفي التمثيل، ما هدى الله به عباده إلى سواء السبيل، فهذه طريقة الرسل ـ صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

وأما من زاغ وحاد عن سبيلهم؛ من الكفار والمشركين، والذين أوتوا الكتاب، ومن دخل في هؤلاء من الصابئة والمتفلسفة، والجهمية والقرامطة والباطنية ونحوهم، فإنهم على ضد ذلك، يصفونه بالصفات السلبية على وجه التفصيل، ولا يثبتون إلا وجودًا مطلقًا ،لا حقيقة له عند التحصيل، وإنما يرجع إلى وجود في الأذهان، يمتنع تحققه في الأعيان.

فقولهم يستلزم غاية التعطيل، وغاية التمثيل؛ فإنهم يمثلونه بالممتنعات ، والمعدومات، والجمادات، ويعطلون الأسماء والصفات ، تعطيلاً يستلزم نفي الذات.

فغلاتهم يسلبون عنه النقيضين، فيقولون: لا موجود ولا معدوم، ولا حي ولا ميت، ولا عالم ولا جاهل؛ لأنهم يزعمون أنهم إذا وصفوه بالإثبات شبهوه بالموجودات، وإذا وصفوه بالنفي شبهوه بالمعدومات، فسلبوا النقيضين، وهذا ممتنع في بداهة العقول، وحرفوا ما أنزل الله من الكتاب ، وما جاء به الرسول، فوقعوا في شر مما فروا منه؛ فإنهم شبهوه بالممتنعات؛ إذ سَلْبُ النقيضين كجمع النقيضين، كلاهما من الممتنعات.

وقد علم بالاضطرار ، أن الوجود لابد له من موجد، واجب بذاته، غني عما سواه، قديم أزلي، لا يجوز عليه الحدوث ولا العدم، فوصفوه بما يمتنع وجوده ، فضلا عن الوجوب أو الوجود أو القدم.

وقاربهم طائفة من الفلاسفة وأتباعهم فوصفوه بالسلوب والإضافات، دون صفات الإثبات، وجعلوه هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق، وقد علم بصريح العقل أن هذا لا يكون إلا في الذهن، لا فيما خرج عنه من الموجودات وجعلوا الصفة هي الموصوف. فجعلوا العلم عين العالم، مكابرة للقضايا البديهات، وجعلوا هذه الصفة هي الأخرى، فلم يميزوا بين العلم والقدرة والمشيئة، جحدًا للعلوم الضروريات .

وقاربهم طائفة ثالثة من أهل الكلام؛ من المعتزلة ومن اتبعهم، فأثبتوا لله الأسماء دون ما تتضمنه من الصفات. فمنهم من جعل العليم، والقدير، والسميع، والبصير كالأعلام المحضة المترادفات. ومنهم من قال: عليم بلا علم، قدير بلا قدرة، سميع بصير بلا سمع ولا بصر، فأثبتوا الاسم دون ما تضمنه من الصفات.

والكلام على فساد مقالة هؤلاء وبيان تناقضها بصريح المعقول المطابق لصحيح المنقول، مذكور في غير هذه الكلمات.

وهؤلاء جميعهم يفرون من شيء فيقعون في نظيره، وفي شر منه، مع ما يلزمهم من التحريف والتعطيل، ولو أمعنوا النظر لسووا بين المتماثلات، وفرقوا بين المختلفات، كما تقتضيه المعقولات، ولكانوا من الذين أوتوا العلم، الذين يرون أنما أنزل إلى الرسول هو الحق من ربه، ويهدي إلى صراط العزيز الحميد.

ولكنهم من أهل المجهولات، المشبهة بالمعقولات، يسفسطون في العقليات، ويقرمطون في السمعيات.

وذلك أنه قد علم بضرورة العقل أنه لابد من موجود قديم ، غني عما سواه، إذ نحن نشاهد حدوث المحدثات، كالحيوان والمعدن والنبات، والحادث ممكن ليس بواجب ولا ممتنع، وقد علم بالاضطرار أن المحدَثِ لابد له من مُحْدِثٍ ، والممكن لابد له من موجد،

كما قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥]، فإذا لم يكونوا خلقوا من غير خالق ولا هم الخالقون لأنفسهم، تعين أن لهم خالقًا خلقهم.

وإذا كان من المعلوم بالضرورة في الوجود ما هو قديم واجب بنفسه، وما هو محدث ممكن، يقبل الوجود والعدم ـ فمعلوم أن هذا موجود ، وهذا موجود ، ولا يلزم من اتفاقهما في مسمى الوجود أن يكون وجود هذا مثل وجود هذا، بل وجود هذا يخصه ووجود هذا يخصه، واتفاقهما في اسم عام، لا يقتضي تماثلهما في مسمى ذلك الاسم عند الإضافة والتخصيص والتقييد ولا في غيره.

فلا يقول عاقل: إذا قيل: إن العرش شيء موجود، وإن البعوض شيء موجود، أن هذا مثل هذا؛ لاتفاقهما في مسمى الشيء والوجود؛ لأنه ليس في الخارج شيء موجود غيرهما يشتركان فيه، بل الذهن يأخذ معنى مشتركًا كليًا،هو مسمى الاسم المطلق. وإذا قيل : هذا موجود وهذا موجود، فوجود كل منهما يخصه لا يشركه فيه غيره، مع أن الاسم حقيقة في كل منهما.

ولهذا سمى الله نفسه بأسماء، وسمى صفاته بأسماء، وكانت تلك الأسماء مختصه به إذا أضيفت إليه لا يشركه فيها غيره، وسمى بعض مخلوقاته بأسماء مختصة بهم، مضافة إليهم ، توافق تلك الأسماء إذا قطعت عن الإضافة والتخصيص، ولم يلزم من اتفاق الاسمين، وتماثل مسماهما واتحاده ـ عند الإطلاق والتجريد عن الإضافة والتخصيص ـ اتفاقهما، ولا تماثل المسمى عند الإضافة والتخصيص، فضلا عن أن يتحد مسماهما عند الإضافة والتخصيص.

فقد سمى الله نفسه حيًا، فقال: ﴿اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾[البقرة: ٢٥٥] وسمى بعض عباده حيًا، فقال : ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾[الروم: ١٩]، وليس هذا الحي مثل هذا الحي؛ لأن قوله: ﴿الحي﴾ اسم لله مختص به، وقوله: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ اسم للحي المخلوق مختص به، وإنما يتفقان إذا أطلقا وجردا عن التخصيص، ولكن ليس للمطلق مسمى موجود في الخارج، ولكن العقل يفهم من المطلق قدرًا مشتركًا بين المسميين، وعند الاختصاص يقيد ذلك بما يتميز به الخالق عن المخلوق، والمخلوق عن الخالق.

ولابد من هذا في جميع أسماء الله وصفاته، يفهم منها ما دل عليه الاسم بالمواطأة والاتفاق، وما دل عليه بالإضافة والاختصاص، المانعة من مشاركة المخلوق للخالق في شيء من خصائصه ـ سبحانه وتعالى.

وكذلك سمى الله نفسه عليمًا حليمًا، وسمى بعض عباده عليمًا، فقال: ﴿وَبَشَّرُوهُ (1) بِغُلامٍ عَلِيمٍ﴾[الذاريات: ٢٨] يعني: إسحق، وسمى آخر حليمًا، فقال: ﴿ فَبَشَّرْنَاهُ (٢) بِغُلامٍ حَلِيمٍ﴾ [الصافات: ١٠١] يعني: إسماعيل ، وليس العليم كالعليم، ولا الحليم كالحليم.

وسمى نفسه سميعًا بصيرًا، فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ [النساء: ٥٨]. وسمى بعض عباده سميعًا بصيرًا، فقال: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [الإنسان: ٢]، وليس السميع كالسميع ولا البصير كالبصير.

وسمى نفسه بالرؤوف الرحيم، فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة: ١٤٣] وسمى بعض عباده بالرؤوف الرحيم، فقال: ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[التوبة: ١٢٩] ، وليس الرؤوف كالرؤوف ، ولا الرحيم كالرحيم.

وسمي نفسه بالملك، فقال: ﴿الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ ﴾[الحشر: ٢٣]، وسمى بعض عباده بالملك، فقال: ﴿ وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾[الكهف: ٧٩]، ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ﴾[يوسف: ٥٠]، وليس الملك كالملك.

وسمى نفسه بالمؤمن المهيمن، وسمى بعض عباده بالمؤمن، فقال: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لاَّ يَسْتَوُونَ﴾[السجدة: ١٨]، وليس المؤمن كالمؤمن.

وسمى نفسه بالعزيز، فقال: ﴿الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ ﴾[الحشر: ٢٣] وسمى بعض عباده بالعزيز، فقال: ﴿قَالَتِ (٣) امْرَأَتُ الْعَزِيزِ ﴾[يوسف: ٥١]، وليس العزيز كالعزيز.

وسمى نفسه الجبار المتكبر، وسمى بعض خلقه بالجبار المتكبر، فقال: ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾[غافر: ٣٥] ، وليس الجبار كالجبار، ولا المتكبر كالمتكبر، ونظائر هذا متعدده.

وكذلك سمى صفاته بأسماء، وسمى صفات عباده بنظير ذلك، فقال: ﴿وَلا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلاَّ بِمَا شَاءَ ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦] ، وقال: ﴿إِنَّ

(١) في المطبوعة: «وبشرناه»، والصواب ما أثبتناه،
(٢) في المطبوعة: «وبشرناه» ، والصواب ما أثبتناه.
(٣) في المطبوعة «وقالت» ، والصواب ما أثبتناه.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

﴿اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات:٥٨]، وقال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فصلت:١٥] ،وسمي صفة المخلوق علمًا وقوة فقال: ﴿وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ [الإسراء:٨٥]،وقال ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف :٧٦]، وقال: ﴿فَرِحُوا بِمَا عِندَهُم مِّنَ الْعِلْمِ﴾ [غافر:٨٣]، وقال: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾ [الروم:٥٤]. وقال: ﴿وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ﴾[هود:٥٢] وقال: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ [الذاريات:٤٧] أي: بقوة، وقال: ﴿وَاذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُودَ ذَا الأَيْدِ﴾ [ص:١٧] أي : ذا القوة ، وليس العلم كالعلم، ولا القوة كالقوة.

ووصف نفسه بالمشيئة ووصف عبده بالمشيئة، فقال: ﴿لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ . وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾[التكوير:٢٨، ٢٩] ، وقال: ﴿إِنَّ هَٰذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَن شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلاً . وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً﴾ [الإنسان: ٢٩، ٣٠].

وكذلك وصف نفسه بالإرادة وعبده بالإرادة ، فقال: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[الأنفال:٦٧].

ووصف نفسه بالمحبة ووصف عبده بالمحبة، فقال: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة :٥٤] ،وقال : ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾[آل عمران: ٣١].

ووصف نفسه بالرضا ووصف عبده بالرضا، فقال: ﴿رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [البينة:٨]، ومعلوم أن مشيئة الله ليست مثل مشيئة العبد، ولا إرادته مثل إرادته، ولا محبته مثل محبته، ولا رضاه مثل رضاه.

وكذلك وصف نفسه بأنه يمقت الكفار، ووصفهم بالمقت، فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾[غافر: ١٠]، وليس المقت مثل المقت.

وهكذا وصف نفسه بالمكر والكيد، كما وصف عبده بذلك، فقال: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ﴾[الأنفال: ٣٠]، وقال: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا . وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾[الطارق:١٥، ١٦] ، وليس المكر كالمكر، ولا الكيد كالكيد.

ووصف نفسه بالعمل، فقال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا

مَالِكُونَ ﴾ [يس: ٧١]، ووصف عبده بالعمل ، فقال: ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا(١) يَعْمَلُونَ﴾ [الأحقاف: ١٤، الواقعة: ٢٤] ولبس العمل كالعمل.

ووصف نفسه بالمناداة والمناجاة، فقال: ﴿وَنَادَيْنَاهُ مِن جَانِبِ الطُّورِ الأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا ﴾ [مريم: ٥٢]، وقال: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ﴾ [القصص: ٦٢]، وقال: ﴿وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا﴾[الأعراف: ٢٢]، ووصف عباده بالمناداة والمناجاة ، فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْقِلُونَ﴾[الحجرات: ٤]، وقال: ﴿ إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ﴾ [المجادلة: ١٢]، وقال : ﴿ إِذَا تَنَاجَيْتُمْ فَلا تَتَنَاجَوْا بِالإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المجادلة :٩]، وليس المناداة ولا المناجاة كالمناجاة والمناداة.

ووصف نفسه بالتكليم في قوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] ، وقولة: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾[الأعراف: ١٤٣] ، وقوله: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ ﴾[البقرة: ٢٥٣]، ووصف عبده بالتكليم في قوله: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ ﴾[يوسف: ٥٤]، وليس التكليم كالتكليم.

ووصف نفسه بالتنبئة، ووصف بعض الخلق بالتنبئة ، فقال: ﴿وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾[التحريم: ٣] وليس الإنباء كالإنباء.

ووصف نفسه بالتعليم، ووصف عبده بالتعليم، فقال: ﴿الرَّحْمَنُ . عَلَّمَ الْقُرْآنَ . خَلَقَ الإِنسَانَ . عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴾ [الرحمن: ١-٤] ، وقال: ﴿تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤]، وقال: ﴿ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ﴾[آل عمران: ١٦٤]، وليس التعليم كالتعليم.

وهكذا وصف نفسه بالغضب، فقال: ﴿وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ ﴾[الفتح: ٦] ، ووصف عبده بالغضب في قوله: ﴿فَرَجَعَ (٢) مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا﴾[طه: ٨٦]، وليس الغضب كالغضب.

ووصف نفسه بأنه استوى على عرشه ، فذكر ذلك في سبعة(٣) مواضع من كتابه، أنه

(١) في المطبوعة: «كنتم» ، والصواب ما أثبتناه.

(٢) في المطبوعة «ولما رجع » ، والصواب ما أثبتناه.

(٣) في المطبوعة: «سبع» ، والصواب ما أثبتناه.

استوى على العرش، ووصف بعض خلقه بالاستواء على غيره في مثل قوله: ﴿لِتَسْتَوُوا عَلَىٰ ظُهُورِهِ﴾[الزخرف: ١٣]، وقوله: ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى الْفُلْكِ﴾ [المؤمنون: ٢٨]، وقوله: ﴿وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾[هود: ٤٤]، وليس الاستواء كالاستواء. ووصف نفسه ببسط اليدين ، فقال: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤]. ووصف بعض خلقه ببسط اليد في قوله: ﴿وَلا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾[الإسراء: ٢٩]، وليس اليد كاليد ، ولا البسط كالبسط، وإذا كان المراد بالبسط الإعطاء والجود ، فليس إعطاء الله كإعطاء خلقه، ولا جوده كجودهم، ونظائر هذا كثيرة.

فلابد من إثبات ما أثبته الله لنفسه، ونفى مماثلته بخلقه.

فمن قال : ليس لله علم، ولا قوة ولا رحمة، ولا كلام، ولا يحب ، ولا يرضى، ولا نادى، ولا ناجى، ولا استوى ـ كان معطلا جاحدًا، ممثلا لله بالمعدومات والجمادات.

ومن قال: له علم كعلمي، أو قوة كقوتي، أو حب كحبي، أو رضاء كرضائي، أو يدان كيداي ،أو استواء كاستوائي - كان مشبهًا ممثلاً لله بالحيوانات، بل لابد من إثبات بلا تمثيل، وتنزيه بلا تعطيل.

ويتبين هذا بأصلين شريفين، ومثلين مضروبين - ولله المثل الأعلى ـ وبخاتمة جامعة.

فصـــل

فأما الأصلان: فأحدهما أن يقال:

القول في بعض الصفات كالقول في بعض:

فإن كان المخاطب ممن يقول بأن الله حى بحياة، عليم بعلم، قدير بقدرة، سميع بسمع، بصير ببصر، متكلم بكلام، مريد بإرادة، ويجعل ذلك كله حقيقة، وينازع في محبته ورضاه، وغضبه وكراهته، فيجعل ذلك مجازًا ، ويفسره إما بالإرادة ، وإما ببعض المخلوقات، من النعم والعقوبات.

فيقال له: لافرق بين ما نفيته، وبين ما أثبته، بل القول في أحدهما كالقول في الآخر. فإن قلت: إن إرادته مثل إرادة المخلوقين، فكذلك محبته ورضاه وغضبه، وهذا هو التمثيل.

وإن قلت: إن له إرادة تليق به، كما أن للمخلوق إرادة تليق به. قيل لك: وكذلك له

محبة تليق به، وللمخلوق محبة تليق به، وله رضا وغضب يليق به، وللمخلوق رضا وغضب يليق به.

وإن قلت: الغضب: غليان دم القلب لطلب الانتقام، فيقال له: والإرادة ميل النفس إلى جلب منفعة، أو دفع مضرة. فإن قلت: هذه إرادة المخلوق .قيل لك: وهذا غضب المخلوق.

وكذلك يلزم القول في كلامه وسمعه وبصره وعلمه وقدرته، إن نفى عنه الغضب، والمحبة، والرضا، ونحو ذلك مما هو من خصائص المخلوقين ، فهذا منتفٍ عن السمع والبصر، والكلام وجميع الصفات.

وإن قال: إنه لا حقيقة لهذا إلا ما يختص بالمخلوقين، فيجب نفيه عنه. قيل له: وهكذا السمع، والبصر، والكلام، والعلم، والقدرة.

فهذا المُفَرِّق بين بعض الصفات وبعض يقال له فيما نفاه، كما يقوله هو لمنازعه فيما أثبته.

فإذا قال المعتزلي: ليس له إرادة ، ولا كلام قائم به؛ لأن هذه الصفات لا تقوم إلا بالمخلوقات ، فإنه يبين للمعتزلي أن هذه الصفات يتصف بها القديم ، ولا تكون كصفات المحدثات، فهكذا يقول له المثبتون لسائر الصفات من المحبة والرضا ،ونحو ذلك.

فإن قال: تلك الصفات أثبتها بالعقل؛ لأن الفعل الحادث دل على القدرة، والتخصيص دل على الإرادة ، والإحكام دل على العلم، وهذه الصفات مستلزمة للحياة، والحي لا يخلو عن السمع، والبصر، والكلام، أو ضد ذلك.

قال له سائر أهل الإثبات: لك جوابان:

أحدهما: أن يقال :عدم الدليل المعين لا يستلزم عدم المدلول المعين، فهب أن ما سلكت من الدليل العقلي لا يثبت ذلك ، فإنه لا ينفيه.

وليس لك أن تنفيه بغير دليل؛ لأن النافي عليه الدليل كما على المثبت، والسمع قد دل عليه، ولم يعارض ذلك معارض عقلي ولا سمعي، فيجب إثبات ما أثبته الدليل، السالم عن المعارض المقاوم.

الثاني: أن يقال: يمكن إثبات هذه الصفات بنظير ما أثبت به تلك من العقليات.

فيقال : نفع العباد بالإحسان إليهم يدل على الرحمة، كدلالة التخصيص على المشيئة، وإكرام الطائعين يدل على محبتهم، وعقاب الكافرين يدل على بغضهم ، كما قد ثبت

بالشهادة والخبر: من إكرام أوليائه وعقاب أعدائه، والغايات المحمودة في مفعولاته ومأموراته ـ وهي ما تنتهي إليه مفعولاته ومأموراته من العواقب الحميدة ـ تدل على حكمته البالغة، كما يدل التخصيص على المشيئة ، وأولى ؛ لقوة العلة الغائية ؛ ولهذا كان ما في القرآن من بيان ما في مخلوقاته من النعم والحكم، أعظم مما في القرآن من بيان ما فيها من الدلالة على محض المشيئة.

وإن كان المخاطب ممن ينكر الصفات ويقر بالأسماء، كالمعتزلي الذي يقول: إنه حي عليم قدير، وينكر أن يتصف بالحياة والعلم والقدرة.

قيل له: لا فرق بين إثبات الأسماء ، وإثبات الصفات؛ فإنك إن قلت: إثبات الحياة والعلم والقدرة يقتضي تشبيهًا أو تجسيمًا؛ لأنا لا نجد في الشاهد متصفًا بالصفات إلا ما هو جسم. قيل لك: ولا نجد في الشاهد ما هو مسمى حي عليم قدير إلا ما هو جسم؛ فإن نفيت ما نفيت لكونك لم تجده في الشاهد إلا للجسم ، فانفِ الأسماء، بل وكل شيء؛ لأنك لا تجده في الشاهد إلا للجسم.

فكل ما يحتج به من نفي الصفات يحتج به نافي الأسماء الحسنى، فما كان جوابًا لذلك كان جوابًا لمثبتي الصفات.

وإن كان المخاطب من الغلاة – نفاة الأسماء والصفات – وقال: لا أقول: هو موجود، ولا حي ، ولا عليم ، ولا قدير، بل هذه الأسماء لمخلوقاته، إذ هي مجاز؛ لأن إثبات ذلك يستلزم التشبيه بالموجود الحي العليم.

قيل له: وكذلك إذا قلت: ليس بموجود، ولا حي، ولا عليم، ولا قدير ، كان ذلك تشبيهًا بالمعدومات، وذلك أقبح من التشبيه بالموجودات.

فإن قال: أنا أنفي النفي والإثبات. قيل له: فيلزمك التشبيه بما اجتمع فيه النقيضان من الممتنعات؛ فإنه يمتنع أن يكون الشيء موجودًا معدومًا، أو لا موجودًا ولا معدومًا، ويمتنع أن يكون يوصف ذلك باجتماع الوجود والعدم، أو الحياة والموت، أو العلم والجهل، أو يوصف بنفي الوجود والعدم، ونفى الحياة والموت، ونفى العلم والجهل.

فإن قلت: إنما يمتنع نفى النقيضين عما يكون قابلا لهما، وهذان يتقابلان تقابل العدم والملكة، لا تقابل السلب والإيجاب، فإن الجدار لا يقال له : أعمى ولا بصير، ولا حي ولا ميت، إذ ليس بقابل لهما.

قيل لك أولا: هذا لا يصح في الوجود والعدم؛ فإنهما متقابلان تقابل السلب والإيجاب باتفاق العقلاء، فيلزم من رفع أحدهما ثبوت الآخر.

وأما ما ذكرته من الحياة والموت، والعلم والجهل ، فهذا اصطلاح اصطلحت عليه المتفلسفة المشاؤون والاصطلاحات اللفظية ليست دليلا على نفي الحقائق العقلية، وقد قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ . أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل: ٢٠، ٢١] فسمى الجماد ميتًا، وهذا مشهور في لغة العرب وغيرهم.

وقيل لك ثانيًا: فما لا يقبل الاتصاف بالحياة والموت والعمى والبصر ـ ونحو ذلك من المتقابلات ـ أنقص مما يقبل ذلك ، فالأعمى الذي يقبل الاتصاف بالبصر أكمل من الجماد الذي لا يقبل واحدًا منهما، فأنت فررت من تشبيهه بالحيوانات القابلة لصفات الكمال، ووصفته بصفات الجامدات التي لا تقبل ذلك.

وأيضًا ، فما لا يقبل الوجود والعدم، أعظم امتناعًا من القابل للوجود والعدم، بل ومن اجتماع الوجود والعدم، ونفيهما جميعًا. فما نفيت عنه قبول الوجود والعدم، كان أعظم امتناعًا مما نفيت عنه الوجود والعدم، وإذا كان هذا ممتنعًا في صرائح العقول فذاك أعظم امتناعًا، فجعلت الوجود الواجب الذي لا يقبل العدم هو أعظم الممتنعات، وهذا غاية التناقض والفساد.

وهؤلاءالباطنية، منهم من يصرح برفع النقيضين:الوجود والعدم، ورفعهما كجمعهما. ومن يقول: لا أثبت واحدًا منهما، فامتناعه عن إثبات أحدهما في نفس الأمر لا يمنع تحقق واحد منهما في نفس الأمر، وإنما هو كجهل الجاهل، وسكوت الساكت الذي لا يعبر عن الحقائق . وإذا كان ما لا يقبل الوجود ولا العدم أعظم امتناعًا مما يقدر قبوله لهما - مع نفيهما عنه- فما يقدر لا يقبل الحياة ولا الموت، ولا العلم ولا الجهل، ولا القدرة ولا العجز، ولا الكلام ولا الخرس، ولا العمى ولا البصر، ولا السمع ولا الصمم، أقرب إلى المعدوم الممتنع مما يقدر قابلا لهما – مع نفيهما عنه- وحينئذ فنفيهما مع كونه قابلاً لهما أقرب إلى الوجود والممكن، وما جاز لواجب الوجود – قابلا – وجب له ؛ لعدم توقف صفاته على غيره ، فإذا جاز القبول وجب، وإذا جاز وجود القبول وجب، وقد بسط هذا في موضع آخر. وبين وجوب اتصافه بصفات الكمال التي لا نقص فيها بوجه من الوجوه.

وقيل له أيضا: اتفاق المسميين في بعض الأسماء والصفات، ليس هو التشبيه والتمثيل، الذي نفته الأدلة السمعيات والعقليات، وإنما نفت ما يستلزم اشتراكهما فيما يختص به الخالق مما يختص بوجوبه أو جوازه أو امتناعه، فلا يجوز أن يشركه فيه مخلوق، ولا يشركه مخلوق في شيء من خصائصه – سبحانه وتعالى.

وأما ما نفيته فهو ثابت بالشرع والعقل، وتسميتك ذلك تشبيهًا وتجسيمًا تمويه على الجهال ، الذين يظنون أن كل معنى سماه مُسَمٍّ بهذا الاسم يجب نفيه، ولو ساغ هذا، لكان كل مُبطِل يسمى الحق بأسماء ينفر عنها بعض الناس ليكذب الناس بالحق المعلوم بالسمع والعقل، وبهذه الطريقة أفسدت الملاحدة على طوائف الناس عقلهم ودينهم، حتى أخرجوهم إلى أعظم الكفر والجهالة، وأبلغ الغَيِّ والضلالة.

وإن قال نفاة الصفات: إثبات العلم والقدرة والإرادة مستلزم تعدد الصفات، وهذا تركيب ممتنع. قيل: وإذا قلتم: هو موجود واجب، وعقل وعاقل ومعقول، وعاشق ومعشوق، ولذيذ وملتذ ولذة - أفليس المفهوم من هذا هو المفهوم من هذا ؟ فهذه معان متعددة متغايرة في العقل، وهذا تركيب عندكم، وأنتم تثبتونه وتسمونه توحيداً.

فإن قالوا: هذا توحيد في الحقيقة ، وليس هذا تركيبًا ممتنعًا. قيل لهم: واتصاف الذات بالصفات اللازمة لها توحيد في الحقيقة ، وليس هو تركيبًا ممتنعًا.

وذلك أنه من المعلوم في صريح العقول :أنه ليس معني كون الشيء عالما هو معنى كونه قادراً ، ولا نفس ذاته هو نفس كونه عالما قادرا ،فمن جوز أن تكون هذه الصفة هي الموصوف فهو من أعظم الناس سفسطة ،ثم إنه متناقض ،فإنه إن جوز ذلك جاز أن يكون وجود هذا هو وجود هذا ، فيكون الوجود واحدا بالعين لا بالنوع ،وحينئذ فإذا كان وجود الممكن هو وجود الواجب ،كان وجود كل مخلوق يعدم بعدم وجوده ،ويوجد بعد عدمه ،هو نفس وجود الحق القديم الدائم الباقي ،الذي لايقبل العدم ،وإذا قدر هذا كان الوجود الواجب موصوفاً بكل تشبيه وتجسيم ،وكل نقص وكل عيب؛ كما يصرح بذلك «أهل وحدة الوجود » الذين طردوا هذا الأصل الفاسد ،وحينئذ فتكون أقوال نفاة الصفات باطلة على كل تقدير.

وهذا باب مطرد ،فإن كل واحد من النفاة لما أخبر به الرسول من الصفات ،لا ينفى شيئاً فراراً مما هو محذور ،إلا وقد أثبت ما يلزمه فيه نظير ما فر منه ،فلابد في آخر الأمر من أن يثبت موجودًا واجباً قديماً ،متصفاً بصفات تميزه عن غيره ،ولا يكون فيها مماثلاً لخلقه.

فيقال له :هكذا القول في جميع الصفات ،وكل ما تثبته من الأسماء والصفات فلابد أن يدل على قدر تتواطأ فيه المسميات ،ولولا ذلك لما فهم الخطاب ،ولكن نعلم أن ما اختص الله به ،وامتاز عن خلقه ،أعظم مما يخطر بالبال ،أو يدور في الخيال. وهذا يتبين بالأصل الثاني، وهو أن يقال:

نظير ما فرمنه؛ فإن الفعل لابد أن يقوم أولاً بالفاعل ، والثواب والعقاب المفعول إنما يكون على فعل ما يحبه ويرضاه، ويسخطه ويبغضه المثيب المعاقب،فهم إن أثبتوا الفعل على مثل الوجه المعقول في الشاهد للعبد مثلوا، وإن أثبتوه على خلاف ذلك فكذلك الصفات.

فصــــل

وأما المثلان المضروبان، فإن الله ـ سبحانه وتعالى ـ أخبرنا عما في الجنة من المخلوقات من أصناف المطاعم والملابس ، والمناكح والمساكن، فأخبرنا أن فيها لبنًا وعسلاً، وخمراً وماءً، ولحمًا وحريرًا وذهبًا وفضة، وفاكهة وحورًا وقصورًا.

وقد قال ابن عباس ـ رضي الله عنهما – : ليس في الدنيا شيء مما في الجنة إلا الأسماء.

وإذا كانت تلك الحقائق التي أخبر الله عنها هي موافقة في الأسماء للحقائق الموجودة في الدنيا وليست مماثلة لها، بل بينهما من التباين ما لا يعلمه إلا الله ـ تعالى، فالخالق ـ سبحانه وتعالى ـ أعظم مباينة للمخلوقات من مباينة المخلوق للمخلوق. ومباينته لمخلوقاته، أعظم من مباينة موجود الآخرة لموجود الدنيا؛ إذ المخلوق أقرب إلى المخلوق الموافق له في الاسم من الخالق إلى المخلوق، وهذا بين واضح ؛ ولهذا افترق الناس في هذا المقام ثلاث فرق:

فالسلف والأئمة وأتباعهم آمنوا بما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر، مع علمهم بالمباينة التي بين ما في الدنيا وبين ما في الآخرة، وأن مباينة الله لخلقه أعظم.

والفريق الثاني: الذين أثبتوا ما أخبر الله به في الآخرة من الثواب والعقاب، ونفوا كثيرًا مما أخبر به من الصفات؛ مثل طوائف من أهل الكلام.

والفريق الثالث: نفوا هذا وهذا، كالقرامطة، والباطنية، والفلاسفة أتباع المشَّائين، ونحوهم من الملاحدة الذين ينكرون حقائق ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر.

ثم إن كثيرًا منهم يجعلون الأمر والنهي من هذا الباب، فيجعلون الشرائع المأمور بها، والمحظورات المنهي عنها، لها تأويلات باطنة تخالف ما يعرفه المسلمون منها، كما يتأولون من الصلوات الخمس، وصيام شهر رمضان، وحج البيت. فيقولون: إن الصلوات الخمس معرفة أسرارهم، وإن صيام رمضان كتمان أسرارهم، وإن حج البيت السفر إلى شيوخهم، ونحو ذلك من التأويلات التي يعلم بالاضطرار أنها كذب وافتراء على الرسل – صلوات الله عليهم ـ وتحريف لكلام الله ورسوله عن مواضعه، وإلحاد في آيات الله.

وقد يقولون: الشرائع تلزم العامة دون الخاصة، فإذا صار الرجل من عارفيهم ومحققيهم وموحديهم، رفعوا عنه الواجبات ، وأباحوا له المحظورات، وقد يدخل في المتنسبين إلى التصوف والسلوك من يدخل في بعض هذه المذاهب.

وهؤلاء الباطنية هم الملاحدة الذين أجمع المسلمون على أنهم أكفر من اليهود والنصارى، وما يحتج به على الملاحدة أهل الإيمان والإثبات، يحتج به كل من كان من أهل الإيمان والإثبات على من يشرك هؤلاء في بعض إلحادهم، فإذا أثبت لله تعالى الصفات ونفى عنه مماثلة المخلوقات ـ كما دل على ذلك الآيات البينات ـ كان ذلك هو الحق الذي يوافق المعقول والمنقول، ويهدم أساس الإلحاد والضلالات.

والله ـ سبحانه ـ لا تضرب له الأمثال التي فيها مماثلة لخلقه ؛ فإن الله لا مثيل له،بل له «المثل الأعلى» فلا يجوز أن يُشرك هو والمخلوقات في قياس تمثيل، ولا في قياس شمول تستوى أفراده، ولكن يستعمل في حقه المثل الأعلى، وهو أن كل ما اتصف به المخلوق من كمال فالخالق أولى به، وكل ما ينزه عنه المخلوق من نقص فالخالق أولى بالتنزيه عنه، فإذا كان المخلوق منزهًا عن مماثلة المخلوق مع الموافقة في الاسم ، فالخالق أولى أن ينزه عن مماثلة المخلوق، وإن حصلت موافقة في الاسم.

وهكذا القول في المثل الثاني، وهو :

أن الروح التي فينا ، فإنها قد وصفت بصفات ثبوتيه وسلبية ، وقد أخبرت النصوص أنها تعرج وتصعد من سماء إلى سماء، وأنها تقبض من البدن، وتُسَلُّ منه كما تسل الشعرة من العجينة.

والناس مضطربون فيها، فمنهم طوائف من أهل الكلام يجعلونها جزءًا من البدن ، أو صفة من صفاته، كقول بعضهم :إنها النفس أو الريح التي تردد في البدن ،وقول بعضهم: إنها الحياة أو المزاج، أو نفس البدن.

ومنهم طوائف من أهل الفلسفة يصفونها بما يصفون به واجب الوجود عندهم، وهي أمور لا يتصف بها إلا ممتنع الوجود، فيقولون: لا هي داخلة في البدن ولا خارجة، ولا مباينة له ولا مداخلة له، ولا متحركة ولا ساكنة، ولا تصعد ولا تهبط، ولا هي جسم ولا عرض.

وقد يقولون : إنها لا تدرك الأمور المعينة والحقائق الموجودة في الخارج، وإنما تدرك الأمور الكلية المطلقة.

وقد يقولون: الشرائع تلزم العامة دون الخاصة، فإذا صار الرجل من عارفيهم ومحققيهم وموحديهم، رفعوا عنه الواجبات ، وأباحوا له المحظورات، وقد يدخل في المنتسبين إلى التصوف والسلوك من يدخل في بعض هذه المذاهب.

وهؤلاء الباطنية هم الملاحدة الذين أجمع المسلمون على أنهم أكفر من اليهود والنصارى، وما يحتج به على الملاحدة أهل الإيمان والإثبات، يحتج به كل من كان من أهل الإيمان والإثبات على من يشرك هؤلاء في بعض إلحادهم، فإذا أثبت لله تعالى الصفات ونفى عنه مماثلة المخلوقات ـ كما دل على ذلك الآيات البينات ـ كان ذلك هو الحق الذي يوافق المعقول والمنقول، ويهدم أساس الإلحاد والضلالات.

والله ـ سبحانه ـ لا تضرب له الأمثال التي فيها مماثلة لخلقه ؛ فإن الله لا مثيل له،بل له «المثل الأعلى» فلا يجوز أن يُشرك هو والمخلوقات في قياس تمثيل، ولا في قياس شمول تستوى أفراده، ولكن يستعمل في حقه المثل الأعلى، وهو أن كل ما اتصف به المخلوق من كمال فالخالق أولى به، وكل ما ينزه عنه المخلوق من نقص فالخالق أولى بالتنزيه عنه، فإذا كان المخلوق منزهًا عن مماثلة المخلوق مع الموافقة في الاسم ، فالخالق أولى أن ينزه عن مماثلة المخلوق، وإن حصلت موافقة في الاسم.

وهكذا القول في المثل الثاني، وهو :

أن الروح التي فينا ، فإنها قد وصفت بصفات ثبوتيه وسلبية ، وقد أخبرت النصوص أنها تعرج وتصعد من سماء إلى سماء، وأنها تقبض من البدن، وتُسَلّ منه كما تسل الشعرة من العجينة.

والناس مضطربون فيها، فمنهم طوائف من أهل الكلام يجعلونها جزءًا من البدن ، أو صفة من صفاته، كقول بعضهم :إنها النفس أو الريح التي تردد في البدن ،وقول بعضهم: إنها الحياة أو المزاج، أو نفس البدن.

ومنهم طوائف من أهل الفلسفة يصفونها بما يصفون به واجب الوجود عندهم، وهي أمور لا يتصف بها إلا ممتنع الوجود، فيقولون: لا هي داخلة في البدن ولا خارجة، ولا مباينة له ولا مداخلة له، ولا متحركة ولا ساكنة، ولا تصعد ولا تهبط، ولا هي جسم ولا عرض.

وقد يقولون : إنها لا تدرك الأمور المعينة والحقائق الموجودة في الخارج، وإنما تدرك الأمور الكلية المطلقة.

وقد يقولون: إنها لا داخل العالم ولا خارجه، ولا مباينة له ولا مداخلة، وربما قالوا: ليست داخلة في أجسام العالم ولا خارجة عنها، مع تفسيرهم للجسم بما لا يقبل الإشارة الحسية، فيصفونها بأنها لا يمكن الإشارة إليها، ونحو ذلك من الصفات السلبية، التي تلحقها بالمعدوم والممتنع.

وإذا قيل لهم: إثبات مثل هذا ممتنع في ضرورة العقل، قالوا: بل هذا ممكن، بدليل أن الكليات ممكنة موجودة، وهي غير مشار إليها ، وقد غفلوا عن كون الكليات لا توجد كلية إلا في الأذهان لا في العيان؛ فيعتمدون فيما يقولونه في المبدأ والمعاد على مثل هذا الخيال، الذي لا يخفى فساده على غالب الجهال .

واضطراب النفاة والمثبتة في الروح كثير، وسبب ذلك: أن الروح ـ التي تسمى بالنفس الناطقة عند الفلاسفة ـ ليست هي من جنس هذا البدن، ولا من جنس العناصر والمولدات منها، بل هي من جنس آخر مخالف لهذه الأجناس ، فصار هؤلاء لا يعرفونها إلا بالسُّلُوب التي توجب مخالفتها للأجسام المشهودة، وأولئك يجعلونها من جنس الأجسام المشهودة، وكلا القولين خطأ.

وإطلاق القول عليها بأنها جسم أو ليست بجسم يحتاج إلى تفصيل، فإن لفظ الجسم للناس فيه أقوال متعددة اصطلاحية غير معناه اللغوي:

فإن أهل اللغة يقولون: الجسم هو الجسد والبدن، وبهذا الاعتبار فالروح ليست جسمًا؛ ولهذا يقولون: الروح والجسم ، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِن يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ﴾ [المنافقون: ٤]، وقال تعالى: ﴿ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾ [البقرة: ٢٤٧] .

وأما أهل الكلام ، فمنهم من يقول: الجسم هو الموجود. ومنهم من يقول: هو القائم بنفسه. ومنهم من يقول: هو المركب من الجواهر المفردة. ومنهم من يقول: هو المركب من المادة والصورة، وكل هؤلاء يقولون: إنه مشار إليه إشارة حسية. ومنهم من يقول: ليس مركبا من هذا ولا من هذا، بل هو مما يشار إليه، ويقال: إنه هنا أو هناك، فعلى هذا، إن كانت الروح مما يشار إليها ويتبعها بصر الميت - كما قال ﷺ: «إن الروح إذا خرجت تبعها البصر» [1]، «وإنها تقبض ويعرج بها إلى السماء»[2] ـ كانت الروح جسمًا بهذا الاصطلاح .

---

(١) مسلم في الجنائز (٩٢٠/٧) ، وابن ماجه في الجنائز (١٤٥٤)، وأحمد ٢٩٧/٦ ،كلهم عن أم سلمة.

(٢) ابن ماجه في الزهد (٤٦٢) ، وأحمد ٣٦٤/٢، كلاهما عن أبي هريرة بلفظ: «حتى تخرج ثم يعرج بها إلى السماء».

والمقصود أن الروح إذا كانت موجودة حية، عالمة قادرة،سميعة بصيرة، تصعد وتنزل، وتذهب وتجيء ،ونحو ذلك من الصفات ، والعقول قاصرة عن تكييفها وتحديدها؛ لأنهم لم يشاهدوا لها نظيراً. والشيء إنما تدرك حقيقته بمشاهدته، أو مشاهدة نظيره.

فإذا كانت الروح متصفة بهذه الصفات مع عدم مماثلتها لما يشاهد من المخلوقات، فالخالق أولى بمباينته لمخلوقاته، مع اتصافه بما يستحقه من أسمائه وصفاته، وأهل العقول هم أعجز أن يحدوه أو يكيفوه منهم عن أن يحدوا الروح أو يكيفوها.

فإذا كان من نفى صفات الروح جاحدًا معطلاً لها، ومن مثلها بما يشاهده من المخلوقات جاهلا ممثلالها بغير شكلها، وهي مع ذلك ثابتة بحقيقة الإثبات، مستحقة لما لها من الصفات، فالخالق ـ سبحانه وتعالى ـ أولى أن يكون من نفي صفاته جاحدًا معطلاً، ومن قاسه بخلقه جاهلا به ممثلا، وهو ـ سبحانه وتعالى ـ ثابت بحقيقة الإثبات، مستحق لما له من الأسماء والصفات.

فصــل

وأما الخاتمة الجامعة ففيها قواعد نافعة:

القاعدة الأولى:

أن الله ـ سبحانه ـ موصوف بالإثبات والنفي.

فالإثبات كإخباره بأنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه سميع بصير، ونحو ذلك.

والنفي كقوله : ﴿لا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ﴾[البقرة : ٢٥٥].

وينبغي أن يعلم أن النفي ليس فيه مدح ولا كمال إلا إذا تضمن إثباتًا، وإلا فمجرد النفي ليس فيه مدح ولا كمال؛ لأن النفي المحض عدم محض، والعدم المحض ليس بشيء ،وما ليس بشيء فهو كما قيل : ليس بشيء ، فضلا عن أن يكون مدحًا أو كمالاً.

ولأن النفي المحض يوصف به المعدوم والممتنع، والمعدوم والممتنع لا يوصف بمدح ولا كمال.

فلهذا كان عامة ما وصف الله به نفسه من النفي متضمنًا لإثبات مدح، كقوله: ﴿اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ﴾ إلى قوله: ﴿وَلا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا﴾[البقرة: ٢٥٥]

فنفى السِّنة والنوم يتضمن كمال الحياة والقيام، فهو مبين لكمال أنه الحي القيوم، وكذلك قوله: ﴿وَلا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا﴾ أي: لا يكرثه ولا يثقله ،وذلك مستلزم لكمال قدرته وتمامها، بخلاف المخلوق القادر إذا كان يقدر على الشيء بنوع كلفة ومشقة، فإن هذا نقص في قدرته وعيب في قوته.

وكذلك قوله: ﴿لا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ﴾[سبأ:٣]، فإن نفي العزوب مستلزم لعلمه بكل ذرة في السموات والأرض.

وكذلك قوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق:٣٨]، فإن نفي مس اللغوب، الذي هو التعب والإعياء، دل على كمال القدرة ونهاية القوة، بخلاف المخلوق الذي يلحقه من التعب والكَلال ما يلحقه.

وكذلك قوله: ﴿لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ﴾[الأنعام:١٠٣]، إنما نفى الإدراك الذي هو الإحاطة، كما قاله أكثر العلماء، ولم ينف مجرد الرؤية؛ لأن المعدوم لا يرى، وليس في كونه لا يرى مدح؛ إذ لو كان كذلك لكان المعدوم ممدوحًا، وإنما المدح في كونه لا يحاط به وإن رؤى، كما أنه لا يحاط به وإن علم، فكما أنه إذا علم لا يحاط به علما، فكذلك إذا رؤى لا يحاط به رؤية.

فكان في نفي الإدراك من إثبات عظمته ما يكون مدحًا وصفة كمال، وكان ذلك دليلا على إثبات الرؤية لا على نفيها، لكنه دليل على إثبات الرؤية مع عدم الإحاطة ،وهذا هو الحق الذي اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها.

وإذا تأملت ذلك، وجدت كل نفي لا يستلزم ثبوتًا هو مما لم يصف الله به نفسه، فالذين لا يصفونه إلا بالسلوب لم يثبتوا في الحقيقة إلهًا محمودًا، بل ولا موجودًا، وكذلك من شاركهم في بعض ذلك، كالذين قالوا: لا يتكلم، أو: لا يرى، أو ليس فوق العالم، أو: لم يستو على العرش.

ويقولون: ليس بداخل العالم ولا خارجه، ولا مباين للعالم ولا محايث له؛ إذ هذه الصفات يمكن أن يوصف بها المعدوم، وليست هي صفة مستلزمة صفة ثبوت.

ولهذا قال محمود بن سبكتكين[1] لمن ادعى ذلك في الخالق: ميز لنا بين هذا الرب الذي تثبته وبين المعدوم. وكذلك كونه لا يتكلم، أو لا ينزل، ليس في ذلك صفة مدح ولا كمال، بل هذه الصفات فيها تشبيه له بالمنقوصات أو المعدومات.

---

(١) هو أبو القاسم محمود بن سبكتكين الغزنوي، فاتح الهند، وكان حنفيًا يحب الحديث، ولد سنة ٣٦١هـ، ومات سنة ٤٢١هـ. [سير أعلام النبلاء ١٧/٤٨٣، الأعلام للزركلي ٧/١٧١].

فهذه الصفات، منها ما لا يتصف به إلا المعدوم، ومنها ما لا يتصف به إلا الجمادات والناقص.

فمن قال: لا هو مباين للعالم ولا مداخل للعالم، فهو بمنزلة من قال: لا هو قائم بنفسه ولا بغيره، ولا قديم ولا محدث، ولا متقدم على العالم ولا مقارن له.

ومن قال: إنه ليس بحي ولا ميت، ولا سميع ولا بصير، ولا متكلم، لزمه أن يكون ميتًا أصم أعمى أبكم.

فإن قال: العمى عدم البصر عما من شأنه أن يقبل البصر، و ما لم يقبل البصر كالحائط ، لا يقال له: أعمى ولا بصير.

قيل له: هذا اصطلاح اصطلحتموه وإلا فما يوصف بعدم الحياة والسمع والبصر والكلام، يمكن وصفه بالموت والعمى، والخرس والعجمة.

وأيضًا، فكل موجود يقبل الاتصاف بهذه الأمور ونقائضها ، فإن الله قادر على جعل الجماد حيًا كما جعل عصى موسى حية ابتلعت الحبال والعصى.

وأيضًا ، فالذي لا يقبل الاتصاف بهذه الصفات أعظم نقصًا ممن لا يقبل الاتصاف بها مع اتصافه بنقائضها.

فالجماد الذي لا يوصف بالبصر ولا العمى، ولا الكلام ولا الخرس، أعظم نقصًا من الحي الأعمى الأخرس.

فإذا قيل: إن الباري لا يمكن اتصافه بذلك، كان في ذلك من وصفه بالنقص أعظم مما إذا وصف بالخرس والعمى والصمم ونحو ذلك، مع أنه إذا جعل غير قابل لها كان تشبيهًا له بالجماد الذي لا يقبل الاتصاف بواحد منها. وهذا تشبيه بالجمادات ، لا بالحيوانات. فكيف من قال ذلك على غيره مما يزعم أنه تشبيه بالحي.

وأيضًا ، فنفس نفي هذه الصفات نقص ، كما أن إثباتها كمال ، فالحياة من حيث هي: هي - مع قطع النظر عن تعيين الموصوف بها - صفة كمال ، وكذلك العلم والقدرة، والسمع والبصر ، والكلام والفعل ونحو ذلك ، وما كان صفة كمال فهو - سبحانه - أحق أن يتصف به من المخلوقات ، فلو لم يتصف به مع اتصاف المخلوق به لكان المخلوق أكمل منه.

واعلم أن الجهمية المحضة - كالقرامطة ومن ضاهاهم - ينفون عنه تعالى اتصافه بالنقيضين، حتى يقولون: ليس بموجود ولا ليس بموجود، ولا حي ولا ليس بحي. ومعلوم أن الخلو عن النقيضين ممتنع في بَدَائه العقول كالجمع بين النقيضين.

وآخرون وصفوه بالنفي فقط، فقالوا : ليس بحي ولا سميع ولا بصير، وهؤلاء أعظم كفراً من أولئك من وجه، وأولئك أعظم كفراً من هؤلاء من وجه، فإذا قيل لهؤلاء : هذا مستلزم وصفه بنقيض ذلك، كالموت والصمم والبكم، قالوا :إنما يلزم ذلك لو كان قابلاً لذلك، وهذا الاعتذار يزيد قولهم فساداً.

وكذلك من ضاهى هؤلاء - وهم الذين يقولون: ليس بداخل العالم ولا خارجه- إذا قيل: هذا ممتنع في ضرورة العقل، كما إذا قيل : ليس بقديم ولا محدث، ولا واجب ولا ممكن، ولا قائم بنفسه، ولا قائم بغيره ، قالوا :هذا إنما يكون إذا كان قابلا لذلك، والقبول إنما يكون من المتحيز، فإذا انتفى التحيز انتفى قبول هذين المتناقضين.

فيقال لهم: علم الخلق بامتناع الخلو من هذين النقيضين هو علم مطلق، لا يستثنى منه موجود. والتحيز المذكور إن أريد به كون الأحياز الموجودة تحيط به ، فهذا هو الداخل في العالم، وإن أريد به أنه منحاز عن المخلوقات - أي مباين لها متميز عنها ـ فهذا هو الخروج، فالمتحيز يراد به تارة ما هو داخل العالم، وتارة ما هو خارج العالم، فإذا قيل: ليس بمتحيز، كان معناه: ليس بداخل العالم ولا خارجه.

فهم غيروا العبارة؛ ليوهموا من لا يفهم حقيقة قولهم أن هذا معنى آخر، وهو المعنى الذي علم فساده بضرورة العقل، كما فعل أولئك بقولهم: ليس بحي ولا ميت ، ولا موجود ولا معدوم، ولا عالم ولا جاهل.

القاعدة الثانية :

أن ما أخبر به الرسول عن ربه فإنه يجب الإيمان به ـ سواء عرفنا معناه أو لم نعرف ـ لأنه الصادق المصدوق، فما جاء في الكتاب والسنة وجب على كل مؤمن الإيمان به وإن لم يفهم معناه.

وكذلك ما ثبت باتفاق سلف الأمة وأئمتها، مع أن هذا الباب يوجد عامته منصوصاً في الكتاب والسنة، متفق عليه بين سلف الأمة.

وما تنازع فيه المتأخرون نفيًا وإثباتًا فليس على أحد، بل ولا له أن يوافق أحدًا على إثبات لفظه أو نفيه حتى يعرف مراده، فإن أراد حقًا قبل، وإن أراد باطلاً رد، وإن اشتمل كلامه على حق وباطل لم يقبل مطلقًا ولم يرد جميع معناه، بل يوقف اللفظ ويفسر المعنى، كما تنازع الناس في الجهة والتحيز وغير ذلك.

فلفظ الجهة قد يراد به شيء موجود غير الله فيكون مخلوقًا، كما إذا أريد بالجهة نفس العرش ، أو نفس السموات، وقد يراد به ما ليس بموجود غير الله ـ تعالى، كما إذا أريد

بالجهة ما فوق العالم.

ومعلوم أنه ليس في النص إثبات لفظ الجهة ولا نفيه، كما فيه إثبات العلو والاستواء، والفوقية والعروج إليه ونحو ذلك، وقد علم أن ما ثم موجود إلا الخالق والمخلوق، والخالق مباين للمخلوق ـ سبحانه وتعالى ـ ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته.

فيقال لمن نفى الجهة: أتريد بالجهة أنها شيء موجود مخلوق؟ فالله ليس داخلا في المخلوقات، أم تريد بالجهة ما وراء العالم؟ فلا ريب أن الله فوق العالم مباين للمخلوقات.

وكذلك يقال لمن قال: «الله في جهة» : أتريد بذلك أن الله فوق العالم؟ أو تريد به أن الله داخل في شيء من المخلوقات؟ فإن أردت الأول فهو حق، وإن أردت الثاني فهو باطل.

وكذلك لفظ «التحيز» إن أراد به أن الله تحوزه المخلوقات فالله أعظم وأكبر؛ بل قد وسع كرسيه السموات والأرض، وقد قال الله ـ تعالى: ﴿ **وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ** ﴾ [الزمر: ٦٧].

وقد ثبت في الصحاح عن النبي ﷺ أنه قال: «يقبض الله الأرض ويطوي السموات بيمينه ثم يقول: أنا الملك أين ملوك الأرض؟»[(١)]، وفي حديث آخر: « وإنه ليدحوها كما يدحو الصبيان بالكرة» وفي حديث ابن عباس : «ما السموات السبع والأرضون السبع وما فيهن في يد الرحمن إلا كخردلة في يد أحدكم»[(٢)].

وإن أراد به أنه منحاز عن المخلوقات ، أي مباين لها منفصل عنها ليس حالا فيها، فهو ـ سبحانه ـ كما قال أئمة السنة: فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه.

القاعدة الثالثة:

إذا قال القائل : ظاهر النصوص مراد أو ظاهرها ليس بمراد.

فإنه يقال: لفظ الظاهر فيه إجمال واشتراك ، فإن كان القائل يعتقد أن ظاهرها التمثيل بصفات المخلوقين أو ما هو من خصائصهم ، فلا ريب أن هذا غير مراد، ولكن السلف والأئمة لم يكونوا يسمون هذا ظاهرها، ولا يرتضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفراً

---

(١) البخاري في التفسير(٤٨١٢) ، وفي الرقاق (٦٥١٩)، وفي التوحيد (٧٣٨٢) ، ومسلم في صفات المنافقين (٢٣/٢٧٨٧) ،كلاهما عن أبي هريرة.

(٢) ابن جرير في التفسير ١٧/٢٤، والسيوطي في الدر المنثور ٥/٣٣٦.

وباطلاً، والله ـ سبحانه وتعالى ـ أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذي وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ما هو كفر أو ضلال، والذين يجعلون ظاهرها ذلك يغلطون من وجهين:

تارة يجعلون المعنى الفاسد ظاهر اللفظ، حتى يجعلوه محتاجًا إلى تأويل يخالف الظاهر، ولا يكون كذلك.

وتارة يردون المعنى الحق الذي هو ظاهر اللفظ؛ لاعتقادهم أنه باطل.

فالأول: كما قالوا في قوله: «عبدي جُعْتُ فلم تطعمني» الحديث[1]. وفي الأثر الآخر: «الحجر الأسود يمين الله في الأرض . فمن صافحه أو قبله فكأنما صافح الله وقبل يمينه» [2] ، وقوله: «قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن»[3] ، فقالوا: قد علم أن ليس في قلوبنا أصابع الحق.

فيقال لهم: لو أعطيتم النصوص حقها من الدلالة لعلمتم أنها لم تدل إلا على حق. أما (الواحد) فقوله: «الحجر الأسود يمين الله في الأرض، فمن صافحه وقبله فكأنما صافح الله وقبل يمينه» صريح في أن الحجر الأسود ليس هو صفة لله ولا هو نفس يمينه؛ لأنه قال: «يمين الله في الأرض»، وقال: «فمن قبله وصافحه كأنما صافح الله وقبل يمينه»، ومعلوم أن المشبه ليس هو المشبه به.

ففي نفس الحديث بيان أن مستلمه ليس مصافحًا لله، وأنه ليس هو نفس يمينه، فكيف يجعل ظاهره كفرًا لأنه محتاج إلى التأويل ،مع أن هذا الحديث إنما يعرف عن ابن عباس؟

وأما الحديث الآخر: فهو في الصحيح مفسرًا: «يقول الله : عبدي ، جعتُ فلم تُطْعمني، فيقول :رب ، كيف أطعمك وأنت رب العالمين؟ فيقول : أما علمت أن عبدي فلاناً جاع فلو أطْعَمْتَهُ لوجدتَ ذلك عندي. عبدي ،مرضتُ فلم تعدني، فيقول :رب، كيف أعودك وأنت رب العالمين؟ فيقول: أما عَلِمْتَ أن عبدي فلانًا مرض فلو عُدْتَه لوجدتني عنده».

---

(١) مسلم في البر والصلة(٢٥٦٩/٤٣) عن أبي هريرة بلفظ مختلف.

(٢) كشف الخفا ٣٤٨/١ وعزاه إلى الطبراني عن ابن عباس، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٣٢٨/٦، والسيوطي في الجامع الصغير(٣٨٠٤) ورمز له بالضعف ، وابن عدى في الكامل ٣٤٢/١، كلهم عن جابر ابن عبد الله.

(٣) مسلم في القدر (٢٦٥٤/١٧) وأحمد ١٦٨/٢، كلاهما عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، بلفظ :«ألا إن قلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن».

وهذا صريح في أن الله ـ سبحانه ـ لم يمرض ولم يَجُعْ، ولكن مرض عبده وجاع عبده، فجعل جوعه جوعه، ومرضه مرضه، مفسرًا ذلك بأنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي، ولو عدته لوجدتني عنده، فلم يبق في الحديث لفظ يحتاج إلى تأويل.

وأما قوله: « قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن»: فإنه ليس في ظاهره أن القلب متصل بالأصابع، ولا مماس لها، ولا أنها في جوفه ، ولا في قول القائل: «هذا بين يدي» ما يقتضى مباشرته ليديه. وإذا قيل: «السحاب المسخر بين السماء والأرض» لم يقتض أن يكون مماسًا للسماء والأرض. ونظائر هذا كثيرة.

ومما يشبه هذا القول ، أن يجعل اللفظ نظيرًا لما ليس مثله، كما قيل في قوله: **﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾** [ص: ٧٥] ، فقيل: هو مثل قوله: **﴿أَوَ لَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا﴾** [يس: ٧١] فهذا ليس مثل هذا ؛ لأنه هنا أضاف الفعل إلى الأيدي ، فصار شبيها بقوله «بما كسبت أيديهم» ، وهنا أضاف الفعل إليه فقال: **﴿ لِمَا خَلَقْتُ﴾** ثم قال: **﴿بِيَدَيَّ ﴾** .

وأيضًا ، فإنه هنا ذكر نفسه المقدسة بصيغة المفرد، وفي اليدين ذكر لفظ التثنية ، كما في قوله: **﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾** [المائدة: ٦٤] وهناك أضاف الأيدي إلى صيغة الجمع، فصار كقوله: **﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾**[القمر: ١٤].

وهذا في (الجمع) نظير قوله: **﴿بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾**[الملك: ١]،و « بيده الخير» في (المفرد) فالله ـ سبحانه وتعالى ـ يذكر نفسه تارة بصيغة المفرد مظهرًا أو مضمرًا، وتارة بصيغة الجمع، كقوله: **﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ﴾**[الفتح: ١] وأمثال ذلك.

ولا يذكر نفسه بصيغة التثنية قط؛ لأن صيغة الجمع تقتضي التعظيم الذي يستحقه، وربما تدل على معاني أسمائه.

وأما صيغة التثنية ، فتدل على العدد المحصور وهو مقدس عن ذلك، فلو قال: **﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾** ، لما كان كقوله: **﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينا﴾**،وهو نظير قوله : **﴿بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾**،و«بيده الخير». ولو قال: **﴿خَلَقْتُ﴾** بصيغة الإفراد لكان مفارقًا له، فكيف إذا قال: خلقت بيدي؟ بصيغ التثنية.

هذا مع دلالات الأحاديث المستفيضة بل المتواترة وإجماع السلف على مثل ما دل عليه القرآن، كما هو مبسوط في موضعه، مثل قوله: «المقسطون عند الله علي منابر من نور عن

يمين الرحمن، وكلتا يديه يمين، الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما وُلوا»[1] وأمثال ذلك.

وإن كان القائل يعتقد أن ظاهر النصوص المتنازع في معناها من جنس ظاهر النصوص المتفق على معناها ـ والظاهر هو المراد في الجميع ـ فإن الله لما أخبر أنه بكل شيء عليم، وأنه على كل شيء قدير، واتفق أهل السنة وأئمة المسلمين على أن هذا على ظاهره، وأن ظاهر ذلك مراد ـ كان من المعلوم أنهم لم يريدوا بهذا الظاهر أن يكون علمه كعلمنا، وقدرته كقدرتنا.

وكذلك لما اتفقوا على أنه حي حقيقة، عالم حقيقة، قادر حقيقة، لم يكن مرادهم: أنه مثل المخلوق الذي هو حي عليم قدير، فكذلك إذا قالوا في قوله تعالى: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾[المائدة: ٥٤]، ﴿رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾[البينة: ٨]، وقوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾[الأعراف: ٥٤] أنه على ظاهره ـ لم يقتض ذلك أن يكون ظاهره استواء كاستواء المخلوق، ولا حبًا كحبه، ولا رضا كرضاه.

فإن كان المستمع يظن أن ظاهر الصفات تماثل صفات المخلوقين، لزمه ألا يكون شيء من ظاهر ذلك مرادًا. وإن كان يعتقد أن ظاهرها ما يليق بالخالق ويختص به، لم يكن له نفي هذا الظاهر، ونفي أن يكون مرادًا إلا بدليل يدل على النفي، وليس في العقل ولا السمع ما ينفي هذا إلا من جنس ما ينفي به سائر الصفات، فيكون الكلام في الجميع واحدًا.

وبيان هذا: أن صفاتنا منها ما هي أعيان وأجسام، وهي أبعاض لنا، كالوجه، واليد. ومنها ما هو معان وأعراض، وهي قائمة بنا، كالسمع والبصر، والكلام والعلم والقدرة.

ثم إن من المعلوم أن الرب لما وصف نفسه بأنه حي عليم قدير، لم يقل المسلمون: إن ظاهر هذا غير مراد، لأن مفهوم ذلك في حقه مثل مفهومه في حقنا، فكذلك لما وصف نفسه بأنه خلق آدم بيديه، لم يوجب ذلك أن يكون ظاهره غير مراد؛ لأن مفهوم ذلك في حقه كمفهومه في حقنا، بل صفة الموصوف تناسبه.

فإذا كانت نفسه المقدسة ليست مثل ذوات المخلوقين، فصفاته كذاته ليست كصفات المخلوقين، ونسبة صفة المخلوق إليه كنسبة صفة الخالق إليه، وليس المنسوب كالمنسوب،

---

(١) مسلم في الإمارة (١٨/٨٢٧)، والنسائي في آداب القضاة (٥٣٧٩)، وأحمد ٢/ ١٦٠، كلهم عن عبد الله بن عمرو.

ولا المنسوب إليه كالمنسوب إليه، كما قال ﷺ: «تَرَوْنَ ربكم كما ترون الشمس والقمر»(١) فشبه الرؤية بالرؤية، ولم يشبه المرئي بالمرئي وهذا يتبين بـ :

القاعدة الرابعة :

وهو أن كثيرًا من الناس يتوهم في بعض الصفات أو كثير منها، أو أكثرها أو كلها، أنها تماثل صفات المخلوقين، ثم يريد أن ينفى ذلك الذي فهمه، فيقع في أربعة أنواع من المحاذير:

أحدها: كونه مثل ما فهمه من النصوص بصفات المخلوقين، وظن أن مدلول النصوص هو التمثيل.

الثاني: أنه إذا جعل ذلك هو مفهومها وعطله، بقيت النصوص معطلة عما دلت عليه من إثبات الصفات اللائقة بالله. فيبقى مع جنايته على النصوص، وظنه السيئ الذي ظنه بالله ورسوله ـ حيث ظن أن الذي يفهم من كلامهما هو التمثيل الباطل ـ قد عطل ما أودع الله ورسوله في كلامهما من إثبات الصفات لله، والمعاني الإلهية اللائقة بجلال الله تعالى.

الثالث: أنه ينفي تلك الصفات عن الله - عز وجل- بغير علم، فيكون معطلا لما يستحقه الرب.

الرابع: أنه يصف الرب بنقيض تلك الصفات ، من صفات الأموات والجمادات، أو صفات المعدومات، فيكون قد عطل به صفات الكمال التي يستحقها الرب، ومثله بالمنقوصات والمعدومات، وعطل النصوص عما دلت عليه من الصفات، وجعل مدلولها هو التمثيل بالمخلوقات. فيجمع في كلام الله وفي الله بين التعطيل والتمثيل، فيكون ملحدًا في أسماء الله وآياته.

مثال ذلك: أن النصوص كلها دلت على وصف الإله، بالعلو والفوقية على المخلوقات، واستوائه على العرش. فأما علوه ومباينته للمخلوقات فيعلم بالعقل الموافق للسمع، وأما الاستواء على العرش فطريق العلم به هو السمع، وليس في الكتاب والسنة وصف له بأنه لا داخل العالم ولا خارجه، ولا مباينه ولا مداخله.

فيظن المتوهم أنه إذا وصف بالاستواء على العرش، كان استواؤه كاستواء الإنسان على

(١) البخاري في المواقيت(٥٥٤، ٥٧٣)، وأبو داود في السنة (٤٧٢٩)، والترمذي في الجنة(٢٥٥١) عن جرير ابن عبد الله، بلفظ مختلف.

ظهور الفلك والأنعام، كقوله: ﴿وَجَعَلَ (١) لَكُم مِّنَ الْفُلْكِ وَالأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ . لِتَسْتَوُوا عَلَىٰ ظُهُورِهِ﴾[الزخرف: ١٢، ١٣].

فيتخيل له أنه إذا كان مستويًا على العرش كان محتاجًا إليه، كحاجة المستوى على الفلك والأنعام، فلو غرقت السفينة لسقط المستوى عليها، ولو عثرت الدابة لخر المستوى عليها. فقياس هذا أنه لو عدم العرش لسقط الرب - سبحانه وتعالى.

ثم يريد بزعمه أن ينفي هذا فيقول: ليس استواؤه بقعود ولا استقرار، ولا يعلم أن مسمى القعود والاستقرار يقال فيه ما يقال في مسمى الاستواء؛ فإن كانت الحاجة داخلة في ذلك، فلا فرق بين الاستواء والقعود والاستقرار، وليس هو بهذا المعنى مستويًا ولا مستقرًا ولا قاعدًا، وإن لم يدخل في مسمى ذلك إلا ما يدخل في مسمى الاستواء، فإثبات أحدهما ونفي الآخر تحكم.

وقد علم أن بين مسمى الاستواء والاستقرار والقعود فروقًا معروفة.

ولكن المقصود هنا أن يعلم خطأ من ينفي الشيء مع إثبات نظيره، وكأن هذا الخطأ من خطئه في مفهوم استوائه على العرش، حيث ظن أنه مثل استواء الإنسان على ظهور الأنعام والفلك، وليس في هذا اللفظ ما يدل على ذلك؛ لأنه أضاف الاستواء إلى نفسه الكريمة كما أضاف إليه سائر أفعاله وصفاته.

فذكر أنه خلق ثم استوى، كما ذكر أنه قدر فهدى، وأنه بنى السماء بأيد، وكما ذكر أنه مع موسى وهارون يسمع ويرى ، وأمثال ذلك.

فلم يذكر استواء مطلقًا يصلح للمخلوق، ولا عامًا يتناول المخلوق كما لم يذكر مثل ذلك في سائر صفاته، وإنما ذكر استواء أضافه إلى نفسه الكريمة.

فلو قدر ـ على وجه الفرض الممتنع ـ أنه هو مثل خلقه ـ تعالى عن ذلك ـ لكان استواؤه مثل استواء خلقه، أما إذا كان هو ليس مماثلا لخلقه بل قد علم أنه الغني عن الخلق، وأنه الخالق للعرش ولغيره، وأن كل ما سواه مفتقر إليه وهو الغني عن كل ما سواه، وهو لم يذكر إلا استواء يخصه، لم يذكر استواء يتناول غيره ولا يصلح له ـ كما لم يذكر في علمه وقدرته ورؤيته وسمعه وخلقه إلا ما يختص به ـ فكيف يجوز أن يتوهم أنه إذا كان مستويًا على العرش كان محتاجًا إليه، وأنه لو سقط العرش لخر من عليه؟ سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون والجاحدون علوًا كبيرًا.

---

(١) في المطبوعة: « وسخر » ، والصواب ما أثبتناه.

هل هذا إلا جهل محض وضلال ممن فهم ذلك وتوهمه،أو ظنه ظاهر اللفظ ومدلوله، أو جوّز ذلك على رب العالمين الغني عن الخلق؟

بل لو قدر أن جاهلاً فهم مثل هذا وتوهمه لبين له أن هذا لا يجوز، وأنه لم يدل اللفظ عليه أصلا، كما لم يدل على نظائره في سائر ما وصف به الرب نفسه.

فلما قال ـ سبحانه وتعالى ـ : ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ [الذاريات:٤٧] ، فهل يتوهم متوهم أن بناءه مثل بناء الآدمي المحتاج ، الذي يحتاج إلى زنبيل ومجارف وضرب لبن وجبل طين وأعوان؟

ثم قد علم أن الله ـ تعالى ـ خلق العالم بعضه فوق بعض، ولم يجعل عاليه مفتقرًا إلى سافله، فالهواء فوق الأرض وليس مفتقرًا إلى أن تحمله الأرض، والسحاب أيضًا فوق الأرض وليس مفتقرًا إلى أن تحمله ، والسموات فوق الأرض وليست مفتقرة إلى حمل الأرض لها، فالعلي الأعلى رب كل شيء ومليكه إذا كان فوق جميع خلقه، كيف يجب أن يكون محتاجًا إلى خلقه أو عرشه؟ أو كيف يستلزم علوه على خلقه هذا الافتقار وهو ليس بمستلزم في المخلوقات؟ وقد علم أن ما ثبت لمخلوق من الغنى عن غيره فالخالق سبحانه وتعالى أحق به وأولى.

وكذلك قوله: ﴿أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ [الملك:١٦]، من تَوَهَّم أن مقتضى هذه الآية أن يكون الله في داخل السموات، فهو جاهل ضال بالاتفاق ، وإن كنا إذا قلنا: إن الشمس والقمر في السماء يقتضي ذلك، فإن حرف (في) متعلق بما قبله وبما بعده، فهو بحسب المضاف إليه.

ولهذا يفرق بين كون الشيء في المكان، وكون الجسم في الحيز، وكون العَرَض في الجسم، وكون الوجه في المرآة، وكون الكلام في الورق، فإن لكل نوع من هذه الأنواع خاصة يتميز بها عن غيره، وإن كان حرف (في) مستعملاً في ذلك.

فلو قال قائل: العرش في السماء أو في الأرض ؟ لقيل :في السماء ، ولو قيل: الجنة في السماء أم في الأرض؟ لقيل : الجنة في السماء، ولا يلزم من ذلك أن يكون العرش داخل السموات، بل ولا الجنة.

فقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال:«إذا سألتم الله الجنة فاسألوه الفردوس، فإنه أعلى الجنة، وأوسط الجنة، وسقفها عرش الرحمن»[1]، فهذه الجنة سقفها الذي هو

---

(١) البخاري في التوحيد (٧٤٢٣). عن أبي هريرة

العرش فوق الأفلاك . مع أن الجنة في السماء يراد به العلو، سواء كان فوق الأفلاك أو تحتها، قال تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ﴾[الحج:١٥] ، وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾[الفرقان:٤٨].

ولما كان قد استقر في نفوس المخاطبين أن الله هو العلي الأعلى، وأنه فوق كل شيء كان المفهوم من قوله: «إنه في السماء» أنه في العلو، وأنه فوق كل شيء.

وكذلك الجارية لما قال لها: «أين الله؟» قالت: في السماء، إنما أرادت العلو، مع عدم تخصيصه بالأجسام المخلوقة وحلوله فيها، وإذا قيل:العلو، فإنه يتناول ما فوق المخلوقات كلها، فما فوقها كلها هو في السماء. ولا يقتضي هذا أن يكون هناك ظرف وجودى يحيط به، إذ ليس فوق العالم شيء موجود إلا الله.

كما لو قيل: العرش في السماء، فإنه لا يقتضي أن يكون العرش في شيء آخر موجود مخلوق، وإن قدر أن السماء المراد بها الأفلاك، كان المراد أنه عليها، كما قال: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[طه:٧١]، وكما قال: ﴿فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾[آل عمران:١٣٧] ، وكما قال: ﴿ فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ﴾[التوبة:٢]، ويقال: فلان في الجبل، وفي السطح ، وإن كان على أعلى شيء فيه.

القاعدة الخامسة:

أنا نعلم لما أخبرنا به من وجه دون وجه.

فإن الله قال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢]، وقال: ﴿ أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ﴾[المؤمنون:٦٨]، وقال: ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾[ص:٢٩]، وقال :﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾[محمد :٢٤].

فأمر بتدبر الكتاب كله.

وقد قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ [آل عمران:٧]. وجمهور سلف الأمة وخلفها على أن الوقف على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ وهذا هو المأثور عن أبيّ بن كعب، وابن مسعود، وابن عباس، وغيرهم.

وروى عن ابن عباس أنه قال: التفسير على أربعة أوجه: تفسير تعرفه العرب من

كلامها. وتفسير لا يعذر أحد بجهالته. وتفسير تعلمه العلماء. وتفسير لا يعلمه إلا الله، من ادعى علمه فهو كاذب.

وقد روى عن مجاهد وطائفة : أن الراسخين في العلم يعلمون تأويله. وقد قال مجاهد: عرضت المصحف على ابن عباس من فاتحته إلى خاتمته، أَقِفُه عند كل آية وأسأله عن تفسيرها، ولا منافاة بين القولين عند التحقيق.

فإن لفظ (التأويل) قد صار ـ بتعدد الاصطلاحات ـ مستعملاً في ثلاثة معان:

أحدها ـ وهو اصطلاح كثير من المتأخرين من المتكلمين في الفقه وأصوله ـ :أن التأويل: هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح؛ لدليل يقترن به، وهذا هو الذي عناه أكثر من تكلم من المتأخرين في تأويل نصوص الصفات ، وترك تأويلها، وهل ذلك محمود أو مذموم، أو حق أو باطل؟

الثاني: أن التأويل بمعنى التفسير، وهذا هو الغالب على اصطلاح المفسرين للقرآن، كما يقول ابن جرير وأمثاله ـ من المصنفين في التفسير ـ واختلف علماء التأويل ، ومجاهد إمام المفسرين، قال الثوري: إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به، وعلى تفسيره يعتمد الشافعي وأحمد والبخاري وغيرهما، فإذا ذكر أنه يعلم تأويل المتشابه فالمراد به معرفة تفسيره.

الثالث ـ من معاني التأويل ـ: هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، كما قال الله ـ تعالى ـ: **﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾**[الأعراف:٥٣].

فتأويل ما في القرآن من أخبار المعاد هو ما أخبر الله به فيه مما يكون: من القيامة والحساب والجزاء والجنة والنار ونحو ذلك، كما قال الله ـ تعالى ـ في قصة يوسف لما سجد أبواه وإخوته، قال: **﴿ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُءْيَايَ مِن قَبْلُ﴾** [يوسف: ١٠٠] فجعل عين ما وجد في الخارج هو تأويل الرؤيا.

الثاني: هو تفسير الكلام، وهو الكلام الذي يفسر به اللفظ حتى يفهم معناه، أو تعرف علته أو دليله.

وهذا ـ التأويل الثالث ـ هو عين ما هو موجود في الخارج، ومنه قول عائشة: كان النبي ﷺ يقول في ركوعه وسجوده:« سبحانك ، اللهم ربنا وبحمدك، اللهم اغفر لي» يتأول القرآن(١) يعني قوله : **﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ﴾** [النصر:٣].

(١) البخاري في الأذان(٧٩٤)،(٨١٧)، والمغازي (٤٢٩٣) والتفسير(٤٩٦٨)، ومسلم في الصلاة (٤٨٤/ ٢١٧)، وأبو داود في الصلاة(٨٧٧)،والنسائي في الصلاة (١٠٤٦) ، وأحمد ٤٣/٦، ٤٩، ١٠٠، ١٩٠، كلهم عن عائشة.

وقول سفيان بن عيينة: السنة هي تأويل الأمر والنهي، فإن نفس الفعل المأمور به هو تأويل الأمر به ، ونفس الموجود المخبر عنه، هو تأويل الخبر. والكلام خبر وأمر.

ولهذا يقول أبو عبيد وغيره: الفقهاء أعلم بالتأويل من أهل اللغة، كما ذكروا ذلك في تفسير اشتمال الصماء؛ لأن الفقهاء يعلمون تفسير ما أمر به ونهى عنه؛ لعلمهم بمقاصد الرسول ﷺ ، كما يعلم أتباع بقراط وسيبويه ونحوهما من مقاصدهما ما لا يعلم بمجرد اللغة، ولكن تأويل الأمر والنهي لابد من معرفته، بخلاف تأويل الخبر.

إذ عرف ذلك، فتأويل ما أخبر الله ـ تعالى ـ به عن نفسه المقدسة المتصفة بما لها من حقائق الأسماء والصفات، هو حقيقة لنفسه المقدسة، المتصفة بما لها من حقائق الصفات، وتأويل ما أخبر الله تعالى به من الوعد والوعيد، هو نفس ما يكون من الوعد والوعيد.

ولهذا ما يجيء في الحديث نعمل بمحكمه ونؤمن بمتشابهه؛ لأن ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر، فيه ألفاظ متشابهة يشبه معانيها ما نعلمه في الدنيا، كما أخبر أن في الجنة لحمًا ولبنًا، وعسلاً وخمرًا ونحو ذلك، وهذا يشبه ما في الدنيا لفظًا ومعنى، ولكن ليس هو مثله ولا حقيقته.

فأسماء الله ـ تعالى ـ وصفاته أولى ، وإن كان بينهما وبين أسماء العباد وصفاتهم تشابه ألا يكون لأجلها الخالق مثل المخلوق، ولا حقيقتة كحقيقته.

والإخبار عن الغائب لا يفهم إن لم يعبر عنه بالأسماء المعلومة معانيها في الشاهد، ويعلم بها ما في الغائب بواسطة العلم بما في الشاهد، مع العلم بالفارق المميز ، وأن ما أخبر الله به من الغيب أعظم مما يعلم في الشاهد، وفي الغائب ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر، فنحن إذا أخبرنا الله بالغيب الذي اختص به ـ من الجنة والنارـ علمنا معنى ذلك، وفهمنا ما أريد منا فهمه بذلك الخطاب ، وفسرنا ذلك.

وأما نفس الحقيقة المخبر عنها مثل التي لم تكن بعد، وإنما تكون يوم القيامة، فذلك من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله.

ولهذا لما سئل مالك وغيره من السلف عن قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] قالوا: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وكذلك قال ربيعة شيخ مالك قبله: الاستواء معلوم، والكيف مجهول ،ومن الله البيان، وعلى الرسول البلاغ ، وعلينا الإيمان.

فبين أن الاستواء معلوم، وأن كيفية ذلك مجهول، ومثل هذا يوجد كثيرًا في كلام السلف والأئمة: ينفون علم العباد بكيفية صفات الله، وأنه لا يعلم كيف الله إلا الله،

فلا يعلم ما هو إلا هو ، وقد قال النبي ﷺ :«لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك» وهذا في صحيح مسلم وغيره [١]، وقال في الحديث الآخر: « اللهم إني أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علَّمْتَهُ أحدًا من خلقك،أو استأثرت به في علم الغيب عندك» وهذا الحديث في المسند وصحيح أبي حاتم [٢]، وقد أخبر فيه أن لله من الأسماء ما استأثر به في علم الغيب عنده.

فمعاني هذه الأسماء التي استأثر بها في علم الغيب عنده لا يعلمها غيره.

والله ـ سبحانه ـ أخبرنا أنه عليم قدير، سميع بصير، غفور رحيم، إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته. فنحن نفهم معنى ذلك، ونميز بين العلم والقدرة، وبين الرحمة والسمع والبصر، ونعلم أن الأسماء كلها اتفقت في دلالتها على ذات الله، مع تنوع معانيها ، فهي متفقة متواطئة من حيث الذات، متباينة من جهة الصفات.

وكذلك أسماء النبي ﷺ، مثل : محمد وأحمد والماحي والحاشر والعاقب.

وكذلك أسماء القرآن، مثل : القرآن والفرقان والهدى والنور والتنزيل والشفاء، وغير ذلك.

ومثل هذه الأسماء تنازع الناس فيها ، هل هي من قبيل المترادفة ، لاتحاد الذات ، أو من قبيل المتباينة لتعدد الصفات ؟ كما إذا قيل: السيف والصارم والمهند ، وقصد بالصارم معنى الصرم، وفي المهند النسبة إلى الهند، والتحقيق أنها مترادفة في الذات متباينة في الصفات.

ومما يوضح هذا أن الله وصف القرآن كله بأنه محكم وبأنه متشابه، وفي موضع آخر جعل منه ما هو محكم ومنه ما هو متشابه، فينبغي أن يعرف الإحكام والتشابه الذي يعمه، والإحكام والتشابه الذي يخص بعضه، قال الله تعالي: ﴿الَر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ﴾ [هود:١] ، فأخبر أنه أحكم آياته كلها، وقال ـ تعالى ـ: ﴿ اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ﴾ [الزمر:٢٣] فأخبر أنه كله متشابه.

والحكم هو الفصل بين الشيئين ، فالحاكم يفصل بين الخصمين ، والحكم فصل بين

---

(١) مسلم في الصلاة (٤٨٦/ ٢٢٢) ، وأبو داود في الصلاة (٨٧٩)، والترمذي في الدعوات (٣٤٩٣)، والنسائي في الطهارة (١٦٩)، وابن ماجه في الدعاء (٣٨٤١) والموطأ ١/ ٢١٤ (٣١) ، وأحمد ٦/ ٥٨، ٢٠١، كلهم عن عائشة.

(٢) أحمد ١/ ٣٩١ عن عبد الله بن مسعود.

المتشابهات، علمًا وعملاً، إذا ميز بين الحق والباطل، والصدق والكذب، والنافع والضار، وذلك يتضمن فعل النافع وترك الضار، فيقال: حكمت السفيه وأحكمته: إذا أخذت على يديه، وحكمت الدابة وأحكمتها: إذا جعلت لها حكمة، وهو ما أحاط بالحنك من اللجام، وإحكام الشيء إتقانه.

فإحكام الكلام إتقانه بتمييز الصدق من الكذب في أخباره، وتمييز الرشد من الغي في أوامره، والقرآن كله محكم بمعنى الإتقان ، فقد سماه الله حكيمًا بقوله: ﴿الَر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾ [يونس: ١] فالحكيم بمعنى الحاكم، كما جعله يقص بقوله: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَكْثَرَ الَّذِي هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [النمل: ٧٦]، وجعله مفتيًا في قوله: ﴿قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ﴾[النساء: ١٢٧] أي: ما يتلى عليكم يفتيكم فيهن، وجعله هاديًا ومبشرًا في قوله: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ [(١)] الصَّالِحَاتِ﴾[الإسراء: ٩].

وأما التشابه الذي يعمه فهو ضد الاختلاف المنفي عنه في قوله: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] وهو الاختلاف المذكور في قوله: ﴿إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ . يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ﴾ [الذاريات: ٨، ٩].

فالتشابه هنا: هو تماثل الكلام وتناسبه بحيث يصدق بعضه بعضا، فإذا أمر بأمر لم يأمر بنقيضه في موضع آخر، بل يأمر به أو بنظيره أو بملزوماته، وإذا نهى عن شيء لم يأمر به في موضع آخر، بل ينهى عنه أو عن نظيره أو عن ملزوماته، إذا لم يكن هناك نسخ.

وكذلك إذا أخبر بثبوت شيء لم يخبر بنقيض ذلك، بل يخبر بثبوته أو بثبوت ملزوماته، وإذا أخبر بنفي شيء لم يثبته، بل ينفيه أو ينفي لوازمه، بخلاف القول المختلف الذي ينقض بعضه بعضًا، فيثبت الشيء تارة وينفيه أخرى، أو يأمر به وينهى عنه في وقت واحد، ويفرق بين المتماثلين فيمدح أحدهما ويذم الآخر.

فالأقوال المختلفة هنا هي المتضادة، والمتشابهة هي المتوافقة.

وهذا التشابه يكون في المعاني وإن اختلفت الألفاظ ، فإذا كانت المعاني يوافق بعضها بعضًا، ويعضد بعضها بعضًا، ويناسب بعضها بعضًا، ويشهد بعضها لبعض، ويقتضي بعضها بعضًا، كان الكلام متشابهًا، بخلاف الكلام المتناقض الذي يضاد بعضه بعضًا.

---

(١) في المطبوعة :« يعلمون» والصواب ما أثبتناه.

فهذا التشابه العام، لا ينافى الإحكام العام، بل هو مصدق له، فإن الكلام المحكم المتقن يصدق بعضه بعضًا لا يناقض بعضه بعضًا، بخلاف الإحكام الخاص ، فإنه ضد التشابه الخاص ، والتشابه الخاص هو مشابهة الشيء لغيره من وجه مع مخالفته له من وجه آخر، بحيث يشتبه على بعض الناس أنه هو أو هو مثله وليس كذلك.

والإحكام هو الفصل بينهما، بحيث لا يشتبه أحدهما بالآخر، وهذا التشابه إنما يكون بقدر مشترك بين الشيئين مع وجود الفاصل بينهما.

ثم من الناس من لا يهتدي للفصل بينهما فيكون مشتبهًا عليه، ومنهم من يهتدي إلى ذلك، فالتشابه الذي لا يتميز معه قد يكون من الأمور النسبية الإضافية، بحيث يشتبه على بعض الناس دون بعض، ومثل هذا يعرف منه أهل العلم ما يزيل عنهم هذا الاشتباه، كما إذا اشتبه على بعض الناس ما وعدوا به في الآخرة بما يشهدونه في الدنيا فظن أنه مثله، فعلم العلماء أنه ليس مثله، وإن كان مشبها له من بعض الوجوه.

ومن هذا الباب الشبه التي يضل بها بعض الناس، وهي ما يشتبه فيها الحق والباطل، حتى تشتبه على بعض الناس، ومن أوتي العلم بالفصل بين هذا وهذا لم يشتبه عليه الحق بالباطل ، والقياس الفاسد إنما هو من باب الشبهات؛ لأنه تشبيه للشيء في بعض الأمور بما لا يشبهه فيه.

فمن عرف الفصل بين الشيئين، اهتدى للفرق الذي يزول به الاشتباه والقياس الفاسد، وما من شيئين إلا ويجتمعان في شيء ويفترقان في شيء، فبينهما اشتباه من وجه وافتراق من وجه؛ فلهذا كان ضلال بني آدم من قبل التشابه، والقياس الفاسد لا ينضبط كما قال الإمام أحمد: أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل والقياس. فالتأويل في الأدلة السمعية، والقياس في الأدلة العقلية، وهو كما قال، والتأويل الخطأ إنما يكون في الألفاظ المتشابهة، والقياس الخطأ إنما يكون في المعاني المتشابهة.

وقد وقع بنو آدم في عامة ما يتناوله هذا الكلام من أنواع الضلالات، حتى آل الآمر إلى من يدعي التحقيق والتوحيد والعرفان منهم إلى أن اشتبه عليهم وجود الرب بوجود كل موجود، فظنوا أنه هو ، فجعلوا وجود المخلوقات عين وجود الخالق، مع أنه لا شيء أبعد عن مماثلة شيء ، وأن يكون إياه أو متحدًا به، أو حالا فيه، من الخالق مع المخلوق.

فمن اشتبه عليه وجود الخالق بوجود المخلوقات كلها، حتى ظنوا وجودها وجوده، فهم أعظم الناس ضلالا من جهة الاشتباه.

وذلك أن الموجودات تشترك في مسمى الوجود، فرأوا الوجود واحدًا، ولم يفرقوا بين

الواحد بالعين والواحد بالنوع.

وآخرون توهموا أنه إذا قيل :الموجودات تشترك في مسمى الوجود، لزم التشبيه والتركيب، فقالوا: لفظ الوجود مقول بالاشتراك اللفظي ، فخالفوا ما اتفق عليه العقلاء مع اختلاف أصنافهم، من أن الوجود ينقسم إلى قديم ومحدث، ونحو ذلك من أقسام الموجودات.

وطائفة ظنت أنه إذا كانت الموجودات تشترك في مسمى الوجود، لزم أن يكون في الخارج عن الأذهان موجود مشترك فيه، وزعموا أن في الخارج عن الأذهان كليات مطلقة، مثل وجود مطلق، وحيوان مطلق ، وجسم مطلق ونحو ذلك، فخالفوا الحس والعقل والشرع، وجعلوا ما في الأذهان ثابتًا في الأعيان، وهذا كله من نوع الاشتباه.

ومن هداه الله فرق بين الأمور وإن اشتركت من بعض الوجوه، وعلم ما بينهما من الجمع والفرق، والتشابه والاختلاف ، وهؤلاء لا يضلون بالمتشابه من الكلام؛ لأنهم يجمعون بينه وبين المحكم الفارق الذي يبين ما بينهما من الفصل والافتراق.

وهذا كما أن لفظ (إنا) و (نحن) وغيرهما من صيغ الجمع يتكلم بها الواحد له شركاء في الفعل ، ويتكلم بها الواحد العظيم الذي له صفات تقوم كل صفة مقام واحد، وله أعوان تابعون له، لا شركاء له. فإذا تمسك النصراني بقوله ـ تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ [الحجر: ٩] ونحوه على تعدد الآلهة، كان المحكم كقوله ـ تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣] ونحو ذلك مما لا يحتمل إلا معنى واحدًا يزيل ما هناك من الاشتباه، وكان ما ذكره من صيغة الجمع مبينًا لما يستحقه من العظمة والأسماء والصفات وطاعة المخلوقات من الملائكة وغيرهم.

وأما حقيقة ما دل عليه ذلك من حقائق الأسماء والصفات، وما له من الجنود الذين يستعملهم في أفعاله، فلا يعلمهم إلا هو﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾[المدثر: ٣١] وهذا من تأويل المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله ، بخلاف الملك من البشر إذا قال: قد أمرنا لك بعطاء، فقد علم أنه هو وأعوانه، مثل كاتبه وحاجبه ونحو ذلك أمروا به، وقد يعلم ما صدرت عنه ذلك الفعل من اعتقاداته وإراداته ونحو ذلك.

والله ـ سبحانه وتعالى ـ لا يعلم عباده الحقائق التي أخبر عنها من صفاته وصفات اليوم الآخر، ولا يعلمون حقائق ما أراد بخلقه وأمره من الحكمة، ولا حقائق ما صدرت عنه من المشيئة والقدرة.

وبهذا يتبين أن التشابه يكون في الألفاظ المتواطئة، كما يكون في الألفاظ المشتركة التي

ليست بمتواطئة ، وإن زال الاشتباه بما يميز أحد النوعين: من إضافة أو تعريف، كما إذا قيل: فيها أنهار من ماء، فهناك قد خص هذا الماء بالجنة، فظهر الفرق بينه وبين ماء الدنيا.

لكن حقيقة ما امتاز به ذلك الماء غير معلوم لنا،وهو مع ما أعده الله لعباده الصالحين ـ مما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشرـ من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله.

وكذلك مدلول أسمائه وصفاته الذي يختص بها، التي هي حقيقة لا يعلمها إلا هو؛ ولهذا كان الأئمة كالإمام أحمد وغيره ـ ينكرون على الجهمية، وأمثالهم ـ من الذين يحرفون الكلم عن مواضعه- تأويل ما تشابه عليهم من القرآن على غير تأويله، كما قال أحمد في كتابه الذي صنفه في الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله.

وإنما ذمهم لكونهم تأولوه على غير تأويله، وذكر في ذلك ما يشتبه عليهم معناه، وإن كان لا يشتبه على غيرهم وذمهم على أنهم تأولوه على غير تأويله، ولم ينف مطلق لفظ التأويل كما تقدم؛ من أن لفظ التأويل يراد به التفسير المبين لمراد الله به، فذلك لا يعاب بل يحمد، ويراد بالتأويل الحقيقة التي استأثر الله بعلمها،فذاك لا يعلمه إلا هو. وقد بسطنا هذا في غير هذا الموضع.

ومن لم يعرف هذا،اضطربت أقواله،مثل طائفة يقولون: إن التأويل باطل، وإنه يجب إجراء اللفظ على ظاهره، ويحتجون بقوله تعالى:﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] ويحتجون بهذه الآية على إبطال التأويل ، وهذا تناقض منهم؛ لأن هذه الآية تقتضي أن هناك تأويلا لا يعلمه إلا الله ، وهم ينفون التأويل مطلقًا.

وجهة الغلط: أن التأويل الذي استأثر الله بعلمه هو الحقيقة التي لا يعلمها إلا هو.

وأما التأويل المذموم والباطل ، فهو تأويل أهل التحريف والبدع، الذين يتأولونه على غير تأويله، ويدعون صرف اللفظ عن مدلوله إلى غير مدلوله بغير دليل يوجب ذلك، ويدعون أن في ظاهره من المحذور ما هو نظير المحذور اللازم فيما أثبتوه بالعقل، ويصرفونه إلى معان هي نظير المعاني التي نفوها عنه، فيكون ما نفوه من جنس ما أثبتوه، فإن كان الثابت حقًا ممكنًا كان المنفي مثله، وإن كان المنفي باطلا ممتنعًا كان الثابت مثله.

وهؤلاء الذين ينفون التأويل مطلقًا، ويحتجون بقوله تعالى:﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٧] قد يظنون أنا خوطبنا في القرآن بما لا يفهمه أحد، أو بما لا معنى له، أو

بما لا يفهم منه شيء.

وهذا مع أنه باطل فهو متناقض؛ لأنا إذا لم نفهم منه شيئًا لم يجز لنا أن نقول: له تأويل يخالف الظاهر ولا يوافقه؛ لإمكان أن يكون له معنى صحيح، وذلك المعنى الصحيح لا يخالف الظاهر المعلوم لنا، فإنه لا ظاهر له على قولهم، فلا تكون دلالته على ذلك المعنى دلالة على خلاف الظاهر، فلا يكون تأويلاً.

ولا يجوز نفي دلالته على معان لا نعرفها علي هذا التقدير.

فإن تلك المعاني التي دل عليها قد لا نكون عارفين بها؛ ولأنا إذا لم نفهم اللفظ ومدلوله فلأن لا نعرف المعاني التي لم يدل عليها اللفظ أولى؛ لأن إشعار اللفظ بما يراد به أقوى من إشعاره بما لا يراد به، فإذا كان اللفظ لا إشعار له بمعنى من المعاني، ولا يفهم منه معنى أصلا، لم يكن مشعرًا بما أريد به، فلأن لا يكون مشعراً بما لم يرد به أولى.

فلا يجوز أن يقال: إن هذا اللفظ متأول ، بمعنى أنه مصروف عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح، فضلا عن أن يقال: إن هذا التأويل لا يعلمه إلا الله.

اللهم إلا أن يراد بالتأويل ما يخالف ظاهره المختص بالخلق.

فلا ريب أن من أراد بالظاهر هذا لابد وأن يكون له تأويل يخالف ظاهره. لكن إذا قال هؤلاء: إنه ليس لها تأويل يخالف الظاهر، أو إنها تجرى على المعاني الظاهرة منها، كانوا متناقضين.

وإن أرادوا بالظاهر هنا معنى، وهناك معنى، في سياق واحد من غير بيان ، كان تلبيسًا.

وإن أرادوا بالظاهر مجرد اللفظ، أي تجرى على مجرد اللفظ الذي يظهر من غير فهم لمعناه، كان إبطالهم للتأويل أو إثباته تناقضًا؛ لأن من أثبت تأويلاً أو نفاه، فقد فهم معنى من المعاني.

وبهذا التقسيم يتبين تناقض كثير من الناس من نفاة الصفات ومثبتيها في هذا الباب.

القاعدة السادسة:

إنه لقائل أن يقول: لابد في هذا الباب من ضابط ، يعرف به ما يجوز على الله مما لا يجوز في النفي والإثبات، إذ الاعتماد في هذا الباب على مجرد نفي التشبيه، أو مطلق الإثبات من غير تشبيه ليس بسديد، وذلك أنه ما من شيئين إلا بينهما قدر مشترك وقدر مميز.

فالنافي إن اعتمد فيما ينفيه على أن هذا تشبيه، قيل له: إن أردت أنه مماثل له من كل وجه فهذا باطل، وإن أردت أنه مشابه له من وجه دون وجه أو مشارك له في الاسم لزمك هذا في سائر ما تثبته. وأنتم إنما أقمتم الدليل على إبطال التشبيه والتماثل الذي فسرتموه بأنه يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر، ويمتنع عليه ما يمتنع عليه، ويجب له ما يجب له.

ومعلوم أن إثبات التشبيه بهذا التفسير مما لا يقوله عاقل يتصور ما يقول، فإنه يعلم بضرورة العقل امتناعه، ولا يلزم من نفي هذا نفي التشابه من بعض الوجوه، كما في الأسماء والصفات المتواطئة، ولكن من الناس من يجعل التشبيه مفسراً بمعنى من المعاني، ثم إن كل من أثبت ذلك المعنى قالوا: إنه مشبه، ومنازعهم يقول: ذلك المعنى ليس من التشبيه.

وقد يفرق بين لفظ التشبيه والتمثيل.

وذلك أن المعتزلة ونحوهم - من نفاة الصفات - يقولون: كل من أثبت لله صفة قديمة فهو مشبه ممثل، فمن قال: إن لله علما قديمًا أو قدرة قديمة، كان عندهم مشبهًا ممثلا؛ لأن القديم عند جمهورهم هو أخص وصف الإله، فمن أثبت له صفة قديمة فقد أثبت لله مثلا قديمًا، ويسمونه ممثلا بهذا الاعتبار. ومثبتة الصفات لا يوافقونهم على هذا ، بل يقولون: أخص وصفه ما لا يتصف به غيره مثل كونه رب العالمين ، وأنه بكل شيء عليم، وأنه على كل شيء قدير، وأنه إله واحد ونحو ذلك، والصفة لا توصف بشيء من ذلك.

ثم من هؤلاء الصفاتية من لا يقول في الصفات: إنها قديمة، بل يقول: الرب بصفاته قديم.

ومنهم من يقول : هو قديم وصفته قديمة، ولا يقول : هو وصفاته قديمان.

ومنهم من يقول : هو وصفاته قديمان، ولكن يقول: ذلك لا يقتضي مشاركة الصفة له في شيء من خصائصه، فإن القدم ليس من خصائص الذات المجردة، بل من خصائص الذات الموصوفة بصفات، وإلا فالذات المجردة لا وجود لها عندهم، فضلا عن أن تختص بالقدم.

وقد يقولون: الذات متصفة بالقدم، والصفات متصفة بالقدم، وليست الصفات إلها ولا ربا، كما أن النبي محدث وصفاته محدثة، وليست صفاته نبيًا.

فهؤلاء إذا أطلقوا على الصفاتية اسم التشبيه والتمثيل، كان هذا بحسب اعتقادهم الذي ينازعهم فيه أولئك، ثم تقول لهم أولئك: هب أن هذا المعنى قد يسمى في اصطلاح

بعض الناس تشبيهًا، فهذا المعنى لم ينفه عقل ولا سمع، وإنما الواجب نفي ما نفته الأدلة الشرعية والعقلية.

والقرآن قد نفى مسمى المثل والكفء والنِّدّ ونحو ذلك.

ولكن يقولون : الصفة في لغة العرب ليست مثل الموصوف، ولا كفؤه ولا نده، فلا يدخل في النص.

وأما العقل، فلم ينف مسمى التشبيه في اصطلاح المعتزلة.

وكذلك ـ أيضًا ـ يقولون: إن الصفات لا تقوم إلا بجسم متحيز، والأجسام متماثلة، فلو قامت به الصفات للزم أن يكون مماثلاً لسائر الأجسام، وهذا هو التشبيه.

وكذلك يقول هذا كثير من الصفاتية، الذين يثبتون الصفات وينفون علوه على العرش، وقيام الأفعال الاختيارية به ونحو ذلك، ويقولون: الصفات قد تقوم بما ليس بجسم، وأما العلو على العالم فلا يصح إلا إذا كان جسمًا، فلو أثبتنا علوه للزم أن يكون جسمًا، وحينئذ فالأجسام متماثلة فيلزم التشبيه.

فلهذا تجد هؤلاء يسمون من أثبت العلو ونحوه مشبهًا، ولا يسمون من أثبت السمع والبصر والكلام ونحوه مشبهًا، كما يقول صاحب الإرشاد وأمثاله.

وكذلك يوافقهم على القول بتماثل الأجسام القاضي أبو يعلى وأمثاله من مثبتة الصفات والعلو، لكن هؤلاء يجعلون العلو صفة خبرية، كما هو أول قولى القاضي أبى يعلى، فيكون الكلام فيه كالكلام في الوجه. وقد يقولون : إن ما يثبتونه لا ينافى الجسم كما يقولونه في سائر الصفات.

والعاقل إذا تأمل وجد الأمر فيما نفوه، كالأمر فيما أثبتوه، لا فرق.

وأصل كلام هؤلاء كلهم على أن إثبات الصفات مستلزم للتجسيم، والأجسام متماثلة.

والمثبتون يجيبون عن هذا تارة بمنع المقدمة الأولى، وتارة بمنع المقدمة الثانية، وتارة بمنع كل من المقدمتين، وتارة بالاستفصال.

ولا ريب أن قولهم بتماثل الأجسام قول باطل، سواء فسروا الجسم بما يشار إليه أو بالقائم بنفسه أو بالموجود، أو بالمركب من الهُيولي والصورة ونحو ذلك، فأما إذا فسروه بالمركب من الجواهر المفردة، وعلى أنها متماثلة ، فهذا يبنى على صحة ذلك، وعلى إثبات الجوهر الفرد، وعلى أنه متماثل، وجمهور العقلاء يخالفونهم في ذلك.

والمقصود هنا أنهم يطلقون التشبيه على ما يعتقدونه تجسيمًا بناء على تماثل الأجسام،

والمثبتون ينازعونهم في اعتقادهم، كإطلاق الرافضة النصب على من تولى أبا بكر وعمر - رضي الله عنهما- وبناء على أن من أحبهما فقد أبغض عليا - رضي الله عنه - ومن أبغضه فهو ناصبي.

وأهل السنة ينازعونهم في المقدمة الأولى، ولهذا يقول هؤلاء: إن الشيئين لا يشتبهان من وجه ويختلفان من وجه، وأكثر العقلاء على خلاف ذلك، وقد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضع، وبينا فيه حجج من يقول بتماثل الأجسام وحجج من نفى ذلك ، وبينا فساد قول من يقول بتماثلها.

وأيضًا ، فالاعتماد بهذا الطريق على نفي التشبيه اعتماد باطل، وذلك أنه إذا أثبت تماثل الأجسام، فهم لا ينفون ذلك إلا بالحجة التي ينفون بها الجسم.

وإذا ثبت أن هذا يستلزم الجسم، وثبت امتناع الجسم، كان هذا وحده كافيًا في نفي ذلك، لا يحتاج نفي ذلك إلى نفي مسمى التشبيه، لكن نفي التجسيم يكون مبنيًا على نفي هذا التشبيه بأن يقال: لو ثبت له كذا وكذا لكان جسمًا، ثم يقال: والأجسام متماثلة، فيجب اشتراكها فيما يجب ويجوز ويمتنع ، وهذا ممتنع عليه.

لكن حينئذ يكون من سلك هذا المسلك معتمدًا في نفي التشبيه على نفي التجسيم، فيكون أصل نفيه نفي الجسم، وهذا مسلك آخر، سنتكلم عليه ـ إن شاء الله.

وإنما المقصود هنا أن مجرد الاعتماد في نفي ما ينفي على مجرد نفي التشبيه لا يفيد؛ إذ ما من شيئين إلا يشتبهان من وجه ويفترقان من وجه، بخلاف الاعتماد على نفي النقص والعيب ونحو ذلك، مما هو ـ سبحانه ـ مقدس عنه، فإن هذه طريقة صحيحة.

وكذلك إذا أثبت له صفات الكمال ونفي مماثلة غيره له فيها، فإن هذا نفي المماثلة فيما هو مستحق له، وهذا حقيقة التوحيد، وهو ألا يشركه شيء من الأشياء فيما هو من خصائصه. وكل صفة من صفات الكمال فهو متصف بها على وجه لا يماثله فيه أحد؛ ولهذا كان مذهب سلف الأمة وأئمتها إثبات ما وصف به نفسه من الصفات، ونفى مماثلته بشيء من المخلوقات.

فإن قيل : إن الشيء إذا شابه غيره من وجه جاز عليه ما يجوز عليه من ذلك الوجه، ووجب له ما وجب له، وامتنع عليه ما امتنع عليه.

قيل : هب أن الأمر كذلك، ولكن إذا كان ذلك القدر المشترك لا يستلزم إثبات ما يمتنع على الرب ـ سبحانه، ولا نفي ما يستحقه لم يكن ممتنعًا، كما إذا قيل: إنه موجود حي عليم سميع بصير، وقد سمى بعض المخلوقات حيًا سميعًا عليما بصيرًا. فإذا قيل:

يلزم أنه يجوز عليه ما يجوز على ذلك من جهة كونه موجودًا حيا عليما سميعًا بصيرًا .
قيل: لازم هذا القدر المشترك ليس ممتنعًا على الرب ـ تعالى، فإن ذلك لا يقتضي حدوثًا ولا إمكانًا، ولا نقصًا ولا شيئًا مما ينافي صفات الربوبية.

وذلك أن القدر المشترك هو مسمى الوجود أو الموجود، أو الحياة أو الحي، أو العلم أو العليم، أو السمع أو البصر، أو السميع أو البصير، أو القدرة أو القدير، والقدر المشترك مطلق كلي لا يختص بأحدهما دون الآخر، فلم يقع بينهما اشتراك لا فيما يختص بالممكن المحدث، ولا فيما يختص بالواجب القديم، فإن ما يختص به أحدهما يمتنع اشتراكهما فيه.

فإذا كان القدر المشترك الذي اشتركا فيه صفة كمال، كالوجود والحياة، والعلم والقدرة، ولم يكن في ذلك شيء مما يدل على خصائص المخلوقين، كما لا يدل على شيء من خصائص الخالق، لم يكن في إثبات هذا محذور أصلاً ، بل إثبات هذا من لوازم الوجود، فكل موجودين لابد بينهما من مثل هذا، ومن نفي هذا لزمه تعطيل وجود كل موجود.

ولهذا لما اطلع الأئمة على أن هذا حقيقة قول الجهمية سموهم معطلة، وكان جهم ينكر أن يسمى الله شيئًا، وربما قالت الجهمية: هو شيء لا كالأشياء، فإذا نفى القدر المشترك مطلقًا لزم التعطيل العام.

والمعاني التي يوصف بها الرب ـ تعالى ـ كالحياة، والعلم والقدرة، بل الوجود والثبوت، والحقيقة ونحو ذلك - تجب لوازمها ، فإن ثبوت الملزوم يقتضي ثبوت اللازم، وخصائص المخلوق التي يجب تنزيه الرب عنها ليست من لوازم ذلك أصلا، بل تلك من لوازم ما يختص بالمخلوق من وجود وحياة، وعلم ونحو ذلك.

والله ـ سبحانه ـ منزه عن خصائص المخلوقين وملزومات خصائصهم.

وهذا الموضع من فهمه فهمًا جيدًا وتدبره، زالت عنه عامة الشبهات، وانكشف له غلط كثير من الأذكياء في هذا المقام. وقد بسط هذا في مواضع كثيرة. وبين فيها أن القدر المشترك الكلي لا يوجد في الخارج إلا معينًا مقيدًا، وأن معنى اشتراك الموجودات في أمر من الأمور هو تشابهها من ذلك الوجه، وأن ذلك المعنى العام يطلق على هذا وهذا؛ لأن الموجودات في الخارج لا يشارك أحدهما الآخر في شيء موجود فيه، بل كل موجود متميز عن غيره بذاته وصفاته وأفعاله.

ولما كان الأمر كذلك كان كثير من الناس متناقضًا في هذا المقام، فتارة يظن أن إثبات

القدر المشترك يوجب التشبيه الباطل، فيجعل ذلك له حجة فيما يظن نفيه من الصفات حذراً من ملزومات التشبيه، وتارة يتفطن أنه لابد من إثبات هذا على تقدير فيجيب به فيما يثبته من الصفات لمن احتج به من النفاة.

ولكثرة الاشتباه في هذا المقام، وقعت الشبهة في أن وجود الرب هل هو عين ماهيته، أو زائد على ماهيته؟ وهل لفظ الوجود مقول بالاشتراك اللفظي أو التواطؤ أو التشكيك؟ كما وقع الاشتباه في إثبات الأحوال ونفيها، وفي أن المعدوم هل هو شيء أم لا؟ وفي وجود الموجودات هل هو زائد على ماهيتها أم لا؟

وقد كثر من أئمة النظار الاضطراب والتناقض في هذه المقامات؛ فتارة يقول أحدهم القولين المتناقضين، ويحكي عن الناس مقالات ما قالوها، وتارة يبقى في الشك والتحير.

وقد بسطنا من الكلام في هذه المقامات، وما وقع من الاشتباه والغلط والحيرة فيها لأئمة الكلام والفلسفة، ما لا تتسع له هذه الجمل المختصرة.

وبينا أن الصواب هو أن وجود كل شيء هو ماهيته الموجودة في الخارج، بخلاف الماهية التي في الذهن ، فإنها مغايرة للموجود في الخارج، وأن لفظ الذات والشيء والماهية والحقيقة ونحو ذلك، فهذه الألفاظ كلها متواطئة.

فإذا قيل: إنها مشككة لتفاضل معانيها، فالمشكك نوع من المتواطئ العام، الذي يراعى فيه دلالة اللفظ على القدر المشترك، سواء كان المعنى متفاضلا في موارده أو متماثلا.

وبينا أن المعدوم شيء ـ أيضًا ـ في العلم والذهن لا في الخارج، فلا فرق بين الثبوت والوجود، لكن الفرق ثابت بين الوجود العلمي والعيني، مع أن ما في العلم ليس هو الحقيقة الموجودة، ولكن هو العلم التابع للعالم القائم به.

وكذلك الأحوال التي تتماثل فيها الموجودات وتختلف، لها وجود في الأذهان، وليس في الأعيان إلا الأعيان الموجودة وصفاتها القائمة بها المعينة، فتشابه بذلك وتختلف به.

وأما هذه الجملة المختصرة، فإن المقصود بها التنبيه على جمل مختصرة جامعة، من فهمها علم قدر نفعها، وانفتح له باب الهدى، وإمكان إغلاق باب الضلال، ثم بسطها وشرحها له مقام آخر، إذ لكل مقام مقال.

والمقصود هنا أن الاعتماد على مثل هذه الحجة ، فيما ينفي عن الرب وينزه عنه ـ كما يفعله كثير من المصنفين ـ خطأ لمن تدبر ذلك، وهذا من طرق النفي الباطلة.

فصــــل

وأفسد من ذلك ما يسلكه نفاة الصفات، أو بعضها إذا أرادوا أن ينزهوه عما يجب تنزيهه عنه، مما هو من أعظم الكفر، مثل أن يريدوا تنزيهه عن الحزن والبكاء ونحو ذلك، ويريدون الرد على اليهود، الذين يقولون :إنه بكى على الطوفان حتى رمد وعادته الملائكة، والذين يقولون بإلهية بعض البشر وأنه الله.

فإن كثيرًا من الناس يحتج على هؤلاء بنفي التجسيم والتحيز ونحو ذلك، ويقولون: لو اتصف بهذه النقائص والآفات لكان جسمًا أو متحيزًا، وذلك ممتنع، وبسلوكهم مثل هذه الطريق استظهر عليهم هؤلاء الملاحدة، نفاة الأسماء والصفات، فإن هذه الطريقة لا يحصل بها المقصود لوجوه:

أحدها: أن وصف الله ـ تعالى ـ بهذه النقائص والآفات أظهر فسادًا في العقل والدين من نفي التحيز والتجسيم؛ فإن هذا فيه من الاشتباه والنزاع والخفاء ما ليس في ذلك ، وكفر صاحب ذلك معلوم بالضرورة من دين الإسلام، والدليل معروف للمدلول ومبين له، فلا يجوز أن يستدل على الأظهر الأبين بالأخفى، كما لا يفعل مثل ذلك في الحدود.

الوجه الثاني: أن هؤلاء الذين يصفونه بهذه الصفات يمكنهم أن يقولوا: نحن لا نقول بالتجسيم والتحيز، كما يقوله من يثبت الصفات وينفي التجسيم، فيصير نزاعهم مثل نزاع مثبتة الكلام وصفات الكمال، فيصير كلام من وصف الله بصفات الكمال وصفات النقص واحدًا، ويبقى رد النفاة على الطائفتين بطريق واحد، وهذا في غاية الفساد.

الثالث: أن هؤلاء ينفون صفات الكمال بمثل هذه الطريقة، واتصافه بصفات الكمال واجب ثابت بالعقل والسمع، فيكون ذلك دليلاً على فساد هذه الطريقة.

الرابع: أن سالكي هذه الطريقة متناقضون، فكل من أثبت شيئًا منهم ألزمه الآخر بما يوافقه فيه من الإثبات، كما أن كل من نفى شيئًا منهم ألزمه الآخر بما يوافقه فيه من النفي.

فمثبتة الصفات ـ كالحياة والعلم ، والقدرة والكلام، والسمع والبصر- إذا قالت لهم النفاة ـ كالمعتزلة ـ: هذا تجسيم؛ لأن هذه الصفات أعراض، والعرض لا يقوم إلا بالجسم، أو لأنا لا نعرف موصوفًا بالصفات إلا جسمًا. قالت لهم المثبتة: وأنتم قد قلتم : إنه حي عليم قدير، وقلتم : ليس بجسم، وأنتم لا تعلمون موجودًا حيًا عالمًا قادرًا إلا جسمًا ، فقد أثبتموه على خلاف ما علمتم، فكذلك نحن. وقالوا لهم: أثبتم حيًا عالمًا قادرًا، بلا حياة ولا علم ولا قدرة ، وهذا تناقض يعلم بضرورة العقل.

ثم هؤلاء المثبتون إذا قالوا لمن أثبت أنه يرضى ويغضب، ويحب ويبغض ، أو من وصفه بالاستواء والنزول، والإتيان والمجيء، أو بالوجه واليد ونحو ذلك، إذا قالوا: هذا يقتضي التجسيم لأنا لا نعرف ما يوصف بذلك إلا ما هو جسم. قالت لهم المثبتة : فأنتم قد وصفتموه بالحياة والعلم والقدرة، والسمع والبصر والكلام، وهذا كهذا ، فإذا كان هذا لا يوصف به إلا الجسم فالآخر كذلك، وإن أمكن أن يوصف بأحدهما ما ليس بجسم فالآخر كذلك، فالتفريق بينهما تفريق بين المتماثلين.

ولهذا لما كان الرد على من وصف الله ـ تعالى ـ بالنقائص بهذه الطريق طريقًا فاسدًا، لم يسلكه أحد من السلف والأئمة ، فلم ينطق أحد منهم في حق الله بالجسم لا نفيًا ولا إثباتًا، ولا بالجوهر والتحيز ونحو ذلك ؛ لأنها عبارات مجملة ، لا تحق حقًا، ولا تبطل باطلا.

ولهذا لم يذكر الله في كتابه، فيما أنكره على اليهود وغيرهم من الكفار، ما هو من هذا النوع، بل هذا هو من الكلام المبتدع ، الذي أنكره السلف والأئمة.

فصـــل

وأما في طرق الإثبات، فمعلوم ـ أيضًا ـ أن المثبت لا يكفي في إثباته مجرد نفي التشبيه، إذ لو كفى في إثباته مجرد نفي التشبيه لجاز أن يوصف – سبحانه – من الأعضاء والأفعال، بما لا يكاد يحصى مما هو ممتنع عليه – مع نفي التشبيه، وأن يوصف بالنقائص التي لا تجوز عليه مع نفي التشبيه.

كما لو وصفه مفتر عليه بالبكاء والحزن، والجوع والعطش ، مع نفي التشبيه . وكما لو قال المفترى : يأكل لا كأكل العباد، ويشرب لا كشربهم، ويبكي ويحزن لا كبكائهم ولاحزنهم،كما يقال: يضحك لا كضحكهم، ويفرح لا كفرحهم، ويتكلم لا ككلامهم، ولجاز أن يقال: له أعضاء كثيرة لا كأعضائهم، كما قيل : له وجه كوجوههم، ويدان لا كأيديهم. حتى يذكر المعدة والأمعاء والذكر، وغير ذلك مما يتعالى الله ـ عز وجل ـ عنه، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

فإنه يقال لمن نفى ذلك مع إثبات الصفات الخبرية وغيرها من الصفات: ما الفرق بين هذا وما أثبته إذا نفيت التشبيه وجعلت مجرد نفي التشبيه كافيًا في الإثبات، فلا بد من إثبات فرق في نفس الأمر.

فإن قال: العمدة في الفرق هو السمع، فما جاء به السمع أثبته دون ما لم يجئ به

السمع.

قيل له أولا : السمع هو خبر الصادق عما هو الأمر عليه في نفسه، فما أخبر به الصادق فهو حق من نفي أو إثبات، والخبر دليل على المخبر عنه، والدليل لا ينعكس ، فلا يلزم من عدمه عدم المدلول عليه، فما لم يرد به السمع يجوز أن يكون ثابتًا في نفس الأمر، وإن لم يرد به السمع، إذا لم يكن نفاه.

ومعلوم أن السمع لم ينف هذه الأمور بأسمائها الخاصة ، فلابد من ذكر ما ينفيها من السمع، وإلا فلا يجوز حينئذ نفيها كما لا يجوز إثباتها.

وأيضًا ، فلابد في نفس الأمر من فرق بين ما يثبت له وينفي، فإن الأمور المتماثلة في الجواز، والوجوب، والامتناع يمتنع اختصاص بعضها دون بعض، في الجواز والوجوب والامتناع، فلابد من اختصاص المنفي عن المثبت بما يخصه بالنفي ، ولابد من اختصاص الثابت عن المنفي بما يخصه بالثبوت.

وقد يعبر عن ذلك بأن يقال: لابد من أمر يوجب نفي ما يجب نفيه عن الله، كما أنه لابد من أمر يثبت له ما هو ثابت ، وإن كان السمع كافيًا كان مخبراً عما هو الأمر عليه في نفسه، فما الفرق في نفس الأمر بين هذا وهذا؟

فيقال: كلما نفى صفات الكمال الثابتة لله فهو منزه عنه، فإن ثبوت أحد الضدين يستلزم نفي الآخر، فإذا علم أنه موجود واجب الوجود بنفسه، وأنه قديم واجب القدم، علم امتناع العدم والحدوث عليه، وعلم أنه غني عما سواه.

فالمفتقر إلى ما سواه في بعض ما يحتاج إليه لنفسه، ليس هو موجودًا بنفسه، بل بنفسه وبذلك الآخر الذي أعطاه ما تحتاج إليه نفسه فلا يوجد إلا به.

وهو ـ سبحانه ـ غني عن كل ما سواه، فكل ما نافى غناه فهو منزه عنه، وهو سبحانه قدير قوي ، فكل ما نافى قدرته وقوته فهو منزه عنه، وهو ـ سبحانه ـ حي قيوم، فكل ما نافى حياته وقيوميته فهو منزه عنه.

وبالجملة ، فالسمع قد أثبت له من الأسماء الحسنى وصفات الكمال ما قد ورد، فكل ما ضاد ذلك فالسمع ينفيه، كما ينفي عنه المثل والكفؤ، فإن إثبات الشيء نفي لضده، ولما يستلزم ضده، والعقل يعرف نفي ذلك كما يعرف إثبات ضده، فإثبات أحد الضدين نفي للآخر ولما يستلزمه.

فطرق العلم بنفي ما ينزه عنه الرب متسعة، لا يحتاج فيها إلى الاقتصار على مجرد نفي التشبيه والتجسيم، كما فعله أهل القصور والتقصير، الذين تناقضوا في ذلك، وفرقوا

بين المتماثلين، حتى إن كل من أثبت شيئًا احتج عليه من نفاه بأنه يستلزم التشبيه.

وكذلك احتج القرامطة على نفي جميع الأمور ، حتى نفوا النفي، فقالوا: لا يقال: لا موجود ولا ليس بموجود ، ولا حي ولا ليس بحي؛ لأن ذلك تشبيه بالموجود أو المعدوم فلزم نفي النقيضين، وهو أظهر الأشياء امتناعًا.

ثم إن هؤلاء يلزمهم من تشبيهه بالمعدومات، والممتنعات، والجمادات، أعظم مما فروا منه من التشبيه بالأحياء الكاملين، فطرق تنزيهه وتقديسه عما هو منزه عنه متسعة لا تحتاج إلى هذا.

وقد تقدم أن ما ينفي عنه ـ سبحانه ـ النفي المتضمن للإثبات، إذ مجرد النفي لا مدح فيه ولا كمال، فإن المعدوم يوصف بالنفي، والمعدوم لا يشبه الموجودات، وليس هذا مدحًا له؛ لأن مشابهة الناقص في صفات النقص نقص مطلقًا ، كما أن مماثلة المخلوق في شيء من الصفات تمثيل وتشبيه، ينزه عنه الرب- تبارك وتعالى.

والنقص ضد الكمال، وذلك مثل أنه قد علم أنه حي والموت ضد ذلك، فهو منزه عنه، وكذلك النوم والسِّنَةُ ضد كمال الحياة، فإن النوم أخو الموت، كذلك اللُّغُوب نقص في القدرة والقوة، والأكل والشرب ونحو ذلك من الأمور فيه افتقار إلى موجود غيره، كما أن الاستعانة بالغير والاعتضاد به، ونحو ذلك تتضمن الافتقار إليه والاحتياج إليه.

وكل من يحتاج إلى من يحمله أو يعينه على قيام ذاته وأفعاله فهو مفتقر إليه، ليس مستغنيًا عنه بنفسه ، فكيف من يأكل ويشرب، والآكل والشارب أجوف ، والمصمت الصمد أكمل من الآكل والشارب.

ولهذا كانت الملائكة صمدًا لا تأكل ولا تشرب، وقد تقدم أن كل كمال ثبت لمخلوق فالخالق أولى به، وكل نقص تنزه عنه المخلوق فالخالق أولى بتنزيهه عن ذلك، والسمع قد نفى ذلك في غير موضع، كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾[الإخلاص: ٢] والصمد الذي لا جوف له، ولا يأكل ولا يشرب، وهذه السورة هي نسب الرحمن، أو هي الأصل في هذا الباب.

وقال في حق المسيح وأمه: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلانِ الطَّعَامَ﴾[المائدة: ٧٥] ، فجعل ذلك دليلاً على نفي الألوهية، فدل ذلك على تنزيهه عن ذلك بطريق الأولى والأحرى.

والكبد والطحال ، ونحو ذلك، هي أعضاء الأكل والشرب، فالغني المنزه عن ذلك منزه عن آلات ذلك، بخلاف اليد فإنها للعمل والفعل، وهو ـ سبحانه ـ موصوف بالعمل

والفعل؛ إذ ذاك من صفات الكمال، فمن يقدر أن يفعل أكمل ممن لا يقدر علي الفعل.

وهو ـ سبحانه ـ منزه عن الصاحبة والولد، وعن آلات ذلك وأسبابه، وكذلك البكاء والحزن، هو مستلزم الضعف والعجز، الذي ينزه عنه ـ سبحانه، بخلاف الفرح والغضب فإنه من صفات الكمال، فكما يوصف بالقدرة دون العجز، وبالعلم دون الجهل، وبالحياة دون الموت، وبالسمع دون الصمم، وبالبصر دون العمى، وبالكلام دون البكم، فكذلك يوصف بالفرح دون الحزن، وبالضحك دون البكاء ، ونحو ذلك .

وأيضًا ،فقد ثبت بالعقل ما أثبته السمع، من أنه ـ سبحانه ـ لا كفؤ له،ولا سمي له وليس كمثله شيء ، فلا يجوز أن تكون حقيقته كحقيقة شيء من المخلوقات، ولا حقيقة شيء من صفاته كحقيقة شيء من صفات المخلوقات، فيعلم قطعًا أنه ليس من جنس المخلوقات، لا الملائكة ولا السموات، ولا الكواكب ولا الهواء ، ولا الماء ولا الأرض، ولا الآدميين، ولا أبدانهم، ولا أنفسهم، ولا غير ذلك، بل يعلم أن حقيقته عن مماثلات شيء من الموجودات أبعد من سائر الحقائق، وأن مماثلته لشيء منها أبعد من مماثلة حقيقة شيء من المخلوقات لحقيقة مخلوق آخر.

فإن الحقيقتين إذا تماثلتا، جاز على كل واحدة ما يجوز على الأخرى، ووجب لها ما وجب لها، فيلزم أن يجوز على الخالق القديم الواجب بنفسه ما يجوز على المحدث المخلوق ، من العدم والحاجة، وأن يثبت لهذا ما يثبت لذلك من الوجوب والفناء، فيكون الشيء الواحد واجبًا بنفسه غير واجب بنفسه، موجودًا معدومًا، وذلك جمع بين النقيضين.

وهذا مما يعلم به بطلان قول المشبهة الذين يقولون: بصر كبصري ، أو يد كيدي ونحو ذلك، تعالى الله عن قولهم علوًا كبيرًا.

وليس المقصود هنا استيفاء ما يثبت له ولا ما ينزه عنه، واستيفاء طرق ذلك؛ لأن هذا مبسوط في غير هذا الموضع، وإنما المقصود هنا التنبيه على جوامع ذلك وطرقه.

وما سكت عنه السمع نفيًا وإثباتًا، ولم يكن في العقل ما يثبته ولا ينفيه سكتنا عنه، فلا نثبته ولا ننفيه.

فنثبت ما علمنا ثبوته، وننفي ما علمنا نفيه، ونسكت عما لا نعلم نفيه ولا إثباته. والله أعلم.

القاعدة السابعة:

أن يقال: إن كثيرًا مما دل عليه «السمع» يعلم«بالعقل» أيضًا، والقرآن يبين ما يستدل به

العقل، ويرشد إليه وينبه عليه، كما ذكر الله ذلك في غير موضع.

فإنه ـ سبحانه وتعالى ـ بين من الآيات الدالة عليه، وعلى وحدانيته، وقدرته، وعلمه، وغير ذلك ، ما أرشد العباد إليه ودلهم عليه، كما بين ـ أيضًا ـ ما دل على نبوة أنبيائه، وما دل على المعاد وإمكانه.

فهذه المطالب هي شرعية من جهتين:

من جهة أن الشارع أخبر بها.

ومن جهة أنه بين الأدلة العقلية التي يستدل بها عليها. والأمثال المضروبة في القرآن، هي «أقيسة عقلية» وقد بسط في غير هذا الموضع، وهي ـ أيضًا ـ عقلية من جهة أنها تعلم بالعقل ـ أيضًا.

وكثير من أهل الكلام يسمى هذه: «الأصول العقلية» لاعتقاده أنها لا تعلم إلا بالعقل فقط، فإن السمع هو مجرد إخبار الصادق. وخبر الصادق، الذي هو النبي، لا يعلم صدقه إلا بعد العلم بهذه الأصول بالعقل.

ثم إنهم قد يتنازعون في الأصول التي تتوقف إثبات النبوة عليها.

فطائفة تزعم أن تحسين العقل وتقبيحه داخل في هذه الأصول، وأنه لا يمكن إثبات النبوة بدون ذلك، ويجعلون التكذيب بالقدر مما ينفيه العقل.

وطائفة تزعم أن حدوث العالم من هذه الأصول، وأن العلم بالصانع لا يمكن إلا بإثبات حدوثه، وإثبات حدوثه لا يمكن إلا بحدوث الأجسام، وحدوثها يعلم إما بحدوث الصفات، وإما بحدوث الأفعال القائمة بها، فيجعلون نفي أفعال الرب، ونفي صفاته من الأصول التي لا يمكن إثبات النبوة إلا بها.

ثم هؤلاء لا يقبلون الاستدلال بالكتاب والسنة على نقيض قولهم ؛ لظنهم أن العقل عارض السمع ـ وهو أصله ـ فيجب تقديمه عليه. والسمع إما أن يؤول، وإما أن يفوض، وهم ـ أيضًا ـ عند التحقيق لا يقبلون الاستدلال بالكتاب والسنة على وفق قولهم ؛ لما تقدم.

وهؤلاء يضلون من وجوه:

منها : ظنهم أن السمع بطريق الخبر تارة، وليس الأمر كذلك، بل القرآن بين من الدلائل العقلية ـ التي تعلم بها المطالب الدينية ـ ما لا يوجد مثله في كلام أئمة النظر، فتكون هذه المطالب: شرعية عقلية.

ومنها : ظنهم أن الرسول لا يعلم صدقه إلا بالطريق المعينة التي سلكوها، وهم مخطئون قطعًا في انحصار طريق تصديقه فيما ذكروه، فإن طرق العلم بصدق الرسول كثيرة، كما قد بسط في غير هذا الموضع.

ومنها : ظنهم أن تلك الطريق التي سلكوها صحيحة، وقد تكون باطلة.

ومنها: ظنهم أن ما عارضوا به السمع معلوم بالعقل، ويكونون غالطين في ذلك، فإنه إذا وزن بالميزان الصحيح وجد ما يعارض الكتاب والسنة، من المجهولات ، لا من المعقولات، وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن من «صفات الله تعالى» ما قد يعلم بالعقل ، كما يعلم أنه عالم، وأنه قادر، وأنه حي، كما أرشد إلى ذلك قوله: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾[الملك: ١٤].

وقد اتفق النظار ـ من مثبتة الصفات ـ على أنه يعلم بالعقل عند المحققين أنه حي عليم،قدير، مريد، وكذلك السمع، والبصر، والكلام، يثبت بالعقل عند المحققين منهم، بل وكذلك الحب، والرضا، والغضب، يمكن إثباته بالعقل، وكذلك علوه على المخلوقات ومباينته لها مما يعلم بالعقل ، كما أثبته بذلك الأئمة ، مثل أحمد بن حنبل، وغيره، ومثل عبد العال المكي، وعبد الله بن سعيد بن كلاب[1].

بل وكذلك إمكان الرؤية يثبت بالعقل ، لكن منهم من أثبتها بأن كل موجود تصح رؤيته.

ومنهم من أثبتها بأن كل قائم بنفسه يمكن رؤيته. وهذه الطريق أصح من تلك.

وقد يمكن إثبات الرؤية، بغير هذين الطريقين، بتقسيم دائر بين النفي والإثبات، كما يقال: إن الرؤية لا تتوقف إلا على أمور وجودية، فإن ما لا يتوقف إلا على أمور وجودية يكون الموجود الواجب القديم أحق به من الممكن المحدث.

والكلام على هذه الأمور مبسوط في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن من الطرق التي يسلكها الأئمة ومن اتبعهم من نظار السنة في هذا الباب: أنه لو لم يكن موصوفًا بإحدى الصفتين المتقابلتين للزم اتصافه بالأخرى ، فلو لم

---

(١) هو أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان البصري، صاحب التصانيف في الرد على المعتزلة ، من مؤلفاته : كتاب «خلق الأفعال» و كتاب «الرد على المعتزلة». [سير أعلام النبلاء ١١/ ١٧٤-١٧٦، لسان الميزان ٣/ ٣٦٠، ٣٦١].

يوصف بالحياة لوصف بالموت، ولو لم يوصف بالقدرة لوصف بالعجز، ولو لم يوصف بالسمع والبصر والكلام لوصف بالصمم والخرس والبكم.

وطرد ذلك أنه لو لم يوصف بأنه مباين للعالم لكان داخلا فيه. فسلب إحدى الصفتين المتقابلتين عنه يستلزم ثبوت الأخرى ، وتلك صفة نقص ينزه عنها الكامل من المخلوقات، فتنزيه الخالق عنها أولى .

وهذه الطريق غير قولنا : إن هذه صفات كمال يتصف بها المخلوق، فالخالق أولى. فإن طريق إثبات صفات الكمال بأنفسها مغاير لطريق إثباتها بنفي ما يناقضها.

وقد اعترض طائفة من النفاة على هذه الطريقة باعتراض مشهور، لبسوا به على الناس، حتى صار كثير من أهل الإثبات يظن صحته، ويضعف الإثبات به، مثل ما فعل من فعل ذلك من النظار، حتى الآمادي أمسى(١) مع أنه أصل قول القرامطة الباطنية، وأمثالهم من الجهمية. فقالوا :القول لو لم يكن متصفًا بهذه الصفات، كالسمع والبصر والكلام، مع كونه حيًا، لكان متصفًا بما يقابلها.

فالتحقيق فيه متوقف على بيان حقيقة المتقابلين، وبيان أقسامهما، فنقول:

أما المتقابلان فلا يجتمعان في شيء واحد من جهة واحدة، وهو إما ألا يصح اجتماعهما في الصدق ولا في الكذب، أو يصح ذلك في أحد الطرفين؛ ولأنهما متقابلان بالسلب والإيجاب ، وهو تقابل التناقض ، والتناقض هو اختلاف القضيتين بالسلب والإيجاب على وجه لا يجتمعان في الصدق ولا في الكذب لذاتيهما،كقولنا: زيد حيوان، زيد ليس بحيوان.

ومن خاصة استحالة اجتماع طرفيه في الصدق والكذب، أنه لا واسطة بين الطرفين، ولا استحالة لأحد الطرفين من جهة واحدة، ولا يصح اجتماعهما في الصدق ولا في الكذب؛ إذ كون الموجود واجبًا بنفسه وممكنا بنفسه لا يجتمعان ولا يرتفعان.

فإذا جعلتم هذه التقسيم ـ وهما النقيضان ما لا يجتمعان ولا يرتفعان ـ فهذان لا يجتمعان ولا يرتفعان ، وليس هما السلب والإيجاب، فلا يصح حصر النقيضين ـ اللذين لا يجتمعان ولا يرتفعان ـ في السلب والإيجاب.

وحينئذ فقد ثبت وصفان ـ شيئان ـ لا يجتمعان ولا يرتفعان ،وهو خارج عن الأقسام الأربعة على هذا.

---

(١) هكذا بالأصل.

فمن جعل الموت معنى وجوديا، فقد يقول : إن كون الشيء لا يخلو من الحياة والموت هو من هذا الباب ، وكذلك العلم والجهل ، والصمم والبكم ، ونحو ذلك.

الوجه الثاني: أن يقال : هذا التقسيم يتداخل ، فإن العدم والملكة يدخل في السلب والإيجاب، وغايته أنه نوع منه. والمتضايفان يدخلان في المتضادين، إنما هما نوع منه.

فإن قال : أعنى بالسلب والإيجاب، فلا يدخل في العدم والملكة ـ وهو أن يسلب عن الشيء ما ليس بقابل له ـ ولهذا جعل من خواصه أنه لا استحالة لأحد طرفيه، إلى آخره.

قيل له : عن هذا جوابان:

أحدهما: أن غاية هذا أن السلب ينقسم إلى نوعين : أحدهما: سلب ما يمكن اتصاف الشيء به. والثاني : سلب ما لا يمكن اتصافه به.

فيقال: الأول إثبات ما يمكن اتصافه ولا يجب .

والثاني: إثبات ما يجب اتصافه به، فيكون المراد به سلب ممتنع، وإثبات الواجب ، كقولنا : زيد حيوان، فإن هذا إثبات واجب، وزيد ليس بحجر، فإن هذا سلب ممتنع.

وعلى هذا التقدير، فالممكنات التي تقبل الوجود والعدم ـ كقولنا : المثلث إما موجود وإما معدوم ـ يكون من قسم العدم والملكة، وليس كذلك. فإن ذلك القسم يخلو فيه الموصوف الواحد على المتقابلين جميعًا، ولا يخلو شيء من الممكنات عن الوجود والعدم.

وأيضًا ، فإنه على هذا التقدير ـ فصفات الرب كلها واجبة له . فإذا قيل: إما أن يكون حيًا أو عليمًا ، أو سميعًا أو بصيرًا، أو متكلمًا، أو لا يكون ، كان مثل قولنا: إما أن يكون موجودًا ، وإما ألا يكون. وهذا متقابل تقابل السلب والإيجاب، فيكون الآخر مثله، وبهذا يحصل المقصود.

فإن قيل: هذا لا يصح حتى يعلم إمكان قبوله لهذه الصفات. قيل له: هذا إنما اشتركا فيما أمكن أن يثبت له ويزول كالحيوان، فأما الرب ـ تعالى ـ فإنه بتقدير ثبوتها له فهي واجبة ضرورة ، فإنه لا يمكن اتصافه بها وبعدمها، باتفاق العقلاء. فإن ذلك يوجب أن يكون تارة حيًا، وتارة ميتًا، وتارة أصم، وتارة سميعًا، وهذا يوجب اتصافه بالنقائص وذلك منتف قطعًا، بخلاف من نفاها وقال: إن نفيها ليس بنقص ؛ لظنه أنه لا يقبل الاتصاف بها.

فإن من قال: هذا لا يمكنه أن يقول: إنه مع إمكان الاتصاف بها لا يكون نفيها نقصًا، فإن فساد هذا معلوم بالضرورة.

وقيل له ـ أيضًا ـ : أنت في تقابل السلب والإيجاب، إن اشترطت العلم بإمكان الطرفين، لم يصح أن تقول: واجب الوجود: إما موجود وإما معدوم، والممتنع الوجود: إما موجود وإما معدوم؛ لأن أحد الطرفين هنا معلوم الوجود، والآخر معلوم الامتناع.

وإن اشترطت العلم بإمكان أحدهما صح أن تقول : إما أن يكون حيًا، وإما ألا يكون، وإما أن يكون سميعًا بصيرًا، وإما ألا يكون ؛ لأن النفي إن كان ممكنًا صح التقسيم، وإن كان ممتنعًا كان الإثبات واجبًا، وحصل المقصود.

فإن قيل : هذا يفيد أن هذا التأويل يقابل السلب والإيجاب، ونحن نسلم ذلك كما ذكر في الاعتراض، لكن غايته أنه إما سميع وإما ليس بسميع، وإما بصير وإما ليس ببصير، والمنازع يختار النفي.

فيقال له ـ على هذا التقدير ـ: فالمثبت واجب ، والمسلوب ممتنع. فإما أن تكون هذه الصفات واجبة له، وإما أن تكون ممتنعة عليه، والقول بالامتناع لا وجه له ، إذ لا دليل عليه بوجه.

بل قد يقال: نحن نعلم بالاضطرار بطلان الامتناع؛ فإنه لا يمكن أن يستدل على امتناع ذلك إلا بما يستدل به على إبطال أصل الصفات، وقد علم فساد ذلك.

وحينئذ، فيجب القول بوجوب هذه الصفات له.

واعلم أن هذا يمكن أن يجعل طريقة مستقلة في إثبات صفات الكمال له، فإنها إما واجبة له وإما ممتنعة عليه، والثاني باطل، فتعين الأول ؛ لأن كونه قابلاً لها خاليًا عنها يقتضي أن يكون ممكنًا، وذلك ممتنع في حقه، وهذه طريقة معروفة لمن سلكها من النظار.

الجواب الثاني: أن يقال: فعلى هذا ، إذا قلنا: زيد إما عاقل وإما غير عاقل، وإما عالم وإما ليس بعالم، وإما حي وإما غير حي، وإما ناطق وإما غير ناطق، وأمثال ذلك ، مما فيه سلب الصفة عن محل قابل لها، لم يكن هذا داخلاً في قسم تقابل السلب والإيجاب.

ومعلوم أن هذا خلاف المعلوم بالضرورة ، وخلاف اتفاق العقلاء، وخلاف ما ذكروه في المنطق وغيره، ومعلوم أن مثل هذه القضايا تتناقض بالسلب والإيجاب، على وجه يلزم من صدق إحداهما كذب الأخرى، فلا يجتمعان في الصدق والكذب، فهذه شروط التناقض موجودة فيها.

وغاية فرقهم أن يقولوا : إذا قلنا: هو إما بصير، وإما ليس ببصير، كان إيجابًا وسلبًا.

وإذا قلنا: إما بصير ، وإما أعمى ، كان ملكة وعدمًا، وهذه منازعة لفظية ، وإلا فالمعنى في الموضعين سواء.

فعلم أن ذلك نوع من تقابل السلب والإيجاب ، وهذا يبطل قولهم في حد ذلك التقابل: إنه استحالة لأحد الطرفين إلى الآخر، فإن الاستحالة هنا ممكنة كإمكانها إذا عبر بلفظ العمى.

الوجه الثالث : أن يقال: التقسيم الحاصر أن يقال: المتقابلان إما أن يختلفا بالسلب والإيجاب، وإما ألا يختلفا بذلك، بل يكونان إيجابيين أو سلبيين.

فالأول : هو النقيضان.

والثاني: إما أن يمكن خلو المحل عنهما، وإما ألا يمكن. والأول: هما الضدان كالسواد والبياض. والثاني: هما في معنى النقيضين وإن كانا ثبوتيين، كالوجوب والإمكان، والحدوث والقدم، والقيام بالنفس والقيام بالغير، والمباينة والمجانبة، ونحو ذلك.

ومعلوم أن الحياة والموت، والصمم، والبكم، والسمع، ليس مما إذا خلا الموصوف عنهما وصف بوصف ثالث بينهما، كالحمرة بين السواد والبياض، فعلم أن الموصوف لا يخلو عن أحدهما ، فإذا انتفى تعين الآخر.

الوجه الرابع: المحل الذي لا يقبل الاتصاف بالحياة والعلم، والقدرة والكلام ونحوها أنقص من المحل الذي يقبل ذلك ويخلو عنها؛ ولهذا كان الحجر ونحوه أنقص من الحي الأعمى.

وحينئذ ، فإذا كان الباري منزهًا عن نفي هذه الصفات، مع قبوله لها، فتنزيهه عن امتناع قبوله لها أولى وأحرى، إذ بتقدير قبوله لها يمتنع منع المتقابلين واتصافه بالنقائص ممتنع، فيجب اتصافه بصفات الكمال، وبتقدير عدم قبوله لا يمكن اتصافه لا بصفات الكمال ولا بصفات النقص، وهذا أشد امتناعًا ، فثبت أن اتصافه بذلك ممكن، وأنه واجب له وهو المطلوب. وهذا في غاية الحسن.

الوجه الخامس: أن يقال: أنتم جعلتم تقابل العدم والملكة فيما يمكن اتصافه بثبوت ، فإذا عنيتم بالإمكان الإمكان الخارجي ـ هو أن يعلم ثبوت ذلك في الخارج ـ كان هذا باطلا لوجهين:

أحدهما: أنه يلزمكم أن تكون الجامدات لا توصف بأنها لا حية ولا ميتة، ولا ناطقة ولا صامتة، وهو قولكم ، لكن هذا اصطلاح محض، وألا تصفوا هذه الجمادات بالموت

والصمت. وقد جاء القرآن بذلك. قال تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ . أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾[النحل: ٢٠، ٢١] فهذا في «الأصنام» وهي من الجمادات وقد وصفت بالموت، والعرب تقسم الأرض إلى الحيوان والموتان.

قال أهل اللغة: الموتان بالتحريك خلاف الحيوان، يقال: اشتر الموتان ولا تشتر الحيوان، أي اشتر الأرض والدور، ولا تشتر الرقيق والدواب. وقالو أيضًا: الموات ما لا روح فيه.

فإن قيل: فهذا إنما يسمى مواتًا باعتبار قبوله «للحياة» التي هي إحياء الأرض. قيل: وهذا يقتضي أن الحياة أعم من حياة الحيوان، وأن الجماد يوصف بالحياة، إذا كان قابلا للزرع والعمارة، والخرس ضد النطق، والعرب تقول: «لبن أخرس» أي: خاثر لا صوت له في الإناء، و«سحابة خرساء» ليس فيها رعد ولا برق، و«علم أخرس»، إذا لم يسمع له في الجبل صوت صدى ويقال: «كتيبة خرساء». قال أبو عبيدة: هي التي صمتت من كثرة الدروع، ليس لها فقاقع.

وأبلغ من ذلك الصمت والسكوت، فإنه يوصف به القادر على النطق، وإذا تركه، بخلاف الخرس فإنه عجز عن النطق. ومع هذا فالعرب تقول: «ما له صامت ولا ناطق» فالصامت الذهب والفضة، والناطق الإبل والغنم، فالصامت من اللبن الخاثر، والصموت الدرع التي صمت، إذا لم يسمع لها صوت.

ويقولون: دابة عجماء وخرساء لما لا تنطق، ولا يمكن منها النطق في العادة، ومنه قول النبي ﷺ: «العجماء جُبَار»[1] وكذلك في «العمياء» تقول العرب: عمى الموج يعمى عما، إذا رمى القذف والزبد؛ و«الأعميان» السيل، والجمل الهائج، وعمى عليه الأمر، إذا التبس، ومنه قوله تعالى: ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ﴾[القصص: ٦٦].

وهذه الأمثلة قد يقال في بعضها: إنه عدم ما يقبل المحل الاتصاف به كالصوت، ولكن فيها ما لا يقبل كموت الأصنام.

الثاني: أن الجامدات يمكن اتصافها بذلك؛ فإن الله ـ سبحانه ـ قادر أن يخلق في الجمادات حياة، كما جعل عصى موسى حية، تبتلع الحبال والعصي. وإذا كان في إمكان العادات، كان ذلك مما قد علم بالتواتر. وأنتم ـ أيضًا ـ قائلون به في مواضع كثيرة، وإذا كان الجمادات يمكن اتصافها بالحياة وتوابع الحياة، ثبت أن جميع الموجودات يمكن اتصافها

---

(١) البخاري في الزكاة (١٤٩٩)، ومسلم في الحدود (١٧١٠/٤٥، ٤٦)، كلاهما عن أبي هريرة.

بذلك، فيكون الخالق أولى بهذا الإمكان. وإن عنيتم الإمكان الذهني ـ وهو عدم العلم بالامتناع ـ فهذا حاصل في حق الله، فإنه لا يعلم امتناع اتصافه بالسمع والبصر والكلام.

الوجه السادس: أن يقال: هب أنه لابد من العلم بالإمكان الخارجي، فإمكان الوصف للشيء يعلم تارة بوجوده له، أو بوجوده لنظيره، أو بوجوده لما هو الشيء أولى بذلك منه.

ومعلوم أن الحياة والعلم، والقدرة والسمع، والبصر والكلام، ثابت للموجودات المخلوقة، وممكن لها. فإمكانها للخالق تعالى أولى وأحرى، فإنها صفات كمال. وهو قابل للاتصاف بالصفات، وإذا كانت ممكنة في حقه فلو لم يتصف بها لاتصف بأضدادها.

الوجه السابع: أن يقال: مجرد سلب هذه الصفات نقص لذاته، سواء سميت عمى، وصمما، وبكما، أو لم تُسَمَّ. والعلم بذلك ضروري، فأما إذا قدرنا موجودين؛ أحدهما يسمع، ويبصر، ويتكلم، والآخر ليس كذلك، كان الأول أكمل من الثاني.

ولهذا عاب الله ـ سبحانه ـ من عَبَدَ ما تنتفي فيه هذه الصفات، فقال ـ تعالي ـ عن إبراهيم الخليل: ﴿لِمَ تَعْبُدُ مَا لا (1) يَسْمَعُ وَلا يُبْصِرُ وَلا يُغْنِي عَنكَ شَيْئًا﴾ [مريم: ٤٢]، وقال ـ أيضا ـ في قصته: ﴿فَاسْأَلُوهُمْ إِن كَانُوا يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٣]، وقال ـ تعالى ـ عنه: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ . أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ . قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ . قَالَ أَفَرَأَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ . أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمُ الأَقْدَمُونَ . فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إِلاَّ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٧٢-٧٧].

وكذلك في قصة موسى في العجل: ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لا يُكَلِّمُهُمْ وَلا يَهْدِيهِمْ سَبِيلاً اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٨]، وقال ـ تعالى ـ: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [النحل: ٧٦].

فقابل بين الأبكم العاجز، وبين الآمر بالعدل، الذي هو على صراط مستقيم.

---

(1) في المطبوعة «لم» وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه.

فصـــل

وأما الأصل الثاني ـ وهو التوحيد في العبادات ـ المتضمن للإيمان بالشرع والقدر جميعًا. فنقول :

لابد من الإيمان بخلق الله وأمره، فيجب الإيمان بأن الله خالق كل شيء وربه ومليكه، وأنه على كل شيء قدير، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وقد علم ما سيكون قبل أن يكون، وقدر المقادير وكتبها حيث شاء، كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ [الحج: ٧٠].

وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله قَدَّرَ مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء»(١).

ويجب الإيمان بأن الله أمر بعبادته وحده لا شريك له، كما خلق الجن والإنس لعبادته، وبذلك أرسل رسله، وأنزل كتبه، وعبادته تتضمن كمال الذل والحب له، وذلك يتضمن كمال طاعته﴿مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾[النساء: ٨٠].

وقد قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [النساء: ٦٤] وقال تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]، وقال تعالى: ﴿ وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِن دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥] ، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وقال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ [الشورى: ١٣]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ . وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾[المؤمنون: ٥١، ٥٢] فأمر الرسل بإقامة الدين وألا يتفرقوا فيه.

---

(١) مسلم في القدر (٢٦٥٣/١٦) والترمذي في القدر (٢١٥٦)، وأحمد ١٦٩/٢، كلهم عن عبد الله بن عمرو بن العاص.

ولهذا قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «إنّا معاشر الأنبياء ديننا واحد، والأنبياء أخوة لعَلاّت، وإن أولى الناس بابن مريم لأنا، إنه ليس بيني وبينه نبي»(١).

وهذا الدين هو دين الإسلام، الذي لا يقبل الله دينًا غيره، لا من الأولين ولا من الآخرين.

فإن جميع الأنبياء على دين الإسلام، قال الله ـ تعالى ـ عن نوح: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِي وَتَذْكِيرِي بِآيَاتِ اللَّهِ فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٧١، ٧٢].

وقال عن إبراهيم: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ إلى قوله: ﴿إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ إلى قوله: ﴿فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٠-١٣٢].

وقال عن موسى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَا قَوْمِ إِن كُنتُمْ آمَنتُم بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٨٤].

وقال في خبر المسيح: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي قَالُوا آمَنَّا وَاشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ﴾[المائدة: ١١١].

وقال فيمن تقدم من الأنبياء: ﴿يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا﴾[المائدة: ٤٤].

وقال عن بلقيس أنها قالت: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[النمل: ٤٤].

فالإسلام يتضمن الاستسلام لله وحده، فمن استسلم له ولغيره كان مشركًا، ومن لم يستسلم له كان مستكبرًا عن عبادته، والمشرك به والمستكبر عن عبادته كافر، والاستسلام له وحده يتضمن عبادته وحده، وطاعته وحده.

فهذا دين الإسلام الذي لا يقبل الله غيره، وذلك إنما يكون بأن يطاع في كل وقت، بفعل ما أمر به في ذلك الوقت، فإذا أمر في أول الأمر باستقبال الصخرة، ثم أمرنا ثانيًا

(١) البخاري في الأنبياء(٣٤٤٢، ٣٤٤٣)، ومسلم في الفضائل (٢٣٦٥/١٤٣-١٤٥)، كلاهما عن أبي هريرة.
و«إخوة لعَلاّت»: أي أمهاتهم مختلفة، وأبوهم واحد. اراد: أن إيمانهم واحد، وشرائعهم مختلفة. انظر. النهاية في غريب الحديث ٣/ ٢٩١.

باستقبال الكعبة، كان كل من الفعلين حين أمر به داخلا في الإسلام.

فالدين هو الطاعة والعبادة له في الفعلين، وإنما تنوع بعض صور الفعل وهو وجه المصلى، فكذلك الرسل دينهم واحد وإن تنوعت الشرعة والمنهاج، والوجه والمنسك، فإن ذلك لا يمنع أن يكون الدين واحدًا، كما لم يمنع ذلك في شريعة الرسول الواحد.

والله ـ تعالى ـ جعل من دين الرسل أن أولهم يبشر بآخرهم، ويؤمن به، وآخرهم يصدق بأولهم ويؤمن به، قال الله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُم مِّنَ الشَّاهِدِينَ ﴾[آل عمران: ٨١].

قال ابن عباس: لم يبعث الله نبيًا إلا أخذ عليه الميثاق، لئن بعث محمد وهو حي ليؤمن به ولينصرنه، وأمره أن يأخذ الميثاق على أمته، لئن بعث محمد وهم أحياء ليؤمنن به ولينصرنه، وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾[المائدة: ٤٨].

وجعل الإيمان متلازمًا، وكفر من قال: إنه آمن ببعض وكفر ببعض، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا. أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا ﴾ [النساء: ١٥٠، ١٥١]، و قال تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ ﴾ إلى قوله: ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٨٥].

وقد قال لنا: ﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ. فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوا وَّإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٣٦، ١٣٧].

فأمرنا أن نقول: آمنا بهذا كله، ونحن له مسلمون، فمن بلغته رسالة محمد ﷺ فلم يقر بما جاء به لم يكن مسلمًا ولا مؤمنا، بل يكون كافرًا وإن زعم أنه مسلم أو مؤمن.

كما ذكروا أنه لما أنزل الله تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [آل عمران: ٨٥]، قالت اليهود والنصارى: فنحن مسلمون، فأنزل

الله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾، فقالوا: لا نحج، فقال تعالى: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧].

فإن الاستسلام لله لا يتم إلا بالإقرار بما له على عباده من حج البيت، كما قال ﷺ: «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت» (١).

ولهذا لما وقف النبي ﷺ بعرفة أنزل الله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِينًا﴾[المائدة: ٣].

وقد تنازع الناس فيمن تقدم من أمة موسى وعيسى، هل هم مسلمون أم لا؟ وهو نزاع لفظي؛ فإن الإسلام الخاص الذي بعث الله به محمدًا ﷺ، المتضمن لشريعة القرآن، ليس عليه إلا أمة محمد ﷺ، والإسلام اليوم عند الإطلاق يتناول هذا، وأما الإسلام العام المتناول لكل شريعة بعث الله بها نبيًا فإنه يتناول إسلام كل أمة متبعة لنبي من الأنبياء.

ورأس الإسلام مطلقًا شهادة أن لا إله إلا الله، وبها بعث جميع الرسل، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال عن الخليل: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ . إِلاَّ الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ . وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾[الزخرف: ٢٦-٢٨]، وقال تعالى عنه: ﴿أَفَرَأَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ . أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمُ الأَقْدَمُونَ . فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إِلاَّ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٧٥-٧٧]، وقال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ﴾[الممتحنة: ٤]، وقال: ﴿وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِن دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ﴾[الزخرف: ٤٥].

وذكر عن رسله كنوح، وهود، وصالح، وغيرهم أنهم قالوا لقومهم: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [هود: ٥٠، ٦١، المؤمنون: ٢٣]، وقال عن أهل الكهف: ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى . وَرَبَطْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُوا فَقَالُوا رَبُّنَا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ لَن

---

(١) البخاري في الإيمان(٨)، وفي التفسير (٤٥١٣)، ومسلم في الإيمان (١٦/ ٢٠، ٢١)، والترمذي في الإيمان (٢٦٠٩) والنسائي في الإيمان (٥٠٠١)، وأحمد ٢/ ٢٦، ٩٣، ١٢٠، ١٤٣، كلهم عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما.

نَّدْعُوَ مِن دُونِهِ إِلَهًا لَّقَدْ قُلْنَا إِذًا شَطَطًا﴾ إلى قوله: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ [الكهف: ١٣-١٥].

وقد قال سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ ذكر ذلك في موضعين من كتابه [النساء: ٤٨، ١١٦].

وقد بين في كتابه الشرك بالملائكة، والشرك بالأنبياء، والشرك بالكواكب، والشرك بالأصنام ـ وأصل الشرك: الشرك بالشيطان ـ فقال عن النصارى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لاَّ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[التوبة: ٣١]، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ . مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾[المائدة: ١١٦، ١١٧] وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِّي مِن دُونِ اللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿وَلا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا الْمَلائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُم بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩، ٨٠]. فبين أن اتخاذ الملائكة والنبيين أربابًا كفر.

ومعلوم أن أحدًا من الخلق لم يزعم أن الأنبياء والأحبار والرهبان والمسيح ابن مريم، شاركوا الله في خلق السموات والأرض.

بل ولا زعم أحد من الناس أن العالم له صانعان متكافئان في الصفات والأفعال، بل ولا أثبت أحد من بني آدم إلها مساويًا لله في جميع صفاته.

بل عامة المشركين بالله مقرون بأنه ليس شريكه مثله، بل عامتهم يقرون أن الشريك مملوك له، سواء كان ملكًا، أو نبيًا، أو كوكبًا، أو صنمًا، كما كان مشركو العرب يقولون في تلبيتهم: لبيك لا شريك لك، إلا شريكًا هو لك، تملكه وما ملك فأَهَلَّ رسول الله ﷺ بالتوحيد وقال: «لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك» (١).

وقد ذكر أرباب المقالات ما جمعوا من مقالات الأولين والآخرين، في الملل والنحل، والآراء والديانات، فلم ينقلوا عن أحد إثبات شريك مشارك له في خلق جميع

---

(١) البخاري في اللباس (٥٩١٥)، ومسلم في الحج (١١٨٤/١٩)، وأبو داود في المناسك (١٨١٢)، والترمذي في الحج (٨٢٥)، كلهم عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما.

المخلوقات، ولا مماثل له في جميع الصفات، بل من أعظم ما نقلوا في ذلك قول الثنوية، الذين يقولون بالأصلين «النور» و«الظلمة» ، وأن النور خلق الخير، والظلمة خلقت الشر.

ثم ذكروا لهم في الظلمة قولين:

أحدهما: أنها محدثة، فتكون من جملة المخلوقات له.

والثاني: أنها قديمة، لكنها لم تفعل إلا الشر، فكانت ناقصة في ذاتها وصفاتها ومفعولاتها عن النور.

وقد أخبر ـ سبحانه ـ عن المشركين من إقرارهم بأن الله خالق المخلوقات ما بينه في كتابه فقال: ﴿ **وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلْ أَفَرَأَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ**﴾[الزمر:٣٨] وقال تعالى: ﴿ **قُل لِّمَنِ الأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ . سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلا تَذَكَّرُونَ . قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ . سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلا تَتَّقُونَ** ﴾ إلى قوله: ﴿**فَأَنَّى تُسْحَرُونَ**﴾ إلى قوله: ﴿**مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ**﴾ [المؤمنون:٨٤-٩١]، وقال: ﴿ **وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلا وَهُم مُّشْرِكُونَ** ﴾[يوسف :١٠٦].

وبهذا وغيره يعرف ما وقع من الغلط في مسمى التوحيد. فإن عامة المتكلمين، الذين يقررون التوحيد في كتب الكلام والنظر، غايتهم أن يجعلوا التوحيد ثلاثة أنواع.

فيقولون: هو واحد في ذاته لا قسيم له، وواحد في صفاته لا شبيه له، وواحد في أفعاله لا شريك له.

وأشهر الأنواع الثلاثة عندهم هو الثالث، وهو توحيد الأفعال وهو أن خالق العالم واحد، وهم يحتجون على ذلك بما يذكرونه من دلالة التمانع وغيرها، ويظنون أن هذا هو التوحيد المطلوب، وأن هذا هو معنى قولنا: لا إله إلا الله، حتى قد يجعلوا معنى الإلهية القدرة على الاختراع.

ومعلوم أن المشركين من العرب الذين بعث إليهم محمد ﷺ أولا، لم يكونوا يخالفونه في هذا، بل كانوا يقرون بأن الله خالق كل شيء ،حتى إنهم كانوا يقرون بالقدر ـ أيضًا ـ وهم مع هذا مشركون.

فلقد تبين أن ليس في العالم من ينازع في أصل هذا الشرك، ولكن غاية ما يقال: إن من الناس من جعل بعض الموجودات خلقًا لغير الله، كالقدرية وغيرهم، لكن هؤلاء

يقرون بأن الله خالق العباد، وخالق قدرتهم، وإن قالوا : إنهم خلقوا أفعالهم.

وكذلك أهل الفلسفة والطبع والنجوم، الذين يجعلون أن بعض المخلوقات مبدعة لبعض الأمور، هم ـ مع الإقرار بالصانع ـ يجعلون هذه الفاعلات مصنوعة مخلوقة، ولا يقولون: إنها غنية عن الخالق مشاركة له في الخلق، فأما من أنكر الصانع فذاك جاحد معطل للصانع، كالقول الذي أظهر فرعون.

والكلام الآن مع المشركين بالله، المقرين بوجوده، فإن هذا التوحيد الذي قرروه لا ينازعهم فيه هؤلاء المشركون، بل يقرون به مع أنهم مشركون، كما ثبت بالكتاب والسنة والإجماع ، وكما علم بالاضطرار من دين الإسلام.

وكذلك النوع الثاني ـ وهو قولهم : لا شبيه له في صفاته ـ فإنه ليس في الأمم من أثبت قديمًا مماثلاً له في ذاته، سواء قال: إنه يشاركه ، أو قال: إنه لا فعل له، بل من شبه به شيئًا من مخلوقاته، فإنما يشبهه به في بعض الأمور.

وقد علم بالعقل امتناع أن يكون له مثل في المخلوقات يشاركه فيما يجب أو يجوز أو يمتنع عليه، فإن ذلك يستلزم الجمع بين النقيضين ، كما تقدم.

وعلم ـ أيضًا ـ بالعقل أن كل موجودين قائمين بأنفسهما فلابد بينهما من قدر مشترك كاتفاقهما في مسمى الوجود، والقيام بالنفس، والذات ونحو ذلك، فإن نفي ذلك يقتضي التعطيل المحض، وأنه لابد من إثبات خصائص الربوبية، وقد تقدم الكلام على ذلك.

ثم إن الجهمية من المعتزلة وغيرهم أدرجوا نفي الصفات في مسمى التوحيد، فصار من قال: إن لله علمًا أو قدرة، أو إنه يرى في الآخرة، أو إن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، يقولون : إنه مشبه ليس بموحد.

وزاد عليهم غلاة الفلاسفة والقرامطة، فنفوا أسماءه الحسنى، وقالوا: من قال: إن الله عليم قدير ، عزيز حكيم، فهو مشبه ليس بموحد.

وزاد عليهم غلاة الغلاة وقالوا: لا يوصف بالنفي ولا الإثبات؛ لأن في كل منهما تشبيها له، وهؤلاء كلهم وقعوا من جنس التشبيه فيما هو شر مما فروا منه، فإنهم شبهوه بالممتنعات، والمعدومات، والجمادات ، فرارًا من تشبيههم ـ بزعمهم ـ له بالأحياء.

ومعلوم أن هذه الصفات الثابتة لله لا تثبت له على حد ما يثبت لمخلوق أصلا، وهو ـ سبحانه وتعالى ـ ليس كمثله شيء لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، فلا فرق بين إثبات الذات وإثبات الصفات، فإذا لم يكن في إثبات الذات إثبات مماثلة للذوات، لم

يكن في إثبات الصفات إثبات مماثلة له في ذلك، فصار هؤلاء الجهمية المعطلة يجعلون هذا توحيداً ، ويجعلون مقابل ذلك التشبيه، ويسمون نفوسهم الموحدين.

وكذلك النوع الثالث ـ وهو قولهم : هو واحد لا قسيم له في ذاته، أو لا جزء له، أو لا بعض له ـ لفظ مجمل، فإن الله ـ سبحانه ـ أحد صمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوًا أحد، فيمتنع عليه أن يتفرق ، أو يتجزأ ، أو يكون قد ركب من أجزاء ، لكنهم يدرجون في هذا اللفظ نفي علوه على عرشه، ومباينته لخلقه، وامتيازه عنهم، ونحو ذلك من المعاني المستلزمة لنفيه وتعطيله، ويجعلون ذلك من التوحيد .

فقد تبين أن ما يسمونه توحيداً ، فيه ما هو حق، وفيه ما هو باطل، ولو كان جميعه حقًا، فإن المشركين إذا أقروا بذلك كله لم يخرجوا من الشرك، الذي وصفهم به في القرآن، وقاتلهم عليه الرسول ﷺ، بل لابد أن يعترفوا أنه لا إله إلا الله.

وليس المراد بالإله هو القادر على الاختراع، كما ظنه من ظنه من أئمة المتكلمين حيث ظن أن الإلهية هي القدرة على الاختراع دون غيره، وأن من أقر بأن الله هو القادر على الاختراع دون غيره فقد شهد أن لا إله إلا هو.

فإن المشركين كانوا يقرون بهذا وهم مشركون ـ كما تقدم بيانه ـ بل الإله الحق هو الذي يستحق بأن يعبد ، فهو إله بمعنى مألوه، لا إله بمعنى آله، والتوحيد أن يعبد الله وحده لا شريك له، والإشراك أن يجعل مع الله إلهاً آخر.

وإذا تبين أن غاية ما يقرره هؤلاء النظار، أهل الإثبات للقدر، المنتسبون إلى السنة إنما هو توحيد الربوبية، وأن الله رب كل شيء، ومع هذا فالمشركون كانوا مقرين بذلك مع أنهم مشركون.

وكذلك طوائف من أهل التصوف ، والمنتسبين إلى المعرفة، والتحقيق والتوحيد، غاية ما عندهم من التوحيد هو شهود هذا التوحيد ، وأن يشهد أن الله رب كل شيء ومليكه وخالقه، لا سيما إذا غاب العارف بموجوده عن وجوده ، وبمشهوده عن شهوده وبمعروفه عن معرفته، ودخل في فناء توحيد الربوبية بحيث يفنى من لم يكن، ويبقى من لم يزل، فهذا عندهم هو الغاية التي لا غاية وراءها.

ومعلوم أن هذا هو تحقيق ما أقر به المشركون من التوحيد ، ولا يصير الرجل بمجرد هذا التوحيد مسلمًا، فضلاً عن أن يكون وليًا لله، أو من سادات الأولياء.

وطائفة من أهل التصوف والمعرفة يقررون هذا التوحيد مع إثبات الصفات، فيفنون في توحيد الربوبية مع إثبات الخالق للعالم، المباين لمخلوقاته، وآخرون يضمون هذا إلى نفي

الصفات ، فيدخلون في التعطيل مع هذا، وهذا شر من حال كثير من المشركين.

وكان جهم (١) ينفي الصفات ويقول بالجبر، فهذا تحقيق قول جهم، لكنه إذا أثبت الأمر والنهي، والثواب والعقاب، فارق المشركين من هذا الوجه، لكن جهما ومن اتبعه يقول بالإرجاء ، فيضعف الأمر والنهي، والثواب والعقاب عنده.

والنجارية والضرارية وغيرهم، يقربون من جهم في مسائل القدر والإيمان،مع مقاربتهم له - أيضًا - في نفي الصفات.

والكُلابية والأشعرية خير من هؤلاء في باب الصفات، فإنهم يثبتون لله الصفات العقلية، وأئمتهم يثبتون الصفات الخبرية في الجملة، كما فصلت أقوالهم في غير هذا الموضع.

وأما في باب القدر، ومسائل الأسماء والأحكام، فأقوالهم متقاربة.

والكُلابية هم أتباع أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كُلاب، الذي سلك الأشعري خطته.

وأصحاب ابن كلاب - كالحارث المحاسبي، وأبي العباس القلانسي ونحوهما - خير من الأشعرية في هذا وهذا، فكلما كان الرجل إلى السلف والأئمة أقرب كان قوله أعلى وأفضل.

والكَرَّامية قولهم في الإيمان قول منكر، لم يسبقهم إليه أحد، حيث جعلوا الإيمان قول اللسان، وإن كان مع عدم تصديق القلب، فيجعلون المنافق مؤمنا، لكنه يخلد في النار فخالفوا الجماعة في الاسم دون الحكم، وأما في الصفات والقَدر والوعيد فهم أشبه من أكثر طوائف الكلام التي في أقوالها مخالفة للسنة.

وأما المعتزلة فهم ينفون الصفات ، ويقاربون قول جهم، لكنهم ينفون القدر، فهم وإن عظموا الأمر والنهي، والوعد والوعيد، وغلو فيه، فهم يكذبون بالقدر، ففيهم نوع من الشرك من هذا الباب، والإقرار بالأمر والنهي والوعد والوعيد مع إنكار القدر ، خير من الإقرار بالقدر مع إنكار الأمر والنهي والوعد والوعيد.

ولهذا لم يكن في زمن الصحابة والتابعين من ينفي الأمر والنهي، والوعد والوعيد وكان قد نبغ فيهم القدرية، كما نبغ فيهم الخوارج الحرورية، وإنما يظهر من البدع أولا ما كان أخفى ، وكلما ضعف من يقوم بنور النبوة قويت البدعة.

---

(١) هو أبو محرز جهم بن صفوان السمرقندي. قال الذهبي: رأس الجهمية الضال المبتدع، قتله نصر بن سيار سنة ١٢٨هـ [ميزان الاعتدال ١/٤٢٦، لسان الميزان ٢/١٧٩، الأعلام ٢/١٤١].

فهؤلاء المتصوفون. الذين يشهدون الحقيقة الكونية مع إعراضهم عن الأمر والنهي، شر من القدرية المعتزلة ونحوهم. أولئك يشبهون المجوس وهؤلاء يشبهون المشركين ، الذين قالوا: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا وَلا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾[الأنعام:١٤٨]، والمشركون شر من المجوس. فهذا أصل عظيم، على المسلم أن يعرفه، فإنه أصل الإسلام الذي يتميز به أهل الإيمان من أهل الكفر، وهو الإيمان بالوحدانية والرسالة : شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله.

وقد وقع كثير من الناس في الإخلال بحقيقة هذين الأصلين، أو أحدهما، مع ظنه أنه في غاية التحقيق والتوحيد، والعلم والمعرفة.

فإقرار المشرك بأن الله رب كل شيء ، ومليكه وخالقه، لا ينجيه من عذاب الله ، إن لم يقترن به إقراره بأنه لا إله إلا الله، فلا يستحق العبادة أحد إلا هو، وأن محمداً رسول الله، فيجب تصديقه فيما أخبر، وطاعته فيما أمر، فلا بد من الكلام في هذين الأصلين:

الأصل الأول : توحيد الإلهية :

فإنه ـ سبحانه ـ أخبر عن المشركين ـ كما تقدم - بأنهم أثبتوا وسائط بينهم وبين الله، يدعونهم ويتخذونهم شفعاء بدون إذن الله، قال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لا يَضُرُّهُمْ وَلا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلاءِ شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللَّهِ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[يونس:١٨]، فأخبر أن هؤلاء الذين اتخذوا هؤلاء شفعاء مشركون.

وقال تعالى عن مؤمن يس: ﴿وَمَا لِيَ لا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ . أَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِ آلِهَةً إِن يُرِدْنِ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لا تُغْنِ عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا وَلا يُنقِذُونِ . إِنِّي إِذًا لَّفِي ضَلالٍ مُّبِينٍ . إِنِّي آمَنتُ بِرَبِّكُمْ فَاسْمَعُونِ﴾ [يس:٢٢-٢٥] ، وقال تعالى:﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٩٤]، فأخبر ـ سبحانه ـ عن شفعائهم أنهم زعموا أنهم فيهم شركاء، وقال تعالى: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا لا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلا يَعْقِلُونَ . قُل لِّلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا لَّهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[الزمر:٤٣ ، ٤٤]، وقال تعالى : ﴿مَا لَكُم مِّن دُونِهِ مِن وَلِيٍّ وَلا شَفِيعٍ﴾ [السجدة: ٤]، وقال تعالى: ﴿وَأَنذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِ وَلِيٌّ وَلا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام:٥١]، وقال تعالى: ﴿مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة:٢٥٥] وقال تعالى : ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ . لا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم

بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ . يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلا يَشْفَعُونَ إِلا لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ﴾[الأنبياء:٢٦-٢٨]، وقال تعالى: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلا مِنْ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَن يَشَاءُ(١) وَيَرْضَىٰ﴾[النجم:٢٦]، وقال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ لا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ . وَلا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِندَهُ إِلا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سبأ :٢٢، ٢٣]، وقال تعالى : ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِ فَلا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنكُمْ وَلا تَحْوِيلاً . أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء:٥٦، ٥٧].

قال طائفة من السلف : كان قوم يدعون العزير والمسيح والملائكة، فأنزل الله هذه الآية ، يبين فيها أن الملائكة والأنبياء يتقربون إلى الله ويرجون رحمته ويخافون عذابه.

ومن تحقيق التوحيد: أن يعلم أن الله ـ تعالى ـ أثبت له حقًا لا يشركه فيه مخلوق، كالعبادة والتوكل ، والخوف والخشية، والتقوى ، كما قال تعالى: ﴿لا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولاً﴾ [الإسراء:٢٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ الدِّينَ﴾[الزمر:٢]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ الدِّينَ﴾[الزمر:١١]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾إلى قوله: ﴿الشَّاكِرِينَ﴾ [الزمر:٦٤-٦٦]، وكل من الرسل يقول لقومه: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾ [هود:٦١].

وقد قال تعالى في التوكل : ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[المائدة:٢٣] ، ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾[آل عمران:١٢٢، ١٦٠، المائدة:١١،التوبة:٥١] وقال: ﴿قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزمر:٣٨]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِن فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾ [التوبة :٥٩].

فقال في الإتيان: ﴿مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ ، وقال في التوكل: ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ﴾ ولم يقل: ورسوله؛ لأن الإتيان هو الإعطاء الشرعي، وذلك يتضمن الإباحة والإحلال، الذي بلغه الرسول، فإن الحلال ما أحله ، والحرام ما حرمه، والدين ما شرعه، قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾[الحشر:٧].

وأما الحسب فهو الكافي ، والله وحده كاف عبده، كما قال تعالى:﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ

(١) في المطبوعة : «شاء» ، والصواب ما أثبتناه.

النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ﴾ [آل عمران:١٧٣]، فهو وحده حسبهم كلهم، وقال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[الأنفال:٦٤]، أي حسبك وحسب من اتبعك من المؤمنين هو الله، فهو كافيكم كلكم، وليس المراد أن الله والمؤمنين حسبك، كما يظنه بعض الغالطين؛ إذ هو وحده كاف نبيه، وهو حسبه، ليس معه من يكون هو وإياه حسبا للرسول، وهذا في اللغة كقول الشاعر:

فحسبك والضحاك سيف مهند

وتقول العرب: حسبك وزيدًا درهم، أي يكفيك وزيدًا جميعًا درهم.

وقال في الخوف والخشية والتقوى: ﴿ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴾ [النور:٥٢] فأثبت الطاعة لله والرسول، وأثبت الخشية والتقوى لله وحده، كما قال نوح ـ عليه السلام ـ: ﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ . أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ﴾ [نوح:٢، ٣]، فجعل العبادة والتقوى لله وحده، وجعل الطاعة للرسول، فإنه من يطع الرسول فقد أطاع الله.

وقد قال تعالى: ﴿فَلا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ ﴾ [المائدة:٤٤]، وقال تعالى: ﴿فَلا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران:١٧٥]، وقال الخليل ـ عليه السلام ـ: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ . الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام:٨١، ٨٢].

وفي الصحيحين عن ابن مسعود أنه قال: لما نزلت هذه الآية شق ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ، وقالوا: وأينا لم يظلم نفسه؟ فقال النبي ﷺ: «إنما هو الشرك أو لم تسمعوا إلى قول العبد الصالح: إن الشرك لظلم عظيم»(١). وقال تعالى: ﴿ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ [النحل:٥١]، ﴿وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ﴾ [البقرة:٤١].

ومن هذا الباب: أن النبي ﷺ كان يقول في خطبته: « من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فإنه لا يضر إلا نفسه، ولن يضر الله شيئًا»(٢).

---

(١) البخاري في الإيمان (٣٢)، وفي الأنبياء (٣٣٦٠)، وفي التفسير (٤٧٧٦)، ومسلم في الإيمان (١٢٤/١٩٧)، والترمذي في تفسير القرآن (٣٠٦٧).

(٢) أبو داود في النكاح (٢١١٩) عن عبد الله بن مسعود.

وقال: «ولا تقولوا: ما شاء الله وشاء محمد، ولكن قولوا: ما شاء الله ثم شاء محمد»(1).

ففي الطاعة قرن اسم الرسول باسمه بحرف الواو، وفي المشيئة أمر أن يجعل ذلك بحرف «ثم» وذلك لأن طاعة الرسول طاعة لله، فمن أطاع الرسول فقد أطاع الله، وطاعة الله طاعة الرسول، بخلاف المشيئة فليست مشيئة أحد من العباد مشيئة لله، ولا مشيئة الله مستلزمة لمشيئة العباد، بل ما شاء الله كان، وإن لم يشأ الناس، وما شاء الناس لم يكن إن يشأ الله.

الأصل الثاني: حق الرسول ﷺ :

فعلينا أن نؤمن به ونطيعه ونتبعه، ونرضيه ونحبه ونسلم لحكمه، وأمثال ذلك، قال تعالى: ﴿**مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ**﴾ [النساء: ٨٠]، وقال تعالى: ﴿**وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ**﴾[التوبة: ٦٢]، وقال تعالى: ﴿**قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ**﴾[التوبة: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿**فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا**﴾[النساء: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿**قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ**﴾[آل عمران: ٣١]، وأمثال ذلك.

فصـــل

وإذا ثبت هذا، فمن المعلوم أنه يجب الإيمان بخلق الله وأمره، بقضائه وشرعه.

وأهل الضلال الخائضون في القدر انقسموا إلى ثلاث فرق: مجوسية، ومشركية، وإبليسية.

فالمجوسية: الذين كذبوا بقدر الله وإن آمنوا بأمره ونهيه، فغلاتهم أنكروا العلم والكتاب. ومقتصدوهم أنكروا عموم مشيئته وخلقه وقدرته، وهؤلاء هم المعتزلة ومن وافقهم.

والفرقة الثانية: المشركية الذين أقروا بالقضاء والقدر، وأنكروا الأمر والنهي، قال تعالى:

---

(1) أحمد ٥ / ٣٩٣ وابن ماجه فى الكفارات (٢١٧١) ، والدارمى فى الاستئذان ٢ / ٢٩٥ .

﴿سَيَقُولُ[(١)] الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨] فمن احتج على تعطيل الأمر والنهي بالقدر فهو من هؤلاء، وهذا قد كثر فيمن يدعى الحقيقة من المتصوفة.

والفرقة الثالثة: وهم الإبليسية الذين أقروا بالأمرين، لكن جعلوا هذا متناقضًا من الرب ـ سبحانه وتعالى ـ وطعنوا في حكمته وعدله، كما يذكر ذلك عن إبليس مقدمهم، كما نقله أهل المقالات، ونقل عن أهل الكتاب.

والمقصود أن هذا مما يقوله أهل الضلال، وأما أهل الهدى والفلاح، فيؤمنون بهذا وهذا، ويؤمنون بأن الله خالق كل شيء، وربه ومليكه، وما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وهو على كل شيء قدير، وأحاط بكل شيء علمًا، وكل شيء أحصاه في إمام مبين.

ويتضمن هذا الأصل من إثبات علم الله، وقدرته ومشيئته، ووحدانيته وربوبيته، وأنه خالق كل شيء وربه ومليكه، ما هو من أصول الإيمان.

ومع هذا فلا ينكرون ما خلقه الله من الأسباب، التي يخلق بها المسببات، كما قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [الأعراف: ٥٧]، وقال تعالى: ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ﴾[المائدة: ١٦]، وقال تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦]، فأخبر أنه يفعل بالأسباب.

ومن قال: إنه يفعل عندها لا بها فقد خالف ما جاء به القرآن، وأنكر ما خلقه الله من القوى والطبائع، وهو شبيه بإنكار ما خلقه الله من القوى التي في الحيوان، التي يفعل الحيوان بها، مثل قدرة العبد، كما أن من جعلها هي المبدعة لذلك فقد أشرك بالله وأضاف فعله إلى غيره.

وذلك أنه ما من سبب من الأسباب إلا وهو مفتقر إلى سبب آخر في حصول مسببه، ولابد من مانع يمنع مقتضاه، إذا لم يدفعه الله عنه، فليس في الوجود شيء واحد يستقل بفعل شيء إذا شاء إلا الله وحده، قال تعالى: ﴿وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الذاريات: ٤٩] أي: فتعلمون أن خالق الأزواج واحد.

ولهذا من قال: إن الله لا يصدر عنه إلا واحد ـ لأن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد ـ كان جاهلا، فإنه ليس في الوجود واحد صدر عنه وحده شيء ـ لا واحد ولا اثنان ـ إلا الله الذي خلق الأزواج كلها مما تنبت الأرض ومن أنفسهم ومما لا يعلمون.

---

(١) في المطبوعة: «وقال»، والصواب ما أثبتناه.

فالنار التي خلق الله فيها حرارة لا يحصل الإحراق إلا بها، وبمحل يقبل الاحتراق، فإذا وقعت على السَّمَنْدَل[1] والياقوت ونحوهما لم تحرقهما، وقد يطلي الجسم بما يمنع إحراقه.

والشمس التي يكون عنها الشعاع لابد من جسم يقبل انعكاس الشعاع عليه، فإذا حصل حاجز من سحاب أو سقف، لم يحصل الشعاع تحته، وقد بسط هذا في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أنه لابد من «الإيمان بالقدر»، فإن الإيمان بالقدر من تمام التوحيد، كما قال ابن عباس: هو نظام التوحيد، فمن وحد الله وآمن بالقدر تم توحيده، ومن وحد الله وكذب بالقدر نقض توحيده.

ولابد من الإيمان بالشرع، وهو الإيمان بالأمر والنهي، والوعد والوعيد، كما بعث الله بذلك رسله، وأنزل كتبه.

والإنسان مضطر إلى شرع في حياته الدنيا، فإنه لابد له من حركة يجلب بها منفعته، وحركة يدفع بها مضرته، والشرع هو الذي يميز بين الأفعال التي تنفعه، والأفعال التي تضره، وهو عدل الله في خلقه، ونوره بين عباده، فلا يمكن الآدميين أن يعيشوا بلا شرع يميزون به بين ما يفعلونه ويتركونه.

وليس المراد بالشرع مجرد العدل بين الناس في معاملاتهم، بل الإنسان المنفرد لابد له من فعل وترك، فإن الإنسان همام حارث، كما قال النبي ﷺ: «أصدق الأسماء حارث وهمام»[2]، وهو معنى قولهم: متحرك بالإرادات، فإذا كان له إرادة فهو متحرك بها، ولابد أن يعرف ما يريده، هل هو نافع له أو ضار؟ وهل يصلحه أو يفسده؟

وهذا قد يعرف بعضه الناس بفطرتهم كما يعرفون انتفاعهم بالأكل والشرب، وكما يعرفون ما يعرفون من العلوم الضرورية بفطرتهم، وبعضهم يعرفونه بالاستدلال الذي يهتدون به بعقولهم، وبعضه لا يعرفونه إلا بتعريف الرسل وبيانهم لهم وهدايتهم لهم.

وفي هذا المقام تكلم الناس في أن الأفعال هل يعرف حسنها وقبيحها بالعقل، أم ليس لها حسن ولا قبيح يعرف بالعقل؟ كما قد بسط في غير هذا الموضع، وبينا ما وقع في هذا الموضع من الاشتباه.

فإنهم اتفقوا على أن كون الفعل يلائم الفاعل أو ينافره يعلم بالعقل، وهو أن يكون

---

(١) السَّمَنْدَلُ: طائر بالهند لا يحترق بالنار. انظر: القاموس المحيط، مادة «سمندل».

(٢) أبو داود في الأدب (٤٩٥٠)، وأحمد ٤/٣٤٥، والبيهقي في السنن ٩/٣٠٦.

الفعل سببًا لما يحبه الفاعل ويلتذ به، وسببًا لما يبغضه ويؤذيه، وهذا القدر يعلم بالعقل تارة، وبالشرع أخرى، وبهما جميعا أخرى، لكن معرفة ذلك على وجه التفصيل، ومعرفة الغاية التي تكون عاقبة الأفعال ـ من السعادة والشقاوة في الدار الآخرة ـ لا تعرف إلا بالشرع.

فما أخبرت به الرسل من تفاصيل اليوم الآخر وأمرت به من تفاصيل الشرائع لا يعلمه الناس بعقولهم، كما أن ما أخبرت به الرسل من تفصيل أسماء الله وصفاته لا يعلمه الناس بعقولهم، وإن كانوا قد يعلمون بعقولهم جمل ذلك.

وهذا التفصيل الذي يحصل به الإيمان وجاء به الكتاب، هو ما دل عليه قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلا الإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾[الشورى: ٥٢]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِي وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾[سبأ: ٥٠]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُم بِالْوَحْيِ﴾[الأنبياء: ٤٥].

ولكن توهمت طائفة أن للحسن والقبح معنى غير هذا، وأنه يعلم بالعقل، وقابلتهم طائفة أخرى ظنت أن ما جاء به الشرع من الحسن والقبح يخرج عن هذا، فكلا الطائفتين، اللتين أثبتتا الحسن والقبح العقليين أو الشرعيين، وأخرجتاه عن هذا القسم، غلطت.

ثم إن كلتا [1] الطائفتين لما كانتا تنكر أن يوصف الله بالمحبة والرضا، والسخط والفرح، ونحو ذلك مما جاءت به النصوص الإلهية ودلت عليه الشواهد العقلية، تنازعوا بعد اتفاقهم على أن الله لا يفعل ما هو منه قبيح ، هل ذلك ممتنع لذاته، وأنه لا يتصور قدرته على ما هو قبيح، وأنه ـ سبحانه ـ منزه عن ذلك، لا يفعله لمجرد القبح العقلي الذي أثبتوه؟ على قولين.

والقولان في الانحراف من جنس القولين المتقدمين، أولئك لم يفرقوا في خلقه وأمره بين الهدى والضلال، والطاعة والمعصية، والأبرار والفجار ، وأهل الجنة وأهل النار، والرحمة والعذاب ، فلا جعلوه محمودًا على ما فعله من العدل أو ما تركه من الظلم، ولا ما فعله من الإحسان والنعمة، وما تركه من التعذيب والنقمة.

والآخرون نزهوه بناء على القبح العقلي الذي أثبتوه، ولا حقيقة له، وسووه بخلقه فيما يحسن ويقبح ، وشبهوه بعباده فيما يأمر به وينهى عنه.

---

(١) في المطبوعة : «كلتى» .

فمن نظر إلى القدر فقط، وعظم الفناء في توحيد الربوبية، ووقف عند الحقيقة الكونية، لم يميز بين العلم والجهل ، والصدق والكذب، والبر والفجور، والعدل والظلم، والطاعة والمعصية ، والهدى والضلال، والرشاد والغي ، وأولياء الله وأعدائه، وأهل الجنة وأهل النار.

وهؤلاء مع أنهم مخالفون بالضرورة لكتب الله، ودينه وشرائعه ، فهم مخالفون ـ أيضًا ـ لضرورة الحس والذوق، وضرورة العقل والقياس، فإن أحدهم لابد أن يلتذ بشيء ويتألم بشيء فيميز بين ما يأكل ويشرب، وما لا يأكل ولا يشرب، وبين ما يؤذيه من الحر والبرد، وما ليس كذلك، وهذا التمييز بين ما ينفعه ويضره هو الحقيقة الشرعية الدينية.

ومن ظن أن البشر ينتهي إلى حد يستوى عنده الأمران دائمًا، فقد افترى وخالف ضرورة الحس، ولكن قد يعرض للإنسان بعض الأوقات عارض، كالسكر والإغماء ونحو ذلك مما يشغل عن الإحساس ببعض الأمور، فأما أن يسقط إحساسه بالكلية مع وجود الحياة فيه، فهذا ممتنع، فإن النائم لم يفقد إحساس نفسه، بل يرى في منامه ما يسوؤه تارة، وما يسره أخرى.

فالأحوال التي يعبر عنها بالاصطلام والفناء والسكر ونحو ذلك، إنما تتضمن عدم الإحساس ببعض الأشياء دون بعض ، فهي مع نقص صاحبها ـ لضعف تمييزه ـ لا تنتهي إلى حد يسقط فيه التمييز مطلقًا، ومن نفى التمييز في هذا المقام مطلقًا، وعظم هذا المقام، فقد غلط في الحقيقة الكونية والدينية: قدرًا وشرعًا، وغلط في خلق الله وفي أمره، حيث ظن أن وجود هذا، لا وجود له ، وحيث ظن أنه ممدوح، ولا مدح في عدم التمييز: العقل والمعرفة.

وإذا سمعت بعض الشيوخ يقول: أريد ألا أريد، أو أن العارف لا حظ له، وأنه يصير كالميت بين يدي الغاسل ونحو ذلك، فهذا إنما يمدح منه سقوط إرادته التي يؤمر بها وعدم حظه الذي لم يؤمر بطلبه، وأنه كالميت في طلب ما لم يؤمر بطلبه، وترك دفع ما لم يؤمر بدفعه.

ومن أراد بذلك أنه تبطل إرادته بالكلية، وأنه لا يحس باللذة والألم، والنافع والضار، فهذا مخالف لضرورة الحس والعقل.

ومن مدح هذا فهو مخالف لضرورة الدين والعقل.

والفناء يراد به ثلاثة أمور:

أحدها: هو الفناء الديني الشرعي الذي جاءت به الرسل، وأنزلت به الكتب، وهو أن

يفنى عما لم يأمر الله به بفعل ما أمر الله به ، فيفنى عن عبادة غيره بعبادته، وعن طاعة غيره بطاعته وطاعة رسوله، وعن التوكل على غيره بالتوكل عليه، وعن محبة ماسواه بمحبته ومحبة رسوله، وعن خوف غيره بخوفه، بحيث لا يتبع العبد هواه بغير هدى من الله، وبحيث يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، كما قال تعالى: ﴿ قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ﴾ [التوبة :٢٤]، فهذا كله هو مما أمر الله به ورسوله.

وأما الفناء الثاني ـ وهو الذي يذكره بعض الصوفية، وهو أن يفنى عن شهود ما سوى الله تعالى، فيفني بمعبوده عن عبادته وبمذكوره عن ذكره، وبمعروفه عن معرفته، بحيث قد يغيب عن شهود نفسه لما سوى الله ـ تعالى ـ فهذا حال ناقص قد يعرض لبعض السالكين، وليس هو من لوازم طريق الله.

ولهذا لم يعرف مثل هذا للنبي ﷺ وللسابقين الأولين، ومن جعل هذا نهاية السالكين، فهو ضال ضلالا مبينًا، وكذلك من جعله من لوازم طريق الله فهو مخطئ، بل هو من عوارض طريق الله التي تعرض لبعض الناس دون بعض، ليس هو من اللوازم التي تحصل لكل سالك.

وأما الثالث: فهو الفناء عن وجود السوى، بحيث يرى أن وجود المخلوق هو عين وجود الخالق، وأن الوجود واحد بالعين، فهو قول أهل الإلحاد والاتحاد ، الذين هم من أضل العباد.

وأما مخالفتهم لضرورة العقل والقياس، فإن الواحد من هؤلاء لا يمكنه أن يطرد قوله، فإنه إذا كان مشاهدًا للقدر من غير تمييز بين المأمور والمحظور فعومل بموجب ذلك ، مثل أن يضرب ويجاع، حتى يبتلى بعظيم الأوصاب والأوجاع، فإن لام من فعل ذلك به وعابه فقد نقض قوله وخرج عن أصل مذهبه، وقيل له: هذا الذي فعله مقضى مقدور، فخلق الله وقدره ومشيئته متناول لك وله وهو يعمكما، فإن كان القدر حجة لك فهو حجة لهذا، وإلا فليس بحجة لا لك ولا له.

فقد تبين بضرورة العقل فساد قول من ينظر إلى القدر، ويعرض عن الأمر والنهي . والمؤمن مأمور بأن يفعل المأمور ويترك المحظور، ويصبر على المقدور، كما قال تعالى: ﴿وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾ [آل عمران: ١٢٠] .

وقال في قصة يوسف: ﴿ إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾

[يوسف: ٩٠]، فالتقوى فعل ما أمر الله به، وترك ما نهى الله عنه؛ ولهذا قال الله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالإِبْكَارِ﴾ [غافر: ٥٥].

فأمره مع الاستغفار بالصبر، فإن العباد لابد لهم من الاستغفار أولهم وآخرهم ، قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «يأيها الناس ، توبوا إلى ربكم، فوالذي نفسي بيده إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم أكثر من سبعين مرة»(١)، وقال: « إنه ليُغَان على قلبي، وإني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم مائة مرة»(٢).

وكان يقول: «اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي، وإسرافي في أمري، وما أنت أعلم به مني، اللهم اغفر لي خطئي وعمدي، وهزلي وجدي، وكل ذلك عندي، اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت، وما أسررت وما أعلنت ، وما أنت أعلم به مني، أنت المقدم وأنت المؤخر»(٣).

وقد ذكر عن آدم أبي البشر أنه استغفر ربه وتاب إليه، فاجتباه ربه فتاب عليه وهداه، وعن إبليس أبي الجن ـ لعنه الله ـ أنه أصر متعلقًا بالقدر فلعنه وأقصاه ، فمن أذنب وتاب وندم فقد أشبه أباه، ومن أشبه أباه فما ظلم، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿وَحَمَلَهَا الإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولاً . لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[الأحزاب: ٧٢، ٧٣].

ولهذا قرن الله ـ سبحانه ـ بين التوحيد والاستغفار في غير آية، كما قال تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾[محمد: ١٩]، وقال تعالى: ﴿فَاسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ وَاسْتَغْفِرُوهُ﴾[فصلت: ٦] ، وقال تعالى: ﴿الَر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ . أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ اللَّهَ إِنَّنِي لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ . وَأَنِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَاعًا حَسَنًا إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾[هود :١-٣].

وفي الحديث الذي رواه ابن أبي عاصم وغيره: «يقول الشيطان: أهلكت الناس بالذنوب

(١) البخاري في الدعوات(٦٣٠٧) ، والترمذي في تفسير القرآن (٣٢٥٩) وابن ماجه في الأدب (٣٨١٦، ٣٨١٧) ، وأحمد ٢/ ٢٨٢، ٣٤١.

(٢) مسلم في الذكر والدعاء(٢٧٠٢/ ٤١)، وأبو داود في الوتر (١٥١٥)، والترمذي في التفسير (٣٢٥٩)، وابن ماجه في الأدب (٣٨١٥)، والدارمي في الرقائق ٢/ ٣٠٢،وأحمد ٢/ ٤٥، ٤/ ٢٦٠، ٥/ ٣٩٤، ٣٩٦، ٣٩٧، ٤٠٢.

وقوله: «ليغان» : الغين : الغَيْم، أراد ما يغشاه من السهو الذي لا يخلو منه البشر. انظر:النهاية في غريب الحديث ٣/ ٤٠٣.

(٣) البخاري في الدعوات (٦٣٩٨)، مسلم في الذكر والدعاء (٢٧١٩/ ٧٠)، وأحمد ٢/ ١٧٣، ٤/ ٢١٧، ٤١٧.

وأهلكوني بلا إله إلا الله والاستغفار، فلما رأيت ذلك بثثت فيهم الأهواء فهم يذنبون ولا يتوبون؛ لأنهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا» (١).

وقد ذكر ـ سبحانه ـ عن ذي النون أنه نادى في الظلمات: ﴿ أَن لاَّ إِلَهَ إِلا أَنتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾[الأنبياء: ٨٧]، قال تعالى: ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُنجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨] قال النبي ﷺ: « دعوة أخي ذي النون ما دعا بها مكروب إلا فرج الله كربه» (٢).

وجماع ذلك: أنه لابد له في الأمر من أصلين، ولابد له في القدر من أصلين.

ففي الأمر عليه الاجتهاد في الامتثال علما وعملا، فلا تزال تجتهد في العلم بما أمر الله به والعمل بذلك.

ثم عليه أن يستغفر ويتوب من تفريطه في المأمور وتعديه الحدود.

ولهذا كان من المشروع أن يختم جميع الأعمال بالاستغفار، فكان النبي ﷺ إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثا،وقد قال الله تعالى: ﴿وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالأَسْحَارِ﴾[آل عمران: ١٧]، فقاموا بالليل وختموه بالاستغفار، وآخر سورة نزلت قول الله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ . وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا . فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ﴾ [سورة النصر].وفي الصحيح أنه كان ﷺ يكثر أن يقول: في ركوعه وسجوده: «سبحانك اللهم ربنا وبحمدك ، اللهم اغفرلي » يتأول القرآن (٣) .

وأما في القدر فعليه أن يستعين بالله في فعل ما أمر به، ويتوكل عليه ويدعوه، ويرغب إليه، ويستعيذ به، ويكون مفتقرًا إليه في طلب الخير وترك الشر.

وعليه أن يصبر على المقدور، ويعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه، وإذا آذاه الناس علم أن ذلك مقدر عليه.

ومن هذا الباب احتجاج آدم وموسى لما قال: يا آدم، أنت أبو البشر خلقك الله بيده،

---

(١) ابن أبي عاصم في السنة ١/٩(٧)، وأبو يعلى في مسنده (١٣٦)، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ١٠/ ٢١٠ وقال: « رواه أبو يعلى ، وفيه عثمان بن مطر، وهو ضعيف».

(٢) الترمذي في الدعوات (٣٥٠٥)، والنسائي في الكبرى في عمل اليوم والليلة ٦/ ١٦٨ (١٠٤٩١/١)، وأحمد ١/ ١٧٠.

(٣) البخاري في التفسير (٤٩٦٨)، ومسلم في الصلاة(٤٨٤/ ٢١٧) وأبو داود في الصلاة(٨٧٧)، والنسائي في التطبيق (١١٢٢، ١١٢٣)، وابن ماجه في إقامة الصلاة (٨٨٩)، وأحمد ٦/ ٤٣، ٤٩، كلهم عن عائشة.

ونفخ فيك من روحه، وأسجد لك ملائكته، لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة؟ فقال له آدم: أنت موسى الذي اصطفاك الله بكلامه فبكم وجدت مكتوبًا على من قبل أن أخلق: ﴿وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ﴾[طه: ١٢١] ؟ قال: بكذا وكذا، فحج آدم موسى[١].

وذلك أن موسى لم يكن عتبه لآدم لأجل الذنب، فإن آدم قد كان تاب منه، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له، ولكن لأجل المصيبة التي لحقتهم من ذلك.

وهم مأمورون أن ينظروا إلى القدر في المصائب، وأن يستغفروا من المعائب ، كما قال تعالى: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ﴾ [غافر: ٥٥].

فمن راعي الأمر والقدر كما ذكر، كان عابدًا لله مطيعًا له، مستعينا به، متوكلا عليه، من الذين أنعم الله عليهم من النبيين، والصديقين ، والشهداء ، والصالحين، وحسن أولئك رفيقا.

وقد جمع الله ـ سبحانه ـ بين هذين الأصلين في مواضع، كقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وقوله: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣]، وقوله: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [الشورى: ١٠]، وقوله: ﴿وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا . وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لا يَحْتَسِبُ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ [الطلاق: ٢، ٣].

فالعبادة لله والاستعانة به، وكان النبي ﷺ يقول عند الأضحية: «اللهم منك ولك»[٢]، فما لم يكن بالله لا يكون، فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله، وما لم يكن لله فلا ينفع ولا يدوم.

ولابد في عبادته من أصلين:

أحدهما: إخلاص الدين له.

والثاني: موافقة أمره الذي بعث به رسله.

ولهذا كان عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ يقول في دعائه: اللّهم اجعل عملي كله صالحًا، واجعله لوجهك خالصًا، ولا تجعل لأحد فيه شيئًا. وقال الفضيل بن عياض في قوله تعالى: : ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾[الملك: ٢]. قال : أخلصه وأصوبه. قالوا: يا

---

(١) البخاري في التفسير (٤٧٣٨)، ومسلم في القدر(٢٦٥٢/١٣-١٥)، والترمذي في القدر(٢١٣٤)، وأحمد ٢/ ٢٨٧، ٣١٤.

(٢) أبو داود في الضحايا (٢٧٩٥)، وابن ماجه في الأضاحي (٣١٢١)، كلاهما عن جابر بن عبد الله.

أبا علي ، ما أخلصه وأصوبه؟ قال: إذا كان العمل خالصًا ولم يكن صوابًا لم يقبل، وإذا كان صوابًا ولم يكن خالصًا لم يقبل حتى يكون خالصًا صوابًا، والخاص أن يكون لله، والصواب أن يكون على السُّنَّة.

ولهذا ذم الله المشركين في القرآن على اتباع ما شرع لهم شركاؤهم من الدين ما لم يأذن به الله من عبادة غيره، وفعل ما لم يشرعه من الدين، كما قال تعالى: ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾[الشورى: ٢١]، كما ذمهم على أنهم حرموا ما لم يحرمه الله.

والدين الحق أنه لا حرام إلا ما حرمه الله، ولا دين إلا ما شرعه.

ثم إن الناس في عبادته واستعانته على أربعة أقسام:

فالمؤمنون المتقون هم له وبه، يعبدونه ويستعينونه.

وطائفة تعبده من غير استعانة ولا صبر، فتجد عند أحدهم تحريًا للطاعة والورع ولزوم السنة، لكن ليس لهم توكل واستعانة وصبر، بل فيهم عجز وجزع.

وطائفة فيهم استعانة وتوكل وصبر، من غير استقامة على الأمر، ولا متابعة للسنة، فقد يمكن أحدهم ويكون له نوع من الحال باطنًا وظاهرًا، ويعطي من المكاشفات والتأثيرات ما لم يعطه الصنف الأول، ولكن لا عاقبة له، فإنه ليس من المتقين، والعاقبة للتقوى، فالأولون لهم دين ضعيف ولكنه مستمر باق، إن لم يفسده صاحبه بالجزع والعجز، وهؤلاء لأحدهم حال وقوة، ولكن لا يبقى له إلا ما وافق فيه الأمر واتبع فيه السنة.

وشر الأقسام من لا يعبده ولا يستعينه، فهو لا يشهد أن علمه لله، ولا أنه بالله.

فالمعتزلة ونحوهم ـ من القدرية الذين أنكروا القدر ـ هم في تعظيم الأمر والنهي والوعد والوعيد خير من هؤلاء الجبرية القدرية، الذين يعرضون عن الشرع، والأمر والنهي.

والصوفية هم في القدر ومشاهدة توحيد الربوبية، خير من المعتزلة، ولكن فيهم من فيه نوع بدع، مع إعراض عن بعض الأمر والنهي، والوعد والوعيد، حتى يجعلوا الغاية هي مشاهدة توحيد الربوبية والفناء في ذلك، ويصيرون ـ أيضًا ـ معتزلين لجماعة المسلمين وسنتهم، فهم معتزلة من هذا الوجه.

وقد يكون ما وقعوا فيه من البدعة شرًا من بدعة أولئك المعتزلة، وكلتا الطائفتين نشأت من البصرة.

وإنما دين الله ما بعث به رسله، وأنزل به كتبه وهو الصراط المستقيم، وهو طريقة أصحاب رسول الله ﷺ ، خير القرون وأفضل الأمة، وأكرم الخلق على الله تعالى بعد النبيين ، قال تعالى: ﴿**وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ**﴾[التوبة: ١٠٠] فرضى عن السابقين الأولين رضا مطلقًا ، ورضى عن التابعين لهم بإحسان.

وقد قال النبي ﷺ في الأحاديث الصحيحة: « خير القرون القرن الذي بعثت فيهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»(١).

وكان عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ يقول: من كان منكم مُسْتنًا فليستن بمن قد مات، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب رسول الله ﷺ أبر هذه الأمة قلوبًا، وأعمقها علما، وأقلها تكلفًا، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ، وإقامة دينه، فاعرفوا لهم حقهم، وتمسكوا بهديهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم.

وقال حذيفة بن اليمان ـ رضي الله عنهما ـ : يا معشر القراء، استقيموا وخذوا طريق من كان قبلكم، فوالله لئن اتبعتموهم لقد سبقتم سبقًا بعيدًا، ولأن أخذتم يمينا وشمالا لقد ضللتم ضلالا بعيدا.

وقد قال عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ : خط لنا رسول الله ﷺ خطًا، وخط حوله خطوطًا عن يمينه وشماله، ثم قال: «هذا سبيل الله، وهذه سبل ، على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه، ثم قرأ ﴿**وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ**﴾ [الأنعام:١٥٣](٢)، وقد أمرنا ـ سبحانه ـ أن نقول في صلاتنا: ﴿**اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ**﴾ [الفاتحة : ٥، ٦].

وقال النبي ﷺ :«اليهود مغضوب عليهم، والنصارى ضالون» (٣)؛ وذلك أن اليهود عرفوا الحق ولم يتبعوه، والنصارى عبدوا الله بغير علم.

---

(١) البخاري في الشهادات (٢٦٥٢)، ومسلم في فضائل الصحابة(٢٥٣٣/٢٠٨-٢١٢) وأبو داود في السنة، (٤٦٥٧)، والترمذي في المناقب (٣٨٥٩) ، وابن ماجه في الأحكام (٢٣٦٢)، كلهم عن عبد الله بن مسعود.

(٢) النسائي في الكبرى في التفسير (١١١٧٤، ١١١٧٥)، والدارمي في المقدمة ١/ ٦٧، ٦٨، وأحمد ١/ ٤٣٥، ٤٦٥، وابن حبان في صحيحه (٦، ٧) ، والحاكم في المستدرك ٢/ ٣١٨، وقال :«صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي.

(٣) أحمد ٤ / ٣٧٨ ، ٥ / ٧٧ والترمذى فى التفسير (٢٩٥٤) .

ولهذا كان يقال : تعوذوا بالله من فتنة العالم الفاجر والعابد الجاهل، فإن فتنتهما فتنة لكل مفتون، وقال تعالى: ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشْقَىٰ . وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾[طه:١٢٣، ١٢٤] ، قال ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ : تكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه ألا يضل في الدنيا ، ولا يشقى في الآخرة، وقرأ هذه الآية.

وكذلك قوله تعالى: ﴿الٓمٓ . ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ . الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ . وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ . أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾[البقرة: ١-٥] فأخبر أن هؤلاء مهتدون مفلحون، وذلك خلاف المغضوب عليهم و الضالين.

فنسأل الله العظيم أن يهدينا وسائر إخواننا صراطه المستقيم، صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين، والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقًا، وحسبنا الله ونعم الوكيل، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيراً.

سأل[1] شيْخَ الإسلام ـ رحمه الله ـ أَحَدُ قضاة واسط أن يكتب له عقيدة تكون عمدة له وأهل بيته.

فأجابـــه :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيدًا، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، إقرارًا به وتوحيدًا، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليمًا مزيدًا.

أما بعد : فهذا اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة ـ أهل السنة والجماعة ـ وهو : الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، والبعث بعد الموت، والإيمان بالقدر؛ خيره وشره.

ومن الإيمان بالله: الإيمان بما وصف به نفسه في كتابه، وبما وصفه به رسوله محمد ﷺ، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، بل يؤمنون بأن الله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

فلا ينفون عنه ما وصف به نفسه ، ولا يحرفون الكلم عن مواضعه، ولا يلحدون في أسماء الله وآياته، ولا يكيفون، ولا يمثلون صفاته بصفات خلقه؛ لأنه ـ سبحانه ـ لا سَمِيَّ له، ولا كُفُوَ له ، ولا ندَّ له، ولا يقاس بخلقه ـ سبحانه وتعالى ـ فإنه ـ سبحانه ـ أعلم بنفسه وبغيره، وأصدق قيلا، وأحسن حديثًا من خلقه.

ثم رسله صادقون مصدقون، بخلاف الذين يقولون عليه ما لا يعلمون؛ ولهذا قال ـ سبحانه وتعالى ـ: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ. وَسَلامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[الصافات: ١٨٠-١٨٢] ، فسبح نفسه عما وصفه به المخالفون للرسل، وسلم على المرسلين ، لسلامة ما قالوه من النقص والعيب.

وهو ـ سبحانه ـ قد جمع فيما وصف وسمى به نفسه بين النفي والإثبات، فلا عدول لأهل السنة والجماعة عما جاء به المرسلون، فإنه الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين، والصديقين ، والشهداء، والصالحين.

---

(١) في المطبوعة : «سُئِل» وهو خطأ - وكذلك « أحدٌ» بالنصب، و هو خطأ، والصواب ما أثبتناه.

وقد دخل في هذه الجملة ما وصف به نفسه في سورة الإخلاص التي تعدل ثلث القرآن، حيث يقول : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ . اللَّهُ الصَّمَدُ . لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ . وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ [سورة الإخلاص].

وما وصف به نفسه في أعظم آية في كتابه، حيث يقول: ﴿ اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ لَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَلا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا﴾ أي: لا يكرثه ولا يثقله ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ولهذا كان من قرأ هذه الآية في ليلة لم يزل عليه من الله حافظ ، ولا يقربه شيطان حتى يصبح . وقوله ـ سبحانه ـ: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لا يَمُوتُ ﴾[الفرقان: ٥٨].

وقوله ـ سبحانه ـ: ﴿هُوَ الأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [الحديد: ٣]، وقوله: ﴿وَهُوَ الْحَكِيمُ (١) الْخَبِيرُ﴾[سبأ: ١]، ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا﴾[الحديد: ٤]، ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُهَا إِلا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلا يَعْلَمُهَا وَلا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ وَلا رَطْبٍ وَلا يَابِسٍ إِلا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾[الأنعام: ٥٩] ، ﴿ وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلا تَضَعُ إِلا بِعِلْمِهِ﴾ [فاطر: ١١]، وقوله: ﴿لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢].

وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴾[الذاريات: ٥٨] ، وقوله: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾[الشورى: ١١]، وقوله: ﴿ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾[النساء: ٥٨].

وقوله: ﴿ وَلَوْلا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لا قُوَّةَ إِلا بِاللَّهِ﴾[الكهف: ٣٩]، وقوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِم مِّنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنِ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُم مَّنْ آمَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴾[البقرة: ٢٥٣]، وقوله: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الأَنْعَامِ إِلا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴾ [المائدة: ١]، وقوله: ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ ﴾[الأنعام: ١٢٥].

وقوله: ﴿وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾[البقرة: ١٩٥] ، ﴿وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ

---

(١) في المطبوعة: «العليم»، والصواب ماأثبتناه.

﴿الْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩]، ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: ٧]، ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾[البقرة: ٢٢٢]، وقوله: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾[آل عمران: ٣١]، وقوله: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾[المائدة: ٥٤]، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَانٌ مَّرْصُوصٌ﴾[الصف: ٤]، وقوله: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾[البروج: ١٤].

وقوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾[الفاتحة: ١]، ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧]، ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٣]، ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾[الأنعام: ٥٤]، ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [يونس: ١٠٧]، ﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾[يوسف: ٦٤].

وقوله: ﴿رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [البينة: ٨]، وقوله: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ﴾ [النساء: ٩٣]، وقوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ﴾ [محمد: ٢٨]، وقوله: ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥]، وقوله: ﴿وَلَٰكِن كَرِهَ اللَّهُ انبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ﴾[التوبة: ٤٦]، وقوله: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٣].

وقوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، وقوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا. وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾[الفجر: ٢١، ٢٢]، ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنزِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٥].

وقوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، وقوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤].

وقوله: ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾[الطور: ٤٨]، ﴿وَحَمَلْنَاهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَاحٍ وَدُسُرٍ. تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ﴾[القمر: ١٣، ١٤]، ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾[طه: ٣٩].

وقوله: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا

إنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ [المجادلة: ١]، ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ [آل عمران: ١٨١]، ﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُم بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴾ [الزخرف: ٨٠].

وقوله: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦] وقوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق: ١٤]، ﴿ الَّذِي يَرَاكَ حِينَ تَقُومُ . وَتَقَلُّبَكَ فِي السَّاجِدِينَ . إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [الشعراء: ٢١٨-٢٢٠] ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥].

وقوله: ﴿وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحَالِ ﴾ [الرعد: ١٣]، وقوله: ﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ [آل عمران: ٥٤]، وقوله: ﴿وَمَكَرُوا مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا وَهُمْ لا يَشْعُرُونَ ﴾ [النمل: ٥٠] وقوله: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا . وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾[الطارق: ١٥، ١٦].

وقوله: ﴿إِن تُبْدُوا خَيْرًا أَوْ تُخْفُوهُ أَوْ تَعْفُوا عَن سُوءٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا﴾[النساء: ١٤٩]، ﴿وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور: ٢٢].

وقوله: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ﴾ [المنافقون: ٨] وقوله عن إبليس: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢].

وقوله: ﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلالِ وَالإِكْرَامِ ﴾ [الرحمن: ٧٨].

وقوله: ﴿ فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ [مريم: ٦٥]، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤] ، ﴿فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]، ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾[البقرة: ١٦٥] ، ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُ وَلِيٌّ مِّنَ الذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا ﴾ [الإسراء: ١١١]، ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [التغابن: ١]، ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا . الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا ﴾ [الفرقان: ١، ٢]، ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ . عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [المؤمنون: ٩١، ٩٢]، ﴿فَلا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٧٤]، ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

وقوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾، ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ في ستة مواضع: في سورة الأعراف قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف:٥٤]، وقال في سورة يونس ـ عليه السلام ـ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾[يونس:٣]، وقال في سورة الرعد: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾[الرعد:٢]، وقال في سورة طه: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥] وقال في سورة الفرقان: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ﴾ [الفرقان :٥٩]،وفي سورة الم السجدة : ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [السجدة: ٤] وقال في سورة الحديد : ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الحديد: ٤].

وقوله: ﴿يَا عِيسَىٰ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران:٥٥]، ﴿بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء:١٥٨]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ . أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧] ﴿أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ . أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ﴾ [الملك:١٦، ١٧].

وقوله : ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤] ، ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلاثَةٍ إِلاَّ هُوَ رَابِعُهُمْ وَلا خَمْسَةٍ إِلاَّ هُوَ سَادِسُهُمْ وَلا أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلا أَكْثَرَ إِلاَّ هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[المجادلة: ٧].

وقوله : ﴿لا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾[التوبة: ٤٠]، ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾[طه: ٤٦]، ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوا وَّالَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾[النحل:١٢٨]، ﴿وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال: ٤٦]، ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة:٢٤٩].

وقوله: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء:٨٧]، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلاً﴾ [النساء: ١٢٢]، ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾ [المائدة:١١٦]، ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلاً﴾[الأنعام: ١١٥]، ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾[النساء: ١٦٤]، ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ﴾ [البقرة:٢٥٣]، ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾[الأعراف:١٤٣]، ﴿وَنَادَيْنَاهُ مِن

جَانب الطُّور الأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا﴾ [مريم: ٥٢]، ﴿ وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰ أَنِ ائْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [الشعراء: ١٠]، ﴿وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ ﴾[الأعراف: ٢٢]، ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[القصص: ٧٤]، ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٦٥] .

﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلامَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] ، ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾[البقرة: ٧٥]، ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلامَ اللَّهِ قُل لَّن تَتَّبِعُونَا كَذَٰلِكُمْ قَالَ اللَّهُ مِن قَبْلُ﴾ [الفتح: ١٥]، ﴿ وَاتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ لا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾ [الكهف: ٢٧]، ﴿إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَكْثَرَ الَّذِي هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [النمل: ٧٦].

﴿وَهَٰذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ [الأنعام: ١٥٥]، ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ﴾ [الحشر: ٢١]، ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْلَمُونَ . قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ . وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ ﴾ [النحل: ١٠١-١٠٣].

وقوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ. إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، ﴿ عَلَى الأَرَائِكِ يَنظُرُونَ ﴾ [المطففين: ٣٥]، ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ [يونس: ٢٦]، ﴿ لَهُم مَّا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥].

وهذا الباب في كتاب الله ـ تعالى ـ كثير، من تدبر القرآن طالبًا للهدى منه تبين له طريق الحق.

فصــل
في سنة رسول الله ﷺ

فالسنة تفسر القرآن وتبينه، وتدل عليه، وتعبر عنه، وما وصف الرسول ﷺ به ربه ـ عز وجل ـ من الأحاديث الصحاح التي تلقاها أهل المعرفة بالقبول وجب الإيمان بها كذلك.

مثل قوله ﷺ : «ينزل ربنا إلى سماء الدنيا كل ليلة، حين يبقى ثلث الليل الآخر،

فيقول: من يدعوني فأستجيب[1] له؟ من يسألني فأعطيه؟ من يستغفرني فأغفر له؟» متفق عليه [2].

وقوله ﷺ :«لله أشد فرحًا بتوبة عبده من أحدكم براحلته» الحديث متفق عليه[3]. وقوله ﷺ :« يضحك الله إلى رجلين ، يقتل أحدهما الآخر، كلاهما يدخل الجنة» متفق عليه [4].

وقوله: «عجب ربنا من قنوط عباده وقرب غيره، ينظر إليكم أزلين قنطين، فيظل يضحك، يعلم أن فرجكم قريب» حديث حسن [5].

وقوله ﷺ :« لا تزال جهنم يلقى فيها وهي تقول: هل من مزيد ؟ حتى يضع رب العزة فيها رجله - وفي رواية : عليها قدمه - فينزوي بعضها إلى بعض ، وتقول : قط قط» متفق عليه [6].

وقوله ﷺ :«يقول الله تعالى:يا آدم، فيقول: لبيك وسعديك. فينادي بصوت: إن الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بعثًا إلى النار» متفق عليه[7]، وقوله :«ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان»[8]. وقوله ﷺ في رقية المريض: «ربنا الله الذي في السماء ، تقدس اسمك، أمرك في السماء والأرض كما رحمتك في السماء ، اجعل رحمتك في الأرض،اغفر لنا حوبَنا وخطايانا، أنت رب الطيبين، أنزل رحمة من رحمتك وشفاء من شفائك على هذا الوجع،فيبرأ» حديث حسن.رواه أبو داود وغيره [9].

---

(١) في المطبوعة : «فاستجب» ، والصواب ما أثبتناه.

(٢) البخاري في الدعوات (٦٣٢١) ، وفي التوحيد (٧٤٩٤) ، ومسلم في صلاة المسافرين وقصرها (١٦٨/٧٥٨)، كلاهما عن أبي هريرة.

(٣) البخاري في الدعوات (٦٣٠٨)، ومسلم في التوبة (٢٧٤٤/٣)، كلاهما عن عبد الله بن مسعود.

(٤) البخاري في الجهاد (٢٨٢٦)، ومسلم في الإمارة (١٨٩٠/١٢٨ ، ١٢٩)، كلاهما عن أبي هريرة.

(٥) ابن ماجه في المقدمة(١٨١) ، وفي الزوائد : «وكيع ذكره ابن حبان في الثقات وباقي رجاله احتج بهم مسلم» ، وأحمد ٤/ ١٢ ، وابن كثير في البداية والنهاية ١٤/ ٢٦، كلهم عن أبي رزين واللفظ لابن كثير.

(٦) البخاري في التفسير (٤٨٤٨، ٤٨٤٩، ٤٨٥٠) ، ومسلم في الجنة وصفتها (٢٨٤٦/ ٣٥-٣٨).

(٧) البخاري في الرقاق (٦٥٢٩، ٦٥٣٠) وفي الأنبياء (٣٣٤٨)، ومسلم في الإيمان(٢٢٢/ ٣٧٩) كلاهما عن أبي سعيد الخدري.

(٨) البخاري في الرقاق (٦٥٣٩) ، وفي التوحيد (٧٤٤٣)، ٧٥١٢)، ومسلم في الزكاة (١٠١٦/ ٦٧) ، والترمذي في القيامة (٢٤١٥) ، وابن ماجه في المقدمة (١٨٥)، وأحمد ٤/ ٢٥٦، كلهم عن عدي بن حاتم الطائي.

(٩) أبو داود في الطب (٣٨٩٢) عن فضالة بن عبيد عن أبي الدرداء، وفي أحمد ٦/ ٢١، عن فضالة بن عبيد، ولم يذكر أبا الدرداء.

وقوله :«حوبنا» : أي: إثمنا. انظر:النهاية في غريب الحديث ١/ ٤٥٥.

وقوله: «ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء» حديث صحيح[١]. وقوله: «والعرش فوق الماء والله فوق العرش، وهو يعلم ما أنتم عليه» حديث حسن رواه أبو داود وغيره [٢].
وقوله ﷺ للجارية: «أين الله؟» قالت: في السماء. قال: «من أنا؟» قالت: أنت رسول الله. قال: «اعتقها فإنها مؤمنة» رواه مسلم [٣].

وقوله: «أفضل الإيمان: أن تعلم أن الله معك حيثما كنت» حديث حسن[٤]. وقوله: «إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يبصُقْ قبل وجهه، ولا عن يمينه، فإن الله قبل وجهه، ولكن عن يساره أو تحت قدمه». متفق عليه[٥].

وقوله ﷺ: «اللهم رب السموات السبع، ورب العرش العظيم، ربنا ورب كل شيء فالق الحب والنوى، منزل التوراة والإنجيل والقرآن، أعوذ بك من شر نفسي ومن شر كل دابة أنت آخذ بناصيتها، أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء، اقض عني الدين واغنني من الفقر» رواه مسلم [٦].

وقوله ـ لما رفع أصحابه أصواتهم بالذكر ـ: «أيها الناس، ارْبَعُوا على أنفسكم، فإنكم لا تدعون أصم ولا غائبًا، إنما تدعون سميعًا قريبًا، إن الذي تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته» متفق عليه [٧].

وقوله ﷺ: «إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر لا تضامون في رؤيته، فإن استطعتم ألا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروبها، فافعلوا» متفق عليه[٨].

إلى أمثال هذه الأحاديث التي يخبر فيها رسول الله ﷺ عن ربه بما يخبر به.

---

(١) البخاري في المغازي (٤٣٥١)، ومسلم في الزكاة (١٠٦٤/ ١٤٤)، وأحمد ٣/ ٤، كلهم عن أبي سعيد الخدري.
(٢) أبو داود في السنة (٤٧٢٣) وأحمد ١/ ٢٠٦، ٢٠٧.
(٣) مسلم في المساجد ومواضع الصلاة (٥٣٧/ ٣٣) والنسائي في السهو (١٢١٩).
(٤) السيوطي في الجامع الصغير (١٢٤٣)، وعزاه إلى الطبراني وأبي نعيم، عن عبادة بن الصامت، ورمز له بالضعف، وكنز العمال (٦٦).
(٥) البخاري في الصلاة (٤١٣)، ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة (٥٥١/ ٥٤)، كلاهما عن أنس بن مالك.
(٦) مسلم في الذكر والدعاء (٢٧١٣/ ٦١) عن أبي هريرة.
(٧) البخاري في الجهاد (٢٩٩٢)، ومسلم في الذكر والدعاء (٢٧٠٤/ ٤٤)، كلاهما عن أبي موسى.
وقوله: «اربعُوا»: أي: ارفقوا. انظر: القاموس، مادة «ربع».
(٨) البخاري في التوحيد (٧٤٣٤)، ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة (٦٣٣/ ١١)، كلاهما عن جرير بن عبد الله.

فإن الفرقة الناجية ـ أهل السنة والجماعة ـ يؤمنون بذلك، كما يؤمنون بما أخبر الله به في كتابه العزيز، من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تمثيل، بل هم الوسط في فرق الأمة، كما أن الأمة هي الوسط في الأمم.

فهم وسط في باب صفات الله ـ سبحانه وتعالى ـ بين أهل التعطيل الجهمية، وأهل التمثيل المشبهة.

وهم وسط في باب أفعال الله ـ تعالى ـ بين القدرية والجبرية.

وفي باب وعيد الله بين المرجئة والوعيدية، من القدرية وغيرهم.

وفي باب الإيمان والدين بين الحرورية والمعتزلة ، وبين المرجئة والجهمية.

وفي أصحاب رسول الله ﷺ بين الروافض ، والخوارج.

فصــل

وقد دخل فيما ذكرناه من الإيمان بالله: الإيمان بما أخبر الله به في كتابه ، وتواتر عن رسوله ﷺ، وأجمع عليه سلف الأمة، من أنه ـ سبحانه ـ فوق سمواته على عرشه، على على خلقه، وهو سبحانه معهم أينما كانوا، يعلم ما هم عاملون، كما جمع بين ذلك في قوله: ﴿ **هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ** ﴾[الحديد: ٤].

وليس معنى قوله : ﴿ **وَهُوَ مَعَكُمْ** ﴾ أنه مختلط بالخلق؛ فإن هذا لا توجبه اللغة ، وهو خلاف ما أجمع عليه سلف الأمة، وخلاف ما فطر الله عليه الخلق، بل القمر آية من آيات الله من أصغر مخلوقاته، هو موضوع في السماء، وهو مع المسافر وغير المسافر أينما كان، وهو سبحانه فوق العرش، رقيب على خلقه مهيمن عليهم، مطلع إليهم، إلى غير ذلك من معاني ربوبيته.

وكل هذا الكلام الذي ذكره الله ـ سبحانه ـ من أنه فوق العرش، وأنه معنا – حق على حقيقته لا يحتاج إلى تحريف، ولكن يصان عن الظنون الكاذبة، مثل أن يظن أن ظاهر قوله: ﴿**فى السَّمَاء**﴾ أن السماء تقله أو تظله، وهو باطل بإجماع أهل العلم والإيمان، فإن الله قد وسع كرسيه السموات والأرض، وهو الذي يمسك السموات والأرض أن تزولا، ويمسك السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه، ﴿**وَمِنْ آيَاتِهِ أَن تَقُومَ السَّمَاءُ وَالأَرْضُ بِأَمْرِهِ**﴾ [الروم: ٢٥].

فصـــل

وقد دخل في ذلك: الإيمان بأنه قريب من خلقه، مجيب، كما جمع بين ذلك في قوله: ﴿**وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ**﴾ الآية [البقرة:١٨٦].

وقوله ﷺ للصحابه ـ لما رفعوا أصواتهم بالذكر ـ :«أيها الناس، اربعوا على أنفسكم، فإنكم لا تدعون أصم ولا غائبًا، إن الذي تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته»[1] وما ذكر في الكتاب والسنة ـ من قربه ومعيته ـ لا ينافي ما ذكر من علوه وفوقيته، فإنه ـ سبحانه ـ ليس كمثله شيء في جميع نعوته ، وهو عليٌّ في دنوه قريبٌ في علوه.

فصـــل

ومن الإيمان بالله وكتبه: الإيمان بأن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، منه بدأ، وإليه يعود،وأن الله تعالي تكلم به حقيقة، وأن هذا القرآن الذي أنزله على محمد ﷺ هو كلام الله حقيقة لا كلام غيره، ولا يجوز إطلاق القول بأنه حكاية عن كلام الله أو عبارة عنه، بل إذا قرأه الناس أو كتبوه بذلك في المصاحف، لم يخرج بذلك عن أن يكون كلام الله ـ تعالى ـ حقيقة، فإن الكلام إنما يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئًا، لا إلى من قاله مبلغًا مؤديًا.

وهو كلام الله، حروفه ومعانيه، ليس كلام الله الحروف دون المعاني، ولا المعاني دون الحروف.

فصـــل

وقد دخل ـ أيضًا ـ فيما ذكرناه من الإيمان به وبكتبه وبرسله: الإيمان بأن المؤمنين يرونه يوم القيامة عيانًا بأبصارهم، كما يرون الشمس صحوًا ليس دونها سحاب، وكما يرون القمر ليلة البدر لا يضامون في رؤيته، يرونه ـ سبحانه ـ وهم في عرصات القيامة، ثم يرونه بعد دخول الجنة، كما يشاء الله ـ سبحانه وتعالى.

---

(١) سبق تخريجه ص ٩٤.

فصـــل

ومن الإيمان باليوم الآخر: الإيمان بكل ما أخبر به النبي ﷺ مما يكون بعد الموت، فيؤمنون بفتنة القبر، وبعذاب القبر، وبنعيمه.

فأما الفتنة، فإن الناس يفتنون في قبورهم، فيقال للرجل: من ربك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟ فيثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة، فيقول المؤمن: الله ربي ، والإسلام ديني، ومحمد ﷺ نبيي ، وأما المرتاب فيقول: هاه، هاه، لا أدري، سمعت الناس يقولون شيئًا فقلته، فيضرب بمرزبة من حديد، فيصيح صيحة يسمعها كل شيء إلا الإنسان، ولو سمعها الإنسان لصعق .

ثم بعد هذه الفتنة، إما نعيم، وإما عذاب، إلى أن تقوم القيامة الكبرى. فتعاد الأرواح إلى الأجساد، وتقوم القيامة التي أخبر الله بها في كتابه، وعلى لسان رسوله، وأجمع عليها المسلمون، فيقوم الناس من قبورهم لرب العالمين حفاة عراة غُرْلاً ، وتَدْنُو منهم الشمس، ويلجمهم العرق.

وتنصب الموازين، فتوزن فيها أعمال العباد، **﴿ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ . وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ ﴾**[المؤمنون:١٠٢, ١٠٣].

وتنشر الدواوين ـ وهي صحائف الأعمال ـ فآخذ كتابه بيمينه ، وآخذ كتابه بشماله، أو من وراء ظهره ، كما قال ـ سبحانه وتعالى ـ : **﴿ وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا . اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴾** [الإسراء:١٣، ١٤].

ويحاسب الله الخلائق ، ويخلو بعبده المؤمن فيقرره بذنوبه، كما وصف ذلك في الكتاب والسنة .

وأما الكفار، فلا يحاسبون محاسبة من توزن حسناته وسيئاته، فإنه لا حسنات لهم، ولكن تعد أعمالهم وتحصى، فيوقفون عليها ويقررون بها ويجزون بها.

وفي عرصة القيامة الحوض المورود لمحمد ﷺ، ماؤه أشد بياضًا من اللبن، وأحلى من العسل، آنيته عدد نجوم السماء، طوله شهر وعرضه شهر، من يشرب منه شربة لم يظمأ بعدها أبدا.

والصراط منصوب على متن جهنم ـ وهو الجسر الذي بين الجنة والنار ـ يمر الناس عليه على قدر أعمالهم، فمنهم من يمر كلمح البصر، ومنهم من يمر كالبرق الخاطف، ومنهم

من يمر كالريح، ومنهم من يمر كالفرس الجواد، ومنهم من يمر كركاب الإبل، ومنهم من يعدو عدوًا، ومنهم من يمشي مشيًا، ومنهم من يزحف زحفًا، ومنهم من يخطف فيلقى في جهنم؛ فإن الجسر عليه كلاليب تخطف الناس بأعمالهم، فمن مر على الصراط دخل الجنة.

فإذا عبروا عليه وقفوا على قنطرة بين الجنة والنار، فيقتص لبعضهم من بعض ، فإذا هذبوا ونقوا أذن لهم في دخول الجنة.

وأول من يستفتح باب الجنة محمد ﷺ ، وأول من يدخل الجنة من الأمم أمته.

وله ﷺ ـ في القيامة ـ ثلاث شفاعات:

أما الشفاعة الأولى: فيشفع في أهل الموقف، حتى يقضي بينهم بعد أن تتراجع الأنبياء، آدم، ونوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى ابن مريم عن الشفاعة، حتى تنتهي إليه.

وأما الشفاعة الثانية: فيشفع في أهل الجنة أن يدخلوا الجنة، وهاتان الشفاعتان خاصتان له.

وأما الشفاعة الثالثة، فيشفع فيمن استحق النار، وهذه الشفاعة له ولسائر النبيين، والصديقين وغيرهم، فيشفع فيمن استحق النار ألا يدخلها، ويشفع فيمن دخلها أن يخرج منها، ويخرج الله ـ تعالى ـ من النار أقوامًا بغير شفاعة، بل بفضله ورحمته، ويبقى في الجنة فضل عمن دخلها من أهل الدنيا، فينشئ الله أقوامًا فيدخلهم الجنة.

وأصناف ما تضمنته الدار الآخرة من الحساب، والثواب والعقاب ، والجنة والنار، وتفاصيل ذلك مذكورة في الكتب المنزلة من السماء، والآثار من العلم المأثورة عن الأنبياء، وفي العلم الموروث عن محمد ﷺ من ذلك ما يشفي ويكفي، فمن ابتغاه وجده.

وتؤمن الفرقة الناجية ـ أهل السنة والجماعة ـ بالقدر ؛ خيره وشره، والإيمان بالقدر على درجتين، كل درجة تتضمن شيئين:

فالدرجة الأولى: الإيمان بأن الله ـ تعالى ـ علم ما الخلق عاملون بعلمه القديم، الذي هو موصوف به أزلاً، وعلم جميع أحوالهم من الطاعات والمعاصي والأرزاق والآجال.

ثم كتب الله في اللوح المحفوظ مقادير الخلق: « فأول ما خلق الله القلم قال له :

اكتب قال: ما أكتب؟ قال : اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة»[1] فما أصاب الإنسان لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه، جفت الأقلام وطويت الصحف كما قال سبحانه وتعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠]، وقال: ﴿مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد :٢٢].

وهذا التقدير ـ التابع لعلمه سبحانه ـ يكون في مواضع جملة وتفصيلا، فقد كتب في اللوح المحفوظ ما شاء. وإذا خلق جسد الجنين قبل نفخ الروح فيه بعث إليه ملكا، فيؤمر بأربع كلمات، فيقال له : اكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد، ونحو ذلك ، فهذا القدر قد كان ينكره غلاة القدرية قديمًا، ومنكره اليوم قليل.

وأما الدرجة الثانية: فهو مشيئة الله النافذة، وقدرته الشاملة، وهو الإيمان بأن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنه ما في السموات والأرض من حركة ولا سكون إلا بمشيئة الله ـ سبحانه ـ لا يكون في ملكه إلا ما يريد، وأنه ـ سبحانه وتعالى ـ على كل شيء قدير من الموجودات والمعدومات.

فما من مخلوق في الأرض ولا في السماء إلا الله خالقه ـ سبحانه ـ لا خالق غيره ولا رب سواه.

ومع ذلك، فقد أمر العباد بطاعته وطاعة رسله، ونهاهم عن معصيته.

وهو ـ سبحانه ـ يحب المتقين، والمحسنين والمقسطين، ويرضى عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات، ولا يحب الكافرين، ولا يرضى عن القوم الفاسقين ولا يأمر بالفحشاء، ولا يرضى لعباده الكفر، ولا يحب الفساد.

والعباد فاعلون حقيقة، والله خالق أفعالهم، والعبد هو المؤمن والكافر والبر والفاجر، والمصلي والصائم، وللعباد قدرة على أعمالهم ولهم إرادة ، والله خالقهم وخالق قدرتهم وإرادتهم ، كما قال تعالى: ﴿لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ .وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير:٢٨، ٢٩].

وهذه الدرجة من القدر، يكذب بها عامة القدرية، الذين سماهم النبي ﷺ مجوس هذه الأمة، ويغلو فيها قوم من أهل الإثبات، حتى سلبوا العبد قدرته واختياره، ويخرجون عن أفعال الله وأحكامه حكمها ومصالحها.

---

(١) أبو داود في السنة(٤٧٠٠) ، والترمذي في التفسير (٣٣١٩)، وقال: «هذا حديث حسن غريب»، وأحمد ٣١٧/٥، كلهم عن عبادة بن الصامت.

فصـــل

ومن أصول أهل السنة: أن الدين والإيمان قول وعمل؛ قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح، وأن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.

وهم مع ذلك لا يكفرون أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر، كما يفعله الخوارج ، بل الأخوة الإيمانية ثابتة مع المعاصي، كما قال ـ سبحانه وتعالى ـ في آية القصاص: ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ ﴾[البقرة:١٧٨]، وقال: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ . إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴾ [الحجرات:٩، ١٠].

ولا يسلبون الفاسق المِلِّيّ (١) اسم الإيمان بالكلية ولا يخلدونه في النار، كما تقوله المعتزلة، بل الفاسق يدخل في اسم الإيمان في مثل قوله تعالى:﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾ [النساء:٩٢].

وقد لا يدخل في اسم الإيمان المطلق ، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا ﴾ [الأنفال:٢]، وقوله ﷺ:«لا يزنى الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا ينتهب نُهْبةً ذات شرف يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن» (٢).

ويقولون : هو مؤمن ناقص الإيمان، أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، فلا يعطي الاسم المطلق ، ولا يسلب مطلق الاسم.

---

(١) المِلِّي : نسبة إلى أهل الملل من المسلمين واليهود والنصارى.

(٢) البخاري في الأشربة (٥٥٧٨) ، وفى الحدود (٦٧٧٢)، ومسلم في الإيمان (٥٧/ ١٠٠)، وأبو داود في السنة (٤٦٨٩)، والترمذي في الإيمان (٢٦٢٥)، والنسائي في السرقة (٤٨٧٠) ، وابن ماجه في الفتن (٣٩٣٦)، وأحمد ٢/ ٢٤٣، ٣١٧، ٣٧٦، كلهم عن أبي هريرة.

وقوله : «لا ينتهب نهبة» : النهب: الغارة والسلب، أي :لا يختلس شيئًا له قيمة عالية. انظر :النهاية في غريب الحديث ٥/ ١٣٣ .

فصــل

ومن أصول السنة والجماعة: سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ، كما وصفهم الله به في قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾[الحشر: ١٠].

وطاعة النبي ﷺ في قوله: « لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده، لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبًا ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نَصِيفَه» [(١)]. ويقبلون ما جاء به الكتاب والسنة والإجماع، من فضائلهم ومراتبهم، فيفضلون من أنفق من قبل الفتح ـ وهو صلح الحديبية ـ وقاتل على من أنفق من بعده وقاتل ، ويقدمون المهاجرين على الأنصار، ويؤمنون بأن الله قال لأهل بدر ـ وكانوا ثلاثمائة وبضعة عشر ـ :«اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»[(٢)] ،وبأنه لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة[(٣)]، كما أخبر به النبي ﷺ، بل قد رضي الله عنهم ورضوا عنه، وكانوا أكثر من ألف وأربعمائة.

ويشهدون بالجنة لمن شهد له رسول الله ﷺ بالجنة، كالعشرة، وكثابت بن قيس بن شماس، وغيرهم من الصحابة.

ويقرون بما تواتر به النقل عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ وعن غيره، من أن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم عمر، ويثلثون بعثمان ، ويربعون بعلي ـ رضي الله عنهم ـ كما دلت عليه الآثار، وكما أجمع الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ على تقديم عثمان في البيعة، مع أن بعض أهل السنة كانوا قد اختلفوا في عثمان وعلي ـ رضي الله عنهما ـ بعد اتفاقهم على تقديم أبي بكر وعمر ـ أيهما أفضل ، فقدم قوم عثمان وسكتوا، وأربعوا بعلي، وقدم قوم عليًا، وقوم توقفوا، لكن استقر أمر أهل السنة على تقديم عثمان، وإن كانت هذه المسألة ـ مسألة عثمان وعلي ـ ليست من الأصول التي يضلل المخالف فيها عند جمهور أهل السنة، لكن المسألة التي يضلل المخالف فيها هي مسألة الخلافة.

---

(١) البخاري في فضائل الصحابة (٣٦٧٣)، ومسلم في فضائل الصحابة (٢٥٤١/ ٢٢٢) ، وأبو داود في السنة (٤٦٥٨)، والترمذي في المناقب (٣٨٦١) وأحمد ٣/ ١١، كلهم عن أبي سعيد الخدري

(٢) البخاري في المغازي (٤٢٧٤) ، وفي التفسير(٤٨٩٠) ومسلم في فضائل الصحابة (٢٤٩٤/ ١٦١)، وأبو داود في الجهاد (٢٦٥٠)،والترمذي في التفسير (٣٣٠٥) واحمد ١/ ٨٠، كلهم عن علي بن أبي طالب.

(٣) مسلم في فضائل الصحابة (٢٤٩٦/ ١٦٣)، وأحمد ٦/ ٣٦٢، ٤٢٠، كلاهما عن أم مبشر.

وذلك أنهم يؤمنون بأن الخليفة بعد رسول الله ﷺ أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، ومن طعن في خلافة أحد من هؤلاء الأئمة فهو أضل من حمار أهله.

ويحبون أهل بيت رسول الله ﷺ ، ويتولونهم، ويحفظون فيهم وصية رسول الله ﷺ حيث قال يوم غَدِير خُمٍّ: «أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي»[1]، وقال ـ أيضًا ـ للعباس عمه ـ وقد اشتكى إليه أن بعض قريش يجفو بني هاشم ـ فقال: «والذي نفسي بيده، لا يؤمنون حتى يحبوكم لله ولقرابتي»[2]، وقال ﷺ : «إن الله اصطفى بني إسماعيل، واصطفى من بني إسماعيل كنانة، واصطفى من كنانة قريشًا، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم» [3].

ويتولون أزواج رسول الله ﷺ أمهات المؤمنين، ويؤمنون بأنهن أزواجه في الآخرة، خصوصًا خديجة ـ رضي الله عنها ـ أم أكثر أولاده، وأول من آمن به وعاضده على أمره، وكان لها منه المنزلة العالية.

والصديقة بنت الصديق ـ رضي الله عنهما ـ التي قال فيها النبي ﷺ :«فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام»[4].

ويتبرؤون من طريقة الروافض، الذين يبغضون الصحابة ويسبونهم، ومن طريقة النواصب، الذين يؤذون أهل البيت بقول أو عمل ، و يمسكون عما شجر بين الصحابة.

ويقولون : إن هذه الآثار المروية في مساويهم منها ما هو كذب، ومنها ما قد زيد فيه ونقص وغير عن وجهه والصحيح منه هم فيه معذورون، إما مجتهدون مصيبون ، وإما مجتهدون مخطئون.

وهم مع ذلك لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره، بل تجوز عليهم الذنوب في الجملة ، ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم إن صدر، حتى إنه يغفر لهم من السيئات ما لا يغفر لمن بعدهم؛

---

(١) الدارمي في فضائل القرآن ٢/ ٤٣٢، وأحمد ٤/٣٦٧، كلاهما عن زيد بن أرقم.

(٢) ابن ماجه في المقدمة (١٤٠) ، وأحمد ١/٢٠٧، ٢٠٨ ، كلاهما عن العباس بن عبد المطلب.

(٣) مسلم في الفضائل (٢٢٧٦/ ١)، والترمذي في المناقب (٣٦٠٥) ، وقال:«هذا حديث حسن صحيح» ، وأحمد ٤/ ١٠٧ ، كلهم عن واثلة بن الأسقع.

(٤) البخاري في فضائل الصحابة (٣٧٧٠)، ومسلم في فضائل الصحابة (٢٤٦/ ٨٩) ، والترمذي في المناقب (٣٨٨٧)، وابن ماجه في الأطعمة (٣٢٨١)، والدارمي في الأطعمة (٢/ ١٠٦)، وأحمد ٣/ ١٥٦، ٢٦٤، كلهم عن أنس بن مالك.

كما رواه الترمذي في الأطعمة (١٨٣٤) ، وأحمد٤/ ٣٩٤، ٤٠٩ كلاهما عن أبي موسى.

لأن لهم من الحسنات التي تمحو السيئات ما ليس لمن بعدهم، وقد ثبت بقول رسول الله ﷺ: «أنهم خير القرون»[1] وأن المد من أحدهم إذا تصدق به، كان أفضل من جبل أحد ذهبًا ممن بعدهم[2].

ثم إذا كان قد صدر من أحدهم ذنب فيكون قد تاب منه، أو أتي بحسنات تمحوه، أو غفر له بفضل سابقته، أو بشفاعة محمد ﷺ الذي هم أحق الناس بشفاعته، أو ابتلى ببلاء في الدنيا كفر به عنه، فإذا كان هذا في الذنوب المحققة، فكيف بالأمور التي كانوا فيها مجتهدين، إن أصابوا فلهم أجران، وإن أخطؤوا فلهم أجر واحد، والخطأ مغفور لهم؟

ثم القدر الذي ينكر من فعل بعضهم قليل نزر، مغمور في جنب فضائل القوم ومحاسنهم، من الإيمان بالله ورسوله، والجهاد في سبيله، والهجرة والنصرة، والعلم النافع ، والعمل الصالح.

ومن نظر في سيرة القوم بعلم وبصيرة، وما مَنَّ الله به عليهم من الفضائل، علم يقينًا أنهم خير الخلق بعد الأنبياء، لا كان ولا يكون مثلهم، وأنهم هم الصفوة من قرون هذه الأمة، التي هي خير الأمم وأكرمها على الله تعالى.

ومن أصول أهل السنة والجماعة : التصديق بكرامات[3] الأولياء، وما يجرى الله على أيديهم من خوارق العادات، في أنواع العلوم والمكاشفات، وأنواع القدرة والتأثيرات، كالمأثور عن سالف الأمم في سورة الكهف وغيرها، وعن صدر هذه الأمة من الصحابة والتابعين وسائر قرون الأمة، وهي موجودة فيها إلى يوم القيامة.

فصـــل

ثم من طريقة أهل السنة والجماعة :اتباع آثار رسول الله ﷺ باطنًا وظاهرًا، واتباع سبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، واتباع وصية رسول الله ﷺ ، حيث قال: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة»[4].

---

(١) البخاري في فضائل أصحاب النبي(٣٦٥٠) ،والترمذي في الفتن(٢٢٢١)، وأحمد ٤/٤٢٦، ٤٢٧، ٤٣٦، ٤٤٠، كلهم عن عمران بن حصين.

(٢) سبق تخريجه ص ١٠١.

(٣) في المطبوعة : «بكرمات» والصواب ما أثبتناه .

(٤) أبو داود فى السنة (٤٦٠٧) والترمذى فى العلم (٢٦٧٦) وقال : « هذا حديث حسن صحيح » .

ويعلمون أن أصدق الكلام كلام الله، وخير الهدى هدى محمد ﷺ، ويؤثرون كلام الله على كلام غيره من كلام أصناف الناس، ويقدمون هدى محمد ﷺ على هدى كل أحد، وبهذا سموا: أهل الكتاب والسنة.

وسموا أهل الجماعة؛ لأن الجماعة هي الاجتماع وضدها الفرقة، وإن كان لفظ الجماعة قد صار اسمًا لنفس القوم المجتمعين، الإجماع هو الأصل الثالث الذي يعتمد عليه في العلم والدين.

وهم يزنون بهذه الأصول الثلاثة جميع ما عليه الناس من أقوال وأعمال باطنة أو ظاهرة مما له تعلق بالدين، والإجماع الذي ينضبط هو ما كان عليه السلف الصالح، إذ بعدهم كثر الاختلاف وانتشرت الأمة.

فصــــل

ثم هم من هذه الأصول يأمرون بالمعروف ، وينهون عن المنكر، على ما توجبه الشريعة. ويرون إقامة الحج والجهاد والجمع والأعياد مع الأمراء، أبرارًا كانوا أو فجارًا، ويحافظون على الجماعات.

ويدينون بالنصيحة للأمة، ويعتقدون معنى قوله ﷺ :«المؤمن للمؤمن كالبنيان ،يشد بعضه بعضًا»، وشبك بين أصابعه ﷺ [(١)]، وقوله ﷺ :«مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد ، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر»[(٢)].

ويأمرون بالصبر عند البلاء، والشكر عند الرخاء، والرضا بمر القضاء، ويدعون إلى مكارم الأخلاق ومحاسن الأعمال، ويعتقدون معنى قوله ﷺ :«أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا»[(٣)].

ويندبون إلى أن تصل من قطعك، وتعطي من حرمك، وتعفو عمن ظلمك، ويأمرون

(١) البخارى في الصلاة (٤٨١) ،ومسلم في البر والصلة (٢٥٨٥/٦٥) ، والترمذي في البر والصلة (١٩٢٨) وقال: «حديث حسن صحيح»، والنسائي في الزكاة (٢٥٦٠)، وأحمد ٤/٤٠٥، ٤٠٩، كلهم عن أبي موسى.

(٢) البخاري في الأدب (٦٠١١)، ومسلم في البر والصلة (٢٥٨٦/٦٦)، كلاهما عن النعمان بن بشير.

(٣) أبو داود في السنة (٤٦٨٢)، والترمذي في الرضاع (١١٦٢)، وقال:«حديث حسن صحيح»، والدارمي في الرقاق ٢/٣٢٣، وأحمد ٢/ ٢٥٠، ٤٧٢، كلهم عن أبي هريرة.

ببر الوالدين، وصلة الأرحام، وحسن الجوار ، والإحسان إلى اليتامى والمساكين وابن السبيل، والرفق بالمملوك، وينهون عن الفخر والخُيَلاء والبغي، والاستطالة على الخلق بحق أو بغير حق، ويأمرون بمعالي الأخلاق، وينهون عن سفسافها.

وكل ما يقولونه، أو يفعلونه من هذا أو غيره، فإنما هم فيه متبعون للكتاب والسنة.

وطريقتهم هي دين الإسلام، الذي بعث الله به محمداً ﷺ، لكن لما أخبر النبي ﷺ أن أمته ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة وهي الجماعة [1] وفي حديث عنه ﷺ أنه قال: «هم من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي» [2] ، صار المتمسكون بالإسلام المحض الخالص عن الشوب هم أهل السنة والجماعة، وفيهم الصديقون والشهداء والصالحون، ومنهم أعلام الهدى، ومصابيح الدجى، أولو المناقب المأثورة، والفضائل المذكورة، وفيهم الأبدال الأئمة الذين أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم. وهم الطائفة المنصورة، الذين قال فيهم النبي ﷺ : «لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين، لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى تقوم الساعة»[3].

فنسأل الله العظيم أن يجعلنا منهم، وألا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا، ويهب لنا من لدنه رحمة، إنه هو الوهاب. والله أعلم.

وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا كثيراً.

---

(١) أبو داود في السنة (٤٥٩٧) ، والدارمي في السير ٢/ ٢٤١، كلاهما عن معاوية بن أبي سفيان.

(٢) الترمذي في الإيمان (٢٦٤١) وقال: «هذا حديث مفسر غريب لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه»، عن عبد الله بن عمرو.

(٣) البخاري في المناقب (٣٦٤١) ، ومسلم في الإمارة (١٩٢٠/ ١٧٠)، والترمذي في الفتن (٢٢٢٩) وقال: «حسن صحيح» ، وابن ماجه في المقدمة (١٠)، كلهم عن ثوبان.

قال ـ رحمه الله تعالى ـ :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين . الرحمن الرحيم . مالك يوم الدين .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ولا ظهير له ، ولا معين .

وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ؛ الذى أرسله إلى الخلق أجمعين .صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرًا ، وعلى سائر عباد الله الصالحين

أما بعد : فقد سئلت غير مرة ، أن أكتب ما حضرنى ذكره ، مما جرى فى المجالس الثلاثة ، المعقودة للمناظرة ، فى أمر الاعتقاد بمقتضى ما ورد به كتاب السلطان ، من الديار المصرية إلى نائبه أمير البلاد . لما سعى إليه قوم من الجهمية ، والاتحادية ، والرافضة ، وغيرهم من ذوى الأحقاد .

فأمر الأمير بجمع القضاة الأربعة ؛ قضاة المذاهب الأربعة ، وغيرهم من نوابهم ، والمفتين والمشائخ ، ممن له حرمة وبه اعتداد . وهم لا يدرون ما قصد بجمعهم فى هذا الميعاد ، وذلك يوم الإثنين ثامن رجب المبارك عام خمس وسبعمائة .

فقال لى :هذا المجلس عقد لك ، فقد ورد مرسوم السلطان بأن أسألك عن اعتقادك ، وعما كتبت به إلى الديار المصرية ، من الكتب التى تدعو بها الناس إلى الاعتقاد . وأظنه قال : وأن أجمع القضاة والفقهاء ، وتتباحثون فى ذلك .

فقلت : أما الاعتقاد ، فلا يؤخذ عنى ، ولا عمن هو أكبر منى ، بل يؤخذ عن الله ورسوله ﷺ ، وما أجمع عليه سلف الأمة ، فما كان فى القرآن وجب اعتقاده ، وكذلك ما ثبت فى الأحاديث الصحيحة ، مثل صحيح البخارى ، ومسلم .

وأما الكتب ، فما كتبت إلى أحد كتاباً ابتداء أدعوه به إلى شىء من ذلك ، ولكنى كتبت أجوبة أجبت بها من يسألنى من أهل الديار المصرية وغيرهم ، وكان قد بلغنى أنه زور على كتاب إلى الأمير ركن الدين الجاشنكير ، أستاذ دار السلطان ، يتضمن ذكر عقيدة محرفة ، ولم أعلم بحقيقته ، لكن علمت أنه مكذوب .

وكان يرد علىّ من مصر وغيرها من يسألنى عن مسائل فى الاعتقاد وغيره ، فأجيبه بالكتاب والسنة ، وما كان عليه سلف الأمة .

فقال: نريد أن تكتب لنا عقيدتك.

فقلت: اكتبوا . فأمر الشيخ كمال الدين أن يكتب، فكتب له جمل الاعتقاد في أبواب الصفات والقدر، ومسائل الإيمان والوعيد، والإمامة والتفضيل.

وهو أن اعتقاد أهل السنة والجماعة: الإيمان بما وصف الله به نفسه، وبما وصفه به رسوله ﷺ، من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود.

والإيمان بأن الله خالق كل شيء من أفعال العباد وغيرها ، وأنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه أمر بالطاعة، وأحبها ورضيها، ونهى عن المعصية وكرهها، والعبد فاعل حقيقة، والله خالق فعله، وأن الإيمان والدين قول وعمل، يزيد وينقص، وألا نكفر أحدًا من أهل القبلة بالذنوب، ولا نخلد في النار من أهل الإيمان أحدًا، وأن الخلفاء بعد رسول الله ﷺ أبو بكر ، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، وأن مرتبتهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة، ومن قدم عليًا على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار[1] وذكرت هذا أو نحوه؛ فإني الآن قد بعد عهدي، ولم أحفظ لفظ ما أمليته، لكنه كتب إذ ذاك.

ثم قلت للأمير والحاضرين: أنا أعلم أن أقوامًا يكذبون علي، كما قد كذبوا عليَّ غير مرة. وإن أمليت الاعتقاد من حفظي ، ربما يقولون كتم بعضه، أو داهن ودارى، فأنا أحضر عقيدة مكتوبة، من نحو سبع سنين قبل مجيء التتر إلى الشام.

وقلت قبل حضورها كلاماً قد بعد عهدي به، وغضبت غضبًا شديدًا، لكني أذكر أني قلت: أنا أعلم أن أقوامًا كذبوا علي وقالوا للسلطان أشياء، وتكلمت بكلام احتجت إليه، مثل أن قلت: من قام بالإسلام أوقات الحاجة غيري؟ ومن الذي أوضح دلائله وبينه؟ وجاهد أعداءه وأقامه لما مال حين تخلى عنه كل أحد، ولا أحد ينطق بحجته ولا أحد يجاهد عنه، و قمت مظهرًا لحجته مجاهدًا عنه، مرغبًا فيه؟.

فإذا كان هؤلاء يطمعون في الكلام فيَّ فكيف يصنعون بغيري؟! ولو أن يهوديًا طلب من السلطان الإنصاف، لوجب عليه أن ينصفه، وأنا قد أعفوا عن حقي وقد لا أعفوا، بل قد أطلب الإنصاف منه، وأن يحضر هؤلاء الذين يكذبون ؛ ليوافقوا على افترائهم، وقلت كلامًا أطول من هذا الجنس ، لكن بعد عهدي به.

فأشار الأمير إلى كاتب الدرج محي الدين بأن يكتب ذلك.

---

(١) أزرى بالمهاجرين والأنصار: أي قلل من شأنهم وعابهم. انظر القاموس المحيط، مادة«زرى».

وقلت ـ أيضا ـ: كل من خالفني في شيء مما كتبته فأنا أعلم بمذهبه منه، وما أدري هل قلت هذا قبل حضورها أو بعده، لكنني قلت ـ أيضًا ـ بعد حضورها وقراءتها : ما ذكرت فيها فصلاً إلا وفيه مخالف من المنتسبين إلى القبلة، وكل جملة فيها خلاف لطائفة من الطوائف ، ثم أرسلت من أحضرها، ومعها كراريس بخطي من المنزل ، فحضرت العقيدة الواسطية.

وقلت لهم: هذه كان سبب كتابتها أنه قدم عليَّ من أرض واسط بعض قضاة نواحيها ـ شيخ يقال له : رضي الدين الواسطي من أصحاب الشافعي ـ قدم علينا حاجاً، وكان من أهل الخير والدين، وشكا ما الناس فيه بتلك البلاد، وفي دولة التتر من غلبه الجهل، والظلم ، ودروس الدين والعلم، وسألني أن أكتب له عقيدة تكون عمدة له ولأهل بيته، فاستعفيت من ذلك، وقلت : قد كتب الناس عقائد متعددة، فخذ بعض عقائد أئمة السنة. فألح في السؤال وقال: ما أحب إلا عقيدة تكتبها أنت، فكتبت له هذه العقيدة، وأنا قاعد بعد العصر، وقد انتشرت بها نسخ كثيرة، في مصر، والعراق، وغيرهما.

فأشار الأمير بألا أقرأها أنا لرفع الريبة، وأعطاها لكاتبه الشيخ كمال الدين، فقرأها على الحاضرين حرفًا حرفًا، والجماعة الحاضرون يسمعونها، ويورد المورد منهم ما شاء ويعارض فيما شاء. والأمير ـ أيضًا ـ: يسأل عن مواضع فيها، وقد علم الناس ما كان في نفوس طائفة من الحاضرين ، من الخلاف والهوى، ما قد علم الناس بعضه، وبعضه بسبب الاعتقاد، وبعضه بغير ذلك.

ولا يمكن ذكر ما جرى من الكلام والمناظرات في هذه المجالس؛ فإنه كثير لا ينضبط، لكن أكتب ملخص ما حضرني في ذلك ، مع بعد العهد بذلك، ومع أنه كان يجري رفع أصوات ولغط لا ينضبط.

فكان مما اعترض عليَّ بعضهم – لما ذكر في أولها، ومن الإيمان بالله: الإيمان بما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله، من غير تحريف ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل ـ فقال: ما المراد بالتحريف والتعطيل؟ ومقصوده أن هذا ينفي التأويل، الذي أثبته أهل التأويل، الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره، إما وجوبًا، وإما جوازًا.

فقلت: تحريف الكلم عن مواضعه كما ذمه الله ـ تعالى ـ في كتابه، وهو إزالة اللفظ عما دل عليه من المعنى، مثل تأويل بعض الجهمية لقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]. أي جَرَّحَهُ بأظافير الحكمة تجريحًا. ومثل تأويلات القرامطة ، والباطنية وغيرهم من الجهمية، والرافضة، والقدرية ، وغيرهم، فسكت وفي نفسه ما فيها.

وذكرت فى غير هذا المجلس أنى عدلت من لفظ التأويل إلى لفظ التحريف ؛ لأن التحريف اسم جاء القرآن بذمه ، وأنا تحريت فى هذه العقيدة اتباع الكتاب والسنة ، فنفيت ما ذمه الله من التحريف ، ولم أذكر فيها لفظ التأويل بنفى ولا إثبات ؛ لأنه لفظ له عدة معان ، كما بينته فى موضعه من القواعد .

فإن معنى لفظ التأويل فى كتاب الله غير معنى لفظ التأويل فى اصطلاح المتأخرين ، من أهل الأصول والفقه ، وغير معنى لفظ التأويل فى اصطلاح كثير من أهل التفسير والسلف ؛ لأن من المعانى التى قد تسمى تأويلاً ما هو صحيح ، منقول عن بعض السلف ، فلم أنف ما تقوم الحجة على صحته ، فإذا ما قامت الحجة على صحته وهو منقول عن السلف ، فليس من التحريف .

وقلت له - أيضا - : ذكرت فى النفى التمثيل ، ولم أذكر التشبيه ؛ لأن التمثيل نفاه الله بنص كتابه حيث قال : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى : ١١] ، وقال : ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم : ٦٥] ، وكان أحب إلى من لفظ ليس فى كتاب الله ، ولا فى سنة رسول الله ﷺ ، وإن كان قد يعنى بنفيه معنى صحيح ، كما قد يعنى به معنى فاسد .

ولما ذكرت أنهم لا ينفون عنة ما وصف به نفسه ، ولا يحرفون الكلم عن مواضعه ، ولا يلحدون فى أسماء الله وآياته ، جعل بعض الحاضرين يتمعض من ذلك ؛ لاستشعاره ما فى ذلك من الرد الظاهر عليه ، ولكن لم يتوجه له ما يقوله ، وأراد أن يدور بالأسئلة التى أعلمها ، فلم يتمكن لعلمه بالجواب .

ولما ذكرت آية الكرسى - أظنه سأل الأمير عن قولنا : لا يقربه شيطان حتى يصبح - فذكرت حديث أبى هريرة فى الذى كان يسرق صدقة الفطر ، وذكرت أن البخارى رواه فى صحيحه [(١)] ، وأخذوا يذكرون نفى التشبيه والتجسيم ، ويطنبون فى هذا ، ويعرضون لما ينسبه بعض الناس إلينا من ذلك .

فقلت : قولى : من غير تكليف ولا تمثيل ينفى كل باطل ، وإنما اخترت هذين الاسمين ؛ لأن التكييف مأثور نفيه عن السلف كما قال ربيعة ، ومالك ، وابن عيينة وغيرهم - المقالة التى تلقاها العلماء بالقبول - : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة .

فاتفق هؤلاء السلف على أن التكييف غير معلوم لنا ، فنفيت ذلك اتباعاً لسلف الأمة .

وهو - أيضًا - منفى بالنص ، فإن تأويل آيات الصفات يدخل فيها حقيقة الموصوف ، وحقيقة صفاته . وهذا من التأويل الذى لا يعلمه إلا الله ، كما قد قررت ذلك فى قاعدة

---

(١) البخارى فى الوكالة (٢٣١١) .

مفردة، ذكرتها في التأويل والمعنى، والفرق بين علمنا بمعنى الكلام وبين علمنا بتأويله.

وكذلك التمثيل ، منفي بالنص، والإجماع القديم، مع دلالة العقل على نفيه، ونفي التكييف؛ إذ كُنْه الباري غير معلوم للبشر، وذكرت في ضم ذلك كلام الخطابي الذي نقل أنه مذهب السلف، وهو إجراء آيات الصفات، وأحاديث الصفات على ظاهرها ، مع نفي الكيفية والتشبيه عنها؛ إذ الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات، يحتذى فيه حذوه، ويتبع فيه مثاله، فإذا كان إثبات الذات إثبات وجود لا إثبات تكييف، فكذلك إثبات الصفات إثبات وجود لا إثبات تكييف.

فقال أحد كبار المخالفين: فحينئذ يجوز أن يقال: هو جسم لا كالأجسام ، فقلت له أنا وبعض الفضلاء الحاضرين: إنما قيل إنه يوصف الله بما وصف به نفسه،وبما وصفه به رسوله ﷺ ، وليس في الكتاب والسنة أن الله جسم، حتى يلزم هذا السؤال.

وأخذ بعض القضاة الحاضرين والمعروفين بالديانة يريد إظهار أن ينفي عنا ما يقول وينسبه البعض إلينا، فجعل يزيد في المبالغة في نفي التشبيه، والتجسيم، فقلت: ذكرت فيها في غير موضع من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل ، وقلت في صدرها: ومن الإيمان بالله الإيمان بما وصف به نفسه في كتابه، وبما وصفه به رسوله محمد ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل.

ثم قلت: وما وصف الرسول به ربه من الأحاديث الصحاح، التي تلقاها أهل المعرفة بالقبول، وجب الإيمان بها كذلك إلى أن قلت: إلى أمثال هذه الأحاديث الصحاح، التي يخبر فيها رسول الله ﷺ، بما يخبر به، فإن الفرقة الناجية ـ أهل السنة والجماعة ـ يؤمنون بذلك ، كما يؤمنون بما أخبر الله في كتابه، من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تمثيل ، بل هم وسط في فرق الأمة، كما أن الأمة هي الوسط في الأمم.

فهم وسط في باب صفات الله بين أهل التعطيل الجهمية، وبين أهل التمثيل المشبهة.

ولما رأى هذا الحاكم العدل ممالأتهم ، وتعصبهم ، ورأى قلة العارف الناصر ، وخافهم قال : أنت صنفت اعتقاد الإمام أحمد ، فتقول : هذا اعتقاد أحمد ، يعنى والرجل يصنف على مذهبه فلا يعترض عليه ، فإن هذا مذهب متبوع ، وغرضه بذلك قطع مخاصمة الخصوم .

فقلت : ما جمعت إلا عقيدة السلف الصالح جميعهم ، ليس للإمام أحمد اختصاص بهذا ، والإمام أحمد إنما هو مبلغ العلم الذى جاء به النبى ﷺ ، ولو قال أحمد من تلقاء نفسه ما لم يجئ به الرسول لم نقبله ، وهذه عقيدة محمد ﷺ .

وقلت مرات : قد أمهلت كل من خالفنى فى شىء منها ثلاث سنين ، فإن جاء بحرف واحد عن أحد من القرون الثلاثة ـ التى أثنى عليها النبى ﷺ ، حيث قال: « خير القرون القرن الذى بعثت فيه ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » [1] ـ يخالف ما ذكرته فأنا أرجع عن ذلك ، وعلىّ أن آتى بنقول جميع الطوائف ـ عن القرون الثلاثة ، توافق ما ذكرته ـ من الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنبلية ، والأشعرية ، وأهل الحديث ، والصوفية ، وغيرهم .

وقلت ـ أيضًا ـ فى غير المجلس : الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ لما انتهى إليه من السنة ، ونصوص رسول الله ﷺ ، أكثر مما انتهى إلى غيره ، وابتلى بالمحنة ، والرد على أهل البدع ، أكثر من غيره ، كان كلامه وعلمه فى هذا الباب أكثر من غيره ، فصاروا إمامًا فى السنة أظهر من غيره ، وإلا فالأمر كما قاله بعض شيوخ المغاربة ـ العلماء الصلحاء ـ قال : المذهب لمالك والشافعى ، والظهور لأحمد بن حنبل . يعنى : أن الذى كان عليه أحمد عليه جميع أئمة الإسلام،وإن كان لبعضهم من زيادة العلم والبيان، وإظهار الحق ، ودفع الباطل ما ليس لبعض .

ولما جاء فيها : وما وصف به النبى ﷺ ربه فى الأحاديث الصحاح التى تلقاها أهل العلم بالقبول . ولما جاء حديث أبى سعيد المتفق عليه فى الصحيحين عن النبى ﷺ ، يقول الله يوم القيامة : « يا آدم ، فيقول : لبيك وسعديك ، فينادى بصوت إن الله يأمرك أن تبعث بعثًا إلى النار » الحديث [2] ـ سألهم الأمير هل هذا الحديث صحيح ؟ فقلت : نعم . هو فى الصحيحين ، ولم يخالف فى ذلك أحد ، واحتاج المنازع إلى الإقرار به ، ووافق الجماعة على ذلك .

وطلب الأمير الكلام فى مسألة الحرف والصوت ؛ لأن ذلك طلب منه .

فقلت : هذا الذى يحكيه كثير من الناس عن الإمام أحمد وأصحابه ، أن صوت القارئين ، ومداد المصاحف قديم أزلى ـ كما نقله مجد الدين بن الخطيب وغيره ـ كذب مفترى ، لم يقل ذلك أحمد ، ولا أحد من علماء المسلمين ، لا من أصحاب أحمد ولا غيرهم .

وأخرجت كراسًا قد أحضرته مع العقيدة ، فيه ألفاظ أحمد ، مما ذكره الشيخ أبو بكر الخلال ، فى كتاب السنة عن الإمام أحمد ، وما جمعه صاحبه أبو بكر المروذى من كلام الإمام أحمد،وكلام أئمة زمانه وسائر أصحابه: أن من قال : لفظى بالقرآن مخلوق ، فهو

(١) البخارى فى الشهادات (٢٦٥٢) ومسلم فى فضائل الصحابة (٢٥٣٣ / ٢١٠) .

(٢) البخاري فى الأنبياء (٣٣٤٨) ومسلم فى الإيمان (٢٢٢ / ٣٧٩) .

جهمى . ومن قال : غير مخلوق ، فهو مبتدع .

قلت : وهذا هو الذى نقله الأشعرى ، فى كتاب المقالات عن أهل السنة وأصحاب الحديث . وقال : إنه يقول به . قلت : فكيف بمن يقول : لفظى قديم ؟ فكيف بمن يقول : صوتى غير مخلوق ؟ فكيف بمن يقول : صوتى قديم ؟

ونصوص الإمام أحمد فى الفرق بين تكلم الله بصوت ، وبين صوت العبد ـ كما نقله البخارى صاحب الصحيح فى كتاب خلق أفعال العباد وغيره من أئمة السنة .

وأحضرت جواب مسألة كنت سئلت عنها قديمًا ، فيمن حلف بالطلاق ، فى مسألة الحرف والصوت ومسألة الظاهر فى العرش فذكرت من الجواب القديم فى هذه المسألة ، وتفصيل القول فيها ، وأن إطلاق القول أن القرآن هو الحرف والصوت ، أو ليس بحرف ولا صوت ، كلاهما بدعة ، حدثت بعد المائة الثالثة . وقلت : هذا جوابى .

وكانت هذه المسألة قد أرسل بها طائفة من المعاندين المتجهمة ، ممن كان بعضهم حاضراً فى المجلس ، فلما وصل إليهم الجواب أسكتهم ، وكانوا قد ظنوا أنى إن أجبت بما فى ظنهم أن أهل السنة تقوله ، حصل مقصودهم من الشناعة ، إن أجبت بما يقولونه هم ، حصل مقصودهم من الموافقة فلما أجيبوا بالفرقان الذى عليه أهل السنة ، وليس هو ما يقولوه هم ، ولا ما ينقلونه عن أهل السنة ؛ إذ قد يقوله بعض الجهال بهتوا لذلك ، وفيه : أن القرآن كله كلام الله حروفه ومعانيه ، ليس القرآن اسمًا لمجرد الحروف ، ولا لمجرد المعانى .

وقلت فى ضمن الكلام لصدر الدين بن الوكيل ـ لبيان كثرة تناقضه ، وأنه لا يستقر على مقالة واحدة ، وإنما يسعى فى الفتن والتفريق بين المسلمين ـ : عندى عقيدة للشيخ أبى البيان ، فيها : أن من قال : إن حرفًا من القرآن مخلوق ، فقد كفر .

وقد كتبت عليها بخطك : أن هذا مذهب الشافعى ، وأئمة أصحبه ، وأنك تدين الله بها فاعترف بذلك ، فأنكر عليه الشيخ كمال الدين بن الزملكانى ذلك .

فقال ابن الوكيل : هذا نص الشافعى ، وراجعه فى ذلك مراراً ، فلما اجتمعنا فى المجلس الثانى ، ذكر لابن الوكيل أن ابن درباس [1] نقل فى كتاب الانتصار عن الشافعى مثل ما نقلت ، فلما كان فى المجلس الثالث ، أعاد ابن الوكيل الكلام فى ذلك .

فقال الشيخ كمال الدين لصدر الدين بن الوكيل : قد قلت فى ذلك المجلس للشيخ

(١) هو أبو القاسم عبد الملك بن عيسى بن درباس بن عبدوس الكردى ، قاضى الديار المصرية ، ولد سنة ٥١٦ هـ تقريبا ، توفى سنة ٦٠٥ هـ . [سير أعلام النبلاء ٢١ / ٤٧٤ ، ٤٧٥] .

تقي الدين : إنه من قال: إن حرفًا من القرآن مخلوق فهو كافر، فأعاده مرارًا ، فغضب هنا الشيخ كمال الدين غضبًا شديدًا، ورفع صوته. وقال: هذا يكفر أصحابنا المتكلمين الأشعرية ، الذين يقولون: إن حروف القرآن مخلوقة مثل إمام الحرمين وغيره، وما نصبر على تكفير أصحابنا.

فأنكر ابن الوكيل أنه قال ذلك، وقال: ما قلت ذلك، وإنما قلت :إن من أنكر حرفًا من القرآن فقد كفر، فرد ذلك عليه الحاضرون وقالوا: ما قلت إلا كذا وكذا، وقالوا: ما ينبغي لك أن تقول قولاً وترجع عنه. وقال بعضهم: ما قال هذا . فلما حرفوا، قال: ما سمعناه قال هذا، حتى قال نائب السلطان : واحد يكذب، وآخر يشهد، والشيخ كمال الدين مغضب. فالتفت إلى قاضي القضاة نجم الدين الشافعي يستصرخه للانتصار على ابن الوكيل، حيث كفر أصحابه . فقال القاضي نجم الدين: ما سمعت هذا، فغضب الشيخ كمال الدين، وقال كلاما لم أضبط لفظه، إلا أن معناه: أن هذا غضاضة على الشافعي، وعار عليهم أن أئمتهم يكفرون، ولا ينتصر لهم.

ولم أسمع من الشيخ كمال الدين ما قال فى حق القاضى نجم الدين ، واستثبت غيرى ممن حضر ، هل سمع منه فى حقه شيئًا ؟ فقالوا : لا . لكن القاضى اعتقد أن التعبير لأجله ، ولكونه قاضى المذهب ، ولم ينتصر لأصحابه ، وأن الشيخ كمال الدين قصده بذلك ، فغضب قاضى القضاة نجم الدين . وقال : اشهدوا على أنى عزلت نفسى ، وأخذ يذكر ما يستحق به التقديم، والاستحقاق ، وعفته عن التكلم فى أعراض الجماعة ، ويستشهد بنائب السلطان فى ذلك . وقلت له كلامًا مضمونه تعظيمه واستحقاقه لدوام المباشرة فى هذه الحال .

ولما جاءت مسألة القرآن ومن الإيمان به الإيمان بأن القرآن كلام الله. غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، نازع بعضهم في كونه منه بدأ وإليه يعود، وطلبوا تفسير ذلك.

فقلت: أما هذا القول، فهو المأثور، الثابت عن السلف، مثل ما نقله عمرو بن دينار، قال: أدركت الناس منذ سبعين سنة، يقولون : الله الخالق، وما سواه مخلوق إلا القرآن، فإنه كلام الله غير مخلوق ، منه بدأ وإليه يعود.

وقد جمع غير واحد ما في ذلك من الآثار عن النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم، والصحابة والتابعين، كالحافظ أبي الفضل بن ناصر، والحافظ أبي عبد الله المقدسي. وأما معناه: فإن قولهم: منه بدأ ، أي: هو المتكلم به، وهو الذي أنزله من لدنه، ليس هو كما تقول الجهمية: إنه خلق في الهوي أو غيره، أو بدأ من عند غيره. وأما إليه يعود : فإنه يسري به في آخر الزمان، من المصاحف والصدور ، فلا يبقى في الصدر منه كلمة، ولا

في المصاحف منه حرف، ووافق على ذلك غالب الحاضرين، وسكت المنازعون.

وخاطبت بعضهم في غير هذا المجلس، بأن أريته العقيدة التي جمعها الإمام القادري، التي فيها أن القرآن كلام الله، خرج منه، فتوقف في هذا اللفظ . فقلت: هكذا قال النبيﷺ: «ما تقرب العباد إلى الله بمثل ما خرج منه»[1] يعني : القرآن ، وقال خباب بن الأرت: يا هنتاه، تقرب إلى الله بما استطعت، فلن يتقرب إليه بشيء أحب إليه مما خرج منه.

وقال أبو بكر الصديق ـ لما قرأ قرآن مُسَيْلَمة الكذاب ـ إن هذا الكلام لم يخرج من إلٍّ ـ يعني رب .

وجاء فيها : ومن الإيمان به : الإيمان بأن القرآن كلام الله، منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، وأن الله تكلم به حقيقة، وأن هذا القرآن ـ الذي أنزله الله على محمد ﷺ ـ هو كلام الله حقيقة، لا كلام غيره، ولا يجوز إطلاق القول بأنه حكاية عن كلام الله، أو عبارة، بل إذا قرأه الناس، أو كتبوه في المصاحف، لم يخرج بذلك عن أن يكون كلام الله؛ فإن الكلام إنما يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدأ، لا إلى من قاله مبلغًا مؤديًا، فتمعض بعضهم من إثبات كونه كلام الله حقيقة، بعد تسليمه أن الله تعالى تكلم به حقيقة.

ثم إنه سلَّم ذلك لَّما بين له أن المجاز يصح نفيه، وهذا لا يصح نفيه، ولما بين له أن أقوال المتقدمين المأثورة عنهم، وشعر الشعراء المضاف إليهم، هو كلامهم حقيقة، فلا يكون نسبة القرآن إلى الله بأقل من ذلك.

فوافق الجماعة كلهم على ما ذكر في مسألة القرآن، وأن الله تكلم حقيقة ، وأن القرآن كلام الله حقيقة لا كلام غيره.

ولما ذكر فيها: أن الكلام إنما يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئًا، لا إلى من قاله مبلغًا مؤديًا، استحسنوا هذا الكلام وعظموه، وأخذ أكبر الخصوم يظهر تعظيم هذا الكلام، كابن الوكيل وغيره، وأظهر الفرح بهذا التلخيص ، وقال: إنك قد أزلت عنا هذه الشبهة، وشفيت الصدور، ويذكر أشياء من هذا النمط.

ولما جاء ما ذكر من الإيمان باليوم الآخر ، وتفصيله ونظمه، استحسنوا ذلك وعظموه.

وكذلك لما جاء ذكر الإيمان بالقدر وأنه على درجتين، إلى غير ذلك مما فيها من

(١) الترمذي في فضائل القرآن (٢٩١١) وقال : «حديث غريب» ، وأحمد ٥/ ٢٦٨، كلاهما عن أبي أمامة.

القواعد الجليلة .

وكذا لما جاء ذكر الكلام فى الفاسق الملّىّ [1] ، وفى الإيمان ، لكن اعترضه على ذلك بما سأذكره .

وكان مجموع ما اعترض به المنازعون المعاندون ، بعد انقضاء قراءة جميعها ، والبحث فيها عن أربعة أسئلة :

الأول : قولنا : ومن أصول الفرقة الناجية : أن الإيمان والدين قول وعمل ، يزيد وينقص ، قول القلب واللسان ، وعمل القلب واللسان والجوارح.

قالوا : فإذا قيل : إن هذا من أصول الفرقة الناجية ، خرج عن الفرقة الناجية من لم يقل بذلك ، مثل أصحابنا المتكلمين ، الذين يقولون : إن الإيمان هو التصديق ، ومن يقول: الإيمان هو التصديق والإقرار، وإذا لم يكونوا من الناجين، لزم أن يكونوا هالكين .

وأما الأسئلة الثلاثة ـ وهى التى كانت عمدتهم ـ فأوردوها على قولنا ، وقد دخل فيما ذكرناه من الإيمان بالله : الإيمان بما أخبر الله فى كتابه ، وتواتر عن رسول الله ﷺ ، وأجمع عليه سلف الأمة، من أنه ـ سبحانه ـ فوق سمواته على عرشه، علىّ على خلقه ، وهو معهم أينما كانوا يعلم ما هم عاملون ، كما جمع بين ذلك فى قوله تعالى: ﴿ **هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ** ﴾ [الحديد : ٤] . وليس معنى قوله : ﴿ **وَهُوَ مَعَكُمْ** ﴾ : أنه مختلط بالخلق ، فإن هذا لا توجبه اللغة ، وهو خلاف ما أجمع عليه سلف الأمة ، وخلاف ما فطر الله عليه الخلق ، بل القمر آية من آيات الله من أصغر مخلوقاته ، وهو موضوع فى السماء ، وهو مع المسافر أينما كان ، وغير المسافر ، وهو ـ سبحانه ـ فوق العرش ، رقيب على خلقه ، مهيمن عليهم ، مطلع إليهم ، إلى غير ذلك من معانى ربوبيته . وكل هذا الكلام الذى ذكره الله ـ تعالى ـ من أنه فوق العرش، وأنه معنا حق على حقيقته ، لا يحتاج إلى تحريف ، ولكن يصان على الظنون الكاذبة .

السؤال الثانى: قال بعضهم: نقر باللفظ الوارد، مثل حديث العباس، حديث الأوعال ، والله فوق العرش، ولا نقول: فوق السموات، ولا نقول: على العرش. وقالوا أيضًا: نقول : ﴿ **الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ** ﴾ [طه : ٥] ولا نقول: الله على العرش استوى، ولا نقول : مستو، وأعادوا هذا المعنى مرارا ، أى أن اللفظ الذى ورد ، يقال اللفظ بعينه، ولا

---

(١) تقدم معناها .

يبدل بلفظ يرادفه ، ولا يفهم له معنى أصلا . ولا يقال : إنه يدل على صفة الله أصلا ، ونبسط الكلام فى هذا فى المجلس الثانى ، كما سنذكره إن شاء الله تعالى .

والسؤال الرابع : قالوا : قولك حق على حقيقته ، الحقيقة هى المعنى اللغوى ، ولا يفهم من الحقيقة اللغوية إلا استواء الأجسام وفوقيتها ، ولم تضع العرب ذلك إلا لها ، فإثبات الحقيقة هو محض التجسيم ، ونفى التجسيم مع هذا تناقض أو مصانعة .

فأجبتهم عن الأسئلة ، بأن قولى : اعتقاد الفرقة الناجية : هى الفقرة التى وصفها النبى ﷺ بالنجاة ، حيث قال : « تفترق أمتى على ثلاث وسبعين فرقة ، اثنتان وسبعون فى النار وواحدة فى الجنة ، وهى من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابى »[(١)] .

فهذا الاعتقاد هو المأثور عن النبى ﷺ ، وأصحابه ـ رضى الله عنهم ـ وهم ومن اتبعهم الفرقة الناجية ، فإنه قد ثبت عن غير واحد من الصحابة أنه قال : الإيمان يزيد وينقص ، وكل ما ذكرته فى ذلك فإنه مأثور عن الصحابة بالأسانيد الثابتة لفظه ومعناه ، وإذا خالفهم من بعدهم لم يضر فى ذلك .

ثم قلت لهم: وليس كل من خالف فى شىء من هذا الاعتقاد يجب أن يكون هالكًا ، فإن المنازع قد يكون مجتهدًا مخطئًا يغفر الله خطأه، وقد لا يكون بلغة فى ذلك من العلم ما تقوم به عليه الحجة ، وقد يكون له من الحسنات ما يمحو الله به سيئاته ، وإذا كانت ألفاظ الوعيد المتناولة له وغير ذلك ،فهذا أولى ،بل موجب هذا الكلام أن من اعتقد ذلك نجا فى هذا الاعتقاد ، ومن اعتقد ضده فقد يكون ناجيًا، وقد لا يكون ناجيًا،كما يقال : من صمت نجا .

وأما السؤال الثانى : فأجبتهم أولاً بأن كل لفظ قلته فهو مأثور عن النبى ﷺ ، مثل لفظ : فوق السموات، ولفظ : على العرش ، وفوق العرش ، وقلت : اكتبوا الجواب ، فأخذ الكاتب فى كتابته ، ثم قال بعض الجماعة : قد طال المجلس اليوم ، فيؤخر هذا إلى مجلس آخر ، وتكتبون أنتم الجواب ، وتحضرونه فى ذلك المجلس .

فأشار بعض الموافقين بأن يتمم لكلام بكتابة الجواب ؛ لئلا تنتشرا أسئلتهم واعتراضهم وكان الخصوم لهم غرض فى تأخير كتابة الجواب ، ليستعدوا لأنفسهم ، ويطالعوا ،

---

(١) سبق تخريجه ص ١٠٥ .

ويحضروا من غاب من أصحابهم، ويتأملوا العقيدة فيما بينهم؛ ليتمكنوا من الطعن والاعتراض، فحصل الاتفاق على أن يكون تمام الكلام يوم الجمعة، وقمنا على ذلك.

وقد أظهر الله من قيام الحجة، وبيان المحجة، ما أعز الله به السنة والجماعة، وأرغم به أهل البدعة والضلالة، وفي نفوس كثير من الناس أمور لما يحدث في المجلس الثاني، وأخذوا في تلك الأيام يتأملونها، ويتأملون ما أجبت به في مسائل تتعلق بالاعتقاد، مثل «المسألة الحموية في الاستواء»، والصفات الخبرية وغيرها.

فصل

فلما كان المجلس الثاني يوم الجمعة في اثنى عشر رجب، وقد أحضروا أكثر شيوخهم ممن لم يكن حاضرًا ذلك المجلس، وأحضروا معهم زيادة صفي الدين الهندي(1)، وقالوا: هذا أفضل الجماعة وشيخهم في علم الكلام، وبحثوا فيما بينهم، و اتفقوا وتواطؤوا، وحضروا بقوة واستعداد غير ما كانوا عليه؛ لأن المجلس الأول أتاهم بغتة، وإن كان ـ أيضًا ـ بغتة للمخاطب، الذي هو المسؤول والمجيب والمناظر.

فلما اجتمعنا ـ وقد أحضرت ما كتبته من الجواب عن أسئلتهم المتقدمة، الذي طلبوا تأخيره إلى اليوم ـ حمدت الله بخطبة الحاجة ـ خطبة ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ ثم قلت: إن الله تعالى أمرنا بالجماعة والائتلاف، ونهانا عن الفرقة والاختلاف.

وقال لنا في القرآن: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣] وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، وقال: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥].

وربنا واحد، وكتابنا واحد، ونبينا واحد، وأصول الدين لا تحتمل التفرق والاختلاف، وأنا أقول ما يوجب الجماعة بين المسلمين، وهو متفق عليه بين السلف، فإن وافق الجماعة فالحمد لله، وإلا فمن خالفني بعد ذلك كشفت له الأسرار، وهتكت الأستار، وبينت المذاهب الفاسدة، التي أفسدت الملل والدول، وأنا أذهب إلى سلطان الوقت على البريد، وأعرفه من الأمور ما لا أقوله في هذا المجلس، فإن للسلم كلامًا، وللحرب كلامًا.

---

(1) هو محمد بن عبد الرحيم بن محمد صفي الدين الهندي، الفقيه الشافعي الأصولي، ولد بالهند سنة ٦٤٤هـ، صنف في أصول الدين: «الفائق» وفي أصول الفقه: «النهاية»، و«الزبدة» في علم الكلام. [البدر الطالع ٢/ ١٨٧، والأعلام ٦/ ٢٠٠].

وقلت: لا شك أن الناس يتنازعون، يقول هذا: أنا حنبلي، و يقول هذا: أنا أشعري، ويجرى بينهم تفرق وفتن، واختلاف على أمور لا يعرفون حقيقتها.

وأنا قد أحضرت ما يبين اتفاق المذاهب فيما ذكرته، وأحضرت كتاب تبيين كذب المفترى، فيما ينسب إلى الشيخ أبي الحسن الأشعري ـ رحمه الله ـ تأليف الحافظ أبي القاسم ابن عساكر ـ رحمه الله.

وقلت: لم يصنف في أخبار الأشعري المحمودة كتاب مثل هذا ، وقد ذكر فيه لفظه الذي ذكره في كتابه: الإبانة.

فلما انتهيت إلى ذكر المعتزلة، سأل الأمير عن معنى المعتزلة ، فقلت : كان الناس في قديم الزمان قد اختلفوا في الفاسق المليّ، وهو أول اختلاف حدث في الملة، هل هو كافر أو مؤمن؟ فقالت الخوارج : إنه كافر. وقالت الجماعة: إنه مؤمن. وقالت طائفة: نقول : هو فاسق، لا مؤمن ولا كافر، ننزله منزلة بين المنزلتين، وخلدوه في النار، واعتزلوا حلقة الحسن البصري وأصحابه ـ رحمه الله تعالى ـ فسموا معتزلة.

وقال الشيخ الكبير بجبته ورداته: ليس كما قلت، ولكن أول مسألة اختلف فيها المسلمون مسألة الكلام، وسمى المتكلمون متكلمين لأجل تكلمهم في ذلك، وكان أول من قالها عمرو بن عبيد ، ثم خلفه بعد موته عطاء بن واصل ، هكذا قال، وذكر نحواً من هذا.

فغضبت عليه وقلت: أخطأت ، وهذا كذب مخالف للإجماع. وقلت له: لا أدب ولا فضيلة، لا تأدبت معي في الخطاب، ولا أصبت في الجواب؟!

ثم قلت : الناس اختلفوا في مسألة الكلام في خلافة المأمون، وبعدها في أواخر المائة الثانية، وأما المعتزلة فقد كانوا قبل ذلك بكثير، في زمن عمرو بن عبيد بعد موت الحسن البصري، في أوائل المائة الثانية، ولم يكن أولئك قد تكلموا في مسألة الكلام، ولا تنازعوا فيها، وإنما أول بدعتهم تكلمهم في مسائل الأسماء والأحكام والوعيد.

فقال: هذا ذكره الشهرستاني في كتاب الملل والنحل. قفلت : الشهرستاني ذكر ذلك في اسم المتكلمين، لم سموا متكلمين؟ لم يذكره في اسم المعتزلة، والأمير إنما سأل عن اسم المعتزلة، وأنكر الحاضرون عليه، وقالوا: غلطت. وقلت في ضمن كلامي : أنا أعلم كل بدعة حدثت في الإسلام، وأول من ابتدعها ، وما كان سبب ابتداعها.

وأيضًا، فما ذكره الشهرستاني ليس بصحيح في اسم المتكلمين، فإن المتكلمين كانوا يسمون بهذا الاسم ، قبل منازعتهم في مسألة الكلام، وكانوا يقولون عن واصل بن

عطاء : إنه متكلم ، ويصفونه بالكلام ، ولم يكن الناس اختلفوا فى مسألة الكلام .

وقلت أنا وغيرى : إنما هو واصل بن عطاء ، أى : لا عطاء بن واصل كما ذكره المعترض ، قلت : وواصل لم يكن بعد موت عمرو بن عبيد وإنما كان قرينه .

وقد روى أن واصلا تكلم مرة بكلام ، فقال عمرو بن عبيد : لو بعث نبى ما كان يتكلم بأحسن من هذا ، وفصاحته مشهورة ، حتى قيل : إنه كان ألثغ ، وكان يحترز عن الراء ، حتى قيل له : أمر الأمير أن يحفر بئر . فقال : أوعز القائد أن يقلب قليب فى الجادة .

ولما انتهى الكلام إلى ما قاله الأشعرى ، قال الشيخ المقدم فيهم : لا ريب أن الإمام أحمد إمام عظيم القدر ، ومن أكبر أئمة الإسلام ، لكن قد انتسب إليه أناس ابتدعوا أشياء .

فقلت : أما هذا فحق ، وليس هذا من خصائص أحمد ، بل ما من إمام إلا وقد انتسب إليه أقوام هو منهم برىء ، قد انتسب إلى مالك أناس مالك برىء منهم ، وانتسب إلى الشافعى أناس هو برىء منهم ، وانتسب إلى أبى حنيفة أناس هو برىء منهم ، وقد انتسب إلى موسى ـ عليه السلام ـ أناس هو منهم برىء ، وانتسب إلى عيسى ـ عليه السلام ـ أناس هو منهم برىء ،وقد انتسب إلى على بن أبى طالب أناس هو برىء منهم ، ونبينا ﷺ قد انتسب إليه من القرامطة والباطنية وغيرهم من أصناف الملحدة والمنافقين ، من هو برىء منهم .

وذكر فى كلامه أنه انتسب إلى أحمد ناس من الحشوية والمشبهة ، ونحو هذا الكلام .

فقلت : المشبهة والمجسمة فى غير أصحاب الإمام أحمد أكثر منهم فيهم ، هؤلاء أصناف، الأكراد كلهم شافعية ،وفيهم من التشبيه والتجسيم ما لا يوجد فى صنف آخر ، وأهل جيلان فيهم شافعية وحنبلية . قلت : وأما الحنبلية المحضة فليس فيهم من ذلك ما فى غيرهم .

وكان من تمام الجواب أن الكرامية المجسمة كلهم حنفية، وتكلمت على لفظ الحشوية ـ ما أدرى جواباً عن سؤال الأمير أو غيره ، أو عن غير جواب ـ فقلت : هذا اللفظ أول من ابتدعه المعتزلة ؛ فإنهم يسمون الجماعة والسواد الأعظم الحشو ؛ كما تسميهم الرافضة الجمهور ، وحشو الناس هم عموم الناس وجمهورهم ، وهم غير الأعيان المتميزين ، يقولون هذا من حشو الناس ، كما يقال هذا من جمهورهم .

وأول من تكلم بهذا عمرو بن عبيد (١)، وقال : كان عبد الله بن عمر ـ رضي الله عنه ـ حشويا. فالمعتزلة سموا الجماعة حشواً، كما تسميهم الرافضة الجمهور.

وقلت ـ لا أدري في المجلس الأول أو الثاني ـ :أول من قال: إن الله جسم ، هشام ابن الحكم الرافضي.

وقلت لهذا الشيخ: من في أصحاب الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ حشوي بالمعني الذي تريده؟ الأثرم، أبو داود، المروزي، الخلال، أبو بكر عبد العزيز، أبو الحسن التميمي، ابن حامد، القاضي أبو يعلى ، أبو الخطاب، ابن عقيل؟ ورفعت صوتي وقلت : سمهم، قل لي : من منهم؟

أيكذب ابن الخطيب وافترائه على الناس في مذاهبهم تبطل الشريعة، وتندرس معالم الدين؟ كما نقل هو وغيره عنهم أنهم يقولون: إن القرآن القديم هو أصوات القارئين، ومداد الكاتبين، وأن الصوت والمداد قديم أزلي؟ من قال هذا؟ وفي أي كتاب وجد هذا عنهم؟ قل لي !

وكما نقل عنهم أن الله لا يرى في الآخرة باللزوم الذي ادعاه، والمقدمة التي نقلها عنهم، وأخذت أذكر ما يستحقه هذا الشيخ، من أنه كبير الجماعة وشيخهم، وأن فيه من العقل والدين ما يستحق أن يعامل بموجبه، وأمرت بقراءة العقيدة جميعها عليه، فإنه لم يكن حاضراً في المجلس الأول، وإنما أحضروه في الثاني انتصاراً به.

وحدثني الثقة عنه بعد خروجه من المجلس ، أنه اجتمع به وقال له: أخبرني عن هذا المجلس، فقال: ما لفلان ذنب ولا لي ، فإن الأمير سأل عن شيء فأجابه عنه، فظننته سأل عن شيء آخر.

وقال : قلت لهم: أنتم ما لكم على الرجل اعتراض ، فإنه نصر ترك التأويل، وأنتم تنصرون قول التأويل، وهما قولان للأشعري.

وقال : أنا أختار قول ترك التأويل، وأخرج وصيته التي أوصى بها، وفيها قول ترك التأويل.

قال الحاكي لي: فقلت له: بلغني عنك أنك قلت في آخر المجلس ـ لما أشهد الجماعة على أنفسهم بالموافقة ـ : لا تكتبوا عني نفيًا ولا إثباتًا فلم ذاك؟ فقال لوجهين:

---

(١) هو أبوعثمان عمرو بن عبيد البصري، كبير المعتزلة، ولد سنة ثلاثون، له كتاب العدل والتوحيد و الرد على القدرية ، مات سنة ثلاث وأربعين ومائة ، وقيل أربعة وأربعون ومائة .[تهذيب التهذيب ٨/ ٧٠، سير أعلام النبلاء ٦/ ١٠٤-١٠٦].

أحدهما: أني لم أحضر قراءة جميع العقيدة في المجلس الأول .

والثاني: لأن أصحابي طلبوني لينتصروا بي، فما كان يليق أن أظهر مخالفتهم، فسكت عن الطائفتين.

وأمرت غير مرة أن يعاد قراءة العقيدة جميعها على هذا الشيخ فرأى بعض الجماعة أن ذلك تطويل ، وأنه لا يقرأ عليه إلا الموضع الذي لهم عليه سؤال، وأعظمه لفظ الحقيقة، فقرؤوه عليه، فذكر هو بحثًا حسنًا يتعلق بدلالة اللفظ، فحسنته ومدحته عليه، وقلت: لا ريب أن الله حي حقيقة، عليم حقيقة، سميع حقيقة، بصير حقيقة، وهذا متفق عليه بين أهل السنة والصفاتية من جميع الطوائف، ولو نازع بعض أهل البدع في بعض ذلك، فلا ريب أن الله موجود والمخلوق موجود.

ولفظ الوجود سواء كان مقولاً عليهما بطريق الاشتراك اللفظي فقط ، أو بطريق التواطؤ المتضمن للاشتراك لفظًا ومعنى، أو بالتشكيك الذي هو نوع من التواطؤ، فعلى كل قول، فالله موجود حقيقة، والمخلوق موجود حقيقة، ولا يلزم من إطلاق الاسم على الخالق والمخلوق بطريق الحقيقة محذور ، ولم أرجح في ذلك المقام قولا من هذه الثلاثة على الآخر؛ لأن غرضي تحصل على كل مقصودي.

وكان مقصودي تقرير ما ذكرته على قول جميع الطوائف، وأن أبين اتفاق السلف ومن تبعهم على ما ذكرت، وأن أعيان المذاهب الأربعة، والأشعري، وأكابر أصحابه على ما ذكرته؛ فإنه قبل المجلس الثاني اجتمع بي من أكابر علماء الشافعية، والمنتسبين إلى الأشعرية والحنفية وغيرهم، ممن عظم خوفهم من هذا المجلس ، وخافوا انتصار الخصوم فيه ، وخافوا على نفوسهم أيضًا من تفرق الكلمة ، فلو أظهرت الحجة التي ينتصر بها ما ذكرته أو لم يكن من أئمة أصحابهم من يوافقها ، لصارت فرقة ولصعب عليهم أن يظهروا في المجالس العامة الخروج عن أقوال طوائفهم بما في ذلك من تمكن أعدائهم من أغراضهم.

فإذا كان من أئمة مذاهبهم من يقول ذلك، وقامت عليه الحجة، وبان أنه مذهب السلف، أمكنهم إظهار القول به مع ما يعتقدونه في الباطن، من أنه الحق، حتى قال لي بعض الأكابر من الحنفية - وقد اجتمع بي - :لو قلت: هذا مذهب أحمد، وثبت على ذلك، لانقطع النزاع.

ومقصوده أنه يحصل دفع الخصوم عنك بأنه مذهب متبوع، ويستريح المنتصر والمنازع من إظهار الموافقة .

فقلت: لا والله ، ليس لأحمد بن حنبل في هذا اختصاص ، وإنما هذا اعتقاد سلف الأمة وأئمة أهل الحديث، وقلت أيضًا :هذا اعتقاد رسول الله ﷺ، وكل لفظ ذكرته فأنا أذكر به آية، أو حديثًا، أو إجماعًا سلفيا، وأذكر من ينقل الإجماع عن السلف من جميع طوائف المسلمين والفقهاء الأربعة، والمتكلمين، وأهل الحديث، والصوفية.

وقلت لمن خاطبني من أكابر الشافعية، لأبين أن ما ذكرته هو قول السلف، وقول أئمة أصحاب الشافعي ، وأذكر قول الأشعري، وأئمة أصحابه التي ترد على هؤلاء الخصوم. ولينتصرن كل شافعي ، وكل من قال بقول الأشعري الموافق لمذهب السلف، وأبين أن القول المحكي عنه في تأويل الصفات الخبرية قول لا أصل له في كلامه، وإنما هو قول طائفة من أصحابه، فللأشعرية قولان ليس للأشعري قولان.

فلما ذكرت في المجلس أن جميع أسماء الله التي سمى بها المخلوق كلفظ الوجود الذي هو مقول بالحقيقة على الواجب، والممكن، على الأقوال الثلاثة: تنازع كبيران، هل هو مقول بالاشتراك أو بالتوطؤ؟

فقال أحدهما: هو متواطئ .وقال الآخر : هو مشترك ؛ لئلا يلزم التركيب.

وقال: هذا قد ذكر فخر الدين أن هذا النزاع مبني على أن وجوده هل هو عين ماهيته أم لا؟ فمن قال: إن وجود كل شيء عين ماهيته، قال: إنه مقول بالاشتراك ، ومن قال إن وجوده قدر زائد على ماهيته، قال: إنه مقول بالتواطؤ.

فأخذ الأول يرجح قول من يقول: إن الوجود زائد على الماهية؛ لينصر أنه مقول بالتواطؤ.

فقال الثاني: ليس مذهب الأشعري وأهل السنة أن وجوده عين ماهيته، فأنكر الأول ذلك.

فقلت: أما متكلمو أهل السنة فعندهم أن وجود كل شيء عين ماهيته، وأما القول الآخر فهو قول المعتزلة أن وجود كل شيء قدر زائد على ماهيته، وكل منهما أصاب من وجه، فإن الصواب أن هذه الأسماء مقولة بالتواطؤ كما قد قررته في غير هذا الموضع، وأجبت عن شبهة التركيب بالجوابين المعروفين.

وأما بناء ذلك على كون وجود الشيء عين ماهيته أو ليس عينه، فهو من الغلط المضاف إلى ابن الخطيب، فإنا وإن قلنا :إن وجود الشيء عين ماهيته ، لا يجب أن يكون الاسم مقولا عليه وعلى نظيره بالاشتراك اللفظي فقط، كما في جميع أسماء الأجناس.

فإن اسم السواد مقول على هذا السواد وهذا السواد بالتواطؤ وليس عين هذا السواد هو

عين هذا السواد، إذ الاسم دال على القدر المشترك بينهما ، وهو المطلق الكلي، لكنه لا يوجد مطلقًا بشرط الإطلاق إلا في الذهن، ولا يلزم من ذلك نفي القدر المشترك بين الأعيان الموجودة في الخارج؛ فإنه على ذلك تنتفي الأسماء المتواطئة، وهي جمهور الأسماء الموجود، في الغالب ـ وهي أسماء الأجناس اللغوية ـ وهو الاسم المطلق على الشيء، وعلى كل ما أشبهه سواء كان اسم عين أو اسم صفة ، جامدًا أو مشتقًا، وسواء كان جنسًا منطقيًا أو فقيهًا أو لم يكن، بل اسم الجنس في اللغة يدخل فيه الأجناس، والأصناف ، والأنواع، ونحو ذلك، وكلها أسماء متواطئة، وأعيان مسمياتها في الخارج متميزة.

وطلب بعضهم إعادة قراءة الأحاديث المذكورة في العقيدة؛ ليطعن في بعضها، فعرفت مقصوده. فقلت : كأنك قد استعددت للطعن في حديث الأوعال؛ حديث العباس بن عبد المطلب ـ وكانوا قد تعنتوا حتى ظفروا بما تكلم به زكي الدين عبد العظيم، من قول البخاري في تأريخه: عبد الله بن عميرة لا يعرف له سماع من الأحنف - فقلت: هذا الحديث مع أنه رواه أهل السنن كأبي داود، وابن ماجه، والترمذي ، وغيرهم، فهو مروي من طريقين مشهورين، فالقدح في أحدهما لا يقدح في الآخر.

فقال :أليس مداره على ابن عميرة ، وقد قال البخاري: لا يعرف له سماع من الأحنف؟

فقلت : قد رواه إمام الأئمة ابن خزيمة، في كتاب التوحيد، الذي اشترط فيه أنه لا يحتج فيه إلا بما نقله العدل عن العدل، موصولا إلى النبي ﷺ . قلت: والإثبات مقدم على النفي، والبخاري إنما نفى معرفة سماعه من الأحنف، لم ينف معرفة الناس بهذا، فإذا عرف غيره - كإمام الأئمة ابن خزيمة - ما ثبت به الإسناد، كانت معرفته وإثباته مقدمًا على نفي غيره وعدم معرفته.

ووافق الجماعة على ذلك، وأخذ بعض الجماعة يذكر من المدح ما لا يليق أن أحكيه، وأخذوا يناظرون في أشياء لم تكن في العقيدة، ولكن لها تعلق بما أجبت به في مسائل، ولها تعلق بما قد يفهمونه من العقيدة. فأحضر بعض أكابرهم كتاب الأسماء والصفات للبيهقي ـ رحمه الله تعالى ـ فقال: هذا فيه تأويل الوجه عن السلف، فقلت: لعلك تعني قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ﴾[البقرة: ١١٥] فقال: نعم. قد قال مجاهد والشافعي : يعني قبلة الله. فقلت: نعم ، هذا صحيح عن مجاهد والشافعي وغيرهما، وهذا حق، وليست هذه الآية من آيات الصفات.

ومن عدَّها في الصفات فقد غلط، كما فعل طائفة؛ فإن سياق الكلام يدل على المراد

حيث قال: ﴿ وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾، والمشرق والمغرب الجهات.

والوجه هو الجهة، يقال: أي وجه تريده ؟أي : أي جهة ، وأنا أريد هذا الوجه، أي: هذه الجهة، كما قال تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ [البقرة:١٤٨]؛ ولهذا قال: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾ أي : تستقبلوا وتتوجهوا. والله أعلم، وصلى الله على محمد .

نقل الشيخ علم الدين أن الشيخ ـ قدس الله روحه ـ قال في مجلس نائب السلطنة الأفرم ـ لما سأله عن اعتقاده وكان الشيخ أحضر عقيدته «الواسطية» ـ قال ـ :

هذه كتبتها من نحو سبع سنين، قبل مجيء التتار إلى الشام، فقرئت في المجلس.

ثم نقل علم الدين عن الشيخ أنه قال: كان سبب كتابتها أن بعض قضاة واسط من أهل الخير والدين شكى ما الناس فيه ببلادهم في دولة التتر ، من غلبة الجهل ، والظلم، ودروس الدين والعلم، وسألني أن أكتب له عقيدة فقلت له : قد كتب الناس عقائد أئمة السنة، فألح في السؤال ، وقال: ما أحب إلا عقيدة تكتبها أنت.

فكتبت له هذه العقيدة ـ وأنا قاعد بعد العصر ـ فأشار الأمير لكاتبه فقرأها على الحاضرين حرفًا حرفًا، فاعترض بعضهم على قولي فيها: ومن الإيمان بالله الإيمان بما وصف به نفسه ، ووصفه به رسوله، من غير تحريف، ولا تعطيل ، ولا تكييف، ولا تمثيل. ومقصوده أن هذا ينفي التأويل الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره، إما وجوبا وإما جوازًا.

فقلت: إني عدلت عن لفظ التأويل إلى لفظ التحريف؛ لأن التحريف اسم جاء القرآن بذمه، وأنا تحريت في هذه العقيدة اتباع الكتاب والسنة، فنفيت ما ذمه الله من التحريف، ولم أذكر فيها لفظ التأويل؛ لأنه لفظ له عدة معان، كما بينته في موضعه من القواعد.

فإن معنى لفظ التأويل في كتاب الله غير لفظ التأويل في اصطلاح المتأخرين من أهل الأصول والفقه، وغير معنى لفظ التأويل في اصطلاح كثير من أهل التفسير والسلف.

وقلت لهم: ذكرت في النفي التمثيل، ولم أذكر التشبيه؛ لأن التمثيل نفاه الله بنص كتابه حيث قال: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى :١١].

وأخذوا يذكرون نفي التشبيه والتجسيم، ويطنبون في هذا، ويعرضون بما ينسبه بعض الناس إلينا من ذلك.

فقلت: قولي: من غير تكييف ولا تمثيل ينفي كل باطل، وإنما اخترت هذين الاسمين، لأن التكييف مأثور نفيه عن السلف؛ كما قال ربيعة، ومالك، وابن عيينة، وغيرهم ـ المقالة التي تلقاها العلماء بالقبول ـ : الاستواء معلوم، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة. فاتفق هؤلاء السلف على أن الكيف غير معلوم لنا؛ فنفيت ذلك اتباعًا لسلف الأمة.

وهو ـ أيضًا ـ منفي بالنص؛ فإن تأويل آيات الصفات يدخل فيها حقيقة الموصوف. وحقيقة صفاته غير معلومة، وهذا من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله، كما قررت ذلك في قاعدة مفردة ذكرتها في التأويل والمعنى والفرق بين علمنا بمعنى الكلام وبين علمنا بتأويله.

وكذلك التمثيل منفي بالنص والإجماع القديم، مع دلالة العقل على نفيه، ونفي التكييف؛ إذ كُنْه الباري غير معلوم للبشر.

وذكرت في ضمن ذلك كلام الخطابي الذي نقل أنه مذهب السلف، وهو: «إجراء آيات الصفات، وأحاديثها على ظاهرها مع نفي الكيفية والتشبيه عنها؛ إذ الكلام في الصفات فرع الكلام في الذات، يحتذى حذوه، ويتبع فيه مثاله، فإذا كان إثبات الذات إثبات وجود لا إثبات تكييف، فكذلك إثبات الصفات إثبات وجود لا إثبات تكييف».

فقال أحد كبراء المخالفين: فحينئذ يجوز أن يقال: هو جسم لا كالأجسام. فقلت له أنا وبعض الفضلاء: إنما قيل: إنه يوصف الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله، وليس في الكتاب والسنة أن الله جسم حتى يلزم هذا. وأول من قال: إن الله جسم، هشام بن الحكم الرافضي (١).

وأما قولنا: فهم الوسط في فرق الأمة كما أن الأمة هي الوسط في الأمم. فهم وسط في باب صفات الله بين أهل التعطيل الجهمية، و أهل التمثيل المشبهة. فقيل لي: أنت صنفت اعتقاد الإمام أحمد، وأرادوا قطع النزاع لكونه مذهبًا متبوعًا.

فقلت: ما خرجت إلا عقيدة السلف الصالح جميعهم، ليس للإمام أحمد اختصاص بهذا. وقلت: قد أمهلت من خالفني في شيء منها ثلاث سنين فإن جاء بحرف واحد عن القرون الثلاثة يخالف ما ذكرته فأنا أرجع عن ذلك، وعلى أن آتي بنقول جميع الطوائف عن القرون الثلاثة يوافق ما ذكرته من الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية والأشعرية، وأهل الحديث وغيرهم.

ثم طلب المنازع الكلام في مسألة الحرف والصوت. فقلت: هذا الذي يحكى عن أحمد وأصحابه: أن صوت القارئين، ومداد المصاحف قديم أزلي، كذب مفترى، لم يقل ذلك أحمد، ولا أحد من علماء المسلمين.

وأخرجت كراسًا، وفيه ما ذكره أبو بكر الخلال في كتاب السنة عن الإمام أحمد، وما

---

(١) هو أبو محمد هشام بن الحكم الشيباني، من أهل الكوفة، سكن بغداد، وكان من كبار الرافضة، وكان من أصحاب جعفر الصادق، ومات بعد نكبة البرامكة، ويقال: عاش إلى خلافة المأمون. [لسان الميزان ٦/ ٢٣٤].

جمعه صاحبه أبو بكر المروزي من كلام أحمد، وكلام أئمة زمانه في أن من قال: لفظي بالقرآن مخلوق، فهو جهمي. ومن قال: غير مخلوق ، فهو مبتدع. قلت: فكيف بمن يقول: لفظي أزلي؟! فكيف بمن يقول : صوتي قديم؟!

فقال المنازع: إنه انتسب إلى أحمد أناس من الحشوية والمشبهة، ونحو هذا الكلام. فقلت: المشبهة والمجسمة في غير أصحاب الإمام أحمد أكثر منهم فيهم، فهؤلاء أصناف الأكراد كلهم شافعية وفيهم من التشبيه والتجسيم ما لا يوجد في صنف آخر، وأهل جيلان فيهم شافعية وحنبلية، وأما الحنبلية المحضة فليس فيهم من ذلك ما في غيرهم، والكرامية المجسمة كلهم حنفية.

وقلت له: من في أصحابنا حشوي بالمعنى الذي تريده؟ الأثرم؟ أبو داود المروزي؟ الخلال؟ أبو بكر عبد العزيز؟ أبو الحسن التميمي؟ ابن حامد؟ القاضي أبو يعلي؟ أبو الخطاب بن عقيل؟ ورفعت صوتي وقلت: سمهم ، قل لي : من منهم ؟

أبكذب ابن الخطيب وافترائه على الناس في مذاهبهم تبطل الشريعة، وتندرس معالم الدين، كما نقل هو وغيره عنهم أنهم يقولون: القرآن القديم هو أصوات القارئين، ومداد الكاتبين، وأن الصوت والمداد ، قديم أزلي. من قال هذا ؟ وفي أي كتاب وجد عنهم هذا؟ قل لي. وكما نقل عنهم أن الله لا يرى في الآخرة باللزوم الذي ادعاه، والمقدمة التي نقلها عنهم.

ولما جاءت مسألة القرآن وأنه كلام الله غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، نازع بعضهم في كونه منه بدأ وإليه يعود، وطلبوا تفسير ذلك.

فقلت: أما هذا القول، فهو المأثور والثابت عن السلف. مثل ما نقله عمرو بن دينار قال: أدركت الناس منذ سبعين سنة يقولون: الله الخالق وما سواه مخلوق، إلا القرآن، فإنه كلام الله غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود. ومعني: منه بدأ أي: هو المتكلم به، وهو الذي أنزله من لدنه، ليس هو كما تقوله الجهمية: إنه خلق في الهواء أو غيره، وبدأ من غيره.

وأما إليه يعود: فإنه يسري به في آخر الزمان من المصاحف والصدور؛ فلا يبقى في الصدور منه كلمة، ولا في المصاحف منه حرف. ووافق على ذلك غالب الحاضرين. فقلت: هكذا قال النبي ﷺ: «ما تقرب العباد إلى الله بمثل ما خرج منه»[1] يعني: القرآن. وقال خباب بن الأرت: يا هنتاه، تقرب إلى الله بما استطعت، فلن يتقرب إلى

(١) سبق تخريجه ص ١١٤.

الله بشيء أحب إليه مما خرج منه.

وقلت: وإن الله تكلم به حقيقة، وأن هذا القرآن الذي أنزله الله على محمد ﷺ هو كلام الله حقيقة، لا كلام غيره، ولا يجوز إطلاق القول بأنه حكاية عن كلام الله أو عبارة، بل إذا قرأ الناس القرآن ، أو كتبوه في المصاحف، لم يخرج بذلك عن أن يكون كلام الله ـ تعالى ـ حقيقة. فإن الكلام إنما يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئًا لا إلى من قاله مبلغًا مؤديًا.

فامتعض بعضهم من إثبات كونه كلام الله حقيقة، بعد تسليمه أن الله تكلم به حقيقة ثم إنه سلَّم ذلك لما بين له أن المجاز يصح نفيه، وهذا لا يصح نفيه، وأن أقوال المتقدمين المأثورة عنهم، وشعر الشعراء المضاف إليهم، هو كلامهم حقيقة.

ولما ذكرت فيها أن الكلام إنما يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئا لا إلى من قاله مبلغًا، استحسنوا هذا وعظموه.

وذكرت ما أجمع عليه سلف الأمة من أنه سبحانه فوق العرش، وأنه معنا حق على حقيقته، لا يحتاج إلى تحريف، ولكن يصان عن الظنون الكاذبة، وليس معنى قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد :٤] أنه مختلط بالخلق؛ فإن هذا لا توجبه اللغة، وهو خلاف ما أجمع عليه سلف الأمة، وخلاف ما فطر الله عليه الخلق، بل القمر آية من آيات الله من أصغر مخلوقاته، وهو موضوع في السماء وهو مع المسافر أينما كان.

ولما ذكرت أن جميع أسماء الله التي يسم بها المخلوق كلفظ الوجود ـ الذي هو مقول بالحقيقة على الواجب والممكن ـ تنازع كبيران : هل هو مقول بالاشتراك أو بالتواطؤ؟ فقال أحدهما: هو متواطئ. وقال آخر: هو مشترك لئلا يلزم التركيب.

وقال هذا: قد ذكر فخر الدين أن هذا النزاع مبني على أن وجوده هل هو عين ماهيته أم لا؟ فمن قال: إن وجود كل شيء عين ماهيته، قال: إنه مقول بالاشتراك، ومن قال: إن وجوده قدر زائد على ماهيته، قال: إنه مقول بالتواطؤ. فأخذ الأول يرجح قول من يقول: إن الوجود زائد على الماهية لينصر أنه مقول بالتواطؤ، فقال الثاني: مذهب الأشعري وأهل السنة أن وجوده عين ماهيته، فأنكر الأول ذلك.

فقلت : أما متكلمو أهل السنة فعندهم أن وجود كل شيء عين ماهيته، وأما القول الآخر: فهو قول المعتزلة : أن وجود كل شيء قدر زائد على ماهيته. وكل منهما أصاب من وجه؛ فإن الصواب أن هذه الأسماء مقولة بالتواطؤ كما قد قررته في غير هذا الموضع.

وأما بناء ذلك على كون وجود الشيء عين ماهيته، أو ليس عين وجود ماهيته، فهو من الغلط المضاف إلى ابن الخطيب؛ فإنا وإن قلنا: إن وجود الشيء عين ماهيته، لا يجب أن يكون الاسم مقولا عليه، وعلى غيره بالاشتراك اللفظي فقط، كما في جميع أسماء الأجناس؛ فإن اسم السواد مقول على هذا السواد وهذا السواد بالتواطؤ، وليس عين هذا السواد هو عين هذا السواد؛ إذ الاسم دال على القدر المشترك بينهما وهو المطلق الكلي، لكنه لا يوجد مطلقًا بشرط الإطلاق إلا في الذهن.

ولا يلزم من ذلك نفي القدر المشترك بين الأعيان الموجودة في الخارج، فإنه على ذلك تنتفي «الأسماء المتواطئة» وهي جمهور الأسماء الموجودة في اللغات وهي «أسماء الأجناس اللغوية» وهو الاسم المعلق على الشيء وما أشبهه سواء كان اسم عين أو اسم صفة، جامدًا أو مشتقًا، وسواء كان جنسًا منطقيًا، أو فقهيًا، أو لم يكن.

بل اسم الجنس في اللغة تدخل فيه الأجناس والأصناف والأنواع، ونحو ذلك. وكلها أسماء متواطئة ، وأعيان مسمياتها في الخارج متميزة . قال الذهبي: ثم وقع الاتفاق على أن هذا معتقد سلفي جيد.

وكتب عبد الله بن تيمية لأخيه زين الدين:

بسم الله الرحمن الرحيم

من أخيه عبد الله بن تيمية إلى الشيخ الإمام العالم الفاضل الصدر الكبير زين الدين زينه الله ـ تعالى ـ بحلية أوليائه[1]، و أكرمه في الدنيا والآخرة بكرامة أصفيائه، وجعل له البشرى بالنصر الأكبر على أعدائه، وأوزعه شكر النعماء، خصوصًا أفضل نعمائه : بما منّ الله به ـ سبحانه ـ من النصر العزيز للإسلام، وللسنة وأهلها على حزب الشيطان وأوليائه.

أما بعد : فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو، وهو للحمد أهل، وأصلي على نبيه محمد عليه أفضل الصلاة والسلام.

وأعرفه بما منّ الله ـ سبحانه ـ علينا وعلى المسلمين أجمعين ، بالنصر الأكبر، والفتح المبين. و هو وإن كانت العقول تعجز عن دركه على التفضيل ، والألسن عن وصفه عن التكميل، لكن نذكر منه ما يسر الله سبحانه ملخصًا خاليًا عن التطويل.

وهو أنه ـ لما كان يوم الإثنين ثامن من رجب ـ جمع نائب السلطان القضاة الأربعة، ونوابهم ، والمفتين والمشايخ: نجم الدين ، وشمس الدين، وتقي الدين، وجمال الدين، وجلال الدين نائب نجم الدين، وشمس الدين بن العز نائب شمس الدين، وعز الدين نائب تقي الدين، ونجم الدين نائب جمال الدين، والشيخ كمال الدين بن الزملكاني، والشيخ كمال الدين بن الشرشي، وابن الوكيل من الشافعية ، والشيخ برهان الدين بن عبد الحق من الحنفية، والشيخ شمس الدين الحريري من المالكية، والشيخ شهاب الدين المجد من الشافعية، والشيخ محمد بن قوام، والشيخ محمد بن إبراهيم الأرموي.

ثم سأل نائب السلطان عن الاعتقاد. فقال: ليس الاعتقاد لي ولا لمن هو أكبر مني، بل الاعتقاد يؤخذ عن الله ـ سبحانه وتعالى ـ ورسوله ﷺ ، وما أجمع عليه سلف الأمة، يؤخذ من كتاب الله تعالى ومن أحاديث البخاري ومسلم وغيرهما من الأحاديث المعروفة، وما ثبت عن سلف الأمة.

فقال الأمير : نريد أن تكتب لنا صورة الاعتقاد ، فقال الشيخ: إذا قلت الساعة شيئًا

---

(١) في المطبوعة : «أولياء»والصواب ما أثبتناه .

من حفظي، قد يقول الكذابون قد كتم بعضه، أو داهن. بل أنا أحضر ما كتبته قبل هذا المجلس بسنين متعددة قبل مجيء التتار . فأحضرت الواسطية، وسبب تسميتها بذلك: أن الذي طلبها من الشيخ رجل من قضاة واسط ـ من أصحاب الشافعي ـ قدم حاجًا من نحو عشر سنين، وكان فيه صلاح كبير، وديانة كبيرة، فالتمس من الشيخ أن يكتب له عقيدة، فقال له الشيخ: الناس قد كتبوا في هذا الباب شيئًا كثيرًا، فخذ بعض عقائد أهل السنة فقال: أحب أن تكتب لي أنت. فكتب له ـ وهو قاعد في مجلسه بعد العصر ـ هذه العقيدة .

ذكر الشيخ للأمير معنى هذا الكلام ، ثم قرأت على الحاضرين من أولها إلى آخرها، كلمة، كلمة، وبحث في مواضع منها. وفيهم من في قلبه من الشيخ مالا يعلمه إلا الله، وكان ظنهم أنهم إذا تكلموا معه في هذا الكتاب أظهروا أنه يخالف ما عليه أهل السنة والجماعة.

وأوردوا ثلاثة أسئلة ـ في ثلاثة مواضع ـ وهي تسميتها باعتقاد أهل الفرقة الناجية وقول: استوى حقيقة وقول: فوق السموات فقال الشيخ للكاتب الذي أقعده نائب السلطان وهو الشيخ كمال الدين بن الزملكاني: اكتب جوابها ـ وكان المجلس قد طال من الضحى إلى قريب العصر ـ فأشاروا بتأخير ذلك إلى مجلس ثان ـ وهو يوم الجمعة ثاني عشر رجب ـ فاجتمعوا هم وحضر معهم الصفي الهندي، وحضرت أنا المجلس الثاني، وما علمت بالمجلس الأول حين حضروا ـ وقد كانوا بحثوا في تلك الأيام بالفصوص وطالعوه ـ واتفقوا على أنهم لا يبقوا ممكنًا.

فلما حضرت بعد صلاة الجمعة، واستقر المجلس: أثنى الناس على الصفي الهندي، وقال جماعة منهم: هو شيخ الجماعة وكبيرهم في هذا، وعليه اشتغل الناس في هذا الفن، واتفقوا على أنه يتكلم مع الشيخ وحده، فإذا فرغ تكلم واحد بعد واحد.

فخطب الشيخ، فحمد الله وأثنى عليه بخطبة ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ ثم قال: إن الله تعالى أمرنا بالجماعة والائتلاف، ونهى عن الفرقة والاختلاف وربنا واحد، ورسولنا واحد، وكتابنا واحد، وديننا واحد، وأصول الدين ليس بين السلف وأئمة الإسلام فيها خلاف، ولا يحل فيها الافتراق لأن الله تعالى يقول: ﴿**وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا**﴾[آل عمران:١٠٣]، ويقول : ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ**﴾ [الأنعام:١٥٩].

وهذا الباب قد تنازع الناس فيه، ويقول هذا : أنا حنبلي، ويقول هذا : أنا أشعري،

وقد أحضرت كتب الأشعري، وكتب أكابر أصحابه، مثل كتب أبي بكر بن الباقلاني، وأحضرت ـ أيضًا ـ من نقل مذاهب السلف، من المالكية، والشافعية، والحنبلية، وأهل الحديث وشيوخ الصوفية ، وأنهم كلهم متفقون على اعتقاد واحد.

وكذلك أحضر نقل شيوخ أصحاب أبي حنيفة، مثل محمد بن الحسن، والطحاوي وما ذكروه من الصفات وغيرها في أصول الدين، وقرأ فصلاً [١] مما ذكره الحافظ بن عساكر في كتابه الإبانة وأنه يقول بقول الإمام أحمد، وأحضر «كتاب التمهيد» للقاضي أبي بكر الباقلاني. وأحضر النقول عن مالك وأكابر أصحابه، مثل ابن أبي زيد، والقاضي عبد الوهاب، وغيرهما من كبار أصحاب مالك بتصريحهم: أن الله مستو بذاته على العرش.

وقال: أما الذي أذكره فهو مذهب السلف، وأحضر ألفاظهم وألفاظ من نقل مذاهبهم من الطوائف الأربعة، وأهل الحديث ، والمتكلمين والصوفية ، وأذكر موافقة ذلك من الكتاب والسنة، و أنه ليس في ذلك ما ينفيه العقل.

وإن كان الله ـ تعالى ـ يجمع قلوب الجماعة على ذلك فالحمد لله رب العالمين، وإن خالف مخالف لذلك كان في كلام الآخر ما أقوله، وأكشف الأسرار، وأهتك الأستار، وأبين ما يحتاج إليه بيانه، وأجتمع بالسلطان، و أقول له كلامًا آخر.

وكان يومًا عظيمًا مشهودًا بين فيه للحاضرين من البحث والنقل أمرًا عظيمًا [٢]، وبحث عن أشياء خارجة عن العقيدة الواسطية لما أحضر لهم جوابه في مسألة القرآن و«مسألة الاستواء » ـ لما سئل عنها قديمًا من نحو اثنى عشر سنة ـ وقرأ عليهم من ذلك الجواب، وسألوه عن ألفاظ في المسألة الحموية وأوردوا عليه جميع مافي أنفسهم من الأجوبة، وقالوا: هذا سؤالنا وما بقى في أنفسنا شيء.

فلما أجاب الشيخ عن أسئلتهم وافقوه وانفصل المجلس على ذلك، وكان قال لهم: كل من خالف شيئًا مما قلته فليكتب[٣] بخطه خلافه ، ولينقل [٤] فيما خالف في ذلك عن السلف، أو يكتب كل شخص عقيدة، وتعرض هذه العقائد على ولاة الأمور، ويعرف أيها الموافق للكتاب والسنة. وقال ـ أيضًا ـ من جاء بحرف واحد عن السلف بخلاف ما ذكرت فأنا أصير إليه، وأنا أحضر نقل جميع الطوائف أنهم ذكروا مذهب السلف كما

---

(١) في المطبوعة «فصل» والصواب ما أثبتناه .

(٢) في المطبوعة :«أمر عظيم» والصواب ما أثبتناه .

(٣) في المطبوعة :« فاليكتب» والصواب ما أثبتناه .

(٤) في المطبوعة:« واينقل» والصواب ما أثبتناه .

وضعته، وأنا موافق السلف، ومناظر على ذلك، وجميع أئمة الطوائف من الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية والأشعرية وأهل الحديث والصوفية موافقون ما أقوله.

وسألوه عن الظاهر: هل هو موافق أم لا؟ فقال: هذا ليس في العقيدة ، وأنا أتبرع بالجواب عن أكثر من حكى مذهب السلف كالخطابي، وأبي بكر الخطيب، والبغوي، وأبي بكر، وأبي القاسم التميمي، وأبي الحسن الأشعري، وابن الباقلاني، وأبي عثمان الصابوني، وأبي عمر بن عبد البر، والقاضي أبي يعلى، والسيف الآمدي، و غيرهم في نفي الكيفية، والتشبيه عنها، وأن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات: يحتذى فيه حذوه، ويتبع فيه مثاله، فإذا كان إثبات الذات إثبات وجود لإثبات كيفية، فكذلك إثبات الصفات إثبات وجود لا إثبات كيفية.

وقد نقل طائفة. . . (١) أن مذهب السلف أن الظاهر غير مراد . قال: والجمع بين النقلين أن الظاهر لفظ مشترك، فالظاهر الذي لا يليق إلا بالمخلوق غير مراد، وأما الظاهر اللائق بجلال الله تعالى وعظمته فهو مراد: أنه هو المراد في أسماء الله تعالى وصفاته مثل الحي والعليم والقدير والسميع والبصير، وجرت بحوث دقيقة لا يفهمها إلا قليل من الناس.

وبين أن الله تعالى فوق عرشه على الوجه الذي يليق بجلاله، ولا أقول: فوقه كالمخلوق على المخلوق، كما تقوله المشبهة، ولا يقال :إنه لا فوق السموات ولا على العرش رب، كما تقوله المعطلة الجهمية، بل يقال إنه فوق سمواته، على عرشه، بائن من خلقه.

وتكلم على لفظ الجهة ، وأنه معنى مشترك، وعلى لفظ «الحقيقة».

وسئل عن مسألة القرآن والصوت فأجاب بالتفصيل ، وكان أجاب به قديمًا فقال: من قال: إن صوت العبد بالقرآن ومداد المصحف قديم، فهو مخطئ ضال، ولم يقل بهذا أحد من علماء أصحاب الإمام أحمد ولا غيرهم.

وما نقل عنهم أنهم يقولون : ليس القرآن إلا الصوت المسموع من القارئ والمداد الذي في المصحف ، وهو مع ذلك قديم ، فهذا كذب مفترى. ما قاله أحمد، وأحضر نصوص الإمام أحمد وأصحابه، وأصحاب مالك، والشافعي، والأشعري، وغيرهم: أن من قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق فهو مبتدع ، فكيف بمن يقول: صوتي به غير مخلوق، أو يقول صوتي به قديم،و حرر الكلام فيها وأن إطلاق القول بنفي الحرف بدعة، لم يتكلم

(١) بياض بالأصل.

به الإمام أحمد ولا غيره من الأئمة المتبوعين.

بل مذهب السلف أن القرآن كلام الله: حروفه ومعانيه، والكلام يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئًا، لا إلى من قاله مبلغًا مؤديًا، وأن الله تكلم بصوت،وذكر حديث أبي سعيد ـ رضي الله عنه ـ الذي في الصحيحين(١)، فأخذ نائب المالكي يقول: أنت تقول : إن الله ينادي بصوت، فقال له الشيخ: هكذا قال نبيك إن كنت مؤمنا به وهكذا قال محمد بن عبد الله إن كان رسولا عندك.

وجعل نائب السلطان كلما ذكر حديثًا وعزاه إلى الصحيحين يقول لهم: هكذا قاله النبي ﷺ ؟ يقولون: نعم. فيقول: فمن قال بقول النبي ﷺ أي شيء يقال له؟ وقال له: كل شيء قلته من عندك قلته؟ فقال: بل أنقله جميعًا عن نبي الأمة ﷺ ، وأبين أن طوائف الإسلام تنقله عن السلف كما نقلته ، وأن أئمة الإسلام عليه، وأنا أناظر عليه، وأعلم كل من يخالفني بمذهبه.

وانزعج الشيخ انزعاجًا عظيمًا على نائب المالكي، والصفي الهندي، وأسكتهما سكوتًا لم يتكلما بعده بما يذكر. وحزئيات الأمور لا يتسع لها هذا الورق.

وبعد المجلس حمل بعض الشافعية النقل من تفسير القرطبي بأن السلف لم ينكر أحد منهم أن الله ـ تعالى ـ استوى على العرش حقيقة، وأنهم لا يقولون بنفي الجهة، ولا ينطقون إلا بما أخبرت به رسله، وخص العرش بذلك؛ لأنه أعظم المخلوقات، وإنما جهلوا كيفية الاستواء، وأنه لا تعلم حقيقته، كما قال مالك ـ رحمه الله ـ : الاستواء معلوم - يعني: في اللغة - والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة .فقال المالكي : ما كنا نعرف هذا.

وبعد المجلس حصل من ابن الوكيل، وغيره من الكذب، والاختلاق والتناقض بما عليه الحال ما لا يوصف.

فجميع ما يرد إليك مما يناقض ما ذكرت ، من الأكاذيب، والاختلافات فتعلم ذلك.

ولم ندر إلى الآن كيف وقع الأمر في مصر، إلا ما في كتاب السلطان أنه بلغنا أن الشيخ فلانا كتب عقيدة يدعو إليها وأن بعض الناس أنكرها فليعقد(٢) له مجلس لذلك، ولتطالع (٣) ما يقع ، وتكشف أنت ذلك كشفًا شافيًا ، وتعرفنا به.

---

(١) البخاري في الرقاق (٦٥٤٩) وفي التوحيد (٧١٥٨)، ومسلم في الإيمان(١٨٣/ ٣٠٢) .

(٢) في المطبوعة :« فاليعقد» والصواب ما أثبتناه .

(٣) في المطبوعة :«والتطالع» والصواب ما أثبتناه .

والسلام عليك ورحمة الله وبركاته، وعلى الشيخ الإمام الكبير العالم الفاضل قرة العين عز الدين أفضل السلام، وكذلك كل فرد من الأهل والأصحاب والمعارف والسلام.

قال الإمام أبو العباس أحمد بن تيمية في جواب ورقة أرسلت إليه في السجن في رمضان سنة ست وسبعمائة :

الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له. وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أرسله بالهدى، ودين الحق؛ ليظهره على الدين كله، وكفى بالله شهيدًا، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليمًا.

أما بعد : قد وصلت «الورقة» التي فيها رسالة الشيخين الجليلين العالمين الناسكين، القدوتين ـ أيدهما الله وسائر الإخوان بروح منه، وكتب في قلوبهم الإيمان، وأدخلهم مدخل صدق، وأخرجهم مخرج صدق، وجعلهم ممن ينصر به السلطان، سلطان العلم، والحجة والبيان ، والبرهان ، وسلطان القدرة ، والنصر بالسِّنان والأعوان، وجعلهم من أوليائه المتقين ، وجنده الغالبين، لمن ناوأهم من الأقران، ومن أئمة المتقين: الذين جمعوا بين الصبر والإيقان، والله محقق ذلك ومنجز وعده في السر والإعلان؛ ومنتقم من حزب الشيطان لعباد الرحمن.

لكن بما اقتضته حكمته، ومضت به سنته، من الابتلاء والامتحان، الذي يخلص الله به أهل الصدق والإيمان من أهل النفاق والبهتان، إذ قد دل كتابه على أنه لابد من الفتنة لكل من الداعي إلى الإيمان والعقوبة لذوي السيئات والطغيان قال الله تعالى: ﴿الٓمٓ . أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لا يُفْتَنُونَ . وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ. أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَن يَسْبِقُونَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [العنكبوت: ١-٤].

فأنكر ـ سبحانه ـ على من يظن أن أهل السيئات يفوتون الطالب، وأن مدعي الإيمان يتركون بلا فتنة تميز بين الصادق والكاذب، وأخبر في كتابه أن الصدق في الإيمان لا يكون إلا بالجهاد في سبيله، فقال تعالى: ﴿ قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا ﴾ إلى قوله: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُوْلَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴾[الحجرات: ١٤، ١٥].

وأخبر في كتابه بخسران المنقلب على وجهه عند الفتنة الذي يعبد الله فيها على حرف

وهو الجانب والطرف الذي لا يستقر من هو عليه، بل لا يثبت الإيمان إلا عند وجود ما يهواه من خير الدنيا، قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾الآية [الحج: ١١]، وقال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، وقال تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ﴾ [محمد: ٣١].

وأخبر ـ سبحانه ـ أنه عند وجود المرتدين؛ فلابد من وجود المحبين المحبوبين المجاهدين، فقال: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ الآية [المائدة: ٥٤].

وهؤلاء هم الشاكرون لنعمة الإيمان، الصابرون على الامتحان، كما قال تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ. وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُّؤَجَّلًا وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا وَسَنَجْزِي الشَّاكِرِينَ. وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ. وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ. فَآتَاهُمُ اللَّهُ ثَوَابَ الدُّنْيَا وَحُسْنَ ثَوَابِ الْآخِرَةِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾[آل عمران: ١٤٤-١٤٨].

فإذا أنعم الله على الإنسان بالصبر، والشكر، كان جميع ما يقضي الله له من القضاء خيرًا له، كما قال النبي ﷺ: «لايقضي الله للمؤمن من قضاء إلا كان خيرًا له. إن أصابته سراء فشكر كان خيرًا له، وإن أصابته ضراء فَصَبَر كان خيرًا له»[1]. والصابر الشكور هو المؤمن الذي ذكره الله في غير موضع من كتابه.

ومن لم ينعم الله عليه بالصبر والشكر فهو بشر حال، وكل واحد من السراء والضراء في حقه يفضى إلى قبيح المآل، فكيف إذا كان ذلك في الأمور العظيمة التي هي من محن الأنبياء والصديقين، وفيها تثبيت أصول الدين، وحفظ الإيمان، والقرآن من كيد أهل النفاق والإلحاد والبهتان.

فالحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه كما يحب ربنا ويرضى، وكما ينبغي لكرم وجهه وعز جلاله.

---

(١) مسلم في الزهد (٢٩٩٩/ ٦٤)، وأحمد ٤/ ٣٣٢، ٣٣٣ ، كلاهما عن صهيب بن سنان.

والله هو المسؤول أن يثبتكم، وسائر المؤمنين، بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة، ويتم عليكم نعمه الباطنة والظاهرة، وينصر دينه وكتابه، وعباده المؤمنين على الكافرين، والمنافقين الذي أمرنا بجهادهم والإغلاظ عليهم في كتابه المبين.

وأنتم فأبشروا من أنواع الخير والسرور بما لم يخطر في الصدور. وشأن هذه «القضية» وما يتعلق بها أكبر مما يظنه من لا يراعى إلا جزئيات الأمور؛ ولهذا كان فيما خاطبت به أمين الرسول علاء الدين الطيبرسي إذ قلت: هذه«القضية» ليس الحق فيها لي بل لله ولرسوله وللمؤمنين من شرق الأرض إلى مغربها، وأنا لا يمكنني أن أبدل الدين، ولا أنكس راية المسلمين. ولا أرتد عن دين الإسلام لأجل فلان، وفلان.

نعم يمكنني ألا أنتصر لنفسي، ولا أجازي من أساء إليَّ وافترى عليَّ، ولا أطلب حظي، ولا أقصد إيذاء أحد بحقي، وهذا كله مبذول مني ولله الحمد، ونفسي طيبة بذلك، وكنت قد قلت له : الضرر في هذه «القضية» ليس عليَّ، بل عليكم، فإن الذين أثاروها من أعداء الإسلام الذين يبغضونه، ويبغضون أولياءه والمجاهدين عنه، ويختارون انتصار أعدائه من التتار ونحوهم.

وهم دبَّروا عليكم حيلة يفسدون بها ملتكم ودولتكم، وقد ذهب بعضهم إلى بلدان التتار، وبعضهم مقيم بالشام وغيره، ولهذه القضية أسرار لا يمكنني أن أذكرها، ولا أسمِّي من دخل في ذلك حتى تشاوروا نائب السلطان، فإن أذن في ذلك ذكرت لك ذلك، وإلا فلا يقال ذلك له، وما أقوله فاكشفوا أنتم، فاستعجب من ذلك وقال: يا مولانا، ألا تسمى لي أنت أحدًا؟ فقلت: وأنا لا أفعل ذلك، فإن هذا لا يصلح.

لكن تعرفون من حيث الجملة أنهم قصدوا فساد دينكم، ودنياكم، وجعلوني إمامًا تسترًا، بعلمهم بأني أواليكم، وأسعى في صلاح دينكم ودنياكم، وسوف ـ إن شاء الله ـ ينكشف الأمر.

قلت له : وإلا فأنا على أي شيء أخاف! إن قتلت كنت من أفضل الشهداء! وكان عليَّ الرحمة والرضوان إلى يوم القيامة! وكان على من قتلني اللعنة الدائمة في الدنيا، والعذاب في الآخرة! ليعلم كل من يؤمن بالله ورسوله أني إن قتلت لأجل دين الله، وإن حبست فالحبس في حقي من أعظم نعم الله عليَّ، ووالله ما أطيق أن أشكر نعمة الله على في هذا الحبس، وليس لي ما أخاف الناس عليه! لا أقطاعي ! ولا مدرستي! ولا مالي! ولا رياستي وجاهي.

وإنما الخوف عليكم إذا ذهب ما أنتم فيه من الرياسة والمال، وفسد دينكم الذي تنالون

به سعادة الدنيا والآخرة، وهذا كان مقصود العدو الذي أثار هذه الفتنة.

وقلت: هؤلاء الذين بمصر من الأمراء ، والقضاة، والمشائخ ، إخواني وأصحابي ، أنا ما أسأت إلى أحد منهم قط، وما زلت محسنًا إليهم، فأي شيء بيني وبينهم؟! ولكن لَبَّس عليهم المنافقون أعداء الإسلام. وأنا أقول لكم - لكن لم يتفق أني قلت هذا له - : إن في المؤمنين من يسمع كلام المنافقين ويطيعهم، وإن لم يكن منافقًا، كما قال تعالى: ﴿وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ﴾[التوبة :٤٧]، وقد قال الله لنبيه ﷺ : ﴿وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَدَعْ أَذَاهُمْ﴾ [الأحزاب :٤٨].

والنفاق له شعب ودعائم، كما أن للإيمان شعبًا ودعائم، ففي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: « آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا اؤتمن خان»(١). وفيهما أيضا أنه قال: «أربع من كن فيه كان منافقًا خالصا، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها، إذا حدث كذب، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فَجَر، وإذا اؤتمن خان» (٢).

وقلت له: هذه القضية أكبر مما في نفوسكم، فإن طائفة من هؤلاء الأعداء ذهبوا إلى بلاد التتر. فقال: إلى بلاد التتر؟ فقلت: نعم. هم من أحرص الناس على تحريك الشر عليكم إلى أمور أخرى لا يصلح أن أذكرها لك.

وكان قد قال لي : فأنت تخالف المذاهب الأربعة، وذكر حكم القضاة الأربعة، فقلت له: بل الذي قلته عليه الأئمة الأربعة المذاهب، وقد أحضرت في الشام أكثر من خمسين كتابًا، من كتب الحنفية، والمالكية، والشافعية، وأهل الحديث. والمتكلمين، والصوفية، كلها توافق ما قلته بألفاظه، وفي ذلك نصوص سلف الأمة وأئمتها.

ولم يستطع المنازعون ـ مع طول تفتيشهم كتب البلد وخزائنه ـ أن يخرجوا ما يناقض ذلك عن أحد من أئمة الإسلام وسلفه، وكان لما أعطاني الدرج. فتأملته فقلت له: هذا كله كذب ؛ إلا كلمة واحدة ، وهي أنه استوى على العرش حقيقة، لكن بلا تكييف، ولا تشبيه. قلت: وهذا هو في «العقيدة» بهذا اللفظ : بلا تكييف، ولا تمثيل، ولا تحريف، ولا تعطيل . فقال: فاكتب خطك بهذا. قلت: هذا مكتوب قبل ذلك في «العقيدة» ولم أقل بما يناقضه فأي فائدة في تجديد الخط؟!.

---

(١) البخاري في الشهادات (٢٦٨٢) ، ومسلم في الإيمان (٥٩/١٠٧) ، والترمذي في الإيمان (٢٦٣١) ، كلهم عن أبي هريرة.

(٢) النسائي في الإيمان (٥٠٢٠) ،و أحمد ١٩٨/٢، كلاهما عن عبد الله بن عمرو.

وقلت: هذا اللفظ قد حكى إجماع أهل السنة والجماعة عليه غير واحد من العلماء، المالكية، والشافعية، وأهل الحديث، وغيرهم، وما في علماء الإسلام من ينكر ذلك، إلا هؤلاء الخصوم.

قلت: فإن هؤلاء يقولون: ما فوق العرش رب يُدْعى ، ولا فوق السماء إله يُعْبَد، وما هناك إلا العدم المحض والنفي الصرف، وأن الرسول ﷺ لم يعرج به إلى الله تعالى، ولكن صعد إلى السماء، ونزل . وأن الداعي لا يرفع يديه إلى الله. ومنهم من يقول: إن الله هو هذا الوجود، وأنا الله، وأنت الله، والكلب والخنزير والعذرة! ويقول: إن الله حالٌّ في ذلك.

فاستعظم ذلك، وهاله أن أحدًا يقول هذا. فقال: هؤلاء؟ يعني ابن مخلوف وذويه. ففلت: هؤلاء ما سمعت كلامهم، ولا خاطبوني بشيء ؛ فما يحل لي أن أقول عنهم ما لم أعلمه، ولكن هذا قول الذين نازعوني بالشام، وناظروني وصرحوا لي بذلك، وصرح أحدهم بأنه لا يقبل من الرسول ﷺ ما يقوله في هذا الباب مما يخالفهم.

وجعل الرجل في أثناء الكلام يصغى لما أقوله ، ويعيه، لما رأى غضبي؛ ولهذا بلغني من غير وجه أنه خرج فرحًا مسرورًا بما سمعه مني. وقال: هذا على الحق، وهؤلاء قد ضيعوا الله، وإلا فأين هو الله؟! وهكذا يقول كل ذي فطرة سليمة. كما قاله جمال الدين الأخرم للملك الكامل لما خاطبه الملك الكامل في أمر هؤلاء ، فقال له الأخرم: هؤلاء قد ضيعوا إلهك، فاطلب لك إلها تعبده.

ومن المعلوم باتفاق المسلمين أن الله حي حقيقة، عليم حقيقة، قدير حقيقة، سميع حقيقة، بصيرحقيقة، إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته، وإنما ينكر ذلك الفلاسفة الباطنية. فيقولون : نطلق عليه هذه الأسماء، ولا نقول: إنها حقيقة. وغرضهم بذلك جواز نفيها، فإنهم يقولون: لا حي حقيقة ، ولا ميت حقيقة، ولا عالم ولا جاهل، ولا قادر ولا عاجز،ولا سميع ولا أصم.

فإذا قالوا: إن هذه الأسماء مجاز،أمكنهم نفي ذلك؛ لأن علامة المجاز صحة نفيه. فكل من أنكر أن يكون اللفظ حقيقة لزمه إطلاق نفيه، فمن أنكر أن يكون استوى على العرش حقيقة، فإنه يقول: ليس الرحمن على العرش استوى، كما أن من قال: إن لفظ الأسد للرجل الشجاع، والحمار للبليد ليس بحقيقة، فإنه يلزمه صحة نفيه. فيقول : هذا ليس بأسد، ولا بحمار، ولكنه آدمي.

وهؤلاء يقولون لهم: لا يستوى الله على العرش. كقول إخوانهم: ليس هو بسميع ولا

بصير، ولا متكلم؛ لأن هذه الألفاظ عندهم مجاز. فيأتون إلى محض ما أخبرت به الرسل عن الله ـ سبحانه ـ يقابلونه بالنفي والرد، كما يقابله المشركون بالتكذيب، لكن هؤلاء لا ينفون اللفظ مطلقًا.

وقال الطلمنكي [1] ـ أحد أئمة المالكية ـ قبل ابن عبد البر، والباجي، وطبقتهما ـ في «كتاب الوصول إلى معرفة الأصول» : أجمع المسلمون من أهل السنة على أن معنى ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] ، ونحو ذلك من القرآن: أن ذلك علمه، وأن الله فوق السموات بذاته مستو على العرش كيف شاء.

وقال ـ أيضا ـ: قال أهل السنة في قول الله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]: إن الاستواء من الله على عرشه المجيد على الحقيقة، لا على المجاز. وقال ابن عبد البر في «التمهيد» ـ شرح الموطأ ، وهو أشرف كتاب صنف في فنه ـ لما تكلم على حديث النزول قال: هذا حديث ثابت لا يختلف أهل الحديث في صحته. وفيه دليل على أن الله في السماء على العرش من فوق سبع سموات كما قالت الجماعة، وهو من حجتهم على المعتزلة في قولهم: إنه في كل مكان، وليس على العرش.

قال: والدليل على صحة ما قاله أهل الحق، قول الله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴾، وقال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾[فاطر: ١٠]، وقال: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ [المعارج: ٤]، وقال: ﴿يَا عِيسَىٰ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾[آل عمران: ٥٥] وذكر آيات.

إلى أن قال: وهذا أشهر عند العامة والخاصة من أن يحتاج إلى أكثر من حكايته؛ لأنه اضطرار لم يوقفهم عليه أحد ولا خالفهم فيه مسلم.

وهذا مثل ما ذكر محمد بن طاهر عن أبي جعفر الهمداني: أنه حضر مجلس بعض المتكلمين فقال: « كان الله ولا عرش» فقال: يا أستاذ ، دعنا من ذكر العرش. أخبرنا عن هذه الضرورات التي نجدها في قلوبنا: ما قال عارف قط يا الله ، إلا وجد في قلبه ضرورة تطلب العلو، لا تلتفت يُمْنة ولا يَسْرَةً . فضرب بيده على رأسه وقال: حيرني الهمداني، حيرني الهمداني. أراد الشيخ أن إقرار الفطر بأن معبودها ، ومدعوها فوق ، هو أمر ضروري ، عقلي ، فطري، لم تستفده من مجرد السمع، بخلاف الاستواء على

---

(١) هو أبو عمرو أحمد بن محمد بن عبد الله بن يحيى المعافري الأندلسي، صنف كتبًا كثيرة في السنة، وكان سيفًا مجردًا على أهل الأهواء والبدع ، توفى سنة ٤٢٩هـ.[سير أعلام النبلاء ١٧/٥٦٦-٥٦٩، شذرات الذهب ٣/ ٢٤٣].

العرش ـ بعد خلق السموات والأرض في ستة أيام ـ فإن هذا علم من جهة السمع.

ولهذا لا تعرف أيام الأسبوع إلا من جهة المقرين بالنبوات، فأما من لا يعرف ذلك كالترك المشركين ، فليس في لغتهم أسماء أيام الأسبوع. وهذا من حكمة اجتماع أهل كل ملة في يوم واحد في الأسبوع ، كما قال النبي ﷺ: «اليوم لنا، وغداً لليهود، وبعد غد للنصارى»[1]. وبسط ابن عبد البر الكلام في ذلك.

إلى أن قال: وأما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾[المجادلة:٧]، فلا حجة فيه لهم؛ لأن علماء الصحابة، والتابعين قالوا في تأويل هذه الآية: هو على العرش ، وعلمه في كل مكان، وما خالفهم في ذلك أحد يحتج بقوله.

قال أبو عمر : أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة، لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئًا، ولا يحدون فيه صفة محصورة . وأما أهل البدع ـ الجهمية والمعتزلة والخوارج ـ فكلهم ينكرها، ولا يحمل شيئًا منها على الحقيقة ، ويزعمون أن من أقرّ بها مشبه، وهم ـ عند من أقرّ بها ـ نافون للمعبود، والحق ما نطق به كتاب الله، وسنة نبيه ﷺ، وهم أئمة الجماعة.

وقال ـ أيضًا ـ :الذي عليه أهل السنة، وأئمة الفقه، والأثر، في هذه المسألة وما أشبهها: الإيمان بما جاء عن النبي ﷺ، والتصديق بذلك، وترك التحديد، والكيفية في شيء منه.

وقال السجزي في «الإبانة» : وأئمتنا كالثوري، ومالك ، وابن عيينة، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد ، وابن المبارك، والفضيل، وأحمد، وإسحاق، متفقون على أن الله ـ سبحانه ـ بذاته فوق العرش، وأن علمه بكل مكان، وأنه يرى يوم القيامة بالأبصار فوق العرش، وأنه ينزل إلى سماء الدنيا، وأنه يغضب، ويرضى، ويتكلم بما شاء، فمن خالف شيئًا من ذلك فهو منهم بريء، وهم منه برءاء.

وقال الشيخ عبد القادر في «الغنية»: أما معرفة الصانع بالآيات، والدلالات ـ على وجه الاختصار ـ فهو أن يعرف ويتيقن أن الله واحد أحد صمد، إلى أن قال: وهو بجهة العلو، مستو على العرش ، محتو على الملك، محيط علمه بالأشياء. قال: ولا يجوز

---

(١) البخاري في الجمعة (٨٧٦)، ومسلم في الجمعة (١٩/٨٨٥)، كلاهما عن أبي هريرة.

وصفه بأنه في كل مكان، بل يقال: إنه في السماء على العرش، إلى أن قال: وينبغي إطلاق صفة الاستواء من غير تأويل، وأنه استواء الذات على العرش. قال: وكونه على العرش في كل كتاب أنزل على كل نبي أرسل بلا تكييف.

وذكر الشيخ نصر المقدسي في «كتاب الحجة» عن ابن أبي حاتم قال: سألت أبي وأبا زُرْعَةَ عن مذاهب أهل السنة؟ فقالا: أدركنا العلماء في جميع الأمصار، حجازًا، وعراقًا، ومصر، وشامًا ويمنًا؛ فكان من مذاهبهم: أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص والقرآن كلام الله منزل، غير مخلوق، بجميع جهاته، إلى أن قال: وإن الله على عرشه بائن من خلقه، كما وصف نفسه في كتابه، وعلى لسان رسوله ﷺ بلا كيف، أحاط بكل شيء علمًا.

وقال الشيخ نصر في أثناء الكتاب: إن قال قائل: قد ذكرت ما يجب على أهل الإسلام من اتباع كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، وما أجمع عليه الأئمة والعلماء فاذكر مذهبهم وما أجمعوا عليه.

فالجواب: أن الذي أدركنا عليه أهل العلم، ومن بلغني قوله من غيرهم... فذكر جمل «اعتقاد أهل السنة» وفيه: وأن الله مستو على عرشه، بائن من خلقه. كما قال في كتابه.

وقال أبو الحسن الكجي الشافعي في «قصيدته المشهورة في السنة»:

عقيدتهم أن الإله بذاته   على عرشه مع علمه بالغوائب

وقال القرطبي - صاحب التفسير الكبير - في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَٰنُ﴾[الفرقان: ٥٩] قال: هذه «مسألة الاستواء» وللعلماء فيها كلام. فذكر قول المتكلمين. ثم قال: كان السلف الأول لا يقولون بنفي الجهة، ولا ينطقون بذلك. بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله؛ كما نطق به كتابه، وأخبرت به رسله. قال: ولم ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة؛ وإنما جهلوا كيفية الاستواء . فإنه لا تعلم حقيقته.

ثم قال - بعد أن حكى أربعة عشر قولا - :وأظهر الأقوال ما تظاهرت عليه الآي، والأخبار، والفضلاء الأخيار أن الله على عرشه ، كما أخبر في كتابه، وعلى لسان نبيه بلا كيف، بائن من جميع خلقه. هذا مذهب السلف الصالح فيما نقله الثقات عنهم.

ولما اجتمعنا بدمشق، وأحضر فيمن أحضر كتب أبي الحسن الأشعري: مثل «المقالات»، و«الإبانة» وأئمة أصحابه كالقاضي أبي بكر، وابن فُورَك، والبيهقي، وغيرهم. وأحضر

كتاب «الإبانة»، وما ذكر ابن عساكر في كتاب« تبيين كذب المفترى فيما نسب إلى الأشعري وقد نقله بخطه أبو زكريا النووي.

وقال فيه: فإن قال قائل : قد أنكرتم قول المعتزلة، والقدرية، والجهمية، والحرورية، والرافضة، والمرجئة : فعرفونا قولكم الذي به تقولون.

قيل له: قولنا: التمسك بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وما روى عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث. ونحن بذلك معتصمون ، وبما كان يقول أحمد بن حنبل ـ نضر الله وجهه، ورفع درجته، وأجزل مثوبته ـ قائلون، ولما خالف قوله مجانبون؛ لأنه الإمام الفاضل الذي أبان الله به الحق عند ظهور الضلال وأوضح به المنهاج ،وقمع به بدع المبتدعين، وزيغ الزائغين، وشك الشاكين.

وذكر الاعتقاد الذي ذكره في «المقالات» عن أهل السنة ثم احتج على أبواب الأصول مثل« مسألة القرآن» ، و«الرؤية» و «الصفات» ثم قال:

باب ذكر الاستواء

فإن قال قائل : ما تقولون في الاستواء ؟ قيل بأن الله مستو على عرشه. كما قال سبحانه : ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴾[طه: ٥] وقال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾[فاطر: ١٠]، وقال سبحانه: ﴿ بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ ﴾[النساء:١٥٨]، وقال فرعون: ﴿يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ . أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾[غافر:٣٦، ٣٧] كذَّب موسى في قوله: إن الله فوق السموات.

وقال: ﴿ أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الأَرْضَ﴾ [الملك:١٦]، والسموات فوقها العرش، وإنما أراد العرش الذي هو على السموات، ألا ترى أن الله ذكر السموات فقال: ﴿وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُوراً ﴾[نوح:١٦] لم يرد أن القمر يملأهن جميعًا، وأنه فيهن جميعًا. ورأينا المسلمين جميعًا يرفعون أيديهم إذا دعوا نحو العرش.

قال: وقد قال قائلون من المعتزلة، والجهمية، والحرورية: إن معنى قوله: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ أي: استولى، وملك، وقهر، والله في كل مكان، وجحدوا أن يكون الله على عرشه، كما قاله أهل الحق. قال: ولو كان كما قالوا، كان لا فرق بين العرش وبين الأرض السابعة السفلى؛ لأن الله قادر على كل شيء ، وقدر ذلك.

وساق الكلام إلى أن قال: ومما يؤكد لكم أن الله مستو على عرشه دون الأشياء كلها، ما نقله أهل الرواية عن رسول الله ﷺ من قوله: «ينزل الله إلى سماء الدنيا كل ليلة

فيقول: هل من سائل فأعطيه؟ هل من مستغفر فأغفر له؟ حتى يطلع الفجر»(1) ثم ذكر الأحاديث.

وقال تعالى: ﴿ يَا عِيسَىٰ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [آل عمران: 55] قال: وأجمعت الأمة على أن الله رفع عيسى إلى السماء. وذكر دلائل. إلى أن قال: كل ذلك يدل على أن الله ليس في خلقه ولا خلقه فيه، وأنه عز وجل مستو على عرشه - جل وعز وتعالى عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا. جل عما يقول الذين لم يثبتوا له في وصفهم له حقيقة، ولا أوجبوا له بذكرهم إياه وحدانية؛ إذ كان كلامهم يؤول إلى التعطيل، وجميع أوصافهم على النفي في التأويل، يريدون بذلك - فيما زعموا - التنزيه، ونفي التشبيه. فنعوذ بالله من تنزيه يوجب النفي، والتعطيل.

وهذا باب واسع لا يحصر فيه كلام العلماء من جميع الطوائف، وما في ذلك من الدلائل العقلية والنقلية، وما يعارض ذلك أيضًا من حجج النفاة، والجواب عنها.

وقد كتبت في هذا ما يجيء عدة مجلدات، وذكرت فيها مقالات الطوائف جميعها، وحججها الشرعية والعقلية، واستوعبت ما ذكره الرازي في كتاب «تأسيس التقديس» و«نهاية العقول» وغير ذلك، حتى أتيت على مذاهب الفلاسفة المشائين أصحاب أرسطو، وغير المشائين متقدميهم ومتأخريهم، كأفضل متأخريهم «ابن سينا» وأوحدهم في زمانه «أبي البركات» وذكرت حججهم. فإني أعلم أن هذا الباب قد كثر فيه الاضطراب، وحار فيه طوائف من الفضلاء الأذكياء؛ لتعارض الأدلة عندهم. وقررت الأدلة اللفظية الصحيحة، وميزت بينها وبين الشبهات الفاسدة، مع ما يجيء في ضمن ذلك من أصول عظيمة وقواعد جسيمة.

من أولها - وهو من أجل الأمور عند كثير من الناس - من تقرير استدارة الأفلاك. فإني قررت ذلك، وذكرت كلام من ذكر إجماع المسلمين على ذلك، مثل ابن المنادي، وابن حزم، وابن الجوزي، وما يتعلق بذلك من الأمور الحسابية السمعية من الكتاب والسنة، إلى أمثال ذلك مما يطول وصفه.

وأيضًا، لما كنت في البرج ذكر لي أن بعض الناس علق مؤاخذة على الفتيا «الحموية» وأرسلت إلي، وقد كتبت فيما بلغ مجلدات، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

والناس يعلمون أنه كان بين الحنبلية والأشعرية وحشة ومنافرة. وأنا كنت من أعظم الناس تأليفًا لقلوب المسلمين، وطلبًا لاتفاق كلمتهم، واتباعًا لما أمرنا به من الاعتصام

(1) مسلم في صلاة المسافرين (758 / 169) عن أبي هريرة.

بحبل الله، وأزلت عامة ما كان في النفوس من الوحشة ، وبينت لهم أن الأشعري كان من أجل المتكلمين المنتسبين إلى الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ ونحوه، المنتصرين لطريقه، كما يذكر الأشعري ذلك في كتبه.

وكما قال أبو إسحاق الشيرازي (١): إنما نفقت الأشعرية عند الناس بانتسابهم إلى الحنابلة، وكان أئمة الحنابلة المتقدمين كأبي بكر عبد العزيز، وأبي الحسن التميمي، ونحوهما، يذكرون كلامه في كتبهم، بل كان عند متقدميهم كابن عقيل عند المتأخرين، لكن ابن عقيل له اختصاص بمعرفة الفقه وأصوله، وأما الأشعري فهو أقرب إلى أصول أحمد من ابن عقيل وأتبع لها، فإنه كلما كان عهد الإنسان بالسلف أقرب، كان أعلم بالمعقول والمنقول.

وكنت أقرر هذا للحنبلية، وأبين أن الأشعري ، وإن كان من تلامذة المعتزلة ثم تاب. فإنه كان تلميذ الجبائي، ومال إلى طريقة ابن كلاب، وأخذ عن زكريا الساجي أصول الحديث بالبصرة، ثم لما قدم بغداد أخذ عن حنبلية بغداد أمورًا أخرى ، وذلك آخر أمره كما ذكره هو وأصحابه في كتبهم.

وكذلك ابن عقيل كان تلميذ ابن الوليد وابن التبان المعتزليين ثم تاب من ذلك. وتوبته مشهورة بحضرة الشريف أبي جعفر. وكما أن في أصحاب أحمد من يبغض ابن عقيل ويذمه ، فالذين يذمون الأشعري ليسوا مختصين بأصحاب أحمد، بل في جميع الطوائف من هو كذلك.

ولما أظهرت كلام الأشعري ـ ورآه الحنبلية ـ قالوا: هذا خير من كلام الشيخ الموفق، وفرح المسلمون باتفاق الكلمة. وأظهرت ما ذكره ابن عساكر في مناقبه أنه لم تزل الحنابلة والأشاعرة متفقين إلى زمن القشيري ، فإنه لما جرت تلك الفتنة ببغداد تفرقت الكلمة، ومعلوم أن في جميع الطوائف من هو زائغ ومستقيم.

مع أني في عمري إلى ساعتي هذه لم أدع أحدًا قط في أصول الدين إلى مذهب حنبلي وغير حنبلي، ولا انتصرت لذلك، ولا أذكره في كلامي ، ولا أذكر إلا ما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها . وقد قلت لهم غير مرة: أنا أمهل من يخالفني ثلاث سنين إن جاء بحرف واحد عن أحد من أئمة القرون الثلاثة يخالف ما قلته فأنا أقر بذلك، وأما ما أذكره فأذكره عن أئمة القرون الثلاثة بألفاظهم، وبألفاظ من نقل إجماعهم من عامة الطوائف.

---

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، ولد سنة ٣٩٣هـ، له تصانيف كثيرة، منها: «التنبيه» و «اللمع» وغيرهما ، توفى سنة ٤٧٦هـ. [سير أعلام النبلاء ١٨/٤٥٢، وفيات الأعيان ١/٢٩-٣١].

هذا، مع أني دائمًا ـ ومن جالسني يعلم ذلك مني ـ أني من أعظم الناس نهيًا عن أن ينسب معين إلى تكفير، وتفسيق ، ومعصية، إلا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية التي من خالفها كان كافرًا تارة، وفاسقًا أخرى ، وعاصيًا أخرى، وإني أقرر أن الله قد غفر لهذه الأمة خطأها، وذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية القولية والمسائل العملية.

وما زال السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل ولم يشهد أحد منهم على أحد لا بكفر ولا بفسق ولا معصية ، كما أنكر شريح قراءة من قرأ: « بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ » وقال: إن الله لا يعجب ، فبلغ ذلك إبراهيم النخعي فقال: إنما شريح شاعر يعجبه علمه. كان عبد الله أعلم منه وكان يقرأ: ﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾.

وكما نازعت عائشة وغيرها من الصحابة في رؤية محمد ﷺ ربه، وقالت : من زعم أن محمدًا رأى ربه فقد أعظم على الله الفريَةَ. ومع هذا لا نقول لابن عباس ونحوه من المنازعين لها: إنه مفتر على الله. وكما نازعت في سماع الميت كلام الحي، وفي تعذيب الميت ببكاء أهله ، وغير ذلك.

وقد آل الشر بين السلف إلى الاقتتال مع اتفاق أهل السنة على أن الطائفتين جميعًا مؤمنتان؛ وأن الاقتتال لا يمنع العدالة الثابتة لهم؛ لأن المقاتل وإن كان باغيًا فهو متأول، والتأويل يمنع الفسوق.

وكنت أبين لهم أن ما نقل لهم عن السلف والأئمة من إطلاق القول بتكفير من يقول كذا وكذا، فهو أيضًا حق، لكن يجب التفريق بين الإطلاق والتعيين. وهذه أول مسألة تنازعت فيها الأمة من مسائل الأصول الكبار وهي مسألة «الوعيد»، فإن نصوص القرآن في الوعيد مطلقة، كقوله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا ﴾ الآية [النساء: ١٠]، وكذلك سائر ما ورد : من فعل كذا فله كذا، فإن هذه مطلقة عامة.

وهي بمنزلة قول من قال من السلف: من قال كذا، فهو كذا. ثم الشخص المعين يلتغي حكم الوعيد فيه بتوبة، أو حسنات ماحية، أو مصائب مكفرة، أو شفاعة مقبولة.

والتكفير هو من الوعيد ، فإنه وإن كان القول تكذيبًا لما قاله الرسول ﷺ ، لكن قد يكون الرجل حديث عهد بإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة، ومثل هذا لا يكفر بجحد ما يجحده حتى تقوم عليه الحجة. وقد يكون الرجل لم يسمع تلك النصوص، أو سمعها ولم تثبت عنده، أو عارضها عنده معارض آخر أوجب تأويلها، وإن كان مخطئًا.

وكنت دائمًا أذكر الحديث الذي في الصحيحين في الرجل الذي قال: إذا أنا مت

فأحرقوني، ثم اسحقوني. ثم ذروني في اليم، فوالله لئن قدر الله علي ليعذبني عذابًا ما عذبه أحدًا من العالمين. ففعلوا به ذلك، فقال الله له: ما حملك على ما فعلت؟ قال: خشيتك فغفر له[1].

فهذا رجل شك في قدرة الله، وفي إعادته إذا ذُرِيَ ، بل اعتقد أنه لا يعاد. وهذا كفر باتفاق المسلمين، لكن كان جاهلا لا يعلم ذلك، وكان مؤمنًا يخاف الله أن يعاقبه، فغفر له بذلك.

والمتأول من أهل الاجتهاد، الحريص على متابعة الرسول ﷺ أولى بالمغفرة من مثل هذا.

فصــل

ما ذكرتم من لين الكلام، والمخاطبة بالتي هي أحسن، فأنتم تعلمون أني من أكثر الناس استعمالا لهذا، لكن كل شيء في موضعه حسن، وحيث أمر الله ورسوله بالإغلاظ على المتكلم لبغيه وعدوانه على الكتاب والسنة ، فنحن مأمورون بمقابلته، لم نكن مأمورين أن نخاطبه بالتي هي أحسن. ومن المعلوم أن الله تعالى يقول: ﴿ **وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ** ﴾[آل عمران:١٣٩] فمن كان مؤمنًا فإنه الأعلى بنص القرآن.

وقال : ﴿**وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ**﴾[المنافقون:٨] وقال: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ فِي الْأَذَلِّينَ . كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي**﴾[المجادلة: ٢٠، ٢١] والله محقق وعده لمن هو كذلك كائنًا من كان.

ومما يجب أن يعلم : أنه لا يسوغ في العقل ولا الدين طلب رضا المخلوقين لوجهين[2] :

أحدهما: أن هذا غير ممكن، كما قال الشافعي ـ رضي الله عنه ـ: الناس غاية لا تدرك، فعليك بالأمر الذي يصلحك فالزمه، ودع ما سواه ولا تعانه.

والثاني: أنا مأمورون بأن نتحرى رضا الله ورسوله، كما قال تعالى:﴿**وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ** ﴾ [التوبة:٦٢]، وعلينا أن نخاف الله فلا نخاف أحدًا إلا الله، كما قال

---

(١) البخاري في الأنبياء (٣٤٧٨) عن أبي سعيد، ومسلم في التوبة (٢٧٥٠/٢٤، ٢٥) عن أبي هريرة، واللفظ لمسلم.

(٢) في المطبوعة :« لوجين» والصواب ما أثبتناه.

تعالى: ﴿ فَلا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران: ١٧٥]، وقال: ﴿فَلا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ ﴾ [المائدة: ٤٤]، وقال: ﴿ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ ﴾ [النحل: ٥١]، ﴿وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ﴾ [البقرة: ٤١]. فعلينا أن نخاف الله، ونتقيه في الناس، فلا نظلمهم بقلوبنا ، ولا جوارحنا، ونؤدي إليهم حقوقهم بقلوبنا وجوارحنا، ولا نخافهم في الله فنترك ما أمر الله به ورسوله خفية منهم.

ومن لزم هذه الطريقة كانت العاقبة له كما كتبت عائشة إلى معاوية :أما بعد: فإنه من التمس رضا الناس بسخط الله سخط الله عليه، وأسخط عليه الناس، وعاد حامده من الناس ذاما. ومن التمس رضا الله بسخط الناس رضى الله عنه، وأرضى عنه الناس.

فالمؤمن لا تكون فكرته وقصده إلا رضا ربه، واجتناب سخطه والعاقبة له، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

هذا مع أن المرسل فرح بهذه الأمور جُوَّانيه في الباطن، وكل ما يظهره فإنه مراءاة لقرينه، وإلا فهما في الباطن متباينان. وثم أمور تعرفها خاصتهم، ويكفيك الطيبرسي قد تواتر عنه الفرح والاستبشار بما جرى مع أنه المخاصم، المغلظ عليه.

وهذا ـ سواء كان أو لم يكن ـ الأصل الذي يجب اتباعه هو الأول وقول النبي ﷺ : «لا تبدؤوهم بقتال، وإن أكثبوكم فارموهم بالنبل» [1] . على الرأس والعين، ولم نرم إلا بعد أن قصدوا شرنا وبعد أن أكثبونا ، ولهذا نفع الله بذلك.

فصـــل

«ذكرتم من أني أطلب تفويض الحكم إلى شخص معين. فهذا لا يصلح، بل فيه ضرر على ذلك الشخص، وعلى، وفساد عام. وذلك أنكم تعلمون أن القاضي «بدر الدين» أني كنت من أعظم الناس موالاة له، ومناصرة، ومعاونة له ومدافعة لأعدائه عنه في أمور متعددة، بل ما أعلم أحدًا أكثر في مخالصة له ومعاونة. وذلك لله وحده. لا لرغبة، ولا لرهبة مني.

وقطعة قوية مما حصل لي من الأذى ـ بدمشق وبمصر أيضًا ـ إنما هو بسبب انتصاري له، ولنوابه، مثل الزرعي، والتبريزي، وغيرهما من حاشيته، وتنويهي بمحاسنه في مصر

(١) البخاري في المغازي (٣٩٨٤) ، وأبو داود في الجهاد (٢٦٦٤) ، وأحمد ٣/ ٤٩٨، كلهم عن أبي أسيد الساعدي.

وقوله: «أكثبوكم» أي قربوا منكم. انظر :النهاية في غريب الحديث ٤/ ١٥١.

أيضًا، قد عرفت بذلك فإنه حزب الردى ، وغيره يعادوني على ذلك.

والله يعلم أن منزلته عندي، ومكانته من قبلي، ليست قريبة من منزلة غيره. فضلا عن أن تكون مثلها. وحاشا لله أن يشبه بدر الدين بمن فرق الله بينه وبينه من وجوه كثيرة زائدة. وفي سنن أبي داود عن عائشة قالت: أمرنا رسول الله ﷺ أن ننزل الناس منازلهم(١).

وعندي من أظلم الناس من يقرن بينه وبين غيره في مرتبة واحدة بالشام ، أو بمصر وما زال بدر الدين مظلومًا بمثل هذا من الأقران، وأنا أعتقد من أعظم ما أتقرب به إلى الله نصره، وموالاته، ومعاونته. . .(٢) أنتم تعرفون في هذا خصوصًا بهذه الديار فإنه ينبغي أن تكون معاونة له ومناصرة له أكثر مما كانت بالشام؛ لأن في كثير من هؤلاء من النفرة عنه، والكذب، والفجور ما ليس في غيرهم.

فأنا أحب وأختار كل ما فيه علو قدره في الدنيا والدين، ولا أحب أن أجعله غرضًا لسهم الأعداء، بل ما عملت معه، ومع غيره، وما أعمل معهم فأجرى فيه على الله الذي يقول : ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ . وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧، ٨].

ولهذا لما ذكر الطيبرسي القضاة وأجملهم، قلت له : إنما دخل في هذه القضية «ابن مخلوف» وذاك رجل كذاب فاجر قليل العلم والدين. فجعل يتبسم لماجعلت أقول هذا ، كأنه يعرفه، وكأنه مشهور بقبح السيرة.

وقلت: ما لابن مخلوف والدخول في هذا؟ هل ادعي أحد عليَّ دعوي مما يحكم به؟ أم هذا الذي تكلمت فيه هو من أمر العلم العام؟ مثل تفسير القرآن، ومعاني الأحاديث، والكلام في الفقه، وأصول الدين . وهذه المرجع فيها إلى من كان من أهل العلم بها، والتقوى لله فيها، وإن كان السلطان والحاكم من أهل ذلك تكلم فيها من هذه الجهة، وإذ عزل الحاكم لم ينعزل ما يستحقه من ذلك، كالإفتاء ونحوه، ولم يقيد الكلام في ذلك بالولاية.

وإن كان السلطان والحاكم ليس من أهل العلم بذلك ولا التقوى فيه لم يحل له الكلام فيه، فضلا عن أن يكون حاكمًا. وابن مخلوف ليس من أهل العلم بذلك ولا التقوى فيه.

---

(١) أبو داود في الأدب (٤٨٤٢) عن عائشة.

(٢) بياض بالأصل.

قلت: فأما القاضي بدر الدين فحاشا لله، ذاك فيه من الفضيلة والديانة ما يمنعه أن يدخل في هذا الحكم المخالف لإجماع المسلمين من بضعة وعشرين وجهًا.

قلت: ومن أصر على أن هذا الحكم الذي حكم به ابن مخلوف هو حكم شرع محمد ﷺ، فهو بعد قيام الحجة عليه كافر. فإن صبيان المسلمين يعلمون بالاضطرار من دين الإسلام أن هذا الحكم لا يرضى به اليهود ، ولا النصارى ، فضلا عن المسلمين!.

وذكرت له بعض الوجوه الذي يعلم بها فساد هذا الحكم، وهي مكتوبة مع «الشرف محمد». وكذلك نزهت القاضي «شمس الدين السروجي» عن الدخول في مثل هذا الحكم.

وقلت له: أنتم ما كان مقصودكم الحكم الشرعي، وإنما كان مقصودكم دفع ما سمعتموه من تهمة الملك، ولما علمت الحكام أن في القضية أمر الملك أحجموا وخافوا من الكلام، خوفًا يعذرهم الله فيه، أو لا يعذرهم. لكن لولا هذا لتكلموا بأشياء ، ولو كان هذا الحكم شاذًا أو فيه غرض لذي سيف لكان عجائب.

فقالوا : يا مولانا ، من يتكلم في أمر الملك؟ نحن ما نتكلم. دعنا من الكلام في الملك. فقلت: أيها النائم، أخليكم من الملك؟! وهذه الفتنة التي قد ملأتم بها الدنيا هل أثارها إلا ذلك؟! ونحن قد سمعنا هذا بدمشق ، لكن ما اعتقدنا أن عاقلا يصدق بذلك.

وهؤلاء القوم بعد أن خرج من أنفسهم تهمة للملك إذ ذكر لهم بعض ما يقوله المنازعون لي يستعظمونه جدًا ويرون مقابلة قائلها بأعظم العقوبة، فإن الله سبحانه يقول: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[الفتح :٢٨] فيعلم أني لو أطلب هذا ذهبت الطيور بي، وببدر الدين كل مذهب، وقيل: إن بيننا في الباطن اتفاقات. فأنا أعمل معه ما أرجو جزاءه من الله، وهو يعمل بموجب دينه.

وأيضًا ، فـ «بدر الدين» لا يحتمل من كلام الناس وأذاهم ـ مايفعله مثل هؤلاء ـ رجل له منصب، وله أعداء وأنا ـ ولا حول ولا قوة إلا بالله ـ فقد فعلوا غاية ما قدروا عليه، وما بقى إلا نصر الله الذي وعد به رسوله والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد.

وأيضا ، فيعلم أن هذا إما أن يتعلق بالحاكم أولا فإن تعلق به لم يكن للخصم المدعى عليه أن يختار حكم حاكم معين، بل يجب إلى من يحكم بالعلم والعدل، وإن لم يتعلق بالحاكم فذاك أبعد.

وأيضاً، فأنا لم يدع على دعوى يختص بها الحاكم من الحدود والحقوق، مثل: قتل،

أو قذف،أو مال، ونحوه، بل في مسائل العلم الكلية: مثل التفسير، والحديث، والفقه، وغير ذلك. وهذا فيه ما اتفقت عليه الأمة وفيه ما تنازعت فيه، والأمة إذا تنازعت ـ في معنى آية، أو حديث، أو حكم خبري، أو طلبي ـ لم يكن صحة أحد القولين، وفساد الآخر ثابتًا بمجرد حكم حاكم، فإنه إنما ينفذ حكمه في الأمور المعينة دون العامة.

ولو جاز هذا لجاز أن يحكم حاكم بأن قوله تعالى: ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [البقرة:٢٢٨] هو الحيض والأطهار، ويكون هذا حكمًا يلزم جميع الناس قوله، أو يحكم بأن اللمس في قوله تعالى ﴿أَوْ لامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [المائدة: ٦] هو الوطء، والمباشرة فيما دونه، أو بأن الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج، أو الأب، والسيد وهذا لا يقوله أحد.

وكذلك الناس إذا تنازعوا في قوله: ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴾[طه: ٥] فقال: هو استواؤه بنفسه وذاته فوق العرش، ومعنى الاستواء معلوم، ولكن كيفيته مجهولة. وقال قوم: ليس فوق العرش رب، ولا هناك شيء أصلا، ولكن معنى الآية: أنه قدر على العرش، ونحو ذلك. لم يكن حكم الحاكم لصحة أحد القولين وفساد الآخر مما فيه فائدة.

ولو كان كذلك لكان من ينصر القول الآخر يحكم بصحته إذ يقول: وكذلك باب العبادات، مثل كون مس الذكر ينقض أو لا، وكون العصر يتسحب تعجيلها أو تأخيرها، والفجر يقنت فيه دائمًا أو لا، أو يقنت عند النوازل ونحو ذلك.

والذي على السلطان في مسائل النزاع بين الأمة أحد أمرين، إما أن يحملهم كلهم على ما جاء به الكتاب والسنة، واتفق عليه سلف الأمة؛لقوله تعالى: ﴿ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾[النساء: ٥٩]. وإذا تنازعوا فهم كلامهم: إن كان ممن يمكنه فهم الحق، فإذا تبين له ما جاء به الكتاب والسنة دعا الناس إليه، وأن يقر الناس على ما هم عليه، كما يقرهم على مذاهبهم العملية.

فأما إذا كانت البدعة ظاهرة – تعرف العامة أنها مخالفة للشريعة – كبدعة الخوارج، والروافض والقدرية والجهمية، فهذه على السلطان إنكارها لأن علمها عام، كما عليه الإنكار على من يستحل الفواحش ، والخمر ، وترك الصلاة، ونحو ذلك.

ومع هذا فقد يكثر أهل هذه الأهواء في بعض الأمكنة، والأزمنة، حتى يصير بسبب كثرة كلامهم مكافئًا – عند الجهال – لكلام أهل العلم والسنة حتى يشتبه الأمر على من يتولى أمر هؤلاء، فيحتاج حينئذ إلى من يقوم بإظهار حجة الله، وتبيينها حتى تكون العقوبة بعد الحجة.

وإلا فالعقوبة قبل الحجة ليست مشروعة، قال تعالى: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ

رَسُولاً﴾ [الإسراء: ١٥]. ولهذا قال الفقهاء في البغاة: إن الإمام يراسلهم، فإن ذكروا شبهة بينها، وإن ذكروا مظلمة أزالها، كما أرسل عليٌّ ابن عباس إلى الخوارج فناظرهم حتى رجع منهم أربعة آلاف ، وكما طلب عمر بن عبد العزيز دعاة القدرية والخوارج ، فناظرهم حتي ظهر لهم الحق، وأقروا به، ثم بعد موته نقض غيلان القدري التوبة فصلب.

وأما إلزام السلطان في مسائل النزاع بالتزام قول بلا حجة من الكتاب والسنة، فهذا لا يجوز باتفاق المسلمين، ولا يفيد حكم حاكم بصحة قول دون قول في مثل ذلك، إلا إذا كان معه حجة يجب الرجوع إليها، فيكون كلامه قبل الولاية وبعدها سواء، وهذا بمنزلة الكتب التي يصنفها في العلم.

نعم، الولاية قد تمكنه من قول حق ونشر علم قد كان يعجز عنه بدونها، وباب القدرة والعجز غير باب الاستحقاق وعدمه. نعم ، للحاكم إثبات ما قاله زيد أو عمرو، ثم بعد ذلك إن كان ذلك القول مختصًا به كان مما يحكم فيه الحكام، وإن كان من الأقوال العامة كان من باب مذاهب الناس . فأما كون هذا القول ثابتًا (١) عند زيد ببينة، أو إقرار،أو خط، فهذا يتعلق بالحكام.

ولا ريب أن مثل : بدر الدين من أعدل الناس وأحبهم في أهل الصدق والعدل، ومن أشد الناس بغضًا لشهود الزور، ولو كان متمكنًا منهم لعمل أشياء، فهذا لو احتيج فيه إلى مثل بدر الدين ، لكان هوالحاكم الذي ينبغي أن يتولاه، دون من هو مشهور بالفجور.

لكن هذه المحاضر التي عندهم ما تساوي مدادها،وهم يعرفون كذبها وبطلانها ، وأنا لا أكره المحاقة عليها عنده ليثبت عنده الحق دون الباطل، فإن كان يجيب إلى ذلك فياحبذا، لكني أخاف أن يحصل له أذى فيَّ بالقدح في بعض الناس، فهو يستخير الله فيما يفعله والله يخير له في جميع الأمور.

بل أختار أنا وغيري المحاقة على ذلك عند بعض نوابه كالقاضي جمال الدين الزرعي، فإنه من عدول القضاة وإلا فبدر الدين أجل قدرًا من أن يكلف ذلك لو كنت محتاجًا إلى ذلك. فأما والأمر ظهرعند الخاصة والعامة فلا يحتاج إليه، كما قلت للطيبرسي :الكتاب من السلطان الذي كتب على لسان السلطان، وأخبر عن ذلك بجميع ما أخبر من الكذب ومخالفة الشريعة.أمور عظيمة بنحو عشرة أوجه، والكتاب الذي كتب على لسان «غازان» كان أقرب إلى الشريعة من هذا الكتاب الذي كتب على لسان السلطان. وسواء بأن فعل

---

(١) في المطبوعة :«ثابت» ، والصواب ما أثبتناه.

ذلك أو لم يفعله، فإني أعتقد وأدين الله بأن نصره ومعاونته على البر والتقوى، وعلى نفوذ صدقه وعدله ، دون كذب الغير وظلمه، وعلى رفع قدره على الغير من أعظم الواجبات، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وقد أرسل إلى الشيخ «نصر» يعرض على إن كنت أختار إحضار المحاضر لأتمكن من القدح فيها.

فقلت له في الجواب: هي أحقر وأقل من أنت يحتاج دفعها إلى حضورها، فإني قد بينت بضعة وعشرين وجهًا أن هذا الحاكم خارج عن شريعة الإسلام بإجماع المسلمين: أهل المذاهب الأربعة وغيرهم.

فصـــل

ومما ينبغي أن تعلمه: أن القوم مستضعفون عن المحاقة إلى الغاية ـ ابن مخلوف، وغيره ـ وقد أداروا الرأي بينهم وعلموا أنهم عند المحاقة مقهورون متهوكون.

والطيبرسي طلب مني غير مرة ترك المحاقة . فقلت له: أنا ما بغيت على أحد ولا قلت لأحد: وافقني على اعتقادي، ولا فعلت بك، ولا أكرهت أحدًا بقول ولا عمل، بل ما كتبت في ذلك شيئًا قط إلا أن يكون جواب استفتاء بعد إلحاح السائل واحتراقه وكثرة مراجعته ، ولا عادتي مخاطبة الناس في هذا ابتداء.

وهؤلاء هم الذين دعوا الناس إلى ما دعوهم إليه، وأكرموهم عليه؛ فيبينون للناس ما الذي أمروهم به،وما الذي نهوهم عنه. فإن كانوا أمروهم بما أمرهم الله به ورسوله، فالسمع والطاعة لله ولرسوله ولمن أمر بما أمر الله به ورسوله. وإن كانوا أمروا بحق وباطل، ونهوا عن حق وباطل ، وأمروا ونهوا عن أمور لا يعرفون حقيقتها. كانوا بذلك من الجاهلين الظالمين ، وكان الحاكم بذلك من القاضيين اللذين في النار ، ولم تجز طاعتهم في ذلك بل تحرم.

وأنا لو شئت المحاقة كانت أمور عظيمة، لكن من أنكر شيئًا مما قلته فليقل[1]: إني أنكر كذا وكذا، ويكتب خطه بما أنكره، ويوجه إنكاره له، وأنا أكتب خطي بالجواب ، ويعرض الكلامان على جميع علماء المسلمين ـ شرقًا وغربًا ـ وأنا قائل ذلك . وقد قلت قبل ذلك بدمشق: هذه الإنكارات المجملة لا تفيد شيئًا، بل من أنكر شيئًا فليكتب[2]

(١) في المطبوعة:«فاليقل» ، والصواب ما أثبتناه.

(٢) في المطبوعة:«فاليكت»، والصواب ما أثبتناه.

خطه بما أنكره، وبحجته، وأنا أكتب خطي بجواب ذلك، ويرى أهل العلم والإيمان الكلامين، فهذا هو الطريق في الأمور العامة.

وأما الألفاظ التي لا تكتب فيكثر فيها التخليط، والزيادة ، والنقصان، كما قد وقع، وقد قلت فيما قلته للطيبرسي: هذا الأمر الذي عملتموه فساد في ملتكم ودولتكم وشريعتكم، والكتاب السلطاني الذي كتب على لسان السلطان فيه من الكذب عليكم ومخالفة الشريعة أمور كثيرة تزيد على عشرة أوجه.

وكتاب غازان الذي قرئ على منبر الشام أقرب إلى شريعة الإسلام من هذا الذي كتب على لسان سلطان المسلمين، وقرئ على منابر الإسلام . فإذا كان بحضورهم يكتب على الكذب عليكم وعلى القضاة ويبدل دين الإسلام ، فكيف فيما سوى ذلك مما غاب عنكم؟ وكذلك أرسلت مع الفتاح إلى نائب السلطان أقول: هذا الاعتقاد عندكم وهو الذي بحثه علماء الشام، فمن كان منكراً فليبينه[1].

ومما يجب أن يعلم : أن الذي يريد أن ينكر على الناس ليس له أن ينكر إلا بحجة وبيان، إذ ليس لأحد أن يلزم أحداً بشيء ، ولا يحظر على أحد شيئًا بلا حجة خاصة ، إلا رسول الله ﷺ المبلغ عن الله، الذي أوجب على الخلق طاعته فيما أدركته عقولهم، ومالم تدركه، وخبره مصدق فيما علمناه، ومالم نعلمه، وأما غيره إذا قال: هذا صواب أو خطأ، فإن لم يبين ذلك بما يجب به اتباعه، فأول درجات الإنكار أن يكون المنكر عالمًا بما ينكره، وما يقدر الناس عليه، فليس لأحد من خلق الله كائنا من كان أن يبطل قولا أو يحرم فعلا إلا بسلطان الحجة، وإلا كان ممن قال الله فيه : ﴿الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلاَّ كِبْرٌ مَّا هُم بِبَالِغِيهِ﴾[غافر: ٥٦] ﴿الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ وَعِندَ الَّذِينَ آمَنُوا كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: ٣٥].

هذا، وأنا في سعة صدر لمن يخالفني ، فإنه وإن تعدى حدود الله فيَّ بتكفير، أو تفسيق، أو افتراء أو عصبية جاهلية، فأنا لا أتعدى حدود الله فيه، بل أضبط ما أقوله ، وأفعله ، وأزنه بميزان العدل، وأجعله مؤتمًا بالكتاب الذي أنزله الله، وجعله هدى للناس، حاكمًا فيما اختلفوا فيه، قال الله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾[البقرة: ٢١٣] ، وقال تعالى: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ الآية[النساء: ٥٩]. وقال تعالى:

---

(١) في المطبوعة: «فاليبينه» والصواب ما أثبتناه.

﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾[الحديد :٢٥].

وذلك أنك ما جزيت من عصى الله فيك بمثل أن تطيع الله فيه، و﴿ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوا وَّالَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴾ [النحل:١٢٨]، وقال تعالى:﴿وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ ﴾ [آل عمران: ١٢٠].

وإن أرادوا أن ينكروا بما شاؤوا من حجج عقلية أو سمعية ، فأنا أجيبهم إلى ذلك كله، وأبينه بيانًا يفهمه الخاص والعام، أن الذي أقوله هو الموافق لضرورة العقل والفطرة، وأنه الموافق للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة، وأن المخالف لذلك هو المخالف لصريح المعقول، وصحيح المنقول، فلو كنت أنا المبتدئ بالإنكار ، والتحديث بمثل هذا ، لكانت الحجة متوجهة عليهم ، فكيف إذا كان الغير هو المبتدئ بالإنكار ﴿وَلَمَنِ انتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُوْلَئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ﴾[الشورى:٤١] ، ﴿ وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ ﴿١٧١﴾ إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنصُورُونَ ﴿١٧٢﴾ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ ﴾[الصافات: ١٧١-١٧٣] ، ﴿ إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الأَشْهَادُ ﴾[غافر: ٥١].

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وعلى سائر الجماعة وتخص «بدر الدين» بأكرم تحية وسلام، وتوقفه على هذه الأوراق إن شئت ، فإنه كان يقول في بعض الأمور: ما عن المحبوب سر محجوب ، وبشر بكل ما يسر الله به عباده المؤمنين، وينتقم به من الكافرين والمنافقين؛ فإني أعرف جملا مما يتجرعه هو وذووه من أهل الترؤس بالباطل من ذوي الكذب والمحال.

والله ناصر دينه، وناصر عباده المؤمنين على مناوئيهم بالباطل لكن ليس هذا موضع الإخبار بتفاصيل سارة.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله تعالى ـ :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نستعينه، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. و نشهد أن لا إله إلا الله، ونشهد أن محمدًا عبده ورسوله ، صلى الله عليه وسلم تسليمًا.

أما بعد : فقد وصلت ورقتك التي ذكرت فيها إخبارك الشيخ باجتماع الرسول بي، وما أخبرته من الكلام، وأن الشيخ قال : أعلم أني والله قد عظم عندي كيف وقعت الصورة على هذا. إلى آخره.

وأنه قال: تجتمع بالشيخ وتتفق معه ـ على ما يراه هو ويختاره ، إن يكن كما قلت، أو غيره ـ فتسلم عليه، وتقول له : أما هذه القضية ليس لي فيها غرض معين أصلا، ولست فيها إلا واحدًا من المسلمين، لي ما لهم ، وعلى ما عليهم ، وليس لي ـ ولله الحمد ـ حاجة إلى شيء معين يطلب من المخلوق، ولا في ضرر يطلب زواله من المخلوق، بل أنا في نعمة من الله سابغة، ورحمة عظيمة أعجز عن شكرها.

ولكن عليَّ أن أطيع الله ورسوله، وأطيع أولى الأمر إذا أمروني بطاعة الله، فإذا أمروني بمعصية الله فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق. هكذا دل عليه «الكتاب» و«السنة» واتفق عليه«أئمة الأمة» ، قال الله تعالى : **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾** [النساء: ٥٩].

وقد ثبت في الصحيح عن النبيﷺ أنه قال: «لا طاعة لمخلوق في معصية الله»[(١)] ، «إنما الطاعة في المعروف»[(٢)] وأن أصبر على جور الأئمة ، وألا أخرج عليهم في فتنة؛ لما في الصحيح عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ : «من رأى من أميره شيئًا يكرهه، فليصبر عليه، فإنه من فارق الجماعة قيد شبر فمات ، فميتته جاهلية»[(٣)].

ومأمور أيضًا مع ذلك أن أقول أو أقوم بالحق حيثما كنت، لا أخاف في الله لومة

(١) أحمد ٥ / ٦٦ والحاكم ٣ / ٤٤٣ .

(٢) البخارى فى الأحكام (٧١٤٥) ومسلم فى الإمارة (١٨٤٠ / ٣٩ ، ٤٠) .

(٣) البخاري في الفتن(٧٠٥٤) ، وفي الأحكام (٧١٤٣)، ومسلم في الإمارة (١٨٤٩/ ٥٥) كلاهما عن ابن عباس واللفظ لمسلم.

لائم، كما أخرجا في الصحيحين عن عبادة بن الصامت قال: « بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في يسرنا وعسرنا، ومنشطنا ومكرهنا، وأثرة علينا وألا ننازع الأمر أهله، وأن نقول ـ أو نقوم ـ بالحق حيث ما كنا لا نخاف في الله لومة لائم» (١). فبايعهم على هذه «الأصول الثلاثة الجامعة» وهي الطاعة في طاعة الله، وإن كان الآمر ظالمًا ، وترك منازعة الأمر أهله، والقيام بالحق بلا مخافة من الخلق.

والله ـ سبحانه ـ قد أمر في كتابه عند تنازع الأمة بالرد إلى الله ورسوله، لم يأمر عند التنازع إلى شيء معين أصلا. وقد قال الأئمة : إن أولى الأمر صنفان : العلماء، والأمراء. وهذا يدخل فيه مشائخ الدين، وملوك المسلمين ، كل منهم يطاع فيما إليه من الأمر، كما يطاع هؤلاء بما يؤمرون به من العبادات، ويرجع إليهم في معاني القرآن والحديث والإخبار عن الله، وكما يطاع هؤلاء في الجهاد وإقامة الحد وغير ذلك، مما يباشرونه من الأفعال التي أمرهم الله بها.

وإذا اتفق هؤلاء على أمر فإجماعهم حجة قاطعة، فإن أمة محمد ﷺ لا تجتمع على ضلالة، وإن تنازعوا فالمرد إلى الكتاب والسنة.

وهذه القضية قد جرى فيها ما جرى مما ليس هذا موضع ذكره. وكنت تبلغني بخطابك وكتابك عن الشيخ ما تبلغني، وقد رأيت وسمعت موافقتي على كل ما فيه طاعة الله ورسوله، وعدم التفاتي إلى المطالبة بحظوظي ، أو مقابلة من يؤذيني ، وتيقنت هذا مني، فما الذي يطلب من المسلم فوق هذا، وأشرت بترك المخافة ولين الجانب، وأنا مجيب إلى هذا كله.

فجاء الفتاح أولا فقال: يسلم عليك النائب، وقال: إلى متى يكون المقام في الحبس؟ أما تخرج ؟ هل أنت مقيم على تلك الكلمة أم لا؟ وعلمت أن الفتاح ليس في استقلاله بالرساله مصلحة؛ لأمور لا تخفى. فقلت له: سلم على النائب وقل له: أنا ما أدري هذه الكلمة؟ وإلى الساعة لم أدر على أي شيء حبست ؟ ولا علمت ذنبي ؟ وأن جواب هذه الرسالة لا يكون مع خدمتك بل يرسل من ثقاته الذين يفهمون ويصدقون ـ أربعة أمراء ليكون: ـ الكلام معهم مضبوطًا عن الزيادة والنقصان، فأنا قد علمت ما وقع في هذه القصة من الأكاذيب.

فجاء بعد ذلك الفتاح ومعه شخص ما عرفته، لكن ذكر لي أنه يقال له : علاء الدين الطيبرسي، ورأيت الذين عرفوه أثنوا عليه بعد ذلك خيراً وذكروه بالحسنى، لكنه لم يقل ابتداء من الكلام ، ما يحتمل الجواب بالحسنى ! فلم يقل الكلمة التي أنكرت : كيت،

---

(١) البخاري في الفتن (٧٠٥٦) وفي الأحكام (٧١٩٩)، ومسلم في الإمارة (١٧٠٩/ ٤١).

وكيت! ولا استفهم: هل أنت مجيب إلى كيت، وكيت؟!

ولو قال ما قال ـ من الكذب علي والكفر، والمجادلة ـ على الوجه الذي يقتضي الجواب بالحسنى لفعلت ذلك؛ فإن الناس يعلمون أني من أطول الناس روحًا، وصبراً على مر الكلام، وأعظم الناس عدلا في المخاطبة لأقل الناس، دع ولاة الأمور.

لكنه جاء مجيء المكره على أن أوافق إلى ما دعا إليه، وأخرج درجًا فيه من الكذب، والظلم، والدعاء إلى معصية الله، والنهي عن طاعته ما الله به عليم، وجعلت كلما أردت أن أجيبه، وأحمله رسالة يبلغها لا يريد أن يسمع شيئًا من ذلك ويبلغه، بل لا يريد إلا ما مضمونه الإقرار بما ذكر والتزام عدم العود إليه.

والله تعالى يقول: ﴿ وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾ [العنكبوت:٤٦] فمتى ظلم المخاطب لم نكن مأمورين أن نجيبه بالتي هي أحسن ، بل قال أبو بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ لعروة بن مسعود بحضرة النبي ﷺ لما قال: إني لأرى أوباشًا من الناس خليقًا أن يفروا ، ويدعوك ـ أمصص بضر اللات! أنحن نفر عنه، وندعه؟!

ومعلوم أن العزة لله ولرسوله وللمؤمنين من كانوا ، وقد قال تعالى :﴿ وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾[آل عمران:١٣٩]، فمن كان مؤمنًا فهو الأعلى كائنا من كان،ومن حاد الله ورسوله فقد قال تعالى :﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ فِي الْأَذَلِّينَ﴾[المجادلة : ٢٠].

وأنا ، أو غيري من أي القسمين كنت، فإن الله يعاملني وغيري بما وعده، فإن قوله الحق ﴿ وَعْدَ اللَّهِ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾[الروم:٦] فقلت له في ضمن الكلام: الحق في هذه القصة ليس لي، ولكن لله ولرسوله ولسائر المؤمنين من شرق الأرض إلى غربها، وأنا لا أعني تبديل الدين وتغييره، وليس لأجلك ، أو أجل غيرك أرتد عن دين الإسلام ، وأقر بالكفر، والكذب، والبهتان، راجعًا عنه أو موافقًا عليه.

ولما رأيته يلح في الأمر بذلك أغلظت عليه في الكلام، وقلت : دع هذا الفشار وقم، رح في شغلك. فأنا ما طلبت منكم أن تخرجوني- وكانوا قد أغلقوا الباب القائم الذي يدخل منه إلى الباب المطبق- فقلت أنا: افتحوا لي الباب حتى أنزل يعني فرغ الكلام.

وجعل غير مرة يقول لي : أتخالف المذاهب الأربعة؟ فقلت: أنا ما قلت إلا ما يوافق المذاهب الأربعة ، ولم يحكم على أحد من الحكام إلا ابن مخلوف، وأنت كنت ذلك اليوم حاضراً.

وقلت له : أنت وحدك تحكم، أو أنت وهؤلاء؟ فقال: بل أنا وحدي فقلت له: أنت خصمي ، فكيف تحكم عليَّ؟ فقال: كذا، ومد صوته، وانزوى إلى الزاوية . وقال: قم، قم ، فأقاموني ، وأمروا بي إلى الحبس، ثم جعلت أقول أنا وإخوتي غير مرة: أنا أرجع، وأجيب، وإن كنت أنت الحاكم وحدك. فلم يقبل ذلك مني.

فلما ذهبوا بي إلى الحبس حكم بما حكم به، وأثبت ما أثبت ، وأمر في الكتاب السلطاني بما أمر به، فهل يقول أحد من اليهود، أو النصارى دع المسلمين ـ: إن هذا حبس بالشرع، فضلا عن أن يقال: شرع محمد بن عبد الله، وهذا مما يعلم الصبيان الصغار بالاضطرار من دين الإسلام أنه مخالف لشرع محمد بن عبد الله.

وهذا الحاكم هو وذووه دائمًا يقولون : فعلنا ما فعلنا بشرع محمد بن عبد الله!

وهذا الحكم مخالف [1] لشرع الله ـ الذي أجمع المسلمون عليه ـ من أكثر من عشرين وجهًا.

ثم النصاري في حبس حسن، يشركون فيه بالله، ويتخذون فيها الكنائس ، فياليت حبسنا كان من جنس حبس النصارى ! وياليتنا سوينا بالمشركين، وعباد الأوثان! بل لأولئك الكرامة ولنا الهوان. فهل يقول من يؤمن بالله واليوم الآخر: إن رسول الله ﷺ أمر بهذا؟

وبأي ذنب حبس إخوتي في دين الإسلام غير الكذب والبهتان، ومن قال: إن ذلك فعل بالشرع فقد كفر بإجماع المسلمين.

وقلت له في ضمن الكلام: أنت لو ادعي عليك رجل بعشرة دراهم، وأنت حاضر في البلد، غير ممتنع من حضور مجلس الحاكم، لم يكن للحاكم أن يحكم عليك في غيبتك، هذا في الحقوق، فكيف بالعقوبات التي يحرم فيها ذلك بإجماع المسلمين؟

ثم هذا الرجل قد ظهر كذبه غير مرة. ذلك اليوم كذب على في أكثر ما قاله ، وهذه الورقة التي أمر بكتابتها أكثرها كذب، والكتاب السلطاني الذي كتب بأمره مخالف للشريعة من نحو عشرة أوجه، وفيه من الكذب على المجلس الذي عقد أمور عظيمة قد علمها الخاص والعام. فإذا كان الكتاب الذي كتب علي لسان السلطان، وقرئ على منابر الإسلام أخبر فيه عن أهل المجلس؛ من الأمراء، والقضاة بما هو من أظهر الكذب والبهتان، فكيف فيما غاب عنهم؟!

---

(١) في المطبوعة: «مخالفًا» والصواب ما أثبتناه.

قلت: وهو دائمًا يقول عني : إني أقول : إن الله في زاوية ولد ولدًا، وهذا كله كذب. وشهرته بالكذب ، والفجور يعلمه الخاص والعام، فهل يصلح مثل هذا أن يحكم في أصول الدين ومعاني الكتاب والسنة وهو لا يعرف ذلك؟! ورأيته هنا يتبسم تبسم العارف بصحة ما قلته، فكأن سيرة هذا الحاكم مشهورة بالشر بين المسلمين.

وأخذ يقول لي : هذه المحاضر، وجدوا بخطك ، فقلت: أنت كنت حاضرًا ذلك اليوم. هل أراني أحد ذلك اليوم خطأ، أو محضرًا؟ أو قيل لي : شهد عليك بكذا، أو سمع لي كلام ؟ بل حين شرعت أحمد الله وأثنى عليه لقول النبي ﷺ :« كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم»[1] منعوني من حمد الله. وقالوا : لا تحمد الله، بل أجب.

فقلت لابن مخلوف: ألك أجيب، أو لهذا المدعي؟ وكان كل منهما قد ذكر كلامًا أكثره كذب. فقال: أجب المدعي. فقلت فأنت وحدك تحكم، أو أنت وهؤلاء القضاة ؟ فقال: بل أنا وحدي . فقلت: فأنت خصمي، فكيف يصح حكمك علي، فلم تطلب مني الاستفسار عن وجه المخاصمة؛ فإن هذا كان خصمًا من وجوه متعددة معروفة عند جميع المسلمين. ثم قلت: أما ما كان بخطي فأنا مقيم عليه.

وأما المحاضر، فالشهود فيها فيهم من الأمور القادحة في شهادتهم وجوه متعددة تمنع قبول شهادتهم بإجماع المسلمين، والذى شهدوا به فقد علم المسلمون خاصتهم وعامتهم بالشام وغيره ضد ما شهدوا به.

وهذا القاضي شرف الدين ابن المقدسي قد سمع منه الناس العدول أنه كان يقول: أنا على عقيدة فلان، حتى قبل موته بثلاث دخلت عليه فيما يرى مع طائفة ، فقال قدامهم: أنا أموت على عقيدتك يا فلان، لست على عقيدة هؤلاء ، يعني الخصوم، وكذلك القاضي شهاب الدين الخولي غير مرة يقول في قفاك : أنا علي عقيدته.

والقاضي إمام الدين، قد شهد على العدول أنه قال: ما ظهر في كلامه شيء، ومن تكلم فيه عزرته. وقال لي في أثناء كلامه: فقد قال بعض القضاة: إنهم أنزلوك عن الكرسي فقلت: هذا من أظهر الكذب الذي يعلمه جميع الناس، ما أنزلت من الكرسي قط ولا استتابني أحد قط عن شيء ، ولا استرجعني.

وقلت: قد وصل إليكم المحضر الذي فيه خطوط مشائخ الشام، وسادات الإسلام، والكتاب الذي فيه كلام الحكام؛ الذين هم خصومي كجمال الدين المالكي، وجلال الدين

---

(١) أبو داود في الأدب (٤٨٤٠) ، وابن ماجه في النكاح (١٨٩٤)، وابن حبان في صحيحه (١، ٢)، كلهم عن أبى هريرة.

الحنفي. وما ذكروا فيه مما يناقض هذه المحاضر. وقول المالكي ما بلغني قط أنه استتيب، ولا منع من فتيا، ولا أنزل ، ولا كذا، ولا كذا. ولا ثبت عليه عندي قط شيء يقدح في دينه، وكذلك قول سائر العلماء والحكام في غيبتى.

وأما الشهادات ، ففيها أمور عظيمة فتدبروها ، فكيف وشهود المحضر فيهم من موانع الشهادة أمور تقال عند الحاجة!!

فصل معترض

ذكرت في ورقتك: أنك قلت للشيخ: في نفسي أن تطلب لي المحاضر حتى ينظر هو فيها فإن كان له دافع وإلا فالجماعة كلهم معذورون، وهذا مما لا حاجة إليه أصلا، وهذه المحاضر أقل وأحقر من أن يحتاج الرد عليها إلى حضرتها، فإني قد بينت ـ ببضع وعشرين وجها ـ أن هذا الحكم خارج عن شريعة الإسلام بإجماع المسلمين؛ المذاهب الأربعة ، وسائر أئمة الدين.

وقلت للرسول: ما لابن مخلوف ونحوه في أن يتعرض إلى علم الدين الذي غيره أعلم به منه؛ مثل تفسير القرآن ، وأحاديث النبي ﷺ ، ومقالات السلف، وأصول الدين التي لا يعرفها، وهذه الأمور إنما يرجع فيها إلى من يعرفها، فإن كان السلطان؛ أو نائبه الحاكم يعرفها كان في ذلك كسائر العارفين بها، وإلا فلا أمر لهم فيها، كما لا يراجع في الاستفتاء إلا من يحسن الفتيا.

وقلت له : أنا لم يصدر مني قط إلا جواب مسائل ، وإفتاء مستفت، ما كاتبت أحدًا أبدًا، ولا خاطبته في شيء من هذا، بل يجيئنى الرجل المسترشد المستفتى بما أنزل الله على رسوله ، فيسألني ـ مع بعده ، وهو محترق على طلب الهدى ـ أفيسعني في دينى أن أكتمه العلم،وقد قال النبي ﷺ :« من سئل عن علم يعلمه فكتمه ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار» (1)؟!

وقد قال : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ [البقرة:١٥٩]، أفعلى أمرك أمتنع عن جواب المسترشد لأكون كذلك؟ وهل يأمرني بهذا السلطان ، أو غيره من المسلمين؟

ولكن أنتم ما كان مقصودكم إلا دفع أمر الملك لما بلغكم من الأكاذيب، فقال: يا

(1) أحمد ٢/٢٦٣، ٣٠٥، ٤٩٥، عن أبي هريرة.

مولانا: دع أمر الملك. أحد ما يتكلم في الملك. فقلت: «إيه» الساعة ما بقى أحد يتكلم في الملك! وهل قامت هذه الفتنة إلا لأجل ذلك؟ ونحن سمعنا بهذا ونحن بالشام أن المثير لها تهمة الملك، لكن ما اعتقدنا أن أحداً يصدق هذا.

وذكرت له أن هذه القصة ليس ضررها عليّ، فإني أنا من أي شيء أخاف؟! إن قتلت كنت من أفضل الشهداء، وكان ذلك سعادة في حقي، يترضى بها علي إلى يوم القيامة، ويلعن الساعي في ذلك إلى يوم القيامة، فإن جميع أمة محمد يعلمون أني أقتل على الحق الذي بعث الله به رسوله. وإن حبست فوالله إن حبسي لمن أعظم نعم الله عليّ، وليس لي ما أخاف الناس عليه، لا مدرسة، ولا أقطاع، ولا مال ولا رئاسة، ولا شيء من الأشياء.

ولكن هذه القصة ضررها يعود عليكم، فإن الذين سعوا فيها من الشام أنا أعلم أن قصدهم فيها كيدكم، وفساد ملتكم، ودولتكم. وقد ذهب بعضهم إلى بلاد التتر، وبعضهم مقيم هناك. فهم الذين قصدوا فساد دينكم ودنياكم وجعلوني إماما بالتستر، لعلمهم بأني أواليكم، وأنصح لكم، وأريد لكم خير الدنيا والآخرة. والقضية لها أسرار كلما جاءت تنكشف، وإلا فأنا لم يكن بيني وبين أحد بمصر عداوة، ولا بغضًا، وما زلت محبا لهم. مواليا لهم؛ أمرائهم، ومشائخهم، وقضاتهم.

فقال لي فما الذي أقوله لنائب السلطان؟ فقلت: سلّم عليه وبلغه كلّ ما سمعت. فقال: هذا كثير.

فقلت: ملخصه أن الذي في هذا الدرج أكثره كذب. وأما هذه الكلمة «استوى حقيقة» فهذه قد ذكر غير واحد من علماء الطوائف ـ المالكية، وغير المالكية ـ أنه أجمع عليها أهل السنة والجماعة، وما أنكر ذلك أحد من سلف الأمة ولا أئمتها. بل ما علمت عالما أنكر ذلك، فكيف أترك ما أجمع عليه أهل السنة، ولم ينكره أحد من العلماء.

وأشرت بذلك إلى أمور، منها ما ذكره الإمام «أبو عمر الطلمنكي» ـ وهو أحد أئمة المالكية قبل الباجي، وابن عبد البر، وهذه الطبقة ـ وقال: وأجمع المسلمون من أهل السنة أن معنى ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَاللَّهُ﴾[الحديد: ٤] ونحو ذلك من القرآن: أن ذلك علمه، وأن الله فوق السموات بذاته مستو على عرشه كيف شاء. وقال أيضًا: قال أهل السنة في قول الله: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾[طه: ٥]: إن الاستواء من الله على عرشه المجيد على الحقيقة لا على المجاز.

وقال أبو عبد الله القرطبي ـ صاحب التفسير المشهور ـ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ

عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الحديد : ٤] قال:هذه « مسألة الاستواء» للعلماء فيها كلام،وأجزاء ،وقد بينا أقوال العلماء فيها في كتاب «الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى» وذكرنا فيها أربعة عشر قولا. إلى أن قال: وقد كان السلف الأول ـ رضي الله عنهم ـ لا يقولون بنفي الجهة، ولا ينطقون بذلك، بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى. كما نطق به كتابه، وأخبرت رسله. قال: ولم ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة. وخص العرش بذلك لأنه أعظم مخلوقاته، وإنما جهلوا كيفية الاستواء: فإنه لا تعلم حقيقته، كما قال مالك: الاستواء معلوم ـ يعني: في اللغة ـ والكيف مجهول، والسؤال عن هذا بدعة، وكذا قالت أم سلمة ـ رضي الله عنها.

وقال هذا الشيخ ـ المشهور بمصر وغيرها في كتاب«شرح الأسماء» ـ قال : وذكر الإمام أبو بكر محمد بن الحسن الحضرمي القيرواني الذي له الرسالة التي سماها بـ «رسالة الأسماء إلى مسألة الاستواء» لما ذكر اختلاف المتأخرين في الاستواء ـ قول الطبري ـ يعني: أبا جعفر صاحب التفسير الكبير ـ وأبى محمد بن أبي زيد ، والقاضي عبد الوهاب ، وجماعة من شيوخ الحديث، والفقه. قال: وهو ظاهر بعض كتب القاضي أبي بكر وأبي الحسن ـ يعني الأشعري ـ وحكاه عنه ـ يعني القاضي أبا بكر ـ القاضي عبد الوهاب أيضًا: وهو أنه ـ سبحانه ـ مستو على العرش بذاته. وأطلقوا في بعض الأماكن فوق عرشه. قال الإمام أبو بكر : وهو الصحيح الذي أقول به ، من غير تحديد ، ولا تمكن في مكان، ولا كون فيه، ولا مماسة.

قال الشيخ أبو عبد الله : هذا قول القاضي أبي بكر في كتاب :«تمهيد الأوائل» له ، وقاله الأستاذ أبو بكر بن فورك في «شرح أوائل الأدلة» له. وهو قول أبي عمر بن عبد البر،والطلمنكي ، وغيرهما من الأندلسيين، وقول الخطابي في «أشعار الدين» ، ثم قال بعد أن حكى أربعة عشر قولا: وأظهر الأقوال ما تظاهرت عليه الآي والأخبار ، والفضلاء والأخيار: أن الله على عرشه كما أخبر في كتابه، وعلى لسان نبيه، بلا كيف ، بائن من جميع خلقه هذا مذهب السلف الصالح فيما نقله عنهم الثقات. هذا كله لفظه.

وقال الشيخ أبو نصر السجزي في كتاب «الإبانة» له: وأئمتنا ـ كسفيان الثوري، ومالك ابن أنس، وسفيان بن عيينة، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وعبد الله بن المبارك، وفضيل بن عياض، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه ـ متفقون على أن الله ـ سبحانه ـ بذاته فوق العرش، وأن علمه بكل مكان، وأنه يرى يوم القيامة بالأبصار فوق العرش، وأنه ينزل إلى سماء الدنيا، وأنه يغضب ويرضى، ويتكلم بما شاء. فمن خالف شيئًا من ذلك فهو منهم بريء وهم منه براء.

وقال أبو عمر ابن عبد البر في «كتاب التمهيد» في شرح الموطأ ـ وهو أجل ما صنف في فنه ـ لما تكلم على حديث النزول قال: هذا حديث ثابت من جهة النقل، صحيح الإسناد، لا يختلف أهل الحديث في صحته، وهو حديث منقول من طرق سوى هذه من أخبار العدول عن النبي ﷺ.

وفيه دليل على أن الله في السماء على العرش من فوق سبع سموات كما قالت الجماعة. وهو من حجتهم على المعتزلة في قولهم: إن الله بكل مكان وليس على العرش. قال في الدليل على صحة ما قاله أهل الحق، قول الله: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾[طه: ٥]وقال: ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾[فاطر: ١٠] وقال: ﴿ تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾[المعارج: ٤]، وقال لعيسى: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥] وذكر آيات.

إلى أن قال: وهذا أشهر عند العامة والخاصة من أن يحتاج إلى أكثر من حكايته؛ لأنه اضطرار لم يوقفهم عليه أحد، ولا خالفهم فيه مسلم، وبسط الكلام في ذلك.

إلى أن قال: وأما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾[المجادلة: ٧] فلا حجة لهم في ظاهر الآية؛ لأن علماء الصحابة، والتابعين ـ الذين حمل عنهم التأويل ـ قالوا في تأويل هذه الآية: هو على العرش ، وعلمه في كل مكان، وما خالفهم في ذلك أحد يحتج بقوله.

وذكر عن الضحاك بن مزاحم أنه قال في قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ﴾ قال: هو على عرشه، وعلمه معهم أينما كانوا. وعن سفيان الثوري مثل ذلك. وعن ابن مسعود قال: الله فوق العرش، ولا يخفى عليه شيء من أعمالكم.

قال أبو عمر بن عبد البر: أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة، لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئًا من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة، وأما أهل البدع الجهمية، والمعتزلة كلها، والخوارج ، فكلهم ينكرها، ولا يحمل شيئًا منها على الحقيقة، ويزعمون أن من أقر بها مشبه ، وهم عند من أقر بها نافون للمعبود والحق فيها ما قال القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله، وهم أئمة الجماعة.

وقال أبو عمر: الذي عليه أهل السنة، وأئمة الفقه والأثر في هذه المسألة، وما أشبهها: الإيمان بما جاء عن النبي ﷺ فيها، والتصديق بذلك، وترك التحديد والكيفية في

شيء منه.

وقال الشيخ العارف أبو محمد عبد القادر بن أبي صالح الكيلاني في كتاب «الغنية» له: أما معرفة الصانع بالآيات والدلالات ـ على وجه الاختصار ـ فهو أن يعرف ويتيقن أن الله واحد أحد. إلى أن قال: وهو بجهة العلو، مستو على العرش، محتو على الملك، محيط علمه بالأشياء. قال: ولا يجوز وصفه بأنه في كل مكان، بل يقال: إنه في السماء على العرش، كما قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] وذكر الآيات والأحاديث، إلى أن قال: وينبغي إطلاق صفة الاستواء من غير تأويل، وأنه استواء الذات على العرش. قال: وكونه على العرش مذكور في كل كتاب أنزل على نبي أرسل، بلا كيف. وذكر كلامًا طويلا.

وقال الإمام أبو الحسن الكرخي الشافعي في مقدمته المشهورة في «اعتقاد أهل السنة»، وهي منقولة من خط الشيخ أبي عمرو بن الصلاح:

عقيدتهم أن الإله بذاته على عرشه مع علمه بالغوائب

وهذه الآثار لم أذكرها كلها للرسول، لكن هي مما أشرت إليه بقولي: إني لم أقل شيئًا من نفسي، وإنما قلت ما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها، وهذا الموضع يضيق بما في ذلك من كلام الأمة، فقال لي: نعم، هو مستو على العرش حقيقة بذاته بلا تكييف، ولا تشبيه. قلت: هذا هو مكتوب بهذا اللفظ في العقيدة التي عندكم التي بحثت بدمشق واتفق عليها المسلمون فأي شيء هو الذي أريده؟

وقلت له: أنا قد أحضرت أكثر من خمسين كتابًا من كتب أهل الحديث والتصوف، والمتكلمين[1]، والفقهاء الأربعة: الحنفية والمالكية، والشافعية والحنبلية ـ توافق ما قلت. وقلت: أنا أمهل من خالفني ثلاث سنين أن يجيء بحرف واحد عن أمة الإسلام يخالف ما قلته. فما الذي أصنعه؟

فلما خرج الطيبرسي والفتاح، عاد الفتاح بعد ساعة، فقال: يسلم عليك نائب السلطان وقال: فاكتب لنا الآن «عقيدة» بخطك فقلت: سلم على نائب السلطان. وقل له: لو كتبت الساعة شيئًا لقال القائل: قد زاد ونقص، أو غير الاعتقاد، وهكذا بدمشق لما طلبوا الاعتقاد لم أتهم بشيء قد كتب متقدمًا.

قلت: وهذا الاعتقاد هو الذي قرئ بالشام في المجالس الثلاثة، وقد أرسله إليكم

(١) في المطبوعة: «المتكلين» والصواب ما أثبتناه.

نائبكم مع البريد ، والجميع عندكم، ثم أرسل لكم مع العمري ثانيًا لما جاء الكتاب الثاني ما قاله القضاة ، والعلماء ، والمحضر، وكتاب البخاري الذي قرأه المزي، والاعتقاد ليس هو شيئًا ابتدئه من عندي حتى يكون كل يوم لي اعتقاد ، وهو ذلك الاعتقاد بعينه، والنسخة بعينها، فانظروا فيها، فراح.

ثم عاد، وطلب أن أكتب بخطي أي شيء كان. فقلت: فما الذي أكتبه؟! قال: مثل العفو، وألا تتعرض لأحد. فقلت: نعم. هذا أنا مجيب إليه، ليس غرضي في إيذاء أحد، ولا الانتقام منه، ولا مؤاخذته، وأنا عاف عمن ظلمني، وأردت أن أكتب هذا، ثم قلت: مثل هذا ما جرت العادة بكتابته، فإن عفو الإنسان عن حقه لا يحتاج إلى هذا.

وتعلم أن الأمر لما جرى على هذا الوجه، كاد بعض القلوب يتغير على الشيخ، وظنوا أن هذا الدرج قد أقر به، وأن ذلك يناقض ما كان يقوله ويرسل به، فجعلت أنا وأخي ندفع ذلك ، ونقول: هذا من فعل ابن مخلوف، وقد تحققت أنا أن ذلك من عمل ابن مخلوف.

فعرف الشيخ أن مثل هذه القضية التي قد اشتهرت وانتشرت لا تندفع على هذا الوجه، فأنا أبذل غاية ما وسعني من الإحسان، وترك الانتقام، وتأليف القلوب، لكن هو يعرف خلقًا كثيرًا ممن بالديار المصرية ، وأن الإنسان لا ينجو من شرهم وظلمهم، إلا بأخذ طريقين:

أحدهما مستقر، والآخر متقلب.

الأول: أن يكون له من الله تأييد، وسلطان ، والتجاء إليه، واستعانة به، وتوكل عليه، واستغفار له، وطاعة له، يدفع به عنه شر شياطين الإنس والجن، وهذه الطريقة هي الثابتة الباقية.

والطريق الثاني: إن جاء من ذي جاه، فإنهم يراعون ذا الجاه ما دام جاهه قائمًا ! فإذا انقلب جاهه كانوا من أعظم الناس قيامًا عليه هم بأعيانهم، حتى إنهم قد يضربون القاضي بالمقارع ونحو ذلك مما لا يكاد يعرف لغيرهم، أعداؤه ومبغضوه كثيرون، وقد دخل في إثباتات وأملاك وغير ذلك، متعلقة بالدولة وغير الدولة.

فلو حصل من ذوي الجاه من له غرض في نقض أحكامه، ونقل الأملاك، كان ذلك من أيسر الأمور عليه؛ إما أن يكتب ردته، وأحكام المرتد لا تنفذ؛ لأنه قد علم منه الخاص والعام أنه جعل ما فعل في هذه القضية شرع محمد بن عبد الله، والإنسان متى حلل الحرام ـ المجمع عليه ـ أو حرم الحلال ـ المجمع عليه ـ أو بدل الشرع ـ المجمع عليه ـ

كان كافراً مرتدا باتفاق الفقهاء. وفي مثل هذا نزل قوله على أحد القولين: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، أي هو المستحل للحكم بغير ما أنزل الله.

ولفظ الشرع يقال في عرف الناس على ثلاثة معان:

الشرع المنزل: وهو ما جاء به الرسول ﷺ ، وهذا يجب اتباعه ، ومن خالفه وجبت عقوبته.

والثاني: الشرع المؤول: وهو آراء العلماء المجتهدين فيها كمذهب مالك ونحوه. فهذا يسوغ اتباعه، ولا يجب ، ولا يحرم، وليس لأحد أن يلزم عموم الناس به، ولا يمنع عموم الناس منه.

والثالث: الشرع المبدل : وهو الكذب على الله ورسوله، أو على الناس بشهادات الزور، ونحوها، والظلم البين، فمن قال: إن هذا من شرع الله فقد كفر بلا نزاع. كمن قال: إن الدم، والميتة حلال ـ ولو قال: هذا مذهبي ونحو ذلك.

فلو كان الذي حكم به ابن مخلوف هو مذهب مالك، أو الأشعري ، لم يكن له أن يلزم جميع الناس به، ويعاقب من لم يوافقه عليه باتفاق الأمة، فكيف والقول الذي يقوله ويلزمه به هو خلاف نص مالك، وأئمة أصحابه، وخلاف نص الأشعري، وأئمة أصحابه؛ كالقاضي أبي بكر، وأبي الحسن الطبري، وأبي بكر بن فورك، وأبي القاسم القشيري، وأبي بكر البيهقي؟ وغير هؤلاء كلهم مصرحون بمثل ما قلناه وبنقيض ما قاله.

ولهذا اصطلحت الحنبلية، والأشعرية ، واتفق الناس كلهم. ولما رأى الحنبلية كلام أبي الحسن الأشعري قالوا: هذا خير من كلام الشيخ الموفق، وزال ما كان في القلوب من الأضغان، وصار الفقهاء من الشافعية، وغيرهم يقولون : الحمد لله على اتفاق كلمة المسلمين.

ثم لو فرض أن هذا الذي حكم فيه مما يسوغ فيه الاجتهاد، لم يكن له أن ينقض حكم غيره، فكيف إذا نقض حكم حكام الشام جميعهم بلا شبهة، بل بما يخالف دين المسلمين بإجماع المسلمين، ولو زعم زاعم أن حكام الشام مكرهون، ففيهم من يصرح بعدم الإكراه غير واحد ، هؤلاء بمصر كانوا أظهر إكراهًا لما اشتهر عند الناس أنه فعل ذلك لأجل غرض الدولة المتعلق بالملك، وأنه لولا ذلك لتكلم الحكام بأشياء ، وهذا ثابت عن حكام مصر.

فكيف وهذا الحكم الذي حكم به مخالف لشريعة الإسلام من بضعة وعشرين وجهًا؟

وعامتها بإجماع المسلمين، والوجوه مكتوبة مع الشرف «محمد» فينبغي أن يعرف الشيخ «نصر» بحقيقة الأمر، وباطن القضية ليطبّها بتدبيره.

فأنا ليس مرادي إلا في طاعة الله ورسوله، وما يخاف على المصريين إلا من بعضهم في بعض، كما جرت به العادة. وقد سمعتم ما جرى بدمشق ـ مع أن أولئك أقرب إلى الاتفاق ـ من تجديد القاضي المذكور إسلامه عند القاضي الآخر. وأنا لما كنت هناك كان هذا الآذن «يحيى الحنفي»، فذهب إلى القاضي تقي الدين الحنبلي وجدد إسلامه وحكم بحقن دمه لما قام عليه بعض أصحابهم في أشياء.

وكان من مدة لما كان القاضي حسام الدين الحنفي مباشراً لقضاء الشام، أراد أن يحلق لحية هذا الأذرعي، وأحضر الموسى، والحمار؛ ليركبه ويطوف به، فجاء أخوه عرفني ذلك، فقمت إليه ، ولم أزل به حتى كف عن ذلك. وجرت أمور لم أزل فيها محسناً إليهم.

وهذه الأمور ليست من فعلي،ولا فعل أمثالي. نحن إنما ندخل فيما يحبه الله ورسوله والمؤمنون، ليس لنا غرض مع أحد، بل نجزي بالسيئة الحسنة ونعفو ونغفر. وهذه القضية قد انتشرت ، وظهر ما فعل فيها ، وعلمه الخاص والعام.

فلو تغيرت الأحوال حتى جاء أمير أو وزير له في نقل ملك قد أثبته أو حكم به ، لكان هذا عند المصريين من أسهل ما يكون، فيثبتون ردته. والمرتد أحكامه مردودة باتفاق العلماء، ويعود ضرره على الذين أعانوه ونصروه بالباطل من أهل الدولة، وغيرهم. وهذا أمر كبير لا ينبغي إهماله. فالشيخ خبير يعرف عواقب الأمور.

وأنا ـ والله ـ من أعظم الناس معاونة على إطفاء كل شر فيها وفي غيرها، وإقامة كل خير. وابن مخلوف لو عمل مهما عمل، والله ما أقدر على خير إلا وأعمله معه، ولا أعين عليه عدوه قط، ولا حول ولا قوة إلا بالله. هذه نيتي وعزمي ، مع علمي بجميع الأمور؛ فإني أعلم أن الشيطان ينزغ بين المؤمنين، ولن أكون عوناً للشيطان على إخواني المسلمين. ولو كنت خارجًا لكنت أعلم بماذا أعاونه، لكن هذه مسألة قد فعلوها زوراً ، والله يختار للمسلمين جميعهم ما فيه الخيرة في دينهم، ودنياهم. ولن ينقطع الدور، وتزول الحيرة إلا بالإنابة إلى الله، والاستغفار، والتوبة وصدق الالتجاء ، فإنه ـ سبحانه ـ لا ملجأ منه إلا إليه، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وأما ما ذكرت عن الشيخ «نصر» أنه قال: كنت أوثر ألا يحسوا به إلا وقد خرج، خشية أن يعلم فلان وفلان فيطلعوا ويتكلموا، فتكثر الغوغاء والكلام! فعرفه أن كل من

قال حقا، فأنا أحق من سمع الحق والتزمه وقبله. سواء كان حلوا أو مرًا، وأنا أحق أن يتوب من ذنوبه التي صدرت منه، بل وأحق بالعقوبة إذا كنت أضل المسلمين عن دينهم.

وقد قلت فيما مضى: ما ينبغي لأحد أن يحمله تحننه لشخص، وموالاته له على أن يتعصب معه بالباطل، أو يعطل لأجله حدود الله تعالى، بل قد قال النبي ﷺ: «من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاد الله في أمره»[1].

وهذا الذي يخافه ـ من قام «العدو» ونحوه في المحضر الذي قدم به من الشام إلى ابن مخلوف فيما يتعلق بالاستغاثة بالنبي ﷺ ـ إن أظهروه كان وباله عليهم، ودل على أنهم مشركون، لا يفرقون بين دين المسلمين ودين النصارى.

فإن المسلمين متفقون على ما علموه بالاضطرار من دين الإسلام: أن العبد لا يجوز له أن يعبد، ولا يدعو،ولا يستغيث ، ولا يتوكل إلا على الله، وأن من عبد ملكاً مقربًا، أو نبيًا مرسلا، أو دعاه ، أو استغاث به فهو مشرك. فلا يجوز عند أحد من المسلمين أن يقول القائل: ياجبرائيل، أو يا ميكائيل، أو يا إبراهيم، أو يا موسى، أو يا رسول الله، اغفر لي ، أو ارحمني ، أو ارزقني أو انصرني، أو أغثني ، أو أجرني من عدوي، أو نحو ذلك، بل هذا كله من خصائص الإلهية.

وهذه مسائل شريفة معروفة قد بينها العلماء وذكروا الفرق بين حقوق الله التي يختص بها الرسل. والحقوق التي له ولرسله،كما يميز ـ سبحانه ـ بين ذلك في مثل قوله: ﴿وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلاً﴾[الفتح: ٩] فالتعزير والتوقير للرسل، والتسبيح بكرة وأصيلا لله.

وكما قال: ﴿ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴾[النور: ٥٢]، فالطاعة لله ولرسوله، والخشية والتقوى لله وحده، وكما يقول المرسلون: ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ﴾[نوح: ٣] فيجعلون العبادة والتقوى لله وحده، ويجعلون لهم الطاعة، قال تعالى: ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا . وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا . قُلْ إِنَّمَا أَدْعُو رَبِّي وَلا أُشْرِكُ بِهِ أَحَدًا . قُلْ إِنِّي لا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلا رَشَدًا . قُلْ إِنِّي لَن يُجِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِن دُونِهِ مُلْتَحَدًا ﴾ [الجن: ١٨-٢٢]. وقال تعالى: ﴿فَلا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَكُونَ مِنَ الْمُعَذَّبِينَ ﴾ [الشعراء: ٢١٣].

وقال تعالى: ﴿ قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ لا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلا

---

(١) أبو داود في الأقضية (٣٥٩٧) ، وأحمد ٢/ ٧٠ ، كلاهما عن عبد الله بن عمر.

في الأرض وما لهم فيهما من شرك وما له منهم من ظهير . ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له﴾ [سبأ: ٢٢، ٢٣] ،وقال تعالى: ﴿من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه﴾[البقرة: ٢٥٥]، وقال تعالى: ﴿ قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلا . أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه إن عذاب ربك كان محذورا ﴾[الإسراء: ٥٦، ٥٧]، وقال تعالى: ﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح ابن مريم وما أمروا إلا ليعبدوا إلها واحدا لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون ﴾ [التوبة: ٣١]، وقال تعالى: ﴿ ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عبادا لي من دون الله ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون . ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا أيأمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون﴾ [آل عمران: ٧٩، ٨٠] ، فمن اتخذ الملائكة والنبيين أربابًا فقد كفر بعد إسلامه باتفاق المسلمين.

ولأجل هذا نهى النبي ﷺ عن اتخاذ المساجد على القبور، وعن أن يجعل لله ندًا في خصائص الربوبية، ففي الصحيحين عنه أنه قال ﷺ: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»[1]، يحذر ما فعلوا، وفي الصحيح عنه أنه قال: «إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد! ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك »[2]، وفي السنن عنه أنه قال: « لا تتخذوا قبري عيدًا»[3].

وروى عنه أنه قال: « اللهم لا تجعل قبري وثنًا يعبد»[4]، وقال له رجل : ما شاء الله وشئت ، فقال: « أجعلتني لله ندًا؟ قل : ما شاء الله وحده»[5].

ولهذا قال العلماء: من زار قبر النبي ﷺ فإنه لا يستلمه، ولا يقبله، ولا يشبه بيت المخلوق ببيت الخالق، الذي يستلم، ويقبل منه الركن الأسود ، ويستلم الركن اليماني؛ ولهذا اتفق العلماء على أنه لا يشرع تقبيل شيء من الأحجار، ولا استلامه - إلا الركنان اليمانيان - حتى «مقام إبراهيم» الذي بمكة، لا يقبل ولا يتمسح به، فكيف بما سواه من

---

(١) البخاري في الجنائز (١٣٩٠) ، ومسلم في المساجد (٥٢٩/١٩)، كلاهما عن عائشة.

(٢) مسلم في المساجد (٥٣٢/٢٣) عن جندب.

(٣) أبو داود في المناسك (٢٠٤٢)، وأحمد ٢/ ٣٦٧، كلاهما عن أبي هريرة.

(٤) مالك في الموطأ في قصر الصلاة في السفر ١/ ١٧٢ (٨٥)، عن عطاء بن يسار، وقال ابن عبد البر: «لا خلاف عن مالك في إرسال هذا الحديث»، وأحمد٢/ ٢٤٦ عن أبي هريرة.

(٥) النسائي في الكبرى في عمل اليوم والليلة (١٠٨٢٥)، وأحمد ١/ ٢١٤، والبيهقي في الكبرى ٣/ ٢١٧، كلهم عن ابن عباس بلفظ : « أجعلتني لله عدلا؟».

المقامات والمشاهد!!.

وأنت لما ذكرت في ذلك اليوم هذا قلت لك: هذا من أصول الإسلام. فإذا كان القاضي لا يفرق بين دين الإسلام، ودين النصارى الذين يدعون المسيح وأمه، فكيف أصنع أنا؟

ولكن من يتخذ نفسه ربا، ويقول: إنها تجبر الخائف، وتغيث الملهوف، وأنا في حسبها، ويسجد لها، ويتضرع في دعائها مثل ما يتضرع في دعاء رب الأرض والسموات، ويتوكل علي حي قد مات، ولا يتوكل على الحق الذي لا يموت، فلا ريب أن إشراكه بمن هو أفضل منها يكون أقوى، قال تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ . سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴾[المؤمنون: ٨٨، ٨٩].

وحديث معاذ، لما رجع من الشام فسجد للنبي ﷺ فقال: « ما هذا يا معاذ!؟ » فقال: رأيتهم في الشام يسجدون لأساقفتهم، ويذكرون ذلك عن أنبيائهم، فقال: «يا معاذ، أرأيت لو مررت بقبري، أكنت ساجدًا له؟ قال: لا، قال: «فلا تسجد لي؛ فلو كنت آمرًا أحدًا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها»(١).

فمن لا ينهى الضالين عن مثل هذا الشرك المحرم بإجماع المسلمين، كيف ينهي عما هو أقل منه؟ ومن دعى رجلا أو امرأة من دون الله فهو مضاه لمن اتخذ المسيح وأمه إلهين من دون الله، وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: « لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم، فإنما أنا عبد، فقولوا: عبد الله ورسوله»(٢).

بل من سوغ أن يدعى المخلوق، ومنع دعاء الخالق الذي فيه تحقيق صمديته، وإلهيته فقد ناقض الإسلام في النفي والإثبات، وهو شهادة أن لا إله إلا الله.

وأما حقوق رسول الله ﷺ - بأبي هو وأمي - مثل تقديم محبته على النفس، والأهل والمال، وتعزيزه، وتوقيره، وإجلاله، وطاعته، واتباع سنته، وغير ذلك، فعظيمة جدًا.

وكذلك مما يشرع التوسل به في الدعاء، كما في الحديث الذي رواه الترمذي وصححه؛ أن النبي ﷺ علم شخصًا أن يقول: « اللهم إني أسألك وأتوسل إليك بنبيك محمد، نبي الرحمة، يا محمد، يا رسول الله، إني أتوسل بك إلى ربي في حاجتي ليقضيها، اللهم فشفعه في »(٣). فهذا التوسل به حسن.

---

(١) ابن ماجه في النكاح (١٨٥٣)، وأحمد ٤/٣٨١، وابن حبان في صحيحه (٤١٥٩)، كلهم عن عبد الله ابن أبي أوفى.

(٢) البخارى فى الأنبياء (٣٤٤٥).

(٣) الترمذي في الدعوات (٣٥٧٨) وقال: «حديث حسن صحيح».

وأما دعاؤه، والاستغاثة به فحرام. والفرق بين هذين متفق عليه بين المسلمين. والمتوسل إنما يدعو الله، ويخاطبه ويطلب منه، لا يدعو غيره إلا على سبيل استحضاره، لا على سبيل الطلب منه. وأما الداعي والمستغيث فهو الذي يسأل المدعو ويطلب منه ويستغيثه ويتوكل عليه، والله هو رب العالمين، ومالك الملك، وخالق كل شيء ، وهو الذي يجيب المضطر إذا دعاه، وهو القريب الذي يجيب دعوة الداعي، إذا دعاه، وهو سميع الدعاء سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

وأنا قد صنفت كتابًا كبيرًا سميته« الصارم المسلول على شاتم الرسول»، وذكرت فيه هذه المسألة ما لم أعرف أحدًا سبق إليه. وكذلك هذه «القواعد الإيمانية» قد كتبت فيها فصولاً هي من أنفع الأشياء في أمر الدين.

ومما ينبغي أن يعرف به الشيخ: أني أخاف أن القضية تخرج عن أمره بالكلية، ويكون فيها ما فيه ضرر عليه، وعلى بن مخلوف، ونحوهما؛ فإنه قد طلب مني ما يجعل سببًا لذلك ولم أجب إليه، فإني إنما أنا لون واحد ، والله ما غششتهما قط، ولو غششتهما كتمت ذلك، وأنا مساعد لهما على كل بر وتقوى.

ولا ريب أن الأصل الذي تصلح عليه الأمور رجوع كل شخص إلى الله وتوبته إليه في هذا المعشر المبارك، فإذا حسنت السرائر أصلح الله الظواهر، فإن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون، وهذه قضية كبيرة، كلما كانت تزداد ظهوراً تزداد انتشاراً ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

والحمد لله وحده، وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليمًا.

قال شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية ـ رحمه الله ـ:

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله ـ تعالى وتقدس ـ: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ . وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ . وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ . وَلا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُوْلَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ . يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ﴾[آل عمران: ١٠٢-١٠٦]. قال ابن عباس وغيره: تبيض وجوه أهل السنة والجماعة، وتسود وجوه أهل البدعة والفرقة، ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ . وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[آل عمران: ١٠٦، ١٠٧].

وفي الترمذي: عن أبي أمامة الباهلي، عن النبي ﷺ في الخوارج: «إنهم كلاب أهل النار». وقرأ هذه الآية ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾(١). قال الإمام أحمد بن حنبل: صح الحديث في الخوارج من عشرة أوجه. وقد خرجها مسلم في صحيحه، وخرج البخاري طائفة منها. قال النبي ﷺ: «يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، وقراءته مع قراءتهم، يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية»(٢) وفي رواية: « يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان»(٣).

والخوارج هم أول من كَفَّر المسلمين؛ يكفرون بالذنوب، ويكفرون من خالفهم في بدعتهم، ويستحلون دمه وماله. وهذه حال أهل البدع؛ يبتدعون بدعة ويكفرون من خالفهم فيها. وأهل السنة والجماعة يتبعون الكتاب والسنة ويطيعون الله ورسوله، فيتبعون الحق، ويرحمون الخلق.

---

(١) الترمذي في التفسير(٣٠٠٠) وقال: «هذا حديث حسن».

(٢) البخاري في المغازي(٤٣٥١)، وفي فضائل القرآن (٥٠٥٨)، ومسلم في الزكاة (١٠٦٤/١٤٣-١٤٨)، (١٠٦٥/١٤٩-١٥٣)، كلاهما عن أبي سعيد الخدري.

(٣) البخاري في الأنبياء (٣٣٤٤)، وفي التوحيد (٧٤٣٢) عن أبي سعيد الخدري.

وأول بدعة حدثت في الإسلام بدعة الخوارج والشيعة، حدثتا في أثناء خلافة أمير المؤمنين على بن أبي طالب، فعاقب الطائفتين. أما الخوارج فقاتلوه فقتلهم، وأما الشيعة فحرق غاليتهم بالنار، وطلب قتل عبد الله بن سبأ فهرب منه، وأمر بجلد من يفضله على أبي بكر وعمر، وروى عنه من وجوه كثيرة أنه قال: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر، ورواه عنه البخاري في صحيحه[1].

فصــــل

ومن أصول أهل السنة والجماعة: أنهم يصلون الجمع والأعياد والجماعات، لا يدعون الجمعة والجماعة كما فعل أهل البدع من الرافضة وغيرهم، فإن كان الإمام مستوراً لم يظهر منه بدعة ولا فجور، صلى خلفه الجمعة والجماعة باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم من أئمة المسلمين، ولم يقل أحد من الأئمة: إنه لا تجوز الصلاة إلا خلف من علم باطن أمره، بل ما زال المسلمون من بعد نبيهم يصلون خلف المسلم المستور، ولكن إذا ظهر من المصلي بدعة أو فجور وأمكن الصلاة خلف من يعلم أنه مبتدع أو فاسق مع إمكان الصلاة خلف غيره، فأكثر أهل العلم يصححون صلاة المأموم، وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة، وهو أحد القولين في مذهب مالك وأحمد. وأما إذا لم يمكن الصلاة إلا خلف المبتدع أو الفاجر كالجمعة التي إمامها مبتدع أو فاجر، وليس هناك جمعة أخرى، فهذه تصلى خلف المبتدع والفاجر عند عامة أهل السنة والجماعة. وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وأحمد ابن حنبل وغيرهم من أئمة أهل السنة بلا خلاف عندهم.

وكان بعض الناس إذا كثرت الأهواء يحب ألا يصلي إلا خلف من يعرفه على سبيل الاستحباب، كما نقل ذلك عن أحمد أنه ذكر ذلك لمن سأله، ولم يقل أحمد: إنه لا تصح إلا خلف من أعرف حاله.

ولما قدم أبو عمرو عثمان بن مرزوق إلى ديار مصر، وكان ملوكها في ذلك الزمان مظهرين للتشيع، وكانوا باطنية ملاحدة، وكان بسبب ذلك قد كثرت البدع وظهرت بالديار المصرية ـ أمر أصحابه ألا يصلوا إلا خلف من يعرفونه لأجل ذلك، ثم بعد موته فتحها ملوك السنة، مثل صلاح الدين، وظهرت فيها كلمة السنة المخالفة للرافضة، ثم صار العلم والسنة يكثر بها ويظهر.

فالصلاة خلف المستور جائزة باتفاق علماء المسلمين، ومن قال: إن الصلاة محرمة أو

---

(١) البخاري في فضائل الصحابة (٣٦٧١) عن علي بن أبي طالب.

باطلة خلف من لا يعرف حاله، فقد خالف إجماع أهل السنة والجماعة. وقد كان الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ يصلون خلف من يعرفون فجوره، كما صلى عبد الله بن مسعود وغيره من الصحابة خلف الوليد بن عقبة بن أبي معيط، وكان قد يشرب الخمر، وصلى مرة الصبح أربعًا وجلده عثمان بن عفان على ذلك.

وكان عبد الله بن عمر وغيره من الصحابة يصلون خلف الحجاج بن يوسف، وكان الصحابة والتابعون يصلون خلف ابن أبي عبيد، وكان متهما بالإلحاد وداعيًا إلى الضلال.

فصـــل

ولا يجوز تكفير المسلم بذنب فعله، ولا بخطأ أخطأ فيه، كالمسائل التي تنازع فيها أهل القبلة؛ فإن الله تعالى قال: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾[البقرة: ٢٨٥] وقد ثبت في الصحيح أن الله تعالى أجاب هذا الدعاء، وغفر للمؤمنين خطأهم [١].

والخوارج المارقون، الذين أمر النبي ﷺ بقتالهم، قاتلهم أمير المؤمنين على بن أبي طالب أحد الخلفاء الراشدين. واتفق على قتالهم أئمة الدين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم. ولم يكفرهم علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وغيرهما من الصحابة، بل جعلوهم مسلمين مع قتالهم، ولم يقاتلهم علي حتى سفكوا الدم الحرام، وأغاروا على أموال المسلمين، فقاتلهم لدفع ظلمهم وبغيهم، لا لأنهم كفار؛ ولهذا لم يُسْبِ حريمهم ولم يغنم أموالهم.

وإذا كان هؤلاء الذين ثبت ضلالهم بالنص والإجماع لم يكفروا، مع أمر الله ورسوله ﷺ بقتالهم، فكيف بالطوائف المختلفين الذين اشتبه عليهم الحق في مسائل غلط فيها من هو أعلم منهم؟ فلا يحل لأحد من هذه الطوائف أن تكفر الأخرى ولا تستحل دمها ومالها، وإن كانت فيها بدعة محققة، فكيف إذا كانت المكفرة لها مبتدعة أيضًا؟ وقد تكون بدعة هؤلاء أغلظ، وقد تكون بدعة هؤلاء أغلظ، والغالب أنهم جميعًا جهال بحقائق ما يختلفون فيه.

والأصل: أن دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم محرمة من بعضهم على بعض، لا

---

(١) مسلم في الإيمان (١٢٥/١٩٩) عن أبي هريرة.

تحل إلا بإذن الله ورسوله. قال النبي ﷺ - لما خطبهم في حجة الوداع -: «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا، في بلدكم هذا، في شهركم هذا»(١)، وقال ﷺ: «كل المسلم على المسلم حرام: دمه وماله وعرضه»(٢)، وقال ﷺ: «من صلى صلاتنا، واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا، فهو المسلم، له ذمة الله ورسوله»(٣)، وقال: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار» قيل: يا رسول الله، هذا القاتل، فما بال المقتول؟ قال: «إنه أراد قتل صاحبه»(٤)، وقال: «لا ترجعوا بعدي كفاراً، يضرب بعضكم رقاب بعض»(٥)، وقال: «إذا قال المسلم لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما»(٦)، وهذه الأحاديث كلها في الصحاح.

وإذا كان المسلم متأولا في القتال أو التكفير لم يكفر بذلك، كما قال عمر بن الخطاب لحاطب بن أبي بلتعة: يا رسول الله، دعني أضرب عنق هذا المنافق، فقال النبي ﷺ: «إنه قد شهد بدراً وما يدريك أن الله قد اطلع على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم، فقد غفرت لكم؟» وهذا في الصحيحين(٧)، وفيهما أيضاً: من حديث الإفك: أن أسيد ابن الحضير قال لسعد بن عبادة: إنك منافق، تجادل عن المنافقين. واختصم الفريقان، فأصلح النبي ﷺ بينهم. فهؤلاء البدريون فيهم من قال لآخر منهم: إنك منافق، ولم يكفر النبي ﷺ لا هذا ولا هذا، بل شهد للجميع بالجنة.

وكذلك ثبت في الصحيحين عن أسامة بن زيد أنه قتل رجلا بعد ما قال: لا إله إلا الله، وعظم النبي ﷺ ذلك لما أخبره، وقال: «يا أسامة، أقتلته بعدما قال: لا إله إلا الله؟»(٨) وكرر ذلك عليه، حتى قال أسامة: تمنيت أني لم أكن أسلمت إلا يومئذ. ومع

(١) البخاري في الحج(١٧٣٩) عن ابن عباس، ومسلم في القسامة (٢٩/١٦٧٩) عن أبي بكرة.

(٢) مسلم في البر والصلة (٣٢/٢٥٦٤)، وأبو داود في الأدب (٤٨٨٢)، والترمذي في البر (١٩٢٧)، وابن ماجه في الفتن (٣٩٣٣)، وأحمد ٢/ ٢٧٧، ٣٦٠، كلهم عن أبي هريرة.

(٣) البخاري في الصلاة (٣٩١)، وأبو داود في الجهاد (٢٦٤١)، والترمذي في الإيمان (٢٦٠٨)، والنسائي في تحريم الدم (٣٩٦٨)، وأحمد ٣/ ١٩٩، ٢٢٥، كلهم عن أنس بن مالك.

(٤) البخاري في الإيمان (٣١)، ومسلم في الفتن (١٤/٢٨٨٨)، وأبو داود في الفتن (٤٢٦٨)، وأحمد٥/ ٤٣، ٤٧، ٤٨، كلهم عن أبي بكرة.

(٥) البخاري في العلم (١٢١)، وفي الفتن (٧٠٨٠)، ومسلم في الإيمان (١١٨/٦٥)، كلاهما عن جرير.

(٦) البخاري في الأدب (٦١٠٤)، ومسلم في الإيمان(١١١/٦٠)، والترمذي في الإيمان(٢٦٣٧)، وأحمد ٢/ ١٨، ٤٤، ٤٧، ٦٠، كلهم عن عبد الله بن عمر.

(٧) البخاري في المغازي (٣٩٨٣، ٤٢٧٤)، ومسلم في فضائل الصحابة (١٦١/٢٤٩٤)، كلاهما عن علي بن أبي طالب.

(٨) البخاري في الديات(٦٨٧٢)، ومسلم في الإيمان(١٥٩/٩٦). كلاهما عن أسامة بن زيد.

هذا لم يوجب عليه قودًا، ولا دية، ولا كفارة؛ لأنه كان متأولا، ظن جواز قتل ذلك القائل لظنه أنه قالها تعوذًا.

فهكذا السلف قاتل بعضهم بعضًا من أهل الجمل وصفين ونحوهم، وكلهم مسلمون مؤمنون، كما قال تعالى: ﴿ **وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ** ﴾[الحجرات: ٩] فقد بين الله تعالى أنهم مع اقتتالهم، وبغي بعضهم على بعض، إخوة مؤمنون، وأمر بالإصلاح بينهم بالعدل.

ولهذا كان السلف مع الاقتتال يوالي بعضهم بعضًا موالاة الدين، لا يعادون كمعاداة الكفار، فيقبل بعضهم شهادة بعض، ويأخذ بعضهم العلم عن بعض ويتوارثون ويتناكحون، ويتعاملون بمعاملة المسلمين بعضهم مع بعض، مع ما كان بينهم من القتال والتلاعن وغير ذلك.

وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ سأل ربه ألا يهلك أمته بسنة عامة فأعطاه ذلك، وسأله ألا يسلط عليهم عدوًا من غيرهم فأعطاه ذلك، وسأله ألا يجعل بأسهم بينهم فلم يعط ذلك. وأخبر أن الله لا يسلط عليهم عدواً من غيرهم يغلبهم كلهم حتى يكون بعضهم يقتل بعضًا وبعضهم يسبى بعضًا[١].

وثبت في الصحيحين لما نزل قوله تعالى: ﴿ **قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ** ﴾ قال«أعوذ بوجهك» ﴿ **أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ** ﴾ قال: «أعوذ بوجهك» ﴿ **أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ** ﴾ [الأنعام: ٦٥] قال: «هاتان أهون» [٢].

هذا مع أن الله أمر بالجماعة والائتلاف، ونهى عن البدعة والاختلاف، وقال: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ** ﴾[الأنعام: ١٥٩] وقال النبي ﷺ: «عليكم بالجماعة، فإن يد الله على الجماعة»[٣]، وقال: «الشيطان مع الواحد وهو من

---

(١) مسلم في الفتن(٢٨٨٩/ ١٩)، وأبو داود في الفتن (٤٢٥٢)، والترمذي في الفتن (٢١٧٦) كلهم عن ثوبان.

(٢) البخاري في التفسير (٤٦٢٨)، والترمذي في التفسير (٣٠٦٥) ، وأحمد ٣/ ٣٠٩، كلهم عن جابر بن عبد الله. ولم أعثر عليه في مسلم.

(٣) الترمذي في الفتن (٢١٦٧) وقال: «حديث غريب»، والطبراني في الكبير ١٢/ ٤٤٧ (١٣٦٣٢)، وذكره الهيثمي في المجمع ٥/ ٢٢١ وقال: « رواه الطبراني بإسنادين رجال أحدهما ثقات رجال الصحيح، خلا مرزوق مولى آل طلحة وهو ثقة».

الاثنين أبعد»[1]، وقال: «الشيطان ذئب الإنسان كذئب الغنم، والذئب إنما يأخذ القاصية والنائية من الغنم»[2].

فالواجب على المسلم إذا صار في مدينة من مدائن المسلمين أن يصلي معهم الجمعة والجماعة، ويوالي المؤمنين ولا يعاديهم، وإن رأى بعضهم ضالا أو غاويًا وأمكن أن يهديه ويرشده فعل ذلك، وإلا فلا يكلف الله نفسًا إلا وسعها، وإذا كان قادرًا على أن يولي في إمامة المسلمين الأفضل ولاه، وإن قدر أن يمنع من يظهر البدع والفجور منعه، وإن لم يقدر على ذلك فالصلاة خلف الأعلم بكتاب الله وسنة نبيه، الأسبق إلى طاعة الله ورسوله أفضل، كما قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله، فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة، فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة، فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سنًا»[3].

وإن كان في هجره لمظهر البدعة والفجور مصلحة راجحة هجره، كما هجر النبي ﷺ الثلاثة الذين خلفوا حتى تاب الله عليهم[4]. وأما إذا ولى غيره بغير إذنه وليس في ترك الصلاة خلفه مصلحة شرعية، كان تفويت هذه الجمعة والجماعة جهلا وضلالاً، وكان قد رد بدعة ببدعة.

حتى إن المصلي الجمعة خلف الفاجر اختلف الناس في إعادته الصلاة، وكرهها أكثرهم، حتى قال أحمد بن حنبل في رواية عبدوس: من أعادها فهو مبتدع. وهذا أظهر القولين ؛ لأن الصحابة لم يكونوا يعيدون الصلاة إذا صلوا خلف أهل الفجور والبدع، ولم يأمر الله تعالى قط أحدًا إذا صلى كما أمر بحسب استطاعته أن يعيد الصلاة؛ ولهذا كان أصح قولي العلماء: أن من صلي بحسب استطاعته ألا يعيد حتى المتيمم لخشية البرد، ومن عدم الماء والتراب إذا صلى بحسب حاله، والمحبوس وذوو الأعذار النادرة والمعتادة والمتصلة والمنقطعة، لا يجب على أحد منهم أن يعيد الصلاة إذا صلى الأولى بحسب استطاعته.

---

(١) الترمذي في الفتن(٢١٦٥) وقال: «حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه» ، والنسائي في الكبرى في عشرة النساء (٩٢١٩-٩٢٢٦) ، وأحمد ١/ ١٨، كلهم عن عمر بن الخطاب.

(٢) أحمد ٥/ ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٤٣، عن معاذ بن جبل. وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٢/ ٢٦ وقال: « رواه أحمد، والعلاء بن زياد لم يسمع من معاذ ».

(٣) مسلم في المساجد ومواضع الصلاة(٦٧٣/ ٢٩٠، وأبو داود في الصلاة (٥٨٢، ٥٨٤) والترمذي في أبواب الصلاة(٢٣٥) والنسائي في الإمامة(٧٨٠) وأحمد٥/ ٧٢، كلهم عن أبي مسعود الأنصاري.

(٤) البخاري في المغازي (٤٤١٨)، ومسلم في التوبة (٢٧٦٩/ ٥٣)، كلاهما عن كعب بن مالك.

وقد ثبت في الصحيح أن الصحابة صلوا بغير ماء ولا تيمم لما فقدت عائشة عقدها، ولم يأمرهم النبي ﷺ بالإعادة [(١)]، بل أبلغ من ذلك أن من كان يترك الصلاة جهلا بوجوبها، لم يأمره بالقضاء ، فعمرو وعمار، لما أجنبا وعمرو لم يصل وعمار تمرغ كما تتمرغ الدابة، لم يأمرهما بالقضاء [(٢)] وأبو ذر لما كان يجنب ولا يصلي لم يأمره بالقضاء، والمستحاضة لما استحاضت حيضة شديدة منكرة منعتها الصلاة والصوم، لم يأمرها بالقضاء.

والذين أكلوا في رمضان حتى يتبين لأحدهم الحبل الأبيض من الحبل الأسود، لم يأمرهم بالقضاء ، وكانوا قد غلطوا في معنى الآية، فظنوا أن قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة :١٨٧] هو الحبل، فقال النبي ﷺ : «إنما هو سواد الليل وبياض النهار» [(٣)] ولم يأمرهم بالقضاء، والمسيء في صلاته لم يأمره بإعادة ما تقدم من الصلوات[(٤)]، والذين صلوا إلى بيت المقدس بمكة والحبشة وغيرهما بعد أن نسخت بالأمر بالصلاة إلى الكعبة، وصاروا يصلون إلى الصخرة حتى بلغهم النسخ، لم يأمرهم بإعادة ما صلوا، وإن كان هؤلاء أعذر من غيرهم لتمسكهم بشرع منسوخ.

وقد اختلف العلماء في خطاب الله ورسوله، هل يثبت حكمه في حق العبيد قبل البلاغ على ثلاثة أقوال، في مذهب أحمد وغيره. قيل :يثبت، وقيل : لا يثبت، وقيل: يثبت المبتدأ دون الناسخ. والصحيح ما دل عليه القرآن في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾[الإسراء:١٥]، وقوله: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾[النساء:١٦٥]، وفي الصحيحين عن النبي ﷺ : «ما أحد أحب إليه العذر من الله، من أجل ذلك أرسل الرسل مبشرين ومنذرين» [(٥)].

فالمتأول والجاهل المعذور ليس حكمه حكم المعاند والفاجر، بل قد جعل الله لكل شيء قدراً.

---

(١) البخاري في التيمم (٣٣٦) عن عائشة.

(٢) البخاري في التيمم (٣٣٨) عن عبد الرحمن بن أبزي.

(٣) مسلم في الصيام (١٠٩٠/ ٣٣) عن عدي بن حاتم.

(٤) البخاري في الأذان (٧٥٧، ٧٩٣)، وفي الأيمان والنذور (٦٦٦٧)، ومسلم في الصلاة (٣٩٧/ ٤٥).

(٥) البخاري في التوحيد (٧٤١٦) ومسلم في اللعان (١٤٩٩/ ١٧)، وأحمد (٤/ ٢٤٨)، كلهم عن المغيرة بن شعبة.

فصـــل

أجمع المسلمون على شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وأن ذلك حق يجزم به المسلمون ويقطعون به ولا يرتابون، وكل ما علمه المسلم وجزم به فهو يقطع به وإن كان الله قادراً على تغييره، فالمسلم يقطع بما يراه ويسمعه، ويقطع بأن الله قادر على ما يشاء، وإذا قال المسلم : أنا أقطع بذلك، فليس مراده أن الله لا يقدر على تغييره. بل من قال: إن الله لا يقدر على مثل إماتة الخلق وإحيائهم من قبورهم وعلى تسيير الجبال وتبديل الأرض غير الأرض، فإنه يستتاب، فإن تاب وإلا قتل.

والذين يكرهون لفظ القطع - من أصحاب أبي عمرو بن مرزوق - هم قوم أحدثوا ذلك من عندهم، ولم يكن هذا الشيخ ينكر هذا، ولكن أصل هذا أنهم كانوا يستثنون في الإيمان، كما نقل ذلك عن السلف، فيقول أحدهم: أنا مؤمن إن شاء الله، ويستثنون في أعمال البر، فيقول أحدهم : صليت إن شاء الله. ومراد السلف من ذلك الاستثناء: إما لكونه لا يقطع بأنه فعل الواجب كما أمر الله ورسوله، فيشك في قبول الله لذلك فاستثنى ذلك، أو للشك في العاقبة، أو يستثنى، لأن الأمور جميعها إنما تكون بمشيئة الله، كقوله تعالى: ﴿ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ ﴾[الفتح:٢٧] مع أن الله علم بأنهم يدخلون لا شك في ذلك، أو لئلا يزكي أحدهم نفسه.

وكان أولئك يمتنعون عن القطع في مثل هذه الأمور، ثم جاء بعدهم قوم جهال فكرهوا لفظ القطع في كل شيء، ورووا في ذلك أحاديث مكذوبة، وكل من روى عن النبي ﷺ، أو عن أصحابه، أو واحد من علماء المسلمين، أنه كره لفظ القطع في الأمور المجزوم بها - فقد كذب عليه، وصار الواحد من هؤلاء يظن أنه إذا أقر بهذه الكلمة فقد أقر بأمر عظيم في الدين، وهذا جهل وضلال من هؤلاء الجهال، لم يسبقهم إلى هذا أحد من طوائف المسلمين، ولا كان شيخهم أبوعمرو بن مرزوق ولا أصحابه في حياته ولا خيار أصحابه بعد موته، يمتنعون من هذا اللفظ مطلقًا، بل إنما فعل هذا طائفة من جهالهم.

كما أن طائفة أخرى زعموا أن من سب الصحابة لا يقبل الله توبته وإن تاب، ورووا عن النبي ﷺ أنه قال: «سَبُّ أصحابي ذنب لا يغفر» ، وهذا الحديث كذب على رسول الله ﷺ لم يروه أحد من أهل العلم، ولا هو في شيء من كتب المسلمين المعتمدة، وهو مخالف للقرآن؛ لأن الله قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ ﴾ [النساء:٤٨، ١١٦] هذا في حق من لم يتب. وقال في حق التائبين: ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ

أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾ [الزمر: ٥٣] فثبت بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ أن كل من تاب، تاب الله عليه.

ومعلوم أن من سب الرسول من الكفار المحاربين وقال: هو ساحر أو شاعر أو مجنون أو معلَّم أو مفتر وتاب، تاب الله عليه. وقد كان طائفة يسبون النبي ﷺ من أهل الحرب، ثم أسلموا وحسن إسلامهم، وقبل النبي ﷺ منهم، منهم: أبو سفيان بن الحارث ابن عبد المطلب ابن عم النبي ﷺ، وعبد الله بن سعد بن أبي سرح، وكان قد ارتد وكان يكذب على النبي ﷺ ويقول: أنا كنت أعلمه القرآن، ثم تاب وأسلم، وبايعه النبي ﷺ على ذلك.

وإذا قيل: سب الصحابة حق لآدمي. قيل: المستحل لسبهم كالرافضي يعتقد ذلك دينا، كما يعتقد الكافر سب النبي ﷺ دينا. فإذا تاب وصار يحبهم ويثني عليهم ويدعو لهم، محا الله سيئاته بالحسنات، ومن ظلم إنسانًا فقذفه أو اغتابه أو شتمه ثم تاب، قبل الله توبته. لكن إن عرف المظلوم مكنه من أخذ حقه، وإن قذفه أو اغتابه ولم يبلغه، ففيه قولان للعلماء، هما روايتان عن أحمد، أصحهما: أنه لا يعلمه أني اغتبتك، وقد قيل: بل يحسن إليه في غيبته كما أساء إليه في غيبته. كما قال الحسن البصري: كفارة الغيبة أن تستغفر لمن اغتبته. فإذا كان الرجل قد سب الصحابة أو غير الصحابة وتاب، فإنه يحسن إليهم بالدعاء لهم والثناء عليهم، بقدر ما أساء إليهم، والحسنات يذهبن السيئات. كما أن الكافر الذي كان يسب النبي ﷺ ويقول: إنه كذاب، إذا تاب وشهد أن محمداً رسول الله الصادق المصدوق، وصار يحبه ويثني عليه ويصلي عليه، كانت حسناته ماحية لسيئاته، والله تعالى **﴿يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴾** [الشورى: ٢٥]، وقد قال تعالى: **﴿حم . تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ . غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لا إِلَٰهَ إِلاَّ هُوَ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ ﴾** [غافر: ١-٣]، وصلى الله على محمد وصحبه وسلم.

سئل شيخ الإسلام - قدس الله روحه -:

هل يجوز الخوض فيما تكلم الناس فيه من مسائل في أصول الدين، لم ينقل عن سيدنا محمد ﷺ فيها كلام أم لا؟ فإن قيل بالجواز، فما وجهه؟ وقد فهمنا منه ـ عليه السلام ـ النهي عن الكلام في بعض المسائل.

وإذا قيل بالجواز، فهل يجب ذلك؟ وهل نقل عنه ـ عليه السلام ـ ما يقتضي وجوبه؟ وهل يكفي في ذلك ما يصل إليه المجتهد من غلبة الظن أو لابد من الوصول إلى القطع؟ وإذا تعذر عليه الوصول إلى القطع فهل يعذر في ذلك أو يكون مكلفًا به؟ وهل ذلك من باب تكليف ما لا يطاق والحالة هذه أم لا؟

وإذا قيل بالوجوب ، فما الحكمة في أنه لم يوجد فيه من الشارع نص يعصم من الوقوع في المهالك، وقد كان ـ عليه السلام ـ حريصًا على هدى أمته؟ والله أعلم.

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين .

أما المسألة الأولى: فقول السائل : هل يجوز الخوض فيما تكلم الناس فيه من مسائل في أصول الدين، لم ينقل عن سيدنا محمد ﷺ فيها كلام أم لا؟ ـ سؤال ورد بحسب ما عهد من الأوضاع المبتدعة الباطلة.

فإن المسائل التي هي من أصول الدين ـ التي تستحق أن تسمي أصول الدين ـ أعني الدين الذي أرسل الله به رسوله، وأنزل به كتابه، لا يجوز أن يقال: لم ينقل عن النبي ﷺ فيها كلام، بل هذا كلام متناقض في نفسه ، إذ كونها من أصول الدين يوجب أن تكون من أهم أمور الدين، وأنها مما يحتاج إليه الدين.

ثم نفى نقل الكلام فيها عن الرسول يوجب أحد أمرين:

إما أن الرسول أهمل الأمور المهمة التي يحتاج الدين إليها فلم يبينها ، أو أنه بينها فلم تنقلها الأمة، وكلا هذين باطل قطعًا. وهو من أعظم مطاعن المنافقين في الدين، وإما يظن هذا وأمثاله من هو جاهل بحقائق ما جاء به الرسول، أو جاهل بما يعقله الناس بقلوبهم، أو جاهل بهما جميعًا.

فإن جهله بالأول، يوجب عدم علمه بما اشتمل عليه ذلك من أصول الدين وفروعه.

وجهله بالثاني، يوجب أن يدخل في الحقائق المعقولة ما يسميه هو وأشكاله عقليات، وإنما هي جهليات. وجهله بالأمرين، يوجب أن يظن من أصول الدين ما ليس منها من المسائل والوسائل الباطلة، وأن يظن عدم بيان الرسول لما ينبغي أن يعتقد في ذلك، كما هو الواقع لطوائف من أصناف الناس، حذاقهم ، فضلا عن عامتهم.

وذلك أن أصول الدين إما أن تكون مسائل يجب اعتقادها قولاً أو قولا وعملا كمسائل التوحيد، والصفات ، والقدر، والنبوة ، والمعاد، أو دلائل هذه المسائل.

أما القسم الأول، فكل ما يحتاج الناس إلى معرفته ، واعتقاده، والتصديق به من هذه المسائل، فقد بينه الله بيانًا شافيًا قاطعًا للعذر؛ إذ هذا من أعظم ما بلغه الرسول البلاغ المبين، وبينه للناس ، وهو من أعظم ما أقام الله به الحجة على عباده فيه بالرسل الذين بينوه وبلغوه. وكتاب الله الذي نقل الصحابة ثم التابعون عن الرسول لفظه ومعانيه، والحكمة التي هي سنة رسول الله ﷺ التي نقلوها أيضًا عن الرسول، مشتملة من ذلك على غاية المراد، وتمام الواجب ، والمستحب.

والحمد لله الذي بعث إلينا رسولا من أنفسنا يتلو علينا آياته ويزكينا، ويعلمنا الكتاب والحكمة، الذي أكمل لنا الدين، وأتم علينا النعمة، ورضي لنا الإسلام دينا ، الذي أنزل الكتاب تفصيلا لكل شيء، وهدي ورحمة وبشرى للمسلمين ﴿ **مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ**﴾[يوسف: ١١١].

وإنما يظن عدم اشتمال الكتاب والحكمة على بيان ذلك من كان ناقصًا في عقله، وسمعه، ومن له نصيب من قول أهل النار الذين قالوا: ﴿**لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ**﴾[الملك: ١٠] وإن كان ذلك كثيرًا في كثير من المتفلسفة، والمتكلمة، وجهال أهل الحديث، والمتفقهة، والمتصوفة.

وأما القسم الثاني، وهو دلائل هذه المسائل الأصولية، فإنه وإن كان يظن طوائف من المتكلمين، والمتفلسفة أن الشرع إنما يدل بطريق الخبر الصادق، فدلالته موقوفة على العلم بصدق المخبر، ويجعلون ما يبنى عليه صدق المخبر معقولات محضة. فقد غلطوا في ذلك غلطًا عظيمًا، بل ضلوا إضلالا مبينا في ظنهم أن دلالة الكتاب والسنة إنما هي بطريق الخبر المجرد، بل الأمر ما عليه سلف الأمة وأئمتها ـ أهل العلم والإيمان ـ من أن الله ـ سبحانه وتعالى ـ بين من الأدلة العقلية التي يحتاج إليها في العلم بذلك ما لا يقدر أحد من هؤلاء قدره.

ونهاية ما يذكرونه جاء القرآن بخلاصته على أحسن وجه، وذلك كالأمثال المضروبة

التي يذكرها الله تعالى في كتابه التي قال فيها : ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾ [الروم :٥٨، الزمر:٢٧]، فإن الأمثال المضروبة هي «الأقيسة العقلية» سواء كانت قياس شمول، أو قياس تمثيل. ويدخل في ذلك ما يسمونه براهين، وهو القياس الشمولي المؤلف من المقدمات اليقينية. وإن كان لفظ البرهان في اللغة أعم من ذلك، كما سمى الله آيتي موسى برهانين.

ومما يوضح هذا : أن العلم الإلهي لا يجوز أن يستدل فيه بقياس تمثيل يستوى فيه الأصل والفرع، ولا بقياس شمولي تستوى أفراده، فإن الله ـ سبحانه وتعالى ـ ليس كمثله شيء، فلا يجوز أن يمثل بغيره، ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية تستوى أفرادها؛ ولهذا لما سلك طوائف من المتفلسفة والمتكلمة مثل هذه الأقيسة في المطالب الإلهية لم يصلوا بها إلى يقين ، بل تناقضت أدلتهم، وغلب عليهم بعد التناهي الحيرة، والاضطراب؛ لما يرونه من فساد أدلتهم، أو تكافئها.

ولكن يستعمل في ذلك قياس الأولى ، سواء كان تمثيلا أو شمولا، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ﴾[النحل: ٦٠] مثل أن نعلم أن كل كمال ثبت للممكن، أو المحدث لا نقص فيه بوجه من الوجوه ، وهو ما كان كمالا للموجود غير مستلزم للعدم، فالواجب القديم أولى به. وكل كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه ثبت نوعه للمخلوق ـ المربوب المعلول المدبر فإنما استفاده من خالقه وربه ومدبره ـ فهو أحق به منه، وأن كل نقص وعيب في نفسه ـ وهو ما تضمن سلب هذا الكمال إذا وجب نفيه عن شيء ما من أنواع المخلوقات والمحدثات والممكنات ـ فإنه يجب نفيه عن الرب تبارك وتعالى بطريق الأولى. وأنه أحق بالأمور الوجودية من كل موجود، وأما الأمور العدمية فالممكن بها أحق ، ونحو ذلك.

ومثل هذه الطرق هي التي كان يستعملها السلف والأئمة في مثل هذه المطالب، كما استعمل نحوها الإمام أحمد، ومن قبله ، وبعده من أئمة أهل الإسلام، وبمثل ذلك جاء القرآن في تقرير «أصول الدين» من مسائل التوحيد ، والصفات والمعادن، ونحو ذلك.

ومثال ذلك: أنه ـ سبحانه ـ لما أخبر بالمعاد، والعلم به تابع للعلم بإمكانه، فإن الممتنع لا يجوز أن يكون بين سبحانه إمكانه أتم بيان، ولم يسلك في ذلك ما يسلكه «طوائف من أهل الكلام»، حيث يثبتون الإمكان الخارجي بمجرد الإمكان الذهني، فيقولون: هذا ممكن لأنه لو قدر وجوده لم يلزم من تقدير وجوده محال، فإن الشأن في هذه المقدمة، فمن أين يعلم أنه لا يلزم من تقديره وجود محال. والمحال هنا أعم من المحال لذاته أو لغيره،

والإمكان الذهني حقيقته عدم العلم بالامتناع. وعدم العلم بالامتناع لا يستلزم العلم بالإمكان الخارجي، بل يبقى الشيء في الذهن غير معلوم الامتناع. ولا معلوم الإمكان الخارجي وهذا هو الإمكان الذهني.

فالله ـ سبحانه وتعالى ـ لم يكتف في بيان إمكان المعاد بهذا؛ إذ يمكن أن يكون الشيء ممتنعًا ولو لغيره، وإن لم يعلم الذهن امتناعه، بخلاف الإمكان الخارجي، فإنه إذا علم بطل أن يكون ممتنعًا. والإنسان يعلم الإمكان الخارجي؛ تارة بعلمه بوجود الشيء، وتارة بعلمه بوجود نظيره، وتارة بعلمه بوجود ما هو أبلغ منه، فإن وجود الشيء دليل على أن ما هو دونه أولى بالإمكان منه.

ثم إنه بين كون الشيء ممكنًا فلابد من بيان قدرة الرب عليه، وإلا فمجرد العلم بإمكانه لا يكفي في إمكان وقوعه إن لم تعلم قدرة الرب على ذلك.

فبين ـ سبحانه ـ هذا كله بمثل قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلاً لاَّ رَيْبَ فِيهِ فَأَبَى الظَّالِمُونَ إِلاَّ كُفُورًا﴾[الإسراء: ٩٩]، وقوله: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلاَّقُ الْعَلِيمُ﴾ [يس: ٨١]، وقوله: ﴿أَوَ لَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ بَلَىٰ إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأحقاف: ٣٣]، وقوله: ﴿لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ﴾[غافر: ٥٧]، فإنه من المعلوم ببداهة العقول أن خلق السموات والأرض أعظم من خلق أمثال بني آدم، والقدرة عليه أبلغ، وأن هذا الأيسر أولى بالإمكان والقدرة من ذلك.

وكذلك استدلاله على ذلك بالنشأة الأولى في مثل قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾، ولهذا قال بعد ذلك: ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الأَعْلَىٰ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [الروم: ٢٧] وقال: ﴿إِن (١) كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن تُرَابٍ﴾ الآية [الحج: ٥].

وكذلك ما ذكره في قوله: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلاً وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ. قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ الآيات [يس: ٧٨-٨٣] فإن قوله تعالى: ﴿مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ قياس حذفت إحدى مقدمتيه؛لظهورها، والأخرى سالبة كلية قرن معها دليلها، وهو المثل المضروب الذي ذكره بقوله: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلاً وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ

---

(١) في المطبوعة: «وإن»، والصواب ما أثبتناه.

رَمِيمٌ﴾ وهذا استفهام إنكار متضمن للنفي، أي: لا أحد يحيى العظام وهي رميم. فإن كونها رميمًا يمنع عنده إحياءها لمصيرها إلى حال اليبس والبرودة المنافية للحياة التي مبناها على الحرارة والرطوبة، ولتفرق أجزائها، واختلاطها بغيرها، ولنحو ذلك من الشبهات. والتقدير: هذه العظام رميم، ولا أحد يحيى العظام وهي رميم، فلا أحد يحييها، ولكن هذه السالبة كاذبة ومضمونها امتناع الإحياء.

وبين ـ سبحانه ـ إمكانه من وجوه ببيان إمكان ما هو أبعد من ذلك وقدرته عليه، فقال: ﴿ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ ، وقد أنشأها من التراب، ثم قال: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴾ليبين علمه بما تفرق من الأجزاء واستحال.

ثم قال : ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الأَخْضَرِ نَارًا﴾ فبين أنه أخرج النار الحارة اليابسة من البارد الرطب، وذلك أبلغ في المنافاة؛ لأن اجتماع الحرارة والرطوبة أيسر من اجتماع الحرارة واليبوسة؛ فالرطوبة تقبل من الانفعال ما لا تقبله اليبوسة.

ثم قال: : ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم﴾ وهذه مقدمة معلومة بالبديهة؛ ولهذا جاء فيها باستفهام التقرير الدال على أن ذلك مستقر معلوم عند المخاطب، كما قال سبحانه: ﴿وَلا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلاَّ جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾[الفرقان: ٣٣]، ثم بين قدرته العامة بقوله: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾.

وفي هذا الموضع وغيره من القرآن من الأسرار وبيان الأدلة القطعية على المطالب الدينية ما ليس هذا موضعه، وإنما الغرض التنبيه.

وكذلك ما استعمله سبحانه في تنزيهه وتقديسه عما أضافوه إليه من الولادة، سواء سموها حسية أو عقلية، كما تزعمه النصارى من تولد الكلمة ـ التي جعلوها جوهر الابن ـ منه، وكما تزعمه الفلاسفة الصابئون من تولد العقول العشرة، والنفوس الفلكية التسعة، التي هم مضطربون فيها هل هي جواهر أو أعراض؟ وقد يجعلون العقول بمنزلة الذكور، والنفوس بمنزلة الإناث، ويجعلون ذلك آباءهم، وأمهاتهم، وآلهتهم وأربابهم القريبة وعلمهم بالنفوس أظهر لوجود الحركة الدورية الدالة على الحركة الإرادية الدالة على النفس المحركة ، لكن أكثرهم يجعلون النفس الفلكية عرضًا لا جوهرًا قائما بنفسه، وذلك شبيه بقول مشركي العرب وغيرهم، الذين جعلوا له بنين وبنات، قال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [الأنعام: ١٠٠]، وقال تعالى: ﴿ أَلا إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ . وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ [الصفات: ١٥١ ، ١٥٢]، وكانوا يقولون: الملائكة بنات الله، كما يزعم هؤلاء: أن العقول،

أو العقول والنفوس هي «الملائكة»، وهي متولدة عن الله، فقال الله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ . وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ . يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ . لِلَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الأَعْلَىٰ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ إلى قوله: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَىٰ لا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ﴾ [النحل: ٥٧-٦٢]، وقال تعالى: ﴿أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُم بِالْبَنِينَ . وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَٰنِ مَثَلاً ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ . أَوَ مَن يُنَشَّأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ . وَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾ [الزخرف: ١٦-١٩] وقال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللاَّتَ وَالْعُزَّىٰ﴾ إلى قوله: ﴿أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الأُنثَىٰ . تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ﴾ [النجم: ١٩-٢٢] أي جائرة، وغير ذلك في القرآن.

فبين ـ سبحانه ـ أن الرب الخالق أولى بأن ينزه عن الأمور الناقصة منكم، فكيف تجعلون له ما تكرهون أن يكون لكم، وتستخفون من إضافته إليكم، مع أنه واقع لا محالة، ولا تنزهونه عن ذلك، وتنفونه عنه، وهو أحق بنفي المكروهات المنقصات منكم.

وكذلك قوله في التوحيد: ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلاً مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [الروم: ٢٨]، أي: كخيفة بعضكم بعضًا كما في قوله: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥] وفي قوله: ﴿لَوْلا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ١٢]، وفي قوله: ﴿وَلا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ﴾ [الحجرات: ١١] وفي قوله: ﴿فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] وفي قوله: ﴿وَلا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَارِكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٤، ٨٥]، فإن المراد في هذا كله من نوع واحد. فبين ـ سبحانه ـ أن المخلوق لا يكون مملوكه شريكه فيما له، حتى يخاف مملوكه كما يخاف نظيره، بل تمتنعون أن يكون المملوك لكم نظيرًا، فكيف ترضون لي أن تجعلوا ما هو مخلوقي ومملوكي شريكًا لي؛ يدعي ويعبد ـ كما أدعى وأعبد ـ كما كانوا يقولون في تلبيتهم: لبيك لا شريك لك إلا شريكًا هو لك تملكه وما ملك ـ وهذا باب واسع عظيم جدا، ليس هذا موضعه.

وإنما الغرض التنبيه على أن في القرآن والحكمة النبوية عامة أصول الدين من المسائل والدلائل التي تستحق أن تكون أصول الدين.

وأما ما يدخله بعض الناس في هذا المسمى من الباطل، فليس ذلك من أصول الدين، وإن أدخله فيه مثل «المسائل» و «الدلائل» الفاسدة، مثل : نفي الصفات، والقدر، ونحو ذلك من المسائل.

ومثل الاستدلال على حدوث العالم بحدوث «الأعراض» التي هي صفات الأجسام القائمة بها: إما الأكوان، وإما غيرها، وتقرير المقدمات التي يحتاج إليها هذا الدليل، من إثبات «الأعراض» التي هي الصفات أولاً، أو إثبات «بعضها» كالأكوان التي هي الحركة، والسكون، والاجتماع، والافتراق،«وإثبات حدوثها» ثانيًا بإبطال ظهورها بعد الكمون وإبطال انتقالها من محل إلى محل، ثم إثبات «امتناع خلو الجسم» ثالثًا، إما عن كل جنس من أجناس الأعراض، بإثبات أن الجسم قابل لها، وأن القابل للشيء لا يخلو عنه، وعن ضده، وإما عن الأكوان ، وإثبات «امتناع حوادث لا أول لها» رابعًا، وهو مبنى على مقدمتين:

إحداهما: أن الجسم لا يخلو عن «الأعراض» التي هي الصفات. والثانية : أن ما لا يخلو عن«الصفات» التي هي الأعراض فهو محدث؛ لأن الصفات ـ التي هي الأعراض ـ لا تكون إلا محدثة، وقد يفرضون ذلك في بعض الصفات التي هي الأعراض كالأكوان، وما لا يخلو عن جنس الحوادث فهو حادث ، لامتناع حوادث لا تتناهى.

فهذه الطريقة مما يعلم بالاضطرار أن محمداً ﷺ لم يدع الناس بها إلى الإقرار بالخالق ونبوة أنبيائه؛ ولهذا قد اعترف حذاق أهل الكلام ـ كالأشعري وغيره ـ بأنها ليست طريقة الرسل وأتباعهم، ولا سلف الأمة وأئمتها، وذكروا أنها محرمة عندهم، بل المحققون على أنها طريقة باطلة، وأن مقدماتها فيها تفصيل وتقسيم يمنع ثبوت المدعي بها مطلقًا؛ ولهذا تجد من اعتمد عليها في أصول دينه فأحد الأمرين له لازم؛ إما أن يطلع على ضعفها ويقابل بينها وبين أدلة القائلين بقدم العالم، فتتكافأ عنده الأدلة، أو يرجح هذا تارة وهذا تارة، كما هو حال طوائف منهم.

وإما أن يلتزم لأجلها لوازم معلومة الفساد في الشرع والعقل، كما التزم جهم لأجلها فناء الجنة والنار،والتزم أبو الهذيل لأجلها انقطاع حركات أهل الجنة، والتزم قوم لأجلها ـ كالأشعري وغيره ـ أن الماء والهواء والنار له طعم ولون وريح ونحو ذلك، والتزم قوم لأجلها، وأجل غيرها أن جميع «الأعراض» كالطعام واللون وغيرهما لا يجوز بقاؤها بحال؛ لأنهم احتاجوا إلى جواب النقض الوارد عليهم لما أثبتوا الصفات لله، مع الاستدلال على حدوث الأجسام بصفاتها. فقالوا: صفات «الأجسام» أعراض أي أنها تعرض وتزول فلا تبقى بحال، بخلاف صفات الله فإنها باقية. وأما جمهور عقلاء بني

آدم فقالوا: هذه مخالفة للمعلوم بالحس.

والتزم طوائف ـ من أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم ـ لأجلها نفي صفات الرب مطلقًا، أو نفي بعضها؛ لأن الدال عندهم على حدوث هذه الأشياء هو قيام الصفات بها و الدليل يجب طرده. والتزموا حدوث كل موصوف بصفة قائمة به، وهو أيضًا في غاية الفساد والضلال؛ ولهذا التزموا القول بخلق القرآن، وإنكار رؤية الله في الآخرة، وعُلُوه على عرشه، إلى أمثال ذلك من اللوازم التي التزمها من طرد مقدمات هذه الحجة ، التي جعلها المعتزلة ومن اتبعهم أصل دينهم.

فهذه داخلة فيما سماه هؤلاء أصول الدين، ولكن ليست في الحقيقة من أصول الدين الذي شرعه الله لعباده.

وأما الدين الذي قال الله فيه : ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]، فذاك له أصول وفروع بحسبه.

وإذا عرف أن مسمى أصول الدين في عرف الناطقين بهذا الاسم فيه إجمال وإبهام ـ لما فيه من الاشتراك بحسب الأوضاع والاصطلاحات ـ تبين أن الذي هو عند الله ورسوله وعباده المؤمنين أصول الدين، فهو موروث عن الرسول. وأما من شرع دينًا لم يأذن به الله فمعلوم أن أصوله المستلزمة له لا يجوز أن تكون منقولة عن النبي ﷺ ؛ إذ هو باطل، وملزوم الباطل باطل، كما أن لازم الحق حق.

وهذا التقسيم ينبه ـ أيضًا ـ على مراد السلف والأئمة بذم الكلام وأهله؛ إذ ذلك يتناول لمن استدل بالأدلة الفاسدة أو استدل على المقالات الباطلة. فأما من قال الحق الذي أذن الله فيه حكمًا ودليلاً، فهو من أهل العلم والإيمان، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

وأما مخاطبة أهل اصطلاح باصطلاحهم ولغتهم فليس بمكروه ـ إذا احتيج إلى ذلك وكانت المعاني صحيحة ـ كمخاطبة العجم من الروم، والفرس ، والترك بلغتهم وعرفهم، فإن هذا جائز حسن للحاجة.

وإنما كرهه الأئمة إذا لم يحتج إليه؛ ولهذا قال النبي ﷺ لأم خالد بنت خالد بن سعيد بن العاص ـ وكانت صغيرة ولدت بأرض الحبشة، لأن أباها كان من المهاجرين إليها فقال لها ـ :«يا أم خالد هذا سنا» (١) والسنا بلسان الحبشة :الحسن؛ لأنها كانت من أهل هذه اللغة. وكذلك يُترجم القرآن والحديث لمن يحتاج إلى تفهيمه إياه بالترجمة ، وكذلك

---

(١) البخاري في اللباس (٥٨٤٥) عن أم خالد بنت خالد بن سعيد بن العاص.

يقرأ المسلم ما يحتاج إليه من كتب الأمم وكلامهم بلغتهم، ويترجمها بالعربية. كما أمر النبي ﷺ زيد ابن ثابت أن يتعلم كتاب اليهود ليقرأ له، ويكتب له ذلك حيث لم يأمن من اليهود عليه[1].

فالسلف والأئمة لم يكرهوا الكلام لمجرد ما فيه من الاصطلاحات المولدة كلفظ «الجوهر» و«العرض» و«الجسم» وغير ذلك؛ بل لأن المعاني التي يعبرون عنها بهذه العبارات فيها من الباطل المذموم في الأدلة والأحكام ما يجب النهي عنه؛ لاشتمال هذه الألفاظ على معان مجملة في النفي والإثبات، كما قال الإمام أحمد في وصفه لأهل البدع فقال: هم مختلِفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، متفقون على مخالفة الكتاب، يتكلمون بالمتشابه من الكلام ، ويلبسون على جهال الناس بما يتكلمون به من المتشابه.

فإذا عرفت المعاني التي يقصدونها بأمثال هذه العبارات، ووزنت بالكتاب والسنة، بحيث يثبت الحق الذي أثبته الكتاب والسنة، وينفي الباطل الذي نفاه الكتاب والسنة، كان ذلك هو الحق، بخلاف ما سلكه أهل الأهواء من التكلم بهذه الألفاظ، نفيًا وإثباتًا، في الوسائل والمسائل، من غير بيان التفصيل والتقسيم الذي هو الصراط المستقيم، وهذا من مثارات الشبهة.

فإنه لا يوجد في كلام النبي ﷺ، ولا أحد من الصحابة والتابعين، ولا أحد من الأئمة المتبوعين، أنه علق بمسمى لفظ «الجوهر» و«الجسم» و«التحيز» و«العرض» ونحو ذلك شيئًا من أصول الدين، لا الدلائل ولا المسائل، والمتكلمون بهذه العبارات يختلف مرادهم بها؛ تارة لاختلاف الوضع، وتارة لاختلافهم في المعنى الذي هو مدلول اللفظ، كمن يقول: «الجسم» هو المؤلف، ثم يتنازعون: هل هو الجوهر الواحد بشرط تأليفه؟ أو الجوهران فصاعدًا؟ أو الستة ؟ أو الثمانية؟ أو غير ذلك؟ ومن يقول: هو الذي يمكن فرض الأبعاد الثلاثة فيه، وأنه مركب من المادة والصورة، ومن يقول: هو الموجود ، أو الموجود القائم بنفسه، وأن الموجود لا يكون إلا كذلك.

والسلف والأئمة ـ الذين ذموا وبدَّعوا الكلام في الجوهر والجسم والعرض ـ تضمن كلامهم ذم من يدخل المعاني التي يقصدها هؤلاء بهذه الألفاظ في أصول الدين، في دلائله، وفي مسائله: نفيا وإثباتا.

فأما إذا عرف المعاني الصحيحة الثابتة بالكتاب والسنة، وعبر عنها لمن يفهم بهذه الألفاظ؛ ليتبين ما وافق الحق من معاني هؤلاء، وما خالفه، فهذا عظيم المنفعة، وهو من

---

(١) البخاري في الأحكام معلقًا (٧١٩٥)، وأبو داود في العلم (٣٦٤٥)، والترمذي في الاستئذان (٢٧١٥) وأحمد ٥/١٨٦.

الحكم بالكتاب بين الناس فيما اختلفوا فيه، كما قال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣] وهو مثل الحكم بين سائر الأمم بالكتاب فيما اختلفوا فيه من المعاني التي يعبرون عنها بوضعهم وعرفهم، وذلك يحتاج إلى معرفة معاني الكتاب والسنة ، ومعرفة معاني هؤلاء بألفاظهم، ثم اعتبار هذه المعاني بهذه المعاني؛ ليظهر الموافق والمخالف.

وأما قول السائل : فإن قيل بالجواز، فما وجهه، وقد فهمنا منه ـ عليه السلام ـ النهي عن الكلام في بعض المسائل؟ فيقال:

قد تقدم الاستفسار والتفصيل في جواب السؤال، وأن ما هو في الحقيقة أصول الدين الذي بعث الله به رسوله فلا يجوز أن ينهى عنها بحال، بخلاف ما سمى أصول الدين وليس هو أصولا في الحقيقة، لا دلائل ولا مسائل، أو هو أصول لدين لم يشرعه الله، بل شرعه من شرع من الدين ما لم يأذن به الله.

وأما ما ذكره السائل من نهيه، فالذي جاء به الكتاب والسنة النهي عن أمور:

منها: القول على الله بلا علم، كقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، وقوله: ﴿وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

ومنها: أن يقال عليه غير الحق، كقوله: ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَاقُ الْكِتَابِ أَن لاَّ يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلاَّ الْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٦٩]، وقوله: ﴿لا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلاَّ الْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١] .

ومنها: الجدل بغير علم، كقوله: ﴿هَا أَنتُمْ هَؤُلاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ﴾ [آل عمران: ٦٦].

ومنها: الجدل في الحق بعد ظهوره، كقوله: ﴿يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ﴾ [الأنفال: ٦].

ومنها: الجدل بالباطل، كقوله: ﴿وَجَادَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ﴾[غافر: ٥].

ومنها: الجدل في آياته، كقوله: ﴿مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلاَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [غافر: ٤]، وقوله: ﴿الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ وَعِندَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [غافر: ٣٥] ، وقوله: ﴿إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلاَّ كِبْرٌ مَّا هُم بِبَالِغِيهِ﴾ [غافر: ٥٦]، وقوله: ﴿وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾ [الشورى: ٣٥]، ونحو ذلك

قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُحَاجُّونَ فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا اسْتُجِيبَ لَهُ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [الشورى: ١٦]، وقوله: ﴿وَهُمْ يُجَادِلُونَ فِي اللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحَالِ﴾ [الرعد: ١٣]، وقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلا هُدًى وَلا كِتَابٍ مُّنِيرٍ﴾[الحج: ٨، لقمان: ٢٠].

ومن الأمور التي نهى الله عنها في كتابه: التفرق والاختلاف، كقوله: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلا تَفَرَّقُوا﴾ إلى قوله: ﴿وَلا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ . يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾[آل عمران: ١٠٣-١٠٦]. قال ابن عباس : تبيض وجوه أهل السنة والجماعة، وتسود وجوه أهل البدعة والفرقة، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، وقال تعالى: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ﴾ إلى قوله: ﴿وَلا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ . مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا ﴾ [الروم: ٣٠-٣٢].

وقد ذم أهل التفرق والاختلاف في مثل قوله: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ (١) الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلاَّ مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾[آل عمران: ١٩]، وفي مثل قوله: ﴿وَلا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ . إِلاَّ مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾[هود: ١١٨، ١١٩]، وفي مثل قوله: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾[البقرة: ١٧٦].

وكذلك سنة رسول الله ﷺ توافق كتاب الله، كالحديث المشهور عنه، الذي روى مسلم بعضه عن عبد الله بن عمرو، وسائره معروف في مسند أحمد وغيره من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده؛ أن رسول الله ﷺ خرج على أصحابه ـ وهم يتناظرون في القدر ـ ورجل يقول: ألم يقل الله كذا، ورجل يقول: ألم يقل الله كذا، فكأنما فقئ في وجهه حب الرمان، فقال: « أبهذا أمرتم ؟ إنما هلك من كان قبلكم بهذا، ضربوا كتاب الله بعضه ببعض، وإنما نزل كتاب الله ليصدق بعضه بعضًا، لا ليكذب بعضه بعضًا، انظروا ما أمرتم به فافعلوه، وما نهيتم عنه فاجتنبوه» هذا الحديث أو نحوه (٢).

وكذلك قوله: «المراء في القرآن كفر»(٣) وكذلك ما أخرجاه في الصحيحين عن عائشة؛ أن النبي ﷺ قرأ قوله: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ . هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾[آل عمران: ٧]، فقال النبي ﷺ :

---

(١) في المطبوعة: «وما تفرق» والصواب ما أثبتناه.

(٢) مسلم في العلم (٢٦٦٦/٢)، وأحمد ١٨٥/٢.

(٣) أبو داود في السنة (٤٦٠٣)، وأحمد ٢٨٦/٢، ٣٠٠، ٤٢٤، كلاهما عن أبي هريرة.

«إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم»[1].

وأما أن يكون الكتاب أو السنة نهى عن معرفة المسائل التي يدخل فيما يستحق أن يكون من أصول دين الله، فهذا لا يكون، اللهم إلا أن ننهى عن بعض ذلك في بعض الأحوال، مثل مخاطبة شخص بما يعجز عنه فهمه فيضل، كقول عبد الله بن مسعود: ما من رجل يحدث قومًا حديثًا لا تبلغه عقولهم، إلا كان فتنة لبعضهم. وكقول علي ـ رضي الله عنه ـ : حدثوا الناس بما يعرفون، ودعوا ما ينكرون، أتحبون أن يكذب الله ورسوله. أو مثل قول حق يستلزم فسادًا أعظم من تركه، فيدخل في قوله ﷺ :«من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان» رواه مسلم[2].

وأما قول السائل: إذا قيل بالجواز، فهل يجب؟ وهل نقل عنه ـ عليه السلام ـ ما يقتضي وجوبه ؟ فيقال:

لا ريب أنه يجب على كل أحد أن يؤمن بما جاء به الرسول إيمانًا عامًا مجملاً، ولا ريب أن معرفة ما جاء به الرسول على التفصيل فرض على الكفاية، فإن ذلك داخل في تبليغ ما بعث الله به رسوله، وداخل في تدبر القرآن وعقله وفهمه، وعلم الكتاب، والحكمة، وحفظ الذكر، والدعاء إلى سبيل الرب بالحكمة والموعظة الحسنة، والمجادلة بالتي هي أحسن، ونحو ذلك ـ مما أوجبه الله على المؤمنين ـ فهو واجب على الكفاية منهم.

وأما ما يجب على أعيانهم، فهذا يتنوع بتنوع قدرهم، ومعرفتهم، وحاجتهم وما أمر به أعيانهم فلا يجب على العاجز عن سماع بعض العلم أو عن فهم دقيقه ما يجب على القادر على ذلك، ويجب على من سمع النصوص وفهمها من علم التفصيل ما لا يجب على من لم يسمعها، ويجب على المفتى، والمحدث، والمجادل ما لا يجب على من ليس كذلك.

وأما قوله :هل يكفي في ذلك ما يصل إليه المجتهد من غلبة الظن، أو لا بد من الوصول إلى القطع؟ فيقال:

الصواب في ذلك التفصيل، فإنه وإن كان طوائف من أهل الكلام يزعمون أن المسائل الخبرية التي قد يسمونها مسائل الأصول يجب القطع فيها جميعها، ولا يجوز الاستدلال

(١) البخاري في التفسير (٤٥٤٧)، ومسلم في العلم (٢٦٦٥/ ١)، كلاهما عن عائشة.
(٢) مسلم في الإيمان (٤٩/ ٧٨) عن أبي بكر الصديق.

فيها بغير دليل يفيد اليقين، وقد يوجبون القطع فيها كلها على كل أحد، فهذا الذي قالوه على إطلاقه وعمومه خطأ، مخالف للكتاب، والسنة، وإجماع سلف الأمة، وأئمتها.

ثم هم مع ذلك من أبعد الناس عما أوجبوه، فإنهم كثيراً ما يحتجون فيها بالأدلة التي يزعمونها قطعيات، وتكون في الحقيقة من الأغلوطات، فضلا عن أن تكون من الظنيات، حتى إن الشخص الواحد منهم كثيرًا ما يقطع بصحة حجة في موضع، ويقطع ببطلانها في موضع آخر، بل منهم من غاية كلامه كذلك، وحتى قد يدعى كل من المتناظرين العلم الضروري بنقيض ما ادعاه الآخر.

وأما التفصيل ، فما أوجب الله فيه العلم واليقين وجب فيه ما أوجبه الله من ذلك، كقوله: ﴿اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ وَأَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة: ٩٨]، وقوله : ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ﴾ [محمد :١٩]، وكذلك يجب الإيمان بما أوجب الله الإيمان به.

وقد تقرر في الشريعة أن الوجوب معلق باستطاعة العبد، كقوله: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ﴾[التغابن:١٦]، وقوله ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» أخرجاه في الصحيحين [١].

فإذا كان كثير مما تنازعت فيه الأمة ـ من هذه المسائل الدقيقة ـ قد يكون عند كثير من الناس مشتبهًا لا يقدر فيه على دليل يفيده اليقين، لا شرعي ، ولا غيره، لم يجب على مثل هذا في ذلك ما لا يقدر عليه، وليس عليه أن يترك ما يقدر عليه من اعتقاد قوي غالب على ظنه؛ لعجزه عن تمام اليقين، بل ذلك هو الذي يقدر عليه، لا سيما إذا كان مطابقًا للحق. فالاعتقاد المطابق للحق ينفع صاحبه، ويثاب عليه، ويسقط به الفرض إذا لم يقدر على أكثر منه.

لكن ينبغي أن يعرف أن عامة من ضل في هذا الباب، أو عجز فيه عن معرفة الحق، فإنما هو لتفريطه في اتباع ما جاء به الرسول، وترك النظر، والاستدلال الموصل إلي معرفته، فلما أعرضوا عن كتاب الله ضلوا، كما قال تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشْقَىٰ . وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ﴾ [طه:١٢٣، ١٢٤] ، قال ابن عباس: تكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه ألا يضل في الدنيا ولا يشقى في الآخرة، ثم قرأ هذه الآية.

---

(١) البخاري في الاعتصام (٧٢٨٨)، ومسلم في الحج (١٣٣٧/ ٤١٢)، والنسائي في الحج (٢٦١٩).

وكما في الحديث الذي رواه الترمذي وغيره، عن علي ، عن النبي ﷺ ، أنه قال: «ستكون فتن» قلت: فما المخرج منها يا رسول الله؟ قال: «كتاب الله، فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم، هو الفصل ليس بالهزل، من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى فى غيره أضله الله، وهو حبل الله المتين وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسن، ولا تنقضي عجائبه، ولا يَخْلَق عن كثرة الرد، ولا تشبع منه العلماء ـ وفي رواية : ولا تختلف به الآراء ـ وهو الذي لم تنته الجن إذ سمعته أن قالوا: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا . يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ﴾ [الجن: ١ ، ٢]، من قال به صدق، ومن عمل به أجر، ومن حكم به عدل ومن دعا إليه هدى إلى صراط مستقيم»(1)، قال تعالى: ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾[الأنعام:١٥٣] وقال تعالى: ﴿الٓمٓصٓ . كِتَابٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ ﴾ إلى قوله: ﴿ اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ﴾[الأعراف: ١-٣] ، وقال تعالى : ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ . أَن تَقُولُوا إِنَّمَا أُنزِلَ الْكِتَابُ عَلَىٰ طَائِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ . أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَىٰ مِنْهُمْ فَقَدْ جَاءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَصَدَفَ عَنْهَا سَنَجْزِي الَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ آيَاتِنَا سُوءَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يَصْدِفُونَ ﴾[الأنعام: ١٥٥-١٥٧].

فذكر ـ سبحانه ـ أنه سيجزي الصادف عن آياته مطلقًا ـ سواء كان مكذبًا أو لم يكن ـ سوء العذاب بما كانوا يصدفون. يبين ذلك أن كل من لم يقر بما جاء به الرسول فهو كافر، سواء اعتقد كذبه، أو استكبر عن الإيمان به، أو أعرض عنه اتباعًا لما يهواه، أو ارتاب فيما جاء به، فكل مكذب بما جاء به فهو كافر، وقد يكون كافرًا من لا يكذبه إذا لم يؤمن به.

ولهذا أخبر الله في غير موضع من كتابه بالضلال والعذاب لمن ترك اتباع ما أنزله، وإن كان له نظر، وجدل، واجتهاد في عقليات وأمور غير ذلك، وجعل ذلك من نعوت الكفار والمنافقين، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَارًا وَأَفْئِدَةً فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُم مِّن شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الأحقاف: ٢٦] وقال تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِندَهُم مِّنَ الْعِلْمِ وَحَاقَ

---

(1) الترمذي في فضائل القرآن (٢٩٠٦) وقال: «هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه وإسناده مجهول ، وفي الحارث مقال»، والدارمي في فضائل القرآن ٢/ ٤٣٥.

بهم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ . فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحْدَهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ. فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا سُنَّتَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ﴾[غافر: ٨٣-٨٥]. وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ وَعِندَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [غافر: ٣٥]، وقال تعالى: ﴿إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلاَّ كِبْرٌ مَّا هُم بِبَالِغِيهِ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾[غافر: ٥٦]، والسلطان هو الحجة المنزلة من عند الله، كما قال تعالى: ﴿أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ﴾ [الروم: ٣٥]، وقال تعالى: ﴿أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ مُّبِينٌ. فَأْتُوا بِكِتَابِكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [الصافات: ١٥٦ ، ١٥٧] وقال تعالى : ﴿ إِنْ هِيَ إِلاَّ أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ ﴾ [النجم: ٢٣].

وقد طالب ـ سبحانه ـ من اتخذ دينا بقوله: ﴿ ائْتُونِي بِكِتَابٍ مِّن قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِّنْ عِلْمٍ﴾ [الأحقاف: ٤].

فالكتاب الكتاب ، والأثارة ـ كما قال من قال من السلف ـ: هي الرواية والإسناد. وقالوا: هي الخط أيضًا ؛ إذ الرواية والإسناد يكتب بالخط؛ وذلك لأن الأثارة من الأثر، فالعلم الذي يقوله من يقبل قوله يؤثر بالإسناد، ويقيد بالخط، فيكون كل ذلك من آثاره.

وقال تعالي في نعت المنافقين: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلالاً بَعِيدًا . وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا . فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلاَّ إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا . أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلاً بَلِيغًا ﴾ [النساء: ٦٠-٦٣].

وفي هذه الآيات أنواع من العبر من الدلالة على ضلال من يحاكم إلى غير الكتاب والسنة، وعلى نفاقه، وإن زعم أنه يريد التوفيق بين الأدلة الشرعية وبين ما يسميه هو «عقليات» من الأمور المأخوذة عن بعض الطواغيت من المشركين وأهل الكتاب، وغير ذلك من أنواع الاعتبار.

فمن كان خطؤه لتفريطه فيما يجب عليه من اتباع القرآن والإيمان مثلا، أو لتعديه حدود الله بسلوك السبل التي نهى عنها، أو لاتباع هواه بغير هدي من الله، فهو الظالم لنفسه، وهو من أهل الوعيد، بخلاف المجتهد في طاعة الله ورسوله باطنًا وظاهرًا، الذي يطلب الحق باجتهاده، كما أمره الله ورسوله، فهذا مغفور له خطؤه، كما قال تعالى:

﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾ إلى قوله: ﴿لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾[البقرة: ٢٨٥، ٢٨٦] وقد ثبت في صحيح مسلم أن الله قال: «قد فعلت»(١)، وكذلك ثبت فيه من حديث ابن عباس، أن النبي ﷺ لم يقرأ بحرف من هاتين الآيتين ومن سورة الفاتحة إلا أعطى ذلك.

فهذا يبين استجابة هذا الدعاء للنبي والمؤمنين، وأن الله لا يؤاخذهم إن نسوا أو أخطؤوا.

وأما قول السائل: هل ذلك من باب تكليف ما لا يطاق ـ والحال هذه ـ فيقال:

هذه العبارة وإن كثر تنازع الناس فيها نفيًا وإثباتًا، فينبغي أن يعرف أن الخلاف المحقق فيها نوعان:

أحدهما: ما اتفق الناس على جوازه، ووقوعه، وإنما تنازعوا في إطلاق القول عليه بأنه لا يطاق.

والثاني: ما اتفقوا على أنه لا يطاق، لكن تنازعوا في جواز الأمر به، ولم يتنازعوا في عدم وقوعه، فأما أن يكون أمر اتفق أهل العلم والإيمان على أنه لا يطاق، وتنازعوا في وقوع الأمر به ـ فليس كذلك.

فالنوع الأول، كتنازع المتكلمين من مثبتة القدر ونفاته في «استطاعة العبد» وهي قدرته، وطاقته، هل يجب أن تكون مع الفعل لا قبله، أو يجب أن تكون متقدمة على الفعل، أو يجب أن تكون معه، وإن كانت متقدمة عليه؟ فمن قال بالأول لزمه أن يكون كل عبد لم يفعل ما أمر به قد كلف ما لا يطيقه، إذا لم يكن عنده قدرة إلا مع الفعل؛ ولهذا كان الصواب الذي عليه محققو المتكلمين، وأهل الفقه، والحديث، والتصوف، وغيرهم، ما دل عليه القرآن، وهو أن «الاستطاعة» التي هي مناط الأمر والنهي، وهي المصححة للفعل لا يجب أن تقارن الفعل، وأما «الاستطاعة» التي يجب معها وجود الفعل فهي مقارنة له.

فالأولى كقوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾[آل عمران: ٩٧]. وقول النبي ﷺ لعمران بن حصين: «صلِّ قائمًا، فإن لم تستطع فقاعدًا، فإن لم تستطع فعلى جنب»(٢). ومعلوم أن الحج والصلاة تجب على المستطيع، سواء فعل، أو لم يفعل،

---

(١) مسلم في الإيمان (١٢٦/ ٢٠٠)، والترمذي في التفسير (٢٩٩٢)، والنسائي في تفسيره (٧٩)، وأحمد ٤١٢/٢.

(٢) البخاري في تقصير الصلاة (١١١٧)، والترمذي في الصلاة (٣٧٢)، وابن ماجه في الإقامة (١٢٢٣)، وأحمد ٤٢٦/٤.

فعلم أن هذه الاستطاعة لا تجب أن تكون مع الفعل.

والثانية كقوله تعالى: ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ﴾[هود: ٢٠] ، وقوله تعالى: ﴿وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِّلْكَافِرِينَ عَرْضًا. الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَن ذِكْرِي وَكَانُوا لا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾[الكهف:٩٩، ١٠٠] على قول من يفسر الاستطاعة بهذه، وأما على تفسير السلف والجمهور، فالمراد بعدم الاستطاعة مشقة ذلك عليهم وصعوبته على نفوسهم. فنفوسهم لا تستطيع إرادته ، وإن كانوا قادرين على فعله لو أرادوه، وهذه حال من صده هواه ورأيه الفاسد عن استماع كتب الله المنزلة، واتباعها، فقد أخبر أنه لا يستطيع ذلك، وهذه «الاستطاعة» هي المقارنة للفعل الموجبة له.

وأما الأولى فلولا وجودها لم يثبت التكليف بقوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن:١٦] وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا﴾ [الأعراف:٤٢] وأمثال ذلك ، فهؤلاء المفرطون والمعتدون في أصول الدين، إذا لم يستطيعوا سمع ما أنزل إلى الرسول فهم من هذا القسم.

وكذلك ـ أيضًا ـ تنازعهم في «المأمور به» الذي علم الله أنه لا يكون، أو أخبر مع ذلك أنه لا يكون. فمن الناس من يقول: إن هذا غير مقدور عليه.

كما أن غالية القدرية يمنعون أن يتقدم علم الله، وخبره، وكتابه بأنه لا يكون. وذلك لاتفاق الفريقين على أن خلاف المعلوم لا يكون ممكنًا، ولا مقدوراً عليه . وقد خالفهم في ذلك جمهور الناس، وقالوا: هذا منقوض عليهم بقدرة الله تعالى، وقالوا: إن الله يعلمه على ما هو عليه، فيعلمه ممكنًا مقدوراً للعبد، غير واقع، ولا كائن؛ لعدم إرادة العبد له، أو لبغضه إياه، ونحو ذلك، لا لعجزه عنه. وهذا النزاع يزول بتنويع القدرة عليه كما تقدم، فإنه غير مقدور القدرة المقارنة للفعل، وإن كان مقدوراً «القدرة المصححة للفعل» التي هي مناط الأمر والنهي.

وأما النوع الثاني فكاتفاقهم على أن العاجز عن الفعل لا يطيقه كما لا يطيق الأعمى، والأقطع والزمِن نقط المصحف وكتابته والطيران، فمثل هذا النوع قد اتفقوا على أنه غير واقع في الشريعة.

وإنما تنازعوا في جواز الأمر به عقلا، حتى نازع بعضهم في «الممتنع لذاته» كالجمع بين الضدين والنقيضين، هل يجوز الأمر به من جهة العقل مع أن ذلك لم يرد في الشريعة؟ ومن غلا فزعم وقوع هذا الضرب في الشريعة ـ كمن يزعم أن أبا لهب كلف بأن يؤمن بأنه لا يؤمن ـ فهو مبطل في ذلك عند عامة أهل القبلة من جميع الطوائف، بل إذا قدر

أنه أخبر بصليه النار ـ المستلزم لموته على الكفر ـ وأنه أسمع هذا الخطاب، ففي هذا الحال انقطع تكليفه، ولم ينفعه الإيمان حينئذ ، كإيمان من يؤمن بعد معاينة العذاب، قال تعالى: ﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا﴾ [غافر:٨٥]، وقال تعالى: ﴿آلآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس :٩١].

والمقصود هنا التنبيه على أن النزاع في هذا الأصل يتنوع تارة إلى الفعل المأمور به وتارة إلى جواز الأمر. ومن هنا شبه من شبه من المتكلمين على الناس، حيث جعل القسمين قسمًا واحدًا، وادعى تكليف ما لا يطاق مطلقًا؛ لوقوع بعض الأقسام التي لا يجعلها عامة المسلمين من باب ما لا يطاق . والنزاع فيها لا يتعلق بمسائل الأمر والنهي، وإنما يتعلق بمسائل القضاء والقدر.

ثم إنه جعل جواز هذا القسم مستلزمًا لجواز القسم الذي اتفق المسلمون على أنه غير مقدور عليه، وقاس أحد النوعين بالآخر، وذلك من «الأقيسة» التي اتفق المسلمون، بل وسائر أهل الملل، بل وسائر العقلاء على بطلانها، فإن من قاس الصحيح المأمور بالأفعال ـ كقوله: إن القدرة مع الفعل أو أن الله علم أنه لا يفعل ـ على العاجز الذي لو أراد الفعل لم يقدر عليه، فقد جمع بين ما يعلم الفرق بينهما بالاضطرار عقلاً ودينا، وذلك من مثارات الأهواء بين القدرية وإخوانهم الجبرية، وإذا عرف هذا فإطلاق القول بتكليف ما لا يطاق من البدع الحادثة في الإسلام ، كإطلاق القول بأن الناس مجبورون على أفعالهم. وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها على إنكار ذلك، وذم من يطلقه، وإن قصد به الرد على القدرية، الذين لا يقرون بأن الله خالق أفعال العباد ، ولا بأنه شاء الكائنات. وقالوا: هذا رد بدعة ببدعة، وقابل الفاسد بالفاسد والباطل بالباطل، ولولا أن هذا الجواب لا يحتمل البسط لذكرت من نصوص أقوالهم في ذلك ما يبين ردهم لذلك.

وأما إذا فصل مقصود القائل، وبين بالعبارة التي لا يشتبه فيها الحق بالباطل، ما هو الحق، وميز بين الحق والباطل ـ كان هذا من الفرقان، وخرج المبين حينئذ مما ذم به أمثال هؤلاء الذين وصفتهم الأئمة بأنهم مختلفون في كتاب الله، مخالفون لكتاب الله، متفقون على ترك كتاب الله، وأنهم يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويحرفون الكلم عن مواضعه، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم.

ولهذا كان يدخل عندهم المجبرة في مسمى القدرية المذمومين؛ لخوضهم في القدر بالباطل إذ هذا جماع المعنى الذي ذمت به القدرية؛ ولهذا ترجم الإمام أبو بكر الخلال في «كتاب السنة» فقال: (الرد على القدرية ، وقولهم: إن الله أجبر العباد على المعاصي) ثم روى عن عمرو بن عثمان عن بقية بن الوليد قال: سألت الزبيدي والأوزاعي عن الجبر،

فقال الزبيدي: أمر الله أعظم، وقدرته أعظم من أن يجبر أو يعضل، ولكن يقضي ويقدر، ويخلق ويجبل عبده على ما أحب. وقال الأوزاعي: ما أعرف للجبر أصلا في القرآن ولا في السنة، فأهاب أن أقول ذلك، ولكن القضاء والقدر والخلق والجبل، فهذا يعرف في القرآن والحديث عن رسول الله ﷺ ، وإنما وضعت هذا مخافة أن يرتاب رجل تابعي من أهل الجماعة والتصديق.

فهذان الجوابان ـ اللذان ذكرهما هذان الإمامان في عصر تابعي التابعين ـ من أحسن الأجوبة.

أما الزبيدي، فمحمد بن الوليد صاحب الزهري، فإنه قال: أمر الله أعظم ، وقدرته أعظم من أن يجبر أو يعضل، فنفى الجبر؛ وذلك لأن الجبر المعروف في اللغة هو إلزام الإنسان بخلاف رضاه، كما تقول الفقهاء في «باب النكاح»: هل تجبر المرأة على النكاح أو لا تجبر؟ وإذا عضلها الولي ماذا تصنع ؟ فيعنون بجبرها إنكاحها بدون رضاها واختيارها، ويعنون بعضلها منعها مما ترضاه وتختاره، فقال: الله أعظم من أن يجبر أو يعضل؛ لأن الله ـ سبحانه ـ قادر على أن يجعل العبد محبًا راضيًا لما يفعله، ومبغضًا وكارهًا لما يتركه، كما هو الواقع، فلا يكون العبد مجبورًا على ما يختاره ويرضاه ويريده وهي: «أفعاله الاختيارية» ولا يكون معضولا عما يتركه فيبغضه ويكرهه ولا يريده، وهي «تروكه الاختيارية».

وأما الأوزاعي، فإنه منع من إطلاق هذا اللفظ ، وإن عنى به هذا المعنى ، حيث لم يكن له أصل في الكتاب والسنة، فيفضي إلى إطلاق لفظ مبتدع ظاهر في إرادة الباطل. وذلك لا يسوغ ، وإن قيل : إنه أريد به معنى صحيحًا.

قال الخلال: أنبأنا المروزي قال: سمعت بعض المشيخة يقول: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: أنكر سفيان الثوري الجبر، وقال: الله تعالى جبل العباد. قال المروزي : أظنه أراد قول النبي ﷺ لأشج عبد القيس ـ يعني قوله الذي في صحيح مسلم ـ: «إن فيك لخلقين يحبهما الله : الحلم والأناة» [1] فقال : أخلقين تخلقت بهما، أم خلقين جبلت عليهما؟ فقال: «بل خلقين جبلت عليهما» فقال: الحمد لله الذي جبلني على خلقين يحبهما الله تعالى؛ ولهذا احتج البخاري وغيره على خلق الأفعال بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْإِنسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا . إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا . وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا﴾[المعارج:١٩-٢١] فأخبر

(١) مسلم في الإيمان (١٧/ ٢٥) ، والحديث بطوله عند أبي داود في الأدب (٥٢٢٥) وقال :«خلتين» ، وذكره الهيثمي في المجمع (٩/ ٣٩٠) وقال:«رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح إلاَّ أن ابن أبي بكرة لم يدرك الأشج» .

تعالى أنه خلق الإنسان على هذه الصفة.

وجواب الأوزاعي أقوم من جواب الزبيدي؛ لأن الزبيدي نفي الجبر، والأوزاعي منع إطلاقه، إذ هذا اللفظ يحتمل معنى صحيحًا، فنفيه قد يقتضي نفي الحق والباطل، كما ذكر الخلال ما ذكره عبد الله بن أحمد في كتاب «السنة» فقال: ثنا محمد بن بكار ثنا أبو معشر حدثنا يعلى عن محمد بن كعب، أنه قال: إنما سمى الجبار؛ لأنه يجبر الخلق على ما أراد. فإذا امتنع من إطلاق اللفظ المجمل المحتمل المشتبه زال المحذور، وكان أحسن من نفيه وإن كان ظاهرًا في المحتمل المعنى الفاسد خشية أن يظن أنه ينفي المعنيين جميعًا.

وهكذا يقال في نفي الطاقة على المأمور؛ فإن إثبات الجبر في المحظور نظير سلب الطاقة في المأمور. وهكذا كان يقول الإمام أحمد وغيره من أئمة السنة: قال الخلال: أنبأنا الميموني قال: سمعت أبا عبد الله - يعنى أحمد بن حنبل - يناظر خالد بن خداش - يعني في القدر - فذكروا رجلا، فقال أبو عبد الله: إنما أكره من هذا أن يقول: أجبر الله. وقال: أنبأنا المروزي، قلت لأبى عبد الله: رجل يقول: إن الله أجبر العباد. فقال: هكذا لا تقل. وأنكر هذا، وقال: يضل من يشاء ويهدي من يشاء.

وقال: أنبأنا المروزي قال: كتب إلى عبد الوهاب في أمر حسن بن خلف العكبري وقال: إنه تنزه عن ميراث أبيه، فقال رجل قدري: إن الله لم يجبر العباد على المعاصي، فرد عليه أحمد بن رجاء فقال: إن الله جبر العباد على ما أراد. أراد بذلك إثبات القدر، فوضع أحمد بن علي كتابًا يحتج فيه، فأدخلته على أبي عبد الله، فأخبرته بالقصة فقال: ويضع كتابًا. وأنكر عليهما جميعًا، على بن رجاء حين قال: جبر العباد، وعلى القدري الذي قال: لم يجبر، وأنكر على أحمد بن علي في وضعه الكتاب واحتجاجه، وأمر بهجرانه لوضعه الكتاب، وقال لي: يجب على ابن رجاء أن يستغفر ربه لما قال: جبر العباد. فقلت لأبي عبد الله فما الجواب في هذه المسألة؟ قال: يضل الله من يشاء، ويهدي من يشاء.

قال المروزي في هذه المسألة: إنه سمع أبا عبد الله لما أنكر على الذي قال: لم يجبر، على من رد عليه: جبر، فقال أبوعبد الله: كلما ابتدع رجل بدعة اتسعوا في جوابها، وقال: بشيء يستغفر ربه الذي رد عليهم بمحدثه، وأنكر على من رد بشيء من جنس الكلام، إذا لم يكن له فيها إمام مقدم. قال المروزي: فما كان بأسرع من أن قدم أحمد ابن علي من عكبر ومعه مشيخة، وكتاب من أهل عكبر، فأدخلت أحمد بن عليٍّ على أبى عبد الله. فقال: يا أبا عبد الله هو ذا الكتاب، ادفعه إلى أبي بكر حتى يقطعه، وأنا

أقوم على منبر عكبر، وأستغفر الله عز وجل. فقال أبو عبد الله لي: ينبغي أن تقبلوا منه، فرجعوا إليه.

وقد بسطنا الكلام في هذا المقام في غير هذا الموضع وتكلمنا على الأصل الفاسد الذي ظنه المتفرقون من أن إثبات المعنى الحق ـ الذي يسمونه جبرا ـ ينافي الأمر والنهي، حتى جعله القدرية منافيًا للأمر والنهي مطلقًا.

وجعله طائفة من الجبرية منافيًا لحسن الفعل وقبحه، وجعلوا ذلك مما اعتمدوه في نفي حسن الفعل وقبحه القائم به المعلوم بالعقل، ومن المعلوم أنه لا ينافي ذلك، إلا كما ينافيه بمعنى كون الفعل ملائمًا للفاعل ونافعًا له، وكونه منافيًا للفاعل وضارًا له.

سئل شيخ الإسلام أبو العباس بن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ :

ما الذي يجب على المكلف اعتقاده؟ وما الذي يجب عليه علمه؟ وما هو العلم المرغب فيه؟ وما هو اليقين؟ وكيف يحصل ؟ وما العلم بالله؟

فأجاب :

الحمد لله رب العالمين، أما قوله: ما الذي يجب على المكلف اعتقاده. فهذا فيه إجمال وتفصيل.

أما الإجمال، فإنه يجب على المكلف أن يؤمن بالله ورسوله،ويقر بجميع ما جاء به الرسول من أمر الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وما أمر به الرسول ونهي، بحيث يقر بجميع ما أخبر به وما أمر به. فلا بد من تصديقه فيما أخبر، والانقياد له فيما أمر.

وأما التفصيل، فعلى كل مكلف أن يقر بما ثبت عنده من أن الرسول أخبر به وأمر به، وأما ما أخبر به الرسول ولم يبلغه أنه أخبر به، ولم يمكنه العلم بذلك، فهو لا يعاقب على ترك الإقرار به مفصلا، وهو داخل في إقراره بالمجمل العام، ثم إن قال خلاف ذلك متأولاً كان مخطئًا يغفر له خطؤه، إذا لم يحصل منه تفريط ولا عدوان؛ ولهذا يجب على العلماء من الاعتقاد ما لا يجب على آحاد العامة، ويجب على من نشأ بدار علم وإيمان من ذلك ما لا يجب على من نشأ بدار جهل ، وأما ما علم ثبوته بمجرد القياس العقلي دون الرسالة، فهذا لا يعاقب إن لم يعتقده.

وأما قول طائفة من أهل الكلام : إن الصفات الثابتة بالعقل هي التي يجب الإقرار بها، ويكفر تاركها بخلاف ما ثبت بالسمع، فإنهم تارة ينفونه، وتارة يتأولونه، أو يفوضون معناه، وتارة يثبتونه، لكن يجعلون الإيمان والكفر متعلقًا بالصفات العقلية ، فهذا لا أصل له عن سلف الأمة وأئمتها؛ إذ الإيمان والكفر هما من الأحكام التي ثبتت بالرسالة ، وبالأدلة الشرعية يميز بين المؤمن والكافر ، لا بمجرد الأدلة العقلية.

وأما قوله: ما الذي يجب عليه علمه؟ فهذا أيضا يتنوع ، فإنه يجب على كل مكلف أن يعلم ما أمر الله به، فيعلم ما أمر بالإيمان به، وما أمر بعلمه، بحيث لو كان له ما تجب فيه الزكاة لوجب عليه تعلم علم الزكاة، ولو كان له ما يحج به لوجب عليه تعلم علم الحج، وكذلك أمثال ذلك!.

ويجب على عموم الأمة علم جميع ما جاء به الرسول ﷺ ، بحيث لا يضيع من العلم الذي بلغه النبي ﷺ أمته شيء، وهو ما دل عليه الكتاب والسنة، لكن القدر الزائد على ما يحتاج إليه المعين فرض على الكفاية؛ إذا قامت به طائفة سقط عن الباقين.

وأما «العلم المرغب فيه جملة» فهو العلم الذي علمه النبي ﷺ أمته، لكن يرغب كل شخص في العلم الذي هو إليه أحوج، وهو له أنفع، وهذا يتنوع ، فرغبة عموم الناس في معرفة الواجبات والمستحبات من الأعمال والوعد والوعيد أنفع لهم، وكل شخص منهم يرغب في كل ما يحتاج إليه من ذلك ، ومن وقعت في قلبه شبهة، فقد تكون رغبته في عمل ينافيها أنفع من غير ذلك.

وأما اليقين فهو طمأنينة القلب، واستقرار العلم فيه، وهو معنى ما يقولون: «ماء يقن» إذا استقر عن الحركة. وضد اليقين الريب، وهو نوع من الحركة والاضطراب، يقال: رابني يريبني، ومنه في الحديث: أن النبي ﷺ مر بظبي حاقف، فقال: «لا يريبه أحد»[1].

ثم اليقين ينتظم منه أمران: علم القلب، وعمل القلب. فإن العبد قد يعلم علمًا جازمًا بأمر، ومع هذا فيكون في قلبه حركة واختلاج من العمل الذي يقتضيه ذلك العلم كعلم العبد أن الله رب كل شيء ومليكه، ولا خالق غيره، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، فهذا قد تصحبه الطمأنينة إلى الله والتوكل عليه، وقد لا يصحبه العمل بذلك؛ إما لغفلة القلب عن هذا العلم ، والغفلة هي ضد العلم التام، وإن لم يكن ضدًا لأصل العلم، وإما للخواطر التي تسنح في القلب من الالتفات إلى الأسباب ، وإما لغير ذلك.

وفي الحديث المشهور الذي رواه أبو بكر عن النبي ﷺ أنه قال :«سلوا الله اليقين والعافية، فما أعطى أحد بعد اليقين شيئًا خيرًا من العافية، فسلوهما الله»[2] فأهل اليقين إذا ابتلوا ثبتوا، بخلاف غيرهم، فإن الابتلاء قد يذهب إيمانه أو ينقصه. قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ[3] أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤]، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، فهذه حال هؤلاء.

---

(١) النسائي في المناسك (٢٨١٨) ومالك في الموطأ في الحج ١/ ٣٥١ (٧٩) كلاهما عن عمير بن سلمة الضمري عن البهزي.

وقوله : «حاقف»: أي نائم، قد انحنى في نومه. انظر :النهاية في غريب الحديث ١/ ٤١٣.

(٢) أحمد ١/ ٣.

(٣) في المطبوعة :« وجعلناهم» والصواب ما أثبتناه.

وقال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾ إلى قوله: ﴿ هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالاً شَدِيدًا . وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَّا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلاَّ غُرُورًا﴾ [الأحزاب: ٩-١٢] . وقال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلاَّ مَلائِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلاَّ فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا لِيَسْتَيْقِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَيَزْدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا وَلا يَرْتَابَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ الآيتين [المدثر: ٣١، ٣٢].

وأما كيف يحصل اليقين ؟ فبثلاثة أشياء:

أحدها: تدبر القرآن .

والثاني: تدبر الآيات التي يحدثها الله في الأنفس والآفاق، التي تبين أنه حق.

والثالث: العمل بموجب العلم ، قال تعالى: ﴿ سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾[فصلت :٥٣]، والضمير عائد على القرآن، كما قال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ اللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُم بِهِ مَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ هُوَ فِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ . سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ ﴾ الآية [فصلت: ٥٢، ٥٣].

وأما قول طائفة من المتفلسفة ـ ومن تبعهم من المتكلمة والمتصوفة ـ: أن الضمير عائد إلى الله، وأن المراد ذكر طريق من عرفه بالاستدلال بالعقل، فتفسير الآية بذلك خطأ من وجوه كثيرة، وهو مخالف لما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها.

فبين ـ سبحانه ـ أنه يرى الآيات المشهودة ليبين صدق الآيات المسموعة، مع أن شهادته بالآيات المسموعة كافية؛ لأنه ـ سبحانه ـ لم يدل عباده بالقرآن بمجرد الخبر، كما يظنه طوائف من أهل الكلام، يظنون أن دلالة القرآن إنما هو بطريق الخبر، والخبر موقوف على العلم بصدق المخبر الذي هو الرسول، والعلم بصدقه موقوف على إثبات الصانع، والعلم بما يجب ويجوز ويمتنع عليه ، والعلم بجواز بعثة الرسل، والعلم بالآيات الدالة على صدقهم، ويسمون هذه الأصول العقليات؛ لأن السمع عندهم موقوف عليها، وهذا غلط عظيم، وهو من أعظم ضلال طوائف من أهل الكلام والبدع.

فإن الله ـ سبحانه ـ بين في كتابه كل ما يحتاج إليه في أصول الدين، قرر فيه التوحيد، والنبوة، والمعاد بالبراهين التي لا ينتهي إلى تحقيقها نظر، خلاف المتكلمين من المسلمين والفلاسفة وأتباعهم، واحتج فيه بالأمثال الصمدية، التي هي المقاييس العقلية

المفيدة لليقين، وقد بسطنا الكلام في غير هذا الموضع.

وأما الآيات المشهودة، فإن ما يشهد ، وما يعلم بالتواتر من عقوبات مكذبي الرسل ومن عصاهم ، ومن نصر الرسل وأتباعهم على الوجه الذي وقع، وما علم من إكرام الله تعالى لأهل طاعته وجعل العاقبة له، وانتقامه من أهل معصيته وجعل الدائرة عليهم فيه عبرة تبين أمره ونهيه، ووعده ووعيده، وغير ذلك ، مما يوافق القرآن.

ولهذا قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِن دِيَارِهِمْ لأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنتُمْ أَن يَخْرُجُوا﴾ إلى قوله: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الأَبْصَارِ﴾[الحشر :٢].

فهذا بين الاعتبار في أصول الدين، وإن كان قد تناول الاعتبار في فروعه، وكذلك قوله: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ﴾ إلى قوله : ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لأُولِي الأَبْصَارِ﴾ [آل عمران ١٣].

وأما العمل ، فإن العمل بموجب العلم يثبته ويقرره ومخالفته تضعفه، بل قد تذهبه، قال الله تعالى : ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف:٥]، وقال تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾[الأنعام: ١١٠]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا﴾ الآيات [النساء:٦٦]، وقال : ﴿قَدْ جَاءَكُم مِّنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ . يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلامِ﴾ الآية [المائدة :١٥، ١٦] وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾[الحديد :٢٨].

وأما العلم فيراد به في الأصل نوعان:

أحدهما: العلم به نفسه، وبما هو متصف به من نعوت الجلال والإكرام وما دلت عليه أسماؤه الحسنى. وهذا العلم إذا رسخ في القلب أوجب خشية الله لا محالة؛ فإنه لابد أن يعلم أن الله يثيب على طاعته، ويعاقب على معصيته، كما شهد به القرآن والعيان. وهذا معنى قول أبي حيان التيمي ـ أحد أتباع التابعين ـ العلماء ثلاثة :

عالم بالله ليس عالمًا بأمر الله، وعالم بأمر الله ليس عالمًا بالله، وعالم بالله وبأمر الله. فالعالم بالله الذي يخشى الله، والعالم بأمر الله الذي يعرف الحلال والحرام.

وقال رجل للشعبي: أيها العالم ، فقال: إنما العالم من يخشى الله. وقال عبد الله ابن مسعود: كفى بخشية الله علما، وكفى بالاغترار بالله جهلا.

والنوع الثاني : يراد بالعلم بالله :العلم بالأحكام الشرعية، كما في الصحيح عن النبي

ﷺ أنه ترخص في شيء، فبلغه أن أقوامًا تنزهوا عنه، فقال: «ما بال أقوام يتنزهون عن أشياء أترخص فيها! والله إني لأعلمكم بالله، وأخشاكم له» (١) وفي رواية: «والله إني لأخشاكم لله وأعلمكم بحدوده»(٢) فجعل العلم به هو العلم بحدوده.

وقريب من ذلك قول بعض التابعين في صفة أمير المؤمنين على بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ حيث قال: إن كان الله في صدري لعظيماً، وإن كنت بذات الله لعليماً، أراد بذلك أحكام الله.

فإن لفظ الذات في لغتهم لم يكن كلفظ الذات في اصطلاح المتأخرين، بل يراد به ما يضاف إلى الله، كما قال خبيب ـ رضي الله عنه.

وذلك في ذات الإله وإن يشأ ... يبارك على أوصال شلو ممزع

ومنه الحديث: «لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات، كلها في ذات الله» (٣).

ومنه قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾[الأنفال: ١]، ﴿وَهُوَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾[الحديد: ٦] ونحو ذلك. فإن ذات تأنيث ذو، وهو يستعمل مضافًا يتوصل به إلى الوصف بالأجناس، فإذا كان الموصوف مذكرًا قيل: ذو كذا؛ وإن كان مؤنثًا قيل: ذات كذا، كما يقال: ذات سوار. فإن قيل: أصيب فلان في ذات الله فالمعنى في جهته ووجهته، أي فيما أمر به وأحبه، ولأجله.

ثم إن الصفات لما كانت مضافة إلى النفس فيقال في النفس أيضًا: إنها ذات علم وقدرة وكلام ونحو ذلك، حذفوا الإضافة وعرفوها فقالوا: الذات الموصوفة، أي النفس الموصوفة، فإذا قال هؤلاء المؤكدون: «الذات»، فإنما يعنون به النفس الحقيقية، التي لها وصف ولها صفات.

والصفة والوصف تارة يراد به الكلام الذي يوصف به الموصوف، كقول الصحابي في ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] أحبها؛ لأنها صفة الرحمن، وتارة يراد بها المعاني التي دل عليها الكلام، كالعلم والقدرة، والجهمية والمعتزلة وغيرهم تنكر هذه، وتقول: إنما الصفات مجرد العبارة التي يعبر بها عن الموصوف. والكلابية ومن اتبعهم من الصفاتية قد

---

(١) البخاري في الأدب (٦١٠١) وفي الاعتصام (٧٣٠١) ومسلم في الفضائل (٢٣٥٦/١٢٧، ١٢٨) وأحمد ٦/ ٤٥، ١٨١ كلهم عن عائشة.

(٢) مالك في الموطأ في الصيام ١/ ٢٩١، ٢٩٢ والشافعي في الرسالة (١١٠٩) كلاهما عن أم سلمة.

(٣) البخاري في الأنبياء (٣٣٥٧، ٣٣٥٨) وفي النكاح (٥٠٨٤) ومسلم في الفضائل (٢٣٧١/١٥٤) وأحمد ٢/ ٤٠٣ كلهم عن أبي هريرة بطرق وألفاظ مختلفة.

فرقون بين الصفة والوصف، فيجعلون الوصف هو القول ، والصفة المعنى القائم الموصوف.

وأما جماهير الناس فيعلمون أن كل واحد من لفظ الصفة والوصف مصدر في الأصل كالوعد والعدة، والوزن والزنة، وأنه يراد به تارة هذا، وتارة هذا.

ولما كان أولئك الجهمية ينفون أن يكون الله وصف قائم به علم أو قدرة، أو إرادة أو كلام ـ وقد أثبتها المسلمون ـ صاروا يقولون: هؤلاء أثبتوا صفات زائدة على الذات. وقد صار طائفة من مناظريهم الصفاتية يوافقونهم على هذا الإطلاق ، ويقولون: الصفات زائدة على الذات التي وصفوا ـ لها صفات ووصف ـ فيشعرون الناس أن هناك ذاتًا متميزة عن الصفات، وأن لها صفات متميزة عن الذات، ويشنع نفاة الصفات بشناعات ليس هذا موضعها، وقد بينا فسادها في غير هذا الموضع.

والتحقيق أن الذات الموصوفة لا تنفك عن الصفات أصلا، ولا يمكن وجود ذات خالية عن الصفات. فدعوى المدعي وجود حي عليم قدير بصير بلا حياة ولا علم ولا قدرة، كدعوى قدرة وعلم وحياة لا يكون الموصوف بها حيًا عليمًا قديرًا. بل دعوى شيء موجود قائم بنفسه قديم أو محدث، عرى عن جميع الصفات، ممتنع في صريح العقل.

ولكن الجهمية المعتزلة وغيرهم؛ لما أثبتوا ذاتًا مجردة عن الصفات صار مناظرهم يقول: أنا أثبت الصفات زائدة على ما أثبتموه من الذات، أي لا أقتصر على مجرد إثبات ذات بلا صفات. ولم يعن بذلك أنه في الخارج ذات ثابتة بنفسها، ولا مع ذلك صفات هي زائدة على هذه الذات متميزة عن الذات؛ ولهذا كان من الناس من يقول: الصفات غير الذات، كما يقوله المعتزلة ، والكرامية ، ثم المعتزلة تنفيها، والكرامية تثبتها.

ومنهم من يقول: الصفة لا هي الموصوف ولا هي غيره، كما يقوله طوائف من الصفاتية ، كأبي الحسن الأشعري وغيره.

ومنهم من يقول كما قالت الأئمة: لا نقول الصفة هي الموصوف، ولا نقول : هي غيره؛ لأنا لا نقول: لا هي هو ، ولا هي غيره؛ فإن لفظ الغير فيه إجمال، قد يراد به المباين للشيء أو ما قارن أحدهما الآخر، وما قاربه بوجود أو زمان أو مكان، ويراد بالغيران: ما جاز العلم بأحدهما مع عدم العلم بالآخر.

وعلى الأول فليست الصفة غير الموصوف، ولا بعض الجملة غيرها.

وعلى الثاني فالصفة غير الموصوف، وبعض الجملة غيرها.

فامتنع السلف والأئمة من إطلاق لفظ الغير على الصفة نفيًا أو إثباتًا ؛ لما في ذلك من

الإجمال والتلبيس، حيث صار الجهمي يقول: القرآن هو الله أو غير الله ، فتارة يعارضونه بعلمه فيقولون: علم الله هو الله أو غيره، إن كان ممن يثبت العلم ، أو لا يمكنه نفيه.

وتارة يحلون الشبهة ويثبتون خطأ الإطلاق: النفي والإثبات، لما فيه من التلبيس، بل يستفصل السائل فيقال له: إن أردت بالغير ما يباين الموصوف فالصفة لا تباينه، فليست غيره، وإن أردت بالغير ما يمكن فهم الموصوف على سبيل الإجمال، وإن لم يكن هو ، فهو غير بهذا الاعتبار، والله تعالى أعلم وصلى الله على محمد.

فصــل

ولما أعرض كثير من أرباب الكلام والحروف، وأرباب العمل والصوت، عن القرآن والإيمان، تجدهم في العقل على طريق كثير من المتكلمة، يجعلون العقل وحده أصل علمهم، و يفردونه، ويجعلون الإيمان والقرآن تابعين له.

والمعقولات عندهم هي الأصول الكلية الأولية، المستغنية بنفسها عن الإيمان والقرآن.

وكثير من المتصوفة يذمون العقل ويعيبونه، ويرون أن الأحوال العالية ، والمقامات الرفيعة، لا تحصل إلا مع عدمه، ويقرون من الأمور بما يكذب به صريح العقل.

ويمدحون السكر والجنون والوله، وأمور من المعارف والأحوال التي لا تكون إلا مع زوال العقل والتمييز، كما يصدقون بأمور يعلم بالعقل الصريح بطلانها، ممن لم يعلم صدقه، وكلا الطرفين مذموم.

بل العقل شرط في معرفة العلوم، وكمال وصلاح الأعمال،وبه يكمل العلم والعمل، لكنه ليس مستقلا بذلك، لكنه غريزة في النفس، وقوة فيها، بمنزلة قوة البصر التي في العين، فإن اتصل به نور الإيمان والقرآن، كان كنور العين إذا اتصل به نور الشمس والنار.

وإن انفرد بنفسه لم يبصر الأمور التي يعجز وحده عن دركها، وإن عزل بالكلية، كانت الأقوال ، والأفعال مع عدمه: أموراً حيوانية، قد يكون فيها محبة، ووجد ، وذوق قد يحصل للبهيمة.

'لأحوال الحاصلة مع عدم العقل ناقصة، والأقوال المخالفة للعقل باطلة.

والرسل جاءت بما يعجز العقل عن دركه، لم تأت بما يعلم بالعقل امتناعه، لكن سرفون فيه قضوا بوجوب أشياء وجوازها، وامتناعها لحجج عقلية بزعمهم اعتقدوها تا، وهي باطل، وعارضوا بها النبوات وما جاءت به، والمعرضون عنه صدقوا بأشياء

باطلة، ودخلوا في أحوال، وأعمال فاسدة ، وخرجوا عن التمييز الذي فضل الله به بني آدم على غيرهم.

وقد يقترب من كل من الطائفتين بعض أهل الحديث، تارة بعزل العقل عن محل ولايته، وتارة بمعارضة السنن به.

فهذا الانحراف الذي بين الحرفية والصوتية في العقل التمييزي بمنزلة الانحراف الذي بينهم في الوجد القلبي، فإن الصوتية صدقوا وعظموه، وأسرفوا فيه، حتى جعلوه هو الميزان، وهو الغاية، كما يفعل أولئك في العقل، والحرفية أعرضت عن ذلك، وطعنت فيه ولم تعده من صفات الكمال.

وسبب ذلك: أن أهل الحرف لما كان مطلوبهم العلم، وبابه هو العقل، وأهل الصوت لما كان مطلوبهم العمل وبابه الحب، صار كل فريق يعظم ما يتعلق به، ويذم الآخر، مع أنه لابد من علم، وعمل؛ عقل علمي، وعمل ذهني،وحب، تمييز، وحركة. قال: وحال حرف، وصوت، وكلاهما إذا كان موزونًا بالكتاب والسنة كان هو الصراط المستقيم، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله وسلم.

قال شيخ الإسلام ـ قدس الله روحه ـ :

فصـــل

وإذا كانت الشهادتان هي أصل الدين، وفرعه، وسائر دعائمه، وشعبه داخلة فيهما، فالعبادة متعلقة بطاعة الله ورسوله، كما قال تعالى: ﴿ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ ﴾[النساء: ٦٩] وقال في الآية المشروعة في خطبة الحاجة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً . يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[الأحزاب: ٧٠، ٧١].

وفي الخطبة: «من يطع الله ورسوله فقد رشد ، ومن يعصهما فإنه لا يضر إلا نفسه، ولا يضر الله شيئًا» (١) وقال: ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [النور: ٥٢]، ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ [تَجْرِي](٢)مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ . وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [النساء: ١٣، ١٤] .

وكذلك علق الأمور بمحبة الله ورسوله، كقوله : ﴿ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ [التوبة: ٢٤]، وبرضا الله ورسوله، كقوله : ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢] وتحكيم الله ورسوله ، كقوله: ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ﴾ [النور: ٤٨]، وقوله : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ ﴾[النساء: ٦١]، وأمر عند التنازع بالرد إلى الله والرسول ، فقال: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، وجعل المغانم لله والرسول، فقال: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَنفَالِ قُلِ الأَنفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾[الأنفال: ١] ونظائر هذا متعددة.

فتعليق الأمور من المحبة والبغضة، والموالاة والمعاداة ، والنصرة والخذلان ، والموافقة والمخالفة، والرضا والغضب، والعطاء والمنع، بما يخالف هذه الأصول المنزلة من عند الله مما هو «أخص منها» أو «أعم منها» أو « أعم من وجه وأخص من وجه».

---

(١) أبو داود في الصلاة (١٠٩٧) وفي النكاح (٢١١٩) بلفظه عن ابن مسعود.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من المطبوعة ، والصواب ما أثبتناه .

فالأعم : ما عليه المتفلسفة، ومن اتبعهم - من ضلال المتكلمة والمتصوفة والممالك المؤسسة على ذلك، كملك الترك وغيرهم، في تسويغ التدين بغير ما جاء به محمد رسول الله. وإن عظم محمداً وجعل دينه أفضل الأديان، وكذلك من سوغ النجاة والسعادة بعد مبعثه بغير شريعته.

والأعم من وجه الأخص من وجه: مثل الأنساب، والقبائل، والأجناس العربية، والفارسية، والرومية، والتركية أو الأمصار والبلاد.

والأخص مطلقًا الانتساب إلى جنس معين من أجناس بعض شرائع الدين كالتجند للمجاهدين ، والفقه للعلماء، والفقر والتصوف للعباد. أو الانتساب إلى بعض فرق هذه الطوائف كإمام معين، أو شيخ، أو ملك، أو متكلم من رؤوس المتكلمين، أو مقالة، أو فعل تتميز به طائفة، أو شعار هذه الفرق من اللباس من عمائم أو غيرها، كما يتعصب قوم للخرقة، أو اللبسة، يعنون الخرقة الشاملة للفقهاء، والفقراء ، أو المختصة بأحد هذين أو بعض طوائف أحد هؤلاء أو لباس التجند، أو نحو ذلك، كل ذلك من أمور الجاهلية المفرقة بين الأمة وأهلها، خارجون عن السنة والجماعة، داخلون في البدع والفرقة، بل دين الله تعالى أن يكون رسوله محمد ﷺ هو المطاع أمره، ونهيه، المتبوع في محبته ومعصيته، ورضاه، وسخطه، و عطائه، ومنعه، وموالاته، ومعاداته، ونصره وخذلانه.

ويعطى كل شخص أو نوع من أنواع العالم من الحقوق ما أعطاهم إياه الرسول، فالمقرب من قربه، والمقصي من أقصاه، والمتوسط من وسطه، ويحب من هذه الأمور أعيانها وصفاتها، ما يحبه الله ورسوله منها، ويكره منها ما كره الله ورسوله منها، ويترك منها ـ لا محبوبًا ولا مكروها ـ ما تركه الله، ورسوله كذلك ـ لا محبوبًا ولا مكروهًا.

ويؤمر منها بما أمر به الله ورسوله، وينهي عما نهى الله عنه ورسوله، ويباح منها ما أباحه الله ورسوله، ويعفي عما عفا الله عنه ورسوله، ويفضل منها ما فضله الله ورسوله، ويقدم ما قدمه الله ورسوله. ويؤخر ما أخره الله ورسوله، ويرد ما تنوزع منها إلى الله ورسوله، فما وضح اتبع، وما اشتبه بين فيه.

وما كان منها من الاجتهاديات المتنازع فيها التي أقرها الله ورسوله، كاجتهاد الصحابة في تأخير العصر عن وقتها يوم قريظة، أو فعلها في وقتها ، فلم يعنف النبي ﷺ واحدة من الطائفتين ، وكما قطع بعضهم نخل بني النضير ، وبعضهم لم يقطع ، فأقر الله الأمرين. وكما ذكر الله عن داود وسليمان: أنهما حكما في الحرث، ففهم الحكومة أحدهما، وأثنى على كل منهما بالعلم والحكم به، وكما قال ﷺ :« إذا اجتهد الحاكم

فأصاب فله أجران ، وإذا اجتهد فأخطأ له أجر»[1] .

فما وسعه الله ورسوله وسع، وما عفى عنه ورسوله عفى عنه. وما اتفق عليه المسلمون من إيجاب، أو تحريم، أو استحباب، أو إباحة، أو عفو بعضهم لبعض عما أخطأ فيه، وإقرار بعضهم لبعض فيما اجتهدوا به ـ فهو مما أمر الله به ورسوله؛ فإن الله ورسوله أمر بالجماعة، ونهى عن الفرقة.

ودل على أن الأمة لا تجتمع على ضلالة، على ما هو مسطور في مواضعه.

(١) البخاري في الاعتصام (٧٣٥٢) ، ومسلم في الأقضية (١٥/١٧١٦) وأبو داود في الأقضية (٣٥٧٤) عن عمرو بن العاص، والترمذي في الأحكام (١٣٢٦) والنسائي في آداب القضاة (٥٣٨١) عن أبي هريرة.

وسئل شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ـ قدس الله روحه ـ :

عن قوله ﷺ :« تفترق أمتي ثلاث وسبعين فرقة». ما الفرق ؟ وما معتقد كل فرقة من هذه الصنوف؟

فأجاب :

الحمد لله الحديث صحيح مشهور في السنن والمساند؛ كسنن أبي داود والترمذي والنسائي وغيرهم ، ولفظه :« افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة، وافترقت النصارى على اثنين وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة، وستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة ، كلها في النار إلا واحدة ». وفي لفظ: «على ثلاث وسبعين ملة»[1] وفي رواية قالوا: يا رسول الله، من الفرقة الناجية ؟ قال:« من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي». وفي رواية قال:«هي الجماعة، يد الله على الجماعة»[2].

ولهذا وصف الفرقة الناجية بأنها أهل السنة والجماعة، وهم الجمهور الأكبر، والسواد الأعظم.

وأما الفرق الباقية، فإنهم أهل الشذوذ والتفرق والبدع والأهواء، ولا تبلغ الفرقة من هؤلاء قريبًا من مبلغ الفرقة الناجية، فضلا عن أن تكون بقدرها، بل قد تكون الفرقة منها في غاية القلة. وشعار هذه الفرق مفارقة الكتاب والسنة والإجماع. فمن قال بالكتاب والسنة والإجماع كان من أهل السنة والجماعة.

وأما تعيين هذه الفرق، فقد صنف الناس فيهم مصنفات، وذكروهم في كتب المقالات، لكن الجزم بأن هذه الفرقة الموصوفةهي إحدى الثنتين والسبعين لابد له من دليل، فإن الله حرم القول بلا علم عمومًا، وحرم القول عليه بلا علم خصوصًا، فقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾[الأعراف:٣٣]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ[3] كُلُوا مِمَّا فِي الأَرْضِ حَلالاً طَيِّبًا وَلا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ . إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾[البقرة: ١٦٨ ، ١٦٩]، وقال

(١ ، ٢) سبق تخريجهما ص ١٠٥.

(٣) في المطبوعة: «يا أيها الذين آمنوا»، والصواب ما أثبتناه.

تعالى : ﴿وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾[الإسراء ٣٦] ، وأيضًا ، فكثير من الناس يخبر عن هذه الفرق بحكم الظن والهوى، فيجعل طائفته والمنتسبة إلى متبوعه الموالية له هم أهل السنة والجماعة، ويجعل من خالفها أهل البدع، وهذا ضلال مبين ، فإن أهل الحق والسنة لا يكون متبوعهم إلا رسول الله ﷺ، الذي لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى، فهو الذي يجب تصديقه في كل ما أخبر، وطاعته في كل ما أمر ، وليست هذه المنزلة لغيره من الأئمة، بل كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ. فمن جعل شخصًا من الأشخاص غير رسول الله ﷺ من أحبه ووافقه كان من أهل السنة والجماعة، ومن خالفه كان من أهل البدعة والفرقة ـ كما يوجد ذلك في الطوائف من اتباع أئمة في الكلام في الدين وغير ذلك ـ كان من أهل البدع والضلال والتفرق.

وبهذا يتبين أن أحق الناس بأن تكون هي الفرقة الناجية أهل الحديث والسنة، الذين ليس لهم متبوع يتعصبون له إلا رسول الله ﷺ ، وهم أعلم الناس بأقواله وأحواله، وأعظمهم تمييزًا بين صحيحها وسقيمها، وأئمتهم فقهاء فيها وأهل معرفة بمعانيها واتباعًا لها، تصديقًا وعملا وحبًا وموالاة لمن والاها، ومعاداة لمن عادها، الذين يروون المقالات المجملة إلى ما جاء به من الكتاب والحكمة، فلا ينصبون مقالة ويجعلونها من أصول دينهم، وجمل كلامهم إن لم تكن ثابتة فيما جاء به الرسول بل يجعلون ما بعث به الرسول من الكتاب والحكمة هو الأصل الذي يعتقدونه ويعتمدونه.

وما تنازع فيه الناس من مسائل الصفات والقدر والوعيد والأسماء والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغير ذلك يردونه إلى الله ورسوله، ويفسرون الألفاظ المجملة التي تنازع فيها أهل التفرق والاختلاف ، فما كان من معانيها موافقًا للكتاب والسنة أثبتوه، وما كان منها مخالفًا للكتاب والسنة أبطلوه، ولا يتبعون الظن وما تهوى الأنفس ، فإن اتباع الظن جهل ، واتباع هوى النفس بغير هدى من الله ظلم.

وجماع الشر الجهل والظلم ، قال الله تعالى: ﴿وَحَمَلَهَا الإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولاً﴾ [الأحزاب: ٧٢، ٧٣] إلى آخر السورة. وذكر التوبة لعلمه سبحانه وتعالى أنه لابد لكل إنسان من أن يكون فيه جهل وظلم، ثم يتوب الله على من يشاء، فلا يزال العبد المؤمن دائمًا يتبين له من الحق ما كان جاهلاً به، و يرجع عن عمل كان ظالمًا فيه.

وأدناه ظلمه لنفسه، كما قال تعالى : ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ عَلَىٰ عَبْدِهِ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لِّيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾[الحديد: ٩]، وقال تعالى: ﴿الَر كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾[إبراهيم : ١].

ومما ينبغي أيضًا أن يعرف : أن الطوائف المنتسبة إلى متبوعين في أصول الدين والكلام على درجات، منهم من يكون قد خالف السنة في أصول عظيمة، ومنهم من يكون إنما خالف السنة في أمور دقيقة.

ومن يكون قد رد على غيره من الطوائف الذين هم أبعد عن السنة منه، فيكون محمودًا فيما رده من الباطل وقاله من الحق، لكن يكون قد جاوز العدل في رده بحيث جحد بعض الحق وقال بعض الباطل، فيكون قد رد بدعة كبيرة ببدعة أخف منها، ورد بالباطل باطلاً بباطل أخف منه، وهذه حال أكثر أهل الكلام المنتسبين إلى السنة والجماعة.

ومثل هؤلاء إذا لم يجعلوا ما ابتدعوه قولا يفارقون به جماعة المسلمين، يوالون عليه ويعادون، كان من نوع الخطأ. والله سبحانه وتعالى يغفر للمؤمنين خطأهم في مثل ذلك.

ولهذا وقع في مثل هذا كثير من سلف الأمة وأئمتها، لهم مقالات قالوها باجتهاد، وهي تخالف ما ثبت في الكتاب والسنة، بخلاف من والى موافقه وعادي مخالفه وفرق بين جماعة المسلمين ، وكفر وفسق مخالفه دون موافقة في مسائل الآراء والاجتهادات، واستحل قتال مخالفه دون موافقه فهؤلاء من أهل التفرق والاختلافات.

ولهذا كان أول من فارق جماعة المسلمين من أهل البدع «الخوارج» المارقون. وقد صح الحديث في الخوارج عن النبي ﷺ من عشرة أوجه خرجها مسلم في صحيحه، وخرج البخاري منها غير وجه.

وقد قاتلهم أصحاب النبي ﷺ مع أمير المؤمنين على بن أبي طالب، فلم يختلفوا في قتالهم كما اختلفوا في قتال الفتنة يوم الجمل وصفين؛ إذ كانوا في ذلك ثلاثة أصناف: صنف قاتلوا مع هؤلاء، وصنف قاتلوا مع هؤلاء ، وصنف أمسكوا عن القتال وقعدوا، وجاءت النصوص بترجيح هذه الحال.

فالخوارج لما فارقوا جماعة المسلمين وكفّروهم واستحلوا قتالهم، جاءت السنة بما جاء فيهم، كقول النبي ﷺ: «يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، وقراءته مع قراءتهم يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، أينما لقيتموهم فاقتلوهم، فإن في قتلهم أجرًا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة»(١).

وقد كان أولهم خرج على عهد رسول الله ﷺ ، فلما رأى قِسْمَة النبي ﷺ قال :

---

(١) سبق تخريجه ص ١٧٤ .

يامحمد، اعدل؛ فإنك لم تعدل، فقال له النبي ﷺ: «لقد خبت وخسرت إن لم أعدل» فقال له بعض أصحابه: دعني يا رسول الله أضرب عنق هذا المنافق، فقال: «إنه يخرج من ضئضئ هذا أقوام يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، وقراءته مع قراءتهم» الحديث[1].

فكان مبدأ البدع هو الطعن في السنة بالظن والهوى، كما طعن إبليس في أمر ربه برأيه وهواه.

وأما تعيين الفرق الهالكة فأقدم من بلغنا أنه تكلم في تضليلهم يوسف بن أسباط، ثم عبد الله بن المبارك ـ وهما إمامان جليلان من أجلاء أئمة المسلمين ـ قالا : أصول البدع أربعة: الروافض ، والخوارج ، والقدرية، والمرجئة.

فقيل لابن المبارك: والجهمية؟ فأجاب بأن أولئك ليسوا من أمة محمد. وكان يقول: إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ، ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية. وهذا الذي قاله اتبعه عليه طائفة من العلماء من أصحاب أحمد وغيرهم، قالوا: إن الجهمية كفار فلا يدخلون في الاثنتين والسبعين فرقة ، كما لا يدخل فيهم المنافقون الذين يبطنون الكفر ويظهرون الإسلام ، وهم الزنادقة.

وقال آخرون من أصحاب أحمد وغيرهم: بل الجهمية داخلون في الاثنتين والسبعين فرقة، وجعلوا أصول البدع خمسة، فعلى قول هؤلاء: يكون كل طائفة من «المبتدعة الخمسة» اثنا عشر فرقة، وعلى قول الأولين: يكون كل طائفة من «المبتدعة الأربعة» ثمانية عشر فرقة.

وهذا يبني على أصل آخر، وهو: تكفير أهل البدع. فمن أخرج الجهمية منهم لم يكفرهم؛ فإنه لا يكفر سائر أهل البدع، بل يجعلهم من أهل الوعيد بمنزلة الفساق والعصاة، ويجعل قوله: «هم في النار» مثل ما جاء في سائر الذنوب ، مثل أكل مال اليتيم وغيره، كما قال تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ﴾[النساء: ١٠].

ومن أدخلهم فيهم فهم على قولين:

منهم من يكفرهم كلهم، وهذا إنما قاله بعض المستأخرين المنتسبين إلى الأئمة أو المتكلمين.

---

(١) البخاري في التوحيد (٧٤٣٢) ومسلم في الزكاة (١٠٦٤/ ١٤٣) وأبو داود في السنة (٤٧٦٤) والنسائي في الزكاة (٢٥٧٨) كلهم عن أبي سعيد الخدري.

وأما السلف والأئمة فلم يتنازعوا في عدم تكفير «المرجئة» و «الشيعة» المفضلة ونحو ذلك، ولم تختلف نصوص أحمد في أنه لا يكفر هؤلاء، وإن كان من أصحابه من حكى في تكفير جميع أهل البدع ـ من هؤلاء وغيرهم ـ خلافًا عنه، أو في مذهبه، حتى أطلق بعضهم تخليد هؤلاء وغيرهم. وهذا غلط على مذهبه، وعلى الشريعة.

ومنهم من لم يكفر أحدًا من هؤلاء إلحاقًا لأهل البدع بأهل المعاصي، قالوا: فكما أن من أصول أهل السنة والجماعة لا يكفرون أحدًا بذنب، فكذلك لا يكفرون أحدًا ببدعة.

والمأثور عن السلف والأئمة إطلاق أقوال بتكفير «الجهمية المحضة»، الذين ينكرون الصفات، وحقيقة قولهم أن الله لا يتكلم ولا يرى، ولا يباين الخلق، ولا له علم ولا قدرة، ولا سمع ولا بصر ولا حياة، بل القرآن مخلوق، وأهل الجنة لايرونه كما لا يراه أهل النار، وأمثال هذه المقالات.

وأما الخوارج والروافض، ففي تكفيرهم نزاع وتردد عن أحمد وغيره.

وأما القدرية الذين ينفون الكتابة والعلم فكفروهم، ولم يكفروا من أثبت العلم ولم يثبت خلق الأفعال.

وفصل الخطاب في هذا الباب بذكر أصلين:

أحدهما: أن يعلم أن الكافر في نفس الأمر من أهل الصلاة لا يكون إلا منافقًا؛ فإن الله منذ بعث محمدًا ﷺ، وأنزل عليه القرآن، وهاجر إلى المدينة، صار الناس ثلاثة أصناف: مؤمن به، وكافر به مظهر الكفر، ومنافق مستخف بالكفر؛ ولهذا ذكر الله هذه الأصناف الثلاثة في أول سورة البقرة، ذكر أربع آيات في نعت المؤمنين، وآيتين في الكفار، وبضع عشرة آية في المنافقين.

وقد ذكر الله الكفار والمنافقين في غير موضع من القرآن، كقوله: ﴿وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾[الأحزاب: ١]، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعاً﴾ [النساء: ١٤٠]، وقوله: ﴿فَالْيَوْمَ لا يُؤْخَذُ مِنكُمْ فِدْيَةٌ وَلا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[الحديد: ١٥]، وعطفهم على الكفار ليميزهم عنهم بإظهار الإسلام، وإلا فهم في الباطن شر من الكفار، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥]، وكما قال: ﴿وَلا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾[التوبة: ٨٤]، وكما قال: ﴿قُلْ أَنفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ إِنَّكُمْ كُنتُمْ قَوْمًا فَاسِقِينَ . وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلاَّ أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ وَلا يَأْتُونَ الصَّلاةَ إِلاَّ وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلا يُنفِقُونَ إِلاَّ وَهُمْ كَارِهُونَ﴾ [التوبة: ٥٣، ٥٤].

وإذا كان كذلك، فأهل البدع فيهم المنافق الزنديق فهذا كافر، ويكثر مثل هذا في الرافضة والجهمية، فإن رؤساءهم كانوا منافقين زنادقة. وأول من ابتدع الرفض كان منافقًا. وكذلك التجهم فإن أصله زندقة ونفاق؛ ولهذا كان الزنادقة المنافقون من القرامطة الباطنية المتفلسفة وأمثالهم يميلون إلى الرافضة والجهمية لقربهم منهم.

ومن أهل البدع من يكون فيه إيمان باطنًا وظاهرًا، لكن فيه جهل وظلم حتى أخطأ ما أخطأ من السنة، فهذا ليس بكافر ولا منافق، ثم قد يكون منه عدوان وظلم يكون به فاسقًا أو عاصيًا، وقد يكون مخطئًا متأولا مغفورًا له خطؤه ، وقد يكون مع ذلك معه من الإيمان والتقوى ما يكون معه من ولاية الله بقدر إيمانه وتقواه، فهذا أحد الأصلين.

والأصل الثاني: أن المقالة تكون كفرًا، كجحد وجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج، وتحليل الزنا والخمر والميسر ونكاح ذوات المحارم، ثم القائل بها قد يكون بحيث لم يبلغه الخطاب، وكذا لا يكفر به جاحده، كمن هو حديث عهد بالإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة لم تبلغه شرائع الإسلام، فهذا لا يحكم بكفره بجحد شيء مما أنزل على الرسول إذا لم يعلم أنه أنزل على الرسول، ومقالات الجهمية هي من هذا النوع؛ فإنها جحد لما هو الرب تعالى عليه، ولما أنزل الله على رسوله.

وتغلظ مقالاتهم من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن النصوص المخالفة لقولهم في الكتاب والسنة والإجماع كثيرة جدًا مشهورة وإنما يردونها بالتحريف.

الثاني: أن حقيقة قولهم تعطيل الصانع، وإن كان منهم من لا يعلم أن قولهم مستلزم تعطيل الصانع. فكما أن أصل الإيمان الإقرار بالله، فأصل الكفر الإنكار لله.

والثالث: أنهم يخالفون ما اتفقت عليه الملل وأهل الفطر السليمة كلها، لكن مع هذا قد يخفي كثير من مقالاتهم على كثير من أهل الإيمان، حتى يظن أن الحق معهم، لما يوردونه من الشبهات . ويكون أولئك المؤمنون مؤمنين بالله ورسوله باطنًا وظاهرًا، وإنما التبس عليهم واشتبه هذا كما التبس على غيرهم من أصناف المبتدعة، فهؤلاء ليسوا كفارًا قطعًا، بل قد يكون منهم الفاسق والعاصي، وقد يكون منهم المخطئ المغفور له، وقد يكون معه من الإيمان والتقوى ما يكون معه به من ولاية الله بقدر إيمانه وتقواه.

وأصل قول أهل السنة الذي فارقوا به الخوارج والجهمية والمعتزلة والمرجئة: أن الإيمان يتفاضل ويتبعض، كما قال النبي ﷺ :« يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من

إيمان»[1] وحينئذ فتتفاضل ولاية الله وتتبعض بحسب ذلك.

وإذا عرف أصل البدع فأصل قول الخوارج أنهم يكفرون بالذنب، ويعتقدون ذنبًا ما ليس بذنب، ويرون اتباع الكتاب دون السنة التي تخالف ظاهر الكتاب - وإن كانت متواترة - ويكفرون من خالفهم، ويستحلون منه لارتداده عندهم ما لا يستحلونه من الكافر الأصلي، كما قال النبي ﷺ فيهم: «يقتلون أهل الإسلام ويَدَعون أهل الأوثان»[2]. ولهذا كفروا عثمان وعليا وشيعتهما، وكفروا أهل صفين - الطائفتين - في نحو ذلك من المقالات الخبيثة.

وأصل قول الرافضة: أن النبي ﷺ نص على عَلِيٍّ نصًا قاطعًا للعذر، وأنه إمام معصوم، ومن خالفه كفر، وأن المهاجرين والأنصار كتموا النص وكفروا بالإمام المعصوم، واتبعوا أهواءهم وبدلوا الدين، وغيروا الشريعة، وظلموا واعتدوا، بل كفروا إلا نفرًا قليلاً: إما بضعة عشر أو أكثر، ثم يقولون: إن أبا بكر وعمر ونحوهما ما زالا منافقين. وقد يقولون: بل آمنوا ثم كفروا.

وأكثرهم يكفر من خالف قولهم، ويسمون أنفسهم المؤمنين، ومن خالفهم كفارًا، ويجعلون مدائن الإسلام التي لا تظهر فيها أقوالهم دار ردة، أسوأ حالا من مدائن المشركين والنصارى؛ ولهذا يوالون اليهود والنصارى والمشركين على بعض جمهور المسلمين. ومعاداتهم ومحاربتهم، كما عرف من موالاتهم الكفار المشركين على جمهور المسلمين، ومن موالاتهم الإفرنج النصارى على جمهور المسلمين، ومن موالاتهم اليهود على جمهور المسلمين.

ومنهم ظهرت أمهات الزندقة والنفاق، كزندقة القرامطة الباطنية وأمثالهم، ولا ريب أنهم أبعد طوائف المبتدعة عن الكتاب والسنة؛ ولهذا كانوا هم المشهورين عند العامة بالمخالفة للسنة، فجمهور العامة لا تعرف ضد السني إلا الرافضي، فإذا قال أحدهم: أنا سني، فإنما معناه: لست رافضيًا.

ولا ريب أنهم شر من الخوارج، لكن الخوارج كان لهم في مبدأ الإسلام سيف على أهل الجماعة، وموالاتهم الكفار أعظم من سيوف الخوارج، فإن القرامطة والإسماعيلية ونحوهم من أهل المحاربة لأهل الجماعة، وهم منتسبون إليهم، وأما الخوارج فهم

---

(١) سبق تخريجه ص ١٧٤.

(٢) البخاري في الأنبياء (٣٣٤٤) وفي التوحيد (٧٤٣٢) ومسلم في الزكاة (١٤٣/١٠٦٤)، وأبو داود في السنة (٤٧٦٤) والنسائي في الزكاة (٢٥٧٨) وأحمد ٧٣/٣، كلهم عن أبي سعيد الخدري.

معروفون بالصدق، والروافض معروفون بالكذب. والخوارج مرقوا من الإسلام، وهؤلاء نابذوا الإسلام.

وأما القدرية المحضة ، فهم خير من هؤلاء بكثير، وأقرب إلى الكتاب والسنة، لكن المعتزلة وغيرهم من القدرية هم جهمية أيضًا، وقد يكفرون من خالفهم، ويستحلون دماء المسلمين فيقربون من أولئك.

وأما المرجئة، فليسوا من هذه البدع المغلظة، بل قد دخل في قولهم طوائف من أهل الفقه والعبادة، وما كانوا يُعَدُّون إلا من أهل السنة، حتى تغلظ أمرهم بما زادوه من الأقوال المغلظة.

ولما كان قد نسب إلى الإرجاء والتفضيل قوم مشاهير متبعون، تكلم أئمة السنة المشاهير في ذم المرجئة المفضلة تنفيرًا عن مقالتهم، كقول سفيان الثوري: من قَدَّم عليًا على أبي بكر والشيخين فقد أزرى (١) بالمهاجرين والأنصار، وما أرى يصعد له إلى الله عمل مع ذلك. أو نحو هذا القول. قاله لما نسب إلى تقديم على بعض أئمة الكوفيين. وكذلك قول أيوب السختياني: من قدم عليا على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار، قاله لما بلغه ذلك عن بعض أئمة الكوفيين. وقد روى أنه رجع عن ذلك ، وكذلك قول الثوري ومالك والشافعي وغيرهم في ذم المرجئة لما نسب إلى الإرجاء بعض المشهورين.

وكلام الإمام أحمد في هذا الباب جار على كلام من تقدم من أئمة الهدى، ليس له قول ابتدعه ولكن أظهر السنة وبينها، وذب عنها وبين حال مخالفيها وجاهد عليها، وصبر على الأذى فيها لما أظهرت الأهواء والبدع، وقد قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا (٢) مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴾[السجدة: ٢٤] فالصبر واليقين بهما تنال الإمامة في الدين، فلما قام بذلك قرنت باسمه من الإمامة في السنة ما شهر به وصار متبوعًا لمن بعده، كما كان تابعًا لمن قبله.

وإلا فالسنة هي ما تَلَقَّاه الصحابة عن رسول الله ﷺ، وتلقاه عنهم التابعون ثم تابعوهم إلى يوم القيامة، وإن كان بعض الأئمة بها أعلم وعليها أصبر. والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم ، والله أعلم.

---

(١) اي حطَّ من شأنهم . وقد تقدم.

(٢) في المطبوعة:«وجعلناهم »، والصواب ما أثبتناه.

فصـــل

قاعـــــدة :

الانحراف عن الوسط كثير في أكثر الأمور، في أغلب الناس، مثل تقابلهم في بعض الأفعال، يتخذها بعضهم دينًا واجبًا، أو مُستحبًا، أو مأمورًا به في الجملة، وبعضهم يعتقدها حرامًا مكروها، أو محرمًا، أو منهيًا عنه في الجملة.

مثال ذلك: سماع الغناء ، فإن طائفة من المتصوفة، والمتفقرة تتخذه دينًا، وإن لم تقل بألسنتها، أو تعتقد بقلوبها أنه قربة ، فإن دينهم حال لا اعتقاد؛ فحالهم وعملهم وهو استحسانها في قلوبهم، ومحبتهم لها، ديانة وتقربًا إلى الله، وإن كان بعضهم قد يعتقد ذلك، ويقوله بلسانه.

وفيهم من يعتقد ، ويقول: ليس قربة ، لكن حالهم هو كونه قربة، ونافعًا في الدين، ومصلحًا للقلوب.

ويغلو فيه من يغلو ، حتى يجعل التاركين له كلهم خارجين عن ولاية الله، وثمراتها من المنازل العلية.

وبإزائهم من ينكر جميع أنواع الغناء ويحرمه، ولا يفصل بين غناء الصغير والنساء في الأفراح ، وغناء غيرهن وغنائهن في غير الأفراح.

ويغلو من يغلو في فاعليه حتى يجعلهم كلهم فساقًا أو كفارًا.

وهذان الطرفان من اتخاذ ما ليس بمشروع دينًا، أو تحريم ما لم يحرم، دين الجاهلية والنصارى، الذي عابه الله عليهم، كما قال تعالى: ﴿ **وَقَالَ**(١)**الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ** ﴾ [النحل: ٣٥]، وقال تعالى فيما رواه مسلم في صحيحه من حديث عياض بن حمار ـ:«إني خلقت عبادي حنفاء فاجتالتهم الشياطين ، وحرمت عليهم ما أحللت لهم، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطانًا» (٢) وقال في حق النصارى: ﴿**وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ**﴾ [التوبة :٢٩].

ومثال ذلك أن يحصل من بعضهم تقصير في المأمور أو اعتداء في المنهي؛ إما من جنس الشبهات، وإما من جنس الشهوات، فيقابل ذلك بعضهم بالاعتداء في الأمر

---

(١) في المطبوعة :« سيقول» ، والصواب ما أثبتناه.

(٢) مسلم فى الجنة (٢٨٦٥ / ٦٣) .

بالمعروف ، والنهي عن المنكر، أو بالتقصير في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

والتقصير والاعتداء ـ إما في المأمور به والمنهي عنه شرعًا، وإما في نفس أمر الناس ونهيهم ـ هو الذي استحق به أهل الكتاب العقوبة، حيث قال: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ (١) ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾[البقرة: ٦١] فجعل ذلك بالمعصية، والاعتداء، والمعصية مخالفة الأمر، وهو التقصير، والاعتداء مجاوزة الحد.

وكذلك يضمن كل مؤتمن على مال إذا قصر وفرط فيما أمر به وهو المعصية، إذا اعتدى بخيانة أو غيرها؛ ولهذا قال: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾[المائدة: ٢]، فالإثم هو المعصية. والله أعلم.

وقال النبي ﷺ : «إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها وحرم محارم فلا تنتهكوها وحد حدودًا فلا تعتدوها، وسكت عن أشياء رحمة لكم من غير نسيان فلا تسألوا عنها»(٢)، فالمعصية تضييع الفرائض، وانتهاك المحارم، وهو مخالفة الأمر والنهي، والاعتداء مجاوزة حدود المباحات.

وقال تعالى: ﴿يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ ﴾ [الأعراف:١٥٧]، فالمعصية مخالفة أمره ونهيه، والاعتداء مجاوزة ما أحله إلى ما حرمه وكذلك قوله ـ والله أعلم: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا﴾ [آل عمران: ١٤٧]، فالذنوب: المعصية، والإسراف: الاعتداء ومجاوزة الحد.

واعلم أن «مجاوزة الحد» هي نوع من مخالفة النهي؛ لأن اعتداء الحد محرم منهي عنه، فيدخل في قسم المنهي عنه، لكن المنهي عنه قسمان:

منهي عنه مطلقًا كالكفر، فهذا فعله إثم، ومنهي عنه.

وقسم أبيح منه أنواع ومقادير ، وحرم الزيادة على تلك الأنواع والمقادير، فهذا فعله عدوان.

وكذلك قد يحصل العدوان في المأمور به كما يحصل في المباح، فإن الزيادة على

---

(١) في المطبوعة زيادة «وضربت عليهم المسكنة» وهوخطأ.

(٢) الدارقطني في الرضاع ٤/ ١٨٤، والبيهقي في السنن الكبرى في الضحايا ١٠/ ١٢، ١٣، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١/ ١٧٦: « رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح» ، وابن حجر في المطالب العالية (٢٩٠٩) وقال: « رجاله ثقات إلا أنه منقطع»، كلهم عن أبي ثعلبة الخشني.

المأمور به قد يكون عدوانًا محرمًا، وقد يكون مباحًا مطلقًا، وقد يكون مباحًا إلى غاية ، فالزيادة عليها عدوان.

ولهذا التقسيم قيل في «الشريعة»: هي الأمر والنهي، والحلال والحرام، والفرائض والحدود، والسنن والأحكام.

و «الفرائض»: هي المقادير في المأمور به، و«الحدود»: النهايات لما يجوز من المباح المأمور به وغير المأمور به.

وقال شيخ الإسلام ـ قدس الله روحه ـ :

بسم الله الرحمن الرحيم

من أحمد بن تيمية إلى من يصل إليه هذا الكتاب من المسلمين المنتسبين إلى السنة والجماعة، المنتمين إلى جماعة الشيخ العارف القدوة «أبي البركات عدي بن مسافر الأموي»[1] ـ رحمه الله ـ ومن نحا نحوهم ، وفقهم الله لسلوك سبيله، وأعانهم على طاعته وطاعة رسوله ﷺ ، وجعلهم معتصمين بحبله المتين، مهتدين لصراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وجنبهم طريق أهل الضلال والاعوجاج ؛ الخارجين عما بعث الله به رسوله ﷺ من الشرعة والمنهاج، حتى يكونوا ممن أعظم الله عليهم المنة بمتابعة الكتاب والسنة.

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وبعد : فإنا نحمد إليكم الله الذي لا إله إلا هو، وهو للحمد أهل، وهو على كل شيء قدير. ونسأله أن يصلي على خاتم النبيين وسيد ولد آدم وأكرم الخلق على ربه وأقربهم إليه زلفى، وأعظمهم عنده درجة، محمد عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيراً.

أما بعد : فإن الله بعث محمداً ﷺ بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، وكفى بالله شهيدًا، وأنزل عليه الكتاب بالحق مصدقًا لما بين يديه من الكتاب، ومهيمنًا عليه، وأكمل له ولأمته الدين ، وأتم عليهم النعمة وجعلهم خير أمة أخرجت للناس، فهم يوفون سبعين أمة هم خيرها وأكرمها على الله.

وجعلهم أمة وسطًا أي عدلا خياراً، ولذلك جعلهم شهداء على الناس، هداهم لما بعث به رسله جميعهم من الدين الذي شرعه لجميع خلقه، ثم خصهم ـ بعد ذلك ـ بما ميزهم وفضلهم من الشرعة والمنهاج الذي جعله لهم.

فالأول : مثل أصول الإيمان وأعلاها وأفضلها هو «التوحيد» وهو :شهادة أن لا إله إلا الله، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾

---

(١) هو أبو البركات عدي بن مسافر بن إسماعيل بن موسى بن مروان بن الحسن بن مروان. تنسب إليه طائفة «العدوية» سار ذكره في الآفاق وتبعه خلق كثير، توفي سنة سبع، وقيل : خمس وخمسين وخمسمائة [وفيات الأعيان ٣/ ٢٥٤، ٢٥٥، وشذرات الذهب ٤/ ١٧٩، ١٨٠، والأعلام ٤/ ٢٢١].

[النحل: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿ وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِن دُونِ الرَّحْمَٰنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ ﴾[الزخرف: ٤٥]، وقال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ ﴾ [الشورى: ١٣]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ . وَإِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾[المؤمنون: ٥١، ٥٢].

ومثل الإيمان بجميع كتب الله، وجميع رسله، كما قال تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾[البقرة: ١٣٦]، ومثل قوله تعالى: ﴿وَقُلْ آمَنتُ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِن كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ﴾[الشورى: ١٥]، ومثل قوله تعالى: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ إلى آخرها [البقرة: ٢٨٥، ٢٨٦].

ومثل الإيمان باليوم الآخر وما فيه من الثواب والعقاب، كما أخبر عن إيمان من تقدم من مؤمني الأمم به، حيث قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَىٰ وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢].

ومثل أصول الشرائع كما ذكر في سورة «الأنعام» و «الأعراف» و«سبحان» وغيرهن من السور المكية: من أمره بعبادته وحده لا شريك له، وأمره ببر الوالدين وصلة الأرحام والوفاء بالعهود والعدل في المقال، وتوفية الميزان والمكيال، وإعطاء السائل والمحروم، وتحريم قتل النفس بغير الحق، وتحريم الفواحش ما ظهر منها وما بطن، وتحريم الإثم والبغي بغير الحق، وتحريم الكلام في الدين بغير علم، مع ما يدخل في التوحيد من إخلاص الدين لله، والتوكل على الله والرجاء لرحمة الله، والخوف من الله، والصبر لحكم الله والقيام لأمر الله، وأن يكون الله ورسوله أحب إلى العبد من أهله وماله والناس أجمعين.

إلى غير ذلك من أصول الإيمان التي أنزل الله ذكرها في مواضع من القرآن، كالسور المكية وبعض المدنية.

وأما الثاني: فما أنزله الله في السور المدنية من شرائع دينه، وما سنه الرسول ﷺ لأمته، فإن الله سبحانه أنزل عليه الكتاب والحكمة وامتن على المؤمنين بذلك، وأمر أزواج

نبيه بذكر ذلك، فقال: ﴿ وأَنزَلَ [اللَّهُ] (١) عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ﴾ [النساء: ١١٣] ، وقال: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ﴾[آل عمران: ١٦٤]، وقال: ﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾[الأحزاب : ٣٤].

قال غير واحد من السلف: الحكمة هي السنة؛ لأن الذي كان يتلى في بيوت أزواجه ـ رضي الله عنهن ـ سوى القرآن هو سنته ﷺ؛ ولهذا قال ﷺ: « ألا وإني أوتيت الكتاب ومثله معه» (٢) وقال حسان بن عطية (٣): كان جبريل عليه السلام ينزل على النبي ﷺ بالسنة كما ينزل بالقرآن ، فيعلمه إياها كما يعلمه القرآن.

وهذه الشرائع التي هدي الله بها هذا النبي وأمته مثل : الوجهة، والمنسك، والمنهاج، وذلك مثل الصلوات الخمس في أوقاتها بهذا العدد، وهذه القراءة، والركوع ، والسجود، واستقبال الكعبة.

ومثل فرائض الزكاة ونصبها التي فرضها في أموال المسلمين: من الماشية والحبوب، والثمار، والتجارة، والذهب، والفضة، ومن جعلت له ، حيث يقول : ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾[التوبة: ٦٠].

ومثل صيام شهر رمضان، ومثل حج البيت الحرام، ومثل الحدود التي حدها لهم، في المناكح، والمواريث، والعقوبات والمبايعات، ومثل السنن التي سنها لهم؛ من الأعياد، والجمعات، والجماعات في المكتوبات، والجماعات في الكسوف والاستسقاء وصلاة الجنازة والتراويح.

وما سنه لهم في العادات، مثل : المطاعم ، والملابس، والولادة، والموت، و نحو ذلك من السنن، والآداب، والأحكام التي هي حكم الله ورسوله بينهم، في الدماء، والأموال، والأبضاع، والأعراض، والمنافع، والأبشار، وغير ذلك من الحدود والحقوق، إلى غير ذلك مما شرعه لهم على لسان رسوله ﷺ.

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من المطبوعة ، والصواب ما أثبتناه.

(٢) أبو داود في السنة (٤٦٠٤) وأحمد ١٣١/٤، كلاهما عن المقدام بن معدي كرب.

(٣) هو أبو بكر حسان بن عطية المحاربي مولاهم الدمشقي، وثقه ابن معين والعجلي وابن حبان، وذكره البخاري في الأوسط في فصل من مات في العشرين إلى الثلاثين ومائة ، وقال: كان من أفاضل أهل زمانه. [تهذيب التهذيب ٢٥١/٢].

وحبب إليهم الإيمان وزينه في قلوبهم ، فجعلهم متبعين لرسوله ﷺ ، وعصمهم أن يجتمعوا على ضلالة كما ضلت الأمم قبلهم؛ إذ كانت كل أمة إذا ضلت أرسل الله تعالى رسولا إليهم، كما قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾[النحل:٣٦]، وقال تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلاَّ خَلا فِيهَا نَذِيرٌ﴾[فاطر:٢٤].

ومحمد ﷺ خاتم الأنبياء لا نبي بعده، فعصم الله أمته أن تجتمع على ضلاله، وجعل فيها من تقوم به الحجة إلى يوم القيامة، ولهذا كان إجماعهم حجة كما كان الكتاب والسنة حجة؛ ولهذا امتاز أهل الحق من هذه الأمة والسنة والجماعة عن أهل الباطل، الذين يزعمون أنهم يتبعون الكتاب ، ويعرضون عن سنة رسول الله ﷺ، وعما مضت عليه جماعة المسلمين.

فإن الله أمر في كتابه باتباع سنة رسوله ﷺ ولزوم سبيله، ،وأمر بالجماعة والائتلاف، ونهى عن الفرقة والاختلاف، فقال تعالى: ﴿ مَّن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾[النساء:٨٠]، وقال تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾[النساء:٦٤]، وقال تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾[آل عمران:٣١]، وقال تعالى: ﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾[النساء:٦٥].

وقال تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلا تَفَرَّقُوا ﴾[آل عمران:١٠٣]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ﴾[الأنعام:١٥٩]، وقال تعالى: ﴿ وَلا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ﴾[آل عمران:١٠٥] ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾[البينة:٥]، وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾[الأنعام:١٥٣]، وقال تعالى في أم الكتاب: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ .صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ﴾[الفاتحة:٦، ٧].

وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال: « اليهود مغضوب عليهم، والنصاري ضالون» (١).

فأمر ـ سبحانه ـ في «أم الكتاب» التي لم ينزل في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الزبور ولا في الفرقان مثلها، والتي أعطيها نبينا ﷺ من كنز تحت العرش، التي لا تجزئ صلاة إلا بها: أن نسأله أن يهدينا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم عليهم غير

---

(١) سبق تخريجه ص ٨٥.

المغضوب عليهم ، كاليهود، ولا الضالين ، كالنصارى.

وهذا «الصراط المستقيم» هو دين الإسلام المحض، وهو ما في كتاب الله تعالى، وهو «السنة والجماعة» فإن السنة المحضة هي دين الإسلام المحض؛ فإن النبي ﷺ روى عنه من وجوه متعددة رواها أهل السنن والمسانيد، كالإمام أحمد وأبي داود والترمذي وغيرهم أنه قال: «ستفترق هذه الأمة على ثنتين وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة»(١) وفي رواية: «من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي»(٢).

وهذه الفرقة الناجية : أهل السنة ، وهم وسط في النحل، كما أن ملة الإسلام وسط في الملل، فالمسلمون وسط في أنبياء الله ورسله وعباده الصالحين، لم يغلوا فيهم كما غلت النصارى، فاتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابًا من دون الله والمسيح ابن مريم، وما أمروا إلا ليعبدوا إلهًا واحدًا لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون.

ولا جفوا عنهم كما جفت اليهود، فكانوا يقتلون الأنبياء بغير حق، ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس، وكلما جاءهم رسول بما لا تهوى أنفسهم كذبوا فريقًا وقتلوا فريقًا.

بل المؤمنون آمنوا برسل الله وعزروهم ونصروهم ووقروهم وأحبوهم وأطاعوهم، ولم يعبدوهم ولم يتخذوهم أربابًا، كما قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِّي مِن دُونِ اللَّهِ وَلَكِن كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ . وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُم بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[آل عمران: ٧٩، ٨٠].

ومن ذلك أن المؤمنين توسطوا في «المسيح» فلم يقولوا :هو الله، ولا ابن الله، ولا ثالث ثلاثة، كما تقوله النصارى، ولا كفروا به، وقالوا على مريم بهتانًا عظيمًا، حتى جعلوه ولد بغية كما زعمت اليهود، بل قالوا: هذا عبد الله ورسوله، وكلمته ألقاها إلى مريم العذراء البتول وروح منه.

وكذلك المؤمنون وسط في شرائع دين الله، فلم يحرموا على الله أن ينسخ ما شاء، ويمحو ما شاء، ويثبت، كما قالته اليهود، كما حكى الله تعالى ذلك عنهم بقوله: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾[البقرة:١٤٢] ، وبقوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة:٩١].

(١، ٢) سبق تخريجهما ص ١٠٥.

ولا جَوَّزوا لأكابر علمائهم وعبادهم أن يغيروا دين الله، فيأمروا بما شاؤوا وينهوا عما شاؤوا ، كما يفعله النصارى، كما ذكر الله ذلك عنهم بقوله: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾[التوبة: ٣١]، قال عدي بن حاتم ـ رضي الله عنه ـ: قلت: يا رسول الله، ما عبدوهم؟ قال: «ما عبدوهم، ولكن أحلوا لهم الحرام فأطاعوهم، وحرموا عليهم الحلال فأطاعوهم»(١).

والمؤمنون قالوا: «لله الخلق والأمر» فكما لا يخلق غيره لا يأمر غيره. وقالوا: سمعنا وأطعنا، فأطاعوا كل ما أمر الله به، وقالوا: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [المائدة: ١]، وأما المخلوق فليس له أن يبدل أمر الخالق تعالى ولو كان عظيمًا.

وكذلك في صفات الله تعالى: فإن اليهود وصفوا الله تعالى بصفات المخلوق الناقصة، فقالوا: هو فقير ونحن أغنياء، وقالوا: يد الله مغلولة. وقالوا: إنه تعب من الخلق فاستراح يوم السبت. إلى غير ذلك.

والنصارى وصفوا المخلوق بصفات الخالق المختصة به، فقالوا: إنه يخلق ويرزق، ويغفر ويرحم، ويتوب على الخلق ويثيب ويعاقب.

والمؤمنون آمنوا بالله ـ سبحانه وتعالى ـ ليس له سمي ولا ند ، و لم يكن له كفوًا أحد، وليس كمثله شيء ، فإنه رب العالمين وخالق كل شيء ، وكل ما سواه عباد له فقراء إليه ﴿إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ إِلاَّ آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا . لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا . وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾[مريم: ٩٣-٩٥].

ومن ذلك: أمر الحلال والحرام، فإن اليهود كما قال الله تعالى: ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٠]، فلا يأكلون ذوات الظفر مثل الإبل والبط، ولا شحم الثرب والكليتين ولا الجدي في لبن أمه، إلى غير ذلك مما حرم عليهم من الطعام واللباس وغيرهما، حتى قيل: إن المحرمات عليهم ثلاثمائة وستون نوعًا، والواجب عليهم مائتان وثمانية وأربعون أمرًا، وكذلك شدد عليهم في النجاسات حتى لا يؤاكلوا الحائض ولا يجامعوها في البيوت.

وأما النصارى، فاستحلوا الخبائث وجميع المحرمات، وباشروا جميع النجاسات، وإنما قال لهم المسيح ﴿وَلأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾[آل عمران: ٥٠]، ولهذا قال تعالى:

---

(١) الترمذي في التفسير (٣٠٩٥) وقال: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد السلام بن حرب، وغطيف بن أعين ليس بمعروف في الحديث».

﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلا بِالْيَوْمِ الآخِرِ وَلا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩].

وأما المؤمنون، فكما نعتهم الله به في قوله: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ . الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٦، ١٥٧]. وهذا باب يطول وصفه.

وهكذا أهل السنة والجماعة في الفرق. فهم في «باب أسماء الله وآياته وصفاته» وسط بين «أهل التعطيل» الذين يلحدون في أسماء الله وآياته، ويعطلون حقائق ما نعت الله به نفسه، حتى يشبهوه بالعدم والموات، وبين «أهل التمثيل» الذين يضربون له الأمثال ويشبهونه بالمخلوقات.

فيؤمن أهل السنة والجماعة بما وصف الله به نفسه وما وصفه به الرسول ﷺ، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف وتمثيل.

وهم في «باب خلقه وأمره» وسط بين المكذبين بقدرة الله، الذين لا يؤمنون بقدرته الكاملة ومشيئته الشاملة وخلقه لكل شيء، وبين المفسدين لدين الله الذين يجعلون العبد ليس له مشيئة ولا قدرة ولا عمل، فيعطلون الأمر والنهي والثواب والعقاب، فيصيرون بمنزلة المشركين الذين قالوا: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا وَلا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨].

فيؤمن أهل السنة بأن الله على كل شيء قدير. فيقدر أن يهدي العباد ويقلب قلوبهم، وأنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، فلا يكون في ملكه ما لا يريد ولا يعجز عن إنفاذ مراده، وأنه خالق كل شيء من الأعيان والصفات والحركات.

ويؤمنون أن العبد له قدرة ومشيئة وعمل، وأنه مختار، ولا يسمونه مجبورًا، إذ المجبور من أكره على خلاف اختياره، والله سبحانه جعل العبد مختارًا لما يفعله فهو مختار مريد، والله خالقه وخالق اختياره، وهذا ليس له نظير، فإن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله.

وهم في «باب الأسماء والأحكام والوعد والوعيد» وسط بين الوعيدية، الذين يجعلون أهل الكبائر من المسلمين مخلدين في النار، ويخرجونهم من الإيمان بالكلية، ويكذبون

بشفاعة النبي ﷺ وبين المرجئة الذين يقولون: إيمان الفساق مثل إيمان الأنبياء، والأعمال الصالحة ليست من الدين والإيمان، ويكذبون بالوعيد والعقاب بالكلية.

فيؤمن أهل السنة والجماعة بأن فساق المسلمين معهم بعض الإيمان وأصله، وليس معهم جميع الإيمان الواجب الذي يستوجبون به الجنة، وأنهم لا يخلدون في النار، بل يخرج منها من كان في قلبه مثقال حبة من إيمان، أو مثقال خردلة من إيمان، وأن النبي ﷺ ادخر شفاعته لأهل الكبائر من أمته.

وهم - أيضًا - في «أصحاب رسول الله» - ﷺ ورضي عنهم - وسط بين الغالية، الذين يغالون في على - رضي الله عنه - فيفضلـونه على أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - ويعتقدون أنه الإمام المعصوم دونهما، وأن الصحابة ظلموا وفسقوا، وكفروا الأمة بعدهم كذلك، وربما جعلوه نبيًا أو إلهًا ، وبين الجافية الذين يعتقدون كفره، وكفر عثمان - رضي الله عنهما - ويستحلون دماءهما ودماء من تولاهما، ويستحبون سب على وعثمان ونحوهما، ويقدحون في خلافة على رضي الله عنه وإمامته.

وكذلك في سائر أبواب السنة، هم وسط؛ لأنهم متمسكون بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، وما اتفق عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان.

فصـــل

وأنتم - أصلحكم الله - قد مَنَّ الله عليكم بالانتساب إلى الإسلام الذي هو دين الله، وعافاكم الله مما ابتلى به من خرج عن الإسلام من المشركين وأهل الكتاب. والإسلام أعظم النعم وأجلها؛ فإن الله لا يقبل من أحد دينًا سواه﴿ **وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ**﴾ [آل عمران: ٨٥].

وعفاكم الله بانتسابكم إلى السنة من أكثر البدع المضلة، مثل كثير من بدع الروافض والجهمية والخوارج والقدرية، بحيث جعل عندكم من البغض لمن يكذب بأسماء الله وصفاته، وقضائه وقدره، أو يسب أصحاب رسول الله ﷺ ما هو من طريقة أهل السنة والجماعة، وهذا من أكبر نعم الله على من أنعم عليه بذلك ، فإن هذا من تمام الإيمان وكمال الدين؛ ولهذا كثر فيكم من أهل الصلاح والدين وأهل القتال المجاهدين ما لا يوجد مثله في طوائف المبتدعين، وما زال في عساكر المسلمين المنصورة وجنود الله المؤيدة منكم، من يؤيد الله به الدين ، ويعز به المؤمنين.

وفي أهل الزهاد والعباد منكم من له الأحوال الزكية والطريقة المرضية، وله المكاشفات والتصرفات.

وفيكم من أولياء الله المتقين من له لسان صدق في العالمين، فإن قدماء المشائخ الذين كانوا فيكم، مثل الملقب بشيخ الإسلام أبي الحسن علي بن أحمد بن يوسف القرشي الهكاري (١) وبعده الشيخ العارف القدوة عدي بن مسافر الأموي، ومن سلك سبيلهما فيهم من الفضل والدين والصلاح والاتباع للسنة ما عظم الله به أقدارهم، ورفع به منارهم.

والشيخ عدي ـ قدس الله روحه ـ كان من أفاضل عباد الله الصالحين وأكابر المشائخ المتبعين، وله من الأحوال الزكية والمناقب العلية ما يعرفه أهل المعرفة بذلك. وله في الأمة صيت مشهور ولسان صدق مذكور، وعقيدته المحفوظة عنه لم يخرج فيها عن عقيدة من تقدمه من المشائخ الذين سلك سبيلهم، كالشيخ الإمام الصالح أبي الفرج عبد الواحد بن محمد بن علي الأنصاري الشيرازي ثم الدمشقي(٢)، وكشيخ الإسلام الهكاري ونحوهما.

وهؤلاء المشائخ لم يخرجوا في الأصول الكبار عن أصول «أهل السنة والجماعة» بل كان لهم من الترغيب في أصول أهل السنة والدعاء إليها والحرص على نشرها ومنابذة من خالفها مع الدين والفضل والصلاح ما رفع الله به أقدارهم، وأعلى منارهم، وغالب ما يقولونه في أصولها الكبار جيد، مع أنه لابد وأن يوجد في كلامهم وكلام نظائرهم من المسائل المرجوحة والدلائل الضعيفة، كأحاديث لا تثبت، ومقاييس لا تطرد ما يعرفه أهل البصيرة.

وذلك أن كل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ ، لا سيما المتأخرون من الأمة الذين لم يحكموا معرفة الكتاب والسنة ، والفقه فيهما ، ويميزوا بين صحيح الأحاديث وسقيمها وناتج المقاييس وعقيمها، ومع ما ينضم إلى ذلك من غلبة الأهواء ، وكثرة الآراء، وتغلظ الاختلاف والافتراق ، وحصول العداوة والشقاق.

فإن هذه الأسباب ونحوها مما يوجب «قوة الجهل والظلم» اللذين نعت الله بهما الإنسان في قوله: ﴿وَحَمَلَهَا الإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولاً﴾[الأحزاب: ٧٢] فإذا منَّ الله على

---

(١) هو من ولد عتبة بن أبي سفيان ، ولد سنة ٤٠٩هـ ، كان كثير الخير والعبادة، حسن الزهادة، ومات سنة ٤٨٦ هـ [سير أعلام النبلاء١٩/٦٧، واللباب ٣/ ٣٩٠].

(٢) عبد الواحد بن محمد بن علي الشيرازي، أبو الفرج شيخ الشام في وقته، حنبلي أصله من شيراز، تفقه ببغداد ، وسكن بيت المقدس واستقر في دمشق ، فنشر مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ومن مؤلفاته «الإيضاح»، و«الجواهر» ، وتوفي بدمشق. [الأعلام: ٤/ ١٧٧].

الإنسان بالعلم والعدل أنقذه من هذا الضلال، وقد قال سبحانه: ﴿وَالْعَصْرِ . إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ . إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [سورة العصر]، وقد قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ(1) أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤].

وأنتم تعلمون ـ أصلحكم الله ـ أن السنة التي يجب اتباعها، ويحمد أهلها ويذم من خالفها ، هي سنة رسول الله ﷺ، في أمور الاعتقادات ، وأمور العبادات، وسائر أمور الديانات. وذلك إنما يعرف بمعرفة أحاديث النبي ﷺ ، الثابتة عنه في أقواله وأفعاله، وما تركه من قول وعمل، ثم ما كان عليه السابقون والتابعون لهم بإحسان.

وذلك في دواوين الإسلام المعروفة؛ مثل: صحيحي البخاري ومسلم، وكتب السنن؛ مثل: سنن أبي داود، والنسائي، وجامع الترمذي، وموطأ الإمام مالك، ومثل: المسانيد المعروفة؛ كمثل مسند الإمام أحمد وغيره. ويوجد في كتب «التفاسير» و«المغازي» وسائر كتب الحديث جملها وأجزائها من الآثار ما يستدل ببعضها على بعض. وهذا أمر قد أقام الله له من أهل المعرفة من اعتنى به، حتى حفظ الله الدين على أهله.

وقد جمع طوائف من العلماء الأحاديث والآثار المروية في أبواب «عقائد أهل السنة» مثل: حماد بن سلمة، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، وعثمان بن سعيد الدارمي، وغيرهم في طبقتهم. ومثلها ما بوب عليه البخاري، وأبو داود ، والنسائي، وابن ماجه وغيرهم في كتبهم.

ومثل مصنفات أبي بكر الأثرم، وعبد الله بن أحمد، وأبي بكر الخلال، وأبي القاسم الطبراني، وأبي الشيخ الأصبهاني، وأبي بكر الآجري، وأبي الحسن الدارقطني، وأبي عبد الله بن منده، وأبي القاسم اللالكائي، وأبي عبد الله بن بطة، وأبي عمرو الطلمنكي، وأبي نعيم الأصبهاني، وأبي بكر البيهقي، وأبي ذر الهروي، وإن كان يقع في بعض هذه المصنفات من الأحاديث الضعيفة ما يعرفه أهل المعرفة.

وقد يروي كثير من الناس في الصفات ، وسائر أبواب الاعتقادات وعامة أبواب الدين، أحاديث كثيرة تكون مكذوبة، موضوعة على رسول الله ﷺ، وهي قسمان:

منها ما يكون كلامًا لا يجوز أن يقال، فضلا عن أن يضاف إلى النبي ﷺ.

والقسم الثاني من الكلام: ما يكون قد قاله بعض السلف أو بعض العلماء أو بعض الناس، ويكون حقًا. أو مما يسوغ فيه الاجتهاد ، أو مذهبًا لقائله، فيعزي إلى النبي ﷺ،

(1) في المطبوعة «وجعلناهم»، والصواب ما أثبتناه.

وهذا كثير عند من لا يعرف الحديث، مثل المسائل التي وضعها الشيخ أبو الفرج عبد الواحد بن محمد بن علي الأنصاري، وجعلها محنة يفرق فيها بين السني والبدعي، وهي مسائل معروفة، عملها بعض الكذابين وجعل لها إسنادًا إلى رسول الله ﷺ، وجعلها من كلامه، وهذا يعلمه من له أدنى معرفة أنه مكذوب مفترى.

وهذه المسائل وإن كان غالبها موافقًا لأصول السنة، ففيها ما إذا خالفه الإنسان لم يحكم بأنه مبتدع، مثل أول نعمة أنعم بها على عبده؛ فإن هذه المسألة فيها نزاع بين أهل السنة، والنزاع فيها لفظي لأن مبناها على أن اللذة التي يعقبها ألم، هل تسمى نعمة أم لا؟ وفيها أيضًا أشياء مرجوحة.

فالواجب أن يفرق بين الحديث الصحيح والحديث الكذب، فإن السنة هي الحق دون الباطل، وهي الأحاديث الصحيحة دون الموضوعة ، فهذا أصل عظيم لأهل الإسلام عمومًا، ولمن يدعي السنة خصوصًا.

فصـــل

وقد تقدم أن دين الله وسط بين الغالي فيه، والجافي عنه. والله تعالى ما أمر عباده بأمر إلا اعترض الشيطان فيه بأمرين لا يبالي بأيهما ظفر، إما إفراط فيه، وإما تفريط فيه. وإذا كان الإسلام الذي هو دين الله لا يقبل من أحد سواه، قد اعترض الشيطان كثيرًا ممن ينتسب إليه، حتى أخرجه عن كثير من شرائعه، بل أخرج طوائف من أعبد هذه الأمة وأورعها عنه، حتى مرقوا منه كما يمرق السهم من الرَّمِيَّة.

وأمر النبي ﷺ بقتال المارقين منه، فثبت عنه في الصحاح وغيرها من رواية أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وأبي سعيد الخدري، وسهل بن حنيف، وأبي ذر الغفاري، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن عمر، وابن مسعود ـ رضي الله عنهم ـ وغير هؤلاء؛ أن النبي ﷺ ذكر الخوارج فقال: «يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم ، وصيامه مع صيامهم، وقراءته مع قراءتهم، يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، أينما لقيتموهم فاقتلوهم ـ أو فقاتلوهم ـ فإن في قتلهم أجرًا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة، لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد» (١). وفي رواية : « شر قتيل تحت أديم السماء، خير قتيل من قلتوه» (٢) وفي رواية :«لو يعلم الذين يقاتلونهم ما

---

(١) سبق تخريجه ص ١٧٤.

(٢) الترمذي في التفسير (٣٠٠٠) وقال :« حسن» وابن ماجه في المقدمة (١٧٦) عن أبي أمامة صدى بن عجلان.

زوي لهم على لسان محمد ﷺ لَنَكلُوا عن العمل» (١).

وهؤلاء لما خرجوا في خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ قاتلهم هو وأصحاب رسول الله ﷺ بأمر النبي ﷺ وتحضيضه على قتالهم، واتفق على قتالهم جميع أئمة الإسلام.

وهكذا كل من فارق جماعة المسلمين، وخرج عن سنة رسول الله ﷺ وشريعته من أهل الأهواء المضِلَّة والبدع المخالفة.

ولهذا قاتل المسلمون أيضًا «الرافضة» الذين هم شر من هؤلاء ، وهم الذين يُكَفِّرون جماهير المسلمين؛ مثل الخلفاء الثلاثة وغيرهم، ويزعمون أنهم هم المؤمنون ومن سواهم كافر، ويكفرون من يقول: إن الله يُرَى في الآخرة، أو يؤمن بصفات الله وقدرته الكاملة ومشيئته الشاملة، ويكفرون من خالفهم في بدعهم التي هم عليها.

فإنهم يمسحون القدمين ولا يمسحون على الخف، ويؤخرون الفطور والصلاة إلى طلوع النجم، ويجمعون بين الصلاتين من غيرعذر، ويقنتون في الصلوات الخمس، ويحرمون الفقاع، وذبائح أهل الكتاب، وذبائح من خالفهم من المسلمين؛ لأنهم عندهم كفار، ويقولون على الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ أقوالاً عظيمة لا حاجة إلى ذكرها هنا، إلى أشياء أخر . فقاتلهم المسلمون بأمر الله ورسوله.

فإذا كان على عهد رسول الله ﷺ وخلفائه الراشدين، قد انتسب إلى الإسلام من مرق منه مع عبادته العظيمة، حتى أمر النبي ﷺ بقتالهم، فيعلم أن المنتسب إلى الإسلام أو السنة في هذه الأزمان قد يمرق أيضًا من الإسلام والسنة، حتى يدعي السنة من ليس من أهلها، بل قد مرق منها، وذلك بأسباب:

منها: الغلو الذي ذمه الله تعالى في كتابه، حيث قال: ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلاَّ الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ إلى قوله: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلاً ﴾[النساء:١٧١]، وقال تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيراً وَضَلُّوا عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ ﴾[المائدة:٧٧] ، وقال النبي ﷺ : «إياكم والغلو في الدين، فإنما أهلك

---

(١) مسلم في الزكاة (١٠٦٦/١٥٦) وفيه : «لا تكلوا عن العمل» وأبو داود في السنة (٤٧٦٨) وفيه: « لتكلوا عن العمل» كلاهما عن علي بن أبي طالب.

و «زوى » : أي قضى، و«لنكلوا» : أي لانقطعوا. انظر : لسان العرب ،مادتي « زوى» ،و«نكل».

من كان قبلكم الغلو في الدين»[1] وهو حديث صحيح.

ومنها : التفرق والاختلاف الذي ذكره الله تعالى في كتابه العزيز.

ومنها : أحاديث تروى عن النبي ﷺ ، وهي كذب عليه باتفاق أهل المعرفة، يسمعها الجاهل بالحديث فيصدق بها لموافقة ظنه وهواه.

وأصل الضلال اتباع الظن والهوى، كما قال الله تعالى في حق من ذمهم: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَىٰ﴾[النجم: ٢٣]، وقال في حق نبيه ﷺ : ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ . مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ . وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ . إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾[النجم: ١-٤]، فنزهه عن الضلال والغواية، اللذين هما الجهل والظلم، فالضال هو الذي لا يعلم الحق، والغاوي الذي يتبع هواه، وأخبر أنه ما ينطق عن هوى النفس، بل هو وحي أوحاه الله إليه، فوصفه بالعلم ونزهه عن الهوى.

وأنا أذكر جوامع من أصول الباطل التي ابتدعها طوائف ممن ينتسب إلى السنة وقد مرق منها، وصار من أكابر الظالمين. وهي فصول:

الفصل الأول

أحاديث رووها في الصفات، زائدة على الأحاديث التي في دواوين الإسلام، مما نعلم باليقين القاطع أنها كذب وبهتان، بل كفر شنيع.

وقد يقولون من أنواع الكفر ما لا يروون فيه حديثًا ؛ مثل حديث يروونه: « أن الله ينزل عشية عرفة على جمل أورق، يصافح الركبان ويعانق المشاة» . وهذا من أعظم الكذب على الله ورسوله ﷺ، وقائله من أعظم القائلين على الله غير الحق، ولم يرو هذا الحديث أحد من علماء المسلمين أصلا، بل أجمع علماء المسلمين وأهل المعرفة بالحديث على أنه مكذوب على رسول الله ﷺ. وقال أهل العلم - كابن قتيبة وغيره ـ : هذا وأمثاله إنما وضعه الزنادقة الكفار ليشينوا به على أهل الحديث، ويقولون: إنهم يروون مثل هذا.

وكذلك حديث آخر فيه :«أنه رأى ربه حين أفاض من مزدلفة يمشي أمام الحجيج وعليه جبة صوف». أو ما يشبه هذا البهتان والافتراء على الله، والذي لا يقوله من عرف الله ورسوله ﷺ.

وهكذا حديث فيه :«أن الله يمشي على الأرض، فإذا كان موضع خضرة قالوا: هذا

---

(١) النسائي في الحج (٣٠٥٧) وابن ماجه في المناسك (٣٠٢٩)، وأحمد ١/ ٢١٥، ٣٤٧، عن عبد الله بن عباس.

موضع قدميه» ويقرؤون قوله تعالى: ﴿فَانظُرْ إِلَىٰ آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [الروم: ٥٠] هذا أيضًا كذب باتفاق العلماء. ولم يقل الله فانظر إلى آثار خطى الله، وإنما قال: ﴿آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ﴾ ورحمته هنا النبات.

وهكذا أحاديث في بعضها: «أن محمدًا ﷺ رأى ربه في الطواف»، وفي بعضها: «أنه رآه وهو خارج من مكة»، وفي بعضها: «أنه رآه في بعض سكك المدينة» إلى أنواع أخر.

وكل حديث فيه: «أن محمدًا ﷺ رأى ربه بعينه في الأرض» فهو كذب باتفاق المسلمين وعلمائهم، هذا شيء لم يقله أحد من علماء المسلمين، ولا رواه أحد منهم.

وإنما كان النزاع بين الصحابة في أن محمدًا ﷺ هل رأى ربه ليلة المعراج؟ فكان ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ وأكثر علماء السنة يقولون: إن محمدًا ﷺ رأى ربه ليلة المعراج، وكانت عائشة ـ رضي الله عنها ـ وطائفة معها تنكر ذلك، ولم ترو عائشة ـ رضي الله عنها ـ في ذلك عن النبي ﷺ شيئًا، ولا سألته عن ذلك. ولا نقل في ذلك عن الصديق ـ رضي الله عنه ـ كما يروونه ناس من الجهال: «أن أباها سأل النبي ﷺ فقال: نعم. وقال لعائشة: لا» فهذا الحديث كذب باتفاق العلماء.

ولهذا ذكر القاضي أبو يعلى وغيره: أنه اختلفت الرواية عن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ هل يقال: إن محمدًا ﷺ رأى ربه بعيني رأسه؟ أو يقال: بعين قلبه. أو يقال: رآه ولا يقال: بعيني رأسه ولا بعين قلبه؟ على ثلاث روايات.

وكذلك الحديث الذي رواه أهل العلم أنه قال: «رأيت ربي في صورة كذا وكذا» يروى من طريق ابن عباس[(١)] ومن طريق أم الطفيل [(٢)] وغيرهما، وفيه: «أنه وضع يده بين كتفي حتى وجدت برد أنامله على صدري»، هذا الحديث لم يكن ليلة المعراج؛ فإن هذا الحديث كان بالمدينة. وفي الحديث: أن النبي ﷺ نام عن صلاة الصبح ثم خرج إليهم، وقال: «رأيت كذا وكذا» وهو من رواية من لم يصلِّ خلفه إلا بالمدينة كأم الطفيل وغيرها[(٣)]، والمعراج إنما كان من مكة باتفاق أهل العلم وبنص القرآن والسنة المتواترة، كما

---

(١) الترمذي في تفسير القرآن (٣٢٣٣، ٣٢٣٤) وقال: «حسن غريب من هذا الوجه»، وأحمد ١/٣٦٨.

(٢) الطبراني في الكبير ٢٥/١٤٣ (٣٤٦)، وذكره الهيثمي في المجمع ٧/١٨٢ وقال: «رواه الطبراني، وقال ابن حبان: إنه حديث منكر؛ لأن عمارة بن عامر بن حزم الأنصاري لم يسمع من أم الطفيل، ذكره في ترجمة عمارة في الثقات».

(٣) انظر تخريج الحديث السابق.

قال الله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١].

فعلم أن هذا الحديث كان رؤيا منام بالمدينة، كما جاء مفسرًا في كثير من طرقه: «أنه كان رؤيا منام»، مع أن رؤيا الأنبياء وحي، لم يكن رؤيا يقظة ليلة المعراج.

وقد اتفق المسلمون على أن النبي ﷺ لم ير ربه بعينيه في الأرض ، وأن الله لم ينزل له إلى الأرض، وليس عن النبي ﷺ قط حديث فيه: « أن الله نزل له إلى الأرض» ، بل الأحاديث الصحيحة: «أن الله يدنو عشية عرفة» (١)، وفي رواية : «إلى سماء الدنيا كل ليلة، حين يبقى ثلث الليل الآخر، فيقول: من يدعوني فأستجيب له؟ من يسألني فأعطيه؟ من يستغفرني فأغفر له؟»(٢).

وثبت في الصحيح: أن الله يدنو عشية عرفة ،وفي رواية: «إلى سماء الدنيا، فيباهي الملائكة بأهل عرفة ،فيقول: انظروا إلى عبادي ،أتوني شعثًا غبرًا ،ما أراد هؤلاء؟ وقد روى :«أن الله ينزل ليلة النصف من شعبان» إن صح الحديث فإن هذا مما تكلم فيه أهل العلم.

وكذلك ما روى بعضهم :«أن النبي ﷺ لما نزل من حراء تبدي له ربه على كرسي بين السماء والأرض» غلط باتفاق أهل العلم، بل الذي في الصحاح:«أن الذي تبدي له الملك الذي جاءه بحراء في أول مرة، وقال له:اقرأ. فقلت: لست بقارئ، فأخذني فغطّني حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني، فقال: اقرأ: فقلت: لست بقارئ. فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني ، فقال: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ . خَلَقَ الإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ . اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ. الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ . عَلَّمَ الإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾[العلق: ١-٥] »(٣) فهذا أول ما نزل على النبي ﷺ.

ثم جعل النبي ﷺ يحدث عن فترة الوحي. قال:«فبينا أنا أمشي إذ سمعت صوتًا، فرفعت رأسي فإذا الملك الذي جاءني بحراء جالس على كرسي بين السماء والأرض» . رواه جابر ـ رضي الله عنه ـ في الصحيحين (٤). فأخبر أن الملك الذي جاءه بحراء رآه بين السماء والأرض، وذكر أنه رعب منه، فوقع في بعض الروايات المَلَك فظن القارئ أنه المَلِك، وأنه الله، وهذا غلط وباطل.

---

(١) مسلم فى الحج (١٣٤٨ / ٤٣٦) .

(٢) سبق تخريجه ص ٩٣ .

(٣) البخاري في بدء الوحي (٣) وفي التفسير (٤٩٥٣) ومسلم في الإيمان (١٦٠/٢٥٢)، وأحمد ٦/٢٣٢، ٢٣٣ عن عائشة أم المؤمنين.

(٤) البخاري في بدء الخلق (٣٢٣٨) ومسلم في الإيمان (١٦١/٢٥٥,٢٥٦).

وبالجملة ، أن كل حديث فيه: «أن النبي ﷺ رأى ربه بعينيه في الأرض» وفيه: «أنه نزل له إلى الأرض» وفيه: « أن رياض الجنة من خطوات الحق» وفيه: «أنه وطئ على صخرة بيت المقدس» كل هذا كذب باطل باتفاق علماء المسلمين من أهل الحديث وغيرهم.

وكذلك كل من ادعى أنه رأى ربه بعينه قبل الموت فدعواه باطل باتفاق أهل السنة والجماعة؛ لأنهم اتفقوا جميعهم على أن أحدًا من المؤمنين لا يرى ربه بعيني رأسه حتى يموت، وثبت ذلك في صحيح مسلم عن النواس بن سمعان عن النبي ﷺ ؛ أنه لما ذكر الدجال قال: « واعلموا أن أحدًا منكم لن يرى ربه حتى يموت»(١).

وكذلك روي هذا عن النبي ﷺ من وجوه أخر؛ يحذر أمته فتنة الدجال، ويبين لهم: «أن أحدًا منهم لن يرى ربه حتى يموت»، فلا يظنن أحد أن هذا الدجال الذي رآه هو ربه.

ولكن الذي يقع لأهل حقائق الإيمان من المعرفة بالله ويقين القلوب ومشاهدتها وتجلياتها هو على مراتب كثيرة؛ قال النبي ﷺ لما سأله جبريل ـ عليه السلام ـ عن الإحسان قال: «الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك»(٢).

وقد يرى المؤمن ربه في المنام في صور متنوعة على قدر إيمانه ويقينه، فإذا كان إيمانه صحيحًا لم يره إلا في صورة حسنة، وإذا كان في إيمانه نقص رأى ما يشبه إيمانه. ورؤيا المنام لها حكم غير رؤيا الحقيقة في اليقظة، ولها تعبير وتأويل ، لما فيها من الأمثال المضروبة للحقائق.

وقد يحصل لبعض الناس في اليقظة أيضًا من الرؤيا نظير ما يحصل للنائم في المنام، فيرى بقلبه مثل ما يرى النائم، وقد يتجلى له من الحقائق ما يشهده بقلبه، فهذا كله يقع في الدنيا.

وربما غلب أحدهم ما يشهده قلبه وتجمعه حواسه، فيظن أنه رأى ذلك بعيني رأسه، حتى يستيقظ فيعلم أنه منام، وربما علم في المنام أنه منام.

فهكذا من العباد من يحصل له مشاهدة قلبية تغلب عليه حتى تفنيه عن الشهود بحواسه، فيظنها رؤية بعينه وهو غالط في ذلك، وكل من قال من العباد المتقدمين أو المتأخرين: أنه رأى ربه بعيني رأسه، فهو غالط في ذلك بإجماع أهل العلم والإيمان.

---

(١) مسلم في الفتن وأشراط الساعة (١٥٩/٩٥) عن عبد الله بن عمر.
(٢) البخارى فى الإيمان (٥٠) ومسلم فى الإيمان (٨ / ١) .

نعم ، رؤية الله بالأبصار هي للمؤمنين في الجنة، وهي أيضًا للناس في عرصات القيامة، كما تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ حيث قال: « إنكم سترون ربكم كما ترون الشمس في الظهيرة ليس دونها سحاب، وكما ترون القمر ليلة البدر صحوًا ليس دونه سحاب» (١).

وقال ﷺ : «جنات الفردوس أربع: جنتان من ذهب آنيتهما وحليتهما وما فيهما، وجنتان من فضة آنيتهما وحليتهما وما فيهما، وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم إلا رداء الكبرياء على وجهه في جنة عدن»(٢)، وقال ﷺ : « إذا دخل أهل الجنةِ الجنةَ نادى منادٍ: يا أهل الجنة، إن لكم عند الله موعدًا يريد أن ينجزكموه، فيقولون: ما هو ؟ ألم يبيض وجوهنا، ويثقل موازيننا، ويدخلنا الجنة، ويجرنا من النار . فيكشف الحجاب فينظرون إليه، فما أعطاهم شيئًا أحب إليهم من النظر إليه، وهي الزيادة»(٣).

وهذه الأحاديث وغيرها في الصحاح، وقد تلقاها السلف والأئمة بالقبول، واتفق عليها أهل السنة والجماعة، وإنما يكذب بها أو يحرفها الجهمية، ومن تبعهم من المعتزلة والرافضة ونحوهم؛ الذين يكذبون بصفات الله تعالى وبرؤيته وغير ذلك، وهم المعطلة شرار الخلق والخليقة.

ودين الله وسط بين تكذيب هؤلاء بما أخبر به رسوله ﷺ في الآخرة، وبين تصديق الغالية، بأنه يري بالعيون في الدنيا، وكلاهما باطل.

وهؤلاء الذين يزعم أحدهم أنه يراه بعيني رأسه في الدنيا هم ضلال، كما تقدم، فإن ضموا إلى ذلك أنهم يرونه في بعض الأشخاص؛ إما بعض الصالحين، أو بعض المردان، أو بعض الملوك أو غيرهم ، عظم ضلالهم وكفرهم، وكانوا حينئذ أضل من النصارى الذين يزعمون أنهم رأوه في صورة عيسى ابن مريم.

بل هم أضل من أتباع الدجال الذي يكون في آخر الزمان، ويقول للناس: أنا ربكم! ويأمر السماء فتمطر والأرض فتنبت ! ويقول للخَرِبَة: أخرجي كنوزك ، فتتبعه كنوزها ! وهذا هو الذي حذر منه النبي ﷺ أمته، وقال: « ما من خلق آدم إلى قيام الساعة فتنة

---

(١) سبق تخريجه ص ٩٤.

(٢) البخاري في التفسير (٤٨٧٨) وفي التوحيد (٧٤٤٤) ، ومسلم في الإيمان (١٨٠/٢٩٦)، والترمذي في صفة الجنة (٢٥٢٨) ، وابن ماجه في المقدمة (١٨٦)، وأحمد ٤/ ٤١٦، كلهم عن أبي موسى الأشعري.

(٣) الترمذي في التفسير (٣١٠٥) وابن ماجه في المقدمة (١٨٧)، وأحمد ٤/ ٣٣٣، كلهم عن صهيب.

أعظم من الدجال»[1]، وقال: «إذا جلس أحدكم في الصلاة فليستعذ بالله من أربع؛ ليقل: اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم، وأعوذ بك من عذاب القبر، وأعوذ بك من فتنة المحيا والممات، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال»[2].

فهذا ادَّعَى الربوبية وأتى بشبهات فَتَنَ بها الخلق، حتى قال فيه النبي ﷺ: «إنه أعور، وإن ربكم ليس بأعور ، واعلموا أن أحدًا منكم لن يرى ربه حتى يموت»[3]، فذكر لهم علامتين ظاهرتين يعرفهما جميع الناس؛ لعلمه ﷺ بأن من الناس من يضل فيجوز أن يري ربه في الدنيا في صورة البشر، كهؤلاء الضلال الذين يعتقدون ذلك، وهؤلاء قد يسمون «الحلولية» و«الاتحادية».

وهم صنفان :

قوم يخصونه بالحلول أو الاتحاد في بعض الأشياء؛ كما يقوله النصارى في المسيح ـ عليه السلام ـ والغالية في علي ـ رضي الله عنه ـ ونحوه؛ وقوم في أنواع من المشائخ، وقوم في بعض الملوك، وقوم في بعض الصور الجميلة ، إلى غير ذلك من الأقوال التي هي شر من مقالة النصارى.

وصنف يعمون فيقولون بحلوله أو اتحاده في جميع الموجودات ـ حتى الكلاب والخنازير والنجاسات وغيرها ـ كما يقول ذلك قوم من الجهمية ومن تبعهم من الاتحادية: كأصحاب ابن عربي، وابن سبعين، وابن الفارض ، والتلمساني، والبلياني، وغيرهم.

ومذهب جميع المرسلين ـ ومن تبعهم من المؤمنين وأهل الكتب ـ أن الله سبحانه خالق العالمين ، ورب السموات والأرض وما بينهما، ورب العرش العظيم، والخلق جميعهم عباده وهم فقراء إليه.

وهو ـ سبحانه ـ فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه، ومع هذا فهو معهم أينما كانوا؛ كما قال سبحانه وتعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَٰوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد : ٤].

---

(١) مسلم في الفتن (٢٩٤٦/١٢٦، ١٢٧)، وأحمد ١٩/٤، ٢٠، والحاكم في المستدرك ٥٢٨/٤ وقال: «صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه» وابن أبي شيبة في مصنفه في الفتن ١٣٣/١٥، كلهم عن هشام بن عامر الأنصاري.

(٢) البخاري في الأذان (٨٣٢) ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة (٥٨٨/١٢٨) وأبو داود في الصلاة (٩٨٣) والترمذي في الدعوات (٣٤٩٤) والنسائي في السهو (١٣١٠) وأحمد ٢٣٧/٢.

(٣) مسلم في الإيمان (١٦٩/ ٢٧٤)، والترمذي في الفتن (٢٢٣٥) كلاهما عن ابن عمر.

فهؤلاء الضلال الكفار؛ الذين يزعم أحدهم أنه يرى ربه بعينيه، وربما زعم أنه جالسه وحادثه أو ضاجعه! وربما يعين أحدهم آدميًا؛ إما شخصًا، أو صبيًا، أو غير ذلك، ويزعم أنه كلمهم ، يستتابون، فإن تابوا وإلا ضربت أعناقهم وكانوا كفارًا؛ إذ هم أكفر من اليهود والنصارى الذين قالوا: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾[المائدة: ٧٢] فإن المسيح رسول كريم وجيه عند الله في الدنيا والآخرة ومن المقربين، فإذا كان الذين قالوا: إنه هو الله وإنه اتحد به أو حل فيه قد كفرهم وعظم كفرهم، بل الذين قالوا: إنه اتخذ ولدًا حتى قال: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا . لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا . تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ الأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا . أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا . وَمَا يَنبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا . إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ إِلاَّ آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾[مريم: ٨٨-٩٣] ، فكيف بمن يزعم في شخص من الأشخاص أنه هو ؟ هذا أكفر من الغالية الذين يزعمون أن عليًا - رضي الله عنه - أو غيره من أهل البيت هو الله .

وهؤلاء هم الزنادقة؛ الذين حرقهم علي - رضي الله عنه - بالنار، وأمر بأخاديد خدت لهم عند باب كندة ، وقذفهم فيها بعد أن أجلهم ثلاثًا ليتوبوا ، فلما لم يتوبوا أحرقهم بالنار، واتفقت الصحابة - رضي الله عنهم - على قتلهم؛ لكن ابن عباس - رضي الله عنهما - كان مذهبه أن يقتلوا بالسيف بلا تحريق، وهو قول أكثر العلماء، وقصتهم معروفة عند العلماء.

فصـــل

وكذلك الغلو في بعض المشائخ: إما في الشيخ عدي ويونس القتي أو الحلاج وغيرهم، بل الغلو في علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - ونحوه، بل الغلو في المسيح - عليه السلام - ونحوه.

فكل من غلا في حي ، أو في رجل صالح ؛ كمثل علي - رضي الله عنه - أو عدي أو نحوه، أو في من يعتقد فيه الصلاح، كالحلاج أو الحاكم الذي كان بمصر، أو يونس القتي ونحوهم، وجعل فيه نوعًا من الإلهية مثل أن يقول: كل رزق لا يرزقنيه الشيخ فلان ما أريده، أو يقول إذا ذبح شاة: باسم سيدي، أو يعبده بالسجود له أو لغيره، أو يدعوه من دون الله تعالى؛ مثل أن يقول: يا سيدي فلان، اغفر لي أو ارحمني أو انصرني أو ارزقني، أو أغثني أو أجرني، أو توكلت عليك، أو أنت حسبي، أو أنا في حسبك، أو نحو هذه الأقوال والأفعال ؛ التي هي من خصائص الربوبية التي لا تصلح إلا لله تعالى -

فكل هذا شرك وضلال يستتاب صاحبه، فإن تاب وإلا قتل. فإن الله إنما أرسل الرسل وأنزل الكتب لنعبد الله وحده لا شريك له، ولا نجعل مع الله إلهًا آخر.

والذين كانوا يدعون مع الله آلهة أخرى ـ مثل: الشمس والقمر والكواكب، والعزير والمسيح والملائكة، واللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى، ويغوث ويعوق ونسر، أو غير ذلك ـ لم يكونوا يعتقدون أنها تخلق الخلائق؛ أو أنها تنزل المطر، أو أنها تنبت النبات، وإنما كانوا يعبدون الأنبياء والملائكة والكواكب والجن والتماثيل المصورة لهؤلاء، أو يعبدون قبورهم، ويقولون: إنما نعبدهم ليقربونا إلى الله زلفى، ويقولون: هم شفعاؤنا عند الله.

فأرسل الله رسله تنهى أن يدعي أحد من دونه، لا دعاء عبادة، ولا دعاء استغاثة، وقال تعالى: **﴿ قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِ فَلا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنكُمْ وَلا تَحْوِيلاً . أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴾**[الإسراء: ٥٦، ٥٧].

قال طائفة من السلف: كان أقوام يدعون المسيح وعزيرا والملائكة، فقال الله لهم: هؤلاء الذين تدعونهم يتقربون إليّ كما تتقربون، ويرجون رحمتي كما ترجون رحمتي، ويخافون عذابي كما تخافون عذابي، وقال تعالى: **﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ لا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ . وَلا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِندَهُ إِلاَّ لِمَنْ أَذِنَ لَهُ ﴾**[سبأ: ٢٢، ٢٣]، فأخبر ـ سبحانه ـ أن ما يدعي من دون الله ليس له مثقال ذرة في الملك، ولا شرك في الملك، وأنه ليس له من الخلق عون يستعين به، وأنه لا تنفع الشفاعة عنده إلا بإذنه.

وقال تعالى: **﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلاَّ مِنْ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَن يَشَاءُ وَيَرْضَىٰ﴾**[النجم: ٢٦]، وقال تعالى: **﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أَوَ لَوْ كَانُوا لا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلا يَعْقِلُونَ . قُل لِّلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا لَّهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾** [الزمر: ٤٣، ٤٤]، وقال تعالى: **﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لا يَضُرُّهُمْ وَلا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلاءِ شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللَّهِ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ ﴾** الآية [يونس: ١٨].

وعبادة الله وحده هي أصل الدين، وهو التوحيد الذي بعث الله به الرسل وأنزل به الكتب، فقال تعالى: **﴿وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِن دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ ﴾**[الزخرف: ٤٥]، وقال تعالى: **﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا**

الطَّاغُوتَ﴾ [النحل :٣٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾[الأنبياء: ٢٥].

وكان النبي ﷺ يحقق التوحيد ويعلمه أمته، حتى قال له رجل : ما شاء الله وشئت فقال: «أجعلتني لله ندًا ؟! بل ما شاء الله وحده» (١)، وقال : «لا تقولوا: ما شاء الله وشاء محمد، ولكن ما شاء الله ثم شاء محمد»(٢)، ونهي عن الحلف بغير الله فقال: «من كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت» ، وقال :«من حلف بغير الله فقد أشرك»(٣)، وقال: «لا تُطْرُوني كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم، إنما أنا عبد ، فقولوا: عبد الله ورسوله»(٤).

ولهذا اتفق العلماء على أنه ليس لأحد أن يحلف بمخلوق، كالكعبة ونحوها.

ونهى النبي ﷺ عن السجود له، ولما سجد بعض أصحابه نهاه عن ذلك، وقال :«لا يصلح السجود إلا لله»(٥)، وقال : «لو كنت آمرا أحدًا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها»(٦)، وقال لمعاذ بن جبل ـ رضي الله عنه ـ: «أرأيت لو مررت بقبري، أكنت ساجدًا له؟» قال: لا. قال: «فلا تسجد لي»(٧).

ونهى النبي ﷺ عن اتخاذ القبور مساجد ، فقال في مرض موته:«لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» يحذر ما فعلوا (٨) .قالت عائشة ـ رضي الله عنها ـ : ولولا ذلك لأبرز قبره، ولكن كره أن يتخذ مسجدًا .

وفي الصحيح عنه ﷺ أنه قال ـ قبل أن يموت بخمس ـ:«إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد، ألا فلا تتخذوا بيتي عيدًا ولا بيوتكم قبورًا، وصلُّوا عليَّ حيثما كنتم، فإن صلاتكم تبلغني»(٩)؛ ولهذا اتفق أئمة الإسلام على أنه لا يشرع بناء المسجد على القبور،ولا تشرع الصلاة عند القبور، بل كثير من العلماء يقول:الصلاة عندها باطلة.

والسنة في زيارة قبور المسلمين نظير الصلاة عليهم قبل الدفن، قال الله تعالى في كتابه عن المنافقين: ﴿وَلا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِ﴾[التوبة: ٨٤]، فكان دليل الخطاب أن المؤمنين يُصَلَّى عليهم، ويقام على قبورهم.

وكان النبي ﷺ يعلم أصحابه إذا زاروا القبور أن يقولوا:«السلام عليكم أهل دار قوم مؤمنين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، يرحم الله المستقدمين منا ومنكم والمستأخرين،

---

(١) سبق تخريجه ص ١٧١ .
(٢) سبق تخريجه ص ٧٥ .
(٣ـ ٧) سبق تخريجها ص ١٧٢ .
(٨ ، ٩) سبق تخريجهما ص ١٧١ .

نسأل الله لنا ولكم العافية، اللهم لا تحرمنا أجرهم، ولا تفتنا بعدهم، واغفر لنا ولهم»(1).

وذلك أن من أكبر أسباب عبادة الأوثان كان التعظيم للقبور بالعبادة ونحوها، قال الله تعالى في كتابه : ﴿وَقَالُوا لا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلا سُوَاعًا وَلا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح:23]. قال طائفة من السلف: كانت هذه أسماء قوم صالحين، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم ، ثم صوروا تماثيلهم وعبدوها.

ولهذا اتفق العلماء على أن من سلم على النبي ﷺ عند قبره، أنه لا يتمسح بحجرته ولا يقبلها؛ لأن التقبيل والاستلام إنما يكون لأركان بيت الله الحرام، فلا يشبه بيت المخلوق ببيت الخالق.

وكذلك الطواف والصلاة والاجتماع للعبادات، إنما تقصد في بيوت الله، وهي المساجد التي أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه، فلا تقصد بيوت المخلوقين فتتخذ عيداً، كما قال ﷺ : «لا تتخذوا بيتي عيدًا» (2).كل هذا لتحقيق التوحيد الذي هو أصل الدين ورأسه، الذي لا يقبل الله عملاً إلا به، ويغفر لصاحبه ولا يغفر لمن تركه، وكما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء:48].

ولهذا كانت كلمة التوحيد أفضل الكلام وأعظمه، فأعظم آية في القرآن آية الكرسي ﴿اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ﴾[البقرة: 255]، وقال ﷺ :«من كان آخر كلامه: لا إله إلا الله دخل الجنة»(3).والإله: الذي يؤلّهه القلب عبادة له، واستعانة، ورجاء له، وخشية ، وإجلالا ، وإكرامًا.

فصـــل

ومن ذلك الاقتصاد في السنة واتباعها كما جاءت - بلا زيادة ولا نقصان - مثل الكلام في القرآن ، وسائر الصفات.

فإن مذهب سلف الأمة وأهل السنة أن القرآن كلام الله، منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود. هكذا قال غير واحد من السلف . روى عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن

---

(1) مسلم في الجنائز (975 / 104) والنسائي في الجنائز (2041) .

(2) سبق تخريجه ص 171 .

(3) أبو داود في الجنائز(3116)، وأحمد 5/233، 247، والحاكم في المستدرك 1/351 وقال:« صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي ، كلهم عن معاذ بن جبل.

دينار ـ وكان من التابعين الأعيان ـ قال: ما زلت أسمع الناس يقولون ذلك.

والقرآن الذي أنزله الله على رسوله ﷺ هو هذا القرآن الذي يقرؤه المسلمون ويكتبونه في مصاحفهم، وهو كلام الله لا كلام غيره، وإن تلاه العباد وبلغوه بحركاتهم وأصواتهم، فإن الكلام لمن قاله مبتدئًا لا لمن قاله مبلغًا مؤديًا، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾[التوبة:٦]، وهذا القرآن في المصاحف، كما قال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ. فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾[البروج:٢١، ٢٢]، وقال تعالى: ﴿يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً. فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ﴾[البينة:٢، ٣]، وقال: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ. فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ﴾[الواقعة:٧٧، ٧٨].

والقرآن كلام الله بحروفه ونظمه ومعانيه، كل ذلك يدخل في القرآن وفي كلام الله. وإعراب الحروف هو من تمام الحروف، كما قال النبي ﷺ: «من قرأ القرآن فأعربه فله بكل حرف عشر حسنات»[1] وقال أبو بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ: حفظ إعراب القرآن أحب إلينا من حفظ بعض حروفه.

وإذا كتب المسلمون مصحفًا، فإن أحبوا ألا ينقطوه ولا يشكلوه جاز ذلك، كما كان الصحابة يكتبون المصاحف من غير تنقيط ولا تشكيل؛ لأن القوم كانوا عربًا لا يلحنون. وهكذا هي المصاحف التي بعث بها عثمان ـ رضي الله عنه ـ إلى الأمصار في زمن التابعين.

ثم فشا اللحن فنقطت المصاحف وشكلت بالنقط الحمر، ثم شكلت بمثل خط الحروف، فتنازع العلماء في كراهة ذلك. وفيه خلاف عن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ وغيره من العلماء، قيل: يكره ذلك لأنه بدعة. وقيل: لا يكره للحاجة إليه. وقيل: يكره النقط دون الشكل لبيان الإعراب. والصحيح أنه لا بأس به.

والتصديق بما ثبت عن النبي ﷺ: أن الله يتكلم بصوت ـ وينادي آدم ـ عليه السلام ـ بصوت، إلى أمثال ذلك من الأحاديث. فهذه الجملة كان عليها سلف الأمة وأئمة السنة.

وقال أئمة السنة: القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق، حيث تلي وحيث كتب. فلا يقال لتلاوة العبد بالقرآن: إنها مخلوقة؛ لأن ذلك يدخل فيه القرآن المنزل، ولا يقال: غير مخلوقة؛ لأن ذلك يدخل فيه أفعال العباد.

---

(١) ابن السني في عمل اليوم والليلة ١/ ٥٦٥.

ولم يقل قط أحد من أئمة السلف: إن أصوات العباد بالقرآن قديمة، بل أنكروا على من قال: لفظ العبد بالقرآن غير مخلوق.

وأما من قال : إن المداد قديم ؛ فهذا من أجهل الناس وأبعدهم عن السنة ، قال الله تعالى :﴿ قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾[الكهف:١٠٩]، فأخبر أن المداد يكتب به كلماته.

وكذلك من قال: ليس القرآن في المصحف، وإنما في المصحف مداد وورق، أو حكاية وعبارة، فهو مبتدع ضال، بل القرآن الذي أنزله الله على محمد ﷺ هو ما بين الدفتين. والكلام في المصحف ـ على الوجه الذي يعرفه الناس ـ له خاصة يمتاز بها عن سائر الأشياء.

وكذلك من زاد على السنة فقال: إن ألفاظ العباد وأصواتهم قديمة ، فهو مبتدع ضال. كمن قال: إن الله لا يتكلم بحرف ولا بصوت ، فإنه أيضًا مبتدع منكر للسنة.

وكذلك من زاد وقال: إن المداد قديم ، فهو ضال . كمن قال : ليس في المصاحف كلام الله.

وأما من زاد على ذلك من الجهال الذين يقولون: إن الورق، والجلد ، والوتد، وقطعة من الحائط كلام الله، فهو بمنزلة من يقول : ما تكلم الله بالقرآن ولا هو كلامه. هذا الغلو من جانب الإثبات يقابل التكذيب من جانب النفي، وكلاهما خارج عن السنة والجماعة.

وكذلك إفراد الكلام في النقطة والشكلة بدعة نفيًا وإثباتًا ، وإنما حدثت هذه البدعة من مائة سنة أو أكثر بقليل؛ فإن من قال: إن المداد الذي تنقط به الحروف ويشكل به قديم، فهو ضال جاهل، ومن قال: إن إعراب حروف القرآن ليس من القرآن ، فهو ضال مبتدع.

بل الواجب أن يقال : هذا القرآن العربي هو كلام الله، وقد دخل في ذلك حروفه بإعرابها كما دخلت معانيه، ويقال: ما بين اللوحين جميعه كلام الله. فإن كان المصحف منقوطًا مشكولا أطلق على ما بين اللوحين جميعه أنه كلام الله. وإن كان غير منقوط ولا مشكول ـ كالمصاحف القديمة التي كتبها الصحابة ـ كان أيضًا ما بين اللوحين هو كلام الله. فلا يجوز أن تلقي الفتنة بين المسلمين بأمر محدث ونزاع لفظي لا حقيقة له، ولا يجوز أن يحدث في الدين ما ليس منه.

فصــل

وكذلك يجب الاقتصاد والاعتدال في أمر «الصحابة» و«القرابة» ـ رضي الله عنهم ـ فإن الله تعالى أثنى على أصحاب نبيه ﷺ من السابقين والتابعين لهم بإحسان، وأخبر أنه رضي عنهم ورضوا عنه، وذكرهم في آيات من كتابه، مثل قوله تعالى: ﴿ مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾[الفتح: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴾[الفتح: ١٨].

وفي الصحاح عن النبي ﷺ أنه قال: « لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده، لو أن أحدكم أنفق مثل أحُد ذهبًا ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نَصِيفه»[1].

وقد اتفق أهل السنة والجماعة على ما تواتر عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ أنه قال: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم عمر ـ رضي الله عنهما. واتفق أصحاب رسول الله ﷺ على بيعة عثمان بعد عمر ـ رضي الله عنهما ـ وثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «خلافة النبوة ثلاثون سنة، ثم تصير ملكًا »[2]، وقال ﷺ: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها وعَضُّوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة»[3]. وكان أمير المؤمنين على بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ آخر الخلفاء الراشدين المهديين.

وقد اتفق عامة أهل السنة من العلماء والعباد والأمراء والأجناد على أن يقولوا: أبوبكر، ثم عمر ثم عثمان، ثم علي ـ رضي الله عنهم ـ ودلائل ذلك، وفضائل الصحابة كثير، ليس هذا موضعه.

وكذلك نؤمن بالإمساك عما شجر بينهم، ونعلم أن بعض المنقول في ذلك كذب. وهم كانوا مجتهدين؛ إما مصيبين لهم أجران، أو مثابين على عملهم الصالح مغفور لهم

---

(١) سبق تخريجه ص ١٠١.

(٢) أبو داود في السنة (٤٦٤٦) ، والترمذي في الفتن (٢٢٢٦).

(٣) سبق تخريجه ص ١٠٣.

خطؤهم، وما كان لهم من السيئات ـ وقد سبق لهم من الله الحسنى ـ فإن الله يغفرها لهم؛ إما بتوبة أو بحسنات ماحية، أو مصائب مكفرة، أو غير ذلك، فإنهم خير قرون هذه الأمة كما قال ﷺ: «خير القرون قرني الذي بعثت فيهم ، ثم الذين يلونهم »(١) وهذه خير أمة أخرجت للناس.

ونعلم مع ذلك أن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ كان أفضل وأقرب إلى الحق من معاوية وممن قاتله معه؛ لما ثبت في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «تمرق مارقة على حين فرقة من المسلمين ، تقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق »(٢) وفي هذا الحديث دليل على أنه مع كل طائفة حق، وأن عليا ـ رضي الله عنه - أقرب إلى الحق.

وأما الذين قعدوا عن القتال في الفتنة؛ كسعد بن أبي وقاص، وابن عمر، وغيرهما ـ رضي الله عنهم ـ فاتبعوا النصوص التي سمعوها في ذلك عن القتال في الفتنة، وعلى ذلك أكثر أهل الحديث.

وكذلك آل بيت رسول الله ﷺ، لهم من الحقوق ما يجب رعايتها؛ فإن الله جعل لهم حقا في الخمس والفيء ، وأمر بالصلاة عليهم مع الصلاة على رسول الله ﷺ، فقال لنا: قولوا : «اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد. وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد»(٣). وآل محمد هم الذين حرمت عليهم الصدقة، هكذا قال الشافعي وأحمد بن حنبل، وغيرهما من العلماء ـ رحمهم الله ـ فإن النبي ﷺ قال: «إن الصدقة لا تَحلُّ لمحمد ولا لآل محمد»(٤) وقد قال الله تعالى في كتابه : ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾[الأحزاب: ٣٣]، وحرم الله عليهم الصدقة ، لأنها أوساخ الناس، وقد قال بعض السلف: حب أبي بكر وعمر إيمان، وبغضهما نفاق. وفي المسانيد والسنن أن النبي ﷺ قال للعباس ـ لما شكا إليه جفوة قوم لهم ـ قال : « والذي نفسي بيده لا يدخلون الجنة حتى يحبوكم من أجلي» (٥).

---

(١) سبق تخريجه ص ١٠٣ .

(٢) مسلم فى الزكاة (١٠٦٥ / ١٥٠) وأبو داود فى السنة (٤٦٦٧) .

(٣) البخاري في الأنبياء (٣٣٧٠)، ومسلم في الصلاة (٤٠٦/٦٦، ٦٧)، وأبو داود في الصلاة (٩٧٦)، والترمذي في أبواب الصلاة (٤٨٣)، وابن ماجه في إقامة الصلاة (٩٠٤) ، وغيرهم ، كلهم عن كعب بن عجرة.

(٤) مسلم في الزكاة (١٠٧٢/١٦٨) ، والنسائي في الزكاة (٢٦٠٩) ، وأحمد ١/ ٢٠٠.

(٥) الترمذي في المناقب (٣٧٥٨) وقال: «حديث حسن صحيح» ، والنسائي في الكبرى في المناقب (٨١٧٦/ ٤)، وأحمد ١/ ٢٠٧، وابن أبي شيبة في مصنفه ١٠٨/١، والحاكم في المستدرك ٣/ ٣٣٣.

وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله اصطفى بني إسماعيل، واصطفى بني كنانة من بني إسماعيل، واصطفى قريشًا من كنانة، واصطفى بني هاشم من قريش، واصطفاني من بني هاشم» (1).

وقد كانت الفتنة لما وقعت بقتل عثمان وافتراق الأمة بعده، صار قوم ممن يحب عثمان ويغلو فيه ينحرف عن علي - رضي الله عنه - مثل كثير من أهل الشام، ممن كان إذ ذاك يسب عليًا - رضي الله عنه - ويبغضه.

وقوم ممن يحب عليًا - رضي الله عنه - ويغلو فيه ينحرف عن عثمان - رضي الله عنه مثل كثير من أهل العراق، ممن كان يبغض عثمان ويسبه - رضي الله عنه.

ثم تغلظت بدعتهم بعد ذلك، حتى سبوا أبا بكر وعمر - رضي الله عنهما - وزاد البلاء بهم حينئذ.

والسنة محبة عثمان وعلى جميعا، وتقديم أبو بكر وعمر عليهما - رضي الله عنهم - لما خصهما الله به من الفضائل التي سبقا بها عثمان وعليا جميعًا. وقد نهى الله في كتابه عن التفرق والتشتت، وأمر بالاعتصام بحبله.

فهذا موضع يجب على المؤمن أن يتثبت فيه ويعتصم بحبل الله؛ فإن السنة مبناها على العلم والعدل، والاتباع لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

فالرافضة لما كانت تسب الصحابة صار العلماء يأمرون بعقوبة من يسب الصحابة، ثم كفرت الصحابة وقالت عنهم أشياء، قد ذكرنا حكمهم فيها في غير هذا الموضع.

ولم يكن أحد إذ ذاك يتكلم في يزيد بن معاوية ولا كان الكلام فيه من الدين، ثم حدثت بعد ذلك أشياء، فصار قوم يظهرون لعنة يزيد بن معاوية. وربما كان غرضهم بذلك التطرق إلى لعنة غيره، فكره أكثر أهل السنة لعنة أحد بعينه، فسمع بذلك قوم ممن كان يتسنن، فاعتقد أن يزيد كان من كبار الصالحين وأئمة الهدى.

وصار الغلاة فيه على طرفي نقيض، هؤلاء يقولون: إنه كافر زنديق، وإنه قتل ابن بنت رسول الله ﷺ، وقتل الأنصار وأبناءهم بالحرة ليأخذ بثأر أهل بيته الذين قتلوا كفارًا، مثل جده لأمه عتبة بن ربيعة، وخاله الوليد، وغيرهما، ويذكرون عنه من الاشتهار بشرب الخمر وإظهار الفواحش أشياء.

وأقوام يعتقدون أنه كان إماما عادلا هاديًا مهديًا، وأنه كان من الصحابة أو أكابر

(1) مسلم في الفضائل (2276/ 1) عن واثلة بن الأسقع.

الصحابة، وأنه كان من أولياء الله تعالى. وربما اعتقد بعضهم أنه كان من الأنبياء! ويقولون: من وقف في يزيد وقفه الله على نار جهنم ، و يروون عن الشيخ حسن بن عدي: أنه كان كذا و كذا وليًا، ومن وقفوا فيه وقفوا على النار؛ لقولهم في يزيد. وفي زمن الشيخ حسن زادوا أشياء باطلة نظمًا ونثرًا. وغلوا في الشيخ عدي وفي يزيد بأشياء مخالفة لما كان عليه الشيخ عدي الكبير ـ قدس الله روحه ـ فإن طريقته كانت سليمة لم يكن فيها من هذه البدع، وابتلوا بروافض عادوهم، وقتلوا الشيخ حسنا، وجرت فتن لا يحبها الله ولا رسوله.

وهذا الغلو في يزيد من الطرفين ، خلاف لما أجمع عليه أهل العلم والإيمان.

فإن يزيد بن معاوية ولد في خلافة عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ ولم يدرك النبي ﷺ ، ولا كان من الصحابة باتفاق العلماء، ولا كان من المشهورين بالدين والصلاح، وكان من شبان المسلمين، ولا كان كافرًا ولا زنديقًا ، وتولى بعد أبيه على كراهة من بعض المسلمين ورضا من بعضهم، وكان فيه شجاعة وكرم، ولم يكن مظهرًا للفواحش كما يحكي عنه خصومه.

وجرت في إمارته أمور عظيمة:

أحدها : مقتل الحسين ـ رضي الله عنه ـ وهو لم يأمر بقتل الحسين، ولا أظهر الفرح بقتله، ولا نكت بالقضيب على ثناياه ـ رضي الله عنه ـ ولا حمل رأس الحسين ـ رضي الله عنه ـ إلى الشام ، لكن أمر بمنع الحسين ـ رضي الله عنه ـ وبدفعه عن الأمر، ولو كان بقتاله ، فزاد النواب على أمره، وحض الشمرذي الجيوش على قتله لعبيد الله بن زياد، فاعتدى عليه عبيد الله بن زياد ، فطلب منهم الحسين ـ رضي الله عنه ـ أن يجيء إلى يزيد ، أو يذهب إلى الثغر مرابطًا، أو يعود إلى مكة فمنعوه ـ رضي الله عنه ـ إلا أن يستأسر لهم، وأمر عمر بن سعد بقتاله ـ فقتلوه مظلومًا ـ له ولطائفة من أهل بيته ـ رضي الله عنهم .

وكان قتله ـ رضي الله عنه ـ من المصائب العظيمة، فإن قتل الحسين ، وقتل عثمان قبله، كانا من أعظم أسباب الفتن في هذه الأمة، وقَتَلَتُهُمَا من شرار الخلق عند الله.

ولما قدم أهلهم ـ رضي الله عنهم ـ على يزيد بن معاوية أكرمهم وسيرهم إلى المدينة، وروى عنه أنه لعن ابن زياد على قتله. وقال : كنت أرضى من طاعة أهل العراق بدون قتل الحسين ، لكنه مع هذا لم يظهر منه إنكار قتله، والانتصار له، والأخذ بثأره كان هو الواجب عليه، فصار أهل الحق يلومونه على تركه للواجب مضافًا إلى أمور أخرى. وأما خصومه فيزيدون عليه من الفرية أشياء.

وأما الأمر الثاني : فإن أهل المدينة النبوية نقضوا بيعته وأخرجوا نوابه وأهله، فبعث إليهم جيشًا، وأمره إذا لم يطيعوه بعد ثلاث أن يدخلها بالسيف ويبيحها ثلاثا، فصار عسكره في المدينة النبوية ثلاثا يقتلون وينهبون، ويفتضون الفروج المحرمة. ثم أرسل جيشًا إلى مكة المشرفة، فحاصروا مكة، وتوفى يزيد وهم محاصرون مكة، وهذا من العدوان والظلم الذي فعل بأمره.

ولهذا كان الذي عليه معتقد أهل السنة وأئمة الأمة: أنه لا يسب ولا يحب. قال صالح ابن أحمد بن حنبل: قلت لأبي: إن قومًا يقولون: إنهم يحبون يزيد. قال: يا بني، وهل يحب يزيد أحد يؤمن بالله واليوم الآخر؟ فقلت: يا أبت ، فلماذا لا تلعنه؟ قال: يا بني، ومتى رأيت أباك يلعن أحدًا؟

وروى عنه : قيل له : أتكتب الحديث عن يزيد بن معاوية ؟ فقال: لا. ولا كرامة، أو ليس هو الذي فعل بأهل المدينة ما فعل؟

فيزيد عند علماء أئمة المسلمين ملك من الملوك ، لا يحبونه محبة الصالحين وأولياء الله، ولا يسبونه ، فإنهم لا يحبون لعنة المسلم المعين؛ لما روى البخاري في صحيحه عن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ أن رجلا كان يدعي حمارًا، وكان يكثر شرب الخمر، وكان كلما أتى به إلى النبي ﷺ ضربه. فقال رجل : لعنه الله، ما أكثر ما يؤتي به إلى النبي ﷺ . فقال النبي ﷺ : «لا تلعنه ، فإنه يحب الله ورسوله»[(١)].

ومع هذا فطائفة من أهل السنة يجيزون لعنه؛ لأنهم يعتقدون أنه فعل من الظلم ما يجوز لعن فاعله.

وطائفة أخرى ترى محبته؛ لأنه مسلم تولى على عهد الصحابة ، وبايعه الصحابة. ويقولون: لم يصح عنه ما نقل عنه، وكانت له محاسن أو كان مجتهدًا فيما فعله.

والصواب هو ما عليه الأئمة: من أنه لا يخص بمحبة ولا يلعن. ومع هذا فإن كان فاسقًا أو ظالمًا فالله يغفر للفاسق والظالم، لا سيما إذا أتى بحسنات عظيمة. وقد روى البخاري في صحيحه عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ أن النبي ﷺ قال: «أول جيش يغزو القسطنطينية مغفور له»[(٢)] وأول جيش غزاها كان أميرهم يزيد بن معاوية ، وكان معه أبو أيوب الأنصاري ـ رضي الله عنه .

وقد يشتبه يزيد بن معاوية بعمه يزيد بن أبي سفيان ،فإن يزيد بن أبي سفيان كان من الصحابة وكان من خيار الصحابة، وهو خير آل حرب. وكان أحد أمراء الشام الذين

---

(١) البخارى فى الحدود (٦٧٨٠) .

(٢) البخارى فى الجهاد (٢٩٢٤) .

بعثهم أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ في فتوح الشام، ومشى أبو بكر في ركابه يوصيه مشيعًا له، فقال له : يا خليفة رسول الله ، إما أن تركب وإما أن أنزل. فقال :لستُ براكب ولستَ بنازل ، إني أحتسب خطاي هذه في سبيل الله. فلما توفى بعد فتوح الشام في خلافة عمر، ولى عمر ـ رضي الله عنه ـ مكانه أخاه معاوية، وولد له يزيد في خلافة عثمان بن عفان، وأقام معاوية بالشام إلى أن وقع ما وقع .

فالواجب الاقتصاد في ذلك والإعراض عن ذكر يزيد بن معاوية وامتحان المسلمين به، فإن هذا من البدع المخالفة لأهل السنة والجماعة؛ فإنه بسبب ذلك اعتقد قوم من الجهال أن يزيد بن معاوية من الصحابة ، وأنه من أكابر الصالحين وأئمة العدل، وهو خطأ بين.

فصـــل

وكذلك التفريق بين الأمة وامتحانها بما لم يأمر الله به ولا رسوله؛ مثل أن يقال للرجل : أنت شكيلي، أو قرفندي ؛ فإن هذه أسماء باطلة ما أنزل الله بها من سلطان، وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ﷺ، ولا في الآثار المعروفة عن سلف الأئمة لا شكيلي ولا قرفندي. والواجب على المسلم إذا سئل عن ذلك أن يقول: لا أنا شكيلي ولا قرفندي، بل أنا مسلم متبع لكتاب الله وسنة رسوله.

وقد روينا عن معاوية بن أبي سفيان أنه سأل عبد الله بن عباس ـ رضي الله عنهما ـ فقال : أنت على ملة علي، أو ملة عثمان؟ فقال: لست على ملة علي، ولا على ملة عثمان، بل أنا على ملة رسول الله ﷺ، وكذلك كان كل من السلف يقولون: كل هذه الأهواء في النار ويقول أحدهم: ما أبالي أي النعمتين أعظم؟ على أن هداني الله للإسلام، أو أن جنبني هذه الأهواء، والله تعالى قد سمانا في القرآن: المسلمين المؤمنين عباد الله، فلا نعدل عن الأسماء التي سمانا الله بها إلى أسماء أحدثها قوم ـ وسموها هم وآباؤهم ـ ما أنزل الله بها من سلطان.

بل الأسماء التي قد يسوغ التسمى بها، مثل انتساب الناس إلى إمام كالحنفي والمالكي، والشافعي، والحنبلي أو إلى شيخ، كالقادري، والعدوي ، أو مثل الانتساب إلى القبائل؛ كالقيسي واليماني، وإلى الأمصار كالشامي والعراقي والمصري ـ فلا يجوز لأحد أن يمتحن الناس بها، ولا يوالي بهذه الأسماء ولا يعادي عليها ، بل أكرم الخلق عند الله أتقاهم من أي طائفة كان.

وأولياء الله ـ الذين هم أولياؤه ـ هم الذين آمنوا وكانوا يتقون ، فقد أخبر ـ سبحانه ـ

أن أولياءه هم المؤمنون المتقون، وقد بين المتقين في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾[البقرة:١٧٧]، والتقوى هي فعل ما أمر الله به وترك ما نهي الله عنه.

وقد أخبر النبي ﷺ عن حال أولياء الله، وما صاروا به أولياء ، ففي صحيح البخاري عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ قال: «يقول الله ـ تبارك وتعالى ـ : من عادى لي وليًا فقد بارزني بالمحاربة، وما تقرب إلى عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه، ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، فبي يسمع، وبي يبصر، وبي يبطش، وبي يمشي ، ولئن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه، وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن، يكره الموت وأكره مساءته ولا بد له منه» (١).

فقد ذكر في هذا الحديث أن التقرب إلى الله تعالى على درجتين: إحداهما :التقرب إليه بالفرائض. والثانية: هي التقرب إلى الله بالنوافل بعد أداء الفرائض.

فالأولى درجة المقتصدين الأبرار أصحاب اليمين. والثانية درجة السابقين المؤمنين، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ . عَلَى الأَرَائِكِ يَنظُرُونَ . تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ النَّعِيمِ. يُسْقَوْنَ مِن رَّحِيقٍ مَّخْتُومٍ . خِتَامُهُ مِسْكٌ وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾[المطففين: ٢٢-٢٦].

قال ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ : يمزج لأصحاب اليمين مزجًا، ويشربه المقربون صرفًا.

وقد ذكر الله هذا المعنى في عدة مواضع من كتابه، فكل من آمن بالله ورسوله واتقى الله ، فهو من أولياء الله.

والله ـ سبحانه ـ قد أوجب موالاة المؤمنين بعضهم لبعض، وأوجب عليهم معاداة الكافرين، فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ . فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ

(١) البخاري في الرقاق (٦٥٠٢) .

يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰ أَن تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا أَسَرُّوا فِي أَنفُسِهِمْ نَادِمِينَ . وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهَٰؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَأَصْبَحُوا خَاسِرِينَ . يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَٰلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ . إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ . وَمَن يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ ﴾[المائدة : ٥١-٥٦].

فقد أخبر ـ سبحانه ـ أن ولى المؤمن هو الله ورسوله وعباده المؤمنين، وهذا عام في كل مؤمن موصوف بهذه الصفة، سواء كان من أهل نسبة أو بلدة أو مذهب أو طريقة أو لم يكن، وقال الله تعالى: ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾[التوبة: ٧١]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوا وَّنَصَرُوا أُولَٰئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ إلى قوله: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا مِن بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَٰئِكَ مِنكُمْ ﴾[الأنفال: ٧٢-٧٥] ، وقال تعالى :﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ . إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾[الحجرات : ٩، ١٠].

وفي الصحاح عن النبي ﷺ أنه قال: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر»(١)، وفي الصحاح ـ أيضًا ـ أنه قال: « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضًا»، وشبك بين أصابعه (٢)، وفي الصحاح ـ أيضًا ـ أنه قال: «والذي نفسي بيده، لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه»(٣)، وقال ﷺ : «المسلم أخو المسلم، لا يسلمه ولا يظلمه»(٤) وأمثال هذه النصوص في الكتاب والسنة كثيرة.

وقد جعل الله فيها عباده المؤمنين بعضهم أولياء بعض، وجعلهم إخوة، وجعلهم متناصرين متراحمين متعاطفين، وأمرهم سبحانه بالائتلاف ونهاهم عن الافتراق

(١) البخاري في الأدب (٦٠١١) ومسلم في البر والصلة (٢٥٨٦/٦٦)، كلاهما عن النعمان بن بشير.

(٢) البخاري في الصلاة (٤٨١)، وفي المظالم (٢٤٤٦)، ومسلم في البر والصلة (٢٥٨٥/٦٥)، كلاهما عن أبي موسى.

(٣) البخارى فى الإيمان (١٣) ومسلم فى الإيمان (٤٥ / ٧١) .

(٤) البخاري في المظالم (٢٤٤٢)، ومسلم في البر والصلة (٢٥٨٠/٥٨) ، كلاهما عن عبد الله بن عمر.

والاختلاف، فقال: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران:١٠٣]، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ﴾ الآية[الأنعام: ١٥٩].

فكيف يجوز مع هذا لأمة محمد ﷺ أن تفترق وتختلف ، حتى يوالي الرجل طائفة ويعادي طائفة أخرى بالظن والهوي، بلا برهان من الله تعالى. وقد برأ الله نبيه ﷺ ممن كان هكذا.

فهذا فعل أهل البدع؛ كالخوارج الذين فارقوا جماعة المسلمين واستحلوا دماء من خالفهم.

وأما أهل السنة والجماعة فهم معتصمون بحبل الله. وأقل ما في ذلك أن يفضل الرجل من يوافقه على هواه، وإن كان غيره أتقى لله منه.

وإنما الواجب أن يقدم من قدمه الله ورسوله، ويؤخر من أخره الله ورسوله، ويحب ما أحبه الله ورسوله، ويبغض ما أبغضه الله ورسوله، وينهى عما نهى الله عنه ورسوله، وأن يرضى بما رضى الله به ورسوله، وأن يكون المسلمون يداً واحدة، فكيف إذا بلغ الأمر ببعض الناس إلى أن يضلل غيره ويكفره، وقد يكون الصواب معه وهو الموافق للكتاب والسنة، ولو كان أخوه المسلم قد أخطأ في شيء من أمور الدين، فليس كل من أخطأ يكون كافراً ولا فاسقًا، بل قد عفا الله لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان، وقد قال تعالى في كتابه في دعاء الرسول ﷺ والمؤمنين: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾[البقرة: ٢٨٦]، وثبت في الصحيح أن الله قال: «قد فعلت».

لا سيما وقد يكون من يوافقكم في أخص من الإسلام، مثل أن يكون مثلكم على مذهب الشافعي أو منتسبًا إلى الشيخ عدي ، ثم بعد هذا قد يخالف في شيء ، وربما كان الصواب معه، فكيف يستحل عرضه ودمه أو ماله؟ مع ما قد ذكر الله ـ تعالى ـ من حقوق المسلم والمؤمن؟!

وكيف يجوز التفريق بين الأمة بأسماء مبتدعة لا أصل لها في كتاب الله ولا سنة رسوله ﷺ؟

وهذا التفريق الذي حصل من الأمة ـ علمائها ومشائخها وأمرائها وكبرائها ـ هو الذي أوجب تسلط الأعداء عليها؛ وذلك بتركهم العمل بطاعة الله ورسوله، كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَىٰ أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ﴾[المائدة: ١٤].

فمتى ترك الناس بعض ما أمرهم الله به، وقعت بينهم العداوة والبغضاء، وإذا تفرق القوم فسدوا وهلكوا، وإذا اجتمعوا صلحوا وملكوا؛ فإن الجماعة رحمة، والفرقة عذاب.

وجماع ذلك في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ . وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلا تَفَرَّقُوا ﴾ إلى قوله: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾[آل عمران: ١٠٢-١٠٤]، فمن الأمر بالمعروف: الأمر بالائتلاف والاجتماع، والنهي عن الاختلاف والفرقة، ومن النهي عن المنكر: إقامة الحدود على من خرج من شريعة الله ـ تعالى .

فمن اعتقد في بشر أنه إله، أو دعا ميتًا، أو طلب منه الرزق والنصر والهداية، وتوكل عليه أو سجد له ـ فإنه يستتاب ، فإن تاب وإلا ضربت عنقه.

ومن فضَّل أحدًا من المشائخ على النبي ﷺ، أو اعتقد أن أحدًا يستغنى عن طاعة رسول الله ﷺ ـ استتيب، فإن تاب وإلا ضربت عنقه.

وكذلك من اعتقد أن أحدًا من أولياء الله يكون مع محمد ﷺ، كما كان الخضر مع موسى ـ عليه السلام ـ فإنه يستتاب ، فإن تاب وإلا ضربت عنقه؛ لأن الخضر لم يكن من أمة موسى ـ عليه السلام ـ ولا كان يجب عليه طاعته، بل قال له : إني على علم من علم الله، علمنيه الله لا تعلمه، وأنت على علم من علم الله علمكه الله لا أعلمه. وكان مبعوثًا إلى بني إسرائيل ، كما قال نبينا ﷺ: «وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى الناس عامة»(١).

ومحمد ﷺ مبعوث إلى جميع الثقلين؛ إنسهم وجنهم. فمن اعتقد أنه يسوغ لأحد الخروج عن شريعته وطاعته، فهو كافر يجب قتله.

وكذلك من كَفَّر المسلمين أو استحل دماءهم وأموالهم، ببدعة ابتدعها ليست في كتاب الله ولا سنة رسوله، فإنه يجب نهيه عن ذلك وعقوبته بما يزجره، ولو بالقتل أو القتال، فإنه إذا عوقب المعتدون من جميع الطوائف، وأكرم المتقون من جميع الطوائف، كان ذلك من أعظم الأسباب التي ترضى الله ورسوله ﷺ ، وتصلح أمر المسلمين.

ويجب على أولى الأمر ـ وهم علماء كل طائفة وأمراؤها ومشائخها ـ أن يقوموا على

---

(١) البخاري في التيمم (٣٣٥)، وفي الصلاة (٤٣٨)، والنسائي في الغسل (٤٣٢) كلاهما عن جابر بن عبدالله.

عامتهم، ويأمروهم بالمعروف وينهوهم عن المنكر؛ فيأمرونهم بما أمر الله به ورسوله، وينهونهم عما نهى الله عنه ورسوله ﷺ.

فالأول: مثل شرائع الإسلام : وهي الصلوات الخمس في مواقيتها، وإقامة الجمعة والجماعات من الواجبات، والسنن الراتبات؛ كالأعياد ، وصلاة الكسوف، والاستسقاء، والتراويح، وصلاة الجنائز، وغير ذلك، وكذلك الصدقات المشروعة، والصوم المشروع، وحج البيت الحرام، ومثل الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والإيمان بالقدر خيره وشره، ومثل الإحسان، وهو أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك.

ومثل سائر ما أمر الله به ورسوله من الأمور الباطنة والظاهرة، ومثل إخلاص الدين لله، والتوكل على الله ، وأن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ، والرجاء لرحمة الله والخشية من عذابه، والصبر لحكم الله، والتسليم لأمر الله، ومثل صدق الحديث، والوفاء بالعهود، وأداء الأمانات إلى أهلها، وبر الوالدين، وصلة الأرحام، والتعاون على البر والتقوى، والإحسان إلى الجار واليتيم والمسكين، وابن السبيل والصاحب والزوجة والمملوك، والعدل في المقال والفعال، ثم الندب إلى مكارم الأخلاق، مثل أن تصل من قطعك، وتعطي من حرمك، وتعفو عمن ظلمك، قال الله تعالى :﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ .وَلَمَنِ انتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُوْلَئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ . إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُوْلَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ . وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ﴾[الشورى: ٤٠-٤٣].

وأما المنكر الذي نهى الله عنه ورسوله، فأعظمه الشرك بالله، وهو أن يدعو مع الله إلها آخر؛ إما الشمس وإما القمر أو الكواكب، أو ملكًا من الملائكة، أو نبيًا من الأنبياء، أو رجلا من الصالحين، أو أحدًا من الجن، أو تماثيل هؤلاء أو قبورهم، أو غير ذلك مما يدعي من دون الله تعالى، أو يستغاث به أو يسجد له، فكل هذا وأشباهه من الشرك الذي حرمه الله على لسان جميع رسله.

وقد حرم الله قتل النفس بغير حقها، وأكل أموال الناس بالباطل؛ إما بالغصب وإما بالربا أو الميسر، كالبيوع والمعاملات التي نهى عنها رسول الله ﷺ ، كذلك قطيعة الرحم وعقوق الوالدين، وتطفيف المكيال والميزان، والإثم والبغي بغير الحق.

وكذلك مما حرمه الله ـ تعالى : أن يقول الرجل على الله ما لا يعلم؛ مثل أن يروي عن الله ورسوله أحاديث يجزم بها وهو لا يعلم صحتها، أو يصف الله بصفات لم ينزل

بها كتاب من الله ولا أثارة من علم عن رسول الله ﷺ ، سواء كانت من صفات النفي والتعطيل، مثل قول الجهمية: إنه ليس فوق العرش ولا فوق السموات، وأنه لا يرى في الآخرة، وأنه لا يتكلم ولا يحب، ونحو ذلك مما كذبوا به الله ورسوله، أو كانت من صفات الإثبات والتمثيل، مثل من يزعم أنه يمشي في الأرض أو يجالس الخلق، أو أنهم يرونه بأعينهم أو أن السموات تحويه وتحيط به، أو أنه سار في مخلوقاته، إلى غير ذلك من أنواع الفرية على الله.

وكذلك العبادات المبتدعة التي لم يشرعها الله ورسوله ﷺ، كما قال تعالى : ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾[الشورى: ٢١] ، فإن الله شرع لعباده المؤمنين عبادات، فأحدث لهم الشيطان عبادات ضاهاها بها، مثل أنه شرع لهم عبادة الله وحده لا شريك له، فشرع لهم شركاء، وهي عبادة ما سواه والإشراك به. وشرع لهم الصلوات الخمس وقراءة القرآن فيها والاستماع له والاجتماع لسماع القرآن خارج الصلاة أيضًا، فأول سورة أنزلها على نبيه ﷺ: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾[العلق: ١] أمر في أولها بالقراءة وفي آخرها بالسجود، بقوله تعالى : ﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾[العلق: ١٩].

ولهذا كان أعظم الأذكار التي في الصلاة قراءة القرآن، وأعظم الأفعال السجود لله وحده لا شريك له، وقال تعالى: ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾[الإسراء: ٧٨]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[الأعراف: ٢٠٤].

وكان أصحاب رسول الله ﷺ إذا اجتمعوا أمروا واحدًا منهم أن يقرأ والباقي يستمعون، وكان عمر بن الخطاب يقول لأبي موسى ـ رضي الله عنهما ـ : ذكرنا ربنا. فيقرأ وهم يستمعون، ومر النبي ﷺ بأبي موسي ـ رضي الله عنه ـ وهو يقرأ، فجعل يستمع لقراءته، فقال: «يا أبا موسى، مررت بك البارحة فجعلت أستمع لقراءتك» فقال: لو علمت لحَبَّرْتُه لك تحبيراً [(١)]. وقال : «لله أشد أذنا» أي استماعا «إلى الرجل يحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينَةِ إلى قينته»[(٢)].

وهذا هو سماع المؤمنين وسلف الأمة وأكابر المشائخ، كمعروف الكرخي والفضيل بن عياض، وأبي سليمان الداراني، ونحوهم. وهو سماع المشائخ المتأخرين الأكابر، كالشيخ

---

(١) أبو يعلى في مسنده ١٣/٦٦، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٧/ ١٧٤ وقال: « رواه أبو يعلي وفيه خالد ابن نافع الأشعري وهو ضعيف».

وقوله: لحبرته لك تحبيرا : أي لزينته لك تزيينا. انظر : القاموس ، مادة «حبر».

(٢) ابن ماجه في إقامة الصلاة (١٣٤٠) وقال البوصيري في الزوائد: «إسناده حسن» وأحمد ٦/١٩، ٢٠.

عبد القادر، والشيخ عدي بن مسافر، والشيخ أبي مدين، وغيرهم من المشائخ ـ رحمهم الله ـ .

وأما المشركون، فكان سماعهم كما ذكره الله ـ تعالى ـ في كتابه بقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ صَلاتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلاَّ مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾[الأنفال: ٣٥]. قال السلف: المكاء: الصفير. والتصدية : التصفيق باليد. فكان المشركون يجتمعون في المسجد الحرام يصفقون ويصوتون يتخذون ذلك عبادة وصلاة، فذمهم الله على ذلك، وجعل ذلك من الباطل الذي نهى عنه.

فمن اتخذ نظير هذا السماع عبادة وقربة يتقرب بها إلى الله، فقد ضاهى هؤلاء في بعض أمورهم، وكذلك لم تفعله القرون الثلاثة التي أثنى عليها النبي ﷺ ، ولا فعله أكابر المشائخ.

وأما سماع الغناء على وجه اللعب، فهذا من خصوصية الأفراح للنساء والصبيان كما جاءت به الآثار؛ فإن دين الإسلام واسع لا حرج فيه.

وعماد الدين الذي لا يقوم إلا به هو الصلوات الخمس المكتوبات، ويجب على المسلمين من الاعتناء بها ما لا يجب من الاعتناء بغيرها. كان عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ يكتب إلى عماله: إن أهم أمركم عندي الصلاة، فمن حفظها وحفظ عليها حفظ دينه، ومن ضيعها كان لما سواها من عمله أشد إضاعة.

وهي أول ما أوجبه الله من العبادات، والصلوات الخمس تولى الله إيجابها بمخاطبة رسوله ليلة المعراج ، وهي آخر ما وصى به النبي ﷺ أمته وقت فراق الدنيا، جعل يقول: «الصلاة الصلاة ! وما ملكت أيمانكم »(١) وهي أول ما يحاسب عليه العبد من عمله، وآخر ما يفقد من الدين، فإذا ذهبت ذهب الدين كله، وهي عمود الدين فمتى ذهبت سقط الدين.

قال النبي ﷺ : «رأس الأمر الإسلام، وعموده الصلاة ، وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله»(٢)، وقد قال الله في كتابه : ﴿ فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا ﴾[مريم :٥٩].

---

(١) ابن ماجه في الجنائز (١٦٢٥) وفي الزوائد: «إسناده صحيح على شرط الصحيحين» ، وأحمد ٦/ ٢٩٠، ٣١١ ،كلاهما عن أم سلمة.

(٢) الترمذي في الإيمان (٢٦١٦) وقال: «حديث حسن صحيح»، والنسائي في الكبرى في التفسير (١١٣٩٤/١) وابن ماجه في الفتن (٣٩٧٣)، و أحمد ٥/ ٢٣١، كلهم عن معاذ بن جبل.

قال عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ وغيره : إضاعتها : تأخيرها عن وقتها ، ولو تركوها كانوا كفاراً . وقال تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاةِ الْوُسْطَىٰ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾[البقرة:٢٣٨]، والمحافظة عليها: فعلها في أوقاتها، وقال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ . الَّذِينَ هُمْ عَن صَلاتِهِمْ سَاهُونَ﴾[الماعون:٤، ٥]،وهم الذين يؤخرونها حتى يخرج الوقت.

وقد اتفق المسلمون على أنه لا يجوز تأخير صلاة النهار إلى الليل، ولا تأخير صلاة الليل إلى النهار، لا لمسافر ولا لمريض ولا غيرهما. لكن يجوز عند الحاجة أن يجمع المسلم بين صلاتي النهار وهي الظهر والعصر في وقت إحداهما ، ويجمع بين صلاتي الليل وهي المغرب والعشاء في وقت إحداهما، وذلك لمثل المسافر والمريض وعند المطر ، ونحو ذلك من الأعذار.

وقد أوجب الله على المسلمين أن يصلوا بحسب طاقتهم، كما قال الله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾[التغابن:١٦]، فعلى الرجل أن يصلي بطهارة كاملة وقراءة كاملة، وركوع وسجود كامل، فإن كان عادمًا للماء، أو يتضرر باستعماله لمرض أو برد أو غير ذلك، وهو محدث أو جنب، يتيمم الصعيد الطيب، وهو التراب. يمسح به وجهه ويديه ويصلي، ولا يؤخرها عن وقتها باتفاق العلماء.

وكذلك إذا كان محبوسًا أو مقيدًا أو زَمِنًا أو غير ذلك، صلى على حسب حاله، وإذا كان بإزاء عدوه صلى أيضًا صلاة الخوف، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا . وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ﴾ إلى قوله: ﴿ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿فَإِذَا اطْمَأْنَنتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلاةَ إِنَّ الصَّلاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا﴾[النساء:١٠١-١٠٣].

ويجب على أهل القدرة من المسلمين أن يأمروا بالصلاة كل أحد من الرجال والنساء حتى الصبيان. قال النبي ﷺ: «مروهم بالصلاة لسبع، واضربوهم على تركها لعشر، وفرقوا بينهم في المضاجع»[(١)].

والرجل البالغ إذا امتنع من صلاة واحدة من الصلوات الخمس، أو ترك بعض فرائضها المتفق عليها، فإنه يستتاب، فإن تاب وإلا قتل. فمن العلماء من يقول: يكون مرتدًا كافرًا لا يصلي عليه ولا يدفن بين المسلمين، ومنهم من يقول: يكون كقاطع الطريق وقاتل النفس، والزاني المحصن.

---

(١) أبو داود في الصلاة (٤٩٥)، وأحمد ٢/ ١٨٠، ١٨٧، كلاهما عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

وأمر الصلاة عظيم شأنها أن تذكر ههنا، فإنها قوام الدين وعماده، وتعظيمه تعالى لها في كتابه فوق جميع العبادات؛ فإنه ـ سبحانه ـ يخصها بالذكر تارة، ويقرنها بالزكاة تارة، وبالصبر تارة، وبالنسك تارة، كقوله تعالى: ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾[البقرة: ٤٣، ٨٣، ١١٠]، وقوله: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ ﴾[البقرة: ٤٥]، وقوله: ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]، وقوله: ﴿ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [الأنعام: ١٦٢، ١٦٣] . وتارة يفتتح بها أعمال البر ويختمها بها؛ كما ذكره في سورة: «سأل سائل» وفي أول سورة «المؤمنون» . قال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ . الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ . وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ . وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ . وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ . إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ . فَمَنِ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ . وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ . وَالَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ . أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ . الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾[المؤمنون: ١-١١].

فنسأل الله العظيم أن يجعلنا وإياكم من الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، والحمد لله وحده، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

(آخر كتاب مجمل اعتقاد السلف)

ويليه

(كتاب مفصل الاعتقاد)

فهرس المجلد الثالث

الموضوع الصفحة

الرسالة التدمرية أو تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وبيان حقيقة الجمع بين الشرع والقدر

العقيدة الواسطية

مناظرة فى العقيدة الواسطية

رقم الإيداع : ٥٨٩٠ / ١٩٩٧ م

I.S.B.N:977 - 15 - 0198 - 4

مجموعة الفتاوى

لشيخ الإسلام

تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني

الطبعة الأولى

١٤١٨هـ ــ ١٩٩٧ م



دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - ج.م.ع - المنصورة

الإدارة : ش الإمام محمد عبده المواجه لكلية الآداب ص . ب ٢٣٠

ت :٣٤٢٧٢١/ ٣٥٦٢٢٠/ ٣٥٦٢٣٠ فاكس٣٥٩٧٧٨

المكتبة : أمام كلية الطب ت ٣٤٧٤٢٣

مكتبة العبيكان ـ المملكة العربية السعودية

الرياض ـ طريق الملك فهد مع تقاطع العروبة ص.ب٦٢٨٠٧ الرمز ١١٥٩٥

هاتف ٤٦٥٤٤٢٤ ـــ فاكس ٤٦٥٠١٢٩

مجموعة الفتاوى

لشيخ الإسلام

تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني

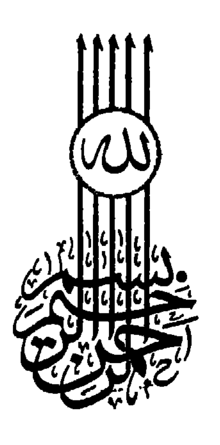
المتوفى سنة ٧٢٨هـ

اعتنى بها وخرج أحاديثها

عامر الجزار   أنور الباز

المجلد الرابع





كتـــاب
مفصل الاعتقاد



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

سئل شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ـ قدس الله روحه ـ:

ما قولكم في مذهب السلف في الاعتقاد، ومذهب غيرهم من المتأخرين، ما الصواب منهما، وما تنتحلونه أنتم من المذهبين ؟ وفي أهل الحديث: هل هم أولى بالصواب من غيرهم؟ وهل هم المرادون بالفرقة الناجية؟ وهل حدث بعدهم علوم جهلوها وعلمها غيرهم؟

فأجـاب:

الحمد لله، هذه المسائل بسطها يحتمل مجلدات، لكن نشير إلى المهم منها ، والله الموفق.

قال الله تعالى : ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾[النساء:١١٥]. وقد شهد الله لأصحاب نبيه ﷺ ومن تبعهم بإحسان بالإيمان، فعلم قطعًا أنهم المراد بالآية الكريمة، فقال تعالى : ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾[التوبة : ١٠٠]، وقال تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾[الفتح :١٨] .

فحيث تقرر أن من اتبع غير سبيلهم ولاه الله ما تولى وأصلاه جهنم.

فمن سبيلهم في الاعتقاد: «الإيمان بصفات الله تعالى وأسمائه» التي وصف بها نفسه، وسمى بها نفسه في كتابه وتنزيله، أو على لسان رسوله، من غير زيادة عليها ولا نقص منها، ولا تجاوز لها ولا تفسير لها، ولا تأويل لها بما يخالف ظاهرها، ولا تشبيه لها بصفات المخلوقين، ولا سمات المحدثين، بل أمَرُّوها كما جاءت، وردوا علمها إلى قائلها، ومعناها إلى المتكلم بها.

وقال بعضهم ـ ويروى عن الشافعي ـ : آمنت بما جاء عن الله، وبما جاء عن رسول الله ﷺ على مراد رسول الله.

وعلموا أن المتكلم بها صادق ـ لا شك في صدقه ـ فصدقوه، ولم يعلموا حقيقة معناها، فسكتوا عما لم يعلموه، وأخذ ذلك الآخر عن الأول ، ووصى بعضهم بعضًا بحسن الاتباع والوقوف حيث وقف أولهم، وحذروا من التجاوز لهم والعدول عن طريقتهم، وبينوا لنا سبيلهم ومذهبهم، ونرجو أن يجعلنا الله ـ تعالى ـ ممن اقتدى بهم في بيان ما بينوه ، وسلوك الطريق الذي سلكوه.

والدليل على أن مذهبهم ما ذكرناه: أنهم نقلوا إلينا القرآن العظيم، وأخبار رسول الله ﷺ ،نقل مصدق لها مؤمن بها، قابل لها، غير مرتاب فيها، ولا شاك في صدق قائلها،ولم يفسروا ما يتعلق بالصفات منها ولا تأولوه،ولاشبهوه بصفات المخلوقين؛ إذ لو فعلوا شيئًا من ذلك لنقل عنهم، ولم يجز أن يكتم بالكلية؛ إذ لا يجوز التواطؤ على كتمان ما يحتاج إلى نقله ومعرفته ، لجريان ذلك في القبح مجرى التواطؤ على نقل الكذب وفعل ما لا يحل.

بل بلغ من مبالغتهم في السكوت عن هذا ، أنهم كانوا إذا رأوا من يسأل عن المتشابه بالغوا في كفه، تارة بالقول العنيف، وتارة بالضرب، وتارة بالإعراض الدال على شدة الكراهة لمسألته،ولذلك لما بلغ عمر ـ رضي الله عنه ـ أن صَبِيغًا يسأل عن المتشابه أعد له عَراجين النخيل، فبينما عمر يخطب، قام فسأله عن :﴿الذَّارِيَاتِ ذَرْوًا . فَالْحَامِلاتِ وِقْرًا﴾ [الذاريات: ١ ، ٢] وما بعدها، فنزل عمر فقال: لو وجدتك محلوقًا لضربت الذي فيه عيناك بالسيف، ثم أمر به فضرب ضربًا شديدًا، وبعث به إلى البصرة، وأمرهم ألا يجالسوه، فكان بها كالبعير الأجرب لا يأتي مجلسًا إلا قالوا: عَزْمَةَ أمير المؤمنين، فتفرقوا عنه، حتى تاب وحلف بالله ما بقي يجد مما كان في نفسه شيئًا، فأذن عمر في مجالسته، فلما خرجت الخوارج أتى، فقيل له: هذا وقتك، فقال: لا،نفعتني موعظة العبد الصالح.

ولما سئل مالك بن أنس ـ رحمه الله تعالى ـ فقيل له : يا أباعبد الله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾[طه: ٥]، كيف استوى ؟ فأطرق مالك وعلاه الرُّحَضَاء ـ يعني: العرق ـ وانتظر القوم ما يجيء منه فيه، فرفع رأسه إلى السائل وقال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة، وأحسبك رجل سوء، وأمر به فأخرج.

ومَنْ أَوَّلَ الاستواء بالاستيلاء، فقد أجاب بغير ما أجاب به مالك، وسلك غير سبيله.
وهذا الجواب من مالك ـ رحمه الله ـ في الاستواء شافٍ في جميع الصفات، مثل النزول والمجيء ، واليد، والوجه ، غيرها.

فيقال في مثل النزول: النزول معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة.

وهكذا يقال في سائر الصفات ، إذ هي بمثابة الاستواء الوارد به الكتاب والسنة.

وثبت عن محمد بن الحسن ـ صاحب أبي حنفية ـ أنه قال: اتفق الفقهاء كلهم من الشرق والغرب ، على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب ـ عز وجل ـ من غير تفسير، ولا وصف ولا تشبيه، فمن فسر شيئًا من ذلك فقد خرج مما كان عليه النبي ﷺ ، وفارق الجماعة، فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا ، ولكن آمنوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا. فمن قال بقول «جَهْم» فقد فارق الجماعة. انتهى.

فانظر ـ رحمك الله ـ إلى هذا الإمام كيف حكى الإجماع في هذه المسألة، ولا خير فيما خرج عن إجماعهم، ولو لزم التجسيم من السكوت عن تأويلها لفروا منه، وأولوا ذلك، فإنهم أعرف الأمة بما يجوز على الله وما يمتنع عليه.

وثبت عن إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني أنه قال: إن أصحاب الحديث المتمسكين بالكتاب والسنة يعرفون ربهم ـ تبارك وتعالى ـ بصفاته التي نطق بها كتابه وتنزيله، وشهد له بها رسوله، على ما وردت به الأخبار الصحاح، ونقله العدول الثقات ، ولا يعتقدون تشبيها لصفاته بصفات خلقه ولا يكيفونها تكييف المشبه ،ولا يحرفون الكلم عن مواضعه تحريف المعتزلة ، والجهمية.

وقد أعاذ الله «أهل السنة» من التحريف والتكييف ، ومَنَّ عليهم بالتفهيم والتعريف، حتى سلكوا سبيل التوحيد والتنزيه، وتركوا القول بالتعطيل والتشبيه، واكتفوا بنفي النقائص بقوله ـ عز من قائل ـ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[الشورى: ١١]، وبقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾[الإخلاص : ٤].

وقال سعيد بن جبير: ما لم يعرفه البدريون فليس من الدين.

وثبت عن الربيع بن سليمان [1] أنه قال: سألت الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ عن صفات الله ـ تعالى ، فقال: حرام على العقول أن تمثل الله ـ تعالى ، وعلى الأوهام أن

---

(١) هو الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي ، الإمام المحدث، صاحب الإمام الشافعي وناقل علمه، ولد سنة ١٧٤هـ، وكان صاحب حلقة بمصر، وتوفي سنة ٢٧٠.[سير أعلام النبلاء: ١٢/ ٥٨٧، شذرات الذهب ٢/ ١٥٩، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٤٥، ٢٤٦].

تحده ، وعلى الظنون أن تقطع، وعلى النفوس أن تفكر، وعلى الضمائر أن تعمق، وعلى الخواطر أن تحيط، وعلى العقول أن تعقل إلا ما وصف به نفسه، أو على لسان نبيه عليه الصلاة والسلام.

وثبت عن الحسن البصري أنه قال: لقد تكلم مُطَرِّف على هذه الأعواد بكلام ما قيل قبله، ولا يقال بعده. قالوا: وما هو يا أبا سعيد ؟ قال: الحمد لله الذي من الإيمان به الجهل بغير ما وصف به نفسه.

وقال سُحْنون [1] : من العلم بالله السكوت عن غير ما وصف به نفسه.

وثبت عن الحميدي - أبي بكر عبد الله بن الزبير - أنه قال: أصول السنة - فذكر أشياء - ثم قال: وما نطق به القرآن والحديث مثل : ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة: ٦٤]، ومثل : ﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾[الزمر: ٦٧]، وما أشبه هذا من القرآن والحديث لا نزيد فيه، ولا نفسره، ونقف على ما وقف عليه القرآن والسنة، ونقول : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[طه: ٥]، ومن زعم غير هذا فهو جهمي.

فمذهب السلف - رضوان الله عليهم - إثبات الصفات وإجراؤها على ظاهرها، ونفي الكيفية عنها؛ لأن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات ،وإثبات الذات إثبات وجود، لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات الصفات، وعلى هذا مضى السلف كلهم، ولو ذهبنا نذكر ما اطلعنا عليه من كلام السلف في ذلك لخرجنا عن المقصود في هذا الجواب.

فمن كان قصده الحق وإظهار الصواب، اكتفى بما قدمناه، ومن كان قصده الجدال والقيل والقال والمكابرة، لم يزده التطويل إلا خروجًا عن سواء السبيل، والله الموفق.

وقد ثبت ما ادعيناه من مذهب السلف - رضوان الله عليهم - بما نقلناه جملة عنهم وتفصيلا، واعتراف العلماء من أهل النقل كلهم بذلك. ولم أعلم عن أحد منهم خلافًا في هذه المسألة؛ بل لقد بلغني عمن ذهب إلى التأويل لهذه الآيات والأخبار من أكابرهم، الاعتراف بأن مذهب السلف فيها ما قلناه، ورأيته لبعض شيوخهم في كتابه، قال: اختلف أصحابنا في أخبار الصفات، فمنهم من أمرّها كما جاءت من غير تفسير، ولا تأويل ، مع نفي التشبيه عنها ، وهو مذهب السلف، فحصل الإجماع على صحة ما ذكرناه بقول المنازع ، والحمد لله.

---

[1] هو أبو سعيد عبد السلام بن سعيد بن حبيب بن ربيعة التنوخي، فقيه المغرب، وقاضي القيروان، توفي سنة ٢٤٠ هـ عن ثمانين سنة. [سير أعلام النبلاء ١٢/ ٦٣-٦٩، وفيات الأعيان ٣/ ١٨٠-١٨٢].

وما أحسن ما جاء عن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، أنه قال : عليك بلزوم السنة، فإنها لك بإذن الله عصمة؛ فإن السنة إنما جعلت ليستن بها ويقتصر عليها، وإنما سنها مَنْ قدْ علم ما في خلافها من الزلل والخطأ والحمق والتعمق، فارض لنفسك بما رضوا به لأنفسهم، فإنهم عن علم وقفوا ، وببصر نافذ كفوا، ولَهُمْ كانوا على كشفها أقوى، وبتفصيلها لو كان فيها أحرى ، وإنهم لَهُمُ السابقون، وقد بلغهم عن نبيهم ما يجري من الاختلاف بعد القرون الثلاثة؛ فلئن كان الهدى ما أنتم عليه لقد سبقتموهم إليه، ولئن قلتم: حدثٌ حدثَ بعدهم، فما أحدثه إلا من اتبع غير سبيلهم، ورغب بنفسه عنهم، واختار ما نحته فكره على ما تلقوه عن نبيهم؛ وتلقاه عنهم من تبعهم بإحسان.

ولقد وصفوا منه ما يكفي ، وتكلموا منه بما يشفي ، فمن دونهم مقصر، ومن فوقهم مفرط. لقد قصر دونهم أناس فجفوا ، وطمح آخرون فغلوا وإنهم فيما بين ذلك لعلى هدى مستقيم.

فصـــل

وأما كونهم أعلم ممن بعدهم وأحكم، وأن مخالفهم أحق بالجهل والحشو، فنبين ذلك بالقياس المعقول، من غير احتجاج بنفس الإيمان بالرسول، كما قال الله: **﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾**، فأخبر أنه سيريهم الآيات المرئية المشهودة ، حتى يتبين لهم أن القرآن حق، ثم قال: **﴿ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾**؟ [فصلت:٥٣] أي : بإخبار الله ربك في القرآن وشهادته بذلك.

فنقول: من المعلوم أن أهل الحديث يشاركون كل طائفة فيما يتحلون به من صفات الكمال، ويمتازون عنهم بما ليس عندهم؛ فإن المنازع لهم لابد أن يذكر فيما يخالفهم فيه طريقًا أخرى، مثل المعقول، والقياس ،والرأي ، والكلام والنظر، والاستدلال، والمحاجة، والمجادلة، والمكاشفة، والمخاطبة، والوَجْد [(١)]، والذوق ونحو ذلك. وكل هذه الطرق لأهْلُ الحديث صفوتها وخلاصتها ، فهم أكمل الناس عقلا، وأعدلهم قياسًا، وأصوبهم رأيا، وأسدهم كلامًا وأصحهم نظرًا، وأهداهم استدلالا وأقومهم جدلا، وأتمهم فراسة ، وأصدقهم إلهامًا، وأحَدُّهُم بصرًا ومكاشفة ، وأصوبهم سمعًا ومخاطبة، وأعظمهم وأحسنهم وجدًا وذوقا، وهذا هو للمسلمين بالنسبة إلى سائر الأمم، ولأهل

---

(١) أى :الحب، يقال: فلان به وَجْدٌ أى: حب، ويستعمل أيضًا فى الحُزْن. انظر: القاموس المحيط، مادة «وجد».

السنة والحديث بالنسبة إلى سائر الملل.

فكل من استقرأ أحوال العالم وجد المسلمين أَحَدَّ وأَسَدَّ عقلاً، وأنهم ينالون في المدة اليسيرة من حقائق العلوم والأعمال أضعاف ما يناله غيرهم في قرون وأجيال، وكذلك أهل السنة والحديث تجدهم كذلك متمتعين. وذلك لأن اعتقاد الحق الثابت يقوي الإدراك ويصححه، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد:١٧]. وقال: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا . وَإِذًا لَآتَيْنَاهُم مِّن لَّدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا . وَلَهَدَيْنَاهُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾[النساء:٦٦-٦٨].

وهذا يعلم تارة بموارد النزاع بينهم وبين غيرهم، فلا تجد مسألة خولفوا فيها إلا وقد تبين أن الحق معهم، وتارة بإقرار مخالفيهم ورجوعهم إليهم دون رجوعهم إلى غيرهم، أو بشهادتهم على مخالفيهم بالضلال والجهل ، وتارة بشهادة المؤمنين الذين هم شهداء الله في الأرض، وتارة بأن كل طائفة تعتصم بهم فيما خالفت فيه الأخرى ، وتشهد بالضلال على كل من خالفها أعظم مما تشهد به عليهم.

فأما شهادة المؤمنين، الذين هم شهداء الله في الأرض، فهذا أمر ظاهر معلوم بالحس والتواتر لكل من سمع كلام المسلمين، لا تجد في الأمة عظم أحد تعظيمًا أعظم مما عظموا به، ولا تجد غيرهم يعظم إلا بقدر ما وافقهم فيه، كما لا ينقص إلا بقدر ما خالفهم.

حتى إنك تجد المخالفين لهم كلهم وقت الحقيقة يقر بذلك، كما قال الإمام أحمد: آية ما بيننا وبينهم يوم الجنائز ، فإن الحياة بسبب اشتراك الناس في المعاش يعظم الرجل طائفته، فأما وقت الموت فلابد من الاعتراف بالحق من عموم الخلق؛ ولهذا لم يعرف في الإسلام مثل جنازته. مسح المتوكل موضع الصلاة عليه فوجد ألف ألف وستمائة ألف، سوى من صلى في الخانات والبيوت، وأسلم يومئذ من اليهود والنصارى عشرون ألفًا، وهو إنما نَبُلَ عند الأمة باتباع الحديث والسنة.

وكذلك الشافعي ، وإسحاق، وغيرهما، إنما نبلوا في الإسلام باتباع أهل الحديث والسنة، وكذلك البخاري وأمثاله إنما نبلوا بذلك، وكذلك مالك والأوزاعي ، والثوري، وأبو حنيفة وغيرهم، إنما نبلوا في عموم الأمة، وقبل قولهم لما وافقوا فيه الحديث والسنة، وما تُكُلِّم فيمن تكلم فيه منهم إلا بسبب المواضع التي لم يتفق له متابعتها من الحديث والسنة، إما لعدم بلاغها إياه، أو لاعتقاده ضعف دلالتها، أو رجحان غيرها عليها.

وكذلك المسائل الاعتقادية الخبرية، لم ينبل أحد من الطوائف ورؤوسهم عند الأمة إلا بما معه من الإثبات والسنة، فالمعتزلة أولا ـ وهم فرسان الكلام ـ إنما يحمدون ويعظمون

عند أتباعهم وعند من يغضى عن مساويهم ؛ لأجل محاسنهم عند المسلمين بما وافقوا فيه مذهب أهل الإثبات والسنة والحديث، وردهم على الرافضة بعض ما خرجوا فيه عن السنة والحديث؛ من إمامة الخلفاء وعدالة الصحابة ، وقبول الأخبار، وتحريف الكلم عن مواضعه والغلوّ في عليّ، ونحو ذلك.

وكذلك الشيعة المتقدمون، كانوا يرجحون على المعتزلة بما خالفوهم فيه من إثبات الصفات والقدر والشفاعة، ونحو ذلك. وكذلك كانوا يستحمدون بما خالفوا فيه الخوارج من تكفير عليّ وعثمان وغيرهما، وما كفروا به المسلمين من الذنوب، ويستحمدون بما خالفوا فيه المرجئة، من إدخال الواجبات في الإيمان. ولهذا قالوا بالمنزلة، وإن لهم يهتدوا إلى السنة المحضة.

وكذلك متكلمة أهل الإثبات، مثل الكُلاَبيّة، والكَرَّاميَّة، والأشعرية، إنما قبلوا واتبعوا واستحمدوا إلى عموم الأمة بما أثبتوه من أصول الإيمان؛ من إثبات الصانع وصفاته، وإثبات النبوة، والرد على الكفار من المشركين وأهل الكتاب وبيان تناقض حججهم، وكذلك استحمدوا بما ردوه على الجهمية والمعتزلة والرافضة والقدرية، من أنواع المقالات التي يخالفون فيها أهل السنة والجماعة.

فحسناتهم نوعان: إما موافقة أهل السنة والحديث ، وإما الرد على من خالف السنة والحديث، ببيان تناقض حججهم.

ولم يتبع أحد مذهب الأشعري ونحوه، إلا لأحد هذين الوصفين، أو كليهما [1] ، وكل من أحبه وانتصر له من المسلمين وعلمائهم، فإنما يحبه وينتصر له بذلك. فالمصنف في مناقبه الدافع للطعن واللعن عنه ـ كالبيهقي ، والقشيري أبي القاسم [2] وابن عساكر الدمشقي ـ إنما يحتجون لذلك بما يقوله من أقوال أهل السنة والحديث، أو بما رده من أقوال مخالفيهم، لا يحتجون له عند الأمة وعلمائها وأمرائها إلا بهذين الوصفين، ولولا أنه كان من أقرب بني جنسه إلى ذلك لألحقوه بطبقة الذين لم يكونوا كذلك ، كشيخه الأول أبي علي وولده أبي هاشم.

لكن كان له من موافقة مذهب السنة والحديث في الصفات، والقدر، والإمامة، والفضائل، والشفاعة، والحوض، والصراط ، والميزان، وله من الردود على المعتزلة والقدرية، والرافضة، والجهمية، وبيان تناقضهم، ما أوجب أن يمتاز بذلك عن أولئك،

(١) في المطبوعة: «أو كلاهما» والصواب ما أثبتناه.

(٢) هو أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك بن طلحة القشيري، كان علامة في الفقه والتفسير والحديث والأصول والأدب وغيرها. ولد سنة ٣٧٥هـ. وتوفى سنة ٥١٤ بنيسابور. [سير أعلام النبلاء ١٨/٢٢٧-٢٣٣].

ويعرف له حقه وقدره: ﴿قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾[الطلاق: ٣] ، وبما وافق فيه السنة والحديث صار له من القبول والاتباع ما صار، لكن الموافقة التي فيها قهر المخالف ، وإظهار فساد قوله، هي من جنس المجاهد المنتصر.

فالراد على أهل البدع مجاهد، حتى كان يحيى بن يحيى يقول: الذَّبُّ عن السنة أفضل من الجهاد. و المجاهد قد يكون عدلا في سياسته وقد لا يكون ، وقد يكون فيه فجور، كما قال النبي ﷺ: «إن الله يؤيد هذا الدِّين بالرجل الفاجر، وبأقوام لا خلاق لهم»(١) .ولهذا مضت السنة بأن يغزي مع كل أمير، برًا كان أو فاجرًا، والجهاد عمل مشكور لصاحبه في الظاهر لا محالة، وهو مع النية الحسنة مشكور باطنًا وظاهرًا، ووجه شكره نصره للسنة والدين، فهكذا المنتصر للإسلام والسنة يشكر على ذلك من هذا الوجه.

فحمد الرجال عند الله ورسوله وعباده المؤمنين، بحسب ما وافقوا فيه دين الله وسنة رسوله وشرعه من جميع الأصناف؛ إذ الحمد إنما يكون على الحسنات، والحسنات: هي ما وافق طاعة الله ورسوله، من التصديق بخبر الله والطاعة لأمره، وهذا هو السنة. فالخير كله ـ باتفاق الأمة ـ هو فيما جاء به الرسول ﷺ.

وكذلك ما يُذَمُّ من يُذَمُّ من المنحرفين عن السنة والشريعة وطاعة الله ورسوله، إلا بمخالفة ذلك.

ومن تكلم فيه من العلماء والأمراء وغيرهم،إنما تكلم فيه أهل الإيمان بمخالفته السنة والشريعة.

وبهذا ذم السلفُ والأئمة أهلَ الكلام والمتكلمين الصفاتية، كابن كرام ، وابن كُلاب ، والأشعري، وما تكلم فيه من تكلم من أعيان الأمة وأئمتها المقبولين فيها من جميع طوائف الفقهاء، وأهل الحديث والصوفية، إلا بما يقولون: إنهم خالفوا فيه السنة والحديث لخفائه عليهم، أو إعراضهم عنه، أو لاقتضاء أصل قياس ـ مهدوه ـ رد ذلك ، كما يقع نحو ذلك في المسائل العلمية، فإن مخالفة المسلم ـ الصحيح الإيمان ـ النصَّ إنما يكون لعدم علمه به، أو لاعتقاده صحة ما عارضه، لكن هو فيما ظهر من السنة وعظم أمره يقع بتفريط من المخالف وعدوان، فيستحق من الذم ما لا يستحقه في النص الخفي، وكذلك فيما يوقع الفرقة والاختلاف ، يعظم فيه أمر المخالفة للسنة.

---

(١) البخاري في الجهاد (٣٠٦٢) ، ومسلم في الإيمان(١١١/١٧٨)، والدارمي في السير ٢/ ٢٤٠، ٢٤١، وأحمد ٢/٣٠٩.

ولهذا اهتم كثير من الملوك والعلماء بأمر الإسلام وجهاد أعدائه، حتى صاروا يلعنون الرافضة والجهمية وغيرهم على المنابر، حتى لعنوا كل طائفة رأوا فيها بدعة، فلعنوا الكلابية والأشعرية، كما كان في مملكة الأمير محمود بن سبكتكين وفي دولة السلاجقة ابتداء، وكذلك الخليفة القادر ، ربما اهتم بذلك واستشار المعتزلة من الفقهاء ، ورفعوا إليه أمر القاضي أبي بكر ونحوه، وهموا به، حتى كان يختفي ، وإنما تستر بمذهب الإمام أحمد وموافقته، ثم ولى النظام وسعوا في رفع اللعنة، واستفتوا من استفتوه من فقهاء العراق،كالدامغاني الحنفي، وأبي إسحاق الشيرازي، وفتواهما حجة على مَنْ بخراسان من الحنفية والشافعية. وقد قيل: إن أبا إسحاق استعفى من ذلك فألزموه ، وأفتوا بأنه لا يجوز لعنتهم، ويعزر من يلعنهم وعلل الدامغاني بأنهم طائفة من المسلمين، وعلل أبو إسحاق ـ مع ذلك ـ بأن لهم ذبًا وردًا على أهل البدع المخالفين للسنة، فلم يمكن المفتى أن يعلل رفع الذم إلا بموافقة السنة والحديث.

وكذلك رأيت في فتاوى الفقيه أبي محمد فتوى طويلة، فيها أشياء حسنة قد سئل بها عن مسائل متعددة قال فيها:

ولا يجوز شغل المساجد بالغناء والرقص ومخالطة المردان، ويعزر فاعله تعزيراً بليغًا رادعاً. وأما لبس الحلق والدمالج[(١)]، والسلاسل والأغلال، والتختم بالحديد والنحاس ، فبدعة وشهرة، وشر الأمور محدثاتها، وهي لهم في الدنيا، وهي لباس أهل النار، وهي لهم في الآخرة، إن ماتوا على ذلك. ولا يجوز السجود لغير الله من الأحياء والأموات، ولا تقبيل القبور ، ويعزر فاعله.

ومن لعن أحدًا من المسلمين عزر على ذلك تعزيراً بليغًا. والمؤمن لا يكون لعانًا، وما أقربه من عود اللعنة عليه، قال : ولا تحل الصلاة عند القبور، ولا المشي عليها من الرجال والنساء، ولا تعمل مساجد للصلاة ، فإنه اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد .

قال : وأما لَعْن العلماء لأئمة الأشعرية فمن لعنهم عُزِّر ، وعادت اللعنة عليه، فمن لعن من ليس أهلا للعنة، وقعت اللعنة عليه. والعلماء أنصار فروع الدين، والأشعرية أنصار أصول الدين.

قال : وأما دخولهم النيران، فمن لا يتمسك بالقرآن فإنه فتنة لهم ومضلة لمن يراهم،

---

(١) الدمالج : مفردها الدُّمْلَجُ ، وهو المعضد من الحلي. انظر: لسان العرب، مادة «دملج» .

كما يفتتن الناس بما يظهر على يدي الدجال، فإنه من ظهر على يديه خارق ، فإنه يوزن بميزان الشرع، فإن كان على الاستقامة، كان ما ظهر على يديه كرامة، ومن لم يكن على الاستقامة كان ذلك فتنة، كما يظهر على يدي الدجال من إحياء الميت، وما يظهر من جنته وناره، فإن الله يضل من لا خَلاق له بما يظهر على يدي هؤلاء.

وأما من تمسك بالشرع الشريف، فإنه لو رأى من هؤلاء من يطير في الهواء أو يمشي على الماء ، فإنه يعلم أن ذلك فتنة للعباد . انتهى.

فالفقيه أبو محمد ـ أيضًا ـ إنما منع اللعن، وأمر بتعزير اللاعن لأجل ما نصروه من «أصول الدين» وهو ما ذكرناه من موافقة القرآن والسنة والحديث ، والرد على من خالف القرآن والسنة والحديث؛ ولهذا كان الشيخ أبو إسحاق يقول: إنما نَفَقَتْ [1] الأشعرية عند الناس بانتسابهم إلى الحنابلة، وهذا ظاهر عليه، وعلى أئمة أصحابه في كتبهم ومصنفاتهم قبل وقوع الفتنة القشيرية ببغداد ؛ ولهذا قال أبو القاسم بن عساكر في مناقبه: ما زالت الحنابلة والأشاعرة في قديم الدهر متفقين غير مفترقين، حتى حدثت فتنة ابن القشيري ، ثم بعد حدوث الفتنة وقبلها لا تجد من يمدح الأشعري بمدحة ، إلا إذا وافق السنة والحديث ، ولا يذمه من يذمه إلا بمخالفة السنة والحديث.

وهذا إجماع من جميع هذه الطوائف على تعظيم السنة والحديث ، واتفاق شهاداتهم على أن الحق في ذلك .

ولهذا تجد أعظمهم موافقة لأئمة السنة والحديث، أعظم عند جميعهم ممن هو دونه، فالأشعري ـ نفسه ـ لما كان أقرب إلى قول الإمام أحمد ومن قبله من أئمة السنة، كان عندهم أعظم من أتباعه. والقاضي أبو بكر بن الباقلاني لما كان أقربهم إلى ذلك، كان أعظم عندهم من غيره. وأما مثل الأستاذ أبي المعالي، وأبي حامد، ونحوهما ـ ممن خالفوا أصوله في مواضع ـ فلا تجدهم يعظمون إلا بما وافقوا فيه السنة والحديث، وأكثر ذلك تقلدوه من مذهب الشافعي في الفقه الموافق للسنة والحديث، ومما ذكروه في الأصول مما يوافق السنة والحديث ، وما ردوه مما يخالف السنة والحديث، وبهذا القدر ينتحلون السنة وينحلونها، وإلا لم يصح ذلك.

وكانت الرافضة والقرامطة ـ علماؤها وأمراؤها ـ قد استظهرت في أوائل الدولة السلجوقية، حتى غلبت على الشام والعراق ، وأخرجت الخليفة القائم ببغداد إلى

---

(١) أي : راجت . انظر : مختار الصحاح، مادة «نفق».

تكريت[١] ،وحبسوه بها في فتنة البساسيري المشهورة، فجاءت بعد ذلك السلجوقية حتى هزموهم وفتحوا الشام والعراق، وقهروهم بخراسان وحجروهم بمصر. وكان في وقتهم من الوزراء مثل : نظام الملك ، ومن العلماء مثل: أبي المعالي الجويني، فصاروا ـ بما يقيمونه من السنة ويردونه من بدعة هؤلاء ونحوهم ـ لهم من المكانة عند الأمة بحسب ذلك.

وكذلك المتأخرون من أصحاب مالك الذين وافقوه ؛ كأبي الوليد الباجي والقاضي أبي بكر بن العربي ونحوهما، لا يعظمون إلا بموافقة السنة والحديث، وأما الأكابر: مثل ابن حبيب، وابن سُحْنُون ونحوهما، فلون آخر.

وكذلك أبو محمد بن حزم ـ فيما صنفه من الملل والنحل ـ إنما يستحمد بموافقة السنة والحديث، مثل ما ذكره في مسائل «القدر» و«الإرجاء» ونحو ذلك، بخلاف ما انفرد به من قوله في التفضيل بين الصحابة. وكذلك ما ذكره في « باب الصفات»، فإنه يستحمد فيه بموافقة أهل السنة والحديث، لكونه يثبت الأحاديث الصحيحة، ويعظم السلف وأئمة الحديث، ويقول: إنه موافق للإمام أحمد في مسألة القرآن وغيرها، ولا ريب أنه موافق له ولهم في بعض ذلك.

لكنَّ الأشعري ونحوه أعظم موافقة للإمام أحمد بن حنبل ومن قبله من الأئمة في القرآن والصفات، وإن كان أبو محمد بن حزم في مسائل الإيمان والقدر أقوم من غيره، وأعلم بالحديث وأكثر تعظيمًا له ولأهله من غيره، لكن قد خالط من أقوال الفلاسفة والمعتزلة في مسائل الصفات ما صرفه عن موافقة أهل الحديث في معاني مذهبهم في ذلك، فوافق هؤلاء في اللفظ وهؤلاء في المعنى.

وبمثل هذا صار يذمه من يذمه من الفقهاء والمتكلمين وعلماء الحديث باتباعه لظاهر لا باطن له، كما نفى المعاني في الأمر والنهي والاشتقاق، وكما نفى خرق العادات ونحوه من عبادات القلوب، مضمومًا إلى ما في كلامه من الوقيعة في الأكابر، والإسراف في نفي المعاني ودعوى متابعة الظواهر.

وإن كان له من الإيمان والدين والعلوم الواسعة الكثيرة ما لا يدفعه إلا مكابر، ويوجد في كتبه من كثرة الاطلاع على الأقوال والمعرفة بالأحوال، والتعظيم لدعائم الإسلام، ولجانب الرسالة، ما لا يجتمع مثله لغيره، فالمسألة التي يكون فيها حديث يكون جانبه

---

(١) تكريت : بلدة مشهورة بين بغداد والموصل . انظر: معجم البلدان للحموى ٣٨/٢.

فيها ظاهر الترجيح، وله من التمييز بين الصحيح والضعيف والمعرفة بأقوال السلف ما لا يكاد يقع مثله لغيره من الفقهاء.

وتعظيم أئمة الأمة وعوامها للسنة والحديث وأهله في الأصول والفروع من الأقوال والأعمال، أكثر من أن يذكر هنا، وتجد الإسلام والإيمان كلما ظهر وقوى كانت السنة وأهلها أظهر وأقوى ،وإن ظهر شيء من الكفر والنفاق ظهرت البدع بحسب ذلك، مثل: دولة المهدي، والرشيد، ونحوهما ممن كان يعظم الإسلام والإيمان، ويغزو أعداءه من الكفار والمنافقين، كان أهل السنة في تلك الأيام أقوى وأكثر، وأهل البدع أذل وأقل ، فإن المهدي قتل من المنافقين الزنادقة من لا يحصى عدده إلا الله، والرشيد كان كثير الغزو والحج.

وذلك أنه لما انتشرت الدولة العباسية، وكان في أنصارها من أهل المشرق والأعاجم طوائف من الذين نعتهم النبي ﷺ، حيث قال: «الفتنة ههنا» (١) ، ظهر حينئذ كثير من البدع، وعربت - أيضًا - إذ ذاك طائفة من كتب الأعاجم - من المجوس الفرس، والصابئين الروم، والمشركين الهند - وكان المهدي من خيار خلفاء بني العباس، وأحسنهم إيمانًا وعدلا وجودًا، فصار يتتبع المنافقين الزنادقة كذلك.

وكان خلفاء بني العباس أحسن تعاهدًا للصلوات في أوقاتها من بني أمية، فإن أولئك كانوا كثير الإضاعة لمواقيت الصلاة، كما جاءت فيهم الأحاديث: « سيكون بعدي أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها ، فصلُّوا الصلاة لوقتها، واجعلوا صلاتكم معهم نافلة»(٢). لكن كانت البدع في القرون الثلاثة الفاضلة مقموعة، وكانت الشريعة أعز وأظهر، وكان القيام بجهاد أعداء الدين من الكافرين والمنافقين أعظم.

وفي دولة أبي العباس المأمون ظهر«الخُرَّمِيَّة» ونحوهم من المنافقين، وعرب من كتب الأوائل المجلوبة من بلاد الروم ما انتشر بسببه مقالات الصابئين ، وراسل ملوك المشركين من الهند ونحوهم حتى صار بينه وبينهم مودة.

فلما ظهر ما ظهر من الكفر والنفاق في المسلمين، وقوى ما قوى من حال المشركين وأهل الكتاب، كان من أثر ذلك: ما ظهر من استيلاء الجهمية، والرافضة، وغيرهم من أهل الضلال ، وتقريب الصابئة ونحوهم من المتفلسفة ، وذلك بنوع رأى يحسبه صاحبه عقلا وعدلا، وإنما هو جهل وظلم ، إذ التسوية بين المؤمن والمنافق ، والمسلم والكافر،

---

(١) البخارى فى الفتن (٧٠٩٢) ، ومسلم فى الفتن (٢٩٠٥/٤٥) والترمذى فى الفتن (٢٢٦٨) وقال : « حديث حسن صحيح» ، وأحمد ٢/ ٢٣، ٩٢، كلهم من حديث عبد الله بن عمر رضى الله عنه.

(٢) مسلم فى المساجد (٦٤٨/٢٣٨) ، والدارمى فى الصلاة ٢/ ٢٧٩، كلاهما عن أبى ذر رضى الله عنه.

أعظم الظلم ، وطلب الهدى عند أهل الضلال أعظم الجهل، فتولد من ذلك محنة الجهمية، حتى امتحنت الأمة بنفي الصفات والتكذيب بكلام الله ورؤيته، وجرى من محنة الإمام أحمد وغيره ما جري ، مما يطول وصفه.

وكان في أيام المتوكل قد عز الإسلام، حتى ألزم أهل الذمة بالشروط العمرية، وأُلْزِمُوا الصَّغَارَ، فَعَزَّت السنة والجماعة ، وقمعت الجهمية والرافضة ونحوهم، وكذلك في أيام المعتضد ، والمهدي ، والقادر، وغيرهم من الخلفاء الذين كانوا أحمد سيرة وأحسن طريقة من غيرهم، وكان الإسلام في زمنهم أعز، وكانت السنة بحسب ذلك.

وفي دولة بني بويه - ونحوهم - الأمر بالعكس ، فإنهم كان فيهم أصناف المذاهب المذمومة. قوم منهم زنادقة، وفيهم قرامطة كثيرة ومتفلسفة ومعتزلة ورافضة ، وهذه الأشياء كثيرة فيهم غالبة عليهم. فحصل في أهل الإسلام والسنة في أيامهم من الوهن ما لم يعرف، حتى استولى النصارى على ثغور الإسلام، وانتشرت القرامطة في أرض مصر والمغرب والمشرق وغير ذلك، وجرت حوادث كثيرة.

ولما كانت مملكة محمود بن سبكتكين من أحسن ممالك بني جنسه ، كان الإسلام والسنة في مملكته أعز، فإنه غزا المشركين من أهل الهند، ونشر من العدل ما لم ينشره مثله، فكانت السنة في أيامه ظاهرة، والبدع في أيامه مقموعة.

وكذلك السلطان نور الدين محمود، الذي كان بالشام ، عز أهل الإسلام والسنةفي زمنه، وذل الكفار وأهل البدع ممن كان بالشام ومصر وغيرهما من الرافضة والجهمية ونحوهم، وكذلك ما كان في زمنه من خلافة بني العباس ووزارة ابن هُبَيْرَة لهم، فإنه كان من أمثل وزراء الإسلام؛ ولهذا كان له من العناية بالإسلام والحديث ما ليس لغيره.

وما يوجد من إقرار أئمة الكلام والفلسفة وشهادتهم على أنفسهم وعلى بني جنسهم بالضلال، ومن شهادة أئمة الكلام والفلسفة بعضهم على بعض كذلك، فأكثر من أن يحتمله هذا الموضع، وكذلك ما يوجد من رجوع أئمتهم إلى مذهب عموم أهل السنة وعجائزهم كثير، وأئمة السنة والحديث لا يرجع منهم أحد؛ لأن الإيمان حين تخالط بشاشته القلوب لا يسخطه أحد، وكذلك ما يوجد من شهادتهم لأهل الحديث بالسلامة والخلاص من أنواع الضلال، وهم لا يشهدون لأهل البدع إلا بالضلال، وهذا باب واسع كما قدمناه.

وجميع الطوائف المتقابلة من أهل الأهواء تشهد لهم بأنهم أصلح من الآخرين وأقرب إلى الحق، فنجد كلام أهل النحل فيهم، وحالهم معهم بمنزلة كلام أهل الملل مع المسلمين، وحالهم معهم.

وإذا قابلنا بين الطائفتين ـ أهل الحديث ، وأهل الكلام ـ فالذي يعيب بعض أهل الحديث وأهل الجماعة بحشو القول، إنما يعيبهم بقلة المعرفة، أو بقلة الفهم. أما الأول: فبأن يحتجوا بأحاديث ضعيفة أو موضوعة، أو بآثار لا تصلح للاحتجاج. وأما الثاني : فبأن لا يفهموا معنى الأحاديث الصحيحة، بل قد يقولون القولين المتناقضين ولا يهتدون للخروج من ذلك.

والأمر راجع إلى شيئين : إما زيادة أقوال غير مفيدة يظن أنها مفيدة، كالأحاديث الموضوعة، وإما أقوال مفيدة، لكنهم لا يفهمونها؛ إذ كان اتباع الحديث يحتاج أولاً : إلى صحة الحديث . وثانيا: إلى فهم معناه، كاتباع القرآن، فالخلل يدخل عليهم من ترك إحدى المقدمتين، ومن عابهم من الناس، فإنما يعيبهم بهذا.

ولا ريب أن هذا موجود في بعضهم، يحتجون بأحاديث موضوعة في مسائل «الأصول والفروع» وبآثار مفتعلة وحكايات غير صحيحة، ويذكرون من القرآن والحديث ما لا يفهمون معناه، وربما تأولوه على غير تأويله، ووضعوه على غير موضعه.

ثم إنهم بهذا المنقول الضعيف والمعقول السخيف، قد يكفرون ويضللون، ويبدِّعون أقوامًا من أعيان الأمة، ويجهِّلونهم . ففي بعضهم من التفريط في الحق والتعدي على الخلق ما قد يكون بعضه خطئًا مغفوراً ، وقد يكون منكراً من القول وزورا، وقد يكون من البدع والضلالات التي توجب غليظ العقوبات، فهذا لا ينكره إلا جاهل أو ظالم، وقد رأيت من هذا عجائب.

لكن، هم بالنسبة إلى غيرهم في ذلك كالمسلمين بالنسبة إلى بقية الملل، ولا ريب أن في كثير من المسلمين من الظلم والجهل والبدع والفجور ما لا يعلمه إلا من أحاط بكل شيء علما، لكن كل شر يكون في بعض المسلمين فهو في غيرهم أكثر، وكل خير يكون في غيرهم، فهو فيهم أعلى وأعظم ، وهكذا أهل الحديث بالنسبة إلى غيرهم.

وبيان ذلك: أن ما ذُكِر من فضول الكلام الذي لا يفيد ـ مع اعتقاد أنه طريق إلى التصور والتصديق ـ هو في أهل الكلام والمنطق أضعاف أضعاف أضعاف ما هو في أهل الحديث، فبإزاء احتجاج أولئك بالحديث الضعيف احتجاج هؤلاء بالحدود والأقيسة الكثيرة العقيمة، التي لا تفيد معرفة ، بل تفيد جهلا وضلالا ، وبإزاء تكلم أولئك بأحاديث لا يفهمون معناها، تكلف هؤلاء من القول بغير علم ما هو أعظم من ذلك وأكثر ، وما أحسنَ قولَ الإمام أحمد: ضعيف الحديث خير من رأى فلان.

ثم لأهل الحديث من المزية : أن ما يقولونه من الكلام الذي لا يفهمه بعضهم هو كلام في نفسه حق، وقد آمنوا بذلك،وأما المتكلمة،فيتكلفون من القول ما لا يفهمونه ولا

يعلمون أنه حق. وأهل الحديث لا يستدلون بحديث ضعيف في نقض أصل عظيم من أصول الشريعة، بل إما في تأييده ، وإما في فرع من الفروع، وأولئك يحتجون بالحدود والمقاييس الفاسدة في نقض الأصول الحقة الثابتة.

إذا عرف هذا ، فقد قال الله ـ تعالى ـ عن أتباع الأئمة من أهل الملل المخالفين للرسل: ﴿ فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِندَهُم مِّنَ الْعِلْمِ ﴾ [غافر:٨٣] ، وقال تعالى: ﴿ يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولاْ . وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلاْ. رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيراً﴾ [الأحزاب: ٦٦-٦٨]، ومثل هذا في القرآن كثير.

وإذا كانت سعادة الدنيا والآخرة هي باتباع المرسلين، فمن المعلوم أن أحق الناس بذلك هم أعلمهم بآثار المرسلين وأتبعهم لذلك. فالعالمون بأقوالهم وأفعالهم، المتبعون لها، هم أهل السعادة في كل زمان ومكان، وهم الطائفة الناجية من أهل كل ملة، وهم أهل السنة والحديث من هذه الأمة؛ فإنهم يشاركون سائر الأمة فيما عندهم من أمور الرسالة، ويمتازون عنهم بما اختصوا به من العلم الموروث عن الرسول، مما يجهله غيرهم أو يكذب به.

والرسل ـ صلوات الله وسلامه عليهم ـ عليهم البلاغ المبين، وقد بلَّغوا البلاغ المبين، وخاتم الرسل محمد ﷺ ، أنزل الله عليه كتابه مصدقًا لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه، فهو الأمين على جميع الكتب وقد بلغ أبين البلاغ وأتمه وأكمله، وكان أنصح الخلق لعباد الله، وكان بالمؤمنين رؤوفًا رحيمًا، بلَّغ الرسالة، وأدى الأمانة، وجاهد في الله حق جهاده، وعَبَدَ اللَّه حتى أتاه اليقين، فأسعد الخلق وأعظمهم نعيمًا وأعلاهم درجة، أعظمهم اتباعًا وموافقة له علمًا وعملا.

وأما غير أتباعه من أهل الكلام ، فالكلام في أقيستهم التي هي حججهم وبراهينهم على معارفهم وعلومهم، وهذا يدخل فيه كل من خالف شيئًا من السنة والحديث، من المتكلمين والفلاسفة . فالكلام في هذا المقام واسع لا ينضبط هنا، لكن المعلوم من حيث الجملة أن الفلاسفة والمتكلمين من أعظم بني آدم حشوا وقولا للباطل ، وتكذيبًا للحق في مسائلهم ودلائلهم، لا يكاد ـ والله أعلم ـ تخلو لهم مسألة واحدة عن ذلك.

وأذكر أني قلت مرة لبعض من كان ينتصر لهم من المشغوفين بهم ـ وأنا إذ ذاك صغير قريب العهد من الاحتلام ـ : كل ما يقوله هؤلاء ففيه باطل، إما في الدلائل وإما في المسائل، إما أن يقولوا مسألة تكون حقًا، لكن يقيمون عليها أدلة ضعيفة، وإما أن تكون المسألة باطلاً. فأخذ ذلك المشغوف بهم يعظم هذا، وذكر « مسألة التوحيد» فقلت:

التوحيد حق، لكن اذكر ما شئت من أدلتهم التي تعرفها حتى أذكر لك ما فيه . فذكر بعضها بحروفه حتى فهم الغلط وذهب إلى ابنه ـ وكان أيضًا من المتعصبين لهم ـ فذكر ذلك له، قال: فأخذ يعظم ذلك علي ، فقلت : أنا لا أشك في التوحيد، ولكن أشك في هذا الدليل المعين، ويدلك على ذلك أمور:

أحدها: أنك تجدهم أعظم الناس شكا واضطرابًا ، وأضعف الناس علما ويقينا، وهذا أمر يجدونه في أنفسهم، ويشهده الناس منهم ، وشواهد ذلك أعظم من أن تذكر هنا. وإنما فضيلة أحدهم باقتداره على الاعتراض والقدح والجدل ، ومن المعلوم أن الاعتراض والقدح ليس بعلم ولا فيه منفعة، وأحسن أحوال صاحبه أن يكون بمنزلة العامي، وإنما العلم في جواب السؤال؛ ولهذا تجد غالب حججهم تتكافأ، إذ كل منهم يقدح في أدلة الآخر.

وقد قيل: إن الأشعري ـ مع أنه من أقربهم إلى السنة والحديث وأعلمهم بذلك ـ صنف في آخر عمره كتابًا في تكافؤ الأدلة ـ يعني أدلة علم الكلام ـ فإن ذلك هو صناعته التي يحسن الكلام فيها، وما زال أئمتهم يخبرون بعدم الأدلة والهدى في طريقهم، كما ذكرناه عن أبي حامد وغيره، حتى قال أبو حامد الغزالي : أكثر الناس شكا عند الموت أهل الكلام.

وهذا أبو عبد الله الرازي ، من أعظم الناس في هذا الباب ـ باب الحيرة والشك والاضطراب ـ لكن هو مسرف في هذا الباب ، بحيث له نَهَمة في التشكيك دون التحقيق، بخلاف غيره، فإنه يحقق شيئًا ويثبت على نوع من الحق ، لكن بعض الناس قد يثبت على باطل محض، بل لابد فيه من نوع من الحق، وكان من فضلاء المتأخرين وأبرعهم في الفلسفة والكلام ابن واصل الحموي، كان يقول: أستلقي على قفاي، وأضع الملحفة على نصف وجهي ، ثم أذكر المقالات، وحجج هؤلاء واعتراض هؤلاء وهؤلاء، حتى يطلع الفجر، ولم يترجح عندي شيء ولهذا أنشد الخطابي:

حجج تهافت كالزجاج تخالها حقا وكل كاسر مكسور

فإذا كانت هذه حال حججهم فأي لغو باطل، وحشو يكون أعظم من هذا؟ وكيف يليق بمثل هؤلاء أن ينسبوا إلى الحشو أهل الحديث والسنة؟ الذين هم أعظم الناس علمًا ويقينًا وطمأنينة وسكينة، وهم الذين يعلمون، ويعلمون أنهم يعلمون، وهم بالحق يوقنون لا يَشُكُّون ولا يمترون.

فأما ما أوتيه علماء أهل الحديث وخواصهم من اليقين والمعرفة والهدى، فأمر يجل

عن الوصف، ولكن عند عوامهم من اليقين والعلم النافع ما لم يحصل منه شيء لأئمة المتفلسفة المتكلمين ، وهذا ظاهر مشهود لكل أحد.

غاية ما يقوله أحدهم: إنهم جزموا بغير دليل ، وصمموا بغير حجة، وإنما معهم التقليد، وهذا القدر قد يكون في كثير من العامة ، لكن جزم العلم غير جزم الهوى. فالجازم بغير علم يجد من نفسه أنه غير عالم بما جزم به، والجازم بعلم يجد من نفسه أنه عالم؛ إذ كون الإنسان عالمًا وغير عالم مثل كونه سامعًا ومبصراً وغير سامع ومبصر ، فهو يعلم من نفسه ذلك، مثل ما يعلم من نفسه كونه محبًا ومبغضًا ومريدًا وكارهًا، ومسروراً ومحزونًا، ومنعمًا ومعذبًا، وغير ذلك . ومن شك في كونه يعلم مع كونه يعلم ،فهو بمنزلة من جزم بأنه علم وهو لا يعلم، وذلك نظير من شك في كونه سمع ورأى ، أو جزم بأنه سمع ورأى ما لم يسمعه ويراه.

والغلط أو الكذب يعرض للإنسان في كل واحد من طرفي النفي والإثبات، لكن هذا الغلط أو الكذب العارض، لا يمنع أن يكون الإنسان جازمًا بما لا يشك فيه من ذلك، كما يجزم بما يجده من الطعوم والأراييح، وإن كان قد يعرض له من الانحراف ما يجد به الحلو مراً.

فالأسباب العارضة لغلط الحس الباطن أو الظاهر والعقل، بمنزلة المرض العارض لحركة البدن والنفس، والأصل هو الصحة في الإدراك وفي الحركة. فإن الله خلق عباده على الفطرة، وهذه الأمور يعلم الغلط فيها بأسبابها الخاصة، كالمرة الصفراء العارضة للطعم، وكالحول في العين، ونحو ذلك، وإلا فمن حاسب نفسه على ما يجزم به وجد أكثر الناس الذين يجزمون بما لا يجزم به إنما جزمهم لنوع من الهوى، كما قال تعالى : ﴿ وَإِنَّ كَثِيراً لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ [الأنعام: ١١٩] ، وقال :﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ ﴾ [القصص: ٥٠] .

ولهذا تجد اليهود يصممون ويصرون على باطلهم؛ لما في نفوسهم من الكبر والحسد والقسوة وغير ذلك من الأهواء، وأما النصارى فأعظم ضلالا منهم، وإن كانوا في العادة والأخلاق أقل منهم شراً، فليسوا جازمين بغالب ضلالهم ، بل عند الاعتبار تجد من ترك الهوى من الطائفتين ونظر نوع نظر، تبين له الإسلام حقًا.

والمقصود هنا أن معرفة الإنسان بكونه يعلم أولا يعلم ، مرجعه إلى وجود نفسه عالمة؛ ولهذا لا نحتج على منكر العلم إلا بوجودنا نفوسنا عالمة، كما احتجوا على منكري الأخبار المتواترة بأنا نجد نفوسنا عالمة بذلك وجازمة به كعلمنا وجزمنا بما أحسسناه، وجعل

المحققون وجود العلم بخبر من الأخبار هو الضابط في حصول التواتر؛ إذ لم يحده بعدد ولا صفة، بل متى حصل العلم كان هو المعتبر، والإنسان يجد نفسه عالمة، وهذا حق.

فإنه لا يجوز أن يستدل الإنسان على كونه عالمًا بدليل؛ فإن علمه بمقدمات ذلك الدليل يحتاج إلى أن يجد نفسه عالمة بها، فلو احتاج علمه بكونه عالمًا إلى دليل أفضى إلى الدور أو التسلسل ، ولهذا لا يحس الإنسان بوجود العلم عند وجود سببه إن كان بديهيا أو إن كان نظريًا إذا علم المقدمتين. وبهذا استدل على منكري إفادة النظر العلم. وإن كان في هذه المسألة تفصيل ليس هذا موضعه.

فالغرض أن من نظر في دليل يفيد العلم وجد نفسه عالمة عند علمه بذلك الدليل، كما يجد نفسه سامعة رائية عند الاستماع للصوت أو الترائي للشمس أو الهلال ،أو غير ذلك. والعلم يحصل في النفس كما تحصل سائر الإدراكات والحركات بما يجعله الله من الأسباب، وعامة ذلك بملائكة الله تعالى ، فإن الله ـ سبحانه ـ ينزل بها على قلوب عباده من العلم والقوة وغير ذلك ما يشاء.

ولهذا قال النبي ﷺ لحسان : «اللهم أيده بروح القدس» (١) ، وقال تعالى :﴿ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ﴾ [المجادلة: ٢٢] ، وقال ﷺ :«من طلب القضاء واستعان عليه وُكِل إليه ، ومن لم يطلب القضاء ولم يستعن عليه أنزل الله عليه ملكا يُسَدِّدُه»(٢)، وقال عبد الله بن مسعود: كنا نتحدث أن السكينة تنطق على لسان عمر. وقال ابن مسعود أيضًا: إن للملك لَمَّةً وللشيطان لمة، فلَمَّةُ الملك إيعاد بالخير وتصديق بالحق، ولمة الشيطان إيعاد بالشر وتكذيب بالحق، وهذا الكلام ـ الذي قاله ابن مسعود ـ هو محفوظ عنه، وربما رفعه بعضهم إلى النبي ﷺ (٣) . وهو كلام جامع لأصول ما يكون من العبد من علم وعمل، ومن شعور وإرادة.

وذلك أن العبد له قوة الشعور والإحساس والإدراك، وقوة الإرادة والحركة، وإحداهما أصل الثانية مستلزمة لها، والثانية مستلزمة للأولى ومكملة لها. فهو بالأولى يصدق بالحق ويكذب بالباطل، وبالثانية يحب النافع الملائم له، ويبغض الضار المنافي له. والله ـ

---

(١) البخاري في الصلاة (٤٥٣) ، ومسلم في فضائل الصحابة (٢٤٨٥/١٥١) ، والنسائي في المساجد (٧١٦)، وأحمد ٥/ ٢٢٢، كلهم عن حسان بن ثابت.

(٢) أبو داود في الأقضية (٣٥٧٨)، والترمذي في الأحكام (١٣٢٤)، وأحمد ٣/١١٨، ٢٢٠، كلهم عن أنس ابن مالك ، وذكره الألبانى فى السلسلة الضعيفه (١١٥٤) .

(٣) الترمذي في تفسير القرآن (٢٩٨٨) وقال : « حديث حسن غريب » والنسائي في الكبرى في التفسير ٦/ ٣٠٥، كلاهما عن عبد الله بن مسعود مرفوعًا.

سبحانه ـ خلق عباده على الفطرة التي فيها معرفة الحق والتصديق به، ومعرفة الباطل والتكذيب به، ومعرفة النافع الملائم والمحبة له، ومعرفة الضار المنافى والبغض له بالفطرة. فما كان حقًا موجودًا صدقت به الفطرة، وما كان حقًا نافعًا عرفته الفطرة فأحبته واطمأنت إليه، وذلك هو المعروف ، وما كان باطلا معدومًا كذبت به الفطرة فأبغضته الفطرة فأنكرته. قال تعالى : ﴿ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ ﴾ [الأعراف:١٥٧].

والإنسان كما سماه النبي ﷺ حيث قال: « أصدق الأسماء حارث وهمام » [١] ، فهو دائما يهم ويعمل ، لكنه لا يعمل إلا ما يرجو نفعه أو دفع مضرته، ولكن قد يكون ذلك الرجاء مبنيًا على اعتقاد باطل، إما في نفس المقصود ، فلا يكون نافعًا ولا ضارًا، وإما في الوسيلة، فلا تكون طريقًا إليه، وهذا جهل . وقد يعلم أن هذا الشيء يضره ويفعله، ويعلم أنه ينفعه ويتركه؛ لأن ذلك العلم عارضه ما في نفسه من طلب لذة أخرى أو دفع ألم آخر، جاهلا، ظالمًا، حيث قدم هذا على ذاك؛ ولهذا قال أبو العالية : سألت أصحاب محمد ﷺ عن قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ ﴾[النساء:١٧]، فقالوا: كل من عصى الله فهو جاهل، وكل من تاب قبل الموت فقد تاب من قريب.

وإذا كان الإنسان لا يتحرك إلا راجيًا، وإن كان راهبًا خائفًا لم يَسْعَ إلا في النجاة، ولم يهرب إلا من الخوف ، فالرجاء لا يكون إلا بما يلقي في نفسه من الإيعاد بالخير، الذي هو طلب المحبوب، أو فوات المكروه، فكل بني آدم له اعتقاد، فيه تصديق بشيء وتكذيب بشيء وله قصد وإرادة لما يرجوه مما هو عنده محبوب ممكن الوصول إليه ، أو لوجود المحبوب عنده ، أو لدفع المكروه عنه.

والله خلق العبد يقصد الخير فيرجوه بعمله، فإذا كذب بالحق فلم يصدق به ولم يرج الخير فيقصده ويعمل له، كان خاسرًا بترك تصديق الحق وطلب الخير، فكيف إذا كذب بالحق وكره إرادة الخير؟ فكيف إذا صدق بالباطل وأراد الشر؟ فذكر عبد الله بن مسعود أن لقلب ابن آدم لَمَّةً [٢] من الملك، ولمة من الشيطان، فلمة الملك تصديق بالحق، وهو ما كان من غير جنس الاعتقاد الفاسد، ولمة الشيطان هو تكذيب بالحق وإيعاد بالشر، وهو ما كان من جنس إرادة الشر، وظن وجوده، إما مع رجائه إن كان مع هوى نفس، وإما مع خوفه إن كان غير محبوب لها. وكل من الرجاء والخوف مستلزم للآخر.

---

(١) أحمد فى المسند ٤ / ٣٤٥ وأبو داود فى الأدب (٤٩٥٠) .

(٢) اللَّمة : الخَطْرَة تقع في القلب، فما كان من خَطَرات الخير فهو من الملك، وما كان من خطرات الشر فهو من الشيطان. انظر: النهاية في غريب الحديث ٤/٢٧٣.

فمبدأ العلم الحق والإرادة الصالحة ، من لمة الملك، ومبدأ الاعتقاد الباطل والإرادة الفاسدة، من لمة الشيطان، قال الله تعالى: ﴿ **الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلاً** ﴾[البقرة:٢٦٨] ، وقال تعالى: ﴿ **إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ**﴾ [آل عمران:١٧٥] أي : يخوفكم أولياءه، وقال تعالى:﴿**وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ وَقَالَ لا غَالِبَ لَكُمُ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ وَإِنِّي جَارٌ لَّكُمْ** ﴾[الأنفال:٤٨].

والشيطان وَسْواس خنَّاس ، إذا ذكر العبد ربه خنس، فإذا غفل عن ذكره وسوس؛ فلهذا كان ترك ذكر الله سببًا ومبدأ لنزول الاعتقاد الباطل والإرادة الفاسدة في القلب، ومِنْ ذكر الله ـ تعالى ـ تلاوة كتابه وفهمه، ومذاكرة العلم، كما قال معاذ بن جبل: ومذاكرته تسبيح.

وقد تنازع أهل الكلام في حصول العلم في القلب عقب النظر في الدليل، فقال بعضهم: ذلك على سبيل التولد. وقال المنكرون للتولد: بل ذلك بفعل الله ـ تعالى . والنظر إما متضمن للعلم وإما موجب له، وهذا ينصره المنتسبون للسنة من المتكلمين ومن وافقهم من الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم، وقالت المتفلسفة : بل ذلك يحصل بطريق الفيض من العقل الفعال عند استعداد النفس لقبول الفيض . وقد يزعمون أن العقل الفعال هو جبريل.

فأما قول القائلين : إن ذلك بفعل الله، فهو صحيح؛ بناء على أن الله هو معلم كل علم وخالق كل شيء، لكن هذا كلام مجمل ليس فيه بيان لنفس السبب الخاص، وأما قول القائلين بالتولد، فبعضه حق وبعضه باطل، فإن كان دعواهم أن العلم المتولد هو حاصل بمجرد قدرة العبد، فذلك باطل قطعًا، ولكن هو صاحب بأمرين : قدرة العبد، والسبب الآخر، كالقوة التي في السهم والقبول الذي في المحل، ولا ريب أن النظر هو بسبب، ولكن الشأن فيما به يتم حصول العلم.

وأما زعم المتفلسفة أنه بالعقل الفعال، فمن الخرافات التي لا دليل عليها، وأبطل من ذلك زعمهم أن ذلك هو جبريل، وزعمهم أن كل ما يحصل في عالم العناصر من الصور الجسمانية وكمالاتها، فهو من فيضه وبسببه، فهو من أبطل الباطل.

ولكن إضافتهم ذلك إلى أمور روحانية صحيح في الجملة؛فإن الله ـ سبحانه وتعالى ـ يدبر أمر السموات والأرض بملائكته التي هي السفراء في أمره، ولفظ «الملك» يدل على ذلك، وبذلك أخبرت الأنبياء، وقد شهد الكتاب والسنة من ذلك بما لا يتسع هذا الموضع لذكره، كما ذكره النبي ﷺ في ملائكة تخليق الجنين وغيره.

وأما تخصيص روح واحد متصل بفلك القمر، يكون هو رب هذا العالم، فهذا باطل، وليس هذا موضع استقصاء ذلك، ولكن لابد أن يُعْلم أن المبدأ في شعور النفس وحركتها هم الملائكة، أو الشياطين، فالملك يلقي التصديق بالحق والأمر بالخير، والشيطان يلقي التكذيب بالحق والأمر بالشر. والتصديق والتكذيب مقرونان بنظر الإنسان ، كما أن الأمر والنهي مقرونان بإرادته.

فإذا كان النظر في دليل هاد ـ كالقرآن ـ وسلم من معارضات الشيطان تضمن ذلك النظر العلم والهدي؛ ولهذا أمر العبد بالاستعاذة من الشيطان الرجيم عند القراءة. وإذا كان النظر في دليل مضل والناظر يعتقد صحته، بأن تكون مقدمتاه أو إحداهما متضمنة للباطل، أو تكون المقدمات صحيحة لكن التأليف ليس بمستقيم، فإنه يصير في القلب بذلك اعتقاد فاسد، وهو غالب شبهات أهل الباطل المخالفين للكتاب والسنة من المتفلسفة والمتكلمين ونحوهم.

فإذا كان الناظر لابد له من منظور فيه، والنظر في نفس المتصور المطلوب حكمه لا يفيد علمًا، بل ربما خطر له بسبب ذلك النظر أنواع من الشبهات ، يحسبها أدلة ، لفرط تعطش القلب إلى معرفة حكم تلك المسألة وتصديق ذلك التصور.

وأما النظر المفيد للعلم، فهو ما كان في دليل هاد، والدليل الهادي ـ على العموم والإطلاق ـ هو « كتاب الله » ، و «سنة نبيه » فإن الذي جاءت به الشريعة من نوعي النظر، هو ما يفيد وينفع ويحصل الهدى، وهو بذكر الله وما نزل من الحق.

فإذا أراد النظر والاعتبار في الأدلة المطلقة من غير تعيين مطلوب ، فذلك النظر في كتاب الله وتدبره، كما قال تعالى :﴿ قَدْ جَاءَكُم مِّنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ . يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [المائدة: ١٥-١٦]، وقال تعالى :﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلا الإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ . صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ أَلا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الأُمُورُ ﴾ [الشورى: ٥٢، ٥٣] .

وأما النظر في مسألة معينة وقضية معينة،لطلب حكمها والتصديق بالحق فيها، والعبد لا يعرف ما يدله على هذا أو هذا فمجرد هذا النظر لا يفيد بل قد يقع له تصديقات يحسبها حقًا وهي باطل، وذلك من إلقاء الشيطان، وقد يقع له تصديقات تكون حقًا، وذلك من إلقاء الملك .

وكذلك إذا كان النظر في الدليل الهادي وهو القرآن، فقد يضع الكلم مواضعه ويفهم مقصود الدليل فيهتدى بالقرآن، وقد لا يفهمه، أو يحرف الكلم عن مواضعه فيضل به، ويكون ذلك من الشيطان، كما قال تعالى: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلا خَسَارًا ﴾[الإسراء: ٨٢]، وقال: ﴿ يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلا الْفَاسِقِينَ ﴾[البقرة: ٢٦]، وقال: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ. وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ ﴾[التوبة: ١٢٤، ١٢٥]، وقال: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ وَالَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى ﴾[فصلت: ٤٤]، وقال: ﴿ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾[آل عمران: ١٣٨].

فالناظر في الدليل بمنزلة المترائى للهلال قد يراه، وقد لا يراه لعشى في بصره، وكذلك أعمى القلب.

وأما الناظر في المسألة، فهذا يحتاج إلى شيئين: إلى أن يظفر بالدليل الهادي، وإلى أن يهتدي به وينتفع. فأمره الشرع بما يوجب أن ينزل على قلبه الأسباب الهادية، ويصرف عنه الأسباب المعوقة، وهو ذكر الله ـ تعالى ـ والغفلة عنه، فإن الشيطان وسواس خناس، فإذا ذكر العبد ربه خنس، وإذا غفل عن ذكر الله وسوس.

وذكر الله يعطي الإيمان وهو أصل الإيمان. والله ـ سبحانه ـ هو رب كل شيء ومليكه، وهو معلم كل علم وواهبه، فكما أن نفسه أصل لكل شيء موجود، فذكره، والعلم به أصل لكل علم، وذكره في القلب.

والقرآن يعطي العلم المفصل فيزيد الإيمان، كما قال جندب بن عبد الله البجلي وغيره من الصحابة: تعلمنا الإيمان، ثم تعلمنا القرآن، فازددنا إيمانًا. ولهذا كان أول ما أنزل الله على نبيه: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾[العلق: ١]، فأمره أن يقرأ باسم الله، فتضمن هذا الأمر بذكر الله، وما نزل من الحق، وقال: ﴿ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ. خَلَقَ الإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ. اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ. الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ. عَلَّمَ الإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾[العلق: ١-٥].

فذكر ـ سبحانه ـ أنه خلق أكرم الأعيان الموجودة ـ عمومًا وخصوصًا ـ وهو الإنسان، وأنه المعلم للعلم ـ عمومًا وخصوصًا ـ للإنسان، وذكر التعليم بالقلم الذي هو آخر المراتب؛ ليستلزم تعليم القول وتعليم العلم الذي في القلب.

وحقيقة الأمر: أن العبد مفتقر إلى ما يسأله من العلم والهدى، طالب سائل، فبذكر الله والافتقار إليه يهديه الله ويدله، كما قال: « يا عبادي كلكم ضَالٌّ إلا من

هديته، فاستهدوني أهدكم» [1]، وكما كان النبي ﷺ يقول: «اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السموات والأرض ، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم»[2].

ومما يوضح ذلك: أن الطالب للعلم بالنظر والاستدلال، والتفكر والتدبر، لا يحصل له ذلك إن لم ينظر في دليل يفيده العلم بالمدلول عليه ،ومتي كان العلم مستفاداً بالنظر ، فلا بد أن يكون عند الناظر من العلم المذكور الثابت في قلبه ما لا يحتاج حصوله إلى نظر ، فيكون ذلك المعلوم أصلاً وسببًا للتفكير الذي يطلب به معلومًا آخر؛ ولهذا كان الذكر متعلقًا بالله؛ لأنه ـ سبحانه ـ هو الحق المعلوم، وكان التفكر في مخلوقاته، كما قال الله تعالى : ﴿ **الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ** ﴾ [آل عمران: ١٩١].

وقد جاء الأثر : « تفكّروا في المخلوق ولا تتفكروا في الخالق»[3] ؛ لأن التفكير والتقدير يكون في الأمثال المضروبة، والمقاييس، وذلك يكون في الأمور المتشابهة، وهي المخلوقات .

وأما الخالق ـ جل جلاله ، سبحانه وتعالى ـ فليس له شبيه ولا نظير، فالتفكر الذي مبناه على القياس ممتنع في حقه، وإنما هو معلوم بالفطرة، فيذكره العبد. وبالذكر ، وبما أخبر به عن نفسه ، يحصل للعبد من العلم به أمور عظيمة، لا تنال بمجرد التفكير والتقدير ـ أعنى من العلم به نفسه، فإنه الذي لا تفكير فيه.

فأما العلم بمعاني ما أخبر به، ونحو ذلك ، فيدخل فيها التفكير والتقدير كما جاء به الكتاب والسنة ؛ ولهذا كان كثير من أرباب العبادة والتصوف يأمرون بملازمة الذكر، ويجعلون ذلك هو باب الوصول إلى الحق. وهذا حسن، إذا ضموا إليه تدبر القرآن والسنة واتباع ذلك، وكثير من أرباب النظر والكلام يأمرون بالتفكير والنظر ، ويجعلون ذلك هو الطريق إلى معرفة الحق.

---

(١) مسلم في البر (٢٥٧٧ / ٥٥) .

(٢) مسلم في صلاة المسافرين (٧٧٠/ ٢٠٠) ، وأبو داود في الصلاة (٧٦٧) ، والترمذي في الدعوات (٣٤٢٠) وقال: « حديث حسن غريب» والنسائي في قيام الليل (١٦٢٥) ، وابن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها (١٣٥٧) ، وأحمد ٦/١٥٦، كلهم عن عائشة رضي الله عنها.

(٣) الطبراني في الأوسط (٦٣١٩) ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٨٦/١ : « وفيه الوازع بن نافع وهو متروك » ورواه بلفظ آخر عن ابن عمر.

والنظر صحيح إذا كان في حق ودليل ـ كما تقدم ـ فكل من الطريقين فيها حق، لكن يحتاج إلى الحق الذي في الأخرى، ويجب تنزيه كل منهما عما دخل فيها من الباطل، وذلك كله باتباع ما جاء به المرسلون، وقد بسطنا الكلام في هذا في غير هذا الموضع، وبينا طرق أهل العبادة والرياضة والذكر ، وطريق أهل الكلام والنظر والاستدلال ، وما في كل منهما من مقبول ومردود، وبينا ما جاءت به الرسالة من الطريق الكاملة الجامعة لكل حق، وليس هذا موضع بسط ذلك.

وإنما المقصود هنا أن الإنسان محس بأنه عالم، يجد ذلك ويعرفه بغير واسطة أحد،كما يحس بغير ذلك.

وحصول العلم في القلب كحصول الطعام في الجسم، فالجسم يحس بالطعام والشراب، وكذلك القلوب تحس بما يتنزل إليها من العلوم التي هي طعامها ، وشرابها ، كما قال النبي ﷺ :«إن كل آدب يحب أن تؤتي مأدبته، وإن مأدبة الله هي القرآن» (١)، وكما قال تعالى : ﴿ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًا وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُ﴾[الرعد:١٧]، وفي الصحيحين عن أبي موسى عن النبي ﷺ، قال:« مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل غيث أصاب أرضًا، فكانت منها طائفة قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير، وكانت منها طائفة أمسكت الماء فسقى الناس وزرعوا، وكانت منها طائفة إنما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلأ فذلك مثل من فقه في دين الله، ونفعه ما بعثني الله به من الهدى والعلم، ومثل من لم يرفع بذلك رأسًا، ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به»(٢).

فضرب مثل الهدى والعلم الذي ينزل على القلوب بالماء الذي ينزل على الأرض.

وكما أن لله ملائكة موكلة بالسحاب والمطر، فله ملائكة موكلة بالهدى والعلم، هذا رزق القلوب وقوتها، وهذا رزق الأجساد وقوتها، قال الحسن البصري في قوله تعالى : ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾[البقرة:٣، الأنفال:٣، الحج:٣٥، القصص:٥٤، السجدة:١٦، الشورى:٣٨]، قال: إن من أعظم النفقة نفقة العلم، أو نحو هذا الكلام. وفي أثر آخر: نعمت العطية، ونعمت الهدية،الكلمة من الخير يسمعها الرجل فيهديها إلى أخ له مسلم. وفي أثر آخر عن أبي الدرداء: ما تصدق عبد بصدقة أفضل من موعظة يعظ بها إخوانا له مؤمنين، فيتفرقون وقد نفعهم الله بها. أو ما يشبه هذا الكلام.

---

(١) الدارمي في فضائل القرآن ٢/٤٣٣، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٧/١٦٧وقال: «رواه الطبراني بأسانيد ورجال هذه الطريق رجال الصحيح».

(٢) البخاري في العلم (٧٩) ، ومسلم في الفضائل (٢٢٨٢/ ١٥).

وعن كعب بن عُجْرَة قال: ألا أهدي لك هدية؟ فذكر الصلاة على النبي ﷺ، وروي ابن ماجه في سننه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «أفضل الصدقة أن يتعلم الرجل علمًا، ثم يعلمه أخاه المسلم» (١) . وقال معاذ بن جبل : عليكم بالعلم ، فإن طلبه عبادة، وتعلمه لله حسنة، وبذله لأهله قربة، وتعليمه لمن لا يعلمه صدقة، والبحث عنه جهاد، ومذاكرته تسبيح.

ولهذا كان معلم الخير يستغفر له كل شيء ، حتى الحيتان في البحر، والله وملائكته يصلون على معلم الناس الخير، لما في ذلك من عموم النفع لكل شيء . وعكسه كاتمو العلم، فإنهم يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون، قال طائفة من السلف: إذا كتم الناس العلم، فعمل بالمعاصي احتبس القَطْرُ (٢)، فتقول البهائم: اللهم عصاة بني آدم، فإنا منعنا القَطْر بسبب ذنوبهم.

وإذا كان علم الإنسان بكونه عالمًا مرجعه إلى وجوده ذلك، وإحساسه في نفسه بذلك وهذا أمر موجود بالضرورة ،لم يكن لهم أن يخبروا عما في نفوس الناس، بأنه ليس بعلم بغير حجة، فإن عدم وجودهم من نفوسهم ذلك لا يقتضي أن الناس لم يجدوا ذلك، لا سيما إذا كان المخبرون يخبرون عن اليقين الذي في أنفسهم ، عمن لا يشكون في علمه وصدقه ومعرفته بما يقول.

وهذا حال أئمة المسلمين وسلف الأمة، وحملة الحجة ، فإنهم يخبرون بما عندهم من اليقين والطمأنينة والعلم الضروري، كما في الحكاية المحفوظة عن «نجم الدين العُكْبَرِيّ» لما دخل عليه متكلمان: أحدهما : أبو عبد الله الرازي، والآخر : من متكلمي المعتزلة، وقالا : يا شيخ ، بلغنا أنك تعلم علم اليقين، فقال: نعم، أنا أعلم علم اليقين. فقالا: كيف يمكن ذلك، ونحن من أول النهار إلى الساعة نتناظر ، فلم يقدر أحدنا أن يقيم على الآخر دليلاً؟ ـ وأظن الحكاية في تثبيت الإسلام ـ فقال: ما أدري ما تقولان، ولكن أنا أعلم علم اليقين . فقالا: صف لنا علم اليقين، فقال: علم اليقين ـ عندنا ـ واردات ترد على النفوس تعجز النفوس عن ردها فجعلا يقولان: واردات ترد على النفوس تعجز النفوس عن ردها؟! ويستحسنان هذا الجواب.

وذلك؛ لأن طريق أهل الكلام تقسيم العلوم إلى ضروري وكسبي، أو بديهي ونظري.

---

(١) ابن ماجه في المقدمة (٢٤٣) وقال في الزوائد : «إسناده ضعيف، فإسحاق بن إبراهيم ضعيف، وكذلك يعقوب . والحسن لم يسمع من أبي هريرة . قاله غير واحد».

(٢) أي : المطر. انظر : لسان العرب، مادة «قطر».

فالنظري الكسبي : لابد أن يرد إلى مقدمات ضرورية أو بديهية ،فتلك لا تحتاج إلى دليل، وإلا لزم الدور أو التسلسل.

والعلم الضروري : هو الذي يلزم نفس المخلوق لزومًا لا يمكنه الانفكاك عنه، فالمرجع في كونه ضروريًا إلى أنه يعجز عن دفعه عن نفسه.

فأخبر الشيخ أن علومهم ضرورية، وأنها ترد على النفوس على وجه تعجز عن دفعه،فقالا له : ما الطريق إلى ذلك؟ فقال: تتركان ما أنتما فيه، وتسلكان ما أمركما الله به من الذكر والعبادة. فقال الرازي : أنا مشغول عن هذا. وقال المعتزلي : أنا قد احترق قلبي بالشبهات، وأحب هذه الواردات، فلزم الشيخ مدة، ثم خرج من محل عبادته، وهو يقول: والله يا سيدي، ما الحق إلا فيما يقوله هؤلاء المشبهة ـ يعني : المثبتين للصفات ، فإن المعتزلة يسمون الصفاتية مشبهة ـ وذلك أنه علم علمًا ضروريًا لا يمكنه دفعه عن قلبه أن رب العالم لابد أن يتميز عن العالم، وأن يكون بائنًا منه ،له صفات تختص به، وأن هذا الرب الذي تصفه الجهمية إنما هو عدم محض.

وهذا موضع الحكاية المشهورة عن الشيخ العارف أبي جعفر الهمداني [1] لأبي المعالي الجويني، لما أخذ يقول على المنبر: كان الله ولا عرش ، فقال: يا أستاذ ، دعنا من ذكر العرش ـ يعني : لأن ذلك إنما جاء في السمع ـ أخبرنا عن هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا، فإنه ما قال عارف قط: « يا ألله » إلا وجد من قلبه ضرورة تطلب العلو، لا تلتفت يمنة ولا يسرة، فكيف ندفع هذه الضرورة عن قلوبنا؟ قال: فلطم أبو المعالي على رأسه، وقال: حيرني الهمداني، حيرني الهمداني، ونزل.

وذلك لأن نفس استوائه على العرش ـ بعد أن خلق السموات والأرض في ستة أيام ـ علم بالسمع، الذي جاءت به الرسل، كما أخبر الله به في القرآن والتوراة.

وأما كونه عاليًا على مخلوقاته بائنا منهم، فهذا أمر معلوم بالفطرة الضرورية، التي يشترك فيها جميع بني آدم.

وكل من كان بالله أعرف، وله أعبد، ودعاؤه له أكثر، وقلبه له أذكر، كان علمه الضروري بذلك أقوى وأكمل ، فالفطرة مكملة بالفطرة المنزلة، فإن الفطرة تعلم الأمر مجملا، والشريعة تفصله وتبينه، وتشهد بما لا تستقل الفطرة به، فهذا هذا، والله أعلم.

---

(١) هو أبو الفضل جعفر بن علي بن هبة الله بن أبي الفتح الهمداني، والمالكي، ولد سنة ٥٤٦هـ ، وأقام بالقاهرة مدة ثم توجه إلى دمشق ، وروى الكثير ، وكان ثقة صالحًا من أهل القرآن، قيل : إنه توفى سنة ٦٣٦هـ بدمشق. [سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٣٦-٣٩].

فصـــل

والحاصل أن كل من استحكم في بدعته يرى أن قياسه يطرد؛ لما فيه من التسوية بين المتماثلين عنده ـ وإن استلزم ذلك كثرة مخالفة النصوص ـ وهذا موجود في المسائل العملية الخبرية، والمسائل العملية الإرادية تجد المتكلم قد يطرد قياسه طردًا مستمرًا فيكون في ظاهر الأمر أجود ممن نقضها، وتجد المستن الذي شاركه في ذلك القياس قد يقول ما يناقض ذلك القياس في مواضع، مع استشعار التناقض تارة، وبدون استشعاره تارة، وهو الأغلب. وربما يخيل بفروق ضعيفة فهو في نقض علته والتفريق بين المتماثلين فيها، يظهر أنه دون الأول في العلم والخبرة وطرد القول، وليس كذلك، بل هو خير من الأول. فإن ذلك القياس الذي اشتركا فيه كان فاسدًا في أصله؛ لمخالفة النص والقياس الصحيح،فالذي طرده أكثر فسادًا وتناقضًا من هذا الذي نقضه. وهذا شأن كل من وافق غيره على قياس ليس هو في نفس الأمر بحق، وكان أحدهما من النصوص في مواضع ما يخالف ذلك القياس، وهذا يسميه الفقهاء في مواضع كثيرة: الاستحسان. فتجد القائلين بالاستحسان، الذي تركوا فيه القياس لنص خيرًا من الذين طردوا القياس وتركوا النص.

ولهذا يروي عن أبي حنيفة، أنه قال: لا تأخذوا بمقاييس زُفَر، فإنكم إن أخذتم بمقاييسه حرمتم الحلال وحللتم الحرام، فإن زفر كان كثير الطرد، لما يظنه من القياس مع قلة علمه بالنصوص.

وكان أبو يوسف نظيره بالعكس، كان أعلم بالحديث منه؛ ولهذا توجد المسائل التي يخالف فيها زفر أصحابه عامتها قياسية، ولا يكون إلا قياسًا ضعيفًا عند التأمل ، وتوجد المسائل التي يخالف فيها أبو يوسف أبا حنيفة واتبعه محمد عليها، عامتها اتبع فيها النصوص والأقيسة الصحيحة ؛ لأن أبا يوسف رحل بعد موت أبي حنيفة إلى الحجاز، واستفاد من علم السنن التي كانت عندهم ما لم تكن مشهورة بالكوفة، وكان يقول: لو رأى صاحبي ما رأيت لرجع كما رجعت؛ لعلمه بأن صاحبه ما كان يقصد إلا اتباع الشريعة، لكن قد يكون عند غيره من علم السنن ما لم يبلغه.

وهذا ـ أيضًا ـ حال كثير من الفقهاء ـ بعضهم مع بعض ـ فيما وافقوا عليه من قياس لم تثبت صحته بالأدلة المعتمدة، فإن الموافقة فيه توجب طرده، ثم أهل النصوص قد ينقضونه، والذين لا يعلمون النصوص يطردونه.

وكذلك هذه حال أكثر متكلمة أهل الإثبات مع متكلمة النفاة في مسائل الصفات والقدر وغير ذلك،قد يوافقونهم على قياس فيه نفي، ثم يطرده أولئك فينفون به ما أثبتته

النصوص، والمثبتة لا تفعل ذلك، بل لابد من القول بموجب النص، فربما قالوا ببعض معناها، وربما فرقوا بفرق ضعيف.

وأصل ذلك: موافقة أولئك على القياس الضعيف، وذلك في مثل مسائل الجسم والجوهر وغير ذلك.

وهكذا تجد هذا حال من أعان ظالمًا في الأفعال، فإن الأفعال لا تقع إلا عن إرادة، فالظالم يطرد إرادته فيصيب من أعانه، أو يصيب ظلمًا لا يختاره هذا، فيريد المعين أن ينقض الطرد، ويخص علته؛ ولهذا يقال: من أعان ظالمًا بُلي به، وهذا عام في جميع الظلمة من أهل الأقوال والأعمال، وأهل البدع والفجور. وكل من خالف الكتاب والسنة: من خبر أو أمر أو عمل ، فهو ظالم.

فإن الله أرسل رسله؛ ليقوم الناس بالقسط، ومحمد ﷺ أفضلهم ، وقد بين الله ـ سبحانه ـ له من القسط ما لم يبينه لغيره، وأقدره على ما لم يقدر عليه غيره، فصار يفعل ويأمر بما لا يأمر به غيره ويفعله.

وذلك أن بني آدم في كثير من المواضع قد لا يعلمون حقيقة القسط ولا يقدرون على فعله، بل ما كان إليه أقرب وبه أشبه كان أمثل، وهي الطريقة المثلى. وقد بسطنا هذا في مواضع ، قال تعالى :﴿ وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ﴾ [الرحمن :٩] ، وقال: ﴿لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلا وُسْعَهَا﴾ [البقرة:٢٨٦] ، وقال: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾[التغابن:١٦] وقال ﷺ: « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» (١).

والمقصود أن ما عند عوام المؤمنين وعلمائهم ـ أهل السنة والجماعة ـ من المعرفة واليقين والطمأنينة، والجزم الحق والقول الثابت، والقطع بما هم عليه أمر لا ينازع فيه إلا من سلبه الله العقل والدين.

وهب أن المخالف لا يسلم ذلك، فلا ريب أنهم يخبرون عن أنفسهم بذلك، ويقولون: إنهم يجدون ذلك، وهو وطائفته يخبرون بضد ذلك، ولا يجدون عندهم إلا الريب. فأي الطائفتين أحق بأن يكون كلامها موصوفًا بالحشو؟ أو يكون أولى بالجهل والضلال، والإفك والمحال؟ وكلام المشائخ والأئمة من أهل السنة والفقه والمعرفة في هذا الباب أعظم من أن نطيل به الخطاب.

---

(١) البخاري في الاعتصام بالكتاب والسنة (٧٢٨٨)، ومسلم في الحج (١٣٣٧/٤١٢) ، وابن ماجه في المقدمة(٢) ، وأحمد ٢/٢٤٧، ٢٥٨، كلهم عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الوجه الثاني: أنك تجد أهل الكلام أكثر الناس انتقالاً من قول إلى قول، وجزمًا بالقول في موضع، وجزمًا بنقيضه، وتكفير قائله في موضع آخر، وهذا دليل عدم اليقين، فإن الإيمان كما قال فيه «قيصر» لما سأل أبا سفيان عمن أسلم مع النبي ﷺ :هل يرجع أحد منهم عن دينه سُخْطَة له، بعد أن يدخل فيه ؟ قال: لا . قال: وكذلك الإيمان إذا خالط بشاشته القلوب، لا يسخطه أحد[1] ، ولهذا قال بعض السلف ـ عمر بن عبد العزيز أو غيره ـ: من جعل دينه غرضًا للخصومات أكثر التنقل.

وأما أهل السنة والحديث فما يعلم أحد من علمائهم، ولا صالح عامتهم، رجع قط عن قوله واعتقاده، بل هم أعظم الناس صبرًا على ذلك، وإن امتحنوا بأنواع المحن، وفتنوا بأنواع الفتن، وهذه حال الأنبياء وأتباعهم من المتقدمين، كأهل الأخدود ونحوهم، وكسلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين، وغيرهم من الأئمة، حتى كان مالك ـ رحمه الله ـ يقول : لا تغبطوا أحدًا لم يصبه في هذا الأمر بلاء. يقول : إن الله لابد أن يبتلي المؤمن، فإن صبر رفع درجته، كما قال تعالى: **﴿الٓمٓ . أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لا يُفْتَنُونَ . وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾** [العنكبوت:١-٣] ، وقال تعالى: **﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ[2] أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾** [السجدة: ٢٤]، وقال تعالى :**﴿وَالْعَصْرِ . إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ . إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾**[سورة العصر].

ومن صبر من أهل الأهواء على قوله، فذاك لما فيه من الحق، إذ لابد في كل بدعة عليها طائفة كبيرة من الحق الذي جاء به الرسول ﷺ، ويوافق عليه أهل السنة والحديث، ما يوجب قبولها؛ إذ الباطل المحض لا يقبل بحال.

وبالجملة ، فالثبات والاستقرار في أهل الحديث والسنة أضعاف أضعاف أضعاف ما هو عند أهل الكلام والفلسفة، بل المتفلسف أعظم اضطرابًا وحيرة في أمره من المتكلم ؛ لأن عند المتكلم من الحق الذي تلقاه عن الأنبياء ما ليس عند المتفلسف؛ ولهذا تجد مثل : أبي الحسين البصري وأمثاله أثبت من مثل: ابن سينا وأمثاله.

وأيضا، تجد أهل الفلسفة والكلام أعظم الناس افتراقًا واختلافًا ، مع دعوى كل منهم أن الذي يقوله حق مقطوع به قام عليه البرهان. وأهل السنة والحديث أعظم الناس اتفاقًا

---

(١) البخاري في بدء الوحي (٧).

(٢) في المطبوعة : « وجعلناهم» والصواب ما أثبتناه.

وائتلافًا، وكل من كان من الطوائف إليهم أقرب كان إلى الاتفاق والائتلاف أقرب، فالمعتزلة أكثر اتفاقًا وائتلافًا من المتفلسفة ؛ إذ للفلاسفة في الإلهيات والمعاد والنبوات، بل وفي الطبيعيات والرياضيات[1]، وصفات الأفلاك، من الأقوال ما لا يحصيه إلا ذو الجلال.

وقد ذكر من جمع مقالات الأوائل ، مثل أبي الحسن الأشعري في كتاب المقالات، ومثل القاضي أبي بكر في كتاب «الدقائق» من مقالاتهم، بقدر ما يذكره الفارابي ، وابن سينا، وأمثالهما أضعافًا مضاعفة.

وأهل الإثبات من المتكلمين ـ مثل الكلابية والكرامية والأشعرية ـ أكثر اتفاقًا وائتلافًا من المعتزلة ، فإن في المعتزلة من الاختلافات وتكفير بعضهم بعضًا، حتى ليكفر التلميذ أستاذه، من جنس ما بين الخوارج ، وقد ذكر من صنَّف في فضائح المعتزلة من ذلك ما يطول وصفه، ولست تجد اتفاقًا وائتلافًا إلا بسبب اتباع آثار الأنبياء من القرآن والحديث، وما يتبع ذلك، ولا تجد افتراقًا واختلافًا إلا عند من ترك ذلك وقدم غيره عليه، قال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ . إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود:١١٨، ١١٩] ، فأخبر أن أهل الرحمة لا يختلفون وأهل الرحمة هم أتباع الأنبياء قولاً وفعلاً، وهم أهل القرآن والحديث من هذه الأمة، فمن خالفهم في شيء فاته من الرحمة بقدر ذلك.

ولهذا لما كانت الفلاسفة أبعد عن اتباع الأنبياء، كانوا أعظم اختلافًا، و الخوارج والمعتزلة والروافض لما كانوا ـ أيضًا ـ أبعد عن السنة والحديث،كانوا أعظم افتراقًا في هذه، لاسيما الرافضة، فإنه يقال: إنهم أعظم الطوائف اختلافًا؛ وذلك لأنهم أبعد الطوائف عن السنة والجماعة، بخلاف المعتزلة فإنهم أقرب إلى ذلك منهم.

وأبو محمد بن قتيبة ـ في أول كتاب مختلف الحديث ـ لما ذكر أهل الحديث وأئمتهم، وأهل الكلام وأئمتهم، قفى بذكر أئمة هؤلاء ووصف أقوالهم وأعمالهم ، ووصف أئمة هؤلاء، وأقوالهم وأفعالهم بما يبين لكل أحد أن أهل الحديث هم أهل الحق والهدى، وأن غيرهم أولى بالضلال والجهل والحشو والباطل .

وأيضًا ، المخالفون لأهل الحديث هم مظنة فساد الأعمال؛ إما عن سوء عقيدة ونفاق، وإما عن مرض في القلب وضعف إيمان، ففيهم من ترك الواجبات ، واعتداء الحدود والاستخفاف بالحقوق وقسوة القلب، ما هو ظاهر لكل أحد، وعامة شيوخهم يرمون بالعظائم، وإن كان فيهم من هو معروف بزهد وعبادة، ففي زهد بعض العامة من أهل

(١) في المطبوعة:« والرياضات» والصواب ما أثبتناه.

السنة وعبادته ما هو أرجح مما هو فيه.

ومن المعلوم أن العلم أصل العمل، وصحة الأصول توجب صحة الفروع، والرجل لا يصدر عنه فساد العمل إلا لشيئين؛ إما الحاجة ، وإما الجهل، فأما العالم بقبح الشيء الغني عنه فلا يفعله، اللهم إلا من غلب هواه عقله واستولت عليه المعاصي ، فذلك لون آخر وضرب ثان.

وأيضاً ، فإنه لا يعرف من أهل الكلام أحد إلا وله في الإسلام مقالة يكفر قائلها عموم المسلمين حتى أصحابه، وفي التعميم ما يغني عن التعيين ، فأي فريق أحق بالحشو والضلال من هؤلاء؟ وذلك يقتضي وجود الردة فيهم، كما يوجد النفاق فيهم كثيراً.

وهذا إذا كان في المقالات الخفية فقد يقال: إنه فيها مخطئ ضال، لم تقم عليه الحجة التي يكفر صاحبها، لكن ذلك يقع في طوائف منهم في الأمور الظاهرة التي تعلم العامة والخاصة من المسلمين أنها من دين المسلمين، بل اليهود والنصارى يعلمون أن محمداً ﷺ بعث بها، وكفر مخالفها؛ مثل أمره بعبادة الله وحده لا شريك له، ونهيه عن عبادة أحد سوى الله من الملائكة والنبيين والشمس والقمر والكواكب والأصنام وغير ذلك، فإن هذا أظهر شعائر الإسلام، ومثل أمره بالصلوات الخمس، وإيجابه لها وتعظيم شأنها، ومثل معاداته لليهود والنصارى والمشركين والصابئين والمجوس، ومثل تحريم الفواحش والربا والخمر والميسر ونحو ذلك.

ثم تجد كثيراً من رؤسائهم وقعوا في هذه الأمور، فكانوا مرتدين، وإن كانوا قد يتوبون من ذلك ويعودون إلى الإسلام، فقد حكى عن الجهم بن صفوان :أنه ترك الصلاة أربعين يومًا لا يرى وجوبها،كرؤساء العشائر مثل الأقرع بن حابس وعيينة بن حصن ونحوهم ممن ارتد عن الإسلام ودخل فيه، ففيهم من كان يتهم بالنفاق ومرض القلب، وفيهم من لم يكن كذلك.

أو يقال : هم لما فيهم من العلم يشبهون بعبد الله بن أبي سرح ، الذي كان كاتب الوحي، فارتد ولحق بالمشركين ، فأهدر النبي ﷺ دمه عام الفتح، ثم أتى به عثمان إليه فبايعه على الإسلام.

فمن صنف في مذهب المشركين ونحوهم، أحسن أحواله: أن يكون مسلمًا، فكثير من رؤوس هؤلاء هكذا، تجده تارة يرتد عن الإسلام ردة صريحة، وتارة يعود إليه مع مرض في قلبه ونفاق، وقد يكون له حال ثالثة يغلب الإيمان فيها النفاق، لكن قل أن يسلموا من نوع نفاق، والحكايات عنهم بذلك مشهورة،وقد ذكر ابن قتيبة من ذلك طرفًا في أول «مختلف الحديث»،وقد حكى أهل المقالات لبعضهم عن بعض من ذلك طرفًا،كما يذكره

أبو عيسى الوراق والنوبختي وأبو الحسن الأشعري، والقاضي أبو بكر بن الباقلاني، وأبوعبد الله الشهرستاني، وغيرهم ، ممن يذكر مقالات أهل الكلام.

وأبلغ من ذلك أن منهم من يصنف في دين المشركين والردة عن الإسلام، كما صنف الرازي كتابه في عبادة الكواكب والأصنام، وأقام الأدلة على حسن ذلك ومنفعته ورغب فيه، وهذه ردة عن الإسلام باتفاق المسلمين، وإن كان قد يكون تاب منه وعاد إلى الإسلام.

ومن العجب ، أن أهل الكلام يزعمون أن أهل الحديث والسنة أهل تقليد، ليسوا أهل نظر واستدلال، وأنهم ينكرون حجة العقل. وربما حكي إنكار النظر عن بعض أئمة السنة، وهذا مما ينكرونه عليهم.

فيقال لهم : ليس هذا بحق ؛ فإن أهل السنة والحديث لا ينكرون ما جاء به القرآن، هذا أصل متفق عليه بينهم، والله قد أمر بالنظر والاعتبار والتفكر والتدبر في غير آية، ولا يعرف عن أحد من سلف الأمة ولا أئمة السنة وعلمائها أنه أنكر ذلك، بل كلهم متفقون على الأمر بما جاءت به الشريعة، من النظر والتفكر والاعتبار والتدبر وغير ذلك، ولكن وقع اشتراك في لفظ «النظر والاستدلال» ولفظ «الكلام» ، فإنهم أنكروا ما ابتدعه المتكلمون من باطل نظرهم وكلامهم واستدلالهم، فاعتقدوا أن إنكار هذا مستلزم لإنكار جنس النظر والاستدلال.

وهذا كما أن طائفة من أهل الكلام يسمى ما وضعه «أصول الدين»، وهذا اسم عظيم، والمسمى به فيه من فساد الدين ما الله به عليم. فإذا أنكر أهل الحق والسنة ذلك، قال المبطل : قد أنكروا أصول الدين . وهم لم ينكروا ما يستحق أن يسمى أصول الدين، وإنما أنكروا ما سماه هذا أصول الدين، وهي أسماء سموها هم وآباؤهم بأسماء ما أنزل الله بها من سلطان ، فالدين ما شرعه الله ورسوله، وقد بين أصوله وفروعه، ومن المحال أن يكون الرسول قد بين فروع الدين دون أصوله، كما قد بينا هذا في غير هذا الموضع، فهكذا لفظ النظر، والاعتبار، والاستدلال.

وعامة هذه الضلالات إنما تطرق من لم يعتصم بالكتاب والسنة، كما كان الزهري يقول: كان علماؤنا يقولون : الاعتصام بالسنة هو النجاة، وقال مالك: السنة سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق.

وذلك أن السنة والشريعة والمنهاج هو الصراط المستقيم، الذي يوصل العباد إلى الله. والرسول هو الدليل الهادي الخِرِّيت[1] في هذا الصراط، كما قال تعالى : ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ

(١) الخِرِّيت: الدليل الحاذق. انظر: القاموس المحيط، مادة «خرت».

شاهداً ومُبَشِّراً وَنَذيراً . وَدَاعياً إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجاً مُنيراً ﴾ [الأحزاب: ٤٥، ٤٦]، وقال تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ . صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ أَلا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الأُمُورُ ﴾[الشورى: ٥٢، ٥٣]، وقال تعالى: ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ﴾[الأنعام: ١٥٣]، وقال عبد الله بن مسعود: خط رسول الله ﷺ خطًا، وخط خطوطًا عن يمينه وشماله، ثم قال: «هذا سبيل الله، وهذه سُبُل على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه». ثم قرأ: ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ﴾ (١).

وإذا تأمل العاقل ـ الذي يرجو لقاء الله ـ هذا المثال ، وتأمل سائر الطوائف من الخوارج، ثم المعتزلة، ثم الجهمية، والرافضة، ومن أقرب منهم إلى السنة من أهل الكلام، مثل الكرامية والكلابية والأشعرية وغيرهم، وأن كلا منهم له سبيل يخرج به عما عليه الصحابة وأهل الحديث، ويدعي أن سبيله هو الصواب ، وجدت أنهم المراد بهذا المثال الذي ضربه المعصوم ،الذي لا يتكلم عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى.

والعجب أن من هؤلاء من يصرح بأن عقله إذا عارضه الحديث ـ لاسيما في أخبار الصفات ـ حمل الحديث على عقله وصرح بتقديمه على الحديث، وجعل عقله ميزانًا للحديث، فليت شعري هل عقله هذا كان مصرحًا بتقديمه في الشريعة المحمدية، فيكون من السبيل المأمور باتباعه، أم هو عقل مبتدع جاهل ضال حائر خارج عن السبيل ؟ فلا حول ولا قوة إلا بالله.

وهؤلاء الاتحادية وأمثالهم ، إنما أتوا من قلة العلم والإيمان بصفات الله التي يتميز بها عن المخلوقات، وقلة اتباع السنة وطريقة السلف في ذلك، بل قد يعتقدون من التجهم ما ينافي السنة، تلقيًا لذلك عن متفلسف أو متكلم، فيكون ذلك الاعتقاد صادًا لهم عن سبيل الله، كلما أرادت قلوبهم أن تتقرب إلى ربها ، وتسلك الصراط المستقيم إليه، وتعبده ـ كما فطروا عليه ، وكما بلغتهم الرسل من علوه وعظمته ـ صرفتهم تلك العوائق المضلة عن ذلك ، حتى تجد خلقًا من مقلدة الجهمية يوافقهم بلسانه، وأما قلبه فعلى الفطرة والسنة، وأكثرهم لا يفهمون ما النفي الذي يقولونه بألسنتهم ، بل يجعلونه تنزيهًا مطلقًا مجملاً.

ومنهم من لا يفهم قول الجهمية. بل يفهم من النفي معنى صحيحًا، ويعتقد أن المثبت يثبت نقيض ذلك، ويسمع من بعض الناس ذكر ذلك.

---

(١) أحمد ١ / ٤٦٥ والنسائى فى التفسير (١٩٤) وصححه الحاكم ووافقه الذهبى .

مثل أن يفهم من قولهم : ليس في جهة ، ولا له مكان، ولا هو في السماء، أنه ليس في جوف السموات، وهذا معنى صحيح، وإيمانه بذلك حق، ولكن يظن أن الذين قالوا هذا النفي اقتصروا على ذلك، وليس كذلك، بل مرادهم: أنه ما فوق العرش شيء أصلاً ، ولا فوق السموات إلا عدم محض، ليس هناك إله يعبد، ولا رب يدعى ويسأل، ولا خالق خلق الخلائق، ولا عُرج بالنبي إلى ربه أصلا، هذا مقصودهم.

وهذا هو الذي أوقع الاتحادية في قولهم: هو نفس الموجودات ؛إذ لم تجد قلوبهم موجوداً إلا هذه الموجودات ، إذا لم يكن فوقها شيء آخر، وهذا من المعارف الفطرية الشهودية الوجودية : أنه ليس إلا هذا الوجود المخلوق، أو وجود آخر مباين له متميز عنه، لاسيما إذا علموا أن الأفلاك مستديرة وأن الأعلى هو المحيط ؛ فإنهم يعلمون أنه ليس إلا هذا الوجود المخلوق ، أو موجود فوقه.

فإذا اعتقدوا مع ذلك أنه ليس هناك وجود آخر ولا فوق العالم شيء ، لزم أن يقولوا: هو هذا الوجود المخلوق، كما قال الاتحادية . وهذه بعينها هي حجة الاتحادية. وهذا بعينه هو مشرب قدماء الجهمية وحدثائهم كما يقولون: هو في كل مكان، وليس هو في مكان. ولايختص بشيء ، يجمعون دائمًا بين القولين المتناقضين ؛ لأنهم يريدون إثبات موجود، وليس عندهم شيء فوق العالم، فتعين أن يكون هو العالم أو يكون فيه. ثم يريدون إثبات شيء غير المخلوق، فيقولون: ليس هو في العالم كما ليس خارجًا فيثبتونه فيما يثبتون ؛ إذ كانت قلوبهم متشابهة في النفي والتعطيل، وهو إنكار موجود حقيقي مباين للمخلوقات عالٍ عليها.

وإنما يفترقون فيما يثبتونه، ويكرهون فطرهم وعقولهم على قبول المحال المتناقض، فيقولون : هو في العالم، وليس هو فيه، أو هو العالم وليس إياه، أو يغلبون الإثبات فيقولون: بل هو نفس الوجود، أو النفي، فيقولون : ليس في العالم ولا خارجًا عنه، أو يدينون بالإثبات في حال وبالنفي في حال، إذا غلب على أحدهم عقله غلب النفي، وهو أنه ليس في العالم، وإذا غلب عليه الوجْد والعبادة رجح الإثبات وهو أنه في هذا الوجود أو هو هو ، لا تجد جهميًا إلا على أحد هذه الوجوه الأربعة، وإن تنوعوا فيما يثبتونه ـ كما ذكرته لك ـ فهم مشتركون في التعطيل .

وقد رأيت منهم ومن كتبهم، وسمعت منهم وممن يخبر عنهم من ذلك ما شاء الله، وكلهم على هذه الأحوال ضالون عن معبودهم وإلههم وخالقهم. ثم رأيت كلام السلف والأئمة كلهم يصفونهم بمثل ذلك. فمَنَّ الله علينا باتباع سبيل المؤمنين وآمنا بالله

وبرسوله، وكل هؤلاء يجد نفسه مضطربة في هذا الاعتقاد ؛ لتناقضه في نفسه، وإنما يسكن بعض اضطرابه نوع تقليد لمعظم عنده،أو خوفه من مخالفة أصحابه ، أو زعمه أن هذا من حكم الوهم والخيال دون العقل.

وهذا التناقض في إثبات هذا الموجود الذي ليس بخارج عن العالم ولا هو العالم، الذي ترده فطرهم وشهودهم وعقولهم، غير ما في الفطرة من الإقرار بصانع فوق العالم، فإن هذا إقرار الفطرة بالحق المعروف، وذاك إنكار الفطرة بالباطل المنكر.

ومن هذا الباب : ما ذكره محمد بن طاهر المقدسي في حكايته المعروفة: أن الشيخ أبا جعفر الهمداني حضر مرة، والأستاذ أبو المعالي يذكر على المنبر: كان الله ولا عرش، ونفى الاستواء ـ على ما عرف من قوله ، وإن كان في آخر عمره رجع عن هذه العقيدة، ومات على دين أمه وعجائز نيسابور ـ قال : فقال الشيخ أبو جعفر: يا أستاذ ، دعنا من ذكر العرش ـ يعني : لأن ذلك إنما جاء في السمع ـ أخبرنا عن هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا: ما قال عارف قط: يا ألله إلا وجد من قلبه معنى يطلب العلو، لا يلتفت يمنة ولا يسرة، فكيف ندفع هذه الضرورة عن قلوبنا؟ فصرخ أبو المعالي، ووضع يده على رأسه، وقال: حيرني الهمداني ، أو كما قال، ونزل.

فهذا الشيخ تكلم بلسان جميع بني آدم، فأخبر أن العرش والعلم باستواء الله عليه، إنما أخذ من جهة الشرع وخبر الكتاب والسنة، بخلاف الإقرار بعلو الله على الخلق من غير تعيين عرش ولا استواء، فإن هذا أمر فطري ضروري نجده في قلوبنا نحن وجميع من يدعو الله ـ تعالى ـ فكيف ندفع هذه الضرورة عن قلوبنا ؟!

والجارية التي قال لها النبي ﷺ :« أين الله ؟ » قالت: في السماء. قال: «اعتقها فإنها مؤمنة» [(١)] ،جارية أعجمية، أرأيت من فقّهها وأخبرها بما ذكرته؟ وإنما أخبرت عن الفطرة التي فطرها الله ـ تعالى ـ عليها،وأقرها النبي ﷺ على ذلك، وشهد لها بالإيمان.

فليتأمل العاقل ذلك يجده هاديًا له على معرفة ربه، والإقرار به كما ينبغي ، لا ما أحدثه المتعمقون والمتشدقون ممن سول لهم الشيطان وأملى لهم.

ومن أمثلة ذلك: أن الذين لبسوا الكلام بالفلسفة ـ من أكابر المتكلمين ـ تجدهم يعدون من الأسرار المصونة والعلوم المخزونة، ما إذا تدبره من له أدنى عقل ودين، وجد فيه من الجهل والضلال ما لم يكن يظن أنه يقع فيه هؤلاء، حتى قد يكذب بصدور ذلك عنهم، مثل تفسير حديث المعراج الذي ألفه « أبو عبد الله الرازي » ، الذي احتذى فيه حذو ابن

---

(١) مسلم في المساجد (٥٣٧/٣٣)، وأبو داود في الصلاة (٩٣٠)،ومالك في العتق ٧٧٦/٢(٨) ، وأحمد ٢٩١/٢.

سينا، و«عين القضاة الهمداني»، فإنه روى حديث المعراج بسياق طويل وأسماء عجيبة، وترتيب لا يوجد في شيء من كتب المسلمين، لا في الأحاديث الصحيحة ولا الحسنة، ولا الضعيفة المروية عند أهل العلم، وإنما وضعه بعض السؤال والطرقية ، أو بعض شياطين الوعاظ أو بعض الزنادقة.

ثم إنه مع الجهل بحديث المعراج ـ الموجود في كتب الحديث والتفسير والسيرة، وعدوله عما يوجد في هذه الكتب إلى ما لم يسمع من عالم، ولا يوجد في أثارة [1]من علم ـ فسره بتفسير الصابئة الضالة المنجمين، وجعل معراج الرسول ترقيه بفكره إلى الأفلاك، وأن الأنبياء الذين رآهم هم الكواكب، فآدم هو القمر، وإدريس هو الشمس، والأنهار الأربعة هي العناصر الأربعة، وأنه عرف الوجود الواجب المطلق، ثم إنه يعظم ذلك ويجعله من الأسرار والمعارف التي يجب صونها عن أفهام المؤمنين ، وعلمائهم ، حتى إن طائفة ممن كانوا يعظمونه لما رأوا ذلك تعجبوا منه غاية التعجب، وجعل بعض المتعصبين له يدفع ذلك، حتى أروه النسخة بخط بعض المشائخ المعروفين الخبيرين بحاله، وقد كتبها في ضمن كتابه الذي سماه :« المطالب العالية» ، وجمع فيه عامة آراء الفلاسفة والمتكلمين.

وتجد أبا حامد الغزالي ـ مع أن له من العلم بالفقه والتصوف والكلام والأصول وغير ذلك، مع الزهد والعبادة وحسن القصد، وتبحره في العلوم الإسلامية أكثر من أولئك ـ يذكر في كتاب «الأربعين» ونحوه ، كتابه: «المضنون به على غير أهله» ، فإذا طلبت ذلك الكتاب واعتقدت فيه أسرار الحقائق وغاية المطالب، وجدته قول الصابئة المتفلسفة بعينه،قد غيرت عباراتهم وترتيباتهم ، ومن لم يعلم حقائق مقالات العباد ومقالات أهل الملل،يعتقد أن ذاك هو السر الذي كان بين النبي ﷺ وأبي بكر، وأنه هو الذي يطلع عليه المكاشفون الذين أدركوا الحقائق بنور إلهي .

فإن أبا حامد كثيرًا ما يحيل في كتبه على ذلك النور الإلهي ، وعلى ما يعتقد أنه يوجد للصوفية والعباد، برياضتهم وديانتهم من إدراك الحقائق وكشفها لهم، حتى يزنوا بذلك ما ورد به الشرع.

وسبب ذلك أنه كان قد علم بذكائه وصدق طلبه، ما في طريق المتكلمين والمتفلسفة من الاضطراب وآتاه الله إيمانًا مجملاً ـ كما أخبر به عن نفسه ـ وصار يتشوف إلى تفصيل الجملة، فيجد في كلام المشائخ والصوفية ما هو أقرب إلى الحق، وأولى بالتحقيق من كلام الفلاسفة والمتكلمين، والأمر كما وجده ،لكن لم يبلغه من الميراث النبوي الذي عند

(١) أي بقية . انظر: لسان العرب ، مادة «أثر».

خاصة الأمة من العلوم والأحوال، وما وصل إليه السابقون الأولون من العلم والعبادة، حتى نالوا من المكاشفات العلمية والمعاملات العبادية ما لم ينله أولئك.

فصار يعتقد أن تفصيل تلك الجملة يحصل بمجرد تلك الطريق، حيث لم يكن عنده طريق غيرها، لانسداد الطريقة الخاصة السنية النبوية عنه بما كان عنده من قلة العلم بها، ومن الشبهات التي تقلدها عن المتفلسفة والمتكلمين، حتى حالوا بها بينه وبين تلك الطريقة.

ولهذا كان كثير الذم لهذه الحوائل ولطريقة العلم، وإنما ذاك لعلمه الذي سلكه، والذي حجب به عن حقيقة المتابعة للرسالة، وليس هو بعلم، وإنما هو عقائد فلسفية وكلامية، كما قال السلف: العلم بالكلام هو الجهل ، وكما قال أبو يوسف : من طلب العلم بالكلام تزندق.

ولهذا صار طائفة ممن يرى فضيلته وديانته يدفعون وجود هذه الكتب عنه، حتى كان الفقيه أبو محمد بن عبد السلام ـ فيما علقه عنه ـ ينكر أن يكون« بداية الهداية» من تصنيفه، ويقول: إنما هو تقول عليه، مع أن هذه الكتب مقبولها أضعاف مردودها، والمردود منها أمور مجملة ، وليس فيها عقائد، ولا أصول الدين.

وأما المضنون به على غير أهله، فقد كان طائفة أخرى من العلماء يكذبون ثبوته عنه، وأما أهل الخبرة به وبحاله، فيعلمون أن هذا كله كلامه، لعلمهم بمواد كلامه ومشابهة بعضه بعضًا، ولكن كان هو وأمثاله ـ كما قدمت ـ مضطربين لا يثبتون على قول ثابت؛ لأن عندهم من الذكاء والطلب ما يتشوفون به إلى طريقة خاصة الخلق، ولم يقدر لهم سلوك طريق خاصة هذه الأمة، الذين ورثوا عن الرسول ﷺ العلم والإيمان ، وهم أهل حقائق الإيمان والقرآن ـ كما قدمناه ـ وأهل الفهم لكتاب الله والعلم والفهم لحديث رسول الله ﷺ ، واتباع هذا العلم بالأحوال والأعمال المناسبة لذلك، كما جاءت به الرسالة.

ولهذا كان الشيخ أبو عمرو بن الصلاح [(١)] يقول ـ فيما رأيته بخطه ـ: أبو حامد كثر القول فيه ومنه.

فأما هذه الكتب ـ يعني المخالفة للحق ـ فلا يلتفت إليها، وأما الرجل فيسكت عنه، ويفوض أمره إلى الله .

---

(١) هو أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى الكردي الشهرزوري، المعروف بابن الصلاح، الفقيه الشافعي، ولد سنة ٥٧٧هـ، صنف في علوم الحديث، وتوفى في سنة ٦٤٣هـ بدمشق. [سير أعلام النبلاء ٢٣/ ١٤٠-١٤٤، وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٣-٢٤٥].

ومقصوده أنه لا يذكر بسوء؛ لأن عفو الله عن الناسى والمخطئ وتوبة المذنب تأتي على كل ذنب، وذلك من أقرب الأشياء إلى هذا وأمثاله، ولأن مغفرة الله بالحسنات منه ومن غيره، وتكفيره الذنوب بالمصائب تأتي على محقق الذنوب، فلا يقدم الإنسان على انتقاء ذلك في حق معين إلا ببصيرة، لاسيما مع كثرة الإحسان والعلم الصحيح، والعمل الصالح والقصد الحسن، وهو يميل إلى الفلسفة، لكنه أظهرها في قالب التصوف والعبارات الإسلامية.

ولهذا ، فقد رد عليه علماء المسلمين ،حتى أخص أصحابه أبو بكر بن العربي، فإنه قال: شيخنا أبو حامد دخل في بطن الفلاسفة، ثم أراد أن يخرج منهم فما قدر.

وقد حكى عنه من القول بمذاهب الباطنية ما يوجد تصديق ذلك في كتبه. ورد عليه أبو عبد الله المازري في كتاب أفرده، ورد عليه أبو بكر الطرطوشي، ورد عليه أبو الحسن المرغيناني رفيقه، رد عليه كلامه في مشكاة الأنوار ونحوه، ورد عليه الشيخ أبو البيان، والشيخ أبو عمرو بن الصلاح ، وحذر من كلامه في ذلك هو وأبو زكريا النواوي وغيرهما ،ورد عليه ابن عقيل ، وابن الجوزي ،وأبو محمد المقدسي وغيرهم.

وهذا باب واسع، فإن الخارجين عن طريقة السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، لهم في كلام الرسول ثلاث طرق: طريقة التخييل، وطريقة التأويل ، وطريقة التخييل.

فأهل التخييل : هم الفلاسفة والباطنية، الذي يقولون : إنه خيل أشياء، لا حقيقة لها في الباطن، وخاصية النبوة عندهم التخيل.

وطريقة التأويل : طريقة المتكلمين من الجهمية والمعتزلة وأتباعهم ، يقولون :إن ما قاله له تأويلات تخالف ما دل عليه اللفظ، وما يفهم منه، وهو ـ وإن كان لم يبين مراده ولا بين الحق الذي يجب اعتقاده ـ فكان مقصوده: أن هذا يكون سببًا للبحث بالعقل، حتى يعلم الناس الحق بعقولهم، ويجتهدوا في تأويل ألفاظه إلى ما يوافق قولهم؛ ليثابوا على ذلك، فلم يكن قصده لهم البيان والهداية، والإرشاد والتعليم، بل قصده التعمية والتلبيس، ولم يعرفهم الحق حتى ينالوا الحق بعقلهم، ويعرفوا حينئذ أن كلامه لم يقصد به البيان، فيجعلوا[1] حالهم في العلم مع عدمه خيراً من حالهم مع وجوده.

ك المتقدمون ، كابن سينا وأمثاله ، ينكرون على هؤلاء ، ويقولون : ألفاظه
حة لا تقبل التأويل ، لكن كان قصده التخييل ، وأن يعتقد الناس الأمر على

ـعة: «فيجعلون» وهوخطأ.

خلاف ما هو عليه.

وأما الصنف الثالث : الذين يقولون: إنهم أتباع السلف، فيقولون : إنه لم يكن الرسول يعرف معنى ما أنزل عليه من هذه الآيات، ولا أصحابه يعلمون معنى ذلك، بل لازم قولهم: أنه هو نفسه لم يكن يعرف معنى ما تكلم به من أحاديث الصفات، بل يتكلم بكلام لا يعرف معناه، والذين ينتحلون مذهب السلف يقولون: إنهم لم يكونوا يعرفون معاني النصوص ، بل يقولون ذلك في الرسول . وهذا القول من أبطل الأقوال، ومما يعتمدون عليه من ذلك ما فهموه من قوله تعالى : ﴿ **وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلا اللَّهُ** ﴾ [آل عمران:٧]، ويظنون أن التأويل هو المعنى الذي يسمونه هم تأويلا، وهو مخالف للظاهر.

ثم هؤلاء قد يقولون: تجري النصوص على ظاهرها، وتأويلها لا يعلمه إلا الله، ويريدون بالتأويل ما يخالف الظاهر، وهذا تناقض منهم. وطائفة يريدون بالظاهر ألفاظ النصوص فقط، والطائفتان غالطتان في فهم الآية.

وذلك أن لفظ «التأويل» قد صار بسبب تعدد الاصطلاحات ، له ثلاثة [(١)] معان:

أحدها : أن يراد بالتأويل حقيقة ما يؤول إليه الكلام، وإن وافق ظاهره. وهذا هو المعنى الذي يراد بلفظ التأويل في الكتاب والسنة، كقوله تعالى: ﴿ **هَلْ يَنظُرُونَ إِلا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ** ﴾[الأعراف:٥٣]، ومنه قول عائشة: كان رسول الله ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده :«سبحانك اللهم ربنا ولك الحمد، اللهم اغفر لي»، يتأوَّلُ القرآن [(٢)].

والثاني : يراد بلفظ التأويل :التفسير، وهو اصطلاح كثير من المفسرين، ولهذا قال مجاهد ـ إمام أهل التفسير ـ: إن الراسخين في العلم يعلمون تأويل المتشابه، فإنه أراد بذلك تفسيره وبيان معانيه، وهذا مما يعلمه الراسخون.

والثالث: أن يراد بلفظ «التأويل» :صرف اللفظ عن ظاهره الذي يدل عليه ظاهره إلى ما يخالف ذلك؛ لدليل منفصل يوجب ذلك. وهذا التأويل لا يكون إلا مخالفًا لما يدل عليه اللفظ ويبينه. وتسمية هذا تأويلاً لم يكن في عرف السلف، وإنما سمى هذا وحده تأويلاً طائفة من المتأخرين الخائضين في الفقه وأصوله والكلام، وظن هؤلاء أن قوله

---

(١) في المطبوعة :« ثلاث» وهو خطأ.

(٢) البخاري في الأذان (٨١٧)، ومسلم في الصلاة (٤٨٤/٢١٧) وأبو داود في الصلاة (٨٧٧)، والنسائي في التطبيق (١١٢٢)، وابن ماجه في إقامة الصلاة (٨٨٩)، وأحمد ٤٣/٦، ٤٩، ١٩٠.

تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلا اللَّهُ﴾[آل عمران:٧]، يراد به هذا المعنى ، ثم صاروا في هذا التأويل على طريقين: قوم يقولون: إنه لا يعلمه إلا الله. وقوم يقولون: إن الراسخين في العلم يعلمونه، وكلتا (١) الطائفتين مخطئة.

فإن هذا التأويل في كثير من المواضع ـ أو أكثرها وعامتها ـ من باب تحريف الكلم عن مواضعه، من جنس تأويلات القرامطة والباطنية. وهذا هو التأويل الذي اتفق سلف الأمة وأئمتها على ذمه وصاحوا بأهله من أقطار الأرض، ورموا في آثارهم بالشُّهُب.

وقد صنف الإمام أحمد كتابًا في الرد على هؤلاء ، وسماه: «الرد على الزنادقة والجهمية، فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله» فعاب أحمد عليهم أنهم يفسرون القرآن بغير ما هو معناه، ولم يقل أحمد ولا أحد من الأئمة :إن الرسول لم يكن يعرف معاني آيات الصفات وأحاديثها، ولا قالوا: إن الصحابة والتابعين لهم بإحسان لم يعرفوا تفسير القرآن ومعانيه.

كيف وقد أمر الله بتدبر كتابه، فقال تعالى :﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾ [ص:٢٩] ، ولم يقل: بعض آياته؟ وقال: ﴿أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾[النساء: ٨٢، محمد: ٢٤] ، وقال: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ﴾[المؤمنون:٦٨]، وأمثال ذلك في النصوص التي تبين أن الله يحب أن يتدبر الناس القرآن كله، وأنه جعله نورًا وهدى لعباده، ومحال أن يكون ذلك مما لا يفهم معناه، وقد قال أبو عبد الرحمن السلمي: حدثنا الذين كانوا يقرئوننا القرآن ـ عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود ـ أنهم قالوا: كنا إذا تعلمنا من النبي ﷺ عشر آيات لم نجاوزها ، حتى نتعلم ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعًا، وهذه الأمور مبسوطة في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن من يقول في الرسول وبيانه للناس مما هو من قول الملاحدة ، فكيف يكون قوله في السلف؟ حتى يدعي اتباعه، وهو مخالف للرسول والسلف عند نفسه وعند طائفته، فإنه قد أظهر من قول النفاة ما كان الرسول يرى عدم إظهاره، لما فيه من فساد الناس. وأما عند أهل العلم والإيمان فلا.

وقول النفاة باطل باطنًا وظاهرًا، والرسول ﷺ ومتبعوه منزهون عن ذلك، بل مات ﷺ وتركنا على المحجة البيضاء ، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك، وأخبرنا أن كل ما حدث بعده من محدثات الأمور فهو بدعة، وكل بدعة ضلالة (٢).

---

(١) في المطبوعة :« وكلا» وهو خطأ.

(٢) مسلم فى الجمعة (٨٦٧ / ٤٣) .

وربما أنشد بعض أهل الكلام بيت مجنون بني عامر:

وكل يدعي وصلا لليلي ... وليلي لا تقر لهم بذاكا

فمن قال: من الشعر ما هو حكمة، أو تمثل ببيت من الشعر فيما تبين له أنه حق، كان قريبًا. أما إثبات الدعوى بمجرد كلام منظوم من شعر أو غيره، فيقال لصاحبه: ينبغي أن تبين أن السلف لا يقرون بمن انتحلتهم. وهذا ظاهر فيما ذكره هو وغيره، ممن يقولون عن السلف ما لم يقولوه، ولم ينقله عنهم أحد له معرفة بحالهم، وعدل فيما نقل، فإن الناقل لابد أن يكون عالمًا عدلاً.

فإن فرض أن أحدًا نقل مذهب السلف كما يذكره، فإما أن يكون قليل المعرفة بآثار السلف، كأبي المعالي، وأبي حامد الغزالي، وابن الخطيب وأمثالهم، ممن لم يكن لهم من المعرفة بالحديث ما يعدون به من عوام أهل الصناعة، فضلاً عن خواصها، ولم يكن الواحد من هؤلاء يعرف البخاري ومسلمًا وأحاديثهما، إلا بالسماع، كما يذكر ذلك العامة، ولا يميزون بين الحديث الصحيح المتواتر عند أهل العلم بالحديث، وبين الحديث المفترى المكذوب، وكتبهم أصدق شاهد بذلك ففيها عجائب.

وتجد عامة هؤلاء الخارجين عن منهاج السلف من المتكلمة والمتصوفة يعترف بذلك، إما عند الموت وإما قبل الموت، والحكايات في هذا كثيرة معروفة.

هذا أبو الحسن الأشعري، نشأ في الاعتزال أربعين عامًا يناظر عليه، ثم رجع عن ذلك وصرح بتضليل المعتزلة، وبالغ في الرد عليهم.

وهذا أبو حامد الغزالي ـ مع فرط ذكائه وتألهه ومعرفته بالكلام والفلسفة، وسلوكه طريق الزهد والرياضة والتصوف ـ ينتهي في هذه المسائل إلى الوقف والحيرة، ويحيل في آخر أمره على طريقة أهل الكشف، وإن كان بعد ذلك رجع إلى طريقة أهل الحديث، وصنف «إلجام العوام عن علم الكلام».

وكذلك أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي قال في كتابه الذي صنفه في أقسام اللذات: لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلاً، ولا تروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن اقرأ في الإثبات: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾[فاطر: ١٠]، واقرأ في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾[طه: ١١٠]، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾[مريم: ٦٥]، ثم قال: ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي، وكان يتمثل كثيراً:

نهاية إقـــدام العقـول عقـــال   وأكـثر سعي العالمين ضـــلال
وأرواحنا في وحشة من جسومـنا   وحاصل دنيانا أذى ووبــــال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا   سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا

وهذا إمام الحرمين، ترك ما كان ينتحله ويقرره، واختار مذهب السلف. وكان يقول: يا أصحابنا، لا تشتغلوا بالكلام ! فلو أني عرفت أن الكلام يبلغ بي إلى ما بلغ ما اشتغلت به، وقال عند موته: لقد خضت البحر الخضم، وخليت أهل الإسلام وعلومهم، ودخلت فيما نهوني عنه . والآن : إن لم يتداركني ربي برحمته فالويل لابن الجويني، وها أنذا أموت على عقيدة أمي ـ أو قال ـ : عقيدة عجائز نيسابور.

وكذلك قال أبو عبد الله محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (١) : أخبر أنه لم يجد عند الفلاسفة والمتكلمين إلا الحيرة والندم، وكان ينشد :

لعمري لقد طفت المعاهد كلها   وسيرت طرفي بين تلك المعالم
فلم أر إلا واضعًا كف حائــر   على ذقن ، أو قارعًا سن نادم

وابن الفارض ـ من متأخري الاتحادية ، صاحب القصيدة التائية المعروفة بـ «نظم السلوك»، وقد نظم فيها الاتحاد نظمًا رائق اللفظ، فهو أخبث من لحم خنزير في صينية من ذهب. وما أحسن تسميتها بنظم الشكوك! الله أعلم بها وبما اشتملت عليه وقد نفقت كثيرًا، وبالغ أهل العصر في تحسينها والاعتداد بما فيها من الاتحاد ـ لما حضرته الوفاة أنشد:

إن كان منزلتي في الحب عندكم   ما قد لقيت فقد ضيعت أيامي
أمنية ظفرت نفسي بها زمـــنًا   واليوم أحسبها أضغاث أحلام

ولقد كان من أصول الإيمان : أن يثبت الله العبد بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة، كما قال تعالى: **﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ . تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ . وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ الأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ . يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾** [إبراهيم: ٢٤-٢٧].

والكلمة أصل العقيدة؛ فان الاعتقاد هو الكلمة التي يعتقدها المرء، وأطيب الكلام

---

(١) هو شيخ أهل الكلام والحكمة ، برع في الفقه، وكان قوي الفهم، مليح الوعظ ، صنف كتاب «نهاية الإقدام» و« كتاب الملل والنحل»، وتوفى سنة ٥٤٦ .[سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٢٨٦-٢٨٨].

والعقائد كلمة التوحيد واعتقاد أن لا إله إلا الله ، وأخبث الكلام والعقائد كلمة الشرك، وهو اتخاذ إله مع الله، فإن ذلك باطل لا حقيقة له؛ ولهذا قال سبحانه: ﴿مَا لَهَا مِن قَرَارٍ﴾؛ ولهذا كان كلما بحث الباحث وعمل العامل على هذه الكلمات والعقائد الخبيثة لا يزداد إلا ضلالاً وبعدًا عن الحق وعلمًا ببطلانها، كما قال تعالى : ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِندَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ . أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ﴾ [النور: ٣٩، ٤٠].

فذكر ـ سبحانه ـ مثلين :

أحدهما : مثل الكفر والجهل المركب الذي يحسبه صاحبه موجودًا، وفي الواقع يكون خيالاً معدومًا كالسراب، وأن القلب عطشان إلى الحق كعطش الجسد إلى الماء. فإذا طلب ما ظنه ماءً وجده سرابًا ، ووجد الله عنده فوفاه حسابه والله سريع الحساب وهكذا تجد عامة هؤلاء الخارجين عن السنة والجماعة.

والمثل الثاني : مثل الكفر والجهل البسيط الذي لا يتبين فيه صاحبه حقًا ولا يرى فيه هدى، والكفر المركب مستلزم للبسيط، وكل كفر فلابد فيه من جهل مركب.

فضرب الله ـ سبحانه ـ المثلين بذلك ليبين حال الاعتقاد الفاسد، ويبين حال عدم معرفة الحق ـ وهو يشبه حال المغضوب عليهم والضالين ـ حال المصمم على الباطل حتى يحل به العذاب ، وحال الضال الذي لا يرى طريق الهدى.

فنسأل الله العظيم أن يثبتنا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ، وأن يرزقنا الاعتصام بالكتاب والسنة.

ومن أمثلة ما ينسبه كثير من أتباع المشائخ والصوفية إلى المشائخ الصادقين من الكذب والمحال، أو يكون من كلامهم المتشابه الذي تأولوه على غير تأويله، أو يكون من غلطات بعض الشيوخ وزلاتهم، أو من ذنوب بعضهم وخطئهم مثل: كثير من البدع والفجور الذي يفعله بعضهم بتأويل سائغ أو بوجه غير سائغ، فيعفي عنه أو يتوب منه أو يكون له حسنات يغفر له بها، أو مصائب يكفر عنه بها، أو يكون من كلام المتشبهين بأولياء الله من ذوي الزهادات والعبادات والمقامات، وليس هو من أولياء الله المتقين، بل من الجاهلين الظالمين المعتدين، أو المنافقين أو الكافرين.

وهذا كثير ملأ العالم، تجد كل قوم يدعون من الاختصاص بالأسرار والحقائق ما لا

يدعى المرسلون، وأن ذلك عند خواصهم، وأن ذلك لا ينبغي أن يقابل إلا بالتسليم، ويحتجون لذلك بأحاديث موضوعة، وتفسيرات باطلة. مثل قولهم عن عمر: إن النبي ﷺ كان يتحدث هو وأبو بكر بحديث، وكنت كالزنجي بينهما،فيجعلون عمر مع النبي ﷺ وصديقه كالزنجي . وهو حاضر يسمع الكلام، ثم يدعي أحدهم أنه علم ذلك بما قذف في قلبه، ويدعي كل منهم أن ذلك هو ما يقوله من الزور والباطل، ولو ذكرت ما في هذا الباب من أصناف الدعاوي الباطلة لطال.

فمنهم من يجعل للشيخ قصائد يسميها «جنيب القرآن» ، ويكون وجده بها وفرحه بمضمونها أعظم من القرآن، و يكون فيها من الكذب والضلال أمور.

ومنهم من يجعل له قصائد في الاتحاد، وأنه خالق جميع الخلق، وأنه خلق السموات والأرض، وأنه يسجد له ويعبد.

ومنهم من يصف ربه في قصائده بما نقل في الموضوعات من أصناف التمثيل والتكييف والتجسيم، التي هي كذب مفترى وكفر صريح مثل: مواكلته ومشاربته، ومماشاته ومعانقته ، ونزوله إلى الأرض وقعوده في بعض رياض الأرض، ونحو ذلك، ويجعل كل منهم ذلك من الأسرار المخزونة والعلوم المصونة التي تكون لخواص أولياء الله المتقين.

ومن أمثلة ذلك: أنك تجد عند الرافضة والمتشيعة، ومن أخذ عنهم منْ دعوى علوم الأسرار، والحقائق، التي يدعون أخذها عن أهل البيت، إما من العلوم الدينية، وإما من علم الحوادث الكائنة، ما هو عنده ممن أجل الأمور التي يجب التواصي بكتمانها، والإيمان بما لا يعلم حقيقته من ذلك، وجميعها كذب مختلق وإفك مفترى.

فإن هذه الطائفة «الرافضة» من أكثر الطوائف كذبًا وادعاء للعلم المكتوم؛ ولهذا انتسبت إليهم الباطنية والقرامطة.

وهؤلاء خرج أولهم في زمن أمير المؤمنين على بن أبي طالب - رضي الله عنه - وصاروا يدعون أنه خص بأسرار من العلوم والوصية، حتى كان يسأله عن ذلك خواص أصحابه، فيخبرهم بانتفاء ذلك، ولما بلغه أن ذلك قد قيل، كان يخطب الناس وينفي ذلك عن نفسه.

وقد خرَّجَ أصحاب الصحيح كلام عليٍّ هذا من غير وجه، مثل ما في الصحيح عن أبي جُحَيْفَة قال: سألت عليا : هل عندكم شيء ليس في القرآن؟ فقال: لا ، والذي فلق الحبة وبَرَأ النَّسَمَة [1] ، ما عندنا إلا ما في القرآن، إلا فهما يعطيه الله الرجل في كتابه وما في هذه الصحيفة . قلت:وما في الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، وألا يقتل

(١) أي : خلق ذات الروح . انظر: النهاية ٥/ ٤٩.

مسلم بكافر. ولفظ البخاري: هل عندكم شيء من الوحي غير ما في كتاب الله ؟ قال: لا، والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ، ما أعلمه إلا فهما يعطيه الله رجلاً في القرآن (١).

وفي الصحيحين عن إبراهيم التيمي عن أبيه - وهذا من أصح إسناد على وجه الأرض - عن علي قال: ما عندنا شيء إلا كتاب الله، وهذه الصحيفة عن النبي ﷺ : «المدينة حرام ما بين عير إلى ثور»(٢) ، وفي رواية لمسلم: خطبنا على بن أبي طالب فقال: من زعم أن عندنا كتابًا نقرؤه إلا كتاب الله وما في هذه الصحيفة - قال: وصحيفته معلقة في قراب سيفه - فقد كذب، فيها أسنان الإبل وأشياء من الجراحات، وفيها قال النبي ﷺ: «المدينة حرام» (٣) الحديث.

وأما الكذب والأسرار التي يدعونها عن جعفر الصادق، فمن أكبر الأشياء كذبًا حتى يقال: ما كذب على أحد ما كذب على جعفر - رضي الله عنه.

ومن هذه الأمور المضافة: كتاب «الجَفْر» ، الذي يدعون أنه كتب فيه الحوادث. والجفر: ولد الماعز، يزعمون أنه كتب ذلك في جلده، وكذلك كتاب «البطاقة» الذي يدعيه ابن الحِلِّيّ ونحوه من المغاربة، ومثل كتاب: «الجدول» في الهلال، و «الهفت» عن جعفر وكثير من تفسير القرآن وغيره.

ومثل كتاب «رسائل إخوان الصفا» الذي صنفه جماعة في دولة بني بويه ببغداد، وكانوا من الصابئة المتفلسفة المتحنفة، جمعوا بزعمهم بين دين الصابئة المبدلين وبين الحنيفية وأتوا بكلام المتفلسفة، وبأشياء من الشريعة، وفيه من الكفر والجهل شيء كثير، ومع هذا فإن طائفة من الناس - من بعض أكابر قضاة النواحي - يزعم أنه من كلام جعفر الصادق. وهذا قول زنديق وتشنيع جاهل.

ومثل ما يذكره بعض العامة من ملاحم « ابن غنضب »، ويزعمون أنه كان معلمًا للحسن والحسين. وهذا شيء لم يكن في الوجود باتفاق أهل العلم، وملاحم «ابن غنضب» إنما صنفها بعض الجهال في دولة نور الدين ونحوها، وهو شعر فاسد يدل على أن ناظمه جاهل.

وكذلك عامة هذه الملاحم المروية بالنظم ونحوه، عامتها من الأكاذيب ، وقد أحدث في زماننا من القضاة والمشائخ غير واحدة منها، وقد قررت بعض هؤلاء على ذلك، بعد أن ادعى قدمها، وقلت له: بل أنت صنفتها، ولبستها على بعض ملوك المسلمين لما كان

---

(١) البخاري في الجهاد (٣٠٤٧) ، والترمذي في الديات(١٤١٢) وقال: «حديث حسن صحيح» والنسائي في القسامة (٤٧٤٤) ، وابن ماجه في الديات (٢٦٥٨).

(٢) البخاري في فضائل المدينة (١٨٧٠) ، ومسلم في العتق (١٣٧٠/ ٢٠).

(٣) مسلم في الحج (١٣٧٠/٤٦٧).

المسلمون محاصرين عكّة، وكذلك غيره من القضاة وغيرهم لبسوا على غير هذا الملك.

وباب الكذب في الحوادث الكونية أكثر منه في الأمور الدينية؛ لأن تشوف الذي يغلبون الدنيا على الدين إلى ذلك أكثر وإن كان لأهل الدين إلى ذلك تشوف ، لكن تشوفهم إلى الدين أقوى وأولئك ليس لهم من الفرقان بين الحق والباطل من النور ما لأهل الدين. فلهذا كثر الكذابون في ذلك ونفق منه شيء كثير، وأكلت به أموال عظيمة بالباطل، وقتلت به نفوس كثيرة من المتشوفة إلى الملك ونحوها.

ولهذا ينوِّعون طرق الكذب في ذلك ويتعمدون الكذب فيه، تارة بالإحالة على الحركات والأشكال الجسمانية الإلهية من حركات الأفلاك والكواكب، والشهب والرعود ، والبروق والرياح، وغير ذلك، وتارة بما يحدثونه هم من الحركات والأشكال، كالضرب بالرمل والحصى والشعير، والقرعة باليد ونحو ذلك ، مما هو من جنس الاستقسام بالأزلام، فإنهم يطلبون علم الحوادث بما يفعلونه من هذا الاستقسام بها، سواء كانت قداحًا أو حصىً ، أو غير ذلك مما ذكره أهل العلم بالتفسير.

فكل ما يحدثه الإنسان بحركة من تغيير شيء من الأجسام؛ ليستخرج به علم ما يستقبله فهو من هذا الجنس، بخلاف الفأل الشرعي، وهو الذي كان يعجب النبي ﷺ، وهو أن يخرج متوكلاً على الله فيسمع الكلمة الطيبة: «وكان يعجبه الفأل، ويكره الطيرة»[1] لأن الفأل تقوية لما فعله بإذن الله والتوكل عليه، والطيرة معارضة لذلك، فيكره للإنسان أن يتطير، وإنما تضر الطيرة من تطير؛ لأنه أضر نفسه، فأما المتوكل على الله فلا.

وليس المقصود ذكر هذه الأمور وسبب إصابتها تارة وخطئها تارات. وإنما الغرض أنهم يتعمدون فيها كذبًا كثيرًا، من غير أن تكون قد دلت على ذلك دلالة، كما يتعمد خلق كثير الكذب في الرؤيا، التي منها الرؤيا الصالحة، وهي جزء من ستة وأربعين جزءًا من النبوة، وكما كانت الجن تخلط بالكلمة تسمعها من السماء مائة كذبة، ثم تلقيها إلى الكهان.

ولهذا ثبت في صحيح مسلم عن معاوية بن الحكم السلمي قال: قلت: يا رسول الله ، إني حديث عهد بجاهلية، وقد جاء الله بالإسلام، وإن منا رجالاً يأتون الكهان. قال: «فلا تأتهم». قال: قلت: ومنا رجال يتطيرون. قال: «ذاك شيء يجدونه في صدورهم، فلا يصدهم». قال: قلت: ومنا رجال يخطون. قال: « كان نبي من الأنبياء يخط، فمن وافق خطه فذاك» [2].

فإذا كان ما هو من أجزاء النبوة ومن أخبار الملائكة ما قد يتعمد فيه الكذب الكثير،

---

(١) ابن ماجه في الطب (٣٥٣٦) وقال في الزوائد: « إسناده صحيح ورجاله ثقات»، وأحمد ٢/ ٣٣٢، كلاهما عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) مسلم في المساجد (٥٣٧/٣٣) ، وأبو داود في الصلاة (٩٣٠).

فكيف بما هو في نفسه مضطرب لا يستقر على أصل؟ فلهذا تجد عامة من في دينه فساد يدخل في الأكاذيب الكونية، مثل أهل الاتحاد، فإن ابن عربي - في كتاب «عنقاء مغرب» وغيره - أخبر بمستقبلات كثيرة، عامتها كذب، وكذلك ابن سبعين، وكذلك الذين استخرجوا مدة بقاء هذه الأمة من حساب الجمل من حروف المعجم الذي ورثوه من اليهود، ومن حركات الكواكب الذي ورثوه من الصابئة، كما فعل أبو نصر الكندي، وغيره من الفلاسفة ، وكما فعل بعض من تكلم في تفسير القرآن من أصحاب الرازي، ومن تكلم في تأويل وقائع النساك من المائلين إلى التشيع.

وقد رأيت من أتباع هؤلاء طوائف يدعون أن هذه الأمور من الأسرار المخزونة والعلوم المصونة، وخاطبت في ذلك طوائف منهم، وكنت أحلف لهم أن هذا كذب مفترى، وأنه لا يجري من هذه الأمور شيء ، وطلبت مباهلة بعضهم ؛ لأن ذلك كان متعلقًا بأصول الدين ، وكانوا من الاتحادية الذين يطول وصف دعاويهم.

فإن شيخهم الذي هو عارف وقته وزاهده عندهم، كانوا يزعمون أنه هو المسيح الذي ينزل، وأن معنى ذلك نزول روحانية عيسى - عليه السلام - وأن أمه اسمها مريم، وأنه يقوم بجمع الملل الثلاث، وأنه يظهر مظهرًا أكمل من مظهر محمد وغيره من المرسلين. ولهم مقالات من أعظم المنكرات يطول ذكرها ووصفها.

ثم إن من عجيب الأمر ، أن هؤلاء المتكلمين المدعين لحقائق الأمور العلمية والدينية المخالفين للسنة والجماعة يحتج كل منهم بما يقع له من حديث موضوع، أو مجمل لا يفهم معناه، وكلما وجد أثر فيه إجمال نزله على رأيه، فيحتج بعضهم بالمكذوب، مثل المكذوب المنسوب إلى عمر: كنت كالزنجي ، ومثل ما يروونه من « سر المعراج» ، وما يروونه من أن أهل الصُّفَّة (١) سمعوا المناجاة من حيث لا يشعر الرسول، فلما نزل الرسول أخبروه، فقال: «من أين سمعتم ؟» فقالوا: كنا نسمع الخطاب.

حتى إني لما بينت لطائفة - تمشيخوا وصاروا قدوة للناس - أن هذا كذب ما خلقه الله قط. قلت: ويبين لك ذلك أن المعراج كان بمكة بنص القرآن وبإجماع المسلمين، والصُّفَّة إنما كانت بالمدينة ، فمن أين كان بمكة أهل صُفَّة؟

وكذلك احتجاجهم بأن أهل الصُّفَّة قاتلوا النبي ﷺ وأصحابه مع المشركين لما انتصروا، وزعموا أنهم مع الله؛ ليحتجوا بذلك على متابعة الواقع، سواء كان طاعة لله أو معصية؛ وليجعلوا حكم دينه هو ما كان، كما قال الذين أشركوا: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام :١٤٨]، وأمثال هذه الموضوعات كثيرة.

---

(١) أهل الصُّفَّة : هم فقراء المهاجرين، ومن لم يكن له منهم منزل يسكنه، فكانوا يأوون إلى موضع مُظَلَّل في مسجد الرسول ﷺ يسكنونه. انظر : النهاية ٣/ ٣٧.

وأما المجملات، فمثل احتجاجهم بنهي بعض الصحابة عن ذكر بعض خفي العلم، كقول علي ـ رضي الله عنه ـ : حدثوا الناس بما يعرفون، ودعوا ما ينكرون، أتحبون أن يكذب الله ورسوله ؟ وقول عبد الله بن مسعود: ما من رجل يحدث قومًا بحديث لا تبلغه عقولهم إلا كان فتنة لبعضهم ، وقول عبد الله بن عباس في تفسير الآيات: ما يؤمنك أني لو أخبرتك بتفسيرها كفرت، وكفرك بها تكذيبك بها.

وهذه الآثار حق ،لكن ينزل كل منهم ذاك الذي لم يحدث به على ما يدعيه هو من الأسرار والحقائق، التي إذا كشفت وجدت من الباطل والكفر والنفاق، حتى إن أبا حامد الغزالي في «منهاج القاصدين» وغيره، هو وأمثاله تمثل بما يروى عن علي بن الحسين أنه قال:

يـا رب جوهـر علـم لو أبوح به لقيل لي : أنت ممن يعبد الوثنا
ولاستحل رجال مسلمون دمي يرون أقبح ما يأتونه حسنـــا

فإذا كانت هذه طرق هؤلاء الذين يدعون من التحقيق وعلوم الأسرار ما خرجوا به عن السنة والجماعة، وزعموا أن تلك العلوم الدينية أو الكونية مختصة بهم، فآمنوا بمجملها ومتشابهها، وأنهم منحوا من حقائق العبادات وخالص الديانات ما لم يمنح الصدر الأول حفاظ الإسلام وبدور الملة، ولم يتجرؤوا عليها برد وتكذيب ـ مع ظهور الباطل فيها تارة، وخفائه أخرى ـ فمن المعلوم أن العقل والدين يقتضيان أن جانب النبوة والرسالة أحق بكل تحقيق وعلم ومعرفة، وإحاطة بأسرار الأمور وبواطنها.

هذا لا ينازع فيه مؤمن، ونحن الآن في مخاطبة من في قلبه إيمان.

وإذا كان الأمر كذلك فأعلم الناس بذلك أخصهم بالرسول، وأعلمهم بأقواله، وأفعاله، وحركاته، وسكناته، ومدخله، ومخرجه، وباطنه، وظاهره، وأعلمهم بأصحابه وسيرته وأيامه، وأعظمهم بحثًا عن ذلك وعن نقلته، وأعظمهم تدينا به واتباعًا له واقتداء به، وهؤلاء هم أهل السنة والحديث؛ حفظاً له، ومعرفة بصحيحه وسقيمه، وفقها فيه وفهما يؤتيه الله إياه في معانيه، وإيمانًا وتصديقًا، وطاعة وانقياداً واقتداء واتباعًا ، مع ما يقترن بذلك من قوة عقلهم وقياسهم وتمييزهم، وعظيم مكاشفاتهم ومخاطباتهم، فإنهم أسَدُّ الناس نظراً وقياسًا ورأيًا، وأصدق الناس رؤيًا وكشفًا.

أفلا يعلم من له أدنى عقل ودين، أن هؤلاء أحق بالصدق والعلم والإيمان والتحقيق ممن يخالفهم؟ وأن عندهم من العلوم ما ينكرها الجاهل والمبتدع؟ وأن الذي عندهم هو الحق المبين؟ وأن الجاهل بأمرهم والمخالف لهم هو الذي معه من الحشو ما معه، ومن الضلال كذلك؟ وهذا باب يطول شرحه، فإن النفوس لها من الأقوال والأفعال ما لا

يحصره إلا ذو الجلال.

والأقوال إخبارات، وإنشاءات؛ كالأمر، والنهي ، فأحسن الحديث وأصدقه كتاب الله، خبره أصدق الخبر، وبيانه أوضح البيان، وأمره أحكم الأمر: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ﴾[الجاثية:٦]، وكل من اتبع كلامًا أو حديثًا ـ مما يقال: إنه يلهمه صاحبه، ويوحى إليه، أو إنه ينشئه ويحدثه مما يعارض به القرآن ـ فهو من أعظم الظالمين ظلمًا.

ولهذا لما ذكر الله ـ سبحانه ـ قول الذين ما قدروا الله حق قدره ، حيث أنكروا الإنزال على البشر، ذكر المتشبهين به المدعين لمماثلته من الأقسام الثلاثة، فإن المماثل له إما أن يقول: إن الله أوحى إلي، أو يقول: أوحي إلي ، وألقى إلي، وقيل لي ، ولا يسمى القائل أو يضيف ذلك إلى نفسه، ويذكر أنه هو المنشئ له.

ووجه الحصر: أنه إما أن يحذف الفاعل أو يذكره، وإذا ذكره فإما أن يجعله من قول الله، أو من قول نفسه. فإنه إذا جعله من كلام الشياطين لم يقبل منه، وما جعله من كلام الملائكة فهو داخل فيما يضيفه إلى الله، وفيما حذف فاعله، فقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ [الأنعام:٩٣].

وتدبر كيف جعل الأولين في حيز الذي جعله وحيًا من الله ولم يسم الموحي، فإنهما من جنس واحد في ادعاء جنس الإنباء، وجعل الآخر في حيز الذي ادعى أن يأتي بمثله؛ ولهذا قال: ﴿مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾، ثم قال: ﴿وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾، فالمفترى للكذب والقائل: ﴿أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾من جملة الاسم الأول، وقد قرن به الاسم الآخر،فهؤلاءالثلاثة المدعون لشبه النبوة.وقد تقدم قبلهم المكذب للنبوة. فهذا يعم جميع أصول الكفر التي هي تكذيب الرسل أو مضاهاتهم،كمسيلمة الكذاب وأمثاله.

وهذه هي «أصول البدع» التي نردها نحن في هذا المقام؛ لأن المخالف للسنة يرد بعض ما جاء به الرسول ﷺ ، أو يعارض قول الرسول بما يجعله نظيرًا له، من رأى أو كشف أو نحو ذلك.

فقد تبين أن الذين يسمون هؤلاء وأئمتهم حشوية،هم أحق بكل وصف مذموم يذكرونه، وأئمة هؤلاء أحق بكل علم نافع وتحقيق، وكشف حقائق واختصاص بعلوم لم يقف عليها هؤلاء الجهال، المنكرون عليهم، المكذبون لله ورسوله.

فإنَّ نَبْزَهُم (١) بالحشوية: إن كان لأنهم يروون الأحاديث بلا تمييز، فالمخالفون لهم

---

(١) النَّبز : اللَّقَب. انظر: المصباح المنير، مادة «نبز».

أعظم الناس قولاً لحشو الآراء والكلام الذي لا تعرف صحته، بل يعلم بطلانه، وإن كان لأن فيهم عامة لا يميزون، فما من فرقة من تلك الفرق إلا ومن أتباعها من أجهل الخلق وأكفرهم، وعوام هؤلاء هم عُمَّار المساجد بالصلوات ، وأهل الذكر والدعوات، وحجاج البيت العتيق ، والمجاهدون في سبيل الله، وأهل الصدق والأمانة، وكل خير في العالم. فقد تبين لك أنهم أحق بوجوه الذم، وأن هؤلاء أبعد عنها، وأن الواجب على الخلق أن يرجعوا إليهم، فيما اختصهم الله به من الوراثة النبوية التي لا توجد إلا عندهم.

وأيضًا، فينبغي النظر في الموسومين بهذا الاسم وفي الواسمين لهم به: أيهما أحق؟ وقد علم أن هذا الاسم مما اشتهر عن النفاة ممن هم مظنة الزندقة، كما ذكر العلماء ـ كأبي حاتم وغيره ـ أن علامة الزنادقة تسميتهم لأهل الحديث حشوية.

ونحن نتكلم بالأسماء التي لا نزاع فيها، مثل : لفظ «الإثبات، والنفي » فنقول:

من المعلوم أن هذا من تلقيب بعض الناس لأهل الحديث الذين يقرونه على ظاهره، فكل من كان عنه أبعد كان أعظم ذمًا بذلك؛ كالقرامطة، ثم الفلاسفة، ثم المعتزلة، وهم يذمون بذلك المتكلمة الصفاتية من الكلابية والكرامية، والأشعرية، والفقهاء، والصوفية وغيرهم، فكل من اتبع النصوص وأقرها سموه بذلك، ومن قال بالصفات العقلية مثل: العلم والقدرة، دون الخبرية، ونحو ذلك ، سمى مثبتة الصفات الخبرية حشوية، كما يفعل أبو المعالي الجويني ، وأبو حامد الغزالي ونحوهما.

ولطريقة أبي المعالي كان أبو محمد يتبعه في فقهه وكلامه، لكن أبو محمد كان أعلم بالحديث وأتبع له من أبي المعالي وبمذاهب الفقهاء. وأبو المعالي أكثر اتباعًا للكلام، وهما في العربية متقاربان.

وهؤلاء يعيبون منازعهم، إما لجمعه حشو الحديث من غير تمييز بين صحيحه وضعيفه، أو لكون اتباع الحديث في مسائل الأصول من مذهب الحشو؛ لأنها مسائل علمية، والحديث لا يفيد ذلك، لأن اتباع النصوص مطلقًا في المباحث الأصولية الكلامية حشو؛ لأن النصوص لا تفي بذلك؛ فالأمر راجع إلى أحد أمرين: إما ريب في الإسناد أو في المتن، إما لأنهم يضيفون إلى الرسول ما لم يعلم أنه قاله؛كأخبار الآحاد، ويجعلون مقتضاها العلم، وإما لأنهم يجعلون ما فهموه من اللفظ معلومًا وليس هو بمعلوم، لما في الأدلة اللفظية من الاحتمال.

ولا ريب أن هذا عمدة كل زنديق ومنافق، يبطل العلم بما بعث الله به رسوله، تارة يقول: لا نعلم أنهم قالوا ذلك، وتارة يقول: لا نعلم ما أرادوا بهذا القول. ومتى انتفى

العلم بقولهم أو بمعناه، لم يستفد من جهتهم علم ، فيتمكن بعد ذلك أن يقول ما يقول من المقالات ، وقد أمن على نفسه أن يعارض بآثار الأنبياء، لأنه قد وكل ثغرها بذينك الدامحين الدافعين لجنود الرسول عنه، الطاعنين لمن احتج بها.

وهذا القدر بعينه هو عين الطعن في نفس النبوة، وإن كان يقر بتعظيمهم وكمالهم إقرار من لا يتلقى من جهتهم علمًا، فيكون الرسول عنده بمنزلة خليفة يعطي السِّكَّة (١) والخطبة رسمًا ولفظًا، كتابة وقولاً، من غير أن يكون له أمر أو نهي مطاع. فله صورة الإمامة بما جعل له من السكة والخطبة ، وليس له حقيقتها.

وهذا القدر ـ وإن استجازه كثير من الملوك ـ لعجز بعض الخلفاء عن القيام بواجبات الإمارة من الجهاد والسياسة، كما يفعل ذلك كثير من نواب الولاة لضعف مستنيبه وعجزه فيتركب من تقدم ذي المنصب والبيت وقوة نائبه صلاح الأمر، أو فعل ذلك لهوى ورغبة في الرئاسة ولطائفته، دون من هو أحق بذلك منه، وسلك مسلك المتغلبين بالعدوان ـ فمن المعلوم أن المؤمن بالله ورسوله لا يستجيز أن يقول في الرسالة: إنها عاجزة عن تحقيق العلم وبيانه،حتى يكون الإقرار بها مع تحقيق العلم الإلهي من غيرها موجبًا لصلاح الدين، ولا يستجيز أن يتعدى عليها بالتقدم بين يدي الله ورسوله، ويقدم علمه وقوله على علم الرسول وقوله، ولا يستجيز أن يسلط عليها التأويلات العقلية ، ويدعى أن ذلك من كمال الدين، وأن الدين لا يكون كاملاً إلا بذلك.

وأحسن أحواله: أن يدعي أن الرسول كان عالمًا بأن ما أخبر به له تأويلات وتبيان، غير ما يدل عليه ظاهر قوله ومفهومه، وأنه ما ترك ذلك إلا لأنه ما كان يمكنه البيان بين أولئك الأعراب ونحوهم، وأنه وكل ذلك إلى عقول المتأخرين، وهذا هو الواقع منهم.

فإن المتفلسفة تقول: إن الرسل لم يتمكنوا من بيان الحقائق لأن إظهارها يفسد الناس، ولا تحتمل عقولهم ذلك، ثم قد يقولون : إنهم عرفوها. وقد يقول بعضهم: لم يعرفوها، أو أنا أعرف بها منهم، ثم يبينونها هم بالطرق القياسية الموجودة عندهم. ولم يعقلوا أنه إن كان العلم بها ممكنا فهو ممكن لهم، كما يدعون أنه ممكن لهم،وإلا فلا سبيل لهم إلى معرفتها بإقرارهم، وكذلك التعبير وبيان العلم بالخطاب والكتاب إن لم يكن ممكنًا فلا يمكنكم ذلك وأنتم تتكلمون وتكتبون علمكم في الكتب. وإن كان ذلك ممكنًا فلا يصح قولكم: لم يمكن الرسل ذلك.

وإن قلتم: يمكن الخطاب بها مع خاصة الناس دون عامتهم ـ وهذا قولهم ـ فمن

(١) السِّكَّة : حديدة منقوشة يضرب عليها الدراهم . انظر: القاموس مادة «سكك».

المعلوم أن علم الرسل يكون عند خاصتهم كما يكون علمكم عند خاصتكم. ومن المعلوم أن كل من كان بكلام المتبوع وأحواله وبواطن أموره وظواهرها أعلم، وهو بذلك أقوم، كان أحق بالاختصاص به. ولا ريب أن أهل الحديث أعلم الأمة وأخصها بعلم الرسول، وعلم خاصته مثل : الخلفاء الراشدين وسائر العشرة، ومثل : أبي بن كعب، وعبد الله ابن مسعود، ومعاذ بن جبل، وعبد الله بن سلام، وسلمان الفارسي، وأبي الدرداء، وعبادة بن الصامت ، وأبي ذر الغفاري ، وعمار بن ياسر، وحذيفة بن اليمان، ومثل : سعد بن معاذ، وأسيد بن حضير، وسعد بن عبادة ، وعباد بن بشر، وسالم مولي أبي حذيفة، وغير هؤلاء ممن كان أخص الناس بالرسول، وأعلمهم بباطن أموره وأتبعهم لذلك.

فعلماء الحديث أعلم الناس بهؤلاء وبيواطن أمورهم، وأتبعهم لذلك، فيكون عندهم العلم:علم خاصة الرسول وبطانته، كما أن خواص الفلاسفة يعلمون علم أئمتهم، وخواص المتكلمين يعلمون علم أئمتهم، وخواص القرامطة والباطنية يعلمون علم أئمتهم، وكذلك أئمة الإسلام مثل أئمة العلماء. فإن خاصة كل إمام أعلم بباطن أموره، مثل : مالك بن أنس، فإن ابن القاسم لما كان أخص الناس به وأعلمهم بباطن أمره اعتمد أتباعه على روايته، حتى إنه تؤخذ عنه مسائل السر التي رواها ابن أبي الغَمْر، وإن طعن بعض الناس فيها، وكذلك أبو حنيفة،فأبو يوسف ،ومحمد ،وزُفَر أعلم الناس به، وكذلك غيرهما.

وقد يكتب العالم كتابًا أو يقول قولاً، فيكون بعض من لم يشافهه به أعلم بمقصوده من بعض من شافهه به، كما قال النبي ﷺ :«فرُبَّ مُبَلَّغ أوْعَى من سامع» (١)، لكن بكل حال لابد أن يكون المبلغ من الخاصة العالمين بحال المبلغ عنه، كما يكون في أتباع الأئمة من هو أفهم لنصوصهم من بعض أصحابهم.

ومن المستقر في أذهان المسلمين: أن ورثة الرسل وخلفاء الأنبياء هم الذين قاموا بالدين علمًا وعملاً ودعوة إلى الله والرسول، فهؤلاء أتباع الرسول حقًا وهم بمنزلة الطائفة الطيبة من الأرض التي زكت، فقبلت الماء فأنبتت الكلأ والعُشْب الكثير، فزكت في نفسها وزكى الناس بها. وهؤلاء هم الذين جمعوا بين البصيرة في الدين والقوة على الدعوة ؛ولذلك كانوا ورثة الأنبياء الذين قال الله تعالى فيهم :﴿ **وَاذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُوْلِي الأَيْدِي وَالأَبْصَارِ**﴾[ص:٤٥]، فالأيدي:القوةُ في أمر الله، والأبصار:البصائرُ في دين

(١) البخارى فى الحج (١٧٤١) والترمذي في العلم (٢٦٥٧) ، وابن ماجه في المقدمة (٢٣٢) .

الله، فبالبصائر يدرك الحق ويعرف، وبالقوة يتمكن من تبليغه وتنفيذه والدعوة إليه.

فهذه الطبقة كان لها قوة الحفظ والفهم والفقه في الدين والبصر والتأويل، ففجَّرت من النصوص أنهار العلوم، واستنبطت منها كنوزها ، ورزقت فيها فهماً خاصًا، كما قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ وقد سئل : هل خصكم رسول الله ﷺ بشيء دون الناس؟ فقال: لا والذي فلق الحبة وبَرأ النَّسَمة ، إلا فهما يؤتيه الله عبدًا في كتابه (١) .

فهذا الفهم هو بمنزلة الكلأ والعشب الذي أنبتته الأرض الطيبة. وهو الذي تميزت به هذه الطبقة عن الطبقة الثانية، وهي التي حفظت النصوص، فكان همها حفظها وضبطها، فوردها الناس وتلقوها بالقبول، واستنبطوا منها واستخرجوا كنوزها واتجروا فيها، وبذروها في أرض قابلة للزرع والنبات، ورووها كل بحسبه: ﴿ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ﴾ [البقرة: ٦٠].

وهؤلاء الذين قال فيهم النبي ﷺ :« نَضَّر الله امرأ سمع مقالتي فوَعَاها، ثم أداها كما سمعها، فرُبَّ حامل فقه وليس بفقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه»(٢).

وهذا عبد الله بن عباس ـ رضي الله عنهما ـ حبر الأمة، وترجمان القرآن، مقدار ما سمعه من النبي ﷺ لا يبلغ نحو العشرين حديثًا الذي يقول فيه: سمعت ورأيت، وسمع الكثير من الصحابة، وبورك له في فهمه والاستنباط منه، حتى ملأ الدنيا علمًا وفقهًا ، قال أبو محمد بن حزم: وجمعت فتواه في سبعة أسفار كبار ، وهي بحسب ما بلغ جامعها، وإلا فعلم ابن عباس كالبحر، وفقهه واستنباطه وفهمه في القرآن بالموضع الذي فاق به الناس، وقد سمعوا ما سمع، وحفظوا القرآن كما حفظه، ولكن أرضه كانت من أطيب الأراضي وأقبلها للزرع، فبذر فيها النصوص ، فأنبتت من كل زوج كريم، و ﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴾[الجمعة: ٤].

وأين تقع فتاوى ابن عباس، وتفسيره، واستنباطه من فتاوى أبي هريرة وتفسيره؟ وأبو هريرة أحفظ منه، بل هو حافظ الأمة على الإطلاق يؤدي الحديث كما سمعه ويَدْرُسُه (٣)

---

(١) سبق تخريجه ص ٥١ .

(٢) أبو داود في العلم (٣٦٦٠) ، والترمذي في العلم (٢٦٥٦) وقال: « حديث حسن»، وابن ماجه في المقدمة (٢٣٠)، وأحمد ٥/ ١٨٢، كلهم عن زيد بن ثابت رضي الله عنه. و «نَضَّر»: أي نعَّم، أراد: حسَّن خلقه وقدْره. انظر: النهاية ٥/ ٧١.

(٣) أي : يقرؤه . انظر: القاموس ،مادة «درس».

بالليل دَرْسًا، فكانت همته مصروفة إلى الحفظ وتبليغ ما حفظه كما سمعه،وهمة ابن عباس مصروفة إلى التفقه، والاستنباط، وتفجير النصوص، وشق الأنهار منها واستخراج كنوزها.

وهكذا ورثتهم من بعدهم، اعتمدوا في دينهم على استنباط النصوص، لا على خيال فلسفي، ولا رأي قياسي، ولا غير ذلك من الآراء المبتدعات، لا جرم كانت الدائرة والثناء الصدق، والجزاء العاجل والآجل لورثة الأنبياء التابعين لهم في الدنيا والآخرة؛ فإن المرء على دين خليله : ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾[آل عمران: ٣١].

وبكل حال ، فهم أعلم الأمة بحديث الرسول، وسيرته ومقاصده وأحواله.

ونحن لا نعني بأهل الحديث المقتصرين على سماعه، أو كتابته أو روايته، بل نعني بهم: كل من كان أحق بحفظه، ومعرفته وفهمه ظاهراً وباطنًا، واتباعه باطنًا وظاهراً، وكذلك أهل القرآن.

وأدنى خصلة في هؤلاء محبةُ القرآن والحديث، والبحث عنهما وعن معانيهما، والعمل بما علموه من موجبهما . ففقهاء الحديث أَخْبَرُ بالرسول من فقهاء غيرهم، وصُوفِيَّتُهُم أَتْبَعُ للرسول من صوفية غيرهم، وأمراؤهم أحق بالسياسة النبوية من غيرهم، وعامتهم أحق بموالاة الرسول من غيرهم.

ومن المعلوم أن المعظمين للفلسفة والكلام، المعتقدين لمضمونهما ، هم أبعد عن معرفة الحديث، وأبعد عن اتباعه من هؤلاء. هذا أمر محسوس، بل إذا كشفت أحوالهم وجدتهم من أجهل الناس بأقواله ﷺ وأحواله، وبواطن أموره وظواهرها، حتى لتجد كثيراً من العامة أعلم بذلك منهم، ولتجدهم لا يميزون بين ما قاله الرسول وما لم يقله، بل قد لا يفرقون بين حديث متواتر عنه، وحديث مكذوب موضوع عليه.

وإنما يعتمدون في موافقته على ما يوافق قولهم، سواء كان موضوعًا أو غير موضوع، فيعدلون إلى أحاديث يعلم خاصة الرسول بالضرورة اليقينية أنها مكذوبة عليه، عن أحاديث يعلم خاصته بالضرورة اليقينية أنها قوله، وهم لا يعلمون مراده، بل غالب هؤلاء لا يعلمون معاني القرآن، فضلاً عن الحديث، بل كثير منهم لا يحفظون القرآن أصلا. فمن لا يحفظ القرآن، ولا يعرف معانيه، و لا يعرف الحديث ولا معانيه، من أين يكون عارفًا بالحقائق المأخوذة عن الرسول؟!

وإذا تدبر العاقل، وجد الطوائف كلها، كلما كانت الطائفة إلى الله ورسوله أقرب كانت بالقرآن والحديث أعرف وأعظم عناية، وإذا كانت عن الله وعن رسوله أبعد، كانت

عنهما أنأى، حتى تجد في أئمة علماء هؤلاء من لا يميز بين القرآن وغيره، بل ربما ذكرت عنده آية، فقال: لا نسلم صحة الحديث ! وربما قال: لقوله عليه السلام كذا، وتكون آية من كتاب الله. وقد بلغنا من ذلك عجائب، وما لم يبلغنا أكثر.

وحدثني ثقة: أنه تولى مدرسة مشهد الحسين بمصر بعض أئمة المتكلمين، رجلٌ يسمى «شمس الدين الأصبهاني» شيخ الأيكي ، فأعطوه جزءًا من الربعة فقرأ: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْمَصْ)حتى قيل له: ألف لام ميم صاد.

فتأمل هذه الحكومة العادلة ! ليتبين لك أن الذين يعيبون أهل الحديث، ويعدلون عن مذهبهم، جهلة زنادقة منافقون بلا ريب؛ ولهذا لما بلغ الإمام أحمد عن «ابن أبي قتيلة» أنه ذكر عنده أهل الحديث بمكة، فقال: قوم سوء. فقام الإمام أحمد ، وهو ينفض ثوبه، ويقول: زنديق، زنديق، زنديق. ودخل بيته، فإنه عرف مغزاه .

وعيب المنافقين للعلماء بما جاء به الرسول قديم، من زمن المنافقين الذين كانوا على عهد النبي ﷺ.

وأما أهل العلم فكانوا يقولون: هم «الأبدال» لأنهم أبدال الأنبياء وقائمون مقامهم حقيقة، ليسوا من المعدمين الذين لا يعرف لهم حقيقة، كل منهم يقوم مقام الأنبياء في القدر الذي ناب عنهم فيه، هذا في العلم والمقال، وهذا في العبادة والحال، وهذا في الأمرين جميعًا. وكانوا يقولون : هم الطائفة المنصورة إلى قيام الساعة، الظاهرون على الحق؛ لأن الهدى ودين الحق الذي بعث الله به رسله معهم، وهو الذي وعد الله بظهوره على الدين كله، وكفى بالله شهيدًا.

فصـــل

وتلخيص النكته: أن الرسل إما أنهم علموا الحقائق الخبرية والطلبية، أو لم يعلموها، وإذا علموها ، فإما أنه كان يمكنهم بيانها بالكلام والكتاب، أو لا يمكنهم ذلك، وإذا أمكنهم ذلك البيان، فإما أن يمكن للعامة وللخاصة، أو للخاصة فقط.

فإن قال: إنهم لم يعلموها، وإن الفلاسفة والمتكلمين أعلم بها منهم، وأحسن بيانًا لها منهم، فلاريب أن هذا قول الزنادقة المنافقين. وسنتكلم معهم بعد هذا ، إذ الخطاب هنا لبيان أن هذا قول الزنادقة، وأنه لا يقوله إلا منافق أو جاهل.

وإن قال: إن الرسل مقصدهم صلاح عموم الخلق، وعموم الخلق لا يمكنهم فهم هذه

الحقائق الباطنة، فخاطبوهم بضرب الأمثال ؛ لينتفعوا بذلك، وأظهروا الحقائق العقلية في القوالب الحسية، فتضمن خطابهم عن الله وعن اليوم الآخر،من التخييل والتمثيل للمعقول بصورة المحسوس ما ينتفع به عموم الناس في أمر الإيمان بالله وبالمعاد. وذلك يقرر في النفوس من عظمة الله وعظمة اليوم الآخر ما يحض النفوس على عبادة الله، وعلى الرجاء والخوف؛ فينتفعون بذلك، وينالون السعادة بحسب إمكانهم واستعدادهم؛ إذ هذا الذي فعلته الرسل هو غاية الإمكان في كشف الحقائق لعموم النوع البشرى، ومقصود الرسل حفظُ النوع البشري، وإقامة مصلحة معاشه ومعاده.

فمعلوم أن هذا قول حُذَّاق الفلاسفة، مثل : الفارابي، وابن سينا وغيرهما، وهو قول كل حاذق وفاضل من المتكلمين في القدر الذي يخالف فيه أهل الحديث.

فالفارابي يقول : إن خاصة النبوة جودة تخييل الأمور المعقولة في الصور المحسوسة أو نحو هذه العبارة.

وابن سينا يذكر هذا المعنى في مواضع ، ويقول : ما كان يمكن موسى بن عمران مع أولئك العبرانيين، ولا يمكن محمد مع أولئك العرب الجفاة، أن يبينا لهم الحقائق على ما هي عليه، فإنهم كانوا يعجزون عن فهم ذلك، وإن فهموه على ما هو عليه انحلت عزماتهم عن اتباعه؛ لأنهم لايرون فيه من العلم ما يقتضي العمل.

وهذا المعنى يوجد في كلام أبي حامد الغزالي وأمثاله، ومن بعده طائفة منه في الإحياء وغير الإحياء ، وكذلك في كلام الرازي.

وأما الاتحادية ونحوهم من المتكلمين، فعليه مدارهم، ومبني كلام الباطنية والقرامطة عليه، لكن هؤلاء ينكرون ظواهر الأمور العملية والعلمية جميعًا، وأما غير هؤلاء فلا ينكرون العمليات الظاهرة المتواترة، لكن قد يجعلونها لعموم الناس لا لخصوصهم، كما يقولون مثل ذلك في الأمور الخبرية.

ومدار كلامهم على أن الرسالة متضمنة لمصلحة العموم علماً وعملاً، وأما الخاصة فلا. وعلى هذا يدور كلام أصحاب «رسائل إخوان الصفا» وسائر فضلاء المتفلسفة.

ثم منهم من يوجب اتباع الأمور العملية من الأمور الشرعية، وهؤلاء كثيرون في متفقهتهم ومتصوفتهم وعقلاء فلاسفتهم. وإلى هنا كان ينتهي علم ابن سينا، إذ تاب والتزم القيام بالواجبات الناموسية، فإن قدماء الفلاسفة كانوا يوجبون اتباع النواميس التي وضعها أكابر حكماء البلاد، فلأن يوجبوا اتباع نواميس الرسل أولى. فإنهم ـ كماقال ابن سينا ـ: اتفق فلاسفة العالم على أنه لم يقرع العالم ناموس أفضل من هذا الناموس

المحمدي.

وكل عقلاء الفلاسفة متفقون على أنه أكمل وأفضل النوع البشري، وأن جنس الرسل أفضل من جنس الفلاسفة المشاهير، ثم قد يزعمون أن الرسل والأنبياء حكماء كبار، وأن الفلاسفة الحكماء أنبياء صغار، وقد يجعلونهم صنفين. وليس هذا موضع شرح ذلك، فقد تكلمنا عليه في غير هذا الموضع.

وإنما الغرض أن هؤلاء الأساطين من الفلاسفة والمتكلمين، غاية ما يقولون هذا القول، ونحن ذكرنا الأمر على وجه التقسيم العقلي الحاصر لئلا يخرج عنه قسم؛ ليتبين أن المخالف لعلماء الحديث علما وعملاً، إما جاهل ، وإما منافق، والمنافق جاهل وزيادة ، كما سنبينه ـ إن شاء الله ـ والجاهل هنا فيه شعبة نفاق، وإن كان لا يعلم بها فالمنكر لذلك جاهل منافق.

فقلنا : إن من زعم أنه وكبار طائفته أعلم من الرسل بالحقائق، وأحسن بيانًا لها، فهذا زنديق منافق إذا أظهر الإيمان بهم باتفاق المؤمنين، وسيجيء الكلام معه.

وإن قال: إن الرسل كانوا أعظم علمًا وبيانًا، لكن هذه الحقائق لا يمكن علمها، أو لا يمكن بيانها مطلقًا ، أو يمكن الأمران للخاصة.

قلنا: فحينئذ لا يمكنكم أنتم ما عجزت عنه الرسل من العلم والبيان.

إن قلتم : لا يمكن علمها.

قلنا :فأنتم وأكابركم لايمكنكم علمها بطريق الأولى.

وإن قلتم : لا يمكنهم بيانها.

قلنا: فأنتم وأكابركم لا يمكنكم بيانها.

وإن قلتم :يمكن ذلك للخاصة دون العامة.

قلنا: فيمكن ذلك من الرسل للخاصة دون العامة.

فإن ادعوا أنه لم يكن في خاصة أصحاب الرسل من يمكنهم فهم ذلك، جعلوا السابقين الأولين دون المتأخرين في العلم والإيمان. وهذا من مقالات الزنادقة؛ لأنه قد جعل بعض الأمم الأوائل من اليونان والهند ونحوهم أكمل عقلاً وتحقيقًا للأمور الإلهية وللعبادية من هذه الأمة، فهذا من مقالات المنافقين الزنادقة، إذ المسلمون متفقون على أن هذه الأمة خير الأمم وأكملهم، وأن أكمل هذه الأمة وأفضلها هم سابقوها.

وإذا سلم ذلك، فأعلم الناس بالسابقين وأتبعهم لهم هم: أهل الحديث وأهل السنة؛

ولهذا قال الإمام أحمد في رسالة عبدوس بن مالك: أصول السنة عندنا: التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ والاقتداء بهم، وترك البدع، وكل بدعة ضلالة، والسنة عندنا: آثار رسول الله ﷺ، والسنة تفسر القرآن، وهي دلائل القرآن، أي: دلالات على معناه.

ولهذا ذكر العلماء أن الرفض أساس الزندقة ،وأن أول من ابتدع الرفض إنما كان منافقًا زنديقًا، وهو عبد الله بن سبأ؛فإنه إذا قدح في السابقين الأولين فقد قدح في نقل الرسالة،أو في فهمها،أو في اتباعها.فالرافضة تقدح تارة في علمهم بها،وتارة في اتباعهم لها ـ وتحيل ذلك على أهل البيت وعلى المعصوم الذي ليس له وجود في الوجود.

والزنادقة من الفلاسفة والنصيرية وغيرهم، يقدحون تارة في النقل، وهو قول جهالهم، وتارة يقدحون في فهم الرسالة، وهو قول حُذَّاقهم، كما يذهب إليه أكابر الفلاسفة والاتحادية ونحوهم ، حتى كان التلمساني مرة مريضًا، فدخل عليه شخص ومعه بعض طلبة الحديث ، فأخذ يتكلم على قاعدته في الفكر أنه حجاب، وأن الأمر مداره على الكشف، وغرضه كشف الوجود المطلق، فقال ذلك الطالب: فما معنى قول أم الدرداء: أفضل عمل أبي الدرداء التفكر؟ فتبرم بدخول مثل هذا عليه، وقال للذي جاء به: كيف يدخل عليَّ مثل هذا؟ ثم قال: أتدري يا بني ما مثل أبي الدرداء وأمثاله؟ مثلهم مثل أقوام سمعوا كلامًا وحفظوه لنا، حتى نكون نحن الذين نفهمه ونعرف مراد صاحبه، ومثل بريد حمل كتابًا من السلطان إلى نائبه،أو نحو ذلك ، فقد طال عهدي بالحكاية، حدثني بها الذي دخل عليه وهو ثقة يعرف ما يقول في هذا. وكان له في هذه الفنون جَوَلانٌ كثير.

وكذلك ابن سينا، وغيره، يذكر من التنقص بالصحابة ما ورثه من أبيه وشيعته القرامطة، حتى تجدهم إذا ذكروا في آخر الفلسفة حاجة النوع الإنساني إلى الإمامة،عرضوا بقول الرافضة الضلال، لكن أولئك يصرحون من السب بأكثر مما يصرح به هؤلاء.

ولهذا تجد بين «الرافضة» و«القرامطة» و «الاتحادية» اقترانًا واشتباهًا . يجمعهم أمور:

منها : الطعن في خيار هذه الأمة، وفيما عليه أهل السنة والجماعة، وفيما استقر من أصول الملة وقواعد الدين، ويدعون باطنا امتازوا به واختصوا به عمن سواهم، ثم هم مع ذلك متلاعنون، .متباغضون مختلفون ، كما رأيت وسمعت من ذلك ما لا يحصى، كما قال الله عن النصارى: ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَىٰ أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾[المائدة: ١٤]، وقال عن اليهود: ﴿وَأَلْقَيْنَا

بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ﴾ [المائدة: ٦٤].

وكذلك المتكلمون المخلطون الذين يكونون تارة مع المسلمين ـ وإن كانوا مبتدعين، وتارة مع الفلاسفة الصابئين، وتارة مع الكفار المشركين، وتارة يقابلون بين الطوائف وينتظرون لمن تكون الدائرة، وتارة يتحيرون بين الطوائف، وهذه الطائفة الأخيرة قد كثرت في كثير ممن انتسب إلى الإسلام من العلماء والأمراء وغيرهم، لاسيما لما ظهر المشركون من الترك على أرض الإسلام بالمشرق في أثناء المائة السابعة. وكان كثير ممن ينتسب إلى الإسلام فيه من النفاق والردة ما أوجب تسليط المشركين وأهل الكتاب على بلاد المسلمين.

فتجد أبا عبد الله الرازي يطعن في دلالة الأدلة اللفظية على اليقين، وفي إفادة الأخبار للعلم، وهذان هما مقدمتا الزندقة ـ كما قدمناه ـ ثم يعتمد فيما أقر به من أمور الإسلام على ما علم بالاضطرار من دين الإسلام، مثل العبادات والمحرمات الظاهرة، وكذلك الإقرار بمعاد الأجساد ـ بعد الاطلاع على التفاسير والأحاديث ـ يجعل العلم بذلك مستفادًا من أمور كثيرة، فلا يعطل تعطيل الفلاسفة الصابئين، ولا يقر إقرار الحنفاء العلماء المؤمنين. وكذلك «الصحابة»، وإن كان يقول بعدالتهم فيما نقلوه وبعلمهم في الجملة لكن يزعم في مواضع: أنهم لم يعلموا شبهات الفلاسفة وما خاضوا فيه، إذ لم يجد مأثورًا عنهم التكلم بلغة الفلاسفة، ويجعل هذا حجة له في الرد على من زعم...[1].

وكذلك هذه المقالات لا تجدها إلا عند أجهل المتكلمين في العلم، وأظلمهم من هؤلاء المتكملة والمتفلسفة والمتشيعة والاتحادية في الصحابة، مثل قول كثير من العلماء والمتأمرة: أنا أشجع منهم، وإنهم لم يقاتلوا مثل العدو الذي قاتلناه ، ولا باشروا الحروب مباشرتنا، ولا ساسوا سياستنا، وهذا لا تجده إلا في أجهل الملوك وأظلمهم.

فإنه إن أراد أن نفس ألفاظهم، وما يتوصلون به إلى بيان مرادهم من المعاني لم يعلموه، فهذا لا يضرهم؛ إذ العلم بلغات الأمم ليس مما يجب على الرسل وأصحابهم، بل يجب منه ما لا يتم التبليغ إلا به، فالمتوسطون بينهم من التراجمة يعلمون لفظ كل منهما ومعناه. فإن كان المعنيان واحدًا كالشمس والقمر، وإلا علموا ما بين المعنيين من الاجتماع والافتراق، فينقل لكل منهما مراد صاحبه، كما يصور المعاني ويبين ما بين المعنيين من التماثل، والتشابه، والتقارب.

فالصحابة كانوا يعلمون ما جاء به الرسول، وفيما جاء به بيان الحجة على بطلان كفر كل كافر، وبيان ذلك بقياس صحيح أحق وأحسن بيانًا من مقاييس أولئك الكفار؛ كما قال تعالى: ﴿ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴾ [الفرقان: ٣٣]، أخبر ـ

---

(١) بياض بالأصل قدر ثلاث كلمات.

سبحانه ـ أن الكفار لا يأتونه بقياس عقلي لباطلهم إلا جاءه الله بالحق، وجاءه من البيان والدليل، وضرب المثل بما هو أحسن تفسيرًا وكشفًا وإيضاحًا للحق من قياسهم.

وجميع ما تقوله الصابئة والمتفلسفة وغيرهم من الكفار ـ من حكم أو دليل ـ يندرج فيما علمه الصحابة.

وهذه الآية ذكرها الله تعالى بعد قوله: ﴿وَقَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُوراً . وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوّاً مِّنَ الْمُجْرِمِينَ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيراً ﴾ [الفرقان: ٣٠، ٣١] ، فبين أن من هجر القرآن فهو من أعداء الرسول، وأن هذه العداوة أمر لابد منه، ولا مفر عنه، ألا ترى إلى قوله تعالى :﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلاً . يَا وَيْلَتَىٰ لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلانًا خَلِيلاً . لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلإِنسَانِ خَذُولاً ﴾[الفرقان: ٢٧-٢٩].

والله ـ تعالى ـ قد أرسل نبيه محمدًا ﷺ إلى جميع العالمين، وضرب الأمثال فيما أرسله به لجميعهم، كما قال تعالى :﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾[الزمر:٢٧]، فأخبر أنه ضرب لجميع الناس في هذا القرآن من كل مثل.

ولا ريب أن الألفاظ في المخاطبات تكون بحسب الحاجات، كالسلاح في المحاربات. فإذا كان عدو المسلمين ـ في تحصنهم وتسلحهم ـ على صفة غير الصفة التي كانت عليها فارس والروم، كان جهادهم بحسب ما توجبه الشريعة التي مبناها على تحري ما هو لله أطوع وللعبد أنفع، وهو الأصلح في الدنيا والآخرة.

وقد يكون الخبير بحروبهم أقدر على حربهم ممن ليس كذلك، لا لفضل قوته وشجاعته، ولكن لمجانسته لهم، كما يكون الأعجمي المتشبه بالعرب ـ وهم خيار العجم ـ أعلم بمخاطبة قومه الأعاجم من العربي، وكما يكون العربي المتشبه بالعجم ـ وهم أدنى العرب ـ أعلم بمخاطبة العرب من العجمي.

فقد جاء في الحديث :«خيار عجمكم المتشبهون بعربكم، وشرار عربكم المتشبهون بعجمكم».

ولهذا لما حاصر النبي ﷺ «الطائف» رماهم بالمنجنيق، وقاتلهم قتالاً لم يقاتل غيرهم مثله في المزاحفة كيوم بدر وغيره، وكذلك لما حوصر المسلمون عام «الخندق» اتخذوا من الخندق ما لم يحتاجوا إليه في غير الحصار. وقيل : إن سلمان أشار عليهم بذلك، فسلموا ذلك له ؛ لأنه طريق إلى فعل ما أمر الله به ورسوله.

وقد قررنا في قاعدة «السنة والبدعة» : أن البدعة في الدين هي ما لم يشرعه الله ورسوله، وهو ما لم يأمر به أمر إيجاب ولا استحباب،فأما ما أمر به أمر إيجاب أو استحباب، وعلم الأمر به بالأدلة الشرعية فهو من الدين الذي شرعه الله، وإن تنازع أولو الأمر في بعض ذلك . وسواء كان هذا مفعولاً على عهد النبي ﷺ أو لم يكن، فما فعل بعده بأمره ـ من قتال المرتدين ، والخوارج المارقين، وفارس والروم والترك ، وإخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب وغير ذلك ـ هو من سنته.

ولهذا كان عمر بن عبد العزيز يقول : سن رسول الله ﷺ سننًا، الأخذ بها تصديق لكتاب الله، واستكمال لطاعة الله، وقوة على دين الله. ليس لأحد تغييرها ولا النظر في رأي من خالفها ، من اهتدى بها فهو مهتد، ومن استنصر بها فهو منصور، ومن خالفها واتبع غير سبيل المؤمنين ولاه الله ما تولى وأصلاه جهنم وساءت مصيراً.

فسنة خلفائه الراشدين هي : مما أمر الله به ورسوله ، وعليه أدلة شرعية مفصلة ليس هذا موضعها.

فكما أن الله بين في كتابه مخاطبة أهل الكتاب، وإقامة الحجة عليهم بما بينه من أعلام رسالة محمد ﷺ، وبما في كتبهم من ذلك، وما حرفوه وبدلوه من دينهم، وصدق بما جاءت به الرسل قبله، حتى إذا سمع ذلك الكتابي العالم المنصف وجد ذلك كله من أبين الحجة وأقوم البرهان.

والمناظرة والمحاجة لا تنفع إلا مع العدل والإنصاف ، وإلا فالظالم يجحد الحق الذي يعلمه، وهو المسفسط والمقرمط، أو يمتنع عن الاستماع والنظر في طريق العلم، وهو المعرض عن النظر والاستدلال. فكما أن الإحساس الظاهر لا يحصل للمعرض ولا يقوم للجاحد ، فكذلك الشهود الباطن لا يحصل للمعرض عن النظر والبحث، بل طالب العلم يجتهد في طلبه من طرقه؛ ولهذا سمى مجتهدًا، كما يسمى المجتهد في العبادة وغيرها مجتهدًا، كما قال بعض السلف: ما المجتهد فيكم إلا كاللاعب فيهم ، وقال أبي ابن كعب وابن مسعود: اقتصاد في سنة ، خير من اجتهاد في بدعة، وقد قال النبي ﷺ: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر»[1]، وقال معاذ بن جبل، ويروي مرفوعًا، وهو محفوظ عن معاذ: عليكم بالعلم،فإن تعليمه حسنة، وطلبه عبادة،ومذاكرته تسبيح،والبحث عنه جهاد،وتعليمه لمن لا يعلمه صدقة،وبذله لأهله

(١) البخاري في الاعتصام بالكتاب والسنة (٧٣٥٢) ، ومسلم في الأقضية (١٧١٦/ ١٥) ، وأبو داود في الأقضية (٣٥٧٤) وابن ماجه في الأحكام (٢٣١٤)، وأحمد ٤/ ١٩٨، ٢٠٤، كلهم عن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

قربة. فجعل الباحث عن العلم مجاهدًا في سبيل الله.

ولما كانت المحاجة لا تنفع إلا مع العدل، قال تعالى: ﴿**وَلا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ**﴾[العنكبوت: ٤٦]، فالظالم ليس علينا أن نجادله بالتي هي أحسن.

وإذا حصل من مسلمة أهل الكتاب، الذي علموا ما عندهم بلغتهم، وترجموا لنا بالعربية ، انتفع بذلك في مناظرتهم ومخاطبتهم، كما كان عبد الله بن سلام، وسلمان الفارسي، وكعب الأحبار، وغيرهم، يحدثون بما عندهم من العلم، وحينئذ يستشهد بما عندهم على موافقة ما جاء به الرسول، ويكون حجة عليهم من وجه، وعلى غيرهم من وجه آخر، كما بيناه في موضعه.

والألفاظ العبرية تقارب العربية بعض المقاربة،كما تتقارب الأسماء في الاشتقاق الأكبر. وقد سمعت ألفاظ التوراة بالعبرية من مسلمة أهل الكتاب،فوجدت اللغتين متقاربتين غاية التقارب،حتى صرت أفهم كثيرًا من كلامهم العبري بمجرد المعرفة بالعربية.

والمعاني الصحيحة، إما مقاربة لمعاني القرآن، أو مثلها، أو بعينها، وإن كان في القرآن من الألفاظ والمعاني خصائص عظيمة.

فإذا أراد المجادل منهم أن يذكر ما يطعن في القرآن بنقل أوعقل، مثل أن ينقل عما في كتبهم عن الأنبياء ما يخالف ما جاء به محمد ﷺ، أو خلاف ما ذكره الله في كتبهم، كزعمهم للنبي ﷺ أن الله أمرهم بتحميم [1] الزاني دون رجمه، أمكن للنبي ﷺ والمؤمنين أن يطلبوا التوراة ومن يقرؤها بالعربية ويترجمها من ثقات التراجمة، كعبد الله ابن سلام ونحوه، لما قال لحبرهم: ارفع يدك عن آية الرجم، فإذا هي تلوح، ورجم النبي ﷺ الزانيين منهما، بعد أن قام عليهم الحجة من كتابهم، وذلك أنه موافق لما أنزل الله عليه من الرجم، وقال : «اللهم إني أول من أحيا أمرك إذ أماتوه»[2]، ولهذا قال ابن عباس في قوله : ﴿ **إِنَّا أَنزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا** ﴾ [المائدة: ٤٤]، قال ـ : محمد ﷺ ، من النبيين الذين أسلموا ، وهو لم يحكم إلا بما أنزل الله عليه، كما قال: ﴿ **وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ**﴾[المائدة: ٤٩].

---

(١) أي : جعل وجهه أسود. يقال: حَمَمْتُ وجهه تحميمًا: إذا سودته بالفحم. انظر: لسان العرب ، مادة «حمم».

(٢) مسلم في الحدود (١٧٠٠/٢٨) ، وأبو داود في الحدود (٤٤٤٧، ٤٤٤٨)، وابن ماجه في الحدود (٢٥٥٨)، وأحمد ٤/٢٨٦، كلهم عن البراء بن عازب رضي الله عنه.

وكذلك يمكن أن يقرأ من نسخة مترجمة بالعربية، قد ترجمها الثقات بالخط واللفظ العربيين يعلم بهما ما عندهم بواسطة المترجمين الثقات من المسلمين، أو ممن يعلم خطهم منا، كزيد بن ثابت، ونحوه، لما أمره النبي ﷺ أن يتعلم ذلك ، والحديث معروف في السنن، وقد احتج به البخاري في «باب ترجمة الحاكم، وهل يجوز ترجمان؟» ،قال: وقال خارجة بن زيد بن ثابت عن زيد بن ثابت: أن النبي أمره أن يتعلم كتاب اليهود، حتى كتبت للنبي ﷺ كتبه، وأقرأته كتبهم إذا كتبوا إليه [1].

والمكاتبة بخطهم والمخاطبة بلغتهم من جنس واحد، وإن كانا قد يجتمعان وقد ينفرد أحدهما عن الآخر، مثل كتابه اللفظ العربي بالخط العبري وغيره من خطوط الأعاجم، وكتابة اللفظ العجمي بالخط العربي، وقيل : يكتفي بذلك؛ ولهذا قال سبحانه :﴿**كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلاًّ لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلاَّ مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَىٰ نَفْسِهِ مِن قَبْلِ أَن تُنَزَّلَ التَّوْرَاةُ قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ**﴾[آل عمران :٩٣].

فأمرنا أن نطلب منهم إحضار التوراة وتلاوتها، إن كانوا صادقين في نقل ما يخالف ذلك ،فإنهم كانوا : ﴿ **يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ** ﴾ [آل عمران:٧٨]، و﴿ **يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ اللَّهِ**﴾[البقرة:٧٩]، ويكذبون في كلامهم وكتابهم؛ فلهذا لا تقبل الترجمة إلا من ثقة.

فإذا احتج أحدهم على خلاف القرآن برواية عن الرسل المتقدمين، مثل الذي يروى عن موسى أنه قال:«تمسكوا بالسبت ما دامت السموات والأرض » أمكننا أن نقول لهم: في أي كتاب هذا ؟ أحضروه ـ وقد علمنا أن هذا ليس في كتبهم وإنما هو مفترى مكذوب وعندهم النبوات التي هي مائتان وعشرون، و«كتاب المثنوي» الذي معناه المثناة، وهي التي جعلها عبد الله بن عمرو فينا من أشراط الساعة، فقال: لا تقوم الساعة حتي يقرأ فيهم بالمثناة ، ليس أحد يغيرها ، قيل :وما المثناة ؟ قال:ما استكتب من غير كتاب الله.

وكذلك إذا سئلوا عما في الكتاب من ذكر أسماء الله وصفاته لتقام الحجة عليهم وعلى غيرهم، بموافقة الأنبياء المتقدمين لمحمد ﷺ، فحرفوا الكلم عن مواضعه، أمكن معرفة ذلك ، كما تقدم.

وإن ذكروا حجة عقلية فهمت ـ أيضًا ـ مما في القرآن بردها إليه، مثل إنكارهم للنسخ بالعقل، حتى قالوا : لا ينسخ ما حرمه، ولا ينهي عما أمر به، فقال تعالى : ﴿**سَيَقُولُ**

(١) البخاري في الأحكام (٧١٩٥) ، وأبو داود في العلم (٣٦٤٥)، والترمذي في الاستئذان (٢٧١٥) .

السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلاهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا ﴾ [البقرة: ١٤٢]. قال البراء بن عازب ـ كما في الصحيحين ـ: هم اليهود ؛ فقال سبحانه : ﴿ لِّلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [البقرة:١٤٢] [١].

فذكر ما في النسخ من تعليق الأمر بالمشيئة الإلهية، ومن كون الأمر الثاني قد يكون أصلح وأنفع، فقوله: ﴿ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ بيان للأصلح الأنفع، وقوله: ﴿ مَن يَشَاءُ ﴾ رد للأمر إلى المشيئة.

وعلى بعض ما في الآية اعتماد جميع المتكلمين حيث قالوا: التكليف إما تابع لمحض المشيئة، كما يقوله قوم، أو تابع للمصلحة، كما يقوله قوم، وعلى التقديرين فهو جائز.

ثم إنه ـ سبحانه ـ بَيَّنَ وقوع النسخ بتحريم الحلال في التوراة ، بأنه أحل لإسرائيل أشياء ثم حرمها في التوراة ، وأن هذا كان تحليلاً شرعيًا بخطاب ، لم يكونوا استباحوه بمجرد البقاء على الأصل، حتى لا يكون رفعه نسخًا، كما يدعيه قوم منهم، وأمر بطلب التوراة في ذلك. وهكذا وجدناه فيها، كما حدثنا بذلك مسلمة أهل الكتاب في غير موضع.

وهكذا مناظرة الصابئة الفلاسفة، والمشركين، ونحوهم، فإن الصابئ الفيلسوف إذا ذكر ما عند قدماء الصابئة الفلاسفة من الكلام ـ الذي عُرِّب وتُرْجم بالعربية وذكره ـ إما صرفًا، وإما على الوجه الذي تَصَرَّف فيه متأخروهم بزيادة أو نقصان، وبَسْط واختصار، ورد بعضه وإتيان بمعان أخر، ليست فيه ونحو ذلك ـ فإن ذكْر ما لا يتعلق بالدين، مثل مسائل «الطب» و «الحساب» المحض التي يذكرون فيها ذلك، وكتب من أخذ عنهم ، مثل محمد بن زكريا الرازي، وابن سينا ونحوهما[٢] من الزنادقة الأطباء ما غايته ، انتفاع بآثار الكفار والمنافقين في أمور الدنيا ، فهذا جائز. كما يجوز السكنى في ديارهم، ولبس ثيابهم وسلاحهم، وكما تجوز معاملتهم على الأرض، كما عامل النبي ﷺ يهود خيبر، وكما استأجر النبي ﷺ هو وأبو بكر ـ لما خرجا من مكة مهاجرَيْن ـ «ابن أُرَيْقط» رجلا من بني الديِّل هاديًا خرِّيتًا، والخريت : الماهر بالهداية ، وائتمناه على أنفسهما ودوابهما، ووعداه غار ثور صبح ثالثة، وكانت خزاعة عيبة نصح رسول الله ﷺ مسلمهم وكافرهم، وكان يقبل نصحهم، وكل هذا في الصحيحين ، وكان أبو طالب ينصر النبي ﷺ ويذُبّ عنه مع شركه، و هذا كثير.

فإن المشركين وأهل الكتاب فيهم المؤتمن، كما قال تعالى : ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن

(١) البخاري في الصلاة (٣٩٩)، ومسلم في المساجد (٥٢٥/١١).

(٢) في المطبوعة :«ونحوهم» والصواب ما أثبتاه.

تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ﴾ [آل عمران: ٧٥]، ولهذا جاز ائتمان أحدهم على المال، وجاز أن يستطب المسلمُ الكافرَ إذا كان ثقة، نص على ذلك الأئمة ، كأحمد وغيره؛ إذ ذلك من قبول خبرهم فيما يعلمونه من أمر الدنيا وائتمان لهم على ذلك، وهو جائز إذا لم يكن فيه مفسدة راجحة، مثل ولايته على المسلمين، وعلوه عليهم ونحو ذلك.

فأخذ علم الطب من كتبهم مثل الاستدلال بالكافر على الطريق واستطبابه، بل هذا أحسن؛ لأن كتبهم لم يكتبوها لمعين من المسلمين حتي تدخل فيها الخيانة، وليس هناك حاجة إلى أحد منهم بالخيانة، بل هي مجرد انتفاع بآثارهم، كالملابس والمساكن والمزارع والسلاح ونحو ذلك.

وإن ذكروا ما يتعلق بالدين، فإن نقلوه عن الأنبياء كانوا فيه كأهل الكتاب وأسوأ حالا، وإن أحالوا معرفته على القياس العقلي ،فإن وافق ما في القرآن فهو حق، وإن خالفه ففي القرآن بيان بطلانه بالأمثال المضروبة، كما قال تعالى :﴿ وَلا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾[الفرقان: ٣٣]، ففي القرآن الحق ، والقياس البين الذي يبين بطلان ما جاؤوا به من القياس ، وإن كان ما يذكرونه مجملاً فيه الحق ـ وهو الغالب على الصابئة المبدلين، مثل «أرسطو» وأتباعه، وعلى من اتبعهم من الآخرين ـ قبل الحق ورد الباطل، والحق من ذلك لا يكون بيان صفة الحق فيه كبيان صفة الحق في القرآن. فالأمر في هذا موقوف على معرفة القرآن ومعانيه وتفسيره وترجمته.

والترجمة والتفسير ثلاث طبقات :

أحدها : ترجمة مجرد اللفظ ، مثل نقل اللفظ بلفظ مرادف، ففي هذه الترجمة تريد أن تعرف أن الذي يعني بهذا اللفظ عند هؤلاء هو بعينه الذي يعنى باللفظ عند هؤلاء، فهذا علم نافع؛ إذ كثير من الناس يقيد المعنى باللفظ، فلا يجرده عن اللفظين جميعًا.

والثاني : ترجمة المعنى وبيانه،بأن يصور المعنى للمخاطب ، فتصوير المعنى له وتفهيمه إياه قدر زائد على ترجمة اللفظ ، كما يشرح للعربي كتابًا عربيًا قد سمع ألفاظه العربية، لكنه لم يتصور معانيه ولا فهمها،وتصوير المعني يكون بذكر عينه أو نظيره؛ إذ هو تركيب صفات من مفردات يفهمها المخاطب يكون ذلك المركب صور ذلك المعنى، إما تحديدًا وإما تقريبًا.

الدرجة الثالثة : بيان صحة ذلك وتحقيقه، بذكر الدليل والقياس الذي يحقق ذلك المعنى، إما بدليل مجرد وإما بدليل يبين علة وجوده.

وهنا قد يحتاج إلى ضرب أمثلة ومقاييس تفيده التصديق بذلك المعنى، كما يحتاج في «الدرجة الثانية» إلى أمثلة تصور له ذلك المعنى. وقد يكون نفس تصوره مفيداً للعلم بصدقه، وإذا كفى تصور معناه في التصديق به لم يحتج إلى قياس، ومثل ، ودليل آخر.

فإذا عرف القرآن هذه المعرفة، فالكلام الذي يوافقه أو يخالفه - من كلام أهل الكتاب والصابئين والمشركين - لابد فيه من الترجمة للفظ والمعنى أيضًا، وحينئذ فالقرآن فيه تفصيل كل شيء كما قال تعالى: **﴿ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ ﴾**[يوسف: ١١١]، وقال : **﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ ﴾**[النحل: ٨٩].

ومعلوم أن الأمة مأمورة بتبليغ القرآن ؛ لفظه ومعناه، كما أمر بذلك الرسول ، ولا يكون تبليغ رسالة الله إلا كذلك ، وأن تبليغه إلى العَجَم قد يحتاج إلى ترجمة لهم، فيترجم لهم بحسب الإمكان، والترجمة قد تحتاج إلى ضرب أمثال لتصوير المعاني، فيكون ذلك من تمام الترجمة.

وإذا كان من المعلوم أن أكثر المسلمين، بل أكثر المنتسبين منهم إلى العلم، لا يقومون بترجمة القرآن وتفسيره وبيانه، فلأن يعجز غيرهم عن ترجمة ما عنده وبيانه أولى بذلك؛ لأن عقل المسلمين أكمل، وكتابهم أقوم قيلا، وأحسن حديثًا، ولغتهم أوسع، لاسيما إذا كانت تلك المعاني غير محققة، بل فيها باطل كثير؛ فإن ترجمة المعاني الباطلة وتصويرها صعب؛ لأنه ليس لها نظير من الحق من كل وجه.

فإذا سئلنا عن كلام يقولونه: هل هو حق أو باطل ، ومن أين يتبين الحق فيه والباطل قلنا - من القول - : بالحجة والدليل ، كما كان المشركون وأهل الكتاب يسألون رسول الله ﷺ عن مسائل ، أو يناظرونه، وكما كانت الأمم تجادل رسلها ؛ إذ كثير من الناس يدعي موافقة الشريعة للفلسفة.

مثال ذلك : إذا ذكروا «العقول العشرة» ، و«النفوس التسعة» وقالوا : إن العقل الأول هو الصادر الأول عن الواجب بذاته، وإنه من لوازم ذاته ومعلول له، وكذلك الثاني عن الأول، وإنَّ لكل فلك عقلاً ونفسًا.

قيل :قولكم : «عقل، ونفس» لغة لكم، فلابد من ترجمتها، وإن كان اللفظ عربيًا فلابد من ترجمة المعنى.

فيقولون: «العقل» هو الروح المجردة عن المادة - وهي الجسد وعلائقها - سموه عقلاً ويسمونه مفارقًا، ويسمون تلك المفارقات للمواد، لأنها مفارقة للأجساد، كما أن روح الإنسان إذا فارقت جسده كانت مفارقة للمادة التي هي الجسد و «النفس»: هي الروح المدبرة للجسم، مثل نفس الإنسان إذا كانت في جسمه ، فمتى كانت في الجسم كانت

محركة له، فإذا فارقته صارت عقلاً محضًا، أي : يعقل العلوم من غير تحريك بشيء من الأجسام ، فهذه العقول والنفوس.

وهذا الذي ذكرناه من أحسن الترجمة عن معنى العقل والنفس، وأكثرهم لا يحصلون ذلك.

قالوا: وأثبتنا لكل فلك نفسًا؛ لأن الحركة اختيارية ، فلا تكون إلا لنفس، ولكل نفس عقلاً؛ لأن العقل كامل لا يحتاج إلى حركة، والمتحرك يطلب الكمال فلابد أن يكون فوقه ما يشبه به، وما يكون علة له،ولهذا كانت حركة أنفسنا للتشبه بما فوقنا من العقول، وكل ذلك تشبه بواجب الوجود بحسب الإمكان.

والأول لا يصدر عنه إلا عقل ، لأن النفس تقتضي جسمًا، والجسم فيه كثرة ، والصادر عنه لا يكون إلا واحدًا (١). ولهم في الصدور اختلاف كثير ليس هذا موضعه.

قيل لهم : أما إثباتكم أن في السماء أرواحًا ، فهذا يشبه ما في القرآن وغيره من كتب الله،ولكن ليست هي «الملائكة» ،كما يقول الذين يزعمون منكم أنهم آمنوا بما أنزل على الرسول ، وما أنزل من قبله، ويقولون: ما أردنا إلا الإحسان والتوفيق بين الشريعة والفلسفة، فإنهم قالوا: العقول والنفوس عند الفلاسفة هي الملائكة عند الأنبياء، وليس كذلك، لكن تشبهها من بعض الوجوه.

فإن اسم الملائكة والملك يتضمن أنهم رسل الله، كما قال تعالى : ﴿جَاعِلِ الْمَلائِكَةِ رُسُلاً﴾ [فاطر:١]، وكما قال: ﴿وَالْمُرْسَلاتِ عُرْفًا﴾[المرسلات:١] ، فالملائكة رسل الله في تنفيذ أمره الكوني الذي يدبر به السموات والأرض ، كما قال تعالى:﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُم (٢) الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لا يُفَرِّطُونَ ﴾[الأنعام:٦١]، وكما قال:﴿ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف:٨٠]، وأمره الديني الذي تنزل به الملائكة ، فإنه قال:﴿ يُنَزِّلُ الْمَلائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ﴾[النحل:٢]، وقال تعالى:﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴾ [الشورى:٥١]،وقال تعالى: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلائِكَةِ رُسُلاً وَمِنَ النَّاسِ﴾ [الحج:٧٥].

وملائكة الله لا يحصى عددهم إلا الله، كما قال تعالى :﴿وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلاَّ مَلائِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلاَّ فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا لِيَسْتَيْقِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَيَزْدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا

---

(١) في المطبوعة : «واحد» وهو خطأ.

(٢) في المطبوعة :« أحدهم» والصواب ما أثبتناه.

إيمَانًا وَلا يَرْتَابَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْمُؤْمِنُونَ وَلِيَقُولَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْكَافِرُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلاً كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلاَّ هُوَ ﴾ [المدثر: ٣١].

وقيل لهم: الذي في الكتاب والسنة، من ذكر الملائكة وكثرتهم، أمر لا يحصر، حتى قال النبي ﷺ: «أطَّت السماء وحُقَّ لها أن تئط، ما فيها موضع أربع أصابع إلا ملك قائم أو قاعد، أو راكع، أو ساجد» (١)، وقال الله تعالى: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِن فَوْقِهِنَّ وَالْمَلائِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِي الأَرْضِ أَلا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾ [الشورى: ٥].

فمن جعلهم عشرة، أو تسعة عشر، أو زعم أن التسعة عشر الذين على سَقَر هم العقول والنفوس، فهذا من جهله بما جاء عن الله ورسوله، وضلاله في ذلك بين؛ إذ لم تتفق الأسماء في صفة المسمى ولا في قدره، كما تكون الألفاظ المترادفة، وإنما اتفق المسميان في كون كل منهما روحًا متعلقًا بالسموات.

وهذا من بعض صفات ملائكة السموات، فالذي أثبتوه هو بعض الصفات لبعض الملائكة، وهو بالنسبة إلى الملائكة وصفاتهم وأقدارهم وأعدادهم في غاية القلة، أقل مما يؤمن به السامرة من الأنبياء بالنسبة إلى الأنبياء؛ إذ هم لا يؤمنون بنبي بعد موسى ويُوشَع.

كيف وهم لم يثبتوا للملائكة من الصفة إلا مجرد ما علموه من نفوسهم مجرد العلم للعقول، والحركة الإرادية للنفوس؟

ومن المعلوم أن الملائكة لهم من العلوم، والأحوال،والإرادات، والأعمال ما لا يحصيه إلا ذو الجلال، ووصفهم في القرآن بالتسبيح والعبادة لله أكثر من أن يذكر هنا، كما ذكر - تعالى - في خطابه للملائكة، وأمره لهم بالسجود لآدم.

وقوله تعالى: ﴿فَإِنِ اسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُمْ لا يَسْأَمُونَ ﴾ [فصلت: ٣٨]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ

---

(١) الترمذي في الزهد (٢٣١٢) وقال: «حديث حسن غريب»، وابن ماجه في الزهد (٤١٩٠)، وأحمد ٥/ ١٧٣، كلهم عن أبي ذر رضي الله عنه.

«أطت السماء»: الأطيط: صوت الأقتاب، وأطيط الإبل: أصواتها وحنينها، أي: أن كثرة ما فيها من الملائكة قد أثقلها حتى أطت. وهذا مثل وإيذان بكثرة الملائكة، وإن لم يكن ثم أطيط، وإنما هو كلام تقريب أريد به تقرير عظمة الله تعالى. انظر النهاية في غريب الحديث: ١/ ٥٤.

يَسْجُدُونَ ﴾[الأعراف:٢٠٦]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ . لا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ . يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلا يَشْفَعُونَ إِلاَّ لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ . وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِّن دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ ﴾ [الأنبياء:٢٦-٢٩]، وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلائِكَةِ رُسُلاً وَمِنَ النَّاسِ﴾ [الحج:٧٥]، وقوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾[غافر:٧]، وقوله تعالى: ﴿ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾[البقرة:٢٨٥]، وقوله تعالى: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلاثَةِ آلافٍ مِّنَ الْمَلائِكَةِ مُنزَلِينَ . بَلَىٰ إِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ آلافٍ مِّنَ الْمَلائِكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴾ [آل عمران:١٢٤، ١٢٥]، وقوله تعالى: ﴿ إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾[الأنفال:١٢]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ (١) اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَنزَلَ جُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا﴾[التوبة:٢٦]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا﴾ [الأحزاب: ٩]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ ﴾[الأنفال:٥٠]، وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلامٌ عَلَيْكُمُ ﴾[النحل:٣٢]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلائِكَةُ أَلاَّ تَخَافُوا وَلا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴾ [فصلت:٣٠]، وقوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لا يُفَرِّطُونَ﴾ [الأنعام:٦١]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ﴾ [السجدة:١١]، وقوله تعالى: ﴿ فِي صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ . مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ . بِأَيْدِي سَفَرَةٍ. كِرَامٍ بَرَرَةٍ ﴾ [عبس :١٣-١٦]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ . كِرَامًا كَاتِبِينَ . يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ ﴾[الانفطار:١٠-١٢]، وقوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُم بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف:٨٠]، وقوله تعالى: ﴿ مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلاَّ لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾[ق:١٨]، وقوله تعالى: ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا . فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا . فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا﴾[الصافات:١-٣]، وقوله تعالى: ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ . أَمْ خَلَقْنَا الْمَلائِكَةَ إِنَاثًا وَهُمْ شَاهِدُونَ . أَلا إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ . وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾إلى قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ . وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ﴾[الصافات:١٤٩-١٦٦].

---

(١) في المطبوعة «فأنزل» وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه.

وفي الصحيحين عن جابر بن سَمُرَةَ عن النبي ﷺقال:« ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربها؟» قال: يتمون الصف الأول ، ويتراصون في الصف»[١] ، وفي الصحيحين عن قتادة عن أنس عن مالك بن صعْصَعَة في حديث المعراج عن النبي ﷺ - لما ذكر صعوده إلى السماء السابعة - قال: « فرفع لي البيت المعمور ؛ فسألت جبريل ، فقال: هذا البيت المعمور، يصلي فيه كل يوم سبعون ألف ملك، إذا خرجوا لم يعودوا آخر ما عليهم »[٢].

وقال البخاري :وقال همَّام عن قتادة عن الحسن، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه قال:« إذا أمَّنَ القارئ فأمنوا؛ فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه»[٣]، وفي الرواية الأخرى في الصحيحين إذا قال:« آمين، فإن الملائكة في السماء تقول :آمين»[٤].

وفي الصحيح أيضًا عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال:« إذا قال الإمام: سمع الله لمن حمده، فقولوا : اللهم ربنا ولك الحمد، فإنه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » [٥]. وفي الصحيح عن عروة ، عن عائشة زوج النبي ﷺ؛ أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول:« إن الملائكة تنزل في العَنَان - وهو السحاب - فتذكر الأمر قضى في السماء، فتسترق الشياطين السمع، فتسمعه، فتوحيه إلى الكهان، فيكذبون معها مائة كذبة من عند أنفسهم»[٦].

وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: « إن لله ملائكة سيارة فضلاء، يتبعون مجالس الذكر، فإذا وجدوا مجلسًا فيه ذكر قعدوا معهم، وحَفَّ بعضهم بعضًا بأجنحتهم، حتى يملؤوا ما بينهم وبين السماء الدنيا،فإذا تفرقوا عرجوا وصعدوا إلى السماء، فيسألهم الله - وهو أعلم - من أين جئتم؟ فيقولون : جئنا من عند عباد لك في الأرض يسبحونك ويكبرونك، ويهللونك ويحمدونك، ويسألونك . قال: وما يسألوني ؟ قالوا: يسألونك جنتك. قال: وهل رأوا جنتي؟ قالوا : لا أي رب، قال : فكيف لو رأوا جنتي؟ قالوا: ويستجيرونك. قال: وَمِم يستجيرونني؟ قالوا: من نارك . قال : وهل رأوا ناري؟ قالوا :يا رب لا. قال: فكيف لو رأوا ناري؟ قالوا: ويستغفرونك. قال: فيقول:

---

(١) مسلم في الصلاة (٤٣٠/١١٩)، وأبو داود في الصلاة (٦٦١)، وابن ماجه في إقامة الصلاة (٩٩٢).
(٢) البخاري في بدء الخلق (٣٢٠٧)، ومسلم في الإيمان(١٦٤/ ٢٦٤).
(٣) البخاري في الأذان (٧٨٠) ، ومسلم في الصلاة (٤١٠/ ٧٢).
(٤) البخاري في الأذان (٧٨١)، ومسلم في الصلاة (٤١٠/ ٧٤).
(٥) البخاري في الأذان (٧٩٦)، ومسلم في الصلاة (٤٠٩/ ٧١).
(٦) البخاري في بدء الخلق (٣٢١٠).

قد غفرت لهم وأعطيتهم ما سألوا، وأجَرْتُهم مما استجاروا» ، قال: « يقولون: رب، فيهم فلان عبد خطاء، إنما مر فجلس معهم». قال: «فيقول: وله قد غفرت ، هم القوم لا يشقى بهم جليسهم» (١).

وفي الصحيحين عن عُروَة ، عن عائشة حدثته؛ أنها قالت للنبي ﷺ : هل أتى عليك يوم كان أشد من يوم أُحُد؟ قال: «لقد لقيت من قومك ما لقيت، وكان أشد ما لقيت منهم يوم العَقَبَة ، إذ عرضت نفسي على ابن عبد ياليل بن عبد كلال، فلم يجبني إلى ما أردت، فانطلقت وأنا مهموم على وجهي، فلم أستفق إلا وأنا بقَرْن الثعالب، فرفعت رأسي ، فإذا أنا بسحابة قد أظلتني ، فنظرت فإذا فيها جبريل، فناداني ، فقال: إن الله قد سمع قول قومك لك وما ردوا عليك، وقد بعث الله إليك ملك الجبال لتأمره بما شئت فيهم ، فناداني ملك الجبال، فسلم علي ، ثم قال: يا محمد ، فقال: ذلك فيما شئت، إن شئت أن أطبق عليهم الأَخْشَبَيْن(٢) فقال النبي ﷺ :بل أرجوأن يخرج الله من أصلابهم من يعبد الله وحده لا يشرك به شيئًا»(٣).

وأمثال هذه الأحاديث الصحاح مما فيها ذكر الملائكة الذين في السموات وملائكة الهواء والجبال، وغير ذلك كثيرة.

وكذلك الملائكة المتصرفون في أمور بني آدم، مثل قوله ﷺ في الحديث المتفق عليه ـ حديث الصادق المصدوق ـ إذ يقول: « ثم يبعث إليه الملك فيؤمر بأربع كلمات، فيقال: اكتب رزقه، وأجله، وشقي أو سعيد، ثم ينفخ فيه الروح»(٤). وفي الصحيح حديث البراء بن عازب قال: قال النبي ﷺ لحسان: « اهجهم ـ أو هاجهم ـ وجبريل معك» (٥)، وفي الصحيح أيضًا أن النبي ﷺ قال له: « أجب عني، اللّهم أيده بروح القُدُس»(٦)، وفي

---

(١) البخارى فى الدعوات (٦٤٠٨) ومسلم فى الذكر (٢٦٨٨ / ٢٥) .

(٢) الأخشبان: هما الجبلان المطيفان بمكة، وهما أبو قبيس والأحمر، وهو جبل مشرف وجهه على قعيقعان. والأخشب كل جبل خشن غليظ الحجارة. انظر: النهاية في غريب الحديث ٢/ ٣٢.

(٣) البخاري في بدء الخلق (٣٢٣١) ،ومسلم في الجهاد والسير (١٧٩٥/ ١١١).

(٤) البخاري في القدر (٦٥٩٤) ، ومسلم في القدر (٢٦٤٣/ ١)، كلاهما عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٥) البخاري في بدء الخلق (٣٢١٣)، ومسلم في فضائل الصحابة (٢٤٨٦/ ١٥٣).

(٦) البخاري في بدء الخلق (٣٢١٢)، ومسلم في فضائل الصحابة (٢٤٨٥/ ١٥١) ، كلاهما عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الصحيح عن أنس قال: «كأني أنظر إلى غبار ساطع في سكة بني غنم موكب جبريل»(١)، وفي الصحيحين عن عائشة : أن الحارث بن هشام قال: يا رسول الله، كيف يأتيك الوحي؟ قال:«أحيانًا يأتيني مثل صَلْصَلَة الجرس، وهو أشده علي، فَيُفْصِم عني وقد وَعَيْتُ ما قال، وأحيانًا يتمثل لي الملك رجلاً، فيكلمني ، فأعي ما يقول»(٢).

وإتيان جبريل إلى النبي ﷺ تارة في صورة أعرابي، وتارة في صورة دحْيَة الكلبي، ومخاطبته وإقراؤه إياه كثيراً، أعظم من أن يذكر هنا.

وفي الصحيحين عن أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ :« يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الفجر والعصر، ثم يعرج الذين باتوا فيكم، فيسألهم ربهم ـ وهو أعلم بهم ـ كيف تركتم عبادي ؟ فيقولون: تركناهم وهم يصلون، وأتيناهم وهم يصلون» (٣).

وفي الصحيحين عن عائشة قالت: حشوت للنبي ﷺ وسادة فيها تماثيل، كأنها نمرقة فجاء فقام، وجعل يتغير وجهه، فقلت:ما لنا يا رسول الله؟ قال: «ما بال هذه الوسادة؟» قالت: وسادة جعلتها لك لتضطجع عليها، قال:« أما علمت أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه صورة، إن من صنع الصور يعذب يوم القيامة يقال:أحيوا ما خلقتم»(٤)، وفي الصحيحين عن ابن عباس قال: سمعت أبا طلحة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول : «لاتدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولاصورة تماثيل »(٥).

وكذلك في الصحيحين عن عبد الله بن عمر قال:«وعد النبي ﷺ جبريل ، فقال: إنا لا ندخل بيتًا فيه كلب ولا صورة»(٦)، وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إن الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مُصَلاَّه الذي صلى فيه: اللّهم اغفر له، اللّهم ارحمه، ما لم يحدث » (٧).

وأمثال هذه النصوص ، التي يذكر فيها من أصناف الملائكة وأوصافهم وأفعالهم، ما يمنع أن تكون على ما يذكرونه من « العقول، والنفوس » أو أن يكون جبريل هو«العقل

---

(١) البخاري في بدء الخلق (٣٢١٤).

(٢) البخاري في بدء الخلق (٣٢١٥) ، ومسلم في الفضائل (٨٧/٢٣٣٣).

وقوله :« فيُفْصِم» : أي فيقلع. انظر :النهاية ٣/ ٤٥٢ .

(٣) البخاري في مواقيت الصلاة (٥٥٥) ، ومسلم في المساجد (٦٣٢/ ٢١٠).

(٤) البخاري في بدء الخلق (٣٢٢٤)، ومسلم في اللباس (٢١٠٧/ ٩٦) واللفظ للبخاري.

(٥) البخاري في بدء الخلق (٣٢٢٥) ، ومسلم في اللباس (٢١٠٦/ ٨٣).

(٦) البخاري في بدء الخلق (٣٢٢٧)، ومسلم في اللباس (٢١٠٥/ ٨٢).

(٧) البخاري في بدء الخلق (٣٢٢٩) ، ومسلم في المساجد (٦٤٩/ ٢٧٣).

الفعال»وتكون ملائكة الآدميين هي القوى الصالحة، والشياطين هي القوى الفاسدة، كما يزعم هؤلاء.

وأيضًا، فزعمهم أن العقول والنفوس ـ التي جعلوها الملائكة، وزعموا أنها معلولة عن الله صادرة عن ذاته صدور المعلول عن علته ـ هو قول بتولدها عن الله، وأن الله ولد الملائكة، وهذا مما رده الله ونزه نفسه عنه، وكذب قائله، وبين كذبه بقوله: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ . وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾[الإخلاص: ٣، ٤] وقال تعالى: ﴿أَلا إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ . وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ . أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ . مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ . أَفَلا تَذَكَّرُونَ . أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ مُّبِينٌ . فَأْتُوا بِكِتَابِكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾[الصافات: ١٥١-١٥٧]، وبقوله: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٠]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ . لا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ . يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلا يَشْفَعُونَ إِلا لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦-٢٨]، وقال تعالى: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ الْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلا الْمَلائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾[النساء: ١٧٢]، وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا . لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا . تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ الأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا . أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا . وَمَا يَنبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا . إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ إِلا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا . لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا . وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾[مريم: ٨٨-٩٥].

فأخبر أنهم معبدون، أي: مذللون مصرفون، مدينون مقهورون، ليسوا كالمعلول المتولد تولدًا لازمًا لا يتصور أن يتغير عن ذلك. وأخبر أنهم عباد الله، لا يشبهون به كما يشبه المعلول بالعلة، والولد بالوالد، كما يزعمه هؤلاء الصابئون، وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَل لَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ . بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾[البقرة: ١١٦، ١١٧)، فأخبر أنه يقتضي كل شيء بقوله: «كن» لا بتولد المعلول عنه.

وكذلك قال سبحانه: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ . بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[الأنعام: ١٠٠، ١٠١].

فأخبر أن التولد لا يكون إلا عن أصلين، كما تكون النتيجة عن مقدمتين، وكذلك

سائر المعلولات المعلومة لا يحدث المعلول إلا باقتران ما تتم به العلة ، فأما الشيء الواحد وحده فلا يكون علة ولا والدًا قط، لا يكون شيء في هذا العالم إلا عن أصلين، ولو أنهما الفاعل والقابل، كالنار والحطب، والشمس والأرض، فأما الواحد وحده فلا يصدر عنه شيء ولا يتولد.

فبين القرآن أنهم أخطؤوا طريق القياس في العلة والتولد، حيث جعلوا العالم يصدر عنه بالتعليل والتولد، وكذلك قال : ﴿وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ [الذاريات:٤٩] خلاف قولهم: إن الصادر عنه واحد. وهذا وفاء بما ذكره الله ـ تعالى ـ من قوله: ﴿وَلا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلاَّ جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان:٣٣]، إذ قد تكفل بذلك في حق كل من خرج عن اتباع الرسول ، فقال تعالى : ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان:١]، (فذكر) الوحدانية والرسالة إلى قوله: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلاً . يَا وَيْلَتَىٰ لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلانًا خَلِيلاً . لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلإِنسَانِ خَذُولاً ﴾[الفرقان: ٢٧ ـ ٢٩] ، فكل من خرج عن اتباع الرسول فهو ظالم بحسب ذلك. والمبتدع ظالم بقدر ما خالف من سنته : ﴿وَقَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا . وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ الْمُجْرِمِينَ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا . وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً . وَلا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلاَّ جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾[الفرقان: ٣٠-٣٣].

وهؤلاء الصابئة قد أتوا بمثل، وهو قولهم : الواحد لا يصدر عنه ويتولد عنه إلا واحد، والرب واحد فلا يصدر عنه إلا واحد يتولد عنه. فأتى الله بالحق وأحسن تفسيرًا، وبين أن الواحد لا يصدر عنه شيء ولا يتولد عنه شيء أصلا، وأنه لم يتولد عنه شيء ، ولم يصدر عنه شيء ، ولكن خلق كل شيء خلقًا، وأنه خلق من كل شيء زوجين اثنين. ولهذا قال مجاهد ـ وذكره البخاري في صحيحه ـ في الشفع والوتر: « إن الشفع هو الخلق، فكل مخلوق له نظير، والوتر هو الله الذي لا شبيه له»[1] ،فقال: ﴿ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُ صَاحِبَةٌ ﴾[الأنعام:١٠١].

وذلك أن الآثار الصادرة عن العلل والمتولدات في الموجودات لابد فيها من شيئين أحدهما: يكون كالأب، والآخر: يكون كالأم القابلة . وقد يسمون ذلك الفاعل والقابل كالشمس مع الأرض، والنار مع الحطب، فأما صدور شيء واحد عن شيء واحد، فهذا لا

(١) البخاري في الدعوات (٦٤١٠) بلفظ: «وهو وتر يحب الوتر».

وجود له في الوجود أصلا.

وأما تشبيههم ذلك بالشعاع مع الشمس، وبالصوت ـ كالطنين ـ مع الحركة والنقر، فهو أيضًا حجة لله ورسوله والمؤمنين عليهم. وذلك أن الشعاع إن أريد به نفس ما يقوم بالشمس، فذلك صفة من صفاتها، وصفات الخالق ليست مخلوقة، ولا هي من العالم الذي فيه الكلام.

وإن أريد بالشعاع ما ينعكس على الأرض، فذلك لابد فيه من شيئين ، وهما (١) الشمس التي تجري مجرى الأب الفاعل، والأرض التي تجري مجرى الأم القابلة، وهي الصاحبة للشمس.

وكذلك الصوت لا يتولد إلا عن جسمين يقرع أحدهما الآخر، أو يقلع عنه، فيتولد الصوت الموجود في أجسام العالم عن أصلين يقرع أحدهما الآخر، أو يقلع عنه.

فمهما احتجوا به من القياس، فالذي جاء الله به هو الحق وأحسن تفسيرًا، وأحسن بيانًا وإيضاحًا للحق وكشفًا له.

وأيضًا ، فجعلها علة تامة لما تحتها، ومؤكدة له، وموجبة له حتى يجعلوها مبادئنا، ويجعلوها لنا كالآباء والأمهات، وربما جعلوا العقل هو الأب، والنفس هي الأم، وربما قال بعضهم : «الوالدان»: العقل والطبيعة، كما قال صاحب الفصوص في قول نوح ﴿اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ﴾[نوح:٢٨]، أي : من كنت نتيجة عنهما ، وهما العقل والطبيعة . وحتى يسمونها الأرباب والآلهة الصغرى، ويعبدونها . وهو كفر مخالف لما جاءت به الرسل.

وبهذا وصف بعض السلف الصابئة بأنهم يعبدون الملائكة، وكذلك في الكتب المعربة عن قدمائهم ، أنهم كانوا يسمونها الآلهة والأرباب الصغرى، كما كانوا يعبدون الكواكب أيضًا.

والقرآن ينفي أن تكون أربابًا، أو أن تكون آلهة، ويكون لها غير ما للرسول الذي لا يفعل إلا بعد أمر مُرْسِله، و لا يشفع إلا بعد أن يؤذن له في الشفاعة ، وقد رد الله ذلك على من زعمه من العرب والروم وغيرهم من الأمم، فقال تعالى :﴿ وَلا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا الْمَلائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُم بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾[آل عمران: ٨٠]؟ وقال تعالى : ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ . لا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾

(١) في المطبوعة :« وهو » وهو خطأ.

[الأنبياء:٢٦، ٢٧] ، وقال تعالى : ﴿ قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ لا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ . وَلا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِندَهُ إِلاَّ لِمَنْ أَذِنَ لَهُ حَتَّىٰ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقَّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [سبأ :٢٢، ٢٣].

وقد تقدم بعض الأحاديث في صعق الملائكة إذا قضى الله بالأمر الكوني أو بالوحي الديني.

وقال تعالى : ﴿ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلا مِنْ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَن يَشَاءُ وَيَرْضَىٰ ﴾[النجم:٢٦]، وقال تعالى : ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ الآية[الأنبياء:٢٦]، وقال تعالى : ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾[مريم:٦٤]، وقال تعالى : ﴿ قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِ فَلا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنكُمْ وَلا تَحْوِيلاً . أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴾[الإسراء: ٥٦، ٥٧]، نزلت الآية في الذين يدعون الملائكة والنبيين.

واستقصاء القول في ذلك ليس هذا موضعه.

فإن الله ـ سبحانه ـ بعث محمداً ﷺ بجوامع الكلم . فالكلم التي في القرآن جامعة محيطة، كلية عامة لما كان متفرقًا منتشرًا في كلام غيره، ثم إنه يسمى كل شيء بما يدل على صفته المناسبة للحكم المذكور المبين، وما يبين وجه دلالته.

فإن تنزيهه نفسه عن الولد والولادة واتخاذ الولد، أعم وأقوم من نفيه بلفظ العلة؛ فإن العلة أصلها التغيير، كالمرض الذي يحيل البدن عن صحته، والعليل ضد الصحيح. وقد قيل : إنه لا يقال: «معلول» إلا في الشرب، يقال: شرب الماء علا بعد نَهَل، وعللته: إذا سقيته مرة ثانية.

وأما استعمال اسم «العلة» في الموجب للشيء أو المقتضى له، فهو من عرف أهل الكلام، وهي ـ وإن كان بينهما وبين العلة اللغوية مناسبة من جهة التغير ـ فالمناسبة في لفظ «التولد» أظهر ؛ ولهذا كان في الخطاب أشهر. يقول الناس: هذا الأمر يتولد عنه كذا، وهذا يولد كذا، وقد تولد عن ذلك الأمر كيت وكيت، لكل سبب اقتضى مسببًا من الأقوال والأعمال، حتى أهل الطبائع يقولون: « الأركان والمولدات »، يريدون ما يتولد عن الأصول الأربعة ـ التراب، والماء، والهواء، والنار ـ من معدن، ونبات، وحيوان.

فنفيه ـ سبحانه ـ عن نفسه أن يلد شيئًا اقتضى ألا يتولد عنه شيء ، ونفيه أن يتخذ ولدًا يقتضى أنه لم يفعل ذلك بشيء من خلقه على سبيل التكريم، وأن العباد لا يصلح أن يتخذ شيئًا منهم بمنزلة الولد . وهذا يبطل دعوى من يدعي مثل ذلك في المسيح وغيره، ومن يقول: ﴿نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ﴾ [المائدة:١٨]، ومن يقول: الفلسفة هي التشبه بالإله، فإن الولد يكون من جنس والده ويكون نظيرًا له، وإن كان فرعًا له، ولهذا كان هؤلاء القائلون بهذه المعاني من أعظم الخلق قولاً بالتشبيه والتمثيل ، وجعل الأنداد له والعدل والتسوية؛ ولهذا كانت الفلاسفة الذين يقولون بصدور العقول والنفوس عنه على وجه التولد والتعليل يجعلونها له أندادًا، ويتخذونها آلهة وأربابًا، بل قد لا يعبدون إلا إياها، ولا يدعون سواها، ويجعلونها هي المبدعة لما سواها مما تحتها.

فالحمد لله الذي لم يتخذ ولدًا ولم يكن له شريك في الملك، و﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا . الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾[الفرقان:١، ٢] (١).

فإن هؤلاء جعلوا لله شركاء الجن وخلقهم، وخرقوا له بنين وبنات بغير علم، و«الجن» قد قيل : إنه يعم الملائكة ، كما قيل في قوله : ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا﴾ [الصافات:١٥٨]، وإن كان قد قيل في سبب ذلك: زعم بعض مشركي العرب أن الله صاهر إلى الجن فولدت الملائكة، فقد كانوا يعبدون الملائكة أيضًا ، كما عبدتها الصابئة الفلاسفة، كما قال تعالى : ﴿وَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾ [الزخرف:١٩]، وقال تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ (٢) لِلْمَلائِكَةِ أَهَؤُلاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ . قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ﴾[سبأ: ٤٠، ٤١]، يعني: أن الملائكة لم تأمرهم بذلك؛ وإنما أمرتهم بذلك الجن؛ ليكونوا عابدين للشياطين التي تتمثل لهم، كما يكون للأصنام شياطين.

وكما تنزل الشياطين على بعض من يعبد الكواكب ويرصدها، حتى تنزل عليه صورة فتخاطبه، وهو شيطان من الشياطين.

---

(١) بهامش الأصل : هنا متروك محل خمسة أسطر . قال في المسودة : يتلوه الوريقة، ولم نجدها.

(٢) في المطبوعة :« نحشرهم جميعًا ثم نقول» وهوخطأ.

ولهذا قال تعالى : ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَن لا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ . وَأَنِ اعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُّسْتَقِيمٌ. وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنكُمْ جِبِلاًّ كَثِيرًا أَفَلَمْ تَكُونُوا تَعْقِلُونَ ﴾ [يس: ٦٠-٦٢] ، وقال : ﴿ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً﴾[الكهف: ٥٠]، فهم وإن لم يقصدوا عبادة الشيطان وموالاته، ولكنهم في الحقيقة يعبدونه ويوالونه.

فقد تبين أن هؤلاء الفلاسفة الصابئة المبتدعة مؤمنون بقليل مما جاءت به الرسل في أمر الملائكة، في صفتهم وأقدارهم.

وذلك، أن هؤلاء القوم إنما سلكوا سبيل الاستدلال بالحركات الفلكية والقياس على نفوسهم، مع ما جحدوه وجهلوه من خلق الله وإبداعه.

وسبب ذلك: ما ذكره طائفة ممن جمع أخبارهم: أن أساطينهم الأوائل ، كفيثاغورس، وسقراط، وأفلاطون، كانوا يهاجرون إلى أرض الأنبياء بالشام، ويتلقون عن لقمان الحكيم، ومن بعده من أصحاب داود وسليمان، وأن أرسطو لم يسافر إلى أرض الأنبياء، ولم يكن عنده من العلم بأثارة الأنبياء ما عند سلفه. وكان عنده قدر يسير من الصابئية الصحيحة، فابتدع لهم هذه التعاليم القياسية، وصارت قانونًا مشى عليه أتباعه، واتفق أنه قد يتكلم في طبائع الأجسام، أو في صورة المنطق أحيانًا بكلام صحيح.

وأما الأولون ، فلم يوجد لهم مذهب تام مبتدع بمنزلة مبتدعة المتكلمين في المسلمين، مثل : أبي الهذيل، وهشام بن الحكم، ونحوهما، ممن وضع مذهبًا في « أبواب أصول الدين» فاتبعه على ذلك طائفة؛ إذ كان أئمة المسلمين ـ مثل مالك، وحماد بن زيد، والثوري، ونحوهم ـ إنما تكلموا بما جاءت به الرسالة وفيه الهدى والشفاء ، فمن لم يكن له علم بطريق المسلمين، يعتاض عنه بما عند هؤلاء، وهذا سبب ظهور البدع في كل أمة، وهو خفاء سنن المرسلين فيهم، وبذلك يقع الهلاك.

ولهذا كانوا يقولون : الاعتصام بالسنة نجاة، قال مالك ـ رحمه الله ـ: السنة مثل سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها هلك. وهذا حق. فإن سفينة نوح إنما ركبها من صدق المرسلين واتبعهم، وأن من لم يركبها فقد كذب المرسلين. واتباع السنة هو اتباع الرسالة التي جاءت من عند الله، فتابعها بمنزلة من ركب مع نوح السفينة باطنًا وظاهرًا. والمتخلف عن اتباع الرسالة بمنزلة المتخلف عن اتباع نوح ـ عليه السلام ـ وركوب السفينة معه.

وهكذا إذا تدبر المؤمن العليم سائر مقالات الفلاسفة وغيرهم من الأمم التي فيها

ضلال وكفر، وجد القرآن والسنة كاشفين[1] لأحوالهم ، مبينين [2] لحقهم، مميزين [3] بين حق ذلك وباطله. والصحابة كانوا أعلم الخلق بذلك، كما كانوا أقوم الخلق بجهاد الكفار والمنافقين، كما قال فيهم عبد الله بن مسعود: من كان منكم مستنًا فليستن بمن قد مات، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد ، كانوا أبر هذه الأمة قلوبًا ، وأعمقها علمًا، وأقلها تكلفًا، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه وإقامة دينه، فاعرفوا لهم حقهم، وتمسكوا بهديهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم.

فأخبر عنهم بكمال بر القلوب ، مع كمال عمق العلم، وهذا قليل في المتأخرين ، كما يقال: من العجائب فقيه صوفي ، وعالم زاهد ونحو ذلك. فإن أهل برّ القلوب وحسن الإرادة وصلاح المقاصد يحمدون على سلامة قلوبهم من الإرادات المذمومة، ويقترن بهم كثيرًا عدم المعرفة، وإدراك حقائق أحوال الخلق التي توجب الذم للشر والنهي عنه، والجهاد في سبيل الله، وأهل التعمق في العلوم قد يدركون من معرفة الشرور والشبهات ما يوقعهم في أنواع الغى والضلالات، وأصحاب محمد كانوا أبر الخلق قلوبًا وأعمقهم علماً.

ثم إن أكثر المتعمقين في العلم من المتأخرين يقترن بتعمقهم التكلف المذموم من المتكلمين والمتعبدين، وهو القول والعمل بلا علم، وطلب ما لا يدرك. وأصحاب محمد كانوا ـ مع أنهم أكمل الناس علمًا نافعًا وعملاً صالحًا ـ أقل الناس تكلفًا، يصدر عن أحدهم الكلمة والكلمتان من الحكمة أو من المعارف، ما يهدي الله بها أمة، وهذا من منن الله على هذه الأمة. وتجد غيرهم يحشون الأوراق من التكلفات والشطحات، ما هو من أعظم الفضول المبتدعة، والآراء المخترعة، لم يكن لهم في ذلك سلف إلا رعونات النفوس المتلقاة ممن ساء قصده في الدين.

ويروي أن الله ـ سبحانه ـ قال للمسيح : إني سأخلق أمة أفضلها على كل أمة، وليس لها علم ولا حلم، فقال المسيح: أي رب ، كيف تفضلهم على جميع الأمم ، وليس لهم علم ولا حلم، قال: أهبهم من علمي وحلمي، وهذا من خواص متابعة الرسول .فأيهم كان له أتبع كان في ذلك أكمل ، كما قال تعالى :﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ . لِئَلاَّ

(١) في المطبوعة :« كاشفان» وهو خطأ.

(٢) في المطبوعة :« مبينان» وهو خطأ.

(٣) في المطبوعة : « مميزان» وهوخطأ.

يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلاَّ يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِن فَضْلِ اللَّهِ وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [الحديد: ٢٨ ، ٢٩].

وكذلك في الصحيحين من حديث أبي موسى وعبد الله بن عمر: « مثلنا ومثل الأمم قبلنا، كالذي استأجر أجراء، فقال: من يعمل لي إلى نصف النهار على قيراط قيراط؟ فعملت اليهود. ثم قال : من يعمل لي إلى صلاة العصر على قيراط قيراط؟ فعملت النصارى. ثم قال: من يعمل لي إلى غروب الشمس على قيراطين قيراطين؟ فعملت المسلمون، فغضبت اليهود والنصارى، وقالوا: نحن أكثر عملاً وأقل أجرًا. قال: فهل ظلمتكم من حقكم شيئًا؟ قالوا: لا ، قال : فهو فضلي أوتيه من أشاء»(١).

فدل الكتاب والسنة على أن الله يؤتي أتباع هذا الرسول من فضله ما لم يؤته لأهل الكتابين قبلهم، فكيف بمن هو دونهم من الصابئة؟ دع مبتدعة الصابئة من المتفلسفة ونحوهم.

ومن المعلوم أن أهل الحديث والسنة أخص بالرسول وأتباعه، فلهم من فضل الله وتخصيصه إياهم بالعلم والحلم وتضعيف الأجر ما ليس لغيرهم، كما قال بعض السلف أهل السنة في الإسلام كأهل الإسلام في الملل.

فهذا الكلام تنبيه على ما يظنه أهل الجهالة والضلالة من نقص الصحابة في العلم والبيان، أو اليد والسِّنان(٢) ، وبسط هذا لا يتحمله هذا المقام.

والمقصود التنبيه على أن كل من زعم بلسان حاله أو مقاله: أن طائفة غير أهل الحديث أدركوا من حقائق الأمور الباطنة الغيبية في أمر الخلق والبعث والمبدأ والمعاد، وأمر الإيمان بالله واليوم الآخر، وتعرف واجب الوجود والنفس الناطقة والعلوم، والأخلاق التي تزكو بها النفوس وتصلح وتكمل دون أهل الحديث ، فهو ـ إن كان من المؤمنين بالرسل ـ فهو جاهل ، فيه شعبة قوية من شعب النفاق، وإلا فهو منافق خالص من الذين : ﴿إِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لاَّ يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٣] وقد يكون من : ﴿ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ ﴾ [غافر: ٣٥]، ومن﴿الَّذِينَ يُحَاجُّونَ فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا اسْتُجِيبَ لَهُ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ﴾[الشورى: ١٦].

وقد يبين ذلك بالقياس العقلي الصحيح الذي لا ريب فيه ـ وإن كان ذلك ظاهرًا

---

(١) البخاري في الإجارة (٢٢٦٨، ٢٢٦٩)، والترمذي في الأمثال (٢٨٧١) وقال: « حديث حسن صحيح».
(٢) السِّنان : الرُّمح. انظر :المصباح المنير، مادة «سنن».

بالفطرة لكل سليم الفطرة ـ فإنه متى كان الرسول أكمل الخلق وأعلمهم بالحقائق وأقومهم قولاً وحالاً، لزم أن يكون أعلم الناس به أعلم الخلق بذلك، وأن يكون أعظمهم موافقة له واقتداء به أفضل الخلق.

ولايقال : هذه الفطرة يغيرها ما يوجد في المتسبين إلى السنة والحديث من تفريط وعدوان، لأنه يقال: إن ذلك في غيرهم أكثر والواجب مقابلة الجملة بالجملة في المحمود والمذموم، هذه هي المقابلة العادلة.

وإنما غير الفطرة قلة المعرفة بالحديث والسنة و اتباع ذلك،مع ما يوجد في المخالفين لها من نوع تحقيق لبعض العلم، وإحسان لبعض العمل، فيكون ذلك شبهة في قبول غيره، وترجيح صاحبه، ولا غرض لنا في ذكر الأشخاص ، وقد ذكر أبو محمد بن قتيبة في أول كتاب« مختلف الحديث» وغيره من العلماء في هذا الباب ما لا يحصى من الأمور المبينة لما ذكرناه.

وإنما المقصود ذكر نفس الطريقة العلمية والعملية ،التي تعرف بحقائق الأمور الخبرية النظرية، و توصل إلى حقائق الأمور الإرادية العملية، فمتى كان غير الرسول قادرًا على علم بذلك أو بيان له أو محبة لإفادة ذلك، فالرسول أعلم بذلك وأحرص على الهدى ، وأقدر على بيانه منه، وكذلك أصحابه من بعده وأتباعهم.

وهذه صفات الكمال والعلم والإرادة والإحسان والقدرة عليه، كما قال النبي ﷺ في دعاء الاستخارة:

«اللهم إني أستخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك، وأسألك من فضلك العظيم، فإنك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم، وأنت علام الغيوب » (١).

فعلمنا ﷺ أن نستخير الله بعلمه، فيعلّمنا من علمه ما نعلم به الخير، ونستقدره بقدرته، فيجعلنا قادرين ؛ إذ الاستفعال هو طلب الفعل، كما قال في الحديث الصحيح:

يقول الله تعالى : «يا عبادي ، كلكم جائع إلا من أطعمته، فاستطعموني أطعمكم، يا عبادي ، كلكم ضالٌ إلا من هديته،فاستهدوني أهدكم» (٢).

فاستهداء الله طلب أن يهدينا، واستطعامه طلب أن يطعمنا، هذا قوت القلوب، وهذا قوت الأجسام، وكذلك استخارته بعلمه واستقداره بقدرته. ثم قال:«وأسألك من فضلك

---

(١) البخاري في التهجد (١١٦٢) ، وأبو داود في الصلاة (١٥٣٨) ، والترمذي في الصلاة (٤٨٠) ، وابن ماجه في إقامة الصلاة (١٣٨٣)، وأحمد ٣/ ٣٤٤ ، كلهم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٢) مسلم في البر (٢٥٧٦ / ٥٥) .

العظيم»، فهذا السؤال من جوده ومنّه، وعطائه وإحسانه الذي يكون بمشيئته ورحمته وحنانه؛ ولهذا قال : « فإنك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم» ولم يقل: إني لا أرحم نفسي ؛ لأنه في مقام الاستخارة يريد الخير لنفسه ويطلب ذلك، لكنه لا يعلمه ولا يقدر عليه، إن لم يعلّمه الله إياه ويقدره عليه.

فإذا كان الرسول أعلم الخلق بالحقائق الخبرية والطلبية، وأحب الخلق للتعليم والهداية والإفادة، وأقدر الخلق على البيان والعبارة، امتنع أن يكون من هو دونه أفاد خواصه معرفة الحقائق أعظم مما أفادها الرسول لخواصه، فامتنع أن يكون عند أحد من الطوائف من معرفة الحقائق ما ليس عند علماء الحديث.

وإذا لم يكن في الطوائف من هو أعلم بالحقائق وأبين لها منه، وجب أن يكون كل ما يذمون به من جهل بعضهم هو في طائفة المخالف الذام لهم أكثر، فيكون الذام لهم جاهلا ظالمًا، فيه شعبة نفاق، إذا كان مؤمنًا. وهذا هو المقصود.

ثم إن هذا الذي بيناه مشهود بالقلب، أعلم ذلك في كل أحد ممن أعرف مفصلاً.

وهذه جملة يمكن تفصيلها من وجوه كثيرة، لكن ليس هذا موضعه.

فصـــل

وأما قول من قال: إن الحشوية على ضربين، أحدهما: لا يتحاشى من الحشو والتشبيه والتجسيم، والآخر: تستر بمذهب السلف. ومذهب السلف إنما هو التوحيد والتنزيه، دون التشبيه والتجسيم، وكذا جميع المبتدعة يزعمو هذا فيهم كما قال القائل:

وكل يدعي وصلاً لليلى ... وليلى لا تقر لهم بذاكا

فهذا الكلام فيه حق وباطل .

فمن الحق الذي فيه : ذم من يمثل الله بمخلوقاته، ويجعل صفاته من جنس صفاتهم، وقد قال الله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[الشورى: ١١]، وقال تعالى : ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾[الإخلاص: ٤]، وقال: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾[مريم: ٦٥].

وقد بسطنا القول في ذلك، وذكرنا الدلالات العقلية التي دل عليها كتاب الله في نفي ذلك، وبينا منه ما لم يذكره النفاة الذين يتسمون بالتنزيه، ولا يوجد في كتبهم، ولا يسمع من أئمتهم، بل عامة حججهم التي يذكرونها حجج ضعيفة؛ لأنهم يقصدون إثبات حق وباطل ، فلا يقوم على ذلك حجة مطردة سليمة عن الفساد، بخلاف من اقتصد في

قوله وتحري القول السديد؛ فإن الله يصلح عمله، كما قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً . يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾[الأحزاب: ٧٠، ٧١].

وفيه من الحق الإشارة إلى الرد على من انتحل مذهب السلف مع الجهل بمقالهم، أو المخالفة لهم بزيادة أو نقصان. فتمثيل الله بخلقه والكذب على السلف من الأمور المنكرة، سواء سمى ذلك حشوًا أو لم يسم، وهذا يتناول كثيرًا من غالية المثبتة الذين يروون أحاديث موضوعة في الصفات مثل حديث «عَرَق الخيل»و «نزوله عشية عَرَفَة على الجمل الأورق حتى يصافح المشاة ويعانق الركبان» ، و«تجلّيه لنبيه في الأرض»، أو «رؤيته له على كرسي بين السماء والأرض» ، أو «رؤيته إياه في الطواف » أو « في بعض سكك المدينة»، إلى غير ذلك من الأحاديث الموضوعة.

فقد رأيت من ذلك أمورًا من أعظم المنكرات والكفران، وأحضر لي غير واحد من الناس من الأجزاء والكتب ما فيه من ذلك ما هو من الافتراء على الله وعلى رسوله. وقد وضع لتلك الأحاديث أسانيد، حتى إن منهم من عمد إلى كتاب صنفه الشيخ أبو الفرج المقدسي ، فيما يمتحن به السنّي من البدعي . فجعل ذلك الكتاب مما أوحاه الله إلى نبيه ليلة المعراج، وأمره أن يمتحن به الناس، فمن أقرَّ به فهو سني، ومن لم يقر به فهو بدعي، وزادوا فيه على الشيخ أبي الفرج أشياء لم يقلها هو ولا عاقل، والناس المشهورون قد يقول أحدهم من المسائل والدلائل ما هو حق أو فيه شبهة حق، فإذا أخذ الجهال ذلك فغيروه صار فيه من الضلال ما هو من أعظم الإفك والمحال.

والمقصود أن كلامه فيه حق وفيه من الباطل أمور:

أحدها: قوله: لا يتحاشى من الحشو والتجسيم ذم للناس بأسماء ما أنزل الله بها من سلطان، والذي مدحه زين وذمه شين هو الله. والأسماء التي يتعلق بها المدح والذم من الدين، لا تكون إلا من الأسماء التي أنزل الله بها سلطانه ، ودل عليها الكتاب والسنة أو الإجماع، كالمؤمن، والكافر والعالم، والجاهل ، والمقتصد ، والملحد.

فأما هذه الألفاظ الثلاثة فليست في كتاب الله، ولا في حديث عن رسول الله، ولا نطق بها أحد من سلف الأمة وأئمتها لا نفيًا ولا إثباتًا.

وأول من ابتدع الذم بها«المعتزلة» الذين فارقوا جماعة المسلمين، فاتباع سبيل المعتزلة دون سبيل سلف الأمة ترك للقول السديد الواجب في الدين ، واتباع لسبيل المبتدعة الضالين، وليس فيها ما يوجد عن بعض السلف ذمه إلا لفظ «التشبيه» ، فلو اقتصر عليه

لكان له قدوة من السلف الصالح، ولو ذكر الأسماء التي نفاها الله في القرآن ـ مثل لفظ «الكفء ، والند، والسمى» وقال : منهم من لا يتحاشى من التمثيل ونحوه ـ لكان قد ذم بقول نفاه الله في كتابه، ودل القرآن على ذم قائله ثم ينظر: هل قائله موصوف بما وصفه به من الذم أم لا ؟

فأما الأسماء التي لم يدل الشرع على ذم أهلها ولا مدحهم، فيحتاج فيها إلى مقامين:

أحدهما: بيان المراد بها. والثاني : بيان أن أولئك مذمومون في الشريعة.

والمعترض عليه له أن يمنع المقامين ، فيقول: لا نسلم أن الذين عنيتهم داخلون في هذه الأسماء التي ذممتها، ولم يقم دليل شرعي على ذمها، وإن دخلوا فيها، فلا نسلم أن كل من دخل في هذه الأسماء فهو مذموم في الشرع.

الوجه الثاني : أن هذا الضرب الذي قلت : « إنه لا يتحاشى من الحشو والتشبيه والتجسيم » إما أن تدخل فيه مثبتة الصفات الخبرية التي دل عليها الكتاب والسنة، أو لا تدخلهم، فإن أدخلتهم كنت ذامًا لكل من أثبت الصفات الخبرية، ومعلوم أن هذا مذهب عامة السلف، ومذهب أئمة الدين.

بل أئمة المتكلمين [1] يثبتون الصفات الخبرية في الجملة، وإن كان لهم فيها طرق كأبي سعيد بن كلاب، وأبي الحسن الأشعري، وأئمة أصحابه، ؛ كأبي عبد الله بن مجاهد ، وأبي الحسن الباهلي ، والقاضي أبي بكر بن الباقلاني، وأبي إسحاق الاسفرائيني [2]، وأبي بكر بن فُورَك، وأبي محمد بن اللبان، وأبي علي بن شاذان، وأبي القاسم القشيري، وأبي بكر البيهقي ، وغير هؤلاء. فما من هؤلاء إلا من يثبت من الصفات الخبرية ما شاء الله ـ تعالى ـ وعماد المذهب عنهم : إثبات كل صفة في القرآن، وأما الصفات التي في الحديث، فمنهم من يثبتها ومنهم من لا يثبتها.

فإذا كنت تذم جميع أهل الإثبات من سلفك وغيرهم، لم يبق معك إلا الجهمية ـ من المعتزلة ـ ومن وافقهم على نفي الصفات الخبرية ـ من متأخري الأشعرية ونحوهم ـ ولم تذكر حجة تعتمد.

فأي ذم لقوم في أنهم لا يتحاشون مما عليه سلف الأمة وأئمتها وأئمة الذام لهم؟

---

(١) في المطبوعة :« المتكلين » وهو خطأ.

(٢) هو إبراهيم بن محمد بن إبراهم بن مهْران الاسفرائيني، الأصولي الشافعي ، الملقب ركن الدين، صاحب المصنفات الباهرة، له «الجامع في أصول الدين» و «أدب الجدل» و «مسائل الدرر» وغيرها ، توفى بنيسابور سنة ٤١٨هـ. [سير أعلام النبلاء ١٧/ ٣٥٣-٣٥٥].

وإن لم تدخل في اسم «الحشوية» من يثبت الصفات الخبرية، لم ينفعك هذا الكلام، بل قد ذكرت أنت في غير هذا الموضع هذا القول .

وإذا كان الكلام لا يخرج به الإنسان عن أن يذم نفسه، أو يذم سلفه ـ الذين يقر هو بإمامتهم، وأنهم أفضل ممن اتبعهم ـ كان هو المذموم بهذا الذم على التقدرين، وكان له نصيب من الخوارج الذين قال النبي ﷺ لأولهم: «لقد خبت وخسرت، إن لم أعدل» (١) يقول: إذا كنت مقرًا بأني رسول الله ، وأنت تزعم أني أظلم ، فأنت خائب خاسر. وهكذا من ذم من يقر بأنهم خيار الأمة وأفضلها ، وأن طائفته إنما تلقت العلم والإيمان منهم، هوخائب خاسر في هذا الذم، وهذه حال الرافضة في ذم الصحابة.

الوجه الثالث: قوله: «والآخر يتستر بمذهب السلف » ، إن أردت بالتستر الاستخفاء بمذهب السلف، فيقال : ليس مذهب السلف مما يتستر به إلا في بلاد أهل البدع، مثل بلاد الرافضة والخوارج ،فإن المؤمن المستضعف هناك قد يكتم إيمانه واستنانه، كما كتم مؤمن آل فرعون إيمانه ، وكما كان كثير من المؤمنين يكتم إيمانه حين كانوا في دار الحرب.

فإن كان هؤلاء في بلد أنت لك فيه سلطان ـ وقد تستروا بمذهب السلف ـ فقد ذممت نفسك، حيث كنت من طائفة يستر مذهب السلف عندهم، وإن كنت من المستضعفين المستترين بمذهب السلف فلا معنى لذم نفسك، وإن لم تكن منهم ولا من الملأ، فلا وجه لذم قوم بلفظ «التستر».

وإن أردت بالتستر: أنهم يجتنون به، ويتقون به غيرهم ، ويتظاهرون به، حتى إذا خوطب أحدهم قال: أنا على مذهب السلف ـ وهذا الذي أراده، والله أعلم ـ فيقال له: لا عيب على من أظهر مذهب السلف وانتسب إليه واعتزى إليه، بل يجب قبول ذلك منه بالاتفاق؛ فإن مذهب السلف لا يكون إلا حقًا، فإن كان موافقًا له باطنًا وظاهرًا، فهو بمنزلة المؤمن الذي هو على الحق باطنًا وظاهرًا، وإن كان موافقًا له في الظاهر فقط دون الباطن، فهو بمنزلة المنافق فتقبل منه علانيته وتُوكَل سريرته إلى الله ، فإنا لم نؤمر أن نُنَقِّب عن قلوب الناس ولا نشق بطونهم.

وأما قوله :« مذهب السلف إنما هو التوحيد والتنزيه دون التجسيم والتشبيه».

فيقال له : لفظ «التوحيد ، والتنزيه، والتشبيه، والتجسيم» ألفاظ قد دخلها الاشتراك، بسبب اختلاف اصطلاحات المتكلمين وغيرهم، وكل طائفة تعني بهذه الأسماء ما لا يعنيه غيرهم.

فالجهمية من المعتزلة وغيرهم يريدون بالتوحيد والتنزيه: نفي جميع الصفات،

---

(١) البخارى في المناقب (٣٦١٠) عن أبي سعيد الخدري وأحمد ٣/ ٣٥٣ عن جابر.

وبالتجسيم والتشبيه: إثبات شيء منها،حتى إن من قال:« إن الله يرى »، أو « إن له علمًا»، فهو عندهم مشبه مجسم.

وكثير من المتكلمة الصفاتية يريدون بالتوحيد والتنزيه: نفي الصفات الخبرية أو بعضها، وبالتجسيم والتشبيه إثباتها أو بعضها.

والفلاسفة تعني بالتوحيد ما تعنيه المعتزلة وزيادة ، حتى يقولون : ليس له إلا صفة سلبية أو إضافية ، أو مركبة منهما.

والاتحادية تعني بالتوحد :أنه هو الوجود المطلق، ولغير هؤلاء فيه اصطلاحات أخرى.

وأما التوحيد الذي بعث الله به الرسل وأنزل به الكتب ، فليس هو متضمنًا شيئًا من هذه الاصطلاحات، بل أمر الله عباده أن يعبدوه وحده، لا يشركوا به شيئًا، فلا يكون لغيره نصيب فيما يختص به من العبادة وتوابعها ـ هذا في العمل. وفي القول : هو الإيمان بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله.

فإن كنت تعني أن مذهب السلف هو التوحيد بالمعنى الذي جاء به الكتاب والسنة، فهذا حق، وأهل الصفات الخبرية لا يخالفون هذا.

وإن عنيت أن مذهب السلف هو التوحيد والتنزيه الذي يعنيه بعض الطوائف، فهذا يعلم بطلانه كل من تأمل أقوال السلف الثابتة عنهم، الموجودة في كتب آثارهم، فليس في كلام أحد من السلف كلمة توافق ما تختص به هذه الطوائف، ولا كلمة تنفي الصفات الخبرية.

ومن المعلوم أن مذهب السلف إن كان يعرف بالنقل عنهم، فليرجع في ذلك إلى الآثار المنقولة عنهم، وإن كان إنما يعرف بالاستدلال المحض بأن يكون كل من رأى قولاً عنده هو الصواب قال: هذا قول السلف؛ لأن السلف لا يقولون إلا الصواب، وهذا هو الصواب، فهذا هو الذي يجرئ المبتدعة على أن يزعم كل منهم أنه علي مذهب السلف، فقائل هذا القول قد عاب نفسه بنفسه حيث انتحل مذهب السلف بلا نقل عنهم، بل بدعواه :أن قوله هو الحق.

وأما أهل الحديث ، فإنما يذكرون مذهب السلف بالنقول المتواترة،يذكرون من نقل مذهبهم من علماء الإسلام، وتارة يروون نفس قولهم في هذا الباب، كما سلكناه في جواب الاستفتاء.

فإنا لما أردنا أن نبين مذهب السلف ذكرنا طريقين:

أحدهما: أنا ذكرنا ما تيسر من ذكر ألفاظهم، ومن روى ذلك من أهل العلم بالأسانيد المعتبرة.

والثاني: أنا ذكرنا من نقل مذهب السلف من جميع طوائف المسلمين من طوائف الفقهاء الأربعة، ومن أهل الحديث والتصوف، وأهل الكلام ، كالأشعري وغيره.

فصار مذهب السلف منقولاً بإجماع الطوائف وبالتواتر، لم نثبته بمجرد دعوى الإصابة لنا والخطأ لمخالفنا، كما يفعل أهل البدع.

ثم لفظ «التجسيم» لا يوجد في كلام أحد من السلف ـ لا نفيًا ولا إثباتًا ـ فكيف يحل أن يقال: مذهب السلف نفي التجسيم أو إثباته، بلا ذكر لذلك اللفظ ولا لمعناه عنهم؟!.

وكذلك لفظ «التوحيد» ـ بمعنى: نفي شيء من الصفات ـ لايوجد في كلام أحد من السلف.

وكذلك لفظ التنزيه ـ بمعني نفي شيء من الصفات الخبرية ـ لا يوجد في كلام أحد من السلف.

نعم، لفظ «التشبيه»موجود في كلام بعضهم وتفسيره معه، كما قد كتبناه عنهم، وأنهم أرادوا بالتشبيه: تمثيل الله بخلقه، دون نفي الصفات التي في القرآن والحديث.

وأيضًا ، فهذا الكلام لو كان حقًا في نفسه لم يكن مذكورًا بحجة تتبع، وإنما هو مجرد دعوى على وجه الخصومة التي لا يعجز عنها من يستجيز ويستحسن أن يتكلم بلا علم ولا عدل.

ثم إنه يدل على قلة الخبرة بمقالات الناس من أهل السنة والبدعة؛ فإنه قال : «وكذا جميع المبتدعة يزعمون أنهم على مذهب السلف»، فليس الأمر كذلك، بل الطوائف المشهورة بالبدعة ـ كالخوارج والروافض ـ لا يدعون أنهم على مذهب السلف، بل هؤلاء يكفرون جمهور السلف . فالرافضة تطعن في أبي بكر، وعمر، وعامة السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، وسائر أئمة الإسلام، فكيف يزعمون أنهم على مذهب السلف؟ ولكن ينتحلون مذهب أهل البيت كذبًا وافتراء.

وكذلك الخوارج، قد كَفَّروا عثمان، وعليًا، وجمهور المسلمين من الصحابة والتابعين، فكيف يزعمون أنهم على مذهب السلف؟

الوجه الرابع: أن هذا الاسم ليس له ذكر في كتاب الله ، ولا سنة رسوله، ولا كلام أحد من الصحابة والتابعين، ولا من أئمة المسلمين ، ولا شيخ أو عالم مقبول عند عموم الأمة. فإذا لم يكن ذلك لم يكن في الذم به لا نص ولا إجماع ، ولا ما يصلح تقليده

للعامة، فإذا كان الذم بلا مستند للمجتهد ولا للمقلدين عمومًا كان في غاية الفساد والظلم؛ إذ لو ذم به بعض من يصلح لبعض العامة تقليده لم يكن له أن يحتج به؛ إذ المقلد الآخر لمن يصلح له تقليده لا يذم به.

ثم مثل أبي محمد وأمثاله لم يكن يستحل أن يتكلم في كثير من فروع الفقه بالتقليد، فكيف يجوز له التكلم في أصول الدين بالتقليد؟

والنكتة: أن الذام به إما مجتهد، وإما مقلد. أما المجتهد، فلا بد له من نص أو إجماع، أو دليل يستنبط من ذلك، فإن الذم والحمد من الأحكام الشرعية، وقد قدمنا بيان ذلك، وذكرنا أن الحمد والذم، والحب والبغض، والوعد والوعيد، والموالاة والمعاداة ، ونحو ذلك من أحكام الدين، لا يصلح إلا بالأسماء التي أنزل الله بها سلطانه، فأما تعليق ذلك بأسماء مبتدعة فلا يجوز، بل ذلك من باب شرع دين لم يأذن به الله، وأنه لابد من معرفة حدود ما أنزل الله على رسوله.

والمعتزلة ـ أيضًا ـ تفسق من الصحابة والتابعين طوائف ، وتطعن في كثير منهم وفيما رَوَوْه من الأحاديث التي تخالف آراءهم وأهواءهم ، بل تكفر ـ أيضًا ـ من يخالف أصولهم التي انتحلوها من السلف والخلف، فلهم من الطعن في علماء السلف وفي علمهم ما ليس لأهل السنة والجماعة، وليس انتحال مذهب السلف من شعائرهم ـ وإن كانوا يقررون خلافة الخلفاء الأربعة، ويعظمون من أئمة الإسلام وجمهورهم ما لا يعظمه أولئك ـ فلهم من القدح في كثير منهم ما ليس هذا موضعه و«للنظَّام» من القدح في الصحابة ما ليس هذا موضعه.

وإن كان من أسباب انتقاص هؤلاء المبتدعة للسلف ما حصل في المنتسبين إليهم من نوع تقصير وعدوان، وما كان من بعضهم من أمور اجتهادية الصواب في خلافها ـ فإن ما حصل من ذلك صار فتنة للمخالف لهم ضل به ضلالاً كبيرًا.

فالمقصود هنا أن المشهورين من الطوائف ـ بين أهل السنة والجماعة ـ العامة بالبدعة ليسوا منتحلين للسلف، بل أشهر الطوائف بالبدعة :الرافضة، حتى إن العامة لا تعرف من شعائر البدع إلا الرفض. والسني في اصطلاحهم: من لا يكون رافضيًا؛ وذلك لأنهم أكثر مخالفة للأحاديث النبوية ولمعاني القرآن، وأكثر قدحًا في سلف الأمة وأئمتها ، وطعنًا في جمهور الأمة من جميع الطوائف، فلما كانوا أبعد عن متابعة السلف كانوا أشهر بالبدعة.

فَعُلِمَ أن شعار أهل البدع هو ترك انتحال اتباع السلف؛ ولهذا قال الإمام أحمد في

(١) هو أبو محمد عبدوس بن عبد الله بن محمد بن مالك، الحافظ الكبير، سمع من قتيبة بن سعيد وإسحاق ابن راهويه وغيرهما، وتوفى سنة ٢٨٢هـ وقيل: سنة ٢٨٣هـ .[سير أعلام النبلاء ١٤/ ١١، ١٢].

رسالة عبدوس بن مالك [1]: أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب النبي ﷺ.

وأما متكلمة أهل الإثبات من الكُلاَّبية، والكَرَّامية، والأشعرية، مع الفقهاء والصوفية، وأهل الحديث، فهؤلاء في الجملة لا يطعنون في السلف، بل قد يوافقونهم في أكثر جمل مقالاتهم، لكن كل من كان بالحديث من هؤلاء أعلم، كان بمذهب السلف أعلم وله أتْبَع. وإنما يوجد تعظيم السلف عند كل طائفة بقدر استنانها، وقلة ابتداعها.

أما أن يكون انتحال السلف من شعائر أهل البدع، فهذا باطل قطعًا، فإن ذلك غير ممكن إلا حيث يكثر الجهل ويقل العلم.

يوضح ذلك: أن كثيرًا من أصحاب أبي محمد من أتباع أبي الحسن الأشعري يصرحون بمخالفة السلف ـ في مثل مسألة الإيمان، ومسألة تأويل الآيات والأحاديث ـ يقولون: مذهب السلف: أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص ، وأما المتكلمون من أصحابنا، فمذهبهم كيت وكيت ، وكذلك يقولون: مذهب السلف: أن هذه الآيات والأحاديث الواردة في الصفات لاتتأول ، والمتكلمون يريدون تأويلها إما وجوبًا وإما جوازًا ويذكرون الخلاف بين السلف وبين أصحابهم المتكلمين ، هذا منطوق ألسنتهم ومسطور كتبهم.

أفلا عاقل يعتبر، ومغرور يزدجر، أن السلف ثبت عنهم ذلك حتى بتصريح المخالف، ثم يحدث مقالة تخرج عنهم ؟ أليس هذا صريحًا أن السلف كانوا ضالين عن التوحيد والتنزيه، وعلمه المتأخرون؟ ! وهذا فاسد بضرورة العلم الصحيح والدين المتين.

وأيضًا ، فقد ينصر المتكلمون أقوال السلف تارة وأقوال المتكلمين تارة، كما يفعله غير واحد مثل أبي المعالي الجويني، وأبي حامد الغزالي ، والرازي وغيرهم، ولازم المذهب الذي ينصرونه تارة أنه هو المعتمد، فلا يثبتون على دين واحد، وتغلب عليهم الشكوك وهذا عادة الله فيمن أعرض عن الكتاب والسنة.

وتارة يجعلون إخوانهم المتأخرين أحذق [1] وأعلم من السلف، ويقولون: طريقة السلف أسلم، وطريقة هؤلاء أعلم وأحكم، فيصفون إخوانهم بالفضيلة في العلم والبيان، والتحقيق والعرفان، والسلف بالنقص في ذلك والتقصير فيه، أو الخطأ والجهل ، وغايتهم عندهم: أن يقيموا أعذارهم في التقصير والتفريط.

ولا ريب أن هذا شعبة من الرفض ،فإنه وإن لم يكن تكفيرًا للسلف ـ كما يقوله من يقوله من الرافضة والخوارج ـ ولا تفسيقًا لهم ـ كما يقوله من يقوله من المعتزلة والزيدية

---

(١) أي : أمهر وأعلم . انظر :القاموس المحيط ،مادة «حذق».

وغيرهم ـ كان تجهيلاً لهم وتخطئة وتضليلاً، ونسبة لهم إلى الذنوب والمعاصي ، وإن لم يكن فسقاً فزَعْمًا: أن أهل القرون المفضولة في الشريعة أعلم وأفضل من أهل القرون الفاضلة.

ومن المعلوم بالضرورة لمن تدبر الكتاب والسنة، وما اتفق عليه أهل السنة والجماعة من جميع الطوائف، أن خير قرون هذه الأمة ـ في الأعمال والأقوال ، والاعتقاد وغيرها من كل فضيلة أن خيرها ـ القرن الأول، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم، كما ثبت ذلك عن النبي ﷺ من غير وجه [1] ، وأنهم أفضل من الخلف في كل فضيلة من علم ، وعمل، وإيمان، وعقل ، ودين ،وبيان ، وعبادة ، وأنهم أولى بالبيان لكل مشكل . هذا لا يدفعه إلا من كابر المعلوم بالضرورة من دين الإسلام، وأضله الله على علم ، كما قال عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ: من كان منكم مُسْتَنًّا فَلْيَسْتَنَّ بمن قد مات ، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد، أبرّ هذه الأمة قلوبًا، وأعمقها علما، وأقلها تكلفًا، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه، وإقامة دينه، فاعرفوا لهم حقهم، وتمسكوا بهديهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم. وقال غيره: عليكم بآثار من سلف فإنهم جاؤوا بما يكفي وما يشفي، ولم يحدث بعدهم خير كامن لم يعلموه.

هذا ، وقد قال ﷺ : «لا يأتي زمان إلا والذي بعده شرٌّ منه حتى تلقوا ربكم»[2]، فكيف يحدث لنا زمان فيه الخير في أعظم المعلومات وهو معرفة الله تعالى ؟ هذا لا يكون أبدًا.

وما أحسن ما قال الشافعي ـ رحمه الله ـ في رسالته : هم فوقنا في كل علم وعقل ودين وفضل، وكل سبب ينال به علم أو يدرك به هدى، ورأيهم لنا خير من رأينا لأنفسنا!

وأيضًا ، فيقال لهؤلاء الجهمية الكلابية ـ كصاحب هذا الكلام أبي محمد وأمثاله ـ: كيف تدعون طريقة السلف، وغاية ما عند السلف: أن يكونوا موافقين لرسول الله ﷺ ؟ فإن عامة ما عند السلف من العلم والإيمان، هو ما استفادوه من نبيهم ﷺ ، الذي أخرجهم الله به من الظلمات إلى النور، وهداهم به إلى صراط العزيز الحميد، الذي قال الله فيه: ﴿ **هُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ عَلَىٰ عَبْدِهِ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لِّيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ** ﴾ [الحديد: ٩]، وقال تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن**

(١) مسلم فى فضائل الصحابة (٢٥٣٣ / ٢١٠ ، ٢١١) .

(٢) البخاري في الفتن (٧٠٦٨) ، والترمذي في الفتن (٢٢٠٦) كلاهما عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

رَّحْمَته وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ . لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلاَّ يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِن فَضْلِ اللَّهِ ﴾[الحديد: ٢٨، ٢٩]، وقال تعالى: ﴿ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُّبِينٍ ﴾ [آل عمران: ١٦٤]، وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلا الإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ . صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ﴾[الشورى: ٥٢، ٥٣].

وأبو محمد وأمثاله قد سلكوا مسلك الملاحدة، الذين يقولون: إن الرسول لم يبن الحق في باب التوحيد ، ولا بين للناس ما هو الأمر عليه في نفسه، بل أظهر للناس خلاف الحق، والحق: إما كتمه وإما أنه كان غير عالم به.

فإن هؤلاء الملاحدة من المتفلسفة ، ومن سلك سبيلهم من المخالفين لما جاء به الرسول في الأمور العلمية، كالتوحيد والمعاد وغير ذلك، يقولون: إن الرسول أحكم الأمور العملية المتعلقة بالأخلاق والسياسة المنزلية والمدنية، وأتى بشريعة عملية هي أفضل شرائع العالم، ويعترفون بأنه لم يقرع العالم ناموس أفضل من ناموسه ولا أكمل منه، فإنهم رأوا حسن سياسته للعالم وما أقامه من سنن العدل ، ومحاه من الظلم.

وأما الأمور العلمية التي أخبر بها ـ من صفات الرب وأسمائه وملائكته وكتبه ورسله، واليوم الآخر والجنة والنار ـ فلما رأوها تخالف ما هم عليه صاروا في الرسول فريقين:

فغلاتهم يقولون : إنه لم يكن يعرف هذه المعارف، وإنما كان كماله في الأمور العملية: العبادات والأخلاق ، وأما الأمور العلمية، فالفلاسفة أعلم بها منه، بل ومن غيره من الأنبياء. وهؤلاء يقولون : إن عليًا كان فيلسوفًا، وأنه كان أعلم بالعلميات من الرسول، وأن هارون كان فيلسوفًا، وكان أعلم بالعلميات من موسى.

وكثير منهم يعظم فرعون ، ويسمونه أفلاطون القبطي، ويدعون أن صاحب مدين الذي تزوج موسى ابنته ـ الذي يقول بعض الناس أنه شعيب ـ يقول هؤلاء : إنه أفلاطون أستاذ أرسطو، ويقولون : إن أرسطو هو الخضر ـ إلى أمثال هذا الكلام الذي فيه من الجهل والضلال ما لا يعلمه إلا ذو الجلال.

أقل ما فيه جهلهم بتواريخ الأنبياء، فإن أرسطو باتفاقهم كان وزيرًا للإسكندر بن فيلبس المقدوني، الذي تؤرخ به اليهود والنصارى التاريخ الرومي، وكان قبل المسيح بنحو ثلاثمائة سنة .

وقد يظنون أن هذا هو : « ذو القرنين» المذكور في القرآن، وأن أرسطو كان وزيراً لذي القرنين ، المذكور في القرآن، وهذا جهل . فإن هذا الإسكندر بن فيلبس لم يصل إلى بلاد الترك، ولم يبن السدّ، وإنما وصل إلى بلاد الفرس.

وذو القرنين المذكور في القرآن وصل إلى شرق الأرض وغربها، وكان متقدمًا على هذا، يقال: إن اسمه الإسكندر بن دارا، وكان موحدًا مؤمنًا، وذاك مشركًا، كان يعبد هو وقومه الكواكب والأصنام، ويعانون السحر، كما كان أرسطو وقومه من اليونان مشركين يعبدون الأصنام، ويعانون السحر، ولهم في ذلك مصنفات ، وأخبارهم مشهورة ، وآثارهم ظاهرة بذلك، فأين هذا من هذا؟!

والمقصود هنا بيان ما يقوله هؤلاء الفلاسفة الباطنية فيما جاء به الرسول.

والفريق الثاني منهم، يقولون: إن الرسول كان يعلم الحق الثابت في نفس الأمر في التوحيد والمعاد، ويعرف أن الرب ليس له صفة ثبوتية، وأنه لا يرى ولا يتكلم، وأن الأفلاك قديمة أزلية لم تزل ولا تزال ، وأن الأبدان لا تقوم ، وأنه ليس لله ملائكة هم أحياء ناطقون ينزلون بالوحي من عنده ويصعدون إليه، ولكن يقول بما عليه هؤلاء الباطنية في الباطن، لكن ما كان يمكنه إظهار ذلك للعامة؛ لأن هذا إذا ظهر لم تقبله عقولهم وقلوبهم بل ينكرونه وينفرون منه، فأظهر لهم من التخيل والتمثيل ما ينتفعون به في دينهم، وإن كان في ذلك تلبيس عليهم وتجهيل لهم، واعتقادهم الأمر على خلاف ما هو عليه، لما في ذلك من المصلحة لهم.

ويجعلون أئمة الباطنية ، كبني عبيد بن ميمون القدّاح الذين ادعوا أنهم من ولد محمد ابن إسماعيل بن جعفر، ولم يكونوا من أولاده، بل كان جدهم يهوديًا ربيبًا لمجوسي، وأظهروا التشيع. ولم يكونوا في الحقيقة على دين واحد من الشيعة لا الإمامية، ولا الزيدية ، بل ولا الغالية الذين يعتقدون إلهية علي، أو نبوته، بل كانوا شرًا من هؤلاء كلهم.

ولهذا كثر تصانيف علماء المسلمين في كشف أسرارهم وهتك أستارهم، وكثر غزو المسلمين لهم. وقصصهم معروفة . وابن سينا وأهل بيته كانوا من أتباع هؤلاء على عهد حاكمهم المصري؛ ولهذا دخل ابن سينا في الفلسفة.

وهؤلاء يجعلون محمد بن إسماعيل هو الإمام المكتوم، وأنه نسخ شرع محمد بن عبد الله بن عبد المطلب، ويقولون: إن هؤلاء الإسماعيلية كانوا أئمة معصومين، بل قد يقولون : إنهم أفضل من الأنبياء، وقد يقولون : إنهم آلهة يعبدون.

ولهذا أرسل الحاكم غلامه «هشتكير» الدرزي إلى وادي تيم الله بن ثعلبة بالشام، فأضل أهل تلك الناحية وبقاياه فيهم إلى اليوم يقولون بإلهية الحاكم وقد أخرجهم عن دين الإسلام، فلا يرون الصلوات الخمس، و لا صيام شهر رمضان، ولا حج البيت الحرام، ولا تحريم ما حرمه الله ورسوله من الميتة، والدم، ولحم الخنزير ، والخمر وغير ذلك.

وهؤلاء يدعون المستجيب لهم أولاً إلى التشيع، والتزام ما توجبه الرافضة وتحريم ما يحرمونه، ثم بعد هذا ينقلونه درجة بعد درجة حتى ينقلونه في الآخر إلى الانسلاخ من الإسلام، وأن المقصود هو معرفة أسرارهم ، وهو العلم الذي به تكمل النفس ، كما تقوله الفلاسفة الملاحدة ، فمن حصل له هذا العلم وصل إلى الغاية، وسقطت عنه العبادات التي تجب على العامة، كالصلوات الخمس، وصيام رمضان، وحج البيت، وحلت له المحرمات التي لا تحل لغيره.

فهؤلاء يجعلون الرسول ﷺ - إذا عظموه وقالوا: كان كاملاً في العلم - من جنس رؤوسهم الملاحدة ، وأنه كان يظهر للعامة خلاف ما يبطنه للخاصة. وقد بينا من فساد أقوالهم في غير هذا الموضع ما لا يناسبه هذا المقام.

فإن المقصود هنا أن هؤلاء النفاة للعلو وللصفات الخبرية، كصاحب اللمعة وأمثاله يقولون في الرسول من جنس قول هؤلاء: إن الذي أظهره ليس هو الحق الثابت في نفس الأمر؛ لأن ذلك ما كان يمكنه إظهاره للعامة، فإذا كانوا يقولون هذا في الرسول نفسه فكيف قولهم في أتباعه من سلف الأمة من الصحابة والتابعين.

ومن كان هذا أصل قوله في الرسول والسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، كان مخالفًا لهم لا موافقًا، لا سيما إذا أظهر النفي الذي كان الرسول وخواص أصحابه عنده يبطنونه ولا يظهرونه، فإنه يكون مخالفًا لهم أيضًا.

وهذا المسلك يراه عامة النفاة، كابن رشد الحفيد وغيره. وفي كلام أبي حامد الغزالي من هذا قطعة كبيرة. وابن عقيل وأمثاله قد يقولون أحيانًا هذا، لكن ابن عقيل الغالب عليه إذا خرج عن السنة أن يميل إلى التجهم والاعتزال في أول أمره، بخلاف آخر ما كان عليه، فقد خرج إلى السنة المحضة.

وأبو حامد يميل إلى الفلسفة، لكنه أظهرها في قالب التصوف والعبارات الإسلامية؛ ولهذا رد عليه علماء المسلمين، حتى أخص أصحابه أبى بكر بن العربي ، فإنه قال: شيخنا أبو حامد دخل في بطن الفلاسفة، ثم أراد أن يخرج منهم فما قدر . وقد حكي عنه من القول بمذاهب الباطنية ما يوجد تصديق ذلك في كتبه، ورد عليه العلماء

المذكورون من قبل .

فصـــل

ثم قال المعترض : قال أبو الفرج بن الجوزي في الرد على الحنابلة : إنهم أثبتوا لله ـ سبحانه ـ عينًا، وصورة ، ويمينًا، وشمالاً، ووجهًا زائدًا على الذات ، وجبهة، وصدرًا، ويدين، ورجلين ، و أصابع، وخنصرًا، وفخذًا، وساقًا، وقدمًا، وجنبًا، وحِقْوًا [1]، وخلفًا، وأمامًا، وصعودًا، ونزولاً، وهرولة، وعجبًا، لقد كملوا هيئة البدن! وقالوا: يحمل على ظاهره، وليست بجوارح ، ومثل هؤلاء لا يحدثون ، فإنهم يكابرون العقول، وكأنهم يحدثون الأطفال.

قلت : الكلام على هذا فيه أنواع:

الأول : بيان مافيه من التعصب بالجهل والظلم قبل الكلام في المسألة العلمية .

الثاني : بيان أنه رد بلا حجة ولا دليل أصلاً.

الثالث: بيان ما فيه من ضعف النقل والعقل.

أما أولا: فإن هذا المصنف الذي نقل منه كلام أبي الفرج لم يصنفه في الرد على الحنابلة كما ذكر هذا ، وإنما رد به ـ فيما ادعاه ـ على بعضهم ، وقصد أبا [2] عبد الله بن حامد والقاضي أبا [3] يعلى وشيخه أبا [4] الحسن بن الزاغوني ومن تبعهم، وإلا فجنس الحنابلة لم يتعرض أبو الفرج للرد عليهم، ولا حكى عنهم ما أنكره، بل هو يحتج في مخالفته لهؤلاء بكلام كثير من الحنبلية، كما يذكره من كلام التميميين، مثل : رزق الله التميمي [5]، وأبي الوفا بن عقيل، ورزق الله كان يميل إلى طريقة سلفه، كجده أبي الحسن التميمي، وعمه أبي الفضل التميمي، والشريف أبي علي بن أبي موسى ـ هو صاحب أبي الحسن التميمي ـ وقد ذكر عنه أنه قال: لقد خرِئَ [6] القاضي أبو يعلي على الحنابلة خَرِيَةً لا يغسلها الماء.

وستتكلم على هذا بما ييسره الله، متحرين للكلام بعلم وعدل، ولا حول ولا قوة إلا

---

(١) الحِقْو: هو الكشح والإزار، أو هو معقده،انظر القاموس المحيط، مادة «حقو» .

(٢ ، ٣، ٤) في المطبوعة :«أبي » وهو خطأ.

(٥) هو أبو محمد عبد الوهاب بن عبد العزيز بن يزيد البغدادي، الشيخ الإمام الواعظ، كان فقيه الحنابلة، ولد سنة ٤٠٠هـ، وتوفى سنة ٤٨٨هـ، [سير أعلام النبلاء ١٨/ ٦٠٩-٦١٦].

(٦) أي : تَغَوَّط . انظر :المصباح المنير، مادة «خرئ».

بالله، فمازال في الحنبلية من يكون ميله إلى نوع من الإثبات الذي ينفيه طائفة أخرى منهم، ومنهم من يمسك عن النفي والإثبات جميعًا. ففيهم جنس التنازع الموجود في سائر الطوائف، لكن نزاعهم في مسائل الدِّق [1] وأما الأصول الكبار فهم متفقون عليها، ولهذا كانوا أقل الطوائف تنازعًا وافتراقًا، لكثرة اعتصامهم بالسنة والآثار؛ لأن للإمام أحمد في باب أصول الدين من الأقوال المبينة ـ لما تنازع فيه الناس ـ ما ليس لغيره. وأقواله مؤيدة بالكتاب والسنة واتباع سبيل السلف الطيب؛ ولهذا كان جميع من ينتحل السنة من طوائف الأمة ـ فقهائها ومتكلمتها وصوفيتها ـ ينتحلونه.

ثم قد يتنازع هؤلاء في بعض المسائل ، فإن هذا أمر لابد منه في العالم، والنبي ﷺ قد أخبر بأن هذا لابد من وقوعه، وأنه لما سأل ربه ألا يلقي بأسهم بينهم منع ذلك، فلابد في الطوائف المنتسبة إلى السنة والجماعة من نوع تنازع ، لكن لابد فيهم من طائفة تعتصم بالكتاب والسنة، كما أنه لابد أن يكون بين المسلمين تنازع واختلاف ، لكنه لا يزال في هذه الأمة طائفة قائمة بالحق لا يضرها من خالفها ولا من خذلها حتى تقوم الساعة.

ولهذا لماكان أبو الحسن الأشعري وأصحابه منتسبين إلى السنة والجماعة، كان منتحلاً للإمام أحمد، ذاكرًا أنه مقتد به متبع سبيله. وكان بين أعيان أصحابه من الموافقة والمؤالفة لكثير من أصحاب الإمام أحمد ما هو معروف، حتى إن أبا بكر عبد العزيز يذكر من حجج أبي الحسن في كلامه مثل ما يذكر من حجج أصحابه؛ لأنه كان عنده من متكلمة أصحابه.

وكان من أعظم المائلين إليهم التميميون؛ أبو الحسن التميمي، وابنه ، وابن ابنه، ونحوهم، وكان بين أبي الحسن التميمي وبين القاضي أبي بكر بن الباقلاني من المودة والصحبة ما هو معروف مشهور؛ ولهذا اعتمد الحافظ أبو بكر البيهقي في كتابه الذي صنفه في مناقب الإمام أحمد ـ لما ذكر اعتقاده ـ اعتمد على ما نقله من كلام أبي الفضل عبد الواحد بن أبي الحسن التميمي. وله في هذا الباب مصنف ذكر فيه من اعتقاد أحمد ما فهمه، ولم يذكر فيه ألفاظه، وإنما ذكر جمل الاعتقاد بلفظ نفسه، وجعل يقول: «وكان أبوعبد الله » . وهو بمنزلة من يصنف كتابًا في الفقه على رأي بعض الأئمة، ويذكر مذهبه بحسب ما فهمه ورآه ، وإن كان غيره بمذهب ذلك الإمام أعلم منه بألفاظه وأفهم لمقاصده، فإن الناس في نقل مذاهب الأئمة قد يكونون بمنزلتهم في نقل الشريعة. ومن المعلوم أن أحدهم يقول: حكم الله كذا، أو حكم الشريعة كذا بحسب ما اعتقده عن

---

(١) أي : المسائل الدقيقة . انظر: القاموس، مادة « دقق».

صاحب الشريعة، بحسب ما بلغه وفهمه ، وإن كان غيره أعلم بأقوال صاحب الشريعة وأعماله وأفهم لمراده.

فهذا ـ أيضًا ـ من الأمور التي يكثر وجودها في بني آدم؛ ولهذا قد تختلف الرواية في النقل عن الأئمة ، كما يختلف بعض أهل الحديث في النقل عن النبي ﷺ ، لكن النبي ﷺ معصوم، فلا يجوز أن يصدر عنه خبران متناقضان في الحقيقة، ولا أمران متناقضان في الحقيقة إلا وأحدهما ناسخ والآخر منسوخ، وأما غير النبي ﷺ فليس بمعصوم، فيجوز أن يكون قد قال خبرين متناقضين، وأمرين متناقضين ولم يشعر بالتناقض.

لكن إذا كان في المنقول عن النبي ﷺ ما يحتاج إلى تمييز ومعرفة ـ وقد تختلف الروايات حتى يكون بعضها أرجح من بعض والناقلون لشريعته بالاستدلال بينهم اختلاف كثير ـ لم يستنكر وقوع نحو من هذا في غيره، بل هو أولى بذلك؛ لأن الله قد ضمن حفظ الذكر الذي أنزله على رسوله، ولم يضمن حفظ ما يؤثر عن غيره؛ لأن ما بعث الله به رسوله من الكتاب والحكمة هو هدى الله الذي جاء من عند الله، وبه يعرف سبيله وهو حجته على عباده، فلو وقع فيه ضلال لم يبين لسقطت حجة الله في ذلك، وذهب هداه، وعميت سبيله؛ إذ ليس بعد هذا النبي نبي آخر ينتظر ليبين للناس ما اختلفوا فيه، بل هذا الرسول آخر الرسل، وأمته خير الأمم؛ ولهذا لا يزال فيها طائفة قائمة على الحق بإذن الله، لا يضرها من خالفها ولا من خذلها حتى تقوم الساعة.

الوجه الثاني : أن أبا الفرج نفسه متناقض في هذا الباب، لم يثبت على قدم النفي ولا على قدم الإثبات، بل له من الكلام في الإثبات نظمًا ونثرًا ما أثبت به كثيرًا من الصفات التي أنكرها في هذا المصنف. فهو في هذا الباب مثل كثير من الخائضين في هذا الباب من أنواع الناس يثبتون تارة، وينفون أخرى في مواضع كثيرة من الصفات، كما هو حال أبي الوفاء بن عقيل وأبي حامد الغزالي.

الوجه الثالث: أن باب الإثبات ليس مختصًا بالحنبلية، ولا فيهم من الغلو ما ليس في غيرهم، بل من استقرأ مذاهب الناس وجد في كل طائفة من الغلاة في النفي والإثبات ما لا يوجد مثله في الحنبلية، ووجد من مال منهم إلى نفي باطل أو إثبات باطل، فإنه لا يسرف إسراف غيرهم من المائلين إلى النفي والإثبات، بل تجد في الطوائف من زيادة النفي الباطل والإثبات الباطل ما لا يوجد مثله في الحنبلية . وإنما وقع الاعتداء في النفي والإثبات فيهم مما دب إليهم من غيرهم الذين اعتدوا حدود الله بزيادة في النفي والإثبات؛ إذ أصل السنة مبناها على الاقتصاد والاعتدال دون البغي والاعتداء.

وكان علم الإمام أحمد وأتباعه، له من الكمال والتمام، على الوجه المشهور بين

الخاص والعام، ممن له بالسنة وأهلها نوع إلمام، وأما أهل الجهل والضلال ، الذين لا يعرفون ما بعث الله به الرسول، ولا يميزون بين صحيح المنقول وصريح المعقول، وبين الروايات المكذوبة والآراء المضطربة، فأولئك جاهلون قدر الرسول، والسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار الذين نطق بفضلهم القرآن ، فهم بمقادير الأئمة المخالفين لهؤلاء أولى أن يكونوا جاهلين، إذ كانوا أشبه بمن شاق الرسول واتبع غير سبيل المؤمنين من أهل العلم والإيمان، وهم في هذه الأحوال إلى الكفر أقرب منهم للإيمان.

تجد أحدهم يتكلم في أصول الدين وفروعه بكلام مَنْ كأنه لم ينشأ في دار الإسلام، ولاسمع ما عليه أهل العلم والإيمان، ولا عرف حال سلف هذه الأمة ، وما أوتوه من كمال العلوم النافعة والأعمال الصالحة ، ولا عرف مما بعث الله به نبيه ما يدله على الفرق بين الهدى والضلال، والغي والرشاد.

وتجد وقيعة هؤلاء في «أئمة السنة وهداة الأمة» من جنس وقيعة الرافضة ومن معهم من المنافقين في أبي بكر، وعمر، وأعيان المهاجرين والأنصار، ووقيعة اليهود والنصارى ومن تبعهم من منافقي هذه الأمة في رسول الله ﷺ ،ووقيعة الصابئة والمشركين من الفلاسفة وغيرهم في الأنبياء والمرسلين، وقد ذكر الله في كتابه من كلام الكفار والمنافقين في الأنبياء والمرسلين وأهل العلم والإيمان ما فيه عبرة للمعتبر، وبينة للمستبصر، وموعظة للمتهوك(1) المتحير.

وتجد عامة أهل الكلام ومن أعرض عن جادة السلف - إلا من عصم الله - يعظمون أئمة الاتحاد ، بعد تصريحهم في كتبهم بعبارات الاتحاد ، ويتكلفون لها محامل غير ما قصدوه ، ولهم في قلوبهم من الإجلال والتعظيم والشهادة بالإمامة والولاية لهم، وأنهم أهل الحقائق، ما الله به عليم.

هذا ابن عربي يصرح في فصوصه: أن الولاية أعظم من النبوة، بل أكمل من الرسالة، ومن كلامه:

مقام النبوة في برزخ فُوَيْقَ الرسول ودون الولي

وبعض أصحابه يتأول ذلك بأن ولاية النبي أفضل من نبوته، وكذلك ولاية الرسول أفضل من رسالته، أو يجعلون ولايته حاله مع الله، ورسالته حاله مع الخلق وهذا من بليغ الجهل.

---

(1) أي : المتحيِّر أيضًا. انظر : القاموس ، مادة « هوك».

فإن الرسول إذا خاطب الخلق، وبلغهم الرسالة لم يفارق الولاية، بل هو ولي الله في تلك الحال، كما هو ولي الله في سائر أحواله، فإنه ولي الله ليس عدواً له في شيء من أحواله، وليس حاله في تبليغ الرسالة دون حاله إذا صلى ودعا الله وناجاه.

وأيضًا، فما يقول هذا المتكلف في قول هذا المعظم: إن النبي ﷺ لبنة من فضة، وهو لبنتان من ذهب وفضة، ويزعم أن لبنة محمد ﷺ هي العلم الظاهر ، ولبنتاه الذهب : علم الباطن، والفضة: علم الظاهر، وأنه يتلقى ذلك بلا واسطة، ويصرح في فصوصه: أن رتبة الولاية أعظم من رتبة النبوة؛ لأن الولي يأخذ بلا واسطة والنبي بواسطة ، فالفضيلة التي زعم أنه امتاز بها على النبي ﷺ أعظم عنده مما شاركه فيه.

وبالجملة ، فهو لم يتبع النبي ﷺ في شيء ، فإنه أخذ بزعمه عن الله ما هو متابعه فيه في الظاهر، كما يوافق المجتهد المجتهد والرسول الرسول، فليس عنده من اتباع الرسول والتلقي عنه شيء أصلاً، لا في الحقائق الخبرية، ولا في الحقائق الشرعية.

وأيضًا ، فإنه لم يرض أن يكون معه كموسى مع عيسى، وكالعالم مع العالم في الشرع الذي وافقه فيه، بل ادعى أنه يأخذ ما أقره عليه من الشرع من الله في الباطن، فيكون أخذه للشرع عن الله أعظم من أخذ الرسول.

وأما ما ادعى امتيازه به عنه وافتقار الرسول إليه ـ وهو موضع اللبنة الذهبية ـ فزعم أنه يأخذه عن المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحى به إلى الرسول.

فهذا كما ترى في حال هذا الرجل ، وتعظيم بعض المتأخرين له.

وصرح الغزالي بأن قتل من ادعي أن رتبة الولاية أعلى من رتبة النبوة، أحب إليه من قتل مائة كافر؛ لأن ضرر هذا في الدين أعظم.

ولا نطيل الكلام في هذا المقام ؛ لأنه ليس المقصود هنا.

وأيضًا ، فأسماء الله وأسماء صفاته عندهم شرعية سمعية، لا تطلق بمجرد الرأي ، فهم في الامتناع من هذه الأسماء أحق بالعذر ممن امتنع من تسمية صفاته أعراضًا.

وذلك أن الصفات التي لنا منها ما هو عرَض كالعلم والقدرة، ومنها ما هو جسم وجوهر قائم بنفسه، كالوجه واليد ، وتسمية هذه جوارح وأعضاء أخص من تسميتها أجسامًا؛ لما في ذلك من معنى الاكتساب والانتفاع والتصرف، وجواز التفريق والبعضية.

الوجه الرابع : أن هذا السؤال لا يختص بهؤلاء، بل إثبات جنس هذه الصفات قد اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها، من أهل الفقه والحديث والتصوف والمعرفة، وأئمة أهل

الكلام من الكُلاَّبِيَّة والكَرّامية والأشعرية، كل هؤلاء يثبتون لله صفة الوجه واليد ونحو ذلك.

وقد ذكر الأشعري في كتاب المقالات أن هذا مذهب أهل الحديث، وقال : إنه به يقول.

فقال في جملة مقالة أهل السنة وأصحاب الحديث : جملة مقالة أهل السنة وأصحاب الحديث: الإقرار بكذا وكذا، وأن الله على عرشه استوى، وأن له يدين بلا كيف، كما قال: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[ص:٧٥]، وكما قال: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾[المائدة:٦٤]، وأن له عينين بلا كيف ، كما قال : ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾[القمر:١٤]، وأن له وجهًا ، كما قال: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلالِ وَالإِكْرَامِ ﴾[الرحمن :٢٧].

وقد قدمنا فيما تقدم أن جميع أئمة الطوائف هم من أهل الإثبات، وما من شيء ذكره أبو الفرج وغيره مما هو موجود في الحنبلية ـ سواء كان الصواب فيه مع المثبت أو مع النافي، أو كان فيه تفصيل ـ إلا وذلك موجود فيما شاء الله من أهل الحديث والصوفية، والمالكية، والشافعية، والحنفية ونحوهم، بل هو موجود في الطوائف التي لا تنتحل السنة والجماعة، والحديث، ولا مذهب السلف، مثل الشيعة وغيرهم ، ففيهم في طرفي الإثبات والنفي ما لا يوجد في هذه الطوائف.

وكذلك في أهل الكتابين ـ أهل التوراة والإنجيل ـ توجد هذه المذاهب المتقابلة في النفي والإثبات، وكذلك الصابئة من الفلاسفة وغيرهم لهم تقابل في النفي والإثبات، حتى إن منهم من يثبت ما لا يثبته كثير من متكلمة الصفاتية، ولكن جنس الإثبات على المتبعين للرسل أغلب ، من الذين آمنوا واليهود والنصارى والصابئة المهتدين. وجنس النفي على غير المتبعين للرسل أغلب، من المشركين والصابئة المبتدعة.

وقد ذكرنا ـ في غير هذا الجواب ـ مذهب سلف الأمة وأئمتها بألفاظها وألفاظ من نقل ذلك من جميع الطوائف ، بحيث لا يبقى لأحد من الطوائف اختصاص بالإثبات.

ومن ذلك ما ذكره شيخ الحرمين أبو الحسن محمد بن عبد الملك الكرجي، في كتابه الذي سماه «الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول، إلزامًا لذوي البدع والفضول» ، وكان من أئمة الشافعية ، ذكر فيه من كلام الشافعي ، ومالك، والثوري ، وأحمد بن حنبل، والبخاري ـ صاحب الصحيح ـ وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك ، والأوزاعي ، والليث بن سعد، وإسحق بن راهويه في أصول السنة ما يعرف به اعتقادهم.

وذكر في تراجمهم ما فيه تنبيه على مراتبهم ومكانتهم في الإسلام، وذكر أنه اقتصر

في النقل عنهم دون غيرهم ، لأنهم هم المقتدى بهم والمرجوع شرقًا وغربًا إلى مذاهبهم؛ ولأنهم أجمع لشرائط القدوة والإمامة من غيرهم، وأكثر لتحصيل أسبابها وأدواتها ، من جودة الحفظ والبصيرة، والفطنة والمعرفة بالكتاب، والسنة، والإجماع والسند والرجال، والأحوال، ولغات العرب، ومواضعها، والتاريخ، والناسخ، والمنسوخ، والمنقول، والمعقول، والصحيح، والمدخول في الصدق ، والصلابة ، و ظهور الأمانة، والديانة، ممن سواهم.

قال: وإن قصر واحد منهم في سبب منها، جبر تقصيره قرب عصره من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، باينوا هؤلاء بهذا المعنى من سواهم، فإن غيرهم من الأئمة ـ وإن كانوا في منصب الإمامة ـ لكن أخلّوا ببعض ما أشرت إليه مجملاً من شرائطها ، إذ ليس هذا موضعًا لبيانها.

قال: ووجه ثالث لابد من أن نبين فيه، فنقول: إن في النقل عن هؤلاء إلزامًا للحجة على كل من ينتحل مذهب إمام يخالفه في العقيدة، فإن أحدهما لا محالة يضلل صاحبه، أو يبدعه، أو يكفره، فانتحال مذهبه ـ مع مخالفته له في العقيدة ـ مستنكر ـ والله ـ شرعًا وطبعًا، فمن قال: أنا شافعي الشرع، أشعري الاعتقاد ، قلنا له : هذا من الأضداد ، لا بل من الارتداد؛ إذ لم يكن الشافعي أشعري الاعتقاد. ومن قال: أنا حنبلي في الفروع، معتزلي في الأصول ، قلنا: قد ضللت إذًا عن سواء السبيل فيما تزعمه؛ إذ لم يكن أحمد معتزلي الدين والاجتهاد.

قال: وقد افتتن ـ أيضًا ـ خلق من المالكية بمذاهب الأشعرية ، هذه ـ والله سُبَّة وعار، وفلتة تعود بالوبال والنكال، وسوء الدار على منتحل مذاهب هؤلاء الأئمة الكبار، فإن مذهبهم ما رويناه : من تكفيرهم الجهمية، والمعتزلة والقدرية والواقفية وتكفيرهم اللفظية.

وبسط الكلام في مسألة اللفظ إلى أن قال : فأما غير ما ذكرناه من الأئمة ، فلم ينتحل أحد مذهبهم فلذلك لم نتعرض للنقل عنهم.

قال : فإن قيل : فهلا اقتصرتم إذاً على النقل عمن شاع مذهبه وانتحل اختياره من أصحاب الحديث، وهم الأئمة ؛ الشافعي ، ومالك، والثوري، وأحمد ، إذ لا نرى أحدًا ينتحل مذهب الأوزاعي والليث وسائرهم ؟

قلنا: لأن من ذكرناه من الأئمة ـ سوى هؤلاء ـ أرباب المذاهب في الجملة، إذ كانوا قدوة في عصرهم ، ثم اندرجت مذاهبهم الآخرة تحت مذاهب الأئمة المعتبرة. وذلك أن ابن عيينة كان قدوة، ولكن لم يصنف في الذي كان يختاره من الأحكام، وإنما صنف

أصحابه، وهم الشافعي ، وأحمد، وإسحاق ، فاندرج مذهبه تحت مذاهبهم.

وأما الليث بن سعد، فلم يقم أصحابه بمذهبه، قال الشافعي : لم يرزق الأصحاب إلا أن قوله يوافق قول مالك أو قول الثوري لا يخطئهما ، فاندرج مذهبه تحت مذهبهما.

وأما الأوزاعي ، فلا نرى له في أعم المسائل قولاً إلا ويوافق قول مالك، أو قول الثوري أو قول الشافعي فاندرج اختياره ـ أيضًا ـ تحت اختيار هؤلاء. وكذلك اختيار إسحاق يندرج تحت مذَهب أحمد لتوافقهما.

قال: فإن قيل: فمن أين وقعت على هذا التفصيل والبيان في اندراج مذاهب هؤلاء تحت مذاهب الأئمة؟ قلت: من التعليقة للشيخ أبي حامد الاسفرائيني ، التي هي ديوان الشرائع، وأم البدائع في بيان الأحكام، ومذاهب العلماء الأعلام، وأصول الحجج العظام، في المختلف والمؤتلف.

قال : وأما اختيار أبي زُرْعَة، وأبي حاتم في الصلاة والأحكام ـ مما قرأته وسمعته من مجموعيهما ـ فهو موافق لقول أحمد ومندرج تحته وذلك مشهور . وأما البخاري فلم أر له اختياراً، ولكن سمعت محمد بن طاهر الحافظ يقول: استنبط البخاري في الاختيارات مسائل موافقة لمذهب أحمد وإسحاق.

فلهذه المعاني نقلنا عن الجماعة الذين سميناهم، دون غيرهم، إذ هم أرباب المذاهب في الجملة ، ولهم أهلية الاقتداء بهم لحيازتهم شرائط الإمامة، وليس من سواهم في درجتهم، وإن كانوا أئمة كبراء قد ساروا بسيرهم.

ثم ذكر بعد ذلك الفصل الثاني عشر : في ذكر خلاصة تحوي من مناصيص الأئمة بعد أن أفرد لكل منهم فصلاً قال: لما تتبعت أصول ما صح لي روايته، فعثرت فيها بما قد ذكرت من عقائد الأئمة، فرتبتها عند ذلك على ترتيب الفصول التي أثبتها، وافتتحت كل «فصل» بنيف من المحامد، يكون لإمامتهم إحدى الشواهد، داعية إلى اتباعهم، ووجوب وفاقهم، و تحريم خلافهم وشقاقهم، فإن اتباع من ذكرناه من الأئمة في الأصول في زماننا بمنزلة اتباع الإجماع الذي يبلغنا عن الصحابة والتابعين؛ إذ لا يسع مسلمًا خلافه، ولا يعذر فيه، فإن الحق لا يخرج عنهم؛ لأنهم الأدلاء ، وأرباب مذاهب هذه الأمة، والصدور والسادة، والعلماء والقادة، أولو الدين والديانة، والصدق والأمانة، والعلم الوافر، والاجتهاد الظاهر؛ ولهذا المعنى اقتدوا بهم في الفروع، فجعلوهم فيها وسائل بينهم

وبين الله، حتى صاروا أرباب المذاهب في المشارق والمغرب، فليرضوا كذلك بهم في الأصول فيما بينهم وبين ربهم وبما نصوا عليه ودعوا إليه.

قال : فإنا نعلم قطعًا أنهم أعرف قطعًا بما صح من معتقد رسول اللهﷺ وأصحابه من بعده، لجودة معارفهم وحيازتهم شرائط الإمامة، ولقرب عصرهم من الرسول ﷺ وأصحابه، كما بيناه في أول الكتاب.

قال : ثم أردت ـ ووافق مرادي سؤال بعض الإخوان ـ أن أذكر خلاصة من مناصيصهم متضمنة بعض ألفاظهم، فإنها أقرب إلى الحفظ، وهي اللباب لما ينطوي عليه الكتاب، فاستعنت بمن عليه التكلان، وقلت: إن الذي آثرناه من مناصيصهم يجمعه فصلان: أحدهما : في بيان السنة وفضلها. والثاني :في هجران البدعة وأهلها.

أما الفصل الأول: فاعلم أن «السنة» طريقة رسول اللهﷺ، والتسنن بسلوكها وإصابتها. وهي أقسام ثلاثة :أقوال، وأعمال ، وعقائد . فالأقوال: نحو الأذكار والتسبيحات المأثورة. والأفعال: مثل سنن الصلاة والصيام والصدقات المذكورة، ونحو السير المرضية، والآداب المحكية ،فهذان القسمان في عداد التأكيد والاستحباب، واكتساب الأجر والثواب. والقسم الثالث: سنة العقائد، وهي من الإيمان إحدى القواعد.

قال: وها أنذا أذكر ـ بعون الله ـ خلاصة ما نقلته عنهم مفرقًا، وأضيف إليه ما دُوِّن في كتب الأصول مما لم يبلغني عنهم مطلقًا، وأرتبها مرشحة، وببعض من مناصيصهم موشحة، بأوجز لفظ على قدر وسعي ، ليسهل حفظه على من يريد أن يعي،فأقول:

ليعلم المستن أن سنة العقائد على ثلاثة أضرب: ضرب يتعلق بأسماء الله، وذاته، وصفاته، وضرب يتعلق برسول اللهﷺ وصحبه ومعجزاته، وضرب يتعلق بأهل الإسلام في أولاهم وأخراهم.

أما الضرب الأول : فلنعتقد أن لله أسماء وصفات قديمة غير مخلوقة، جاء بها كتابه، وأخبر بها الرسول أصحابه، فيما رواه الثقات، وصححه النقاد الأثبات ودل القرآن المبين، والحديث الصحيح المتين على بثبوتها.

قال ـ رحمه الله تعالى ـ وهي أن الله ـ تعالى ـ أول لم يزل، وآخر لا يزال، أحد قديم وصمد كريم، عليم حليم عليٌّ عظيم ، رفيع مجد وله بطش شديد ، وهو يبدئ

ويعيد ، فعال لما يريد ، قوي قدير، منيع نصير، ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى:١١]، إلى سائر أسمائه وصفاته من النفس، والوجه، والعين، والقدم، واليدين، والعلم، والنظر، والسمع، والبصر، والإرادة، والمشيئة، والرضى ، والغضب، والمحبة، والضحك، والعجب، والاستحياء، والغيرة، والكراهة، والسخط، والقبض، والبسط، والقرب، والدنو، والفوقية والعلو، والكلام، والسلام، والقول، والنداء، والتجلي، واللقاء، والنزول، والصعود، والاستواء، وأنه ـ تعالى ـ في السماء، وأنه على عرشه بائن من خلقه.

قال مالك: إن الله في السماء وعلمه في كل مكان ، وقال عبد الله بن المبارك : نعرف ربنا فوق سبع سمواته على العرش بائنا من خلقه، ولا نقول كما قالت الجهمية: إنه ههنا ، وأشار إلى الأرض ، وقال سفيان الثوري :﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ﴾ [الحديد:٤] قال: علمه. قال الشافعي: إنه على عرشه في سمائه يقرب من خلقه كيف شاء، قال أحمد: إنه مستوٍ على العرش عالم بكل مكان. وإنه ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا كيف شاء، وإنه يأتي يوم القيامة كيف شاء، وإنه يعلو على كرسيه، والإيمان بالعرش والكرسي، وما ورد فيهما من الآيات والأخبار.

وأن الكلم الطيب يصعد إليه، وتعرج الملائكة والروح إليه، وأنه خلق آدم بيديه،وخلق القلم وجنة عدن وشجرة طوبى بيديه،وكتب التوراة بيديه، وأن كلتا يديه يمين، وقال ابن عمر: خلق الله بيديه أربعة أشياء : آدم، والعرش، والقلم، وجنة عدن، وقال لسائر الخلق: كن فكان،وأنه يتكلم بالوحي كيف يشاء، قالت عائشة ـ رضي الله عنها ـ : لشأني في نفسي كان أحقر من أن يتكلم الله فيَّ بِوَحْيٍ يُتْلَى.

وأن القرآن كلام الله بجميع جهاته منزل غير مخلوق، ولا حَرْفٌ منه مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، قال عبد الله بن المبارك: من كفر بحرف من القرآن فقد كفر، ومن قال: لا أؤمن بهذه اللام فقد كفر، وأن الكتب المنزلة على الرسل مائة وأربعة كتب كلام الله غير مخلوق ، قال أحمد : وما في اللوح المحفوظ وما في المصاحف وتلاوة الناس وكيفما يقرأ وكيفما يوصف، فهو كلام الله غير مخلوق ، قال البخاري: وأقول: في المصحف قرآن ، وفي صدور الرجال قرآن، فمن قال غير هذا يستتاب،فإن تاب وإلا فسبيله سبيل الكفر.

قال : وذكر الشافعي المعتقد بالدلائل، فقال: لله أسماء وصفات جاء بها كتابه، وأخبر بها نبيه أمته، لا يسع أحدًا من خلق الله قامت عليه الحجة ردها ـ إلى أن قال ـ نحو إخبار الله ـ سبحانه ـ إيانا أنه سميع بصير، وأن له يدين لقوله: ﴿ بَلْ يَدَاهُ

﴿مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وأن له يمينًا بقوله: ﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾[الزمر: ٦٧]، وأن له وجهًا لقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾[القصص: ٨٨]، وقوله: ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾[الرحمن :٢٧]، وأن له قدمًا لقوله: «حتى يضع الرب فيها قدمه»[(١)]. يعني: جهنم.

وأنه يضحك من عبده المؤمن لقوله ﷺ للذي قتل في سبيل الله : «إنه لقى الله وهو يضحك إليه»[(٢)]، وأنه يهبط كل ليلة إلى سماء الدنيا لخبر رسول الله ﷺ بذلك[(٣)]، وأنه ليس بأعور، لقول رسول الله ﷺ إذا ذكر الدجال فقال: « إنه أعور، وإن ربكم ليس بأعور»[(٤)]، وأن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة بأبصارهم، كما يرون القمر ليلة البدر [(٥)]، وأن له إصبعًا لقوله ﷺ :« ما من قلب إلا وهو بين إصبعين من أصابع الرحمن»[(٦)].

قال: وسوى ما نقله الشافعي أحاديث جاءت في الصحاح والمسانيد، وتلقتها الأمة بالقبول والتصديق، نحو ما في الصحيح من حديث الذات، وقوله: « لا شخص أغير من الله» [(٧)] ، وقوله: « أتعجبون من غيرة سعد؟ والله لأنا أغير من سعد، والله أغير مني»[(٨)]، وقوله: «ليس أحد أحب إليه المدح من الله، ولذلك مدح نفسه، وليس أحد أغير من الله، من أجل ذلك حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن» [(٩)]، وقوله: « يد الله ملأى»[(١٠)]، وقوله: «بيده الأخرى الميزان يخفض ويرفع»[(١١)]، وقوله: « إن الله يقبضُ

---

(١) البخاري في التفسير(٤٨٤٨)، ومسلم في الجنة (٢٨٤٨/ ٣٧) .

(٢) البخاري في الجهاد (٢٨٢٦) ، ومسلم في الإمارة (١٨٩٠/ ١٢٨) والنسائي في الجهاد (٣١٦٦) .

(٣) مسلم فى صلاة المسافرين (٧٥٨ / ١٦٨) .

(٤) البخارى فى الفتن (٧١٣١) .

(٥) البخارى فى الأذان (٨٠٦) .

(٦) مسلم في القدر (٢٦٥٤/ ١٧) ، والترمذي في القدر (٢١٤٠)، وابن ماجه في المقدمة (١٩٩) قال البوصيري في الزوائد: «إسناده صحيح» ، وأحمد ٤/ ١٨٢ .

(٧) البخاري في التوحيد(٧٤٠٣)، ومسلم في التوبة (٢٧٦٠/ ٣٢) والترمذي في الدعوات (٣٥٣٠)، كلهم عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٨) البخاري في التوحيد (٧٤١٦)، ومسلم في اللعان (١٤٩٩/ ١٧)، والدارمي في النكاح ٢/ ١٤٩، وأحمد ٤/ ٢٤٨، كلهم عن المغيره بن شعبة رضي الله عنه.

(٩) مسلم في التوبة (٢٧٦٠/ ٣٥) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(١٠) البخاري في التوحيد (٧٤١١)، و مسلم في الزكاة (٩٩٣/ ٣٦) ، وابن ماجه في المقدمة (١٩٧)، وأحمد ٢/ ٣١٣، كلهم عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(١١) انظر : تخريج الحديث السابق.

يوم القيامة الأرضين، وتكون السموات يمينه، ثم يقول: أنا الملك»[١].

ونحوه قوله: «ثلاث حثيات من حثيات الرب»[٢] ،وقوله:« لما خلق آدم مسح ظهره بيمينه»[٣] ، وقوله في حديث أبي رزين: قلت:يا رسول الله، فما يفعل ربنا إذا لقيناه؟ قال: «تعرضون عليه بادية له صفحاتكم، لا يخفى عليه منكم خافية، فيأخذ ربك بيده غرفة من الماء، فينضح قبلكم، فلعمر إلهك ما يخطئ وجه أحدكم منها قطرة». أخرجه أحمد في المسند [٤].

وحديث: القبضة التي يخرج بها من النار قومًا لم يعملوا خيراً قط، قد عادوا حُمَمًا،فيلقيهم في نهر من أنهار الجنة يقال له : نهر الحياة [٥].

ونحو الحديث : «رأيت ربي في أحسن صورة» [٦]، ونحو قوله:« خلق آدم على صورته»[٧]، وقوله: «يدنو أحدكم من ربه حتى يضع كنفه عليه»[٨]، وقوله:« كلم أباك كفاحًا» [٩]،وقوله:«ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه،ليس بينه وبينه ترجمان يترجم له»[١٠] وقوله:« يتجلى لنا ربنا يوم القيامة ضاحكًا»[١١].

---

(١) البخاري في التوحيد (٧٣٨٢)، ومسلم في صفات المنافقين (٢٧٨٧/٢٣) وابن ماجه في المقدمة (١٩٢) ، والدارمي في الرقاق ٢/ ٣٢٥، كلهم عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) الترمذي في صفة القيامة (٢٤٣٧) وقال: «حديث حسن غريب»، وابن ماجه في الزهد (٤٢٨٦)، وأحمد ٥/٢٦٨، كلهم عن أبي أمامة رضي الله عنه.

(٣) أبو داود في السنة (٤٧٠٣) ، والترمذي في تفسير القرآن (٣٠٧٥) ، وقال: «حديث حسن » ، ومالك في القدر ٢/ ٨٩٨ (٢).

(٤) أحمد ٤/١٣، ١٤.

(٥) البخاري في التوحيد (٧٤٣٩) ، ومسلم في الإيمان (١٨٣/ ٣٠٢)، وأحمد ٣/ ٥٦، ٧٩ ،كلهم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وقوله: «حُمَمًا» : أي مثل الفَحْمَة سوادًا. انظر: لسان العرب ، مادة «حمم».

(٦) الدارمي في الرؤيا ٢/ ١٢٦ عن عبد الرحمن بن عائش .

(٧) البخاري في الاستئذان (٦٢٢٧)، ومسلم في الجنة وصفة نعيمها (٢٨٤١/٢٨)، وأحمد ٢/ ٣٢٣، ٤٣٤، كلهم عن أبي هريرة رضى الله عنه.

(٨) البخاري في التوحيد (٧٥١٤) ومسلم في التوبة (٢٧٦٨/ ٥٢)، وابن ماجه في المقدمة (١٨٣)، كلهم عن ابن عمر رضي الله عنه.

(٩) الترمذي في تفسير القرآن (٣٠١٠) وقال: « حديث حسن غريب»، وابن ماجه في المقدمة (١٩٠) . كلاهما عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(١٠) البخاري في التوحيد (٧٥١٢)، ومسلم في الزكاة (١٠١٦/ ٦٧)، والترمذي في صفة القيامة (٢٤١٥) ، وابن ماجه في المقدمة (١٨٥) ، وأحمد ٤/ ٢٥٦، كلهم عن عدي بن حاتم الطائي.

(١١) أحمد ٤/ ٤٠٧ عن أبي موسى الأشعري.

وفي حديث المعراج في الصحيح: « ثم دنا الجبار رب العزة، فتدلى حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى»[1]، وقوله : « كتب كتابًا، فهو عنده فوق العرش: إن رحمتي سبقت غضبي»[2]، وقوله :« لا تزال جهنم يلقي فيها، وتقول: هل من مزيد؟ حتى يضع رب العزة فيها قدمه ـ وفي رواية:رجله ـ فينزوي بعضها إلى بعض، وتقول : قَدْ قَدْ [3] وفي رواية : قَطِ قَطِ ـ بعزتك» [4] .

ونحو قوله: « فيأتيهم الله في صورته التي يعرفون، فيقول: أنا ربكم، فيقولون: أنت ربنا» [5]، وقوله:« يحشر الله العباد، فيناديهم بصوت يسمعه من بَعُدَ كما يسمعه من قَرُبَ: أنا الملك، أنا الديان»[6].

إلى غيرها من الأحاديث، هالتنا أو لم تهلنا ،بلغتنا أو لم تبلغنا اعتقادنا فيها، وفي الآي الواردة في الصفات: أنا نقبلها ولا نحرفها ولا نكيفها ولا نعطلها ولانتأولها،وعلى العقول لا نحملها، وبصفات الخلق لا نشبهها، ولا نُعْمل رأينا وفكرنا فيها، ولا نزيد عليها ولا ننقص منها، بل نؤمن بها ونكِل علمها إلى عالمها، كما فعل ذلك السلف الصالح، وهم القدوة لنا في كل علم.

روينا عن إسحاق أنه قال: لا نزيل صفة مما وصف الله بها نفسه، أو وصفه بها الرسول عن جهتها، لا بكلام ولا بإرادة ، إنما يلزم المسلم الأداء ويوقن بقلبه أن ما وصف الله به نفسه في القرآن إنما هي صفاته، ولا يعقل نبي مرسل ، ولا ملك مقرب تلك الصفات إلا بالأسماء التي عرفهم الرب ـ عز وجل ـ فأما أن يدرك أحد من بني آدم تلك الصفات فلا يدركه أحد ـ الحديث إلى آخره.

وكما روينا عن مالك، والأوزاعي ، وسفيان ، والليث، وأحمد بن حنبل، أنهم قالوا في الأحاديث في الرؤية والنزول: أمِرُّوها كما جاءت.

وكما روى عن محمد بن الحسن ـ صاحب أبي حنيفة ـ أنه قال في الأحاديث التي جاءت: «إن الله يهبط إلى السماء الدنيا» [7] ونحو هذا من الأحاديث: إن هذه الأحاديث

---

(١) البخاري في التوحيد (٧٥١٧) عن أنس رضي الله عنه.

(٢) البخاري في التوحيد (٧٤٥٣)، ومسلم في التوبة (٢٧٥١/ ١٤) ، والترمذي في الدعوات (٣٥٤٣) .

(٣) البخارى فى التوحيد (٧٣٨٤) .

(٤) مسلم فى الجنة (٢٨٤٨ / ٣٧ ، ٣٨) .

(٥) البخارى فى التوحيد (٧٤٣٧) .

(٦) البخارى فى التوحيد ١٣ / ٤٥٢ معلقاً .

(٧) سبق تخريجه ص ١١٠ .

قد رواها الثقات ، فنحن نرويها ونؤمن بها، ولا نفسرها. انتهى كلام الكرجي ـ رحمه الله تعالى .

والعجب أن هؤلاء المتكلمين، إذا احتج عليهم بما في الآيات والأحاديث من الصفات قال: قالت الحنابلة :إن الله ، كذا وكذا، بما فيه تشنيع وترويج لباطلهم، والحنابلة اقتفوا أثر السلف، وساروا بسيرهم، ووقفوا بوقوفهم ، بخلاف غيرهم، والله الموفق.

النوع الثاني : أن هذا الكلام ليس فيه من الحجة والدليل ما يستحق أن يخاطب به أهل العلم، فإن الرد بمجرد الشتم والتهويل لا يعجز عنه أحد، والإنسان لو أنه يناظر المشركين، وأهل الكتاب، لكان عليه أن يذكر من الحجة ما يبين به الحق الذي معه، والباطل الذي معهم، فقد قال الله ـ عز وجل ـ لنبيه ﷺ : ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[النحل: ١٢٥]، وقال تعالى : ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[العنكبوت: ٤٦].

فلو كان خصم من يتكلم بهذا الكلام ـ سواء كان المتكلم به أبو الفرج أو غيره ، من أشهر الطوائف بالبدع كالرافضة ـ لكان ينبغي أن يذكر الحجة، ويعدل عما لا فائدة فيه؛ إذ كان في مقام الرد عليهم، دع [١] والمنازعون له ـ كما ادعاه ـ هم عند جميع الناس أعلم منه بالأصول والفروع . وهوفي كلامه ورده لم يأت بحجة أصلاً لا حجة سمعية، ولا عقلية ـ وإنما اعتمد تقليد طائفة من أهل الكلام ـ قد خالفها أكثر منها من أهل الكلام ـ فقلدهم فيما زعموا أنه حجة عقلية، كما فعل هذا المعترض.

ومن يرد على الناس بالمعقول إن لم يبين حجة عقلية، وإلا كان قد أحال الناس على المجهولات، كمعصوم الرافضة ، وغوث الصوفية.

فأما قوله: إن مثل هؤلاء لا يحدثون، فيقال له : قد بعث الله الرسل إلى جميع الخلق ليدعوهم إلى الله، فمن الذي أسقط الله مخاطبته من الناس ؟ دع من تعرف أنت وغيرك ممن فضلهم الله ما ليس هذا موضعه،ولو أراد سفيه أن يرد على الراد بمثل رده لم يعجز عن ذلك.

وكذلك قوله: إنهم يكابرون العقول . فنقول : المكابرة للعقول إما أن تكون في إثبات ما أثبتوه، وإما أن تكون في تناقضهم بجمع[٢] من إثبات هذه الأمور ونفي الجوارح.

---

(١) كذا بالأصل .

(٢) هكذا بالأصل والمطبوعة.

أما الأول: فباطل ؛ فإن المجسمة المحضة التي تصرح بالتجسيم المحض، وتغلو فيه لم يقل أحد قط: إن قولها مكابرة للعقول، ولا قال أحد : إنهم لا يخاطبون، بل الذين ردوا على غالية المجسمة - مثل هشام بن الحكم وشيعته - لم يردوا عليهم من الحجج العقلية إلا بحجج تحتاج إلى نظر واستدلال، والمنازع لهم - وإن كان مبطلاً في كثير مما يقوله - فقد قابلهم بنظير حججهم، ولم يكونوا عليه بأظهر منه عليهم، إذ مع كل طائفة حق وباطل.

وإذا كان مثل أبي الفرج بن الجوزي إنما يعتمد في نفي هذه الأمور على ما يذكره نفاة النظار، فأولئك لا يكادون يزعمون في شيء من النفي والإثبات أنه مكابرة للمعقول، حتى جاحدوا الصانع ، الذين هم أجهل الخلق وأضلهم وأكفرهم، وأعظمهم خلافًا للعقول - لا يزعم أكثر هؤلاء الذين انتصر بهم أبو الفرج: أن قولهم مكابرة للعقول ، بل يزعمون أن العلم بفساد قولهم إنما يعلم بالنظر والاستدلال.

وهذا القول - وإن كان يقوله جل هؤلاء النفاة من أهل الكلام ، فليس هو طريقة مرضية ، لكن المقصود : أن هؤلاء النفاة لا يزعمون أن العلم بفساد قول المثبتة معلوم بالضرورة ولا أن قولهم مكابرة للعقل، وإن شنعوا عليهم بأشياء ينفر عنها كثير من الناس، فذاك ليستعينوا بنفرة النافرين على دفعهم، وإخماد قولهم، لا لأن نفور النافرين عنهم يدل على حقٍّ أو باطل، ولا لأن قولهم مكابرة للعقل، أو معلوم بضرورة العقل، أو ببديهته فساده. هذا لم أعلم أحدًا من أئمة النفاة - أهل النظر - يدعيه في شيء من أقواله المثبتة، وإن كان فها من الغلو ما فيها.

ومن المعلوم أن مجرد نفور النافرين، أو محبة الموافقين ،لا يدل على صحة قول ولا فساده إلا إذا كان ذلك بهدي من الله، بل الاستدلال بذلك هو استدلال باتباع الهوي بغير هدى من الله. فإن اتباع الإنسان لما يهواه هو أخذ القول والفعل الذي يحبه، ورد القول والفعل الذي يبغضه بلا هدى من الله. قال تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيراً لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام:١١٩]، وقال: ﴿ فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠] وقال تعالى لداود: ﴿وَلا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾[ص: ٢٦] وقال تعالى: ﴿فَإِن شَهِدُوا فَلا تَشْهَدْ مَعَهُمْ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَالَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ وَهُم بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾[الأنعام: ١٥٠]،وقال تعالى: ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيراً وَضَلُّوا عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾[المائدة:٧٧]، وقال تعالى :﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ الْيَهُودُ وَلا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ

مِنَ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾[البقرة: ١٢٠].

فمن اتبع أهواء الناس بعد العلم الذي بعث الله به رسوله وبعد هدى الله الذي بينه لعباده، فهو بهذه المثابة ؛ ولهذا كان السلف يسمون أهل البدع والتفرق ـ المخالفين للكتاب والسنة ـ أهل الأهواء، حيث قبلوا ما أحبوه، وردوا ما أبغضوه بأهوائهم بغير هدى من الله.

وأما قول المعترض عن أبى الفرج: ـ وكأنهم يخاطبون الأطفال ـ فلم تخاطب الحنابلة إلا بما ورد عن الله ورسوله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان ، الذين هم أعرف بالله وأحكامه، وسلمنا لهم أمر الشريعة، وهم قدوتنا فيما أخبروا عن الله وشرعه، وقد أنصف من أحال عليهم، وقد شاقق من خرج عن طريقتهم ، وادعى أن غيرهم أعلم بالله منهم، أو أنهم علموا وكتموا، وأنهم لم يفهموا ما أخبروا به، أو أن عقل غيرهم في (باب معرفة الله) أتم ، وأكمل ، وأعلم مما نقلوه، وعقلوه، وقد قدمنا ما فيه كفاية في هذا الباب، والله الموفق، ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور.

قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله وقدس سره ـ :

فصـــل

الأقوال نوعان:

أقوال ثابتة عن الأنبياء، فهي معصومة ، يجب أن يكون معناها حقًا، عرفه من عرفه، وجهله من جهله، و البحث عنها إنما هو عما أرادته الأنبياء ، فمن كان مقصوده معرفة مرادهم من الوجه الذي يعرف مرادهم فقد سلك طريق الهدى، ومن قصد أن يجعل ما قالوه تبعًا له، فإن وافقه قبله وإلا رده، وتكلف له من التحريف ما يسميه تأويلاً، مع أنه يعلم بالضرورة أن كثيرًا من ذلك أو أكثره لم ترده الأنبياء، فهو محرف للكلم عن مواضعه، لا طالبٌ لمعرفة التأويل الذي يعرفه الراسخون في العلم.

النوع الثاني : ما ليس منقولاً عن الأنبياء، فمن سواهم ليس معصومًا، فلا يقبل كلامه ولا يرد إلا بعد تصور مراده،و معرفة صلاحه من فساده، فمن قال من أهل الكلام:إنه لا يفعل الأشياء بالأسباب ، بل يفعل عندها لا بها، ولا يفعل لحكمة ، ولا في الأفعال المأمور بها ما لأجله كانت حسنة، ولا المنهي عنها ما لأجله كانت سيئة ،فهذا مخالف لنصوص القرآن والسنة وإجماع الأمة من السلف.

وأول من قاله في الإسلام جهم بن صفوان الذي أجمع الأمة على ضلالته، فإنه أول من أنكر الأسباب والطبائع ، كما أنه أول من ظهر عنه القول بنفي الصفات، وأول من قال بخلق كلام الله وإنكار رؤيته في الآخرة.

ونصوص الكتاب والسنة في إبطال هذا كثيرة جدًا كقوله: ﴿ قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ﴾[الأنبياء:٦٩] ، فسلب النار طبيعتها، وقوله: ﴿لِنُخْرِجَ بِهِ حَبًّا وَنَبَاتًا﴾ [النبأ:١٥]،وقوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالاً ﴾[الأعراف:٥٧]، فأخبر أن الرياح تقل السحاب، أي تحمله، فجعل هذا الجماد فاعلاً بطبعه،وقال:﴿اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنبَتَتْ﴾ [الحج:٥]، فجعلها فاعلة بطبعها، وقوله: ﴿ فَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ ﴾[لقمان: ١٠] وهو الكثير المنفعة، والزوج: الصنف.

والأدلة في ذلك كثيرة، يخبر فيها أنه يخلق بالأسباب والحكم، وأخبر أنه قائم بالقسط، وأنه لا يظلم الناس شيئًا، فلا يضع شيئًا في غير موضعه، ولا يسوي بين

مختلفين، ولا يفرق بين متماثلين ، كما قال: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ﴾الآية [الجاثية: ٢١]، وقال: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الأَرْضِ﴾الآية [ص: ٢٨]، وقال: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ ﴾الآية [القلم: ٣٥]، وقال: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ . وَلا الظُّلُمَاتُ ﴾الآية [فاطر: ١٩، ٢٠] وغيرها كثير.

وقوله: ﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ ﴾الآية [الأعراف: ١٥٧] ، فدلت هذه الآية وغيرها على أن ما أمرهم به هو معروف في نفسه تعرفه القلوب، فهو مناسب لها مصلح لفسادها، وليس معنى كونه معروفًا أنه مأمور به؛ إذ هذا قدر مشترك ، فعلم أن ما يأمر به الرسول مختص، وما نهى عنه مختص بأنه منكر محذور، وما يحله مختص بأنه طيب، وما يحرمه مختص بأنه خبيث، ومثل هذا كثير في القرآن وغيره من الكتب، كالتوراة والإنجيل، والزبور، والله ـ سبحانه وتعالى ـ أعلم.

قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله تعالى ـ :

الاستدلال بكون الشيء بدعة على كراهيته قاعدة عظيمة عامة، وتمامها بالجواب عما يعارضها.

فإن من الناس من يقول: البدع تنقسم إلى قسمين ؛ لقول عمر: نعمت البدعة، وبأشياء أحدثت بعده ﷺ، وليست مكروهة ؛ للأدلة من الإجماع والقياس.

وربما ضم إلى ذلك من لم يحكم أصول العلم ما عليه كثير من الناس من العادة، بمنزلة من إذا قيل لهم : ﴿تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾[المائدة: ١٠٤].

وما أكثر من يحتج به من المنتسبين إلى علم أو عبادة، بحجج ليست من أصول العلم، وقد يبدي ذوو العلم له مستندًا من الأدلة الشرعية، والله يعلم أن قوله لها وعمله بها ليس مستندًا إلى ذلك؛ وإنما يذكرها دفعًا لمن يناظره.

والمجادلة المحمودة إنما هي إبداء المدارك التي هي مستند الأقوال والأعمال ، وأما إظهار غير ذلك فنوع من النفاق في العلم والعمل ، وهذه قاعدة دلت عليها السنة والإجماع مع الكتاب، قال الله تعالى: ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ ﴾ [الشورى: ٢١].

فمن ندب إلى شيء يتقرب به إلى الله ،أو أوجبه بقوله أو فعله، من غير أن يشرعه الله، فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله، ومن اتبعه في ذلك، فقد اتخذ شريكًا لله شرع في الدين ما لم يأذن به الله، وقد يغفر له لأجل تأويل إذا كان مجتهدًا، الاجتهاد الذي يعفي معه عن المخطئ ، لكن لا يجوز اتباعه في ذلك كما قال تعالى : ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ ﴾[التوبة: ٣١].

فمن أطاع أحدًا في دين لم يأذن الله به ـ من تحليل، أو تحريم ، أو استحباب ، أو إيجاب ـ فقد لحقه من هذا الذم نصيب، كما يلحق الآمر الناهي. ثم قد يكون كل منهما معفوًا عنه. فيتخلف الذم لفوات شرطه، أو وجود مانعه، وإن كان المقتضى له قائمًا، ويلحق الذم من تبين له الحق، فتركه أو قصر في طلبه فلم يتبين له، أو أعرض عن طلبه، لهوى أو كسل ونحو ذلك.

وأيضًا، فإن الله عاب على المشركين شيئين:

أحدهما: أنهم أشركوا به ما لم ينزل به سلطانًا.

الثاني: تحريمهم ما لم يحرمه الله، كما بينه ﷺ في حديث عن عياض عن مسلم(1)، وقال: ﴿ سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ ﴾ [الأنعام:١٤٨] فجمعوا بين الشرك والتحريم، والشرك يدخل فيه كل عبادة لم يأذن الله بها، فإن المشركين يزعمون أن عبادتهم إما واجبة، وإما مستحبة. ثم منهم من عبد غير الله؛ ليتقرب به إلى الله، ومنهم من ابتدع دينا عبد به الله، كما أحدثت النصارى من العبادات.

وأصل الضلال في أهل الأرض إنما نشأ من هذين، إما اتخاذ دين لم يشرعه الله، أو تحريم ما لم يحرمه.

ولهذا كان الأصل الذي بنى عليه أحمد وغيره مذاهبهم، أن الأعمال عبادات وعادات، فالأصل في العبادات لا يشرع منها إلا ما شرعه الله، والأصل في العادات لا يحظر منها إلا ما حظره الله، وهذه المواسم المحدثة إنما نهي عنها لما أحدث فيها من الدين الذي يتقرب به.

---

(1) مسلم في الجنة وصفة نعيمها (٢٨٦٥/٦٣).

سئل شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ـ قدس الله روحه ـ عن رجل قال:

إذا كان المسلمون مقلدين ، والنصارى مقلدين، واليهود مقلدين، فكيف وجه الرد على النصاري واليهود ، وإبطال مذهبهم والحالة هذه؟ وما الدليل القاطع على تحقيق حق المسلمين، وإبطال باطل الكافرين؟

فأجاب ـ رضي الله عنه ـ :

الحمد لله ، هذا القائل كاذب ضال في هذا القول، وذلك أن التقليد المذموم هو قبول قول الغير بغير حجة، كالذين ذكر الله عنهم أنهم: ﴿إِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا ﴾، قال تعالى: ﴿ أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٠] وقال: ﴿ إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ . فَهُمْ عَلَىٰ آثَارِهِمْ يُهْرَعُونَ ﴾[الصافات: ٦٩، ٧٠] ، ونظائر هذا في القرآن كثير.

فمن اتبع دين آبائه وأسلافه لأجل العادة التي تعودها، وترك اتباع الحق الذي يجب اتباعه، فهذا هو المقلد المذموم ، وهذه حال اليهود والنصارى، بل أهل البدع والأهواء في هذه الأمة، الذين اتبعوا شيوخهم ورؤساءهم في غير الحق، كما قال تعالى : ﴿ يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولا . وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلاْ . رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا﴾[الأحزاب: ٦٦-٦٨]، وقال تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلاً . يَا وَيْلَتَىٰ لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلانًا خَلِيلاً ﴾إلى قوله: ﴿ خَذُولاً ﴾ [الفرقان: ٢٧-٢٩].

وقال تعالى : ﴿ إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الأَسْبَابُ ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾[البقرة: ١٦٦، ١٦٧]، وقال تعالي: ﴿وَإِذْ يَتَحَاجُّونَ فِي النَّارِ فَيَقُولُ الضُّعَفَاءُ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا نَصِيبًا مِّنَ النَّارِ﴾ إلى قوله: ﴿ إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ﴾ [غافر: ٤٧، ٤٨] وأمثال ذلك مما فيه بيان أن من أطاع مخلوقًا في معصية الله، كان له نصيب من هذا الذم والعقاب.

والمطيع للمخلوق في معصية الله ورسوله، إما أن يتبع الظن، وإما أن يتبع ما يهواه، وكثير يتبعهما.

وهذه حال كل من عصى رسول الله من المشركين وأهل الكتاب ، من اليهود والنصارى ، ومن أهل البدع والفجور من هذه الأمة، كما قال تعالى : ﴿إِنْ هِيَ إِلا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَىٰ﴾ [النجم:٢٣]، والسلطان هو الكتاب المنزل من عند الله وهو الهدى الذي جاءهم من عند الله، كما قال تعالى : ﴿أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ﴾ [الروم: ٣٥]، وقال: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿بِبَالِغِيهِ﴾[1] [غافر: ٥٦].

وقال لبني آدم : ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى﴾ إلى قوله : ﴿وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَىٰ﴾ [طه: ١٢٣-١٢٧].

وبيان ذلك: أن الشخص إما أن يبين له أن ما بعث الله به رسوله حق، ويعدل عن ذلك إلى اتباع هواه، أو يحسب أن ما هو عليه من ترك ذلك هو الحق ، فهذا متبع للظن، والأول متبع لهواه. . .[2] اجتماع الأمرين: قال تعالى في صفة الأولين: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾[الأنعام: ٣٣]، وقال تعالى : ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾[النمل: ١٤]، وقال تعالى : ﴿ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ ﴾ إلى قوله: ﴿ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٤٦].

وقال تعالى في صفة الأخسرين: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾الآية [الكهف: ١٠٣]؟ وقال: ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [فاطر: ٨].

فالأول : حال المغضوب عليهم، الذين يعرفون الحق ولا يتبعونه، كما هو موجود في اليهود.

والثاني : حال الذين يعملون بغير علم، قال تعالى : ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾[الأنعام: ١١٩]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠].

وكل من يخالف الرسل هومقلد متبع لمن لا يجوز له اتباعه، وكذلك من اتبع الرسول

---

(١) في المطبوعة «بالغيه» والصواب ما أثبتناه.

(٢) بياض بالأصل.

بغير بصيرة ولا تبين، وهو الذي يسلم بظاهره من غير أن يدخل الإيمان إلى قلبه، كالذي يقال له في القبر: من ربك[1] ؟ وما دينك؟ وما نبيك؟ . فيقول: هاه، هاه ، لا أدري . سمعت الناس يقولون شيئًا فقلته ـ هو مقلد ـ فيضرب بمرزبة من حديد، فيصيح صيحة يسمعها كل شيء إلا الإنسان، ولو سمعها الإنسان لصعق، أي : لمات.

وقد قال تعالى : ﴿ قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾[الحجرات:١٤] . فمن لم يدخل الإيمان في قلبه وكان مسلمًا في الظاهر، فهو من المقلدين المذمومين.

فإذا تبين أن المقلد مذموم ـ وهو من اتبع هوى من لا يجوز اتباعه ـ كالذي يترك طاعات رسل الله، ويتبع ساداته وكبراءه، أو يتبع الرسول ظاهرًا من غير إيمان في قلبه،تبين أن اليهود والنصارى كلهم مقلدون تقليدًا مذمومًا، وكذلك المنافقون من هذه الأمة.

وأما أهل البدع، ففيهم بر وفجور ، وبيان ذلك من وجوه:

أحدها: أن اليهود والنصارى الذين يزعمون أنهم يتبعون موسى وعيسى صلى الله عليهما وسلم ، إنما يتبعونهم لأجل أنهم رسل الله، وما من طريق تثبت بها نبوة موسى وعيسى إلا ومحمد ﷺ أولى وأحرى.

مثال ذلك : إذا قال اليهود والنصارى: قد ثبت بالنقل المتواتر أن موسى وعيسى ـ مع دعواه النبوة ـ ظهرت على يديه الآيات الدالة على صدقه، وأنه جاء من الدين والشريعة ما يعلم أنه لم يجئ به مفتر كذاب ـ ظهرت على يديه الآيات الدالة على صدقه ـ وإنما يجيء به مع دعوى النبوة نبي صادق. قيل له: كل من هاتين الطريقتين دليل يثبت نبوة محمد ﷺ بطريق الأولى.

فإنه من المعلوم أن الذين نقلوا ما دعا إليه محمد ﷺ من الدين والشريعة، ونقلوا ما جاء به من الآيات المعجزات، أعظم من الذين نقلوا مثل ذلك عن موسى وعيسى، وما جاء به من هذين النوعين أعظم مما جاء به موسى وعيسى، بل من نظر بعقله في هذا الوقت إلى ما عند المسلمين من العلم النافع، والعمل الصالح وما عند اليهود والنصارى، علم أن بينهما من الفرق أعظم مما بين العَرَم [2] والعِرْق.

فإن الذى عند المسلمين، من توحيد الله ومعرفة أسمائه وصفاته، وملائكته وأنبيائه

---

(١) في المطبوعة :« ما ربك » والمثبت من مسند الإمام أحمد ٤/٢٨٧، ٢٨٨.

(٢) العَرَم : اللحم. يقال: إن جزوركم لطيب العَرَمَة ، أي : طيب اللحم . انظر: لسان العرب، مادة «عرم».

ورسله، ومعرفة اليوم الآخر، وصفة الجنة والنار، والثواب والعقاب، والوعد والوعيد، أعظم وأجل بكثير مما عند اليهود والنصارى، وهذا بين لكل من يبحث عن ذلك.

وما عند المسلمين من العبادات الظاهرة والباطنة مثل : الصلوات الخمس، وغيرها من الصلوات ، والأذكار والدعوات، أعظم وأجل مما عند أهل الكتاب، وما عندهم من الشريعة في المعاملات، والمناكحات والأحكام والحدود والعقوبات، أعظم وأجل مما عند أهل الكتاب.

فالمسلمون فوقهم في كل علم نافع، وعمل صالح، وهذا يظهر لكل أحد بأدنى نظر، لا يحتاج إلى كثير سعى.

والمسلمون متفقون على أن كل هدى وخير يحصل لهم، فإنما حصل بنبيهم ﷺ، فكيف يمكن مع هذا أن يكون موسى وعيسى نبيين، ومحمد ﷺ ليس بنبي، وأن اليهود والنصارى على الحق؟!

فما هم عليه من الهدى ودين الحق ، أعظم مما عند اليهود والنصارى، وذلك إنما تلقوه من نبيهم.

وهذا القدر يعترف به كل عاقل ـ من اليهود والنصارى ـ يعترفون بأن دين المسلمين حق، وأن محمداً رسول الله ﷺ ، وأن من أطاعه منهم دخل الجنة، بل يعترفون بأن دين الإسلام خير من دينهم، كما أطبقت على ذلك الفلاسفة، كما قال ابن سينا وغيره: أجمع فلاسفة العالم على أنه لا يقرع العالم ناموس أعظم من هذا الناموس، لكن من لم يتبعه يعلل نفسه بأنه لا يجب عليه اتباعه؛ لأنه رسول إلى العرب الأميين دون أهل الكتاب؛ لأنه إن كان دينه حقًا فديننا أيضًا حق، والطريق إلى الله ـ تعالى ـ متنوعة، ويشبهون ذلك بمذاهب الأئمة، فإنه وإن كان أحد المذاهب يرجح على الآخر، فأهل المذاهب الأخرى[1] ليسوا كفارًا ولا من أهل الكتاب.

هذه الشبهة التي يضل بها المتكايسون [2] من أهل الكتاب، والمتفلسفة ونحوهم، وبطلانها ظاهر، فإنه كما علم علمًا ضروريًا متواترًا أنه دعا المشركين إلى الإيمان، فقد علم بمثل ذلك أنه دعا أهل الكتاب إلى الإيمان به، وأنه جاهد أهل الكتاب كما جاهد المشركين، فجاهد بني قينقاع، وبني النضير، وقريظة، وأهل خيبر، وهؤلاء كلهم يهود، وسبى ذريتهم ونساءهم وغنم أموالهم ، وأنه غزا النصارى عام تبوك بنفسه وبسراياه، حتى

---

(١) في المطبوعة :«الآخر» وهو خطأ.

(٢) المتكايسون :المتظرفون، يقال: تَكَيَّسَ الرجل : إذا تَظَرَّف . انظر : لسان العرب ، مادة «كيس».

قتل في محاربتهم زيد بن محمد مولاه الذي كان تبناه، وجعفر وغيرهما من أهله، وأنه ضرب الجزية على نصارى نجران.

وكذلك خلفاؤه الراشدون من بعده،جاهدوا أهل الكتاب، وقاتلوا من قاتلهم، وضربوا الجزية على من أعطاها منهم عن يد وهم صاغرون.

وهذا القرآن الذي يعرف كل أحد أنه الكتاب الذي جاء به، مملوء من دعوة أهل الكتاب إلى اتباعه، يكفر من لم يتبعه منهم، ويذمه ويلعنه، والوعيد له، كما في تكفير من لم يتبعه من المشركين وذمه، والوعيد كما قال تعالى : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُم** ﴾الآية [النساء:٤٧]، وفي القرآن من قوله : يا أهل الكتاب ، يا بني إسرائيل، ما لا يحصي إلا بكلفة.

وقال تعالى : ﴿**لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ**﴾ الآية إلى قوله: ﴿**خَيْرُ الْبَرِيَّةِ** ﴾ [البينة: ١-٧] . ومثل هذا في القرآن كثير جدًا. وقد قال تعالى : ﴿**قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ** ﴾[الأعراف: ١٥٨] وقال تعالى : ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلا كَافَّةً لِّلنَّاسِ** ﴾[سبأ:٢٨].

واستفاض عنه ﷺ :« فُضِّلْتُ على الأنبياء بخمس» ذكر فيها أنه قال:« كان النبي يُبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة»[١]. بل تواتر عنه ﷺ أنه بعث إلى الجن والإنس، فإذا علم بالاضطرار بالنقل المتواتر ـ الذي تواتر كما تواتر ظهور دعوته ـ أنه دعا أهل الكتاب إلى الإيمان به، وأنه حكم بكفر من لم يؤمن به منهم، وأنه أمر بقتالهم حتى يسلموا ، أو يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون،وأنه قاتلهم بنفسه وسراياه وأنه ضرب الجزية عليهم، وقتل مقاتلتهم، وسبى ذراريهم، وغنم أموالهم، فحاصر بني قينقاع، ثم أجلاهم إلى أذرِعَات [٢]، وحاصر بني النضير، ثم أجلاهم إلى خيبر، وفي ذلك أنزل الله سورة الحشر.

ثم حاصر بني قريظة لما نقضوا العهد، وقتل رجالهم، وسبى حريمهم، وأخذ أموالهم، وقد ذكره الله ـ تعالى ـ في سورة الأحزاب، وقاتل أهل خيبر حتي فتحها، وقتل من قتل من رجالهم، وسبى من سبى من حريمهم، وقسم أرضهم بين المؤمنين ، وقد ذكرها الله ـ تعالى ـ في سورة الفتح، وضرب الجزية على النصارى،وفيهم أنزل الله سورة آل عمران، وغزا النصارى عام تبوك، وفيها أنزل الله سورة براءة.

---

(١) البخارى فى التيمم (٣٣٥) ومسلم فى المساجد (٥٢١ / ٣) .

(٢) أذرِعَات:بلد في أطراف الشام .انظر : معجم البلدان ١/ ١٣٠ .

وفي عامة السور المدنية ، مثل البقرة ، وآل عمران، والنساء، والمائدة ، وغير ذلك من السور المدنية، من دعوة أهل الكتاب، وخطابهم، ما لا تتسع هذه الفتوى لِعُشْرِهِ.

ثم خلفاؤه بعده أبو بكر وعمر ، ومن معهما من المهاجرين والأنصار ، الذي يعلم أنهم كانوا أتبع الناس له، وأطوعهم لأمره، وأحفظهم لعهده، وقد غزوا الروم كما غزوا فارس، وقاتلوا أهل الكتاب كما قاتلوا المجوس، فقاتلوا من قاتلهم ، وضربوا الجزية على من أداها منهم عن يد وهم صاغرون.

ومن الأحاديث الصحيحة عنه قوله ﷺ :« والذي نفسي بيده، لا يسمع بي من هذه الأمة يهودي ولا نصراني، ثم لا يؤمن بي إلا دخل النار»[1].

قال سعيد بن جبير: تصديق ذلك في كتاب الله تعالى : ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِهِ مِنَ الأَحْزَابِ فَالنَّارُ مَوْعِدُهُ﴾[هود:١٧]، ومعنى الحديث متواتر عنه، معلوم بالاضطرار، فإذا كان الأمر كذلك، لزم بأنه رسول الله إلى كل الطوائف، فإنه يقرر بأنه رسول الله إلى أهل الكتاب وغيرهم، فإن رسول الله لا يكذب، ولا يقاتل الناس على طاعته بغير أمر الله، ولا يستحل دماءهم، وأموالهم، وديارهم بغير إذن الله.

فمن قال : إن الله أمره بذلك وفعله، ولم يكن الله أمره بذلك، كان كاذبًا مفتريًا ظالمًا: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ ﴾[الأنعام: ٩٣] وكان مع كونه ظالمًا مفتريًا، من أعظم المريدين علوا في الأرض وفسادًا، وكان أشر من الملوك الجبابرة الظالمين، فإن الملوك الجبابرة الذين يقاتلون الناس على طاعتهم، لا يقولون إنا رسل الله إليكم، ومن أطاعنا دخل الجنة، ومن عصانا دخل النار، بل فرعون وأمثاله لا يدخلون في مثل هذا ، ولا يدخل في هذا إلا نبي صادق، أو متنبئ كذاب، كمسيلمة والأسود وأمثالهما.

فإذا علم أنه نبي كيفما كان ، لزم أن يكون ما أخبر به عن الله حقًا، وإذا كان رسول الله وجبت طاعته في كل ما يأمر به، كما قال تعالى:﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٦٤] وإذا أخبر أنه رسول الله إلى أهل الكتاب، وأنه تجب عليهم طاعته، كان ذلك حقًا؛ ومن أقر بأنه رسول الله، وأنكر أن يكون مرسلاً إلى أهل الكتاب، بمنزلة من يقول: إن موسى كان رسولاً، ولم يكن يجب أن يدخل أرض الشام، ولا يخرج بني إسرائيل من مصر، وأن الله لم يأمره بذلك، وأن الله لم يأمره بالسبت، ولا أنزل عليه التوراة، ولا كلمه على الطور، ومن يقول: إن عيسى كان رسول الله ، لم يبعث إلى بني

---

(١) مسلم في الإيمان(١٥٣/ ٢٤٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

إسرائيل ، ولا كان يجب على بني إسرائيل طاعته، وأنه ظلم اليهود ، وأمثال ذلك من المقالات، التي هي أكفر المقالات.

ولهذا قال تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾ إلى قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ﴾ الآية [النساء: ١٥٠-١٥٢]، وقال لبني إسرائيل : ﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾[البقرة: ٨٥].

فهذه الطريقة الواضحة البينة القاطعة، يبين بها لكل مسلم ويهودي ونصراني أن دين المسلمين هو الحق، دون اليهود والنصارى، فإنها مبنية على مقدمتين:

إحداهما : أن نبوة محمد ﷺ ، ورسالته ، وهدي أمته أبين وأوضح ، تعلم بكل طريق تعلم بها نبوة موسى وعيسى ـ عليهما الصلاة والسلام ـ وزيادة ، فلا يمكن القول بأنهما نبيان دونه لأجل ذلك، وإن شاء الرجل استدل على ذلك بنفس الدعوة، وما جاء به ، وإن شاء بالكتاب الذي بعث به وإن شاء بما عليه أمته، وإن شاء بما بعث به من المعجزات، فكل طريق من هذه الطرق إذا تبين بها نبوة موسى وعيسى، كانت نبوة محمد ﷺ بها أبين وأكمل.

والمقدمة الثانية : أنه أخبر أن رسالته عامة إلى أهل الأرض، من المشركين وأهل الكتاب وأنه لم يكن مرسلاً إلى بعض الناس دون بعض، وهذا أمر معلوم بالضرورة والنقل المتواتر، والدلائل القطعية.

وأما اليهود والنصارى ، فأصل دينهم حق، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَىٰ وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[البقرة: ٦٢] لكن كل من الدينين مبدل منسوخ، فإن اليهود بدلوا وحرفوا ، ثم نسخ بقية شريعتهم بالمسيح ﷺ.

ونفس الكتب التي بأيدي اليهود والنصارى ـ مثل نبوة الأنبياء، وهي أكثر من عشرين نبوة وغيرها ـ تبين أنهم بدلوا وأن شريعتهم تنسخ، وتبين صحة رسالة محمد ﷺ، فإن فيها من الأعلام والدلائل على نبوة خاتم المرسلين، ما قد صنف فيه العلماء مصنفات، وفيها ـ أيضا ـ من التناقض والاختلاف مايبين ـ أيضًا ـ وقوع التبديل، وفيها من الأخبار من نحو بعدها ما يبين أنها منسوخة، فعندهم ما يدل على هذه المطالب ، وقد ناظرنا غير واحد من أهل الكتاب وبينا لهم ذلك، وأسلم من علمائهم وخيارهم طوائف، وصاروا يناظرون أهل دينهم، ويبينون ما عندهم من الدلائل على نبوة محمد ﷺ ، ولكن هذه الفتيا لا تحتمل غير ذلك.

وهذا من الحكمة في إبقاء أهل الكتاب بالجزية؛ إذ عندهم من الشواهد والدلائل على نبوة محمد ﷺ ، وعندهم من الشواهد على ما أخبر به من الإيمان بالله واليوم الآخر، ما يبين أن محمداً ﷺ جاء بالدين الذي بعثت به الرسل قبله، وأخبر من توحيد الله وصفاته بمثل ما أخبرت به الأنبياء قبله، قال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِ﴾[الأحقاف: ١٠]،وقوله: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾[الرعد: ٤٣]، وقال تعالى: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَءُونَ الْكِتَابَ مِن قَبْلِكَ﴾[يونس: ٩٤].

والنبي ﷺ لم يشك ولم يسأل ، ولكن هذا حكم معلق بشرط ، والمعلق بالشرط يعدم عند عدمه ، وفي ذلك سعة لمن شك ، أو أراد أن يحتج، أو يزداد يقينًا.

فصل

فهذه الطريقة بينة في مناظرة أهل الكتاب، وأما إن كان المخاطب لا يقر بنبوة نبي من الأنبياء ؛ لا موسى، ولا عيسى، ولا غيرهما ،فللمخاطبة طرق :

منها: أن نسلك في الكلام بين أهل الملل وغيرهم - من المشركين والصابئين والمتفلسفة والبراهمة وغيرهم - نظير الكلام بين المسلمين وأهل الكتاب.

فنقول : من المعلوم لكل عاقل - له أدنى نظر وتأمل - أن أهل الملل أكمل في العلوم النافعة، والأعمال الصالحة ممن ليس من أهل الملل، فما من خير يوجد عند غير المسلمين من أهل الملل، إلا عند المسلمين ما هو أكمل منه، وعند أهل الملل ما لا يوجد عند غيرهم، وذلك أن العلوم والأعمال نوعان:

نوع يحصل بالعقل؛ كعلم الحساب والطب، وكالصناعة من الحياكة والخياطة والتجارة ونحو ذلك، فهذه الأمور عند أهل الملل كما هي عند غيرهم بل هم فيها أكمل، فإن علوم المتفلسفة - من علوم المنطق والطبيعة والهيئة، وغير ذلك - من متفلسفة الهند واليونان، وعلوم فارس والروم لما صارت إلى المسلمين هذبوها ونقحوها، لكمال عقولهم، وحسن ألسنتهم، وكان كلامهم فيها أتم وأجمع وأبين، وهذا يعرفه كل عاقل وفاضل ، وأما ما لا يعلم بمجرد العقل كالعلوم الإلهية، وعلوم الديانات ، فهذه مختصة بأهل الملل، وهذه منها ما يمكن أن يقام عليه أدلة عقلية، فالآيات الكتابية مستنبطة من الرسالة. فالرسل هدوا الخلق وأرشدوهم إلى دلالة العقول عليها، فهي عقلية شرعية، فليس لمخالف

الرسول أن يقول: هذه لم تعلم إلا بخبرهم، فإثبات خبرهم بها دور، بل يقال: بعدالتهم وإرشادهم، وتبيينهم للمعقول ، صارت معلومة بالعقل والأمثال المضروبة، والأقيسة العقلية.

وبهذه العلوم يعلم صحة ما جاء به الرسول ﷺ ، وبطلان قول من خالفهم.

النوع الثاني: ما لا يعلم إلا بخبر الرسل ، فهذا يعلم بوجوه:

منها : اتفاق الرسل علي الإخبار به من غير تواطؤ ولا اتفاق بينهم، فإن المخبر إما أن يكون صادقاً خبره مطابقاً لمخبره، وإما ألا يكون ، وإذا لم يكن خبره مطابقاً لمخبره، فإما أن يكون متعمداً للكذب ،وإما أن يكون مخطئاً، فإذا قدر عدم الخطأ والتعمد، كان خبره صدقاً لا محالة.

ومعلوم أنه إذا أخبر واحد عن علوم طويلة فيها تفاصيل كثيرة، لا يمكن في العادة خطؤهم، وأخبر غيره قبل ذلك مع الجزم بأنهما لم يتواطآ ، ولا يمكن أن يقال إنه يمكن الكذب في مثل ذلك، أفاد خبرهما العلم، وإن لم يعلم حالهما، فلو ناجى رجلا بحضرة رجال وحدث بحديث طويل فيه أسرار تتعلق به في رجل بتلك الأمور الأسرار ، ثم جاء آخر قد علمنا أنه لم يتفق مع المخبر الأول ، فأخبر عن تلك المناجاة والأسرار مثلما أخبر به الأول ، جزمنا قطعاً بصدقهما.

ومعلوم أن موسى أخبر بما أخبر به قبل أن يبعث محمد ﷺ ، وقبل أن يبعث المسيح.

ومعلوم ـ أيضاً ـ لكل من كان عالماً بحال محمد ﷺ ، أنه نشأ بين قوم أميين، لا يقرؤون كتاباً ولا يعلمون علوم الأنبياء، وأنه لم يكن عندهم من يعلم ما في التوراة والإنجيل، ونبوة الأنبياء.

وقد أخبر محمد ﷺ من توحيد اللّه وصفاته، وأسمائه وملائكته وعرشه وكرسيه، وأنبيائه ورسله، وأخبارهم وأخبار مكذبيهم، بنظير ما يوجد في كتب الأنبياء ، من التوراة وغيرها.

فمن تدبر التوراة والقرآن، علم أنهما جميعاً يخرجان من مشكاة واحدة، كما ذكر ذلك النجاشي ، وكما قال ورقة بن نوفل : هذا هو الناموس الذي كان يأتي موسى.

ولهذا قرن اللّه ـ تعالى ـ بين التوراة والقرآن في مثل هذا في قوله : ﴿لَوْلا أُوتِيَ مِثْلَ مَا أُوتِيَ مُوسَىٰ أَوَ لَمْ يَكْفُرُوا بِمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ﴾ إلى قوله: ﴿إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾

[القصص: ٤٨، ٤٩]، وقالت الجن: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ الآية[الأحقاف: ٣٠] ، وقال: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ وَمِن قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَىٰ إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾ [هود:١٧]، وقال : ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ﴾ إلى قوله: ﴿وَهَٰذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [الأنعام: ٩١، ٩٢].

فهذه الطريقة ، كل من علم ما جاء به موسى والنبيون قبله وبعده، وما جاء به محمد ﷺ ، علم علماً يقيناً أنهم كلهم مخبرون عن الله، صادقون في الإخبار ، وأنه يمتنع ـ والعياذ بالله ـ خلاف الصدق من خطأ وكذب.

ومن الطرق: الطرق الواضحة القاطعة المعلومة إلى قيام الساعة بالتواتر من أحوال أتباع الأنبياء، وأحوال من كذبهم وكفر بهم ، حال نوح وقومه، وهود وقومه، وصالح وقومه، وحال إبراهيم وقومه، وحال موسى وفرعون ، وحال محمد ﷺ وقومه.

وهذا الطريق قد بينها الله في غير موضع من كتابه كقوله: ﴿كَذَّبَتْ [قَبْلَهُمْ][1] قَوْمُ نُوحٍ وَالْأَحْزَابُ مِن بَعْدِهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾[غافر: ٥]، وقال: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودُ . وَقَوْمُ إِبْرَاهِيمَ وَقَوْمُ لُوطٍ . وَأَصْحَابُ مَدْيَنَ وَكُذِّبَ مُوسَىٰ﴾ إلى قوله: ﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ﴾ إلى قوله: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾ [الحج: ٤٢ـ٤٦]، وقوله: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ. وَبِاللَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الصافات: ١٣٧، ١٣٨]؟ وقال: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾ [الحجر: ٧٥] .

فبين أنه تارك آثار القوم المعذبين للمشاهدة، ويستدل بذلك على عقوبة الله لهم، وقال تعالى : ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنَ الْقُرُونِ﴾ الآيتان [الإسراء: ١٧، ١٨]. فذكر طريقين[2] يعلم بهما ذلك:

أحدهما : ما يعاين ويعقل بالقلوب.

والثاني: ما يسمع، فإنه قد تواتر عند كل أحد حال الأنبياء، ومصدقهم ومكذبهم، وعاينوا من آثارهم ما دل على أنه ـ سبحانه ـ عاقب مكذبهم وانتقم منهم، وأنهم كانوا على الحق الذي يحبه ويرضاه، وأن من كذبهم كان على الباطل الذي يغضب الله على

---

(١) سقطت من المطبوعة

(٢) في المطبوعة :«طريقتين» والصواب ما أثبتناه.

أهله، وأن طاعة الرسل طاعة لله ، ومعصيتهم معصية لله.

ومن الطرق أيضاً: أن يعلم ما تواتر من معجزاتهم الباهرة، وآياتهم القاهرة، وأنه يمتنع أن تكون المعجزة على يد مدعي النبوة وهو كذاب، من غير تناقض، ولا تعارض، كما هو مبسوط في غير هذا الموضع.

ومن الطرق : أن الرسل جاؤوا من العلوم النافعة، والأعمال الصالحة، بما هو معلوم عند كل عاقل لبيب، ولا ينكره إلا جاهل غاو.

وهذه الفتيا لا تسع البسط الكثير، فإذا تبين صدقهم وجب التصديق في كل ما أخبروا به، ووجب الحكم بكفر من آمن ببعض، وكفر ببعض. والله ـ سبحانه ـ وتعالى ـ أعلم، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله وصحبه أجمعين.

سُئلَ شيخُ الإسْلام أَبُو العَبَّاس بن تَيْمية ـ قدس اللّه رُوحَــهُ ـ

عـن «الروح» ، هل هَي قديمة، أو مخلوقة؟ وهلِ يُبدَّعُ من يقول بقدمها أم لا؟ وما قول أهل السنة فيها وما المراد بقوله عز وجل : ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥] . هل المفوض إلى اللّه ـ تعالى ـ أمر ذاتها، أوصفاتها، أو مجموعهما؟ بينوا ذلك من الكتاب والسنة.

فأجاب ـ رضي اللّه عَنْهُ ـ :

الحمد للّه رب العالمين، روح الآدمي مخلوقة مبدعة باتفاق سلف الأمة وأئمتها وسائر أهل السنة، وقد حكى إجماع العلماء على أنها مخلوقة غير واحد من أئمة المسلمين، مثل محمد بن نصر المروزي، الإمام المشهور، الذي هو أعلم أهل زمانه بالإجماع والاختلاف، أو من أعلمهم.

وكذلك أبو محمد بن قتيبة، قال في كتاب «اللقط» لما تكلم على خلق الروح قال: النَّسَم : الأرواح . قال: وأجمع الناس على أن اللّه خالق الجثة، وبارئ النسمة، أي: خالق الروح. وقال أبو إسحاق بن شاقلا فيما أجاب به في هذه المسألة: سألت رحمك اللّه عن الروح مخلوقة أو غير مخلوقة، قال: هذا مما لا يشك فيه من وفق للصواب، إلى أن قال : والروح من الأشياء المخلوقة، وقد تكلم في هذه المسألة طوائف من أكابر العلماء والمشائخ، وردوا على من يزعم أنها غير مخلوقة.

وصنف الحافظ أبو عبد اللّه بن مَنْدَه في ذلك كتاباً كبيراً في «الروح والنفس»، وذكر فيه من الأحاديث والآثار شيئاً كثيراً، وقبله الإمام محمد بن نصر المروزي وغيره، والشيخ أبو يعقوب الخراز، وأبو يعقوب النهرجوري، والقاضي أبو يعلى، وغيرهم ؛ وقد نص على ذلك الأئمة الكبار، واشتد نكيرهم على من يقول ذلك في روح عيسى ابن مريم ، لا سيما في روح غيره ،كما ذكره أحمد في كتابه في «الرد على الزنادقة والجهمية» فقال في أوله:

الحمد للّه الذي جعل في كل زمان فَتْرَة من الرسل بقايا من أهل العلم، يدعون من ضل إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى ، يحيون بكتاب اللّه الموتى، ويبصرون بنور اللّه أهل العمى ، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه ، وكم من ضال تائه قد هدوه، فما أحسن أثرهم على الناس وأقبح أثر الناس عليهم، ينفون عن كتاب اللّه تحريف الغالين؛ وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، الذين عقدوا ألوية البدعة، وأطلقوا عقال الفتنة ،

فهم مختلفون في الكتاب ، مخالفون للكتاب، متفقون على مخالفة الكتاب ، يقولون على الله ، وفي الله، وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم، فنعوذ بالله من فتن المضلين، وتكلم على ما يقال : إنه متعارض من القرآن إلى أن قال :

وكذلك الجهم وشيعته، دعوا الناس إلى المتشابه من القرآن والحديث، وأضلوا بشراً كثيراً ، فكان مما بلغنا من أمر الجهم ـ عدو الله ـ أنه كان من أهل خراسان من أهل الترمذ، وكان صاحب خصومات وكلام، كان أكثر كلامه في الله، فلقى أناساً من المشركين يقال لهم (السمنية) فعرفوا الجهم، فقالوا له: نكلمك، فإن ظهرت حجتنا عليك دخلت في ديننا، وإن ظهرت حجتك علينا دخلنا في دينك.

فكان مما كلموا به الجهم أن قالوا : ألست تزعم أن لك إلهاً؟ قال الجهم: بلى(١). فقالوا له : فهل رأيت إلهك؟ قال : لا. قالوا: فهل سمعت (٢) كلامه؟ قال: لا. قالوا : فهل شممت له رائحة؟ قال : لا. قالوا له : فوجدت له مَجَسّاً؟ قال: لا . قالوا : فما يدريك أنه إله؟ قال : فتحير الجهم ، فلم يدر من يعبد أربعين يوماً، ثم إنه استدرك حجة مثل حجة زنادقة النصارى، وذلك أن زنادقة النصارى يزعمون أن الروح الذي في عيسى هو روح الله، من ذاته، فإذا أراد أن يحدث أمراً دخل في بعض خلقه، فتكلم على لسان خلقه، فيأمر بما شاء، وينهى عما شاء، وهو روح غائب عن الأبصار.

فاستدرك الجهم حجة مثل هذه الحجة ، فقال للسمني: ألست تزعم أن فيك روحاً ؟ قال بلى (٣). قال : فهل رأيت روحك؟ قال : لا . قال: فهل سمعت كلامه؟ قال: لا. قال : فوجدت له حساً ومَجَسّاً؟ قال: لا . قال: كذلك الله، لا يرى له وجه، و لا يسمع له صوت، ولا يشم له رائحة، وهو غائب عن الأبصار، ولا يكون في مكان دون مكان.

وساق الإمام أحمد الكلام في «القرآن» و«الرؤية» وغير ذلك ، إلى أن قال : ثم إن الجهم ادعى أمراً، فقال: إنا وجدنا آية في كتاب الله تدل على القرآن أنه مخلوق، فقلنا: أي آية؟ قال: قول الله :﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١] وعيسى مخلوق.

فقلنا: إن الله منعك الفهم في القرآن، عيسى تجرى عليه ألفاظ لا تجرى على القرآن؛

(١) في المطبوعة :«نعم» وهو خطأ.

(٢) في المطبوعة: «سمت» وهو خطأ.

(٣) في المطبوعة :«نعم» وهو خطأ.

لأنه يسميه مولوداً، وطفلاً، وصبياً، وغلاماً، يأكل ويشرب، وهو مخاطب بالأمر والنهي، يجري عليه الوعد والوعيد، ثم هو من ذرية نوح ومن ذرية إبراهيم ، ولا يحل لنا أن نقول في القرآن ما نقول في عيسى، هل سمعتم الله يقول في القرآن ما قال في عيسى ؟ ولكن المعنى في قول الله: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَىٰ مَرْيَمَ ﴾[النساء :١٧١]، فالكلمة التي ألقاها إلى مريم حين قال له : كن ، فكان عيسى بكن، وليس عيسى هو الكن، ولكن بالكن كان ، فالكن من الله قول، وليس الكن مخلوقاً.

وكذب النصارى والجهمية على الله في أمر عيسى ، وذلك أن الجهمية قالوا: عيسى روح الله وكلمته، إلا أن الكلمة مخلوقة، وقالت النصارى: عيسى روح الله من ذات الله، وكلمة الله من ذات الله، كما يقال: إن هذه الخرقة من هذا الثوب.

وقلنا نحن : إن عيسى بالكلمة كان، وليس هو الكلمة . قال: وقول الله: ﴿ وَرُوحٌ مِّنْهُ ﴾ يقول من أمره كان الروح فيه، كقوله :﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية:١٣] ، يقول: من أمره، وتفسير روح الله: أنها روح بكلمة الله، خلقها الله، كما يقال : عبد الله، وسماء الله، فقد ذكر الإمام أحمد أن زنادقة النصارى هم الذين يقولون : إن روح عيسى من ذات الله، وبين أن إضافة الروح إليه إضافة ملك وخلق، كقولك: عبد الله، وسماء الله، لا إضافة صفة إلى موصوف، فكيف بأرواح سائر الآدميين؟ وبين أن هؤلاء الزنادقة الحلولية يقولون بأن الله إذا أراد أن يحدث أمراً دخل في بعض خلقه.

وقال الشيخ أبو سعيد الخراز- أحد أكابر المشائخ الأئمة من أقران الجنيد، فيما صنفه - في أن الأرواح مخلوقة، وقد احتج بأمور منها : لو لم تكن مخلوقة لما أقرت بالربوبية، وقد قال لهم حين أخذ الميثاق - وهم أرواح في أشباح ؛ كالذر -: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا﴾ [الأعراف:١٧٢]، وإنما خاطب الروح مع الجسد، وهل يكون الرب إلا لمربوب ؟ قال: ولأنها لو لم تكن مخلوقة ما كان على النصارى لوم في عبادتهم عيسى، ولا حين قالوا: إنه ابن الله، وقالوا : هو الله.

قال: ولأنه لو كان الروح غير مخلوق ما دخلت النار، ولأنها لو كانت غير مخلوقة لما حجبت عن الله، ولا غيبت في البدن ، ولا ملكها ملك الموت، ولما كانت صورة توصف ؛ ولأنها لو لم تكن مخلوقة لم تحاسب ولم تعذب، ولم تتعبد ولم تخف ، ولم ترج. ولا أن أرواح المؤمنين تتلألأ وأرواح الكفار سود مثل الحمم.

وقال ﷺ : « أرواح الشهداء في حواصل طير خضر ترتع في الجنة، وتأوى في فناء العرش»[1] ، وأرواح الكفار في برهوت[2] [3].

وقال الشيخ أبو يعقوب النهرجوري: هذه الأرواح من أمر الله مخلوقة .خلقها الله من الملكوت، كما خلق آدم من التراب، وكل عبد نسب روحه إلى ذات الله أخرجه ذلك إلى التعطيل، والذين نسبوا الأرواح إلى ذات الله هم أهل الحلول الخارجون إلى الإباحة، وقالوا: إذا صفت أرواحنا من أكدار نفوسنا فقد اتصلنا ، وصرنا أحراراً، ووضعت عنا العبودية، وأبيح لنا كل شيء من اللذات من النساء، والأموال وغير ذلك. وهم زنادقة هذه الأمة وذكر عدة مقالات لها وللزنادقة .

قلت: واعلم أن القائلين بقدم الروح صنفان:

صنف من الصابئة الفلاسفة، يقولون : هي قديمة أزلية لكن ليست من ذات الرب، كما يقولون ذلك في العقول ، والنفوس الفلكية ، ويزعم من دخل من أهل الملل فيهم أنها هي الملائكة.

وصنف من زنادقة هذه الأمة وضلالها ـ من المتصوفة والمتكلمة والمحدثة ـ يزعمون أنها من ذات الله، وهؤلاء أشرُّ قولاً من أولئك، وهؤلاء جعلوا الآدمي نصفين: نصف لاهوت، وهو روحه، ونصف ناسوت، وهو جسده ، نصفه رب ونصفه عبد.

وقد كفَّر الله النصارى بنحو من هذا القول في المسيح، فكيف بمن يعم ذلك في كل أحد ؟ حتى في فرعون ، وهامان، وقارون ، وكل ما دل على أن الإنسان عبد مخلوق مربوب، وأن الله ربه وخالقه ومالكه وإلهه، فهو يدل على أن روحه مخلوقة .

فإن الإنسان عبارة عن البدن والروح معاً، بل هو بالروح أخص منه بالبدن، وإنما البدن مطية للروح،كما قال أبو الدرداء : إنما بدني مطيتي، فإن رفقت بها بلغتني، وإن لم أرفق بها لم تبلغني.وقد رواه ابن منده وغيره عن ابن عباس قال:لا تزال الخصومة يوم القيامة بين الخلق حتى تختصم الروح والبدن، فتقول الروح للبدن:أنت عملت السيئات، فيقول البدن للروح: أنت أمرتني، فيبعث الله ملكاً يقضى بينهما، فيقول : إنما مثلكما كمثل مُقْعَد وأعمى دخلا بستاناً ، فرأى المقعد فيه ثمراً معلقاً، فقال للأعمى : إني أرى

---

(١) مسلم في الإمارة (١٨٨٧/ ١٢١)، والترمذي في تفسير القرآن (٣٠١١) ، وابن ماجه في الجهاد (٢٨٠١)، كلهم عن عبد الله بن مسعود.

(٢) برهوت: بئر عميقة بحضرموت لا يستطاع النزول إلى قعرها. النهاية في غريب الحديث ١/ ١٢٢.

(٣) موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان ص ١٨٧ موقوفًا على عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

ثمراً، ولكن لا أستطيع النهوض إليه، وقال الأعمى : لكني أستطيع النهوض إليه ولكني لا أراه . فقال له المقعد : تعال ، فاحملني حتى أقطفه، فحمله وجعل يأمره فيسير به إلى حيث يشاء فقطع الثمر. قال:الملك : فعلى أيهما العقوبة؟ فقالا:عليهما جميعاً قال: فكذلك أنتما.

وأيضاً، فقد استفاضت الأحاديث عن النبي ﷺ بأن الأرواح تقبض ، وتنعم وتعذب، ويقال لها: اخرجي أيتها الروح الطيبة ،كانت في الجسد الطيب ، اخرجي أيتها الروح الخبيثة، كانت في الجسد الخبيث، ويقال للأولى: أبشري بَروْح ورَيْحان، ويقال للثانية: أبشري بحَميم وغَسَّاق وآخر من شكله أزواج، وأن أرواح المؤمنين تعرج إلى السماء، وأن أرواح الكفار لا تفتح لها أبواب السماء.

وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن شَقِيق عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال : «إذا خرجت روح المؤمن تلقاها ملكان يصعدان بها، قال حماد: فذكر من طيب ريحها وذكر المسك ؛ قال:فيقول أهل السماء: روح طيبة جاءت من قبل الأرض صلى الله عليك، وعلى جسد كنت تعمرينه، فينطلق به إلى ربه، ثم يقول: انطلقوا به إلى آخر الأجل، قال: وإن الكافر إذا خرجت روحه، قال حماد: وذكر من نتنها وذكر لعناً، فيقول أهل السماء: روح خبيثة جاءت من قبل الأرض، قال: فيقال: انطلقوا به إلى آخر الأجل. قال أبو هريرة ـ رضي الله عنه ـ: فلما ذكر رسول الله ﷺ النتن رد على أنفه ريطة[1] كانت عليه[2].

وفي حديث المعراج الصحيح أن النبي ﷺ رأى آدم ، وأرواح بنيه عن يمينه وشماله، قال رسول الله ﷺ: «فلما علونا السماء فإذا رجل عن يمينه أسْوِدَة، وعن شماله أسودة»، قال :« فإذا نظر قِبَل يمينه ضحك، وإذا نظر قبل شماله بكى ، قال: مرحباً بالنبي الصالح والابن الصالح» ، قال:«قلت: يا جبريل ، من هذا ؟ قال : هذا آدم ﷺ ،وهذه الأسودة عن يمينه وشماله نسم بنيه، فأهل اليمين أهل الجنة، والأسودة التي عن شماله أهل النار، فإذا نظر قبل يمينه ضحك، وإذا نظر قبل شماله بكى»[3].

وقد ثبت ـ أيضاً ـ أن أرواح المؤمنين والشهداء وغيرهم في الجنة، قال الإمام أحمد

---

(١) الرِّيطَة: هي الثوب اللين الرقيق. انظر: القاموس المحيط ، مادة «ريط».

(٢) مسلم في الجنة (٢٨٧٢/ ٧٥).

(٣) البخاري في الأنبياء (٣٣٤٢)، ومسلم في الإيمان (١٦٣/ ٢٦٣)، وأحمد ٥/ ١٤٣.

و «أسودة»: جمع سواد، وتجمع على أساود، وهي الجماعات المتفرقة، وقيل: هي جمع لـ «سواد»، وهو الشخص، كذلك؛ لأنه يرى من بعيد. انظر: لسان العرب، مادة «سود».

في رواية حنبل: أرواح الكفار في النار ، وأرواح المؤمنين في الجنة، والأبدان في الدنيا ، يعذب الله من يشاء، ويرحم بعفوه من يشاء. وقال عبد الله بن أحمد : سألت أبي عن أرواح الموتى: أتكون في أفنية قبورها؟ أم في حواصل طير؟ أم تموت كما تموت الأجساد؟ فقال: قد روى عن النبي ﷺ أنه قال: «نَسَمَة المؤمن إذا مات طائر تعلق في شجر الجنة، حتى يرجعه الله إلى جسده يوم يبعثه»(١).

وقد روى عن عبد الله بن عمرو أنه قال : أرواح المؤمنين في أجواف طير خضر كالزَّرازِير(٢)، يتعارفون فيها ويرزقون من ثمرها ، قال: وقال بعض الناس: أرواح الشهداء في أجواف طير خضر، تأوى إلى قناديل في الجنة معلقة بالعرش.

وقد روى مسلم في صحيحه عن مسروق قال: سألنا عبد الله ـ يعني ابن مسعود ـ عن هذه الآية: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾ [آل عمران:١٦٩]،فقال: أما إنا قد سألنا عن ذلك رسول الله ﷺ فقال: «إن أرواحهم في جوف طير خضر، لها قناديل معلقة بالعرش، تسرح في الجنة حيث تشاء، ثم تأوى إلى تلك القناديل، فاطلع عليهم ربك اطلاعة فقال: هل تشتهون شيئًا؟ فقالوا: أي شيء نشتهي ونحن نسرح في الجنة حيث نشاء؟ ـ ففعل بهم ذلك ثلاث مرات ـ فلما رأوا أنهم لن يتركوا من أن يسألوا قالوا: يا رب ،نريد أن ترد أرواحنا في أجسادنا؛ حتى نقتل في سبيلك مرة أخرى، فلما رأى أن ليس لهم حاجة تركوا»(٣).

وقد قال الله تعالى : ﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ . ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً . فَادْخُلِي فِي عِبَادِي . وَادْخُلِي جَنَّتِي﴾ [الفجر:٢٧-٣٠] ، فخاطبها بالرجوع إلى ربها، وبالدخول في عباده ودخول جنته، وهذا تصريح بأنها مربوبة. والنفس هنا هي الروح التي تقبض، وإنما تتنوع صفاتها، كما قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح - لما ناموا عن صلاة الفجر في السفر - قال: «إن الله قبض أرواحنا حيث شاء، وردها حيث شاء» وفي رواية: «قبض أنفسنا حيث شاء» (٤) ،وقال تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ﴾[الزمر:٤٢]، والمقبوض المتوفى هي الروح، كما في صحيح مسلم عن أم سلمة قالت: دخل رسول الله ﷺ، على أبي سلمة وقد شق بصره،

(١) أحمد ٣/ ٤٥٥. و«نَسَمَة المؤمن» : أي روحه. انظر:القاموس، مادة «نسم».

(٢) الزرازير: جمع زرزور، وهو نوع من العصافير.

(٣) مسلم فى الإمارة (١٨٨٧ / ١٢١) .

(٤) البخاري في مواقيت الصلاة (٥٩٥) ، وأبو داود في الصلاة (٤٣٩)، والنسائي في الإمامة (٨٤٦)، وأحمد ٥/ ٣٠٧، كلهم عن أبي قتادة.

فأغمضه ، ثم قال: « إن الروح إذا قبض تبعه البصر»، فضج ناس من أهله فقال:« لا تدعوا على أنفسكم إلا بخير، فإن الملائكة يُؤَمِّنُون على ما تقولون»، ثم قال : «اللّهم اغفر لأبي سلمة ، وارفع درجته في المهديين ، واخلفه في عقبه في الغابرين ، واغفر لنا وله يا رب العالمين وأفسح له في قبره، ونور له فيه»(١).

وروى مسلم ـ أيضاً ـ عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ: «ألم تروا أن الإنسان إذا مات شَخَصَ بصره»؟ قالوا: بلى . قال: «فكذلك حين يتبع بصره نفسه»(٢) فسماه تارة روحاً ، وتارة نفساً.

وروى أحمد بن حنبل ، وابن ماجه عن شداد بن أوس قال : قال رسول اللهﷺ : «إذا حضرتم موتاكم فأغمضوا البصر؛ فإن البصر يتبع الروح، وقولوا خيراً ، فإنه يُؤَمَّن على ما يقول أهل الميت»(٣).

ودلائل هذا الأصل وبيان مسمى «الروح والنفس» وما فيه من الاشتراك كثير لا يحتمله هذا الجواب، وقد بسطناه في غير هذا الموضع.

فقد بان بما ذكرناه أن من قال : إن أرواح بني آدم قديمة غير مخلوقة ، فهو من أعظم أهل البدع الحلولية، الذين يجر قولهم إلى التعطيل ، بجعل العبد هو الرب وغير ذلك من البدع الكاذبة المضلة.

وأما قوله تعالى : ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسراء:٨٥] ، فقد قيل :إن الروح هنا ليس هو روح الآدمي، وإنما هو ملك في قوله:﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلائِكَةُ صَفًّا﴾ [النبأ:٣٨] ، وقوله ﴿تَعْرُجُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج:٤] ، وقوله:﴿ تَنَزَّلُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم ﴾ [القدر:٤] وقيل: بل هو روح الآدمي، والقولان مشهوران، وسواء كانت الآية تعمهما، أو تتناول أحدهما، فليس فيها ما يدل على أن الروح غير مخلوقة لوجهين:

أحدهما: أن الأمر في القرآن يراد به المصدر تارة، ويراد به المفعول تارة أخرى وهو المأمور به ، كقوله تعالى : ﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل:١] ، وقوله : ﴿وَكَانَ أَمْرُ

---

(١) مسلم في الجنائز (٩٢٠/٧)، وأبو داود في الجنائز (٣١١٨)، وأحمد ٢٩٧/٦، كلهم عن أم سلمة.

(٢) مسلم في الجنائز(٩٢١/٩). وقوله:« شَخَص بصره»: أي فتح عينيه لا يَطرِف. انظر:المصباح المنير، مادة «شخص».

(٣) ابن ماجه في الجنائز (١٤٥٥) وفي الزوائد:« إسناده حسن لأن قزعة بن سويد مختلف فيه، وباقي رجاله ثقات»، وأحمد ١٢٥/٤.

اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴾ [الأحزاب:٣٨] وهذا في لفظ غير الأمر، كلفظ الخلق والقدرة والرحمة والكلمة وغير ذلك. ولو قيل: إن الروح بعض أمر الله أو جزء من أمر الله، ونحو ذلك مما هو صريح في أنها بعض أمر الله، لم يكن المراد بلفظ الأمر إلا المأمور به لا المصدر؛ لأن الروح عين قائمة بنفسها، تذهب وتجيء وتنعم وتعذب، وهذا لا يتصور أن يكون مسمى مصدر: أمر يأمر أمراً . وهذا قول سلف الأمة وأئمتها وجمهورها.

ومن قال من المتكلمين : إن الروح عرض قائم بالجسم ، فليس عنده مصدر: أمر يأمر أمراً .

والقرآن إذا سمى أمر الله، فالقرآن كلام « الله» والكلام اسم مصدر: كَلَّم يُكَلِّم تكليماً وكلامًا ، وتَكَلَّم تَكَلُّماً وكلاماً . فإذا سمى أمراً بمعنى المصدر كان ذلك مطابقاً ، لا سيما والكلام نوعان: أمر وخبر.

أما الأعيان القائمة بأنفسها فلا تسمى أمراً لا بمعنى المفعول به وهو المأمور به كما سمى المسيح كلمة؛ لأنه مفعول بالكلمة ، وكما يسمي المقدور قدرة والجنة رحمة، والمطر رحمة، في مثل قوله:﴿فَانظُرْ إِلَىٰ آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [الروم:٥٠]، وفي قول النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه أنه قال للجنة: « أنت رحمتي أرحم بك من شئت»(١) ، وقوله :«إن اللَّهَ خلقَ الرحمة ـ يوم خلقها ـ مائة رحمة»(٢) ونظائر ذلك كثيرة، وهذا جواب أبي سعيد الخراز، قال: فإن قيل: قد قال تعالى: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسراء:٨٥] وأمره منه قيل : أمره ـ تعالى ـ هو المأمور به المكون بتكوين المكون له .

وكذلك قال ابن قتيبة في «كتاب المشكل» : أقسام الروح ، فقال : هي روح الأجسام التي يقبضها الله عند الممات ، والروح جبريل ، قال تعالى : ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء:١٩٣] ، وقال : ﴿ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ ﴾ [البقرة:٨٧، ٢٥٣]، أي: جبريل، والروح ـ فيما ذكره المفسرون ـ ملك عظيم من ملائكة الله ـ تعالى ـ يقوم وحده فيكون صفاً، وتقوم الملائكة صفاً، وقال تعالى : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسراء:٨٥] ، قال : ونسب الروح إلى الله ؛لأنه بأمره، أو لأنه بكلمته.

---

(١) البخاري في التفسير(٤٨٥٠)، ومسلم في الجنة وصفة نعيمها (٢٨٤٦/ ٣٥)، والترمذي في صفة الجنة (٢٥٦١) ، وأحمد٢/ ٢٧٦، ٣١٤، كلهم عن أبي هريرة.

(٢) البخاري في الرقاق (٦٤٦٩) ، ومسلم في التوبة (٢٧٥٢/ ١٨)، والترمذي في الدعوات (٣٥٤١) ، وابن ماجه في الزهد (٤٢٩٣) وأحمد ٢/ ٤٣٣، كلهم عن أبي هريرة.

والوجه الثاني : أن لفظة (من) في اللغة قد تكون لبيان الجنس، كقولهم :باب من حديد . وقد تكون لابتداء الغاية، كقولهم :خرجت من مكة، فقوله تعالى : ﴿ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ ليس نصاً في أن الروح بعض الأمر، ومن جنسه، بل قد تكون لابتداء الغاية إذ كونت بالأمر، وصدرت عنه، وهذا معنى جواب الإمام أحمد في قوله:﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء:١٧١] حيث قال :﴿ وَرُوحٌ مِّنْهُ ﴾ يقول: من أمره كان الروح منه كقوله : ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ﴾ [الجاثية:١٣] ، ونظير هذا أيضاً قوله: ﴿وَمَا بِكُم[1] مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل:٥٣].

فإذا كانت المسخرات والنعم من الله ، ولم تكن بعض ذاته بل منه صدرت، لم يجب أن يكون معنى قوله في المسيح:﴿رُوحٌ مِّنْهُ﴾؛ أنها بعض ذات الله، ومعلوم أن قوله : ﴿رُوحٌ مِّنْهُ﴾ أبلغ من قوله: ﴿الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ فإذا كان قوله: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ ﴾ لا يمنع أن يكون مخلوقاً، ولا يوجب أن يكون بعضاً له ، فقوله:﴿الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ أولى بألا يمنع أن يكون مخلوقاً، ولا يوجب أن يكون ذلك بعضاً له بل ولا بعضاً من أمره.

وهذا الوجه يتوجه إذا كان الأمر هو الأمر الذي هو صفة من صفات الله، فهذان الجوابان كل منهما مستقل ، ويمكن أن يجعل منهما جواب مركب، فيقال: قوله:﴿الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ إما أن يراد بالأمر المأمور به ، أو صفة لله ـ تعالى ـ وإن أريد به الأول أمكن أن تكون الروح بعض ذلك، فتكون مخلوقة ، وإن أريد بالأمر صفة (الله) كان قوله: ﴿الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ كقوله: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾، وقوله: ﴿ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ ونحو ذلك .

وإنما نشأت الشبهة حيث ظن الظان أن الأمر صفة لله قديمة، وأن روح بني آدم بعض تلك الصفة، ولم تدل الآية على واحد من المقدمتين، والله ـ سبحانه ـ أعلم .

وقد يجيء اسم الروح في القرآن بمعنى آخر ، كقوله:﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى:٥٢]، وقوله:﴿كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ [المجادلة:٢٢]، ونحو ذلك. فالقرآن الذي أنزله الله كلامه، ولكن ليس الكلام في هذا مما يتعلق بالسؤال.

وأما قول السائل: هل المفوض إلى الله أمر ذاتها أو صفاتها أو مجموعهما؟ فليس هذا من خصائص الكلام في الروح ، بل لا يجوز لأحد أن يقفو ما ليس له به علم، ولا يقول على الله ما لا يعلم ، قال تعالى :﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً ﴾ [الإسراء:٣٦] ، وقال تعالى :﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ

---

(١) في المطبوعة :« اصابكم» ، والصواب ما أثبتناه.

الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف:٣٣] ، وقال تعالى : ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَاقُ الْكِتَابِ أَن لا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلاَّ الْحَقَّ﴾ [الأعراف:١٦٩]، وقد قالت الملائكة لما قال لهم : ﴿أَنبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلاءِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ . قَالُوا سُبْحَانَكَ لا عِلْمَ لَنَا إِلا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ٣١، ٣٢]، وقد قال موسى للخضر : ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾ [الكهف:٦٦] ، وقال الخضر لموسى ـ لما نقر العصفور في البحر ـ : ما نقص علمي وعلمك من علم الله، إلا كما نقص هذا العصفور من هذا البحر[١].

وليس في الكتاب والسنة أن المسلمين نهوا أن يتكلموا في الروح بما دل عليه الكتاب والسنة، لا في ذاتها ولا في صفاتها، وأما الكلام بغير علم فذلك محرم في كل شيء، ولكن قد ثبت في الصحيحين عن ابن مسعود أن النبي ﷺ كان في بعض سكك المدينة ، فقال بعضهم: سلوه عن الروح، وقال بعضهم :لا تسألوه فيسمعكم ما تكرهون، قال: فسألوه وهو متكئ على العسيب[٢]، فأنزل الله هذه الآية [٣].

فبين بذلك أن ملك الرب عظيم، وجنوده، وصفة ذلك، وقدرته أعظم من أن يحيط به الآدميون، وهم لم يؤتوا من العلم إلا قليلاً، فلا يظن من يدعى العلم أنه يمكنه أن يعلم كل ما سئل عنه ولا كل ما في الوجود ، فما يعلم جنود ربك إلا هو.

---

(١) البخارى فى التفسير (٤٧٢٤) ومسلم فى الفضائل (٢٣٨٠ / ١٧٠) .

(٢) العسيب : جريدة من النخل. انظر:النهاية في غريب الحديث ٣/ ٢٣٤.

(٣) البخاري في العلم (١٢٥)، وفي التفسير (٤٧٢١)، ومسلم في صفات المنافقين (٢٧٩٤/ ٣٢، ٣٣)، والترمذي في تفسير القرآن (٣١٤١) .

سئل الشَّيخُ ـ رَحمَهُ اللَّهُ ـ عن قائل يقول : إن لم يتبين لي حقيقة ماهية الجن وكُنْه صفاتهم ، وإلا فلا أتبع العلماء في شيء.

فأجــاب :

أما كونه لم يتبين له كيفية الجن وماهياتهم ، فهذا ليس فيه إلا إخباره بعدم علمه، لم ينكر وجودهم؛ إذ وجودهم ثابت بطرق كثيرة غير دلالة الكتاب والسنة، فإن من الناس من رآهم، وفيهم من رأى من رآهم، وثبت ذلك عنده بالخبر واليقين.

ومن الناس من كلمهم وكلموه، ومن الناس من يأمرهم وينهاهم ويتصرف فيهم، وهذا يكون للصالحين وغير الصالحين، ولو ذكرت ما جرى لي ولأصحابي معهم لطال الخطاب.

وكذلك ما جرى لغيرنا، لكن الاعتماد على الأجوبة العلمية يكون على ما يشترك الناس في علمه، لا يكون بما يختص بعلمه المجيب ، إلا أن يكون الجواب لمن يصدقه فيما يخبر به .

سئل الشَّيْخُ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ عن الجان المؤمنين : هل هم مخاطبون بفروع الإسلام كالصوم والصلاة ، وغير ذلك من العبادات ، أوهم مخاطبون بنفس التصديق لا غير ؟

فأجَــــاب:

لا ريب أنهم مأمورون بأعمال زائدة على التصديق، ومنهيون عن أعمال غير التكذيب، فهم مأمورون بالأصول والفروع بحسبهم، فإنهم ليسوا مماثلي الإنس في الحد والحقيقة، فلا يكون ما أمروا به ونهوا عنه مساوياً لما على الإنس في الحد ، لكنهم مشاركون الإنس في جنس التكليف بالأمر والنهي، والتحليل والتحريم. وهذا ما لم أعلم فيه نزاعاً بين المسلمين.

وكذلك لم يتنازعوا أن أهل الكفر والفسوق والعصيان منهم يستحقون لعذاب النار، كما يدخلها من الآدميين، لكن تنازعوا في أهل الإيمان منهم، فذهب الجمهور من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد :إلى أنهم يدخلون الجنة. وروى في حديث رواه الطبراني:أنهم يكونون في رَبَضِ الجنة[1]، يراهم الإنس من حيث لا يرونهم.

وذهب طائفة ـ منهم أبو حنيفة فيما نقل عنه ـ إلى أن المطيعين منهم يصيرون تراباً كالبهائم، ويكون ثوابهم النجاة من النار.

وهل فيهم رسل أم ليس فيهم إلا نذر؟ على قولين:

فقيل: فيهم رسل لقوله تعالى: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٠] ؟

وقيل : الرسل من الإنس ، والجن فيهم النذر ، وهذا أشهر ، فإنه أخبر عنهم باتباع دين محمد ﷺ ، وأنهم ﴿ وَلَّوْا إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ . قَالُوا يَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِن بَعْدِ مُوسَىٰ﴾الآية [الأحقاف:٢٩، ٣٠] قالوا: وقوله: ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ﴾؟ كقوله: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴾[الرحمن :٢٢]، وإنما يخرج من المالح، وكقوله: ﴿وَجَعَلَ الْقَمَرَ

---

(١) رَبَض الجنة: أي ما حولها خارجا عنها. انظر: النهاية ٢/ ١٨٥.

﴿فِيهِنَّ نُوراً وَجَعَلَ الشَّمْسَ سِرَاجاً﴾ [نوح:١٦] والقمر في واحدة.

وأما التكليف بالأمر والنهي والتحليل والتحريم ، فدلائله كثيرة، مثلما في مسلم عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ : « أتاني داعي الجن، فذهبت معه ، فقرأت عليهم القرآن ، فانطلقوا» فأرانا آثارهم وآثار نيرانهم، وسألوه الزاد فقال:« لكم كل عَظْم ذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم ، أوفر ما يكون، وكل بعرة علف لدوابكم» ، فقال النبي ﷺ :«لا تستنجوا بالعظم والروث»[١] وذلك لئلا يفسد عليهم طعامهم وعلفهم، وهذا يبين أن ما أباح لهم من ذلك ما ذكر اسم الله عليه دون ما لم يذكر اسم الله عليه.

وقال تعالى: ﴿وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ﴾ إلى قوله : ﴿إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الأنفال:٤٨] فأخبر عن الشيطان أنه يخاف الله، والعقوبة إنما تكون على ترك مأمور أو فعل محظور، وليس هو هنا التصديق.

وأيضاً ، فإبليس ـ الذي هو أبو الجن ـ لم تكن معصيته تكذيباً؛ فإن الله أمره بالسجود، وقد علم أن الله أمره ، ولم يكن بينه وبين الله رسول يكذبه، ولما امتنع عن السجود لآدم عاقبه الله العقوبة البليغة؛ ولهذا قال النبي ﷺ: « إذا سَجَد ابنُ آدمَ اعتزل الشيطان بكى» الحديث[٢].

وقد قال ـ تعالى ـ في قصة سليمان: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾ إلى قوله :﴿عَذَابِ السَّعِيرِ﴾ [سبأ :١٢] وقد جعل فى ذلك ما أمرهم به من طاعة سليمان، وقد قال ـ تعالى ـ عن إبليس : إنه عصى ولم يقل :كذب، وقد قال ـ تعالى ـ عن الجن: ﴿يَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَىٰ﴾ إلى قوله : ﴿وَمَن لَّا يُجِبْ دَاعِيَ اللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِي الْأَرْضِ﴾ الآية [الأحقاف: ٣٠-٣٢] ، فأمروا بإجابة داعي الله، الذي هو الرسول . والإجابة والاستجابة هي طاعة الأمر والنهي، وهي العبادة التي خلق لها الثقلان، كما قال تعالى :﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:٥٦] .

ومن قال :«إن العبادة» هي المعرفة الفطرية الموجودة فيها ، وأن ذلك هو الإيمان وهو داخل في الثقلين فقط، فإن ذلك لو كان كذلك لم يكن في الثقلين كافر، والله أخبر بكفر إبليس وغيره من الجن والإنس ، وقد قال تعالى : ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص:٨٥] وأخبر أنه يملؤها منه ومن أتباعه، وهذا يبين أنه لا يدخلها إلا من

(١) مسلم في الصلاة (٤٥٠ / ١٥٠)، والترمذي في تفسير القرآن (٣٢٥٨)، وأحمد ٤٣٦/١.

(٢) مسلم في الإيمان(٨١/ ١٣٣)،وابن ماجه في إقامة الصلاة (١٠٥٢)، وأحمد ٤٤٣/٢، كلهم عن أبي هريرة.

اتبعه، فعلم أن من يدخلها من الكفار والفساق من أتباع إبليس. ومعلوم أن الكفار ليسوا بمؤمنين، ولا عارفين الله معرفة يكونون بها مؤمنين.

ولكن اللام لبيان الجملة الشرعية ، المتعلقة بالإرادة الشرعية، كما في قوله تعالى : ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة :١٨٥] ، وقوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ الآية [النساء:٢٦].

وقد تكون لبيان العاقبة الكونية كما في قوله : ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلَامِ﴾ الآية [الأنعام:١٢٥] ، وهذا كقوله تعالى : ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ . إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾ [هود :١١٨، ١١٩] أي خلق قومًا للاختلاف، وقوماً للرحمة، وقال: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيراً مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ﴾ [الأعراف:١٧٩] ، فاللام في قوله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:٥٦] ، وإن كانت هي اللام في هذه الآية، فإن مدلولها لام إرادة الفاعل ومقصوده، ولهذا تنقسم في كتاب الله إلى إرادة دينية، وإرادة كونية، كما تنقسم في كتاب الله ـ تعالى ـ الكلمات والأمر والحكم والقضاء، والتحريم والإذن ، وغير ذلك .

وأيضاً، فقوله تعالى : ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا﴾ إلى قوله: ﴿وَشَهِدُوا عَلَى أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ﴾ [الأنعام: ١٣٠] ، فبين أن الثقلين جميعاً تلت عليهم الرسل آيات الله؛ ولهذا لما قرأ رسول الله ﷺ سورة على الصحابة قال: «لَلْجِنُّ كانوا» الحديث(1). دعاهم إلى طاعة الله لما فيه من الأمر والنهي ، لا إلى مجرد حديث لا طاعة معه، فإن مثل هذا التصديق ، كان مع إبليس ، فلم يغن عنه من الله شيئاً .

والدلائل الدالة على هذا الأصل، وما في الحديث والآثار ـ من كون الجن يحجون ويصلون ويجاهدون ، وأنهم يعاقبون على الذنب ـ كثيرة جداً .

وقد قال ـ تعالى ـ فيما أخبر عنهم : ﴿وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ كُنَّا طَرَائِقَ قِدَدًا﴾ [الجن:١١] قالوا :مذاهب شتى ؛ مسلمين، ويهود ، ونصارى، وشيعة، وسنة.

فأخبر أن منهم الصالحين (٢)، ومنهم دون الصالحين، فيكون : إما مطيعًا في ذلك فيكون مؤمنا، وإما عاصياً في ذلك فيكون كافراً، ولا ينقسم مؤمن إلى صالح وإلى غير صالح ؛ فإن غير الصالح لا يعتقد صلاحه لترك الطاعات ، فالصالح هو القائم بما وجب

---

(١) الترمذي في تفيسر القرآن (٣٢٩١)، بمعناه، وقال: «حديث غريب».

(٢) في المطبوعة :« الصالحون» وهو خطأ.

عليه، ودون الصالح لابد أن يكون عاصياً في بعض ما أمر به ، و هو قسم غير الكافر؛ فإن الكافر لا يوصف بمثل ذلك ، وهذا يبين أن فيهم من يترك بعض الواجبات ، والله أعلم.

سُئِلَ ـ رَحمهَ اللّهُ ـ عن حديث النبي ﷺ: « إن النطفة تكون أربعين يوماً نطفة، ثم أربعين يوماًعلقة، ثم أربعين مضغة، ثم يكون التصوير والتخطيط والتشكيل» ثم ورد عن حذيفة بن أسيد: « أنه إذا مر للنطفة اثنتان وأربعون ليلة بعث الله ـ تعالى ـ إليها ملكاً فصورها، وخلق سمعها وبصرها، وجلدها ولحمها، وعظامها، ثم يقول : يا رب ، أذكر، أم أنثى ؟ شقي أم سعيد ؟ فما الرزق وما الأجل؟ » وذكر الحديث ، فما الجمع بين الحديثين؟

فأجَـــاب :

الحمد لله رب العالمين، أما الحديث الأول ، فهو في الصحيحين عن عبد الله بن مسعود قال: حدثنا رسول الله ﷺ ـ وهو الصادق المصدوق ـ: «إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نطفة، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يرسل إليه الملك فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: بكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد . فوالذي لا إله غيره إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة ،حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب ، فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها ، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار ،حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع ، فيسبق عليه الكتاب ، فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها» [١].

وفي طريق آخر: وفي رواية :« ثم يبعث الله ملكاً ويؤمر بأربع كلمات، ويقال اكتب عمله، وأجله، ورزقه، وشقي أو سعيد. ثم ينفخ فيه الروح»[٢].فهذا الحديث الصحيح ليس فيه ذكر التصوير متى يكون ، لكن فيه أن الملك يكتب رزقه وأجله، وعمله وشقي أو سعيد ، قبل نفخ الروح وبعد أن يكون مضغة.

وحديث أنس بن مالك الذي في الصحيح يوافق هذا وهو مرفوع قال : « إن الله عز وجل وكل بالرحم ملكا فيقول : أي رب نطفة، أي رب علقة، أي رب مضغة، فإذا أراد الله أن يقضي خلقها قال الملك: أي رب، ذكر أم أنثى ؟ شقي أو سعيد ؟ فما الرزق

(١) البخاري في القدر(٦٥٩٤)، ومسلم في القدر(٢٦٤٣/ ١-٣).

(٢) انظر: تخريج الحديث السابق.

فما الأجل؟ فيكتب كذلك في بطن أمه»[1]. فبين في هذا أن الكتابة تكون بعد أن يكون مضغة.

وأما حديث حذيفة بن أسيد، فهو من أفراد مسلم، ولفظه :سمعت النبي ﷺ يقول: «إذا مر بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة، بعث اللّه إليها ملكاً، فصورها ، وخلق سمعها وبصرها، وجلدها ولحمها وعظامها. ثم يقول :يا رب، أذكر أم أنثى ؟ فيقضي ربك ما شاء، ويكتب الملك، ثم يقول :يارب ،رزقه؟ فيقضي ربك ما شاء ويكتب الملك؛ ثم يقول : يا رب ،أجله؟ فيقضي ربك ما شاء ، ويكتب الملك ، ثم يخرج الملك بالصحيفة في يده، فلا يزيد على ما أمر ولا ينقص»[2].

فهذا الحديث ، فيه أن تصويرها بعد اثنتين وأربعين ليلة، وأنه بعد تصويرها وخلق سمعها وبصرها، وجلدها ولحمها وعظامها، يقول الملك: يا رب، أذكر أم أنثى؟ ومعلوم أنها لا تكون لحما وعظاماً حتى تكون مضغة، فهذا موافق لذلك الحديث في أن كتابة الملك تكون بعد ذلك، إلا أن يقال: المراد تقدير اللحم والعظام.

وقد روى هذا الحديث بألفاظ فيها إجمال بعضها أبين من بعض، فمن ذلك ما رواه مسلم ـ أيضا ـ عن حذيفة ، سمعت رسول اللّه ﷺ يقول: « إن النطفة تكون في الرحم أربعين ليلة، ثم يَتَسَوَّرُ عليها الذي يخلّقها فيقول : يا رب ، أذكر ، أم أنثى؟ فيجعله اللّه ذكراً ، أو أنثي . ثم يقول : يا رب ، سوَيٌّ ، أو غير سوَيّ ؟ فيجعله اللّه ـ تعالى ـ سوياً أو غير سوي ثم يقول: يا رب ، ما أجله وخلقه؟ ثم يجعله اللّه شقياً أو سعيداً»[3].

فهذا فيه بيان أن كتابة رزقه وأجله، وشقاوته وسعادته، بعد أن يجعله ذكراً أو أنثى، وسوياً ، أو غير سوي.

وفي لفظ لمسلم قال: «يدخل الملك على النطفة بعد ما تستقر في الرحم بأربعين ليلة أو بخمس وأربعين ليلة. فيقول : يا رب، أشقي ، أو سعيد ؟ فيكتب. يا رب ، أذكر ، أم أنثى ؟ فيكتب رزقه، ويكتب عمله، وأثره، وأجله، ثم تطوي الصحف فلا يزاد فيها ولا ينقص»[4] فهذا اللفظ فيه تقديم كتابة السعادة والشقاوة ، ولكن يشعر بأن ذلك يكتب بحيث مضت الأربعون.

---

(١) مسلم في القدر (٢٦٤٦/ ٥).

(٢) مسلم في القدر (٢٦٤٥/ ٣).

(٣) مسلم في القدر (٢٦٤٥/ ٤). وقوله: « يَتَسَوّر عليها »اي: ينزل عليها. انظر:لسان العرب، مادة «سور».

(٤) مسلم في القدر (٢٦٤٤/ ٢).

ولكن هذا اللفظ لم يحفظه رواته كما حفظ غيره.

ولهذا شك: أبَعْدَ الأربعين ، أو خمس وأربعين؟ وغيره إنما ذكر أربعين، أو اثنين وأربعين، وهو الصواب ؛ لأن من ذكر اثنين وأربعين ذكر طرفى الزمان، ومن قال: أربعين حذفهما، ومثل هذا كثير في ذكر الأوقات، فقدم المؤخر وأخر المقدم. أو يقال : إنه لم يذكر ذلك بحرف(ثم) فلا تقتضي ترتيباً، وإنما قصد أن هذه الأشياء تكون بعد الأربعين.

وحينئذ فيقال: أحد الأمرين لازم، إما أن تكون هذه الأمور عقيب الأربعين، ثم تكون عقب المائة والعشرين، ولا محذور في الكتابة مرتين ، ويكون المكتوب أولا فيه كتابة الذكر والأنثى . أو يقال : إن ألفاظ هذا الحديث لم تضبط حق الضبط.

ولهذا اختلفت رواته في ألفاظه ، ولهذا أعرض البخاري عن روايته، وقد يكون أصل الحديث صحيحاً، ويقع في بعض ألفاظه اضطراب ، فلا يصلح حينئذ أن يعارض بها ما ثبت في الحديث الصحيح المتفق عليه، الذي لم تختلف ألفاظه، بل قد صدقه غيره من الحديث الصحيح، فقد تلخص الجواب أن ما عارض الحديث المتفق عليه : إما أن يكون موافقاً له في الحقيقة، وإما أن يكون غير محفوظ ، فلا معارضة ، ولا ريب أن ألفاظه لم تضبط، كما تقدم ذكر الاختلاف فيها، وأقربها اللفظ الذي فيه تقدم التصوير على تقدير الأجل والعمل، و الشقاوة والسعادة، وغاية ما يقال فيه: إنه يقتضي أنه قد يخلق في الأربعين الثانية قبل دخوله في الأربعين الثالثة، وهذا لا يخالف الحديث الصحيح، ولا نعلم أنه باطل، بل قد ذكر النساء: أن الجنين يخلق بعد الأربعين، وأن الذكر يخلق قبل الأنثى.

وهذا يقدم على قول من قال من الفقهاء: إن الجنين لا يخلق في أقل من واحد وثمانين يوماً، فإن هذا إنما بنوه على أن التخليق إنما يكون إذا صار مضغة، ولا يكون مضغة إلا بعد الثمانين، والتخليق ممكن قبل ذلك، وقد أخبر به من أخبر من النساء، ونفس العلقة يمكن تخليقها ، والله أعلم ، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وقالَ شَيْخُ الإِسْلام ـ رَحمهُ اللَّهُ ـ رداً لقول من قال : كل مولود على ما سبق له في علم اللّه أنه سائر إليه :

معلوم أن جميع المخلوقات بهذه المثابة ، فجميع البهائم هي مولودة على ما سبق في علم اللّه لها، وحينئذ فيكون كل مخلوق مخلوقاً على الفطرة.

وأيضا، فلو كان المراد ذلك لم يكن لقوله: « فأبواه يُهَوِّدانه ويُنَصِّرانه ويُمَجِّسَانه» معنى، فإنهما فعلا به ما هو الفطرة التي ولد عليها، فلا فرق بين التهويد والتنصير. ثم قال : فتمثيله ﷺ بالبهيمة التي ولدت جَمْعَاء [1]، ثم جدعت: يبين أن أبويه غيرا ما ولد عليه.

ثم يقال: وقولكم خلقوا خالين من المعرفة والإنكار، من غير أن تكون الفطرة تقتضي واحداً منهما ، بل يكون القلب كاللوح الذي يقبل كتابة الإيمان والكفر، وليس هو لأحدهما أقبل منه للآخر، فهذا قول فاسد جداً.

فحينئذ ، لا فرق بالنسبة إلى الفطرة بين المعرفة والإنكار ، والتهويد والتنصير، والإسلام، وإنما ذلك بحسب الأسباب ، فكان ينبغي أن يقال : فأبواه يسلمانه ويهودانه وينصرانه، فلما ذكر أن أبويه يكفرانه، وذكر الملل الفاسدة دون الإسلام ، علم أن حكمه في حصول سبب مفصل غير حكم الكفر.

ثم قال : ففي الجملة كل ما كان قابلاً للمدح والذم على السواء، لا يستحق مدحاً ولا ذماً ، واللّه تعالى يقول: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠] .

وأيضاً، فالنبي ﷺ شبهها بالبهيمة المجتمعة الخلق، وشبه ما يطرأ عليها من الكفر بجَدْع الأنف ، ومعلوم أن كمالها محمود ، ونقصها مذموم ، فكيف تكون قبل النقص لا محمودة ولا مذمومة؟ واللّه أعلم.

---

(١) اي: لم يذهب من بدنها شيء. انظر: القاموس، مادة «جمع».

سُئِلَ عَن قَوله صلى الله عليه وسلم: «كل مولود يولد على الفطرة »[1] ما معناه؟ أراد فطرّة الخلق أم فطرة الإسلام؟وفي قوله: « الشقي من شقى في بطن أمه»[2] الحديث. هل ذلك خاص أو عام. وفي البهائم والوحوش هل يحييها الله يوم القيامة أم لا؟

فأجـــاب:

الحمد لله؛ أما قوله ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه» : فالصواب أنها فطرة الله التي فطر الناس عليها، وهي فطرة الإسلام، وهي الفطرة التي فطرهم عليها يوم قال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٢] وهي السلامة من الاعتقادات الباطلة ، والقبول للعقائد الصحيحة.

فإن حقيقة الإسلام أن يستسلم لله، لا لغيره ، وهو معنى لا إله إلا الله، وقد ضرب رسول الله ﷺ مثل ذلك فقال: «كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء؟»[3]: بين أن سلامة القلب من النقص كسلامة البدن، وأن العيب حادث طارئ.

وفي صحيح مسلم عن عياض بن حمار قال : قال رسول الله ﷺ فيما يروي عن الله: « إنى خلقت عبادي حنفاء فاجتالتهم الشياطين وحرمت عليهم ما أحللت لهم، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطانا»[4] ؛ ولهذا ذهب الإمام أحمد ـ رضي الله عنه ـ في المشهور عنه : إلى أن الطفل متى مات أحد أبويه الكافرين حكم بإسلامه؛ لزوال الموجب للتغيير عن أصل الفطرة. وقد روى عنه، وعن ابن المبارك، وعنهما : أنهم قالوا: يولد على ما فطر عليه من شقاوة وسعادة. وهذا القول لا ينافى الأول، فإن الطفل يولد سليما، وقد علم الله أنه سيكفر، فلابد أن يصير إلى ما سبق له في أم الكتاب، كما تولد البهيمة جمعاء ، وقد علم الله أنها ستجدع.

وهذا معنى ما جاء في صحيح مسلم عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال

---

(١) البخاري في الجنائز(١٣٥٨، ١٣٥٩)، وفي القدر (٦٥٩٩) ، ومسلم في القدر (٢٢/٢٦٥٨) ، وأبو داود في السنة (٤٧١٤)، ومالك في الموطأ في الجنائز ١/ ٢٤١ (٥٢)، وأحمد ٢/ ٢٣٣، ٢٧٥، ٣١٥.

(٢) مسلم فى القدر (٢٦٤٥ / ٣) من كلام ابن مسعود رضى الله عنه .

(٣) انظر: تخريج الحديث قبل السابق.

(٤) مسلم في الجنة (٢٨٦٥/ ٦٣).

رسول الله ﷺ في الغلام الذي قتله الخضر: «طبع يوم طبع كافراً، ولو ترك لأرهق أبويه طغياناً وكفراً»(١) يعني: طبعه الله في أم الكتاب، أي: كتبه وأثبته كافراً، أي أنه إن عاش كفر بالفعل.

ولهذا لما سئل رسول الله ﷺ عمن يموت من أطفال المشركين وهو صغير قال: «الله أعلم بما كانوا عاملين»(٢) أي: الله يعلم من يؤمن منهم ومن يكفر لو بلغوا، ثم إنه قد جاء في حديث إسناده مقارب عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «إذا كان يوم القيامة فإن الله يمتحنهم ويبعث إليهم رسولاً في عَرْصَة(٣) القيامة، فمن أجابه أدخله الجنة ومن عصاه أدخله النار» فهنالك يظهر فيهم ما علمه الله سبحانه، ويجزيهم على ما ظهر من العلم وهو إيمانهم وكفرهم، لا على مجرد العلم.

وهذا أجود ما قيل في أطفال المشركين، وعليه تتنزل جميع الأحاديث .

ومثل الفطرة مع الحق، مثل ضوء العين مع الشمس، وكل ذي عين لو ترك بغير حجاب لرأى الشمس، والاعتقادات الباطلة العارضة من تهود وتنصر وتمجس، مثل حجاب يحول بين البصر ورؤية الشمس، وكذلك أيضاً كل ذي حس سليم يحب الحلو، إلا أن يعرض في الطبيعة فساد يحرفه حتى يجعل الحلو في فمه مراً.

ولا يلزم من كونهم مولدين على الفطرة أن يكونوا حين الولادة معتقدين للإسلام بالفعل ، فإن الله أخرجنا من بطون أمهاتنا لا نعلم شيئاً، ولكن سلامة القلب وقبوله وإرادته للحق، الذي هو الإسلام ، بحيث لو ترك من غير مغير، لما كان إلا مسلماً.

وهذه القوة العلمية العملية التي تقتضي بذاتها الإسلام ما لم يمنعها مانع ، هي فطرة الله التي فطر الناس عليها.

وأما الحديث المذكور، فقد صح عن ابن مسعود أنه كان يقول: الشقي من شقى في بطن أمه، والسعيد من وعظ بغيره. وفي الصحيحين عن عبد الله بن مسعود قال: حدثنا رسول الله ﷺ - وهو الصادق المصدوق - : «إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين

---

(١) مسلم في القدر(٢٦٦١/٢٩)، وأبو داود في السنة (٤٧٠٥).

(٢) البخاري في القدر(٦٥٩٧)، ومسلم في القدر(٢٦٥٩/٢٦) وأبو داود في السنة (٤٧١١)، والنسائي في الجنائز(١٩٥٢)، وأحمد ٢/ ٢٤٤.

(٣) العَرْصة: كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء. انظر:القاموس ، مادة «عرص».

يوماً نطفة، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك ، ثم يبعث إليه الملك فيؤمر بأربع كلمات، فيقال: اكتب رزقه وأجله، وعمله وشقي أو سعيد. ثم ينفخ فيه الروح»[1].

وهذا عام في كل نفس منفوسة، قد علم الله ـ سبحانه بعلمه الذي هو صفة له ـ الشقي من عباده والسعيد ، وكتب ـ سبحانه ـ ذلك في اللوح المحفوظ، ويأمر الملك أن يكتب حال كل مولود ، ما بين خلق جسده ونفخ الروح فيه، إلى كتب أخرى يكتبها الله ليس هذا موضعها، ومن أنكر العلم القديم في ذلك فهو كافر.

وأما البهائم فجميعها يحشرها الله ـ سبحانه ـ كما دل عليه الكتاب والسنة . قال تعالى: ﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾[الأنعام:٣٨]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ﴾ [التكوير: ٥] ، وقال تعالى : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِن دَابَّةٍ وَهُوَ عَلَىٰ جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ﴾ [الشورى:٢٩] وحرف(إذا) إنما يكون لما يأتي لا محالة.

والأحاديث في ذلك مشهورة، فإن الله ـ عز وجل ـ يوم القيامة يحشر البهائم ويقتص لبعضها من بعض، ثم يقول لها: كوني تراباً، فتصير تراباً. فيقول الكافر حينئذ: ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنتُ تُرَابًا﴾ [النبأ : ٤٠] . ومن قال: إنها لا تحيا فهو مخطئ في ذلك أقبح خطأ، بل هو ضال أو كافر، والله أعلم.

وقال أيضاً ـ رحمه الله ـ:

«كل مولود يولد على الفطرة» ، فإنه ـ سبحانه ـ فطر القلوب على أن ليس في محبوباتها ومراداتها ما تطمئن إليه، وتنتهي إليه إلا الله، وإلا فكل ما أحبه المحب يجد من نفسه أن قلبه يطلب سواه، ويحب أمراً غيره يتألهه ويصمد إليه، ويطمئن إليه ويرى ما يشبهه من أجناسه؛ ولهذا قال : ﴿أَلا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ ﴾ [الرعد:٢٨].

(١) سبق تخريجه ص ١٤٧ .

قَالَ شَيْخُ الإِسْلاَم ـ قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ ـ:

فَصــل

ذكر الله الحفظة الموكلين ببني آدم، الذين يحفظونهم ويكتبون أعمالهم ، في مواضع من كتابه ، قال تعالى :﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَىٰ أَجَلٌ مُّسَمًّى ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ ، ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لا يُفَرِّطُونَ﴾[الأنعام: ٦٠، ٦١] ، وقال تعالى : ﴿سَوَاءٌ مِّنكُم مَّنْ أَسَرَّ الْقَوْلَ وَمَن جَهَرَ بِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ . لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِّن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الرعد: ١٠، ١١]، وقال تعالى : ﴿كَلاَّ بَلْ تُكَذِّبُونَ بِالدِّينِ . وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ . كِرَامًا كَاتِبِينَ . يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الانفطار :٩-١٢] .

وقال تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ . وَمَا أَدْرَاكَ مَا الطَّارِقُ . النَّجْمُ الثَّاقِبُ . إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[الطارق:١-٤] ، وقال تعالى :﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ . إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ . مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلاَّ لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق:١٦-١٨] ،وقال تعالى : ﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا . اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء:١٣، ١٤] .

وقال تعالى :﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ إِلَىٰ كِتَابِهَا الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ . هَٰذَا كِتَابُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِالْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية:٢٨-٢٩] ،وقال تعالى : ﴿وَيَقُولُونَ(١) [يَا وَيْلَتَنَا]:(٢) مَا لِهَٰذَا الْكِتَابِ لا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلا كَبِيرَةً إِلاَّ أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف :٤٩]، وقال تعالى:﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ . وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ﴾ [القمر:٥٢-٥٣]،وقال تعالى. . .(٣).

---

(١) في المطبوعة :« وقالوا» والصواب ما أثبتناه.

(٢) سقطت من المطبوعة.

(٣) بياض بالأصل.

سُئِلَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ :

هل الملائكة الموكلون بالعبد هم الموكلون دائما ، أم كل يوم ينزل الله إليه ملكين غير أولئك ؟ وهل هو موكل بالعبد ملائكة بالليل وملائكة بالنهار؟ وقوله عز وجل : ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لا يُفَرِّطُونَ﴾ [الأنعام:٦١] ، فما معني الآية؟

فأجَــابَ :

الحمد لله، الملائكة أصناف، منهم من هو موكل بالعبد دائماً، ومنهم ملائكة يتعاقبون بالليل والنهار، ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر، فيسألهم ـ وهو أعلم بهم ـ كيف تركتم عبادي ؟ فيقولون : أتيناهم وهم يصلون، وتركناهم وهم يصلون، ومنهم ملائكة فضل عن كتاب الناس يتبعون مجالس الذكر.

وأعمال العباد تجمع جملة وتفصيلاً، فترفع أعمال الليل قبل أعمال النهار، وأعمال النهار قبل أعمال الليل، تعرض الأعمال على الله في كل يوم اثنين وخميس ، فهذا كله مما جاءت به الأحاديث الصحيحة، وأما أنه كل يوم تبدل عليه الملكان ، فهذا لم يبلغنا فيه شيء، والله أعلم.

سُئِلَ عَنْ قَوْله صلى الله عليه وسلم :«إذا هم العبد بالحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة » الحديث[1]. فإذا كان الهم سراً بين العبد وبين ربه فكيف تطلع الملائكة عليه؟

فَأَجَـابَ :

الحمد لله، قد روى عن سفيان بن عيينة في جواب هذه المسألة قال :إنه إذا هم بحسنة شم الملك رائحة طيبة، وإذا هم بسيئة شم رائحة خبيثة.

والتحقيق أن الله قادر أن يعلم الملائكة بما في نفس العبد كيف شاء، كما هو قادر على أن يطلع بعض البشر على ما في الإنسان.

فإذا كان بعض البشر قد يجعل الله له من الكشف ما يعلم به أحياناً ما في قلب الإنسان ـ فالملك الموكل بالعبد أولى بأن يعرفه الله ذلك .

وقد قيل في قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق:١٦] أن المراد به: الملائكة ، والله قد جعل الملائكة تلقي في نفس العبد الخواطر ، كما قال عبد الله بن مسعود:« إن للملك لمّة، وللشيطان لمّة، فَلَمّةُ الملك تصديق بالحق ووعد بالخير ، ولمة الشيطان تكذيب بالحق وإيعاد بالشر»[2] . وقد ثبت عنه في الصحيح أنه قال: « ما منكم من أحد إلا وقد وكل به قرينه من الملائكة، وقرينه من الجن». قالوا : وإياك يا رسول الله؟ قال: « وأنا، إلا أن الله قد أعانني عليه، فلا يأمرني إلا بخير»[3].

فالسيئة التي يهم بها العبد إذا كانت من إلقاء الشيطان، علم بها الشيطان.

والحسنة التي يهم بها العبد إذا كانت من إلقاء الملك،علم بها الملك أيضاً ،بطريق الأولى ، وإذا علم بها هذا الملك، أمكن علم الملائكة الحفظة لأعمال بني آدم.

---

(١) البخاري في الرقاق (٦٤٩١)، ومسلم في الإيمان (٢٠٧/١٣١)، وأحمد ٢٧٩/١، ٣١٠، كلهم عن ابن عباس.

(٢) سبق تخريجه ص ٢٤ .

(٣) مسلم في صفات المنافقين (٦٩/٢٨١٤)، والدارمي في الرقاق ٣٠٦/٢، وأحمد ٣٨٥/١، ٣٩٧.

سُئِلَ عَنْ عَرْضِ الأدْيَانَ عَنْدَ الْمَوْتِ :

هل لذلك أصل في الكتاب والسنة أم لا ؟ وقوله ﷺ : «إنكم لتفتنون في قبوركم»(١) ما المراد بالفتنة؟ وإذا ارتد العبد ـ والعياذ بالله ـ هل يجازى بأعماله الصالحة قبل الردة أم لا ؟ أفتونا مأجورين.

فأجَـــابَ :

الحمد لله رب العالمين، أما عرض الأديان على العبد وقت الموت فليس هو أمراً عاماً لكل أحد ، ولا هو ـ أيضًا ـ منتفياً عن كل أحد ، بل من الناس من تعرض عليه الأديان قبل موته، ومنهم من لا تعرض عليه ، وقد وقع ذلك لأقوام. وهذا كله من فتنة المحيا والممات التي أمرنا أن نستعيذ منها في صلاتنا.

منها: ما في الحديث الصحيح: أمرنا النبي ﷺ أن نستعيذ في صلاتنا من أربع: من عذاب جهنم ، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن فتنة المسيح الدجال(٢).
ولكن وقت الموت أحرص ما يكون الشيطان على إغواء بني آدم؛ لأنه وقت الحاجة.

وقد قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «الأعمال بخواتيمها»(٣)، وقال ﷺ : «إن العبد ليعمل بعمل أهل الجنة ،حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع ، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها ، وإن العبد ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع ، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها»(٤).

ولهذا روى: «أن الشيطان أشد ما يكون على ابن آدم حين الموت، يقول لأعوانه: دونكم هذا ، فإنه إن فاتكم لن تظفروا به أبداً».

وحكاية عبد الله بن أحمد بن حنبل مع أبيه وهو يقول: لا،بعد. لا ، بعد، مشهورة.

ولهذا يقال: إن من لم يحج يخاف عليه من ذلك ؛ لما روى أنس بن مالك ـ رضي

---

١) البخاري في الجمعة (٩٢٢) وفي الكسوف (١٠٥٣)، ومسلم في المساجد (٥٨٤/١٢٣)، والنسائي في الجنائز (٢٠٦٤)، والدارمي في الصلاة ١/٣٥٩، وأحمد ٦/٨٩، ٢٣٨.

(٢) مسلم في المساجد (٥٨٨/ ١٣٠)، وأحمد ٢/٤٧٧، كلاهما عن أبي هريرة.

(٣) البخاري في الرقاق (٦٤٩٣)، وفي القدر(٦٦٠٧)، وأحمد ٥/٣٣٥.

(٤) البخارى فى القدر (٦٥٩٤) ومسلم فى القدر (٢٦٤٣ / ١) .

الله عنه ـ أن النبي ﷺ قال: «من ملك زادًا أو راحلة تبلغه إلى بيت الله الحرام ولم يحج، فَلْيَمُتْ إن شاء يهودياً، وإن شاء نصرانياً»(١).

قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧] ، قال عكرمة لما نزلت هذه الآية : ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥]. قالت اليهود والنصارى: نحن مسلمون. فقال الله لهم : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ فقالوا: لا نحجه. فقال تعالى: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ .

وأما الفتنة في القبور فهي الامتحان والاختبار للميت، حين يسأله الملكان، فيقولان له: ما كنت تقول في هذا الرجل الذي بعث فيكم «محمد»؟ فيثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت، فيقول المؤمن : الله ربي ، والإسلام ديني، ومحمد نبيي، ويقول : هو محمد رسول الله ، جاءنا بالبينات والهدى، فآمنا به واتبعناه. فينتهرانه انتهارة شديدة ـ وهي آخر فتنه التي يفتن بها المؤمن ـ فيقولان له كما قالا أولا .

وقد تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ في هذه الفتنة من حديث البراء بن عازب، وأنس بن مالك، وأبي هريرة وغيرهم ـ رضى الله عنهم ـ وهي عامة للمكلفين، إلا النبيين فقد اختلف فيهم. وكذلك اختلف في غير المكلفين، كالصبيان والمجانين، فقيل : لا يفتنون؛ لأن المحنة إنما تكون للمكلفين، وهذا قول القاضي وابن عَقِيل.

وعلى هذا فلا يُلَقَّنون بعد الموت. وقيل: يلقنون ويفتنون أيضاً ، و هذا قول أبي حكيم، وأبي الحسن بن عبدوس، ونقله عن أصحابه، وهو مطابق لقول من يقول: إنهم يكلفون يوم القيامة، كما هو قول أكثر أهل العلم، وأهل السنة، من أهل الحديث والكلام. وهو الذي ذكره أبو الحسن الأشعري ـ رضي الله عنه ـ عن أهل السنة، واختاره، وهو مقتضى نصوص الإمام أحمد .

وأما الردة عن الإسلام بأن يصير الرجل كافراً مشركاً ، أو كتابياً ،فإنه إذا مات على ذلك حبط عمله باتفاق العلماء ، كما نطق بذلك القرآن في غير موضع، كقوله: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وقوله: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِالإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾ [المائدة: ٥]،وقوله: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ٨٨]، وقوله: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥].

---

(١) الترمذي في الحج (٨١٢)، وقال: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وفي إسناده مقال».

ولكن تنازعوا فيما إذا ارتد، ثم عاد إلى الإسلام هل تحبط الأعمال التي عملها قبل الردة أم لا تحبط إلا إذا مات مرتداً؟ على قولين مشهورين، هما قولان في مذهب الإمام أحمد، والحبوط: مذهب أبي حنيفة ومالك. والوقوف: مذهب الشافعي .

وتنازع الناس ـ أيضاً ـ في المرتد . هل يقال :كان له إيمان صحيح يحبط بالردة؟ أم يقال بل بالردة تبيَّنا أن إيمانه كان فاسدا؟ وأن الإيمان الصحيح لا يزول البتة؟ على قولين لطوائف الناس، وعلى ذلك ينبنى قول المستثنى : أنا مؤمن ـ إن شاء الله. هل يعود الاستثناء إلى كمال الإيمان ؟ أو يعود إلى الموافاة في المآل، والله أعلم.

وسُئِلَ:

هَل جَميعُ الخَلْقِ ـ حتَّى المَلائكَةِ ـ يَمُوتُونَ ؟

فأجاب:

الذي عليه أكثر الناس: أن جميع الخلق يموتون حتى الملائكة، وحتى عزرائيل ملك الموت، وروى في ذلك حديث مرفوع إلى النبي ﷺ . والمسلمون واليهود والنصارى متفقون على إمكان ذلك وقدرة اللّه عليه، وإنما يخالف في ذلك طوائف من المتفلسفة ، أتباع أرسطو وأمثالهم ، ومن دخل معهم من المنتسبين إلى الإسلام، أو اليهود، والنصارى، كأصحاب «رسائل إخوان الصفا» وأمثالهم ممن زعم أن الملائكة هي العقول والنفوس، وأنه لا يمكن موتها بحال، بل هي عندهم آلهة وأرباب لهذا العالم.

والقرآن وسائر الكتب تنطق بأن الملائكة عبيد مدبرون، كما قال سبحانه: ﴿ لَن يَسْتَنكِفَ الْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلا الْمَلائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ [النساء :١٧٢]، وقال تعالى: ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ . لا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ . يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلا يَشْفَعُونَ إِلاَّ لِمَنِ ارْتَضَىٰ ﴾ [الأنبياء:٢٦ـ ٢٨] ، وقال : ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلاَّ مِنْ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَن يَشَاءُ وَيَرْضَىٰ ﴾ [النجم:٢٦].

واللّه ـ سبحانه ـ قادر على أن يميتهم ثم يحييهم، كما هو قادر على إماتة البشر والجن ثم إحيائهم. وقد قال سبحانه: ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الأَعْلَىٰ﴾ [الروم:٢٧] .

وقد ثبت في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ من غير وجه وعن غير واحد من الصحابة أنه قال: «إن اللّه إذا تكلم بالوحي أخذ الملائكة مثل الغَشْى(١)»، وفي رواية: «إذا سمعت الملائكة كلامه صَعقوا»، وفي رواية: «سمعت الملائكة كجر

(١) أي : الإغماء. انظر: المصباح المنير، مادة «غشى».

السلسلة على الصَّفْوَان فيصعقون فإذا فُزِّع عن قلوبهم» أي: أزيل الفزع عن قلوبهم «قالوا: ماذا قال ربكم؟ قالوا: الحق. فينادون: الحق، الحق»[1]، فقد أخبر في هذه الأحاديث الصحيحة أنهم يُصْعَقُون صَعْق الغشي، فإذا جاز عليهم صعق الغشى جاز صعق الموت، وهؤلاء المتفلسفة لا يجوزون لا هذا ولا هذا، وصعق الغشي هو مثل صعق موسى ـ عليه السلام ـ قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا﴾ [الأعراف: ١٤٣].

والقرآن قد أخبر بثلاث نفخات:

نفخة الفزع ذكرها في سورة النمل في قوله: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ [2] فَفَزِعَ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الأَرْضِ إِلاَّ مَن شَاءَ اللَّهُ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾ [النمل: ٨٧] .

ونفخة الصعق والقيام ذكرهما في قوله: ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الأَرْضِ إِلا مَن شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨] .

وأما الاستثناء فهو متناول لمن في الجنة من الحور العين ، فإن الجنة ليس فيها موت، ومتناول لغيرهم. ولا يمكن الجزم بكل من استثناه الله، فإن الله أطلق في كتابه.

وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قال: « إن الناس يُصْعَقُون يوم القيامة فأكون أول من يُفيق فأجد موسى آخذاً بساق العرش، فلا أدرى هل أفاق قبلي أم كان ممن استثناه الله؟»[3]. وهذه الصعقة قد قيل: إنها رابعة، وقيل إنها من المذكورات في القرآن.

وبكل حال : النبي ﷺ قد توقف في موسى، وهل هو داخل في الاستثناء فيمن استثناه الله أم لا. فإذا كان النبي ﷺ لم يخبر بكل من استثنى الله، لم يمكنا نحن أن نجزم بذلك، وصار هذا مثل العلم بوقت الساعة، وأعيان الأنبياء، وأمثال ذلك مما لم يخبر به، وهذا العلم لا ينال إلا بالخبر، والله أعلم ، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم.

---

(١) البخاري في التوحيد (٧٤٨١) عن أبي هريرة، وأبو داود في السنة (٤٧٣٨)، عن ابن مسعود واللفظ لأبي داود. و «الصَّفْوان» :الحجر الأملس. انظر : القاموس ، مادة «صفو».

(٢) في المطبوعة : «ونفخ في الصور » والصواب ما أثبتناه.

(٣) البخاري في الخصومات (٢٤١١)، ومسلم في الفضائل (٢٣٧٣/ ١٦٠) عن أبي هريرة.

قَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ تَقِي الدِّينِ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بن تَيْمِيَّة ـ رَحِمَهُ اللَّه ـ:

فصـــل

مذهب سائر المسلمين ـ بل وسائر أهل الملل ـ إثبات القيامة الكبرى، وقيام الناس من قبورهم ، والثواب والعقاب هناك، وإثبات الثواب والعقاب في البرزخ ـ ما بين الموت إلى يوم القيامة ـ هذا قول السلف قاطبة وأهل السنة والجماعة، وإنما أنكر ذلك في البرزخ قليل من أهل البدع.

لكن من أهل الكلام من يقول : هذا إنما يكون على البدن فقط، كأنه ليس عنده نفس تفارق البدن، كقول من يقول ذلك من المعتزلة والأشعرية.

ومنهم من يقول : بل هو على النفس فقط، بناء على أنه ليس في البرزخ عذاب على البدن ولا نعيم، كما يقول ذلك ابن ميسرة، وابن حزم.

ومنهم من يقول: بل البدن ينعم ويعذب بلا حياة فيه، كما قاله طائفة من أهل الحديث، وابن الزاغوني يميل إلى هذا في مصنفه في حياة الأنبياء في قبورهم، وقد بسط الكلام على هذا في مواضع.

والمقصود هنا أن كثيراً من أهل الكلام ينكر أن يكون للنفس وجود بعد الموت، ولا ثواب ولا عقاب، ويزعمون أنه لم يدل على ذلك القرآن والحديث، كما أن الذين أنكروا عذاب القبر والبرزخ مطلقاً زعموا أنه لم يدل على ذلك القرآن، وهو غلط ، بل القرآن قد بين في غير موضع بقاء النفس بعد فراق البدن، وبين النعيم والعذاب في البرزخ.

وهو ـ سبحانه ـ وتعالى في السورة الواحدة يذكر« القيامة الكبرى» و«الصغرى» كما في سورة الواقعة، فإنه ذكر في أولها القيامة الكبرى، وأن الناس يكونون أزواجاً ثلاثة، كما قال تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ . لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ . خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ . إِذَا رُجَّتِ الأَرْضُ رَجًّا . وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًّا . فَكَانَتْ هَبَاءً مُّنبَثًّا . وَكُنتُمْ أَزْوَاجًا ثَلاثَةً﴾ [الواقعة: ١-٧].

ثم إنه في آخرها ذكر القيامة الصغرى بالموت،وأنهم ثلاثة أصناف بعد الموت،

فقال: ﴿ فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ . وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ . وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَكِن لَّا تُبْصِرُونَ . فَلَوْلَا إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ . تَرْجِعُونَهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ . فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ . فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ. وَأَمَّا إِن كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ . فَسَلَامٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ . وَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُكَذِّبِينَ الضَّالِّينَ. فَنُزُلٌ مِّنْ حَمِيمٍ . وَتَصْلِيَةُ جَحِيمٍ ﴾ [الواقعة: ٨٣-٩٤] ، فهذا فيه أن النفس تبلغ الحلقوم وأنهم لا يمكنهم رجعها، وبين حال المقربين وأصحاب اليمين والمكذبين حينئذ.

وفي سورة القيامة : ذكر أيضاً القيامتين فقال: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: ١] ثم قال: ﴿وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ ﴾ [القيامة: ٢] وهي نفس الإنسان.

وقد قيل: إن النفس تكون لوامة، وغير لوامة ،وليس كذلك، بل نفس كل إنسان لوامة، فإنه ليس بشر إلا يلوم نفسه ويندم إما في الدنيا ،وإما في الآخرة، فهذا إثبات النفس . ثم ذكر معاد البدن فقال: ﴿ أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ . بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ . بَلْ يُرِيدُ الْإِنسَانُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُ .يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ ﴾ [القيامة: ٣-٦] ووصف حال القيامة إلى قوله: ﴿ تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴾ [القيامة: ٢٥] .

ثم ذكر الموت فقال: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾ [القيامة: ٢٦] وهذا إثبات للنفس وأنها تبلغ التراقى كما قال هناك: ﴿ بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ ﴾ [الواقعة: ٨٣] . والتراقي متصلة بالحلقوم.

ثم قال: ﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ﴾ [القيامة: ٢٧] يرقيها ، وقيل : من صاعد يصعد بها إلى الله، والأول أظهر؛ لأن هذا قبل الموت، فإنه قال: ﴿ وَظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ ﴾ [القيامة: ٢٨] فدل على أنهم يرجونه ويطلبون له راقياً يرقيه، وأيضاً فصعودها لا يفتقر إلى طلب من يرقى بها، فإن لله ملائكة يفعلون ما يؤمرون، والرقية أعظم الأدوية فإنها دواء روحاني؛ ولهذا قال النبي ﷺ في صفة المتوكلين: «لا يسترقون»[1]. والمراد أنه يخاف الموت، ويرجو الحياة بالراقي؛ ولهذا قال : ﴿ وَظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ ﴾ .

ثم قال : ﴿وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ . إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ ﴾ [القيامة ٢٩ ، ٣٠] فدل على نفس موجودة قائمة بنفسها تساق إلى ربها، والعرض القائم بغيره لا يساق، ولا بدن الميت، فهذا نص في إثبات نفس تفارق البدن تساق إلى ربها ، كما نطقت بذلك الأحاديث المستفيضة في قبض روح المؤمن وروح الكافر.

---

(١) مسلم فى الإيمان (٢١٨ / ٣٧١) .

ثم ذكر بعد هذا صفة الكافر بقوله مع هذا الوعيد الذي قدمه: ﴿ فَلا صَدَّقَ وَلا صَلَّىٰ ﴾ [القيامة: ٣١] وليس المراد أن كل نفس من هذه النفوس كذلك.

وكذلك سورة «ق» هي في ذكر وعيد القيامة، ومع هذا قال فيها : ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ذَلِكَ مَا كُنتَ مِنْهُ تَحِيدُ ﴾ [ق: ١٩]، ثم قال بعد ذلك: ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ ذَلِكَ يَوْمُ الْوَعِيدِ ﴾ [ق: ٢٠]، فذكر القيامتين : الصغرى والكبرى، وقوله: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ﴾ أي: جاءت بما بعد الموت من ثواب وعقاب، وهو الحق الذي أخبرت به الرسل، ليس مراده أنها جاءت بالحق الذي هو الموت؛ فإن هذا مشهور لم ينازع فيه، ولم يقل أحد : إن الموت باطل حتى يقال: جاءت بالحق .

وقوله: ﴿ ذَلِكَ مَا كُنتَ مِنْهُ تَحِيدُ﴾، فالإنسان وإن كره الموت فهو يعلم أنه تلاقيه ملائكته، وهذا كقوله: ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ ﴾ [الحجر: ٩٩] واليقين ما بعد الموت، كما قال النبي ﷺ: «أما عثمان بن مظعون فقد جاءه اليقين من ربه»[(١)]، وإلا فنفس الموت ـ مجرد عما بعده ـ أمر مشهور لم ينازع فيه أحد حتى يسمى يقينًا.

وذكر عذاب القيامة والبرزخ معاً في غير موضع؛ ذكره في قصة آل فرعون فقال: ﴿وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ . النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴾[غافر: ٤٥، ٤٦]،وقال في قصة نوح: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا لَهُم مِّن دُونِ اللَّهِ أَنصَارًا﴾ [نوح: ٢٥] مع إخبار نوح لهم بالقيامة في قوله: ﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتًا . ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا ﴾ [نوح: ١٧، ١٨].

وقد ذكرنا ـ في غير موضع ـ أن الرسل قبل محمد أنذروا بالقيامة الكبرى تكذيباً لمن نفى ذلك من المتفلسفة، وقال عن المنافقين : ﴿سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴾ [التوبة: ١٠١]. قال غير واحد من العلماء: المرة الأولى في الدنيا، والثانية في البرزخ ﴿ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾ في الآخرة.

وقال تعالى في الأنعام: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنفُسَكُمُ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ . وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ ﴾ [الأنعام: ٩٣، ٩٤] ، وهذه صفة حال الموت وقوله: ﴿أَخْرِجُوا أَنفُسَكُمُ﴾

---

(١) البخاري في الجنائز (١٢٤٣)، وفي مناقب الأنصار (٣٩٢٩)، وأحمد ٦/ ٤٣٦.

دل على وجود النفس التي تخرج من البدن، وقوله: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ﴾ دل على وقوع الجزاء عقب الموت.

وقال تعالى في الأنفال: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ . ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [الأنفال: ٥٠، ٥١] وهذا ذوق له بعد الموت.

وقد ثبت في الصحيحين من غير وجه، أن النبي ﷺ لما أتى المشركين يوم بدر في القليب ناداهم: «يا فلان، يا فلان، هل وجدتم ما وعد ربكم حقًّا؟ فقد وجدت ما وعدني ربي حقا»(١). وهذا دليل على وجودهم وسماعهم، وأنهم وجدوا ما وعدوه بعد الموت من العذاب، وأما نفس قتلهم فقد علمه الأحياء منهم.

وقال تعالى في سورة النساء: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَٰئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ٩٧]، وهذا خطاب لهم إذا توفتهم الملائكة، وهم لا يعاينون الملائكة إلا وقد يئسوا من الدنيا، ومعلوم أن البدن لم يتكلم لسانه، بل هو شاهد، يعلم أن الذي يخاطب الملائكة هو النفس، والمخاطب لا يكون عرضاً.

وقال تعالى في النحل: ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ فَأَلْقَوُا السَّلَمَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوءٍ بَلَىٰ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ . فَادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [النحل: ٢٨، ٢٩]. وهذا إلقاء للسلم إلى حين الموت، وقولٌ للملائكة: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوءٍ﴾ وهذا إنما يكون من النفس.

وقد قال في النحل: ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلامٌ عَلَيْكُمُ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]، وقال في السجدة (٢): ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ . نَحْنُ أَوْلِيَاؤُكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِي أَنفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدَّعُونَ﴾ [فصلت: ٣٠، ٣١]، وقد ذكروا أن هذا التنزل عند الموت.

وقال تعالى في سورة آل عمران: ﴿وَلا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ . فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِم مِّنْ

(١) البخاري في المغازي (٣٩٧٦)، ومسلم في الجنة (٢٨٧٣/٧٦).

والقليب: البئر قبل أن تبنى بالحجارة ونحوها. انظر: مختار الصحاح، مادة «قلب».

(٢) من أسماء سورة فصلت: «حم. السجدة».

خَلْفِهِمْ أَلاَّ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ . يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ اللَّهَ لا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران: ١٦٩-١٧١] ، وقال قبل ذلك في سورة البقرة : ﴿وَلا تَقُولُوا لِمَن يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِن لاَّ تَشْعُرُونَ ﴾ [البقرة: ١٥٤].

وأيضاً، فقال تعالى : ﴿ اللَّهُ يَتَوَفَّى الأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الزمر: ٤٢] ، وهذا بيان لكون النفس تقبض وقت الموت، ثم منها ما يمسك فلا يرسل إلى بدنه، وهو الذي قضى عليه الموت، ومنها ما يرسل إلى أجل مسمى، وهذا إنما يكون في شيء يقوم بنفسه، لا في عَرَض قائم بغيره، فهو بيان لوجود النفس المفارقة بالموت.

والأحاديث الصحيحة توافق هذا ، كقول النبي ﷺ : «باسمك ربي وَضَعْتُ جنبي وبك أرفعه، فإن أمسكتَ نَفْسي فارحمها، وإن أرسلتها فاحفظها بما تحفظ به عبادك الصالحين»(١). وقال ـ لما ناموا عن صلاة الصبح ـ : «إن اللّه قبض أرواحنا حيث شاء»(٢).

وقال تعالى : ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَىٰ أَجَلٌ مُّسَمًّى ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ . وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لا يُفَرِّطُونَ . ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلاهُمُ الْحَقِّ أَلا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ ﴾ [الأنعام: ٦٠-٦٢] ، فهذا تَوَفٍّ لها بالنوم إلى أجل الموت الذي ترجع فيه إلى اللّه، وإخبار أن الملائكة تتوفاها بالموت ثم يردون إلى اللّه، والبدن وما يقوم به من الأعراض لا يرد ، إنما يرد الروح.

وهو مثل قوله في يونس: ﴿وَرُدُّوا (٣) إِلَى اللَّهِ﴾ [يونس: ٣٠] ،وقال تعالى: ﴿ إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الرُّجْعَىٰ ﴾ [العلق: ٨]،وقال تعالى: ﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ . ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً . فَادْخُلِي فِي عِبَادِي . وَادْخُلِي جَنَّتِي ﴾ [الفجر: ٢٧-٣٠] ، وقال تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ﴾ [السجدة: ١١]، وتوفى الملك إنما يكون لما هو موجود قائم بنفسه،وإلا فالعَرَض القائم بغيره لا يتوفى،فالحياة القائمة بالبدن لا تتوفى،بل تزول وتعدم كما تعدم حركته وإدراكه.

---

(١) البخارى فى التوحيد (٧٣٩٣) وأبو داود في الأدب (٥٠٥٠)، والترمذي في الدعوات (٣٤٠١).

(٢) البخارى فى المواقيت (٥٩٥) .

(٣) في المطبوعة: « ثم ردوا» والصواب ما أثبتناه.

وقال تعالى في المؤمنين: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ . لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِن وَرَائِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون: ٩٩، ١٠٠] ، فقوله: ﴿ ارْجِعُونِ ﴾ طلب لرجع النفس إلى البدن ، كما قال في الواقعة: ﴿ فَلَوْلَا إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ . تَرْجِعُونَهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [الواقعة: ٨٦، ٨٧]، وهو يبين أن النفس موجودة تفارق البدن بالموت ، قال تعالى: ﴿ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِن وَرَائِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾ [المؤمنون: ١٠٠] آخره . ،

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

سُئِلَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ـ رَحِمَهُ اللَّه ـ عن «الروح المؤمنة» أن الملائكة تتلقاها وتصعد بها إلى السمَاء التي فيها الله.

فأجَـابَ :

أما الحديث المذكور في «قبض روح المؤمن، وأنه يصعد بها إلى السماء التي فيها الله» [1]: فهذا حديث معروف جيد الإسناد، وقوله: «فيها الله» بمنزلة قوله تعالى: ﴿أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ . أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ﴾ [الملك: ١٦، ١٧]، وبمنزلة ما ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قال لجارية معاوية بن الحكم: «أين الله؟»، قالت: في السماء، قال: «من أنا؟» قالت: أنت رسول الله. قال: «أعتقها فإنها مؤمنة»[2].

وليس المراد بذلك أن السماء تحصر الرب وتحويه، كما تحوي الشمس والقمر وغيرهما، فإن هذا لا يقوله مسلم، ولا يعتقده عاقل، فقد قال ـ سبحانه وتعالى ـ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ﴾[البقرة: ٢٥٥]، والسموات في الكرسي كحلقة ملقاة في أرض فَلاة [3]، والكرسي في العرش كحلقة ملقاة في أرض فلاة، والرب ـ سبحانه ـ فوق سمواته، على عرشه، بائن من خلقه؛ ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته.

وقال تعالى: ﴿وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، وقال: ﴿فَسِيحُوا فِي الأَرْضِ﴾ [التوبة: ٢]، وقال: ﴿يَتِيهُونَ فِي الأَرْضِ﴾ [المائدة: ٢٦] وليس المراد أنهم في جوف النخل ، وجوف الأرض، بل معنى ذلك أنه فوق السموات، وعليها، بائن من المخلوقات، كما أخبر في كتابه عن نفسه أنه خلق السموات والأرض في ستة أيام، ثم استوى على العرش.

وقال : ﴿يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]، وقال تعالى: ﴿تَعْرُجُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]، وقال: ﴿بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]، وأمثال ذلك في الكتاب والسنة وجواب هذه المسألة مبسوط في غير هذا الموضع.

---

(١) ابن ماجه في الزهد (٤٢٦٢).

(٢) سبق تخريجه ص ٤١ .

(٣) الفَلاة : الأرض لا ماء فيها. انظر: المصباح المنير، مادة « فلو».

سُئِلَ :

هَلْ يَتَكَلَّمُ الْمَيتُ فِي قَبْرِهِ؟

فقـــال :

وأما سؤال السائل: هل يتكلم الميت في قبره، فجوابه : أنه يتكلم، وقد يسمع ـ أيضاً ـ من كلمه، كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «إنهم يسمعون قَرْع نعالهم»(١) ،وثبت عنه في الصحيح أن الميت يسأل في قبره، فيقال له : من ربك، وما دينك، ومن نبيك، فيثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت، فيقول: الله ربي، والإسلام ديني، ومحمد نبيي، ويقال له : ما تقول في هذا الرجل الذي بعث فيكم، فيقول المؤمن: هو عبد الله ورسوله، جاءنا بالبينات والهدى ، فآمنا به واتبعناه(٢)، وهذا تأويل قوله تعالى : ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧] .

وقد صح عن النبي ﷺ أنها نزلت في عذاب القبر، وكذلك يتكلم المنافق فيقول: آه، آه، لا أدرى ! سمعت الناس يقولون شيئًا فقلته؛ فيضرب بِمِرْزَبَةٍ من حديد ، فيصيح صيحة يسمعها كل شيء إلا الإنسان(٣).

وثبت عنه في الصحيح أنه قال: «لولا ألا تدافنوا، لسألت الله أن يسمعكم عذاب القبر مثل الذي أسمع» (٤) ، وثبت عنه في الصحيح أنه نادى المشركين يوم بدر، لما ألقاهم في القَلِيب، وقال: «ما أنتم بأسمع لما أقول منهم» (٥). والآثار في هذا كثيرة منتشرة، والله أعلم.

---

(١) مسلم في الجنة (٢٨٧٠/ ٧٠) ، والنسائي في الجنائز (٢٠٤٩ ، ٢٠٥٠)، وأبو داود في السنة (٤٧٥٢)، وأحمد ٣/١٢٦، كلهم عن أنس بن مالك.

(٢) مسلم فى الجنة (٢٨٧١ / ٧٣) .

(٣) البخارى فى الجنائز (١٣٦٩) .

(٤) مسلم في الجنة (٢٨٦٨/٦٨) ، والنسائي في الجنائز (٢٠٥٨)، وأحمد ٣/١٠٣، ١١١، ١١٤، كلهم عن أنس .

(٥) مسلم فى الجنة (٢٨٧٤ / ٧٧) .

سُئِلَ شَيْخُ الإِسْلاَم ـ رَحِمهُ اللَّهُ تَعَالَى ـ عن سؤال منكر ونكير الميت إذا ماتَ؛ تدخل الروح في جسده ويجلس ويجاوب منكراً ونكيراً، فيحتاج موتًا ثانياً؟

فَأَجَــابَ :

عود الروح إلى بدن الميت في القبر ليس مثل عودها إليه في هذه الحياة الدنيا، وإن كان ذاك قد يكون أكمل من بعض الوجوه، كما أن النشأة الأخرى ليست مثل هذه النشأة، وإن كانت أكمل منها، بل كل موطن في هذه الدار وفي البرزخ والقيامة له حكم يخصه؛ ولهذا أخبر النبي ﷺ: أن الميت يُوَسَّع له في قبره[1] ويُسأل ونحو ذلك، وإن كان التراب قد لا يتغير فالأرواح تعاد إلى بدن الميت وتفارقه.

وهل يسمى ذلك موتاً؟ فيه قولان:

قيل: يسمى ذلك موتاً، وتأولوا على ذلك قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: ١١]: قيل إن الحياة الأولى في هذه الدار، والحياة الثانية في القبر. والموتة الثانية في القبر، والصحيح أن هذه الآية كقوله: ﴿ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ﴾[البقرة: ٢٨]، فالموتة الأولى قبل هذه الحياة، والموتة الثانية بعد هذه الحياة. وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ بعد الموت. قال تعالى: ﴿مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَىٰ ﴾ [طه: ٥٥]، وقال: ﴿ قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ ﴾[الأعراف: ٢٥]، فالروح تتصل بالبدن متى شاء اللّه تعالى، وتفارقه متى شاء اللّه تعالى، لا يتوقت ذلك بمرة ولا مرتين، والنوم أخو الموت.

ولهذا كان النبي ﷺ يقول إذا أوى إلى فراشه: «باسمك اللّهم أموت وأحيا»، وكان إذا استيقظ يقول: «الحمد للّه الذي أحيانا بعد ما أماتنا وإليه النشور»[2]، فقد سمى النوم موتًا، والاستيقاظ حياة.

وقد قال تعالى: ﴿ اللَّهُ يَتَوَفَّى الأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي

(١) الترمذي في صفة القيامة (٢٤٦٠) عن أبي سعيد.

(٢) البخاري في الدعوات (٦٣١٢، ٦٣١٤)، ومسلم في الذكر (٥٩/٢٧١١)، وأبو داود في الأدب (٥٠٤٩)، والترمذي في الدعوات (٣٤١٧)، وأحمد ٤/ ٢٩٤، ٣٠٢.

﴿قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الزمر: ٤٢]، فبين أنه يتوفى الأنفس على نوعين: فيتوفاها حين الموت، ويتوفى الأنفس التي لم تمت بالنوم، ثم إذا ناموا فمن مات في منامه أمسك نفسه، ومن لم يمت أرسل نفسه.

ولهذا كان النبي ﷺ إذا أوى إلى فراشه قال: «باسمك ربي وضعت جنبي وبك أرفعه، فإن أمسكت نفسي فارحمها، وإن أرسلتها فاحفظها بما تحفظ به عبادك الصالحين» (١).

والنائم يحصل له في منامه لذة وألم، وذلك يحصل للروح والبدن، حتى إنه يحصل له في منامه من يضربه، فيصبح والوجع في بدنه، ويرى في منامه أنه أطعم شيئًا طيبًا، فيصبح وطعمه في فمه وهذا موجود . فإذا كان النائم يحصل لروحه وبدنه من النعيم والعذاب ما يحس به ـ والذي إلى جنبه لا يحس به ـ حتى قد يصيح النائم من شدة الألم، أو الفزع الذي يحصل له ويسمع اليقظان صياحه، وقد يتكلم إما بقرآن، وإما بذكر، وإما بجواب.

واليقظان يسمع ذلك وهو نائم، عينه مغمضة ، ولو خوطب لم يسمع ـ فكيف ينكر حال المقبور الذي أخبر الرسول ﷺ أنه يسمع قرع نعالهم، وقال : «ما أنتم أسمع لما أقول منهم» (٢).

والقلب يشبه القبر؛ ولهذا قال ﷺ ـ لما فاتته صلاة العصر يوم الخندق ـ: «ملأ الله أجوافهم وقبورهم ناراً » (٣)، وفي لفظ :« قلوبهم وقبورهم ناراً» وفرق بينهما في قوله: ﴿بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ . وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ﴾ [العاديات: ٩، ١٠] .

وهذا تقريب و تقرير لإمكان ذلك .

ولا يجوز أن يقال: ذلك الذي يجده الميت من النعيم والعذاب، مثلما ـ يجده النائم في منامه، بل ذلك النعيم والعذاب أكمل وأبلغ وأتم وهو نعيم حقيقي وعذاب حقيقي، ولكن يذكر هذا المثل لبيان إمكان ذلك، إذا قال السائل: الميت لا يتحرك في قبره، والتراب لا يتغير، ونحو ذلك، مع أن هذه المسألة لها بسط يطول، وشرح لا تحتمله هذه الورقة، والله أعلم. وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم.

---

(١) البخارى فى التوحيد (٧٣٩٣) .

(٢) سبق تخريجه ص ١٦٨ .

(٣) البخاري في المغازي (٤١١١)، ومسلم في المساجد (٦٢٧/٢٠٢، ٦٢٨/٢٠٦)، وأبو داود في الصلاة (٤٠٩)، والترمذي في تفسير القرآن (٢٩٨٤) وابن ماجه في الصلاة (٦٨٤، ٦٨٦)، وأحمد ١/ ٧٩، ٨٢، ١١٣، ١٢٢.

وَسُئِلَ عن الصغير، وعن الطفل إذا مات : هل يمتحن ؟ إلخ

...[1]الوقوف فيهم وأن يقال : الله أعلم بما كانوا عاملين، ولبسطه موضع آخر.

وإذا مات الطفل فهل يمتحن في قبره ويسأله منكر ونكير؟ فيه قولان في مذهب أحمد وغيره:

أحدهما: أنه لا يمتحن، وأن المحنة إنما تكون على من كلف في الدنيا ، قاله طائفة: منهم القاضي أبو يعلى وابن عقيل.

والثاني: أنهم يمتحنون، ذكره أبوحكيم الهمداني، وأبو الحسن بن عبدوس ، ونقله عن أصحاب الشافعي. وعلى هذا التفصيل تلقين الصغير والمجنون: من قال إنه يمتحن في القبر، لقنه. ومن قال: لا يمتحن، لم يلقنه. وقد روى مالك وغيره عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أنه ﷺ صلى على طفل، فقال: «اللَّهم قِهِ عذاب القبر وفتنة القبر»[2]، وهذا القول موافق لقول من قال : إنهم يمتحنون في الآخرة، وإنهم مكلفون يوم القيامة، كما هو قول أكثر أهل العلم وأهل السنة من أهل الحديث والكلام، وهو الذي ذكره أبو الحسن الأشعري عن أهل السنة واختاره، وهو مقتضى نصوص الإمام أحمد، والله أعلم.

وإذا دخل أطفال المؤمنين الجنة فأرواحهم وأرواح غيرهم من المؤمنين في الجنة، وإن كانت درجاتهم متفاضلة، والصغار يتفاضلون بتفاضل آبائهم،وتفاضل أعمالهم إذا كانت لهم أعمال - فإن إبراهيم ابن النبي ﷺ ليس هو كغيره، والأطفال الصغار يثابون على ما يفعلونه من الحسنات، وإن كان القلم مرفوعاً عنهم في السيئات؛ كما ثبت في الصحيح : أن النبي ﷺ رُفعتْ إليه امرأة صبيًا من مِحَفَّة فقالت: ألهذا حج؟ قال : « نعم. ولك أجر». رواه مسلم في صحيحه[3].

وفي السنن أنه قال :« مُرُوهم بالصلاة لِسَبعٍ، واضربوهم عليها لِعَشْرٍ، وفَرِّقوا بينهم في المضاجع»[4] .وكانوا يُصَوِّمون الصغار يوم عاشوراء وغيره ، فالصبي يثاب

---

(١) سقط أول الجواب .

(٢) مالك في الموطأ في الجنائز ١/٢٢٨ (١٨) موقوفًا على أبي هريرة.

(٣) مسلم في الحج (١٣٣٦/٤٠٩-٤١١).
و«المِحَفَّة»: مركب من مراكب النساء كالهودج، إلا أنها لا تُقَبب كما تُقَبَّب الهوادج. انظر: مختار الصحاح، مادة «حفف».

(٤) أبو داود في الصلاة (٤٩٥)، والترمذي في أبواب الصلاة (٤٠٧) ، وأحمد ٢/ ١٨٠، ١٨٧.

على صلاته وصومه، وحجه وغير ذلك من أعماله، ويفضل بذلك على من لم يعمل كعمله، وهذا غير ما يفعل به إكراماً لأبويه، كما أنه في النعم الدنيوية قد ينتفع بما يكسبه وبما يعطيه أبواه، ويتميز بذلك على من ليس كذلك،

وأرواح المؤمنين في الجنة ، كما جاءت بذلك الآثار، وهو كما قال النبي ﷺ : «نسمة المؤمن تَعْلُقُ من الجنة»(١) أي: تأكل، ولم يوقت في ذلك وقت قبل يوم القيامة.

والأرواح مخلوقة بلا شك، وهي لا تعدم ولا تفني ، ولكن موتها مفارقة الأبدان، وعند النفخة الثانية تعاد الأرواح إلى الأبدان.

وأهل الجنة الذين يدخلونها على صورة أبيهم آدم ـ عليه السلام ـ طول أحدهم ستون ذراعاً، كما ثبت ذلك في الأحاديث الصحيحة .

وقد قال بعض الناس: إن أطفال الكفار يكونون خدم أهل الجنة، ولا أصل لهذا القول.

وقد ثبت في الصحيحين أن الجنة يبقى فيها فضل عن أهل الدنيا، فينشئ اللّه لها خلقاً آخر فيسكنهم الجنة، فإذا كان يسكن من ينشئه من الجنة من غير ولد آدم في فضول الجنة، فكيف بمن دخلها من ولد آدم وأسكن في غير فضولها؟ فليسوا أحق بأن يكونوا من أهل الجنة، ممن ينشأ بعد ذلك ويسكن فضولها.

وأما الورود المذكور في قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١] فقد فسره النبي ﷺ في الحديث الصحيح، رواه مسلم في صحيحه عن جابر :«بأنه المرور على الصراط»(٢)، والصراط هو الجسر، فلابد من المرور عليه لكل من يدخل الجنة، من كان صغيراً في الدنيا ومن لم يكن.

والولدان ـ الذين يطوفون على أهل الجنةـ خلق من خلق الجنة، ليسوا من أبناء الدنيا، بل أبناء أهل الدنيا إذا دخلوا الجنة كمل خلقهم كأهل الجنة، على صورة آدم، أبناء ثلاث وثلاثين في طول ستين ذراعاً، كما تقدم . وقد روى أن العرض سبعة أذرع ، واللّه أعلم.

---

(١) النسائي في الجنائز (٤٢٧١) .

(٢) مسلم في الإيمان (١٩١/ ٣٢٠).

سُئِلَ الشَّيْخُ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ عن الصغير هل يحيا ويسأل أو يحيا ولا يسأل؟ وبماذا يسأل عنه؟ وهل يستوى في الحياة والسؤال من يكلف ومن لا يكلف؟

فَأَجَـابَ:

الحمد للّه رب العالمين، أما من ليس مكلفاً كالصغير والمجنون، فهل يمتحن في قبره ويسأله منكر ونكير ؟ على قولين للعلماء:

أحدهما: أنه يمتحن وهو قول أكثر أهل السنة، ذكره أبو الحسن بن عبدوس عنهم، وذكره أبو حكيم النهرواني وغيرهما.

والثاني: أنه لا يمتحن في قبره، كما ذكره القاضي أبو يعلى، وابن عقيل وغيرهما. قالوا: لأن المحنة إنما تكون لمن يكلف في الدنيا.

ومن قال بالأول ، يستدل بما في الموطأ عن أبي هريرة ـ رضي اللّه عنه ـ أنه ﷺ صلى على صغير لم يعمل خطيئة قط، فقال: «اللّهم قه عذاب القبر وفتنة القبر».[1] وهذا يدل على أنه يفتن.

وأيضاً، فهذا مبني على أن أطفال الكفار ـ الذين لم يكلفوا في الدنيا ـ يكلفون في الآخرة، كما وردت بذلك أحاديث متعددة، وهو القول الذي حكاه أبو الحسن الأشعري عن أهل السنة والجماعة، فإن النصوص عن الأئمة كالإمام أحمد وغيره: الوقف في أطفال المشركين ، كما ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه سئل عنهم فقال: « اللّه أعلم بما كانوا عاملين»[2].

وثبت في صحيح البخاري من حديث سَمُرَة أن منهم من يدخل الجنة. وثبت في صحيح مسلم أن الغلام الذي قتله الخضر طُبِع يوم طُبِع كافراً [3] ؛ فإن كان الأطفال وغيرهم فيهم شقي وسعيد ، فإذا كان ذلك لامتحانهم في الدنيا لم يمنع امتحانهم في القبور، لكن هذا مبني على أنه لا يشهد لكل مُعَيَّن من أطفال المؤمنين بأنه في الجنة، وإن شهد لهم مطلقاً، ولو شهد لهم مطلقًا. فالطفل الذي ولد بين المسلمين قد يكون منافقاً بين مؤمنين، واللّه أعلم.

---

(١) سبق تخريجه ص ١٧١ .

(٢) سبق تخريجه ص ١٥١ .

(٣) مسلم في القدر (٢٦٦١ / ٢٩) .

سُئِلَ شَيْخ الإسْلام ـ قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ، وهو بمصر عن « عذاب القبر » : هل هوَ على النَّفس والبَدن أو على النفس دون البدن؟ والميت يعذب في قبره حياً أم ميتاً؟ وإن عادت الروح إلى الجسد أم لم تَعُدْ، فهل يتشاركان في العذاب والنعيم؟ أو يكون ذلك على أحدهما دون الآخر؟

فأجَابَ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وجعل جنة الفردوس منقلبه ومثواه آمين:

الحمد للّه رب العالمين. بل العذاب والنعيم على النفس والبدن جميعاً باتفاق أهل السنة والجماعة، تنعم النفس وتعذب منفردة عن البدن، وتعذب متصلة بالبدن والبدن متصل بها، فيكون النعيم والعذاب عليهما في هذه الحال مجتمعتين، كما يكون للروح منفردة عن البدن.

وهل يكون العذاب والنعيم للبدن بدون الروح؟

هذا فيه قولان مشهوران لأهل الحديث والسنة والكلام، وفي المسألة أقوال شاذة ليست من أقوال أهل السنة والحديث، قول من يقول : إن النعيم والعذاب لا يكون إلا على الروح؛ وأن البدن لا ينعم ولا يعذب. وهذا تقوله الفلاسفة المنكرون لمعاد الأبدان، وهؤلاء كفار بإجماع المسلمين.

ويقوله كثير من أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم، الذين يقولون: لا يكون ذلك في البرزخ، وإنما يكون عند القيام من القبور.

وقول من يقول: إن الروح بمفردها لا تنعم ولا تعذب ، وإنما الروح هي الحياة، وهذا يقوله طوائف من أهل الكلام، من المعتزلة ، وأصحاب أبي الحسن الأشعري، كالقاضي أبي بكر ، وغيرهم، وينكرون أن الروح تبقى بعد فراق البدن، وهذا قول باطل ، خالفه الأستاذ أبو المعالي الجُوَيْني وغيره، بل قد ثبت في الكتاب والسنة، واتفاق سلف الأمة، أن الروح تبقى بعد فراق البدن ، وأنها منعمة أو معذبة.

والفلاسفة الإلهيون يقولون بهذا، لكن ينكرون مَعَاد الأبدان، وهؤلاء يقرون بمعاد الأبدان، لكن ينكرون معاد الأرواح،ونعيمها وعذابها بدون الأبدان، وكلا القولين خطأ وضلال، لكن قول الفلاسفة أبعد عن أقوال أهل الإسلام، وإن كان قد

يوافقهم عليه من يعتقد أنه متمسك بدين الإسلام، بل من يظن أنه من أهل المعرفة والتصوف، والتحقيق والكلام.

والقول الثالث الشاذ : قول من يقول: إن البرزخ ليس فيه نعيم ولا عذاب، بل لا يكون ذلك حتى تقوم القيامة الكبرى، كما يقول ذلك من يقوله من المعتزلة، ونحوهم، الذين ينكرون عذاب القبر ونعيمه، بناء على أن الروح لا تبقى بعد فراق البدن، وأن البدن لا ينعم ولا يعذب.

فجميع هؤلاء الطائفتين ضلال في أمر البرزخ، لكنهم خير من الفلاسفة؛ لأنهم يقرون بالقيامة الكبرى.

فإذا عرفت هذه الأقوال الثلاثة الباطلة، فا علم[1] أن مذهب سلف الأمة وأئمتها: أن الميت إذا مات يكون في نعيم أو عذاب، وأن ذلك يحصل لروحه ولبدنه، وأن الروح تبقى بعد مفارقة البدن منعمة أو معذبة، وأنها تتصل بالبدن أحياناً ، فيحصل له معها النعيم والعذاب.

ثم إذا كان يوم القيامة الكبرى أعيدت الأرواح إلى أجسادها، وقاموا من قبورهم لرب العالمين.

ومعاد الأبدان متفق عليه عند المسلمين، واليهود ، والنصارى. وهذا كله متفق عليه عند علماء الحديث والسنة.

وهل يكون للبدن دون الروح نعيم أو عذاب؟ أثبت ذلك طائفة منهم، وأنكره أكثرهم.

ونحن نذكر ما يبين ما ذكرناه. فأما أحاديث عذاب القبر ومسألة منكر ونكير: فكثيرة متواترة عن النبي ﷺ، مثل ما في الصحيحين : عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أن النبي ﷺ مرَّ بقبرين فقال: «إنهما ليُعَذَّبان وما يُعَذَّبان في كبير، أما أحدهما فكان يمشي بالنَّميمة، وأما الآخر فكان لا يَسْتَتِر من بَوْله»، ثم دعا بجريدة رطبة فشقها نصفين، ثم غرز في كل قبر واحدة. فقالوا :يا رسول الله، لم فعلتَ هذا؟ قال: «لعله يُخفَّف عنهما ما لم ييْبَسَا»[2].

---

(١) في المطبوعة :« فاليعلم» وهو خطأ.

(٢) البخاري في الوضوء (٢١٦) ، وفي الجنائز (١٣٧٨)، ومسلم في الطهارة (٢٩٢/ ١١١) وأبو داود في الطهارة (٢٠)،والترمذي في الطهارة (٧٠) ، والنسائي في الطهارة (٣١)، وابن ماجه في الطهارة (٣٤٧)، وأحمد ١/ ٢٢٥.

وفي صحيح مسلم عن زيد بن ثابت قال : بينا رسول الله ﷺ في حائط لبني النجار على بغلة ـ ونحن معه ـ إذ جالت به، فكادت تلقيه، فإذا أقبر ستة أو خمسة، أو أربعة. فقال: «من يعرف هذه القبور؟» فقال رجل: أنا. قال: «فمتى هؤلاء؟» قال: ماتوا في الإشراك . فقال: «إن هذه الأمة تبتلى في قبورها؛ فلولا ألا تدافنوا لدعوت الله أن يُسمعكم من عذاب القبر الذي أسمع منه»، ثم أقبل علينا بوجهه فقال: «تَعوَّذوا بالله من عذَاب القبر». قالوا: نعوذ بالله من عذاب القبر. قال: «تعوذوا بالله من عذاب النار». قالوا: نعوذ بالله من عذاب النار. قال : «تعوذوا بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن». قالوا: نعوذ بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن. قال: «تعوذوا بالله من فتنة الدجال». قالوا: نعوذ بالله من فتنة الدجال(١).

وفي صحيح مسلم وسائر السنن عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أن النبي ﷺ قال: «إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير فليقل : أعوذ بالله من أربع : من عذاب جهنم ، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن فتنة المسيح الدجال»(٢).

وفي صحيح مسلم وغيره عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ عن النبي ﷺ أنه كان يعلمهم هذا الدعاء كما يعلمهم السورة من القرآن :«اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم، وأعوذ بك من عذاب القبر، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال، وأعوذ بك من فتنة المحيا والممات»(٣).

وفي صحيح البخاري ومسلم عن أبي أيوب الأنصاري قال: خرج النبي ﷺ وقد وجَبَتِ الشمس، فقال: «يهود يعذبون في قبورهم» (٤).

وفي الصحيحين عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت : دخلت عليّ عجوز من عجائز يهود المدينة ، فقالت: إن أهل القبور يعذبون في قبورهم . قالت : فكذبتها ولم أُنْعَمْ أن أصدقها ، قالت: فخرجت فدخل عليَّ رسول الله ﷺ ،فقلت : يا رسول الله ، عجوز من عجائز أهل المدينة دخلت عليّ،فزعمت أن أهل القبور يعذبون في قبورهم. فقال: «صَدَقَتْ، إنهم يعذبون عذابًا يسمعه البهائم كلها» ، فما رأيته بعد في صلاة إلا يتعوذ من عذاب القبر(٥).

---

(١) مسلم فى الجنة (٢٨٦٧ / ٦٧) .

(٢) مسلم فى المساجد (٥٨٨ / ١٣٠) وابن ماجه فى الإقامة (٩٠٩) .

(٣) مسلم في المساجد (٥٩٠/١٣٤).

(٤) البخاري في الجنائز (١٣٧٥) ، ومسلم في الجنة وصفة نعيمها (٢٨٦٩/٦٩).

و«وجَبَت الشمس» : أي غابت . انظر: القاموس المحيط، مادة «وجب».

(٥) البخاري في الدعوات (٦٣٦٦)، ومسلم في المساجد (٥٨٦/ ١٢٥).

وقولها: « ولم أنْعَمْ» :أى لم تقرّ عيناي وتفرح. انظر: القاموس المحيط، مادة « نعم».

وفي صحيح أبي حاتم البستي عن أم مُبَشِّر ـ رضي اللّه عنها ـ قالت: دخل على رسول اللّه ﷺ وأنا في حائط وهو يقول: «تعوذوا باللّه من عذاب القبر». فقلت: يا رسول اللّه، للقبر عذاب؟ فقال: «إنهم ليعذبون في قبورهم عذاباً تسمعه البهائم»(1).

قال بعضهم: ولهذا السبب يذهب الناس بدوابهم إذا مغلت(2) إلى قبور اليهود، والنصارى والمنافقين، كالإسماعيلية والنصيرية، وسائر القرامطة: من بني عبيد وغيرهم، الذين بأرض مصر والشام وغيرهما؛ فإن أهل الخيل يقصدون قبورهم لذلك، كما يقصدون قبور اليهود والنصارى، والجهال تظن أنهم من ذرية فاطمة، وأنهم من أولياء اللّه، وإنما هو من هذا القبيل. فقد قيل: إن الخيل إذا سمعت عذاب القبر حصلت لها من الحرارة ما يذهب بالمغل. والحديث في هذا كثير لا يتسع له هذا السؤال.

وأحاديث المسألة كثيرة أيضاً، كما في الصحيحين والسنن عن البراء بن عازب ـ رضي اللّه عنه ـ أن رسول اللّه ﷺ قال: «المسلم إذا سئل في قبره شهد أن لا إله إلا اللّه، وأن محمداً رسول اللّه؛ فذلك قول اللّه تعالى: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧]. وفي لفظ: «نزلت في عذاب القبر يقال له: من ربك؟ فيقول: ربي اللّه، وديني الإسلام، ونبيي محمد، وذلك قول اللّه تعالى: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧]» (3).

وهذا الحديث قد رواه أهل السنن والمسانيد مطولاً، كما في سنن أبي داود وغيره عن البراء بن عازب ـ رضي اللّه عنه ـ قال: خرجنا مع رسول اللّه ﷺ في جنازة رجل من الأنصار، فانتهينا إلى القبر ولما يلحد، فجلس النبي ﷺ وجلسنا حوله، كأنما على رؤوسنا الطير، وفي يده عود ينكت به الأرض، فرفع رأسه فقال: «استعيذوا باللّه من عذاب القبر» مرتين أو ثلاثا، وذكر صفة قبض الروح وعروجها إلى السماء، ثم عودها إليه. إلى أن قال: «وإنه ليسمع خَفْقَ نعالهم إذا ولَّوا مدبرين حين يقال له: يا هذا، من ربك؟ وما دينك؟ ومن نبيك)؟» (4).

وفي لفظ: «فيأتيه ملكان فيجلسانه ويقولان له: من ربك؟ فيقول: ربي اللّه. فيقولان له: ما دينك؟ فيقول: ديني الإسلام. فيقولان: ما هذا الرجل الذي أرسل فيكم؟» قال:

---

(1) ابن حبان (٧٨٧) «موارد».

(2) أي: أصابها وجع في بطنها بسبب أكلها التراب مع البَقْل. انظر: القاموس، مادة «مغل».

(3) البخاري في التفسير (٤٦٩٩) ومسلم في الجنة وصفة نعيمها (٢٨٧١/ ٧٣، ٧٤)، وأبو داود في السنة (٤٧٥٠)، والنسائي في الجنائز (٢٠٥٧)، وابن ماجه في الزهد (٤٢٦٩)، وأحمد ٤/ ٢٨٢.

(4) أبو داود في السنة (٤٧٥٣)، وأحمد ٤/ ٢٨٨.

«فيقول :هو رسول الله. فيقولان: وما يدريك؟ فيقول : قرأت كتاب الله وآمنت به ، وصدقت به، فذلك قول الله: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ [إبراهيم:٢٧]» . قال: «فينادي مناد من السماء: أن صدق عبدي، فافرشوا له في الجنة، وألبسوه من الجنة، وافتحوا له باباً إلى الجنة». قال: «فيأتيه من روحها وطيبها». قال: «ويفسح له مد بصره». قال: «وإن الكافر» فذكر موته. وقال: «وتعاد روحه إلى جسده فيأتيه ملكان فيجلسانه، فيقولان له: من ربك؟ فيقول هاه،هاه، لا أدري، فيقولان له: ما دينك؟ فيقول: هاه. هاه. لا أدري، فينادي مناد من السماء : أن كذب عبدي، فافرشوا له من النار، وألبسوه من النار، وافتحوا له باباً إلى النار». قال:«ويأتيه من حَرّها وسُمومها». قال:«ويضيق عليه قبره حتى تختلف فيه أضلاعه». قال: « ثم يقيض له أعمى أبكم معه مِرْزَبَة من حديد ، لو ضرب بها جبل لصار تراباً ». قال: « فيضربه بها ضربة يسمعها ما بين المشرق والمغرب إلا الثقلين، فيصير تراباً ، ثم تعاد فيه الروح»(١).

فقد صرح الحديث بإعادة الروح إلى الجسد، وباختلاف أضلاعه، وهذا بين في أن العذاب على الروح والبدن مجتمعين.

وقد روى مثل حديث البراء في قبض الروح والمسألة، والنعيم والعذاب، رواه أبوهريرة ، وحديثه في المسند وغيره ، ورواه أبو حاتم بن حِبّان في صحيحه عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ قال: «إن الميت إذا وضع في قبره يسمع خفق نعالهم، إذا ولوا عنه مدبرين، فإن كان مؤمنا كانت الصلاة عند رأسه، وكان الصيام عن يمينه، وكانت الصدقة عن شماله، وكان فعل الخير من الصدقة والصلة والمعروف والإحسان عند رجليه، فيأتيه الملكان من قبل رأسه، فتقول الصلاة: ما قبلي مدخل، ثم يؤتى عن يمينه، ويقول الصيام: ما قِبَلي مدخل، ثم يؤتى عن يساره، فتقول الزكاة: ما قبلي مدخل، ثم يؤتى من قبل رجليه، فيقول فعل الخيرات من الصدقة والصلة، والمعروف والإحسان: ما قبلي مدخل !! فيقول له : اجلس فيجلس قد مُثِّلَتْ له الشمس، وقد أصغت للغروب. فيقول : دعوني حتى أصلي : فيقولون: إنك ستصلي، أخبرنا عما نسألك عنه، أرأيتك هذا الرجل الذي كان فيكم ما تقولون فيه؟ وماذا تشهد به عليه؟ فيقول : محمد، نشهد أنه رسول الله، جاء بالحق من عند الله فيقال له: على ذلك حييت، وعلى ذلك تُبْعَث إن شاء الله، ثم يفتح له باب إلى الجنة، فيقال: هذا مقعدك، وما أعد الله لك فيها، فيزداد غِبْطَةً وسروراً، ثم يفسح له في قبره سبعون

(١) سبق تخريجه ص ١٧٧ .

ذراعاً، ويُنَوَّر له فيه، ويعاد الجسد لما بدئ منه، وتجعل روحه نَسَم طير يعلق في شجر الجنة». قال: « فذلك قوله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ [إبراهيم:٢٧] .

وذكر في الكافر ضد ذلك أنه قال : «يضيق عليه قبره إلى أن تختلف فيه أضلاعه» فتلك المعيشة الضنك، التي قال الله تعالى:﴿لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ﴾ [طه: ١٢٤]. هذا الحديث أخصر(١).

وحديث البراء ـ المتقدم ـ أطول ما في السنن، فإنهم اختصروه لذكر ما فيه من عذاب القبر، وهو في المسند وغيره بطوله. وهو حديث حسن ثابت يقول النبي ﷺ فيه: « إن العبد المؤمن إذا كان في إقبال من الآخرة، وانقطاع من الدنيا، نزلت إليه ملائكة بيض الوجوه، كأن وجوههم الشمس، معهم كفن من أكفان الجنة، وحَنُوط من حنوط الجنة، فيجلسون منه مد البصر، ثم يجيء ملك الموت حتى يجلس عند رأسه، فيقول : أيتها النفس الطيبة، اخرجي إلى مغفرة ورضوان» .قال : «فتخرج تسيل كما تسيل القَطْرَة من في السِّقاء، فيأخذها، فإذا أخذها لم يدعوها في يده طرفة عين حتى يأخذوها. فيجعلوها(٢) في ذلك الكفن وذلك الحنوط، فيخرج منها كأطيب نفحة مسك وجدت على وجه الأرض». قال:« فيصعدون بها، فلا يمرون بها على ملأ من الملائكة إلا قالوا: ما هذه الروح الطيبة؟ ! فيقولون: فلان ابن فلان، بأحسن أسمائه التي كانوا يسمونه في الدنيا، فينتهون به إلى السماء الدنيا، فيستفتحون له فيفتح له». قال : «فيشيعه من كل سماء مقربوها إلى السماء التي تليها، حتى ينتهوا بها إلى السماء السابعة. فيقول: اكتبوا كتاب عبدي في عليين، وأعيدوه إلى الأرض، فإني منها خلقتهم وفيها أعيدهم ومنها أخرجهم تارة أخرى». قال: «فتعاد روحه في جسده، ويأتيه ملكان فيجلسانه». وذكر المسألة كما تقدم، قال:« ويأتيه رجل حسن الوجه، طيب الريح، فيقول له : أبشر بالذي يسرك، فهذا يومك الذي قد كنت توعد ، فيقول له : من أنت؟ فوجهك الوجه الذي يجيء بالخير؟ ! فيقول: أنا عملك الصالح. فيقول : رب ، أقم الساعة، رب ، أقم الساعة، رب، أقم الساعة، حتى أرجع إلى أهلي ومالي». قال: « وإن العبد الكافر إذا كان في إقبال من الآخرة وانقطاع من الدنيا، نزل إليه من السماء ملائكة سود الوجوه، معهم المسوح، فيجلسون منه مد البصر، ثم يجيء ملك الموت حتى يجلس عند رأسه، فيقول أيتها النفس الخبيثة، اخرجي إلى سخط الله وغضبه، فتفرق في أعضائه كلها،

(١) ابن حبان في صحيحه ٥/ ٤٥ (٣١٠٣).

(٢) في المطبوعة :« يأخذونها فيجعلونها » والصواب ما أثبتناه.

فينتزعها كما ينتزع السَّفُّود (١) من الصوف المبلول، فتتقطع معها العروق والعصب». قال: « فيأخذها فإذا أخذها لم يدعوها في يده طرفة عين حتى يأخذوها، فيجعلوها(٢) في تلك المسوح». قال:« فيخرج منها كأنتن ما يكون من جيفة وجدت على وجه الأرض، فيصعدون بها، فلا يمرون بها على ملأ من الملائكة إلا قالوا : ما هذه الروح الخبيثة؟ فيقولون : فلان ابن فلان، بأقبح أسمائه التي كان يسمى بها في الدنيا؛ حتى ينتهوا إلى السماء الدنيا، فيستفتحون لها فلا يفتح لها»، ثم قرأ رسول الله ﷺ : ﴿**لا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُجْرِمِينَ**﴾ [الأعراف: ٤٠]، ثم يقول الله تعالى : «اكتبوا كتابه في سجين ـ في الأرض السفلى» قال: «فتطرح روحه طرحاً». ثم قرأ رسول الله ﷺ : ﴿**أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ**﴾ [الحج: ٣١]. قال :«فتعاد روحه في جسده، فيأتيه ملكان فيجلسانه، فيقولان له: من ربك؟ فيقول: هاه، هاه، لا أدري». وساق الحديث كما تقدم إلى أن قال: «ويأتيه رجل قبيح الوجه مُنْتن الريح، فيقول : أبشر بالذي يسوؤك؛ هذا عملك الذي قد كنت توعد ؛ فيقول: من أنت فوجهك الوجه الذي لا يأتي بالخير؟ قال: أنا عملك السوء. فيقول : رب، لا تقم الساعة»، ثلاث مرات (٣).

ففي هذا الحديث أنواع من العلم :

منها : أن الروح تبقى بعد مفارقة البدن، خلافاً لضلال المتكلمين، وأنها تصعد وتنزل خلافاً لضلال الفلاسفة، وأنها تعاد إلى البدن، وأن الميت يسأل، فينعم أو يعذب، كما سأل عنه أهل السؤال، وفيه أن عمله الصالح أو السيئ يأتيه في صورة حسنة أو قبيحة.

وفي الصحيحين عن قتادة عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ أن النبي ﷺ قال: «إن العبد إذا وضع في قبره، وتولى عنه أصحابه، إنه ليسمع خَفْق نعالهم، أتاه ملكان فيقررانه. فيقولان: ما كنت تقول في هذا الرجل محمد؟ فأما المؤمن فيقول أشهد أنه محمد عبد الله ورسوله». قال:«فيقول انظر إلى مقعدك من النار قد أبدلك الله به مقعداً من الجنة». قال رسول الله ﷺ :« فيراهما كليهما». قال قتادة: وذكر لنا أنه يفسح له في قبره سبعون ذراعاً، ويملأ عليه خضراً إلى يوم يبعثون» . ثم نرجع إلى حديث أنس: «ويأتيان الكافر والمنافق فيقولان: ما كنت تقول في هذا الرجل ؟ فيقول : لا أدري، كنت

---

(١) السَّفُّود – بالفتح والضم مع التشديد : حديدة ذات شعب معقفة، يشوي بها اللحم. انظر: القاموس المحيط، مادة «سفد».

(٢) في المطبوعة :« فيجعلونها» والصواب ما أثبتناه.

(٣) سبق تخريجه ص ١٧٧ .

أقول كما يقول الناس. فيقول: لا دريت ولا تليت . ثم يضرب بمطارق من حديد بين أذنيه، فيصيح صيحة فيسمعها من عليها غير الثقلين»(١).

وروى الترمذي وأبو حاتم في صحيحه ـ وأكثر اللفظ له ـ عن أبي هريرة ـ رضي اللّه عنه ـ قال: قال رسول اللّه ﷺ : «إذا قبر أحدكم الإنسان، أتاه ملكان أسودان أزرقان، يقال لهما: منكر والآخر نكير. فيقولان له: ما كنت تقول في هذا الرجل محمد؟ فهو قائل ما كان يقول، فإن كان مؤمناً قال: هو عبد اللّه ورسوله، أشهد أن لا إله إلا اللّه، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. فيقولان: إنا كنا لنعلم أنك تقول ذلك».

ثم يفسح له في قبره سبعون ذراعاً، وينور له فيه، ويقال له: نم . فيقول: أرجع إلى أهلي فأخبرهم. فيقولان له: نم، كنومة العروس الذي لا يوقظه إلا أحب أهله إليه، حتى يبعثه اللّه من مضجعه ذلك. وإن كان منافقاً قال: لا أدري ، كنت أسمع الناس يقولون شيئاً فقلته. فيقولان: إنا كنا نعلم أنك تقول ذلك. ثم يقال للأرض: التئمي عليه، فتلتئم عليه، حتى تختلف فيها أضلاعه، فلا يزال معذباً حتى يبعثه اللّه من مضجعه ذلك»(٢) وهذا الحديث فيه اختلاف أضلاعه وغير ذلك، مما يبين أن البدن نفسه يعذب.

وعن أبي هريرة ـ رضي اللّه عنه ـ أن النبي ﷺ قال: «إذا احتضر الميت أتته الملائكة بحريرة بيضاء. فيقولون: اخرجي كأطيب ريح المسك، حتى إنه ليناوله بعضهم بعضاً، حتى يأتوا به باب السماء، فيقولون: ما أطيب هذا الريح متى جاءتكم من الأرض؟ فيأتون به أرواح المؤمنين، فَلَهُمْ أشد فرحاً به من أحدكم بغائبه يقدم عليه، يسألونه: ماذا فعل فلان؟ فيقولون: دعوه، فإنه في غم الدنيا، فإذا قال :إنه أتاكم. قالوا :ذهب إلى أمه الهاوية. وإن الكافر إذا احتضر أتته ملائكة العذاب بمسح. فيقولون: اخرجي مسخوطاً عليك إلى عذاب اللّه، فتخرج كأنتن جيفة، حتى يأتوا به أرواح الكفار». رواه النسائي والبزار(٣) ورواه مسلم مختصراً عن أبي هريرة ـ رضي اللّه عنه. وعند الكافر ونتن رائحة روحه، فرد رسول اللّه ﷺ ريطَة كانت عليه على أنفه هكذا. والرِّيطةُ: ثوب رقيق لين مثل الملاءة.

وأخرجه أبو حاتم في صحيحه وقال:« إن المؤمن إذا حضره الموت حضرت ملائكة الرحمة، فإذا قبضت نفسه جُعِلت في حريرة بيضاء، فتنطلق بها إلى باب السماء ،

(١) البخاري في الجنائز (١٣٣٨) ، ومسلم في الجنة وصفة نعيمها (٢٨٧/ ٧٠).
(٢) الترمذي في الجنائز (١٠٧١) ، وابن حبان في صحيحه ٤٨/٥ (٣١٠٧).
(٣) النسائي في الجنائز (١٨٣٣)، وابن حبان في صحيحه ٨/٥ (٣٠٠٣).

فيقولون: ما وجدنا ريحاً أطيب من هذه الرائحة، فيقال: دعوه يسترح[1]، فإنه كان في غم الدنيا، فيقال: ما فعل فلان، ما فعلت فلانة؟ وأما الكافر إذا قبضت روحه ذهب بها إلى الأرض تقول خزنة الأرض: ما وجدنا ريحاً أنتن من هذه، فيبلغ بها في الأرض السفلى» [2].

ففي هذه الأحاديث ونحوها اجتماع الروح والبدن في نعيم القبر وعذابه، وأما انفراد الروح وحدها فقد تقدم بعض ذلك.

وعن كعب بن مالك ـ رضي الله عنه ـ أن النبي ﷺ قال: « إنما نَسَمَةَ المؤمن طائر يَعْلُقُ في شجر الجنة حتى يرجعه إلى جسده يوم يبعثه». رواه النسائي، ورواه مالك والشافعي كلاهما[3]. وقوله«يَعْلُق» بالضم أي: يأكل، وقد نقل هذا في غير هذا الحديث.

فقد أخبرت هذه النصوص أن الروح تنعم مع البدن الذي في القبر ـ إذا شاء الله ـ وإنما تنعم في الجنة وحدها، وكلاهما حق.

وقد روى ابن أبي الدنيا في «كتاب ذكر الموت» عن مالك بن أنس قال: بلغني أن الروح مرسلة، تذهب حيث شاءت. وهذا يوافق ما روي:«أن الروح قد تكون على أفْنِيَة[4] القبور» كما قال مجاهد: إن الأرواح تدوم على القبور سبعة أيام، يوم يدفن الميت، لا تفارق ذلك، وقد تعاد الروح إلى البدن في غير وقت المسألة، كما في الحديث الذي صححه ابن عبد البر عن النبي ﷺ أنه قال: «ما من رجل يمر بقبر الرجل الذي كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه، إلا رد الله عليه روحه حتى يرد عليه السلام».

وفي سنن أبي داود وغيره، عن أوس بن أوس الثقفي، عن النبي ﷺ أنه قال:« إن خير أيامكم يوم الجمعة، فأكثروا عليَّ من الصلاة يوم الجمعة، وليلة الجمعة، فإن صلاتكم معروضة عليَّ ». قالوا: يا رسول الله، كيف تعرض صلاتنا عليك وقد أرِمْتَ؟! فقال: «إن الله حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء»[5].

---

(١) في المطبوعة :« يستريح» وهو خطأ.

(٢) ابن حبان في صحيحه ٥/ ٧ (٣٠٠٢).

(٣) النسائي في الجنائز (٢٠٧٣) ، وابن ماجه في الزهد (٤٢٧١)، ومالك في الموطأ في الجنائز ١/ ٤٠ (٤٩).

وقوله:« نسمة المؤمن» : أي روحه . انظر : القاموس، مادة «نسم» .

(٤) أفْنِيَة: جمع فناء ، وهو المتسع أمام الدار . انظر: القاموس ، مادة «فنى».

(٥) أبو داود في الصلاة (١٠٤٧) ، والنسائي في الجمعة (١٣٧٤)، وابن ماجه في إقامة الصلاة (١٠٨٥) ، وأحمد ٤/ ٨.

وقوله :« أرمت» : أي بليت. انظر : القاموس المحيط ،مادة «أرم».

وهذا الباب فيه من الأحاديث والآثار ما يضيق هذا الوقت عن استقصائه، مما يبين أن الأبدان التي في القبور تنعم وتعذب ـ إذا شاء الله ذلك ـ كما يشاء، وأن الأرواح باقية بعد مفارقة البدن، ومنعمة ومعذبة.

ولهذا أمر النبي ﷺ بالسلام على الموتى، كما ثبت في الصحيح والسنن أنه كان يعلم أصحابه إذا زاروا القبور أن يقولوا: «السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، يرحم الله المستقدمين منا ومنكم والمستأخرين، نسأل الله لنا ولكم العافية. اللّهم لا تَحْرِمْنَا أجرهم ولا تَفْتِنا بعدهم، واغفر لنا ولهم»(١).

وقد انكشف لكثير من الناس ذلك حتى سمعوا صوت المعذبين في قبورهم، ورأوهم بعيونهم يعذبون في قبورهم في آثار كثيرة معروفة، ولكن لا يجب ذلك أن يكون دائماً على البدن في كل وقت، بل يجوز أن يكون في حال دون حال.

وفي الصحيحين عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ أن النبي ﷺ ترك قتلى بدر ثلاثاً، ثم أتاهم فقام عليهم فقال: «يا أبا جهل بن هشام، يا أميَّة بن خَلَف، يا عُتْبَة بن ربيعة، يا شيبة بن ربيعة، أليس قد وجدتم ما وعد ربكم حقًا ؟ فإني وجدت ما وعدني ربي حقًا ». فسمع عمر ـ رضي الله عنه ـ قول النبي ﷺ . فقال: يا رسول الله، كيف يسمعون وقد جَيَّفُوا؟ فقال: « والذي نفسي بيده ما أنتم بأسمع لما أقول منهم، ولكنهم لا يقدرون أن يجيبوا ». ثم أمر بهم فسحبوا فألقوا في قَلِيب بدر(٢).

وقد أخرجاه في الصحيحين عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ أن النبي ﷺ وقف على قَلِيب بدر فقال: «هل وجدتم ما وعدكم ربكم حقاً؟»، وقال: « إنهم ليسمعون الآن ما أقول»، فذكر ذلك لعائشة، فقالت: وَهِمَ ابن عمر، إنما قال رسول الله ﷺ : «إنهم ليعلمون الآن أن الذي قلتُ لهم هو الحق»، ثم قرأت قوله تعالى: **﴿إِنَّكَ لا تُسْمِعُ الْمَوْتَىٰ﴾** [النمل: ٨٠] حتى قرأت الآية (٣).

وأهل العلم بالحديث والسنة اتفقوا على صحة ما رواه أنس وابن عمر، وإن كانا لم يشهدا بدراً ، فإن أنساً روى ذلك عن أبي طلحة، وأبو طلحة شهد بدراً. كما روى أبوحاتم ـ في صحيحه ـ عن أنس عن أبي طلحة ـ رضي الله عنه ـ أن النبي ﷺ أمر يوم بدر بأربعة وعشرين رجلاً من صناديد قريش ، فقذفوا في طَوِيٍّ (٤) من أطواء بدر، وكان إذا ظهر على قوم أحب أن يقيم في عَرْصَتِهم (٥) ثلاث ليال.

---

(١) مسلم فى الجنائز (٩٧٤ / ١٠٣) . (٢) البخارى فى المغازى (٣٩٧٦) .

(٣) البخاري في المغازي (٣٩٨٠، ٣٩٨١)، والنسائي في الجنائز (٢٠٧٦)، وأحمد ٢٧٦/٦.

(٤) أي : بئر مطوية. انظر: النهاية ١٤٦/٣.

(٥) العَرْصَة : كل بُقعة بين الدور واسعة ، ليس فيها بناء. انظر: مختار الصحاح، مادة «عرص».

فلما كان اليوم الثالث أمر براحلته فشد عليها فحركها، ثم مشى وتبعه أصحابه. وقالوا : ما نراه ينطلق إلا لبعض حاجته؛ حتى قام على شفاء الرِّكي [(١)]؛ فجعل يناديهم بأسمائهم وأسماء آبائهم، يافلان بن فلان، أيسركم أنكم أطعتم اللّه ورسوله؟ فإنا قد وجدنا ما وعدنا ربنا حقاً . فهل وجدتم ما وعدكم ربكم حقا؟ قال عمر بن الخطاب : يا رسول اللّه، ما تكلم من أجساد ولا أرواح فيها؟ فقال النبي ﷺ :«والذي نفسي بيده، ما أنتم بأسمع لما أقول منهم».

قال قتادة: أحياهم اللّه حتى سمعهم، توبيخاً وتصغيراً، ونقمة وحسرة وتنديماً(٢). وعائشة تأولت فيما ذكرته كما تأولت أمثال ذلك.

والنص الصحيح عن النبي ﷺ مقدم على تأويل من تأول من أصحابه وغيره، وليس في القرآن ما ينفي ذلك فإن قوله: **﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَىٰ﴾** [النمل: ٨٠] إنما أراد به السماع المعتاد، الذي ينفع صاحبه، فإن هذا مَثَل ضُرِب للكفار، والكفار تسمع الصوت، لكن لا تسمع سماع قبول بفقه واتباع ،كما قال تعالى : **﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾** [البقرة: ١٧١].

فهكذا الموتى الذين ضرب لهم المثل، لا يجب أن ينفى عنهم جميعُ السماع المعتاد أنواعَ السماع، كما لم ينف ذلك عن الكفار، بل قد انتفى عنهم السماع المعتاد الذي ينتفعون به، وأما سماع آخر فلا ينفى عنهم.

وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما أن الميت يسمع خَفْق نعالهم، إذا ولوا مدبرين(٣)، فهذا موافق لهذا، فكيف يدفع ذلك؟ ومن العلماء من قال: إن الميت في قبره لا يسمع ما دام ميتاً، كما قالت عائشة، واستدلت به من القرآن. وأما إذا أحياه اللّه فإنه يسمع كما قال قتادة: أحياهم اللّه له. وإن كانت تلك الحياة لا يسمعون بها، كما نحن لا نرى الملائكة والجن، ولا نعلم ما يحس به الميت في منامه، وكما لا يعلم الإنسان ما في قلب الآخر، وإن كان قد يعلم ذلك من أطلعه اللّه عليه.

وهذه جملة يحصل بها مقصود السائل، وإن كان لها من الشرح والتفصيل ما ليس هذا موضعه، فإن ما ذكرناه من الأدلة البينة على ما سأل عنه ما لا يكاد مجموعاً، واللّه أعلم.

وصلى اللّه على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

---

(١) أي: البئر. انظر: القاموس ، مادة «ركو».

(٢) البخارى فى المغازى (٣٩٧٦) و ابن حبان في صحيحه ٧/ ١٣٦ (٤٧٥٨).

(٣) سبق تخريجه ص ١٧٧ .

قَالَ شَيْخُ الإسلاَم ـ قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ ـ :

سأل سائل : بماذا يخاطب الناس يوم البعث؟ وهل يخاطبهم الله ـ تعالى ـ بلسان العرب؟ وهل صح أن لسان أهل النار الفارسية، وأن لسان أهل الجنة العربية؟

فأجبته بعد «الحمد لله رب العالمين»:

لا يعلم بأي لغة يتكلم الناس يومئذ، ولا بأي لغة يسمعون خطاب الرب جل وعلا؛ لأن الله ـ تعالى ـ لم يخبرنا بشيء من ذلك، ولا رسوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ ولم يصح أن الفارسية لغة الجُهَنَّميِّين ولا أن العربية لغة أهل النعيم الأبدي، ولا نعلم نزاعاً في ذلك بين الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ بل كلهم يكفون عن ذلك؛ لأن الكلام في مثل هذا من فضول القول ، ولا قال الله تعالى لأصحاب الثرى ، ولكن حدث في ذلك خلاف بين المتأخرين.

فقال ناس : يتخاطبون بالعربية.

وقال آخرون : إلا أهل النار، فإنهم يجيبون بالفارسية، وهي لغتهم في النار.

وقال آخرون: يتخاطبون بالسريانية؛ لأنها لغة آدم، وعنها تفرعت اللغات.

وقال آخرون: إلا أهل الجنة، فإنهم يتكلمون بالعربية.

وكل هذه الأقوال لا حجة لأربابها، لا من طريق عقل ولا نقل، بل هي دعاوى عارية عن الأدلة، والله ـ سبحانه وتعالى ـ أعلم وأحكم.

سُئِلَ عن الميزان: هل هو عبارة عن العدل، أم له كفتان؟

فأجـــاب :

الميزان: هو ما يوزن به الأعمال ، وهو غير العدل كما دل على ذلك الكتاب والسنة مثل قوله تعالى : ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ﴾ [الأعراف:٨] ، ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ﴾ [الأعراف: ٩ ، المؤمنون:١٠٣]، وقوله : ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [الأنبياء:٤٧].

وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «كلمتان خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم» (١). وقال عن ساقي عبد الله بن مسعود: « لَهُمَا في الميزان أثقل من أُحُدٍ!» (٢). وفي الترمذي وغيره حديث البطاقة ، وصححه الترمذي ، والحاكم، وغيرهما: في الرجل الذي يؤتى به فينشر له تسعة وتسعون سجلاً، كل سجل منها مَدّ البصر، فيوضع في كِفَّة، ويؤتي له ببطاقة فيها شهادة أن لا إله إلا الله. قال النبي ﷺ : «فَطَاشَتِ السجلات ، وثَقُلَتِ البطاقة»(٣).

وهذا وأمثاله مما يبين أن الأعمال توزن بموازين تبين بها رجحان الحسنات على السيئات وبالعكس، فهو ما به تبين العدل. والمقصود بالوزن : العدل، كموازين الدنيا.

وأما كيفية تلك الموازين فهو بمنزلة كيفية سائر ما أخبرنا به من الغيب.

---

(١) البخاري في الدعوات (٦٤٠٦)، ومسلم في الذكر والدعاء (٢٦٩٤/ ٣١)، والترمذي في الدعوات (٣٤٦٧) وقال: «حسن غريب صحيح» ، وابن ماجه في الأدب (٣٨٠٦)، وأحمد ٢/ ٢٣٢، كلهم عن أبي هريرة.

(٢) أحمد ١/ ٤٢١ ، والحاكم في المستدرك ٣/ ٣١٧ وقال: « حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي ، وأبو يعلي في مسنده ٩/ ٢٠٩(٥٣١٠)، والطبراني في الكبير (٨٤٥٢)، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/ ٢٩٢ وقال:« رواه أحمد وأبو يعلي والبزار والطبراني من طرق».

(٣) الترمذي في الإيمان (٢٦٣٩) وقال:« حديث حسن غريب»، وابن ماجه في الزهد (٤٣٠٠)، وأحمد ٢/ ٢١٣، والحاكم في المستدرك ١/ ٦ وقال:« حديث صحيح لم يخرج في الصحيحين»، ووافقه الذهبي.

قال الشيخ:

و أطفال الكفار أصح الأقوال فيهم: « الله أعلم بما كانوا عاملين» (١)كما أجاب بذلك النبي ﷺ في الحديث الصحيح .

وطائفة من أهل الحديث وغيرهم قالوا: إنهم كلهم في النار، وذكر أنه من نصوص أحمد وهو غلط على أحمد.

وطائفة جزموا بأنهم كلهم في الجنة، واختار ذلك أبو الفرج ابن الجوزي وغيره، واحتجوا بحديث فيه رؤيا النبي ﷺ لما رأى إبراهيم الخليل وعنده أطفال المؤمنين ، قيل يا رسول الله، وأطفال المشركين؟ قال: « وأطفال المشركين».

والصواب أن يقال : « الله أعلم بما كانوا عاملين»، ولا نحكم لمُعَيَّن منهم بِجنَّة ولا نار، وقد جاء في عدة أحاديث: « أنهم يوم القيامة في عَرَصات القيامة يؤمرون وينهون، فمن أطاع دخل الجنة، ومن عصى دخل النار». وهذا هو الذي ذكره أبو الحسن الأشعري عن (أهل السنة والجماعة) . والتكليف إنما ينقطع بدخول دار الجزاء، وهي الجنة والنار.

وأما عرصات القيامة، فيمتحنون فيها كما يمتحنون في البرزخ، فيقال لأحدهم: من ربك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟ وقال تعالى : **﴿يوم يُكشَفُ عن ساقٍ ويُدعَوْنَ إلى السُّجودِ فلا يستطيعونَ﴾** الآية[القلم: ٤٢].

وقد ثبت في الصحاح - من غير وجه - حديث تَجَلي الله لعباده في الموقف، إذا قيل: «ليَتْبَع كلٌّ قوم ما كانوا يعبدون، فيتبع المشركون آلهتهم، ويبقى المؤمنون، فيتجلى لهم الرب في غير الصورة التي يعرفون فينكرونه، ثم يتجلى لهم في الصورة التي يعرفونها، فيسجد له المؤمنون، وتبقى ظهور المنافقين كقرون البقر، يريدون السجود فلا يستطيعون»(٢). وذكر قوله : **﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلا يَسْتَطِيعُونَ﴾** الآية. والكلام على هذه الأمور مبسوط في غير هذا الموضع، والله أعلم.

(١) سبق تخريجه ص ١٥١ .

(٢) مسلم في الإيمان (١٨٢ / ٢٩٩) والترمذي في صفة الجنة (٢٥٥٧) .

سُئِلَ عَنْ الكُفّار:

هل يحاسبون يوم القيامة أم لا ؟

فَأَجَابَ :

هذه المسألة تنازع فيها المتأخرون من أصحاب أحمد وغيرهم، فممن قال: إنهم لا يحاسبون: أبو بكر عبد العزيز، وأبو الحسن التميمي، والقاضي أبو يعلى، وغيرهم. وممن قال: إنهم يحاسبون: أبو حفص البرمكي من أصحاب أحمد، وأبو سليمان الدمشقي، وأبو طالب المكي.

و فصل الخطاب: أن الحساب يراد به عرض أعمالهم عليهم وتوبيخهم عليها، ويراد بالحساب موازنة الحسنات بالسيئات.

فإن أريد بالحساب المعنى الأول، فلا ريب أنهم يحاسبون بهذا الاعتبار.

وإن أريد المعنى الثاني، فإن قصد بذلك أن الكفار تبقى لهم حسنات يستحقون بها الجنة، فهذا خطأ ظاهر.

وإن أريد أنهم يتفاوتون في العقاب، فعقاب من كثرت سيئاته أعظم من عقاب من قَلَّتْ سيئاته، ومن كان له حسنات خفف عنه العذاب، كما أن أبا طالب أخف عذاباً من أبي لَهَب.

وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ﴾ [النحل: ٨٨]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ [التوبة: ٣٧]، والنار دَرَكَات، فإذا كان بعض الكفار عذابه أشد عذاباً من بعض ـ لكثرة سيئاته وقلة حسناته ـ كان الحساب لبيان مراتب العذاب ، لا لأجل دخولهم الجنة.

وَسُئِلَ شَيْخُ الإسْلام أبو العبَّاس تَقي الدين ابن تَيمية ـ قَدَّسَ اللَّه روحه ـ عن العبد المؤمن: هل يَكْفُر بالمعصيةَ أم لا ؟

فأجَابَ :

لا يكفر بمجرد الذنب ، فإنه ثبت بالكتاب والسنة وإجماع السلف أن الزاني غير المحْصَن يُجْلَد ولا يقتل ، والشارب يجلد، والقاذف يجلد، والسارق يقطع.

ولو كانوا كفاراً لكانوا مرتدين، ووجب قتلهم، وهذا خلاف الكتاب والسنة وإجماع السلف.

سُئِـــلَ عن رجل مسلم، يعمل عملاً يستوجب أن يبني له قصر في الجنة ،ويغرس له غراس بَاسمه. ثم يعمل ذنوباً يستوجب بها النار، فإذا دخل النار: كيف يكون اسمه أنه في الجنة وهو في النار؟!

فأجَـابَ :

إن تاب عن ذنوبه توبة نصوحاً ، فإن اللّه يغفر له ، ولا يحرمه ما كان وعده، بل يعطيه ذلك.

وإن لم يتب ،وزنت حسناته وسيئاته ، فإن رجحت حسناته على سيئاته كان من أهل الثواب، وإن رجحت سيئاته على حسناته كان من أهل العذاب.

وما أعد له من الثواب يحبط ـ حينئذ ـ بالسيئات، التي زادت على حسناته، كما أنه إذا عمل سيئات استحق بها النار، ثم عمل بعدها حسنات تذهب السيئات ،واللّه أعلم.

وَسُئِلَ عن الشفاعة في أهل الكبائر من أمة محمد ﷺ ، وهل يدخلون الجنة أم لا؟

فأجاب :

إن أحاديث الشفاعة في أهل الكبائر ثابتة متواترة عن النبي ﷺ ، وقد اتفق عليها السلف من الصحابة، وتابعيهم بإحسان ، وأئمة المسلمين، وإنما نازع في ذلك أهل البدع من الخوارج ، والمعتزلة ، ونحوهم.

ولا يبقى في النار أحد في قلبه مثقال ذرة من إيمان، بل كلهم يخرجون من النار ويدخلون الجنة، ويبقى في الجنة فضل. فينشئ الله لها خلقاً آخر يدخلهم الجنة، كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ (1).

وسُئِلَ عن أطفال المؤمنين هل يدومون على حالتهم التي ماتوا عليها، أم يكبرون ويتزوجون؟ وكذلك البنات هل يتزوجن؟

الجـواب :

الحمد لله، إذا دخلوا الجنة دخلوها كما يدخلها الكبار ، على صورة أبيهم آدم، طوله ستون ذراعاً في عرض سبعة أذرع ، ويتزوجون كما يتزوج الكبار.

ومن مات من النساء ولم يتزوجن، فإنها تزوج في الآخرة.

وكذلك من مات من الرجال فإنه يتزوج في الآخرة، والله ـ تعالى ـ أعلم.

---

(1) البخاري في التوحيد (٧٤٣٩)، ومسلم في الإيمان (١٨٣/٣٠٢).

وَسُئِلَ الشَّيخُ ـ رَحمَهُ اللَّه ـ:

هل يتناسل أهل الجنة؟ والولدان، هل هم ولدان أهل الجنة؟ وما حكم الأولاد وأرواح أهل الجنة والنار إذا خرجت من الجسد ، هل تكون في الجنة تنعم، أم تكون في مكان مخصوص إلى حيث يبعث الله الجسد؟ وما حكم ولد الزنا إذا مات، يكون من أهل الأعراف، أو في الجنة؟ وما الصحيح في أولاد المشركين، هل هم من أهل النار أو من أهل الجنة؟ وهل تسمى الأيام في الآخرة كما تسمى في الدنيا مثل السبت والأحد؟

فَأَجَـاب :

الولدان الذين يطوفون على أهل الجنة خَلْقٌ من خَلْق الجنة ، ليسوا بأبناء أهل الدنيا، بل أبناء أهل الدنيا إذا دخلوا الجنة يكمل خلقهم كأهل الجنة على صورة آدم، أبناء ثلاث وثلاثين سنة، في طول ستين ذراعاً، وقد روى ـ أيضا ـ أن العرض سبعة أذرع.

وأرواح المؤمنين في الجنة، وأرواح الكافرين في النار، تنعم أرواح المؤمنين، وتعذب أرواح الكافرين، إلى أن تعاد إلى الأبدان.

وولد الزنا إن آمن وعمل صالحاً دخل الجنة، وإلا جوزي بعمله كما يجازى غيره، والجزاء على الأعمال، لا على النسب، وإنما يذم ولد الزنا ؛ لأنه مَظنَّة أن يعمل عملاً خبيثًا، كما يقع كثيراً . كما تحمد الأنساب الفاضلة، لأنها مظنة عمل الخير، فأما إذا ظهر العمل فالجزاء عليه، وأكرم الخلق عند الله أتقاهم.

وأما أولاد المشركين،فأصح الأجوبة فيهم جواب رسول الله ﷺ،كما في الصحيحين: «ما من مولود إلا يولد على الفطرة» الحديث[1] قيل :يا رسول الله، أرأيت من يموت من أطفال المشركين وهو صغير؟ قال: «الله أعلم بما كانوا عاملين» [2] .فلا يحكم على معين منهم لا بجنة ولا بنار. ويروى: «أنهم يوم القيامة يمتحنون في عرصات القيامة، فمن أطاع الله حينئذ دخل الجنة ومن عصى دخل النار» .

ودلت الأحاديث الصحيحة أن بعضهم في الجنة، وبعضهم في النار. والجنة ليس فيها شمس ولا قمر، ولا ليل ولا نهار، لكن تعرف البُكْرَة والعشيَّة بنور يظهر من قبل العرش، والله أعلم.

---

(١) البخارى فى القدر (٦٥٩٩) .

(٢) سبق تخريجه ص ١٥١ .

وَسُئِلَ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ عن رجل قيل له: إنه ورد عن النبي ﷺ : «أن أهل الجنة يأكلون ويشربون، ويتمتعون، ولا يبولون ولا يَتغَوَّطون»(١). فقال: من أكل وشرب بال وتَغَوَّطَ. ثم قيل له : إن في الجنة طيوراً ، إذا اشتهى صار قدامه على أي صورة أراد من الأطعمة وغيرها ، فقال: هذا فُشَار(٢). هل بجحده هذا يكفر ويجب قتله أم لا؟

فَأَجَـابَ :

الأكل والشرب في الجنة ثابت بكتاب الله، وسنة رسوله، وإجماع المسلمين. وهو معلوم بالاضطرار من دين الإسلام، وكذلك الطيور والقصور في الجنة بلا ريب، كما وصف ذلك في الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ ، وكذلك أن أهل الجنة لا يبولون ولا يتغوطون ولا يبصُقون، لم يخالف من المؤمنين بالله ورسوله أحد، وإنما المخالف في ذلك أحد رجلين: إما كافر، وإما منافق.

أما الكافر، فإن اليهود والنصارى ينكرون الأكل والشرب والنكاح في الجنة، يزعمون أن أهل الجنة إنما يتمتعون بالأصوات المطربة والأرواح الطيبة مع نعيم الأرواح، وهم يقرون مع ذلك بحشر الأجساد مع الأرواح ونعيمها وعذابها.

وأما طوائف من الكفار، وغيرهم من الصابئة والفلاسفة ومن وافقهم، فيقرون بحشر الأرواح فقط، وأن النعيم والعذاب للأرواح فقط.

وطوائف من الكفار والمشركين وغيرهم ، ينكرون المعاد بالكلية ، فلا يقرون لا بمعاد الأرواح، ولا الأجساد. وقد بين الله ـ تعالى ـ في كتابه علي لسان رسوله أمر معاد الأرواح، والأجساد، ورد على الكافرين والمنكرين لشيء من ذلك؛ بياناً في غاية التمام والكمال .

وأما المنافقون من هذه الأمة، الذين لا يقرون بألفاظ القرآن والسنة المشهورة فإنهم يحرفون الكلم عن مواضعه، ويقولون هذه أمثال ضربت لنفهم المعاد الروحاني، وهؤلاء مثل القرامطة الباطنية الذين قولهم مؤلف من قول المجوس والصابئة، ومثل المتفلسفة الصابئة المنتسبين إلى الإسلام، وطائفة ممن ضاهوهم، من كاتب ، أو متطبب، أو متكلم،

---

(١) البخاري في الأنبياء (٣٣٢٧)، ومسلم في الجنة (٢٨٣٤/ ١٥، ١٦)، وابن ماجه في الزهد (٤٣٣٣)، وأحمد ٢/ ٢٣٢، ٢٥٣.

(٢) الفُشَار: الذي تستعمله العامة ، ليس من كلام العرب. انظر: القاموس، مادة « فشر» .

أو متصوف ـ كأصحاب « رسائل إخوان الصفا» وغيرهم ـ أو منافق . وهؤلاء كلهم كفار يجب قتلهم باتفاق أهل الإيمان؛ فإن محمداً ﷺ قد بين ذلك بياناً شافيًا قاطعاً للعذر، وتواتر ذلك عند أمته، خاصها وعامها. وقد ناظره بعض اليهود في جنس هذه المسألة وقال: يا محمد ، أنت تقول: إن أهل الجنة يأكلون ويشربون، ومن يأكل ويشرب لابد له من خلاء. فقال النبي ﷺ :«رَشْحٌ كرشح المِسْك»(١).

ويجب على ولي الأمر قتل من أنكر ذلك، ولو أظهر التصديق بألفاظه، فكيف بمن ينكر الجميع؟ والله أعلم.

سُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

هل أهل الجنة يأكلون ويشربون وينكحون بتلذذ كالدنيا؟

وهل تبعث هذه الأجسام بعينها؟

وهل عيسى حي أم ميت ؟

وهل إذا نزل يحكم بشريعة محمد ﷺ أم بشريعته الأولى، أم تحدث له شريعة؟

فَأَجَابَ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ـ:

أما أهل الجنة فيأكلون ، ويشربون، وينكحون، متنعمين بذلك بإجماع المسلمين، كما نطق به الكتاب والسنة ، وإنما ينكر ذلك من ينكره من اليهود والنصارى.

وهذه الأجساد هي التي تبعث كما نطق به الكتاب والسنة.

وعيسى حيٌّ في السماء لم يمت بَعدُ، وإذا نزل من السماء لم يحكم إلا بالكتاب والسنة، لا بشيء يخالف ذلك، والله أعلم.

(١) البخاري في بدء الخلق(٣٢٤٦)، ومسلم في الجنة (٢٨٣٥/١٨، ١٩) ، والترمذي في صفة الجنة (٢٥٣٧) وأحمد ٢/ ٢٣٢، ٢٥٣.

قال شيخ الإسلام ـ قدس اللَّهُ رُوحَهُ ـ:

فَصل

وأفضل الأنبياء بعد محمد ﷺ إبراهيم الخليل ، كما ثبت في صحيح مسلم عن أنس عن النبي ﷺ: «أنه خَيْر البَرِيَّة» (١).

وكذلك قال العلماء، منهم: الربيع بن خُثَيْم (٢) قال: لا أفضل على نبينا أحداً، ولا أفضل على إبراهيم بعد نبينا أحداً.

سُئلَ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ـ فيمن يقول : إن غير الأنبياء يبلغ درجتهم بحيث يأمنون مَكر اللّه: هَل يأثم بهذا الاعتقاد؟

فأَجَاب :

من اعتقد أن في أولياء اللّه من لا يجب عليه اتباع المرسلين وطاعتهم فهو كافر، يستتاب، فإن تاب وإلا قتل، مثل من يعتقد أن في أمة محمد ﷺ من يستغنى عن متابعته كما استغنى الخضر عن متابعة موسى، فإن موسى لم تكن دعوته عامة، بخلاف محمد ﷺ فإنه مبعوث إلى كل أحد ، فيجب على كل أحد متابعة أمره، وإذا كان من اعتقد سقوط طاعته عنه كافراً، فكيف من اعتقد أنه أفضل منه، أو أنه يصير مثله! .

وأما من اعتقد أن من الأولياء من يعلم أنه من أهل الجنة، كما بشر غير واحد من الصحابة بالجنة، وكما قد يعرف اللّه بعض الأولياء أنه من أهل الجنة، فهذا لا يكفر .

ومع هذا ، فلابد له من خشية اللّه ـ تعالى ، واللّه أعلم .

---

(١) مسلم في الفضائل (٢٣٦٩/ ١٥٠).

٢) في ا لمطبوعة :« خيثم» والمثبت من كتب الرجال.

سئلَ الشَّيْخُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عن رجل قال : إن الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - معصومون من الكبائر، دون الصغائر، فكفَّره رجل بهذه، فهل قائل ذلك مخطئ أو مصيب؟ وهل قال أحد منهم بعصمة الأنبياء مطلقاً؟ وما الصواب في ذلك؟

فَأَجَــاب :

الحمد لله رب العالمين، ليس هو كافراً باتفاق أهل الدين ، ولا هذا من مسائل السب المتنازع في استتابة قائله بلا نزاع ، كما صرح بذلك القاضي عياض وأمثاله مع مبالغتهم في القول بالعصمة، وفي عقوبة السَّابِّ؛ ومع هذا فهم متفقون على أن القول بمثل ذلك ليس هو من مسائل السب والعقوبة، فضلا أن يكون قائل ذلك كافراً، أو فاسقاً؛ فإن القول بأن الأنبياء معصومون عن الكبائر دون الصغائر، هو قول أكثر علماء الإسلام وجميع الطوائف ، حتى إنه قول أكثر أهل الكلام، كما ذكر «أبو الحسن الآمدي»(1) أن هذا قول أكثر الأشعرية، وهو - أيضاً - قول أكثر أهل التفسير والحديث والفقهاء، بل هو لم ينقل عن السلف والأئمة والصحابة والتابعين وتابعيهم إلا ما يوافق (2) هذا القول، ولم ينقل عنهم ما يوافق القول. . . (3).

وإنما نقل ذلك القول في العصر المتقدم عن الرافضة ، ثم عن بعض المعتزلة ، ثم وافقهم عليه طائفة من المتأخرين.

وعامة ما ينقل عن جمهور العلماء، أنهم غير معصومين عن الإقرار على الصغائر ولا يقرون عليها، ولا يقولون: إنها لا تقع بحال ، وأول من نقل عنهم من طوائف الأمة القول بالعصمة مطلقاً ، وأعظمهم قولاً لذلك الرافضةُ ، فإنهم يقولون بالعصمة حتى ما يقع على سبيل النسيان والسهو والتأويل.

---

(1) هو أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي ، ويلقب بسيف الدين الآمدي، كان في أول اشتغاله حنبلي المذهب، ثم انتقل إلى مذهب الإمام الشافعي ، قام مدة ببغداد ، ثم انحدر إلى الشام واشتغل بفنون المعقول، ثم انتقل إلى مصر، وله مصنفات كثيرة في أصول الفقه والدين والمنطق وغيرها، ولد سنة ٥٥١هـ وتوفى سنة ٦٣١ هـ. [وفيات الأعيان ٣/ ٢٩٣، ٢٩٤، لسان الميزان ٣/ ١٦٠، ١٦١].

(2) في المطبوعة :« يواقف» وهو خطأ.

(3) بياض قدر ستة أسطر.

وينقلون ذلك إلى من يعتقدون إمامته، وقالوا بعصمة عليّ ، والاثنى عشر، ثم الإسماعيلية الذين كانوا ملوك القاهرة، وكانوا يزعمون أنهم خلفاء علويون فاطميون،وهم عند أهل العلم من ذرية عُبَيد الله القَدَّاح ، كانوا هم وأتباعهم يقولون بمثل هذه العصمة لأئمتهم ونحوهم، مع كونهم كما قال فيهم أبو حامد الغزالي - في كتابه الذي صنفه في الرد عليهم - قال : ظاهر مذهبهم الرفض ، وباطنه الكفر المحض.

وقد صنف القاضي أبو يعلى وصف مذاهبهم في كتبه، وكذلك غير هؤلاء من علماء المسلمين، فهؤلاء وأمثالهم من الغلاة القائلين بالعصمة، وقد يُكفِّرون من ينكر القول بها، وهؤلاء الغالية هم كفار باتفاق المسلمين، فمن كفر القائلين بتجويز الصغائر عليهم كان مضاهياً لهؤلاء الإسماعيلية، والنصيرية، والرافضة، والاثنى عشرية، ليس هو قول أحد من أصحاب أبي حنيفة، ولا مالك، ولا الشافعي، ولا المتكلمين - المنتسبين إلى السنة المشهورين - كأصحاب أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كُلاب، وأبي الحسن على بن إسماعيل الأشعري، وأبي عبد الله محمد بن كَرَّام(١)، وغير هؤلاء، ولا أئمة التفسير ولا الحديث، ولا التصوف. ليس التكفير بهذه المسألة قول هؤلاء ، فالمكفر بمثل ذلك يستتاب، فإن تاب وإلا عوقب على ذلك عقوبة تردعه وأمثاله عن مثل هذا ، إلا أن يظهر منه ما يقتضى كفره وزندقته، فيكون حكمه حكم أمثاله.

وكذلك المُفَسِّق بمثل هذا من كلام يجب أن يُعَزَّر بعد إقامة الحجة عليه ، فإن هذا تفسيق لجمهور أئمة الإسلام.

وأما التصويب والتخطئة في ذلك، فهو من كلام العلماء الحافظين من علماء المسلمين المنتسبين إلى السنة والجماعة ، وتفصيل القول في ذلك يحتاج إلى بسط طويل لا تحتمله هذه الفتوى ، والله أعلم .

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بن كَرَّام السجستاني، شيخ الكَرَّامية، ساقط الحديث على بدعه، كان يكثر عن الكذابين، قال عنه ابن حبان : خذل حتى أخذ من المذاهب أردأها، ومن الأحاديث أوهاها. [لسان الميزان ٥/ ٤٠٠-٤٠٢، الأعلام للزركلي ٧/ ١٤].

سُئِلَ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ـ عن رجلين تنازعا في أمر نبي الله عيسى ابن مريم ـ عليه السلام ـ فقال أحدهما : إن عيسى ابن مريم توفاه الله ثم رفعه إليه، وقال الآخر: بل رفعه إليه حيا. فما الصواب في ذلك؟ وهل رفعه بجسده ، أو روحه أم لا؟ وما الدليل على هذا وهذا ؟ وما تفسير قوله تعالى : ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥] ؟

فَأَجَابَ :

الحمد لله، عيسى ـ عليه السلام ـ حي، وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «ينزل فيكم ابن مريم حكماً عدلاً، وإماماً مقسطاً، فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية»(١) ، وثبت في الصحيح عنه: أنه ينزل على المنارة البيضاء شرقي دمشق، وأنه يقتل الدَّجَّال(٢) . ومن فارقت روحه جسده لم ينزل جسده من السماء، وإذا أحيي فإنه يقوم من قبره.

وأما قوله تعالى: ﴿إِنِّي(٣) مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ، فهذا دليل على أنه لم يَعْنِ بذلك الموت؛ إذ لو أراد بذلك الموت لكان عيسى في ذلك كسائر المؤمنين؛ فإن الله يقبض أرواحهم ويعرج بها إلى السماء ، فعلم أن ليس في ذلك خاصية، وكذلك قوله : ﴿وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ، ولو كان قد فارقت روحه جسده لكان بدنه في الأرض كبدن سائر الأنبياء، أو غيره من الأنبياء.

وقد قال تعالى في الآية الأخرى: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِن شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا. بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٧، ١٥٨] ، فقوله هنا: ﴿بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ يبين أنه رفع بدنه وروحه، كما ثبت في الصحيح أنه ينزل بدنه وروحه؛ إذ لو أريد موته لقال: وما قتلوه وما صلبوه، بل مات. فقوله : ﴿بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ يبين أنه رفع بدنه وروحه ،كما ثبت في الصحيح أنه ينزل بدنه وروحه.

---

(١) البخاري في الأنبياء (٣٤٤٨) ، ومسلم في الإيمان (١٥٥/٢٤٢) ، والترمذي في الفتن (٢٢٣٣)، وابن ماجه في الفتن (٤٠٧٨)، وأحمد ٢/ ٢٧٢، ٣٩٤.

(٢) أبو داود في الملاحم (٤٣٢١)، والترمذي في الفتن (٢٢٤٠) وابن ماجه في الفتن (٤٠٧٥).

(٣) في المطبوعة : « إن» والصواب ما أثبتناه.

ولهذا قال من قال من العلماء: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾: أي: قابضك، أي: قابض روحك وبدنك، يقال: تَوَفَّيْتُ الحسابَ واستوفيتُه، ولفظ التَّوَفِّي لا يقتضي نفسه تَوَفِّي الروح دون البدن، ولا تَوَفِّيهما جميعاً، إلا بقرينة منفصلة.

وقد يراد به توفي النوم كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ [الزمر: ٤٢]، وقوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ٦٠]، وقوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ [الأنعام: ٦١]، وقد ذكروا في صفة توفي المسيح ما هو مذكور في موضعه. والله ـ تعالى ـ أعلم.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

سُئِلَ الشَّيخُ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ـ :

هل صح عن النبي ﷺ أن الله ـ تبارك وتعالى ـ أحيا له أبويه حتى أسلما على يديه، ثم ماتا بعد ذلك ؟

فَأَجَاب :

لم يصح ذلك عن أحد من أهل الحديث، بل أهل المعرفة متفقون على أن ذلك كذب مختلق، وإن كان قد روى في ذلك أبو بكر ـ يعني الخطيب ـ في كتابه «السابق واللاحق»، وذكره أبو القاسم السهيلي في «شرح السيرة» بإسناد فيه مجاهيل ، وذكره أبو عبد الله القرطبي في «التذكرة» ، وأمثال هذه المواضع، فلا نزاع بين أهل المعرفة أنه من أظهر الموضوعات كذباً ،كما نص عليه أهل العلم، وليس ذلك في الكتب المعتمدة في الحديث، لا في الصحيح ولا في السنن ولا في المسانيد ونحو ذلك من كتب الحديث المعروفة، ولا ذكره أهل كتب المغازي والتفسير، وإن كانوا قد يروون الضعيف مع الصحيح؛ لأن ظهور كذب ذلك لا يخفى على متدين، فإن مثل هذا لو وقع لكان مما تتوافر الهمم والدواعي على نقله ، فإنه من أعظم الأمور خرقاً للعادة من وجهين:

من جهة إحياء الموتى، ومن جهة الإيمان بعد الموت، فكان نقل مثل هذا أولى من نقل غيره، فلما لم يروه أحد من الثقات علم أنه كذب.

والخطيب البغدادي هو في كتاب «السابق واللاحق» مقصوده أن يذكر من تقدم ومن تأخر من المحدثين عن شخص واحد، سواء كان الذي يروونه صدقاً أو كذباً، وابن شاهين يروي الغَثَّ والسَّمين، والسهيلي إنما ذكر ذلك بإسناد فيه مجاهيل.

ثم هذا خلاف الكتاب، والسنة الصحيحة والإجماع. قال الله تعالى : ﴿ **إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ فَأُوْلَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا** (١) .**وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الآنَ وَلا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ**﴾ [النساء: ١٧ ، ١٨].

فبين الله تعالى : أنه لا توبة لمن مات كافراً، وقال تعالى :﴿**فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا سُنَّتَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ**﴾ [غافر: ٨٥]. فأخبر أن

(١) في المطبوعة :«غفوراً رحيمًا» والصواب ما أثبتناه.

سنته في عباده أنه لا ينفع الإيمان بعد رؤية البأس؛ فكيف بعد الموت؟ ونحو ذلك من النصوص.

وفي صحيح مسلم: أن رجلاً قال للنبي ﷺ : أين أبي ؟ قال: « إن أباك في النار» . فلما أدبر دعاه فقال: « إن أبي وأباك في النار»(١).

وفي صحيح مسلم ـ أيضاً ـ أنه قال : «استأذنت ربي أن أزور قبر أمي، فأذن لي ، واستأذنته في أن أستغفر لها فلم يأذن لي ، فزوروا القبور، فإنها تُذكِّر الآخرة»(٢).

وفي الحديث ـ الذي في المسند وغيره ـ قال: « إن أمي مع أمك في النار» (٣)، فإن قيل : هذا في عام الفتح والإحياء كان بعد ذلك في حجة الوداع؛ ولهذا ذكر ذلك من ذكره، وبهذا اعتذر صاحب التذكرة، وهذا باطل لوجوه:

الأول: أن الخبر عما كان ويكون لا يدخله نسخ، كقوله في أبي لهب: ﴿**سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ**﴾ [المسد:٣] ، وكقوله في الوليد :﴿ **سَأُرْهِقُهُ صَعُودًا** ﴾ [المدثر:١٧].

وكذلك في :«إن أبي وأباك في النار» و «إن أمي وأمك في النار» ، وهذا ليس خبراً عن نار يخرج منها صاحبها كأهل الكبائر؛ لأنه لو كان كذلك لجاز الاستغفار لهما، ولو كان قد سبق في علم الله إيمانهما لم ينهه عن ذلك ، فإن الأعمال بالخواتيم، ومن مات مؤمنا فإن الله يغفر له، فلا يكون الاستغفار له ممتنعاً.

الثاني : أن النبي ﷺ زار قبر أمه؛ لأنها كانت بطريقه بالحَجُون عند مكة عام الفتح، وأما أبوه فلم يكن هناك، ولم يزره؛ إذ كان مدفوناً بالشام في غير طريقه، فكيف يقال: أحيي له ؟

الثالث : أنهما لو كانا مؤمنين إيماناً ينفع ،كانا أحق بالشهرة والذكر من عميه: حمزة والعباس، وهذا أبعد مما يقوله الجهال من الرافضة ونحوهم، من أن أبا طالب آمن، ويحتجون بما في السيرة من الحديث الضعيف، وفيه أنه تكلم بكلام خفي وقت الموت.

ولو أن العباس ذكر أنه آمن لما كان قال للنبي ﷺ : عمك الشيخ الضال كان ينفعك فهل نفعته بشيء؟ فقال: « وجدته في غمرة من نار فشفعت فيه حتى صار في ضحضاح من نار، في رجليه نعلان من نار يغلي منهما دماغه، ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار»(٤).

---

(١) مسلم في الإيمان (٣٤٧/٢٠٣).
(٢) مسلم فى الجنائز (٩٧٦ / ١٠٥ ، ١٠٨) .
(٣) أحمد ١١/٤.
(٤) مسلم فى الإيمان (٢٠٩ / ٣٥٧ ، ٣٥٨) .

هذا باطل مخالف لما في الصحيح وغيره، فإنه كان آخر شيء قاله: هو على ملة عبد المطلب، وأن العباس لم يشهد موته، مع أن ذلك لو صح لكان أبو طالب أحق بالشهرة من حمزة والعباس، فلما كان من العلم المتواتر المستفيض بين الأمة ـ خلفاً عن سلف ـ أنه لم يذكر أبو طالب ولا أبواه في جملة من يذكر من أهله المؤمنين، كحمزة ، والعباس، وعلي ، وفاطمة، والحسن والحسين ـ رضي الله عنهم ـ كان هذا من أبين الأدلة على أن ذلك كذب.

الرابع : أن الله تعالى قال: ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ ﴾ إلى قوله: ﴿لأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن شَيْءٍ ﴾ [الممتحنة: ٤] ، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لأَبِيهِ إِلاَّ عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾ [التوبة: ١١٤].

فأمر بالتأسي بإبراهيم والذين معه، إلا في وعد إبراهيم لأبيه بالاستغفار، وأخبر أنه لما تبين له أنه عدو لله تبرأ منه. والله أعلم.

سُئِلَ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ عن هذه الأحاديث: أن النبي ﷺ رأى موسى ـ عليه السلام ـ وهو يصلي في قبره، ورآه وهو يطوف بالبيت، ورآه في السماء، وكذلك بعض الأنبياء. وهل إذا مات أحد يبقى له عمل، والحديث أنه ينقطع عمله؟ وهل ينتفع بهذه الصلاة والطواف؟ وهل رأى الأنبياء بأجسادهم في هذه الأماكن أم بأرواحهم؟

فأجَاب :

الحمد لله رب العالمين، أما رؤيا موسى ـ عليه السلام ـ في الطواف، فهذا كان رؤيا منام، لم يكن ليلة المعراج ـ كذلك جاء مفسرا ـ كما رأى المسيح أيضاً، ورأى الدجال. وأما رؤيته ورؤية غيره من الأنبياء ليلة المعراج في السماء ـ لما رأى آدم في السماء الدنيا، ورأى يحيى وعيسى في السماء الثانية، ويوسف في الثالثة ، وإدريس في الرابعة، وهارون في الخامسة، وموسى في السادسة، وإبراهيم في السابعة ـ أو بالعكس ، فهذا رأى أرواحهم مصورة في صور أبدانهم.

وقد قال بعض الناس : لعله رأى نفس الأجساد المدفونة في القبور، وهذا ليس بشيء.

لكن عيسى صعد إلى السماء بروحه وجسده، وكذلك قد قيل في إدريس.

وأما إبراهيم وموسى وغيرهما، فهم مدفونون في الأرض.

والمسيح ـ ﷺ وعلى سائر النبيين ـ لابد أن ينزل إلى الأرض على المنارة البيضاء شرقي دمشق ، فيقتل الدجال، ويكسر الصليب، ويقتل الخنزير، كما ثبت ذلك في الأحاديث الصحيحة(١)؛ ولهذا كان في السماء الثانية مع أنه أفضل من يوسف، وإدريس، وهارون؛ لأنه يريد النزول إلى الأرض قبل يوم القيامة ، بخلاف غيره.

وآدم كان في سماء الدنيا ؛لأن نَسَم بنيه تعرض عليه ـ أرواح السعداء ـ والأشقياء لا تفتح لهم أبواب السماء ، ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط ـ فلا بد إذا عرضوا عليه أن يكون قريباً منهم.

---

(١) سبق تخريجها ص ١٩٧ .

وأما كونه رأى موسى قائما يصلي في قبره، ورآه في السماء أيضاً ،فهذا لا منافاة بينهما، فإن أمر الأرواح من جنس أمر الملائكة، في اللحظة الواحدة تصعد ، وتهبط كالملك ، ليست في ذلك كالبدن.

وقد بسطت الكلام على أحكام الأرواح بعد مفارقة الأبدان في غير هذا الموضع، وذكرت بعض ما في ذلك من الأحاديث، والآثار، والدلائل .

وهذه الصلاة ونحوها مما يتمتع بها الميت، ويتنعم بها كما يتنعم أهل الجنة بالتسبيح، فإنهم يُلْهَمون التسبيح كما يلهم الناس في الدنيا النَّفَس، فهذا ليس من عمل التكليف الذي يطلب له ثواب منفصل، بل نفس هذا العمل هو من النعيم الذي تتنعم به الأنفس وتتلذذ به .

وقول النبي ﷺ :« إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية ، وعلم ينتفع به، وولد صالح يدعو له» [1] ،يريد به العمل الذي يكون له ثواب، لم يرد به نفس العمل الذي يتنعم به، فإن أهل الجنة يتنعمون بالنظر إلى الله، ويتنعمون بذكره وتسبيحه، ويتنعمون بقراءة القرآن، ويقال لقارئ القرآن: اقرأ وارْقَ، ورتِّل كما كنت ترتل في الدنيا، فإن منزلك عند آخر آية تقرؤها.

ويتنعمون بمخاطبتهم لربهم ومناجاته، وإن كانت هذه الأمور في الدنيا أعمالاً يترتب عليها الثواب فهي في الآخرة أعمال يتنعم بها صاحبها أعظم من أكله وشربه ونكاحه، وهذه كلها أعمال أيضاً والأكل والشرب والنكاح في الدنيا مما يؤمر به ويثاب عليه مع النية الصالحة، وهو في الآخرة نفس الثواب الذي يتنعم به . والله أعلم.

وهذا قدر ما احتملته هذه الورقة، فإن هذه المسائل لها بسط طويل.

---

(١) مسلم فى الوصية (١٦٣١ / ١٤) .

سُئِلَ الشَّيْخُ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ عن الذبيح من ولد خليل الله إبراهيم ـ عليه السلام ـ هل هو إسماعيل، أو إسحاق؟

فَأَجَاب:

الحمد لله رب العالمين، هذه المسألة فيها مذهبان مشهوران للعلماء، وكل منهما مذكور عن طائفة من السلف، وذكر أبو يعلى في ذلك روايتين عن أحمد، ونصر أنه إسحاق، اتباعاً لأبي بكر عبد العزيز، وأبو بكر اتبع محمد بن جرير. ولهذا يذكر أبو الفرج بن الجوزي أن أصحاب أحمد ينصرون أنه إسحاق، وإنما ينصره هذان، ومن اتبعهما، ويحكى ذلك عن مالك نفسه لكن خالفه طائفة من أصحابه.

وذكر الشريف أبو علي بن أبي يوسف: أن الصحيح في مذهب أحمد أنه إسماعيل، وهذا هو الذي رواه عبد الله بن أحمد عن أبيه، قال: مذهب أبي أنه إسماعيل، وفي الجملة فالنزاع فيها مشهور، لكن الذي يجب القطع به أنه إسماعيل، وهذا الذي عليه الكتاب والسنة والدلائل المشهورة، وهو الذي تدل عليه التوراة التي بأيدي أهل الكتاب.

وأيضا، فإن فيها أنه قال لإبراهيم: اذبح ابنك وحيدك. وفي ترجمة أخرى: بِكْرك، وإسماعيل هو الذي كان وحيده وبكره باتفاق المسلمين وأهل الكتاب، لكن أهل الكتاب حرَّفوا، فزادوا إسحاق، فتلقى عنهم ذلك من تلقاه، وشاع عند بعض المسلمين أنه إسحاق، وأصله من تحريف أهل الكتاب.

ومما يدل على أنه إسماعيل قصة الذبيح المذكورة في سورة الصافات، قال تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَاهُ (1) بِغُلامٍ حَلِيمٍ﴾ [الصافات: ١٠١]، وقد انطوت البشارة على ثلاث: على أن الولد غلام ذكر، وأنه يبلغ الحلم، وأنه يكون حليماً. وأي حلم أعظم من حلمه حين عرض عليه أبوه الذبح فقال: ﴿سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ﴾[الصافات: ١٠٢]؟ وقيل: لم ينعت الله الأنبياء بأقل من الحلم، وذلك لعزة وجوده، ولقد نعت إبراهيم به في قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾ [التوبة: ١١٤]، ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُّنِيبٌ﴾ [هود: ٧٥] لأن الحادثة شهدت بحلمهما: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَىٰ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانظُرْ مَاذَا تَرَىٰ قَالَ يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ﴾إلى قوله: ﴿وَفَدَيْنَاهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الآخِرِينَ. سَلامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ. كَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ. إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُؤْمِنِينَ. وَبَشَّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ. وَبَارَكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَىٰ

(1) في المطبوعة: «وبشرناه» والصواب ما أثبتناه.

إسْحَاقَ وَمِن ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ مُبِينٌ ﴾ [الصافات: ١٠٢-١١٣].

فهذه القصة تدل على أنه إسماعيل من وجوه:

أحدها: أنه بشره بالذبيح وذكر قصته أولا، فلما استوفى في ذلك قال: ﴿ وَبَشَّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ. وَبَارَكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَىٰ إِسْحَاقَ ﴾ [الصافات: ١١٢، ١١٣] ، فبين أنهما بشارتان: بشارة بالذبيح، وبشارة ثانية بإسحاق، وهذا بين.

الثاني: أنه لم يذكر قصة الذبيح في القرآن إلا في هذا الموضع، وفي سائر المواضع يذكر البشارة بإسحاق خاصة، كما في سورة هود، من قوله تعالى: ﴿ وَامْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود: ٧١]، فلو كان الذبيح إسحاق لكان خلفاً للوعد في يعقوب، وقال تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لا تَخَفْ وَبَشَّرُوهُ(١) بِغُلامٍ عَلِيمٍ. فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ ﴾ [الذاريات: ٢٨، ٢٩] ، وقال تعالى في سورة الحجر: ﴿قَالُوا لا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلامٍ عَلِيمٍ. قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰ أَن مَّسَّنِيَ الْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ. قَالُوا بَشَّرْنَاكَ بِالْحَقِّ فَلا تَكُن مِّنَ الْقَانِطِينَ ﴾ [الحجر: ٥٣-٥٥] ، ولم يذكر أنه الذبيح، ثم لما ذكر البشارتين جميعاً: البشارة بالذبيح والبشارة بإسحاق بعده، كان هذا من الأدلة على أن إسحاق ليس هو الذبيح.

ويؤيد ذلك أنه ذكر هبته وهبة يعقوب لإبراهيم في قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً وَكُلاًّ جَعَلْنَا صَالِحِينَ ﴾ [الأنبياء: ٧٢]، وقوله: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ [وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ] (٢) وَآتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [العنكبوت: ٢٧]، ولم يذكر الله الذبيح.

الوجه الثالث: أنه ذكر في الذبيح أنه غلام حليم، ولما ذكر البشارة بإسحاق ذكر البشارة بغلام عليم في غير هذا الموضع، والتخصيص لابد له من حكمة، وهذا مما يقوي اقتران الوصفين، والحلم هو مناسب للصبر الذي هو خلق الذبيح.

وإسماعيل وصف بالصبر في قوله تعالى: ﴿وَإِسْمَاعِيلَ وَإِدْرِيسَ (٣)وَذَا الْكِفْلِ كُلٌّ مِّنَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٥]، وهذا أيضاً وجه ثالث فإنه قال في الذبيح: ﴿ يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ﴾ [الصافات: ١٠٢]، وقد وصف الله إسماعيل أنه من الصابرين، ووصف الله ـ تعالى ـ إسماعيل أيضًا بصدق الوعد في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ

(١) في المطبوعة: «وبشرناه» والصواب ما أثبتناه.

(٢) سقط من المطبوعة .

(٣) في المطبوعة: « واذكر إسماعيل واليسع» والصواب ما أثبتناه.

﴿كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ﴾ [مريم: ٥٤] ؛ لأنه وعد أباه من نفسه الصبر على الذبح فوفى به.

الوجه الرابع : أن البشارة بإسحاق كانت معجزة ؛ لأن العجوز عقيم؛ ولهذا قال الخليل ـ عليه السلام ـ: ﴿أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰ أَن مَّسَّنِيَ الْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾[الحجر: ٥٤] ، وقالت امرأته: ﴿ أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢]، وقد سبق أن البشارة بإسحاق في حال الكِبَر، وكانت البشارة مشتركة بين إبراهيم وامرأته.

وأما البشارة بالذبيح، فكانت لإبراهيم ـ عليه السلام ـ وامتحن بذبحه دون الأم المبشرة به، وهذا مما يوافق ما نقل عن النبي ﷺ وأصحابه في الصحيح وغيره: من أن إسماعيل لما ولدته هاجر غارت سارة ، فذهب إبراهيم بإسماعيل وأمه إلى مكة، وهناك أمر بالذبح. وهذا مما يؤيد أن هذا الذبيح دون ذلك.

ومما يدل على أن الذبيح ليس هو إسحاق، أن الله تعالى قال: ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾[هود: ٧١]، فكيف يأمر بعد ذلك بذبحه؟ والبشارة بيعقوب تقتضي أن إسحاق يعيش ويولد له يعقوب، ولا خلاف بين الناس أن قصة الذبيح كانت قبل ولادة يعقوب، بل يعقوب إنما ولد بعد موت إبراهيم ـ عليه السلام ـ وقصة الذبيح كانت في حياة إبراهيم بلا ريب.

ومما يدل على ذلك: أن قصة الذبيح كانت بمكة، والنبي ﷺ لما فتح مكة كان قرنا الكبش في الكعبة، فقال النبي ﷺ للسادن: «إني آمرك أن تخمر قرني الكبش فإنه لا ينبغي أن يكون في القبلة ما يلهي المصلي»[(١)].

ولهذا جعلت منى محلا للنسك من عهد إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام، وهما اللذان بنيا البيت بنص القرآن.

ولم ينقل أحد أن إسحاق ذهب إلى مكة ، لا من أهل الكتاب،ولا غيرهم ، لكن بعض المؤمنين من أهل الكتاب يزعمون أن قصة الذبح كانت بالشام، فهذا افتراء. فإن هذا لو كان ببعض جبال الشام لعرف ذلك الجبل ، وربما جعل مَنْسكاً كما جعل المسجد الذي بناه إبراهيم وما حوله من المشاعر.

وفي المسألة دلائل أخرى على ما ذكرناه، وأسئلة أوردها طائفة؛ كابن جرير، والقاضي أبي يعلى ، والسهيلي، ولكن لا يتسع هذا الموضع لذكرها والجواب عنها ، والله ـ عز وجل ـ أعلم.

والحمد لله رب العالمين. وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً.

---

(١) أحمد ٤ / ٦٨ ، ٥ / ٣٨٠ ، عن امرأة بنى سليم .

وَسُئِلَ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ عن «الخضر» و «إلياس» ، هل هما معمران؟ بينوا لنا ـ رحمكم الله تعالى .

فأجاب :

إنهما ليسا في الأحياء ، ولا معمران، وقد سأل إبراهيم الحربي أحمد بن حنبل عن تعمير الخضر وإلياس، وأنهما باقيان يريان ويروى عنهما، فقال الإمام أحمد : من أحال على غائب لم ينصف منه، وما ألقى هذا إلا شيطان.

وسئل البخاري عن الخضر وإلياس : هل هما في الأحياء؟ فقال: كيف يكون هذا وقد قال النبي ﷺ : «لا يبقى على رأس مائة سنة ممن هو على وجه الأرض أحد؟»[1] .

وقال أبو الفرج ابن الجوزي : قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ الْخُلْدَ﴾ [الأنبياء: ٣٤] وليس هما في الأحياء . والله أعلم.

(١) البخاري في العلم (١١٦) ، وفي المواقيت (٥٦٤) ، وأحمد ٢/١٢١، ١٣١، كلاهما عن ابن عمر.

سُئِلَ الشَّيْخُ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ:

هل كان الخضر ـ عليه السلام ـ نبياً أو ولياً ؟ وهل هو حي إلى الآن؟ وإن كان حياً فما تقولون فيما روى عن النبي ﷺ أنه قال: « لو كان حياً لزارني» هل هذا الحديث صحيح أم لا؟

فأجاب:

أما نبوته : فمن بعد مبعث رسول الله ﷺ لم يوح إليه ولا إلى غيره من الناس ، وأما قبل مبعث النبي ﷺ فقد اختلف في نبوته، ومن قال: إنه نبيٌ ، لم يقل: إنه سلب النبوة، بل يقول: هو كإلياس نبيٌ ، لكنه لم يوح إليه في هذه الأوقات، وترك الوحي إليه في مدة معينة ليس نفياً لحقيقة النبوة، كما لو فتر الوحي عن النبي ﷺ في أثناء مدة رسالته.

وأكثر العلماء على أنه لم يكن نبياً، مع أن نبوة من قبلنا يقرب كثير منها من الكرامة والكمال في الأمة ، وإن كان كل واحد من النبيين أفضل من كل واحد من الصديقين كما رتبه القرآن، وكما روى عن النبي ﷺ أنه قال :« ما طلعت الشمس ولا غربت على أحد بعد النبيين والمرسلين أفضل من أبي بكر الصديق»(١) ، وروى عنه ﷺ أنه قال: «إن كان الرجل ليسمع الصوت فيكون نبياً».

وفي هذه الأمة من يسمعه ويرى الضوء وليس بنبي؛ لأن ما يراه ويسمعه يجب أن يعرضه على ما جاء به محمد ﷺ ، فإن وافقه فهو حق، وإن خالفه تيقن أن الذي جاء من عند الله يقين لا يخالطه ريب، ولا يحوجه أن يشهد عليه بموافقة غيره.

وأما حياته: فهو حي. والحديث المذكور لا أصل له، ولا يعرف له إسناد، بل المروي في مسند الشافعي وغيره: أنه اجتمع بالنبي ﷺ (٢)، ومن قال: إنه لم يجتمع بالنبي ﷺ فقد قال ما لا علم له به، فإنه من العلم الذي لا يحاط به .

ومن احتج على وفاته بقول النبي ﷺ : «أرأيتكم ليلتكم هذه، فإنه على رأس مائة سنة لا يبقى على وجه الأرض ممن هو عليها اليوم أحد» (٣) فلا حجة فيه ، فإنه يمكن أن

---

(١) البخاري في العلم (١١٦) ، وفي المواقيت (٥٦٤) ، وأحمد ٢/ ١٢١، ١٣١، كلاهما عن ابن عمر

(١) الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/ ٤٧ وقال:« رواه الطبراني في الأوسط وفيه إسماعيل بن يحيى التيمي وهو كذاب».

(٢) الشافعي في المسند ١/ ٢١٦.

يكون الخضر إذ ذاك على وجه الأرض .

ولأن الدجال ـ وكذلك الجساسة ـ الصحيح أنه كان حياً موجوداً على عهد النبي ﷺ، وهو باق إلى اليوم لم يخرج ، وكان في جزيرة من جزائر البحر.

فما كان من الجواب عنه كان هو الجواب عن الخضر ، وهو أن يكون لفظ الأرض لم يدخل في هذا الخبر، أو يكون أراد ﷺ الآدميين المعروفين، وأما من خرج عن العادة فلم يدخل في العموم ،كما لم تدخل الجن، وإن كان لفظاً ينتظم الجن والإنس . وتخصيص مثل هذا من مثل هذا العموم كثير معتاد . والله أعلم .

وسُئِلَ عن النبي صلى الله عليه وسلم: هل يعلم وقت الساعة؟

فأجـاب:

أما الحديث المسؤول عنه ،كونه ﷺ يعلم وقت الساعة، فلا أصل له، ليس عن النبي ﷺ في تحديد وقت الساعة نص أصلاً ، بل قد قال تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي لا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلاَّ هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٧] أي: خفي على أهل السموات والأرض ، وقال تعالى لموسى : ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [طه:١٥]. قال ابن عباس وغيره: أكاد أخفيها من نفسي فكيف أطلع عليها؟

وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة - وهو في مسلم من حديث عمر -: أن النبي ﷺ قيل له: متى الساعة؟ قال: «ما المسؤول عنها بأعلم من السائل»(١) . فأخبر أنه ليس بأعلم بها من السائل، وكان السائل في صورة أعرابي، ولم يعلم أنه جبريل إلا بعد أن ذهب وحين أجابه لم يكن يظنه إلا أعرابيا، فإذا كان النبي ﷺ قد قال عن نفسه: إنه ليس بأعلم بالساعة من أعرابي، فكيف يجوز لغيره أن يدعي علم ميقاتها؟! وإنما أخبر الكتاب والسنة بأشراطها، وهي علاماتها ، وهي كثيرة تقدم بعضها، وبعضها لم يأت بعد.

ومن تكلم في وقتها المعين ، مثل الذي صنف كتاباً سماه «الدر المنظم في معرفة الأعظم» وذكر فيه عشر دلالات بين فيها وقتها، والذين تكلموا على ذلك من « حروف المعجم» والذي تكلم في « عنقاء مغرب» وأمثال هؤلاء، فإنهم وإن كان لهم صورة عظيمة عند أتباعهم ، فغالبهم كاذبون مفترون، وقد تبين لديهم من وجوه كثيرة أنهم يتكلمون بغير علم ؛ وإن ادعوا في ذلك الكشف ومعرفة الأسرار، وقد قال تعالى : ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣] .

---

(١) البخاري في الإيمان (٥٠) ومسلم في الإيمان (٨/ ١، ٩/ ٥-٧).

سُئِلَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ عن صالحي بني آدم، والملائكة، أيهما أفضل ؟

فَأَجَـاب:

بأن صالحي البشر أفضل باعتبار كمال النهاية، والملائكة أفضل باعتبار البداية؛ فإن الملائكة الآن في الرفيق الأعلى منزهون(١) عما يلابسه بنو آدم ، مستغرقون في عبادة الرب، ولا ريب أن هذه الأحوال الآن أكمل من أحوال البشر.

وأما يوم القيامة بعد دخول الجنة، فيصير صالحو البشر أكمل من حال الملائكة.

قال ابن القيم: وبهذا التفصيل يتبين سر التفضيل، وتتفق أدلة الفريقين، ويصالح كل منهم على حقه.

وسُئِلَ عن المطيعين من أمة محمد ﷺ: هل هم أفضل من الملائكة؟

فأجَـاب:

قد ثبت عن عبد الله بن عمرو أنه قال : إن الملائكة قالت: يا رب ، جعلت بني آدم يأكلون في الدنيا ويشربون ويتمتعون ، فاجعل لنا الآخرة كما جعلت لهم الدنيا . قال: «لا أفعل». ثم أعادوا عليه فقال: «لا أفعل». ثم أعادوا عليه مرتين أو ثلاثاً فقال: «وعزتي لا أجعل صالح ذرية من خلقت بيدي كمن قلت له : كن فكان» . ذكره عثمان ابن سعيد الدارمي، ورواه عبد الله بن أحمد في كتاب « السنن» عن النبي ﷺ مرسلا.

وعن عبد الله بن سلام أنه قال : ما خلق الله خلقاً أكرم عليه من محمد، فقيل له : ولا جبريل ولا ميكائيل ؟ فقال للسائل: أتدري ما جبريل وما ميكائيل؟ إنما جبريل وميكائيل خلق مسخر كالشمس والقمر، وما خلق الله خلقاً أكرم عليه من محمد ﷺ ، وما علمت عن أحد من الصحابة ما يخالف ذلك. وهذا هو المشهور عند المنتسبين إلى السنة من أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم، وهو: أن الأنبياء والأولياء أفضل من الملائكة.

ولنا في هذه المسألة «مصنف» مفرد ذكرنا فيه الأدلة من الجانبين.

---

(١) في المطبوعة :« منزهين» والصواب ما أثبتناه.

سُئِلَ الشَّيْخُ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ عن آدم لما خلقه الله ونفخ فيه من روحه، وأسجد له ملائكته: هل سجد ملائكة السماء والأرض، أم ملائكة الأرض خاصة؟ وهل كان جبرائيل وميكائيل مع من سجد ؟ وهل كانت الجنة التي سكنها جنة الخلد الموجودة ؟ أم جنة في الأرض خلقها الله له ؟ ولما أهبط هل أهبط من السماء إلى الأرض، أم من أرض إلى أرض مثل بني إسرائيل؟

فأجـــاب:

الحمد لله، بل أسجد له جميع الملائكة كما نطق بذلك القرآن في قوله تعالى : ﴿فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠، ص: ٧٣] ، فهذه ثلاث صيغ مقررة للعموم وللاستغراق، فإن قوله : ﴿الْمَلائِكَة﴾ يقتضي جميع الملائكة ، فإن اسم الجمع المعرف بالألف واللام يقتضى العموم كقوله: «رب الملائكة والروح» فهو رب جميع الملائكة .

الثاني : ﴿كُلُّهُمْ﴾، وهذا من أبلغ العموم. الثالث قوله: ﴿أَجْمَعُونَ﴾ وهذا توكيد للعموم.

فمن قال: إنه لم يسجد له جميع الملائكة، بل ملائكة الأرض، فقد رد القرآن بالكذب والبهتان ، وهذا القول ونحوه ليس من أقوال المسلمين واليهود والنصارى؛ وإنما هو من أقوال الملاحدة المتفلسفة، الذين يجعلون «الملائكة» قوى النفس الصالحة، و«الشياطين» قوى النفس الخبيثة، ويجعلون سجود الملائكة طاعة القوى للعقل، وامتناع الشياطين عصيان القوى الخبيثة للعقل؛ ونحو ذلك من المقالات التي يقولها أصحاب «رسائل إخوان الصفا» وأمثالهم من القرامطة الباطنية ومن سلك سبيلهم من ضلال المتكلمة والمتعبدة. وقد يوجد نحو هذه الأقوال في أقوال المفسرين التي لا إسناد لها يعتمد عليه.

ومذهب المسلمين، واليهود، والنصارى، ما أخبر الله به في القرآن، ولم يكن في المأمورين بالسجود أحد من الشياطين، لكن أبوهم إبليس هو كان مأموراً فامتنع وعصى، وجعله بعض الناس من الملائكة لدخوله في الأمر بالسجود، وبعضهم من الجن ؛لأن له قبيلاً وذرية، ولكونه خلق من نار والملائكة خلقوا من نور.

والتحقيق أنه كان منهم باعتبار صورته، وليس منهم باعتبار أصله ولا باعتبار مثاله، ولم يخرج من السجود لآدم أحد من الملائكة لا جبرائيل ولا ميكائيل ولا غيرهما.

وما ذكره صاحب خواص القرآن وأمثاله من خلاف فأقوالهم باطلة، قد بينا فسادها وبطلانها بكلام مبسوط ليس هذا موضعه.

وهذا مما استدل به أهل السنة على أن آدم وغيره من الأنبياء والأولياء أفضل من جميع الملائكة ؛ لأن الله أمر الملائكة بالسجود له إكراماً له ؛ ولهذا قال إبليس : ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ [الإسراء:٦٢]، فدل على أن آدم كرم على من سجد له.

و«الجنة» التي أسكنها آدم وزوجته عند سلف الأمة، وأهل السنة والجماعة هي: جنة الخلد، ومن قال : إنها جنة في الأرض بأرض الهند ، أو بأرض جدة ، أو غير ذلك ، فهو من المتفلسفة والملحدين ، أو من إخوانهم المتكلمين المبتدعين ، فإن هذا يقوله من يقوله من المتفلسفة والمعتزلة

والكتاب والسنة يردان [١]هذا القول . وسلف الأمة وأئمتها متفقون على بطلان هذا القول . قال تعالى : ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ فَسَجَدُوا إِلاَّ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ . وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ إلى قوله: ﴿ وَقُلْنَا اهْبِطُوا[٢] بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [البقرة: ٣٤-٣٦]. فقد أخبر أنه سبحانه أمرهم بالهبوط وأن بعضهم عدو لبعض ثم قال: ﴿وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾.

وهذا يبين أنهم لم يكونوا في الأرض، وإنما أهبطوا إلى الأرض؛ فإنهم لو كانوا في الأرض وانتقلوا إلى أرض أخرى ـ كانتقال قوم موسى من أرض إلى أرض ـ لكان مستقرهم ومتاعهم إلى حين في الأرض قبل الهبوط وبعده؛ وكذلك قال في الأعراف لما قال إبليس : ﴿أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ . قَالَ فَاهْبِطْ[٣] مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَن تَتَكَبَّرَ فِيهَا﴾ [الأعراف: ١٢، ١٣] .

فقوله : ﴿ فَاهْبِطْ [٤]مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَن تَتَكَبَّرَ فِيهَا ﴾ يبين اختصاص السماء بالجنة بهذا الحكم؛ فإن الضمير في قوله : ﴿ مِنْهَا ﴾ عائد إلى معلوم غير مذكور في اللفظ، وهذا بخلاف قوله: ﴿اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ﴾ [البقرة: ٦١]، فإنه لم يذكر هناك ما أهبطوا فيه، وقال هنا : ﴿اهْبِطُوا﴾ لأن الهبوط يكون من عُلُوٍّ إلى سُفْل وعند أرض السَّراة حيث كان بنو إسرائيل حيال السراة المشرفة على المصر الذي يهبطون إليه. ومن هبط من جبل إلى واد قيل له : هبط.

وأيضاً ، فإن بني إسرائيل كانوا يسيرون ويرحلون، والذي يسير ويرحل إذا جاء بلدة يقال: نزل فيها؛ لأن في عادته أنه يركب في سيره، فإذا وصل نزل عن دوابه.

---

(١) في المطبوعة :« متزهين» والصواب ما أثبتناه.

(١) في المطبوعة :« يرد» والصواب ما أثبتناه.

(٢) في المطبوعة:« قلنا أهبطوا منها جميعًا» والصواب ما أثبتناه.

(٣، ٤) في المطبوعة :« اهبط» والصواب ما أثبتناه.

(٥) القُفْل: الرُّفقة والجماعة في السفر . انظر: لسان العرب، مادة « قفل».

ولفظ النزول كلفظ الهبوط ، فلا يستعمل هبط إلا إذا كان من علو إلى سفل.

وقوله : ﴿ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ . قَالَ اهْبِطُوا ﴾ الآيتان [الأعراف: ٢٣، ٢٤] ، فقوله هنا بعد قوله: ﴿اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾[الأعراف: ٢٤] يبين أنهم هبطوا إلى الأرض من غيرها، وقال : ﴿فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾ [الأعراف: ٢٥] دليل على أنهم لم يكونوا قبل ذلك بمكان فيه يحيون وفيه يموتون، ومنه يخرجون، وإنما صاروا إليه لما أهبطوا من الجنة.

والنصوص في ذلك كثيرة وكذلك كلام السلف والأئمة.

وفي الصحيحين عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أن النبي ﷺ قال :«احتج آدم وموسى فقال موسى: يا آدم، أنت أبو البشر ، خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه، وأسجد لك ملائكته، فلماذا أخرجتنا وذريتك من الجنة؟ فقال له آدم: أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالته وكلامه فهل تجد في التوراة : وعصى آدم ربه فغوى ؟ قال: نعم. قال: فلماذا تلومني على أمر قدره الله عليَّ قبل أن أخلق؟ فقال: فحج آدم موسى»[1]، وموسى إنما لام آدم ؛ لما حصل له وذريته بالخروج من الجنة من المشقة والنكد، فلو كان ذلك بستاناً في الأرض، لكان غيره من بساتين الأرض يعوض عنه.

وآدم ـ عليه السلام ـ احتج بالقدر؛ لأن العبد مأمور على أن يصبر على ما قدره الله من المصائب، ويتوب إليه، ويستغفره من الذنوب والمعائب. والله أعلم.

---

(١) البخارى فى القدر (٦٦١٤) ومسلم فى القدر (٢٦٥٢ / ١٥) .

قَالَ شَيخُ الإسْلام:

فَصــل

في المسألة المشهورة بين الناس، في «التفضيل بين الملائكة والناس» قال: الكلام إما أن يكون في التفضيل بين الجنس: الملك، والبشر ، أو بين صالحي الملك والبشر.

أما الأول ،وهو أن يقال: أيما أفضل: الملائكة، والبشر؟ فهذه كلمة تحتمل أربعة أنواع:

النَّوعُ الأَول:

أن يقال : هل كل واحد من آحاد الناس أفضل من كل واحد من آحاد الملائكة؟ فهذا لا يقوله عاقل، فإن في الناس: الكفار، والفجار ، والجاهلين، والمستكبرين، والمؤمنين، وفيهم من هو مثل البهائم والأنعام السائمة، بل الأنعام أحسن حالاً من هؤلاء ، كما نطق بذلك القرآن في مواضع، مثل قوله تعالى : **﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لا يَعْقِلُونَ ﴾** [الأنفال:٢٢]، وقال تعالى : **﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾** [الأنفال:٥٥]، وقال : **﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيراً مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لاَّ يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لاَّ يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لاَّ يَسْمَعُونَ بِهَا أُوْلَئِكَ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ ﴾** [الأعراف:١٧٩] ، والدواب جمع دابة، وهو كل ما دب في سماء وأرض من إنس وجن، وملك وبهيمة ، ففي القرآن ما يدل على تفضيل البهائم على كثير من الناس في خمس آيات.

وقد وضع ابن المرزبان(١) كتاب «تفضيل الكلاب على كثير ممن لبس الثياب» وقد جاء في ذلك من المأثور ما لا نستطيع إحصاءه ، مثل ما في مسند أحمد: « رب مركوبة أكثر ذكراً من راكبها» (٢). وفضل البهائم عليهم من وجوه:

أحدها: أن البهيمة لا سبيل لها إلى كمال وصلاح أكثر مما تصنعه، والإنسان له سبيل

---

(١) هو أبو بكر محمد بن خلف بن المرزبان بن بسام البغدادي الآجري ، له تصانيف كثيرة منها: « كتاب الحاوي في علوم القرآن»، «كتاب المتيمين» وغيرهما، ومات سنة ٣٠٩هـ.[تاريخ بغداد ٥/ ٢٣٧-٢٣٩، سير أعلام النبلاء ١٤/ ٢٦٤، شذرات الذهب ٢/ ٢٥٨].

(٢) أحمد ٣/ ٤٣٩، ٤٤٠ عن معاذ بن أنس الجهني.

لذلك، فإذا لم يبلغ صلاحه وكماله الذي خلق له، بان نقصه وخسرانه من هذا الوجه.

وثانيها : أن البهائم لها أهواء وشهوات، بحسب إحساسها وشعورها، ولم تؤت تمييزاً وفرقانا بين ما ينفعها ويضرها،والإنسان قد أوتى ذلك. وهذا الذي يقال: الملائكة لهم عقول بلا شهوات،والبهائم لها شهوات بلا عقول، والإنسان له شهوات وعقل . فمن غلب عقله شهوته، فهو أفضل من الملائكة، أو مثل الملائكة، ومن غلبت شهوته عقله فالبهائم خير منه.

وثالثها : أن هؤلاء لهم العقاب والنكال، والخزي على ما يأتونه من الأعمال الخبيثة ، فهذا يقتل، وهذا يعاقب، وهذا يقطع،وهذا يعذب ويحبس، هذا في العقوبات المشروعة، وأما العقوبات المقدرة فقوم أغرقوا، وقوم أهلكوا بأنواع العذاب، وقوم ابتلوا بالملوك الجائرة؛ تحريقاً ، وتغريقاً، وتمثيلاً، وخنقا، وعمى . والبهائم في أمان من ذلك .

ورابعها : أن لفسقة الجن والإنس في الآخرة من الأهوال والنار والعذاب والأغلال وغير ذلك مما أمنت منه البهائم، ما بين فضل البهائم على هؤلاء إذا أضيف إلى حال هؤلاء .

وخامسها : أن البهائم جميعها مؤمنة بالله ورسوله ﷺ ، مُسَبِّحة بحمده قانتة له، وقد قال النبي ﷺ: « إنه ليس على وجه الأرض شيء إلا وهو يعلم أني رسول الله، إلا فَسَقَة الجن والإنس» (١).

النَوعُ الثَّاني:

أنه يقال : مجموع الناس أفضل من مجموع الملائكة من غير توزيع الأفراد، وهذا على القول بتفضيل صالحي البشر على الملائكة فيه نظر ، لا علم لي بحقيقته، فإنا نفضل مجموع القرن الثاني على القرن الثالث، مع علمنا أن كثيراً من أهل القرن الثالث أفضل من كثير من أهل القرن الثاني.

النَّوعُ الثَّالِث:

أنا إذا قابلنا الفاضل بالفاضل، والذي يلي الفاضل بمن يليه من الجنس الآخر، فأي القبيلين أفضل؟ فهذا مع القول بتفضيل صالحي البشر يقال: لا شك أن المفضولين من الملائكة أفضل من كثير من البشر، وفاضل البشر أفضل من فاضليهم، لكن التفاوت الذي بين فاضل الطائفتين أكثر، والتفاوت بين مفضولهم هذا غير معلوم ، والله أعلم بخلقه.

---

(١) أحمد ٣/ ٣١٠، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/ ١٠ وقال:« رواه أحمد ورجاله ثقات وفي بعضهم ضعف».

النَّوعُ الرَّابع :

أن يقال : حقيقة الملك والطبيعة الملكية أفضل ، أم حقيقة البشر والطبيعة البشرية؟ وهذا كما أنا نعلم أن حقيقة الحي إذ هو حي أفضل من الميت، وحقيقة القوة والعلم من حيث هي كذلك أفضل من حقيقة الضعف والجهل. وحقيقة الذكر أفضل من حقيقة الأنثى، وحقيقة الفرس أفضل من حقيقة الحمار، وكان في نوع المفضول ما هو خير من كثير من أعيان النوع الفاضل؛ كالحمار والفأرة والفرس الزمن، والمرأة الصالحة مع الرجل الفاجر، والقوى الفاجر مع الضعيف الزَّمِن.

والوجه في انحصار القسمة في هذه الأنواع ـ فإن كثيراً من الكلمات المهمة تقع الفتيا فيها مختلفة والرأي مشتبها، لفقد التمييز والتفضيل ـ أن كل شيء إما أن نقيده من جهة الخصوص ، أو العموم، أو الإطلاق . فإذا قلت : بشر وملك . وإما أن تريد هذا البشر الواحد فيكون خاصاً ، أو جميع جنس البشر فيكون عاماً ، أو تريد البشر مطلقاً مجرداً عن قيد العموم، والخصوص ، وضبطه القليل والكثير ، والنوع الأول في التفضيل عموماً وخصوصاً ، والثاني عمومًا ، والثالث خصوصاً ، والرابع في الحقيقة المطلقة المجردة.

فنقول حينئذ : المسألة على هذا الوجه لست أعلم فيها مقالة سابقة مفسرة، وربما ناظر بعض الناس على تفضيل الملك، وبعضهم على تفضيل البشر، وربما اشتبهت هذه المسألة بمسألة التفضيل بين الصالح وغيره.

لكن الذي سنح لي ـ والله أعلم بالصواب ـ أن حقيقة الملك أكمل وأرفع وحقيقة الإنسان أسهل وأجمع.

وتفسير ذلك: أنا إذا اعتبرنا الحقيقتين وصفاتهما النفسية، والتبعية اللازمة، الغالبة الحياة، والعلم، والقدرة: في اللذات والشهوات ، وجدنا أولاً خلق الملك أعظم صورة، ومحله أرفع، وحياته أشد، وعلمه أكثر، وقواه أشد، وطهارته ونزاهته أتم، ونيل مطالبه أيسر وأتم ،وهو عن المنافي والمضاد أبعد، لكن تجد هذه الصفات للإنسان ـ بحسب حقيقته ـ منها أوفر حظًا ونصيبًا [1]من الحياة والخلق، والعلم والقدرة والطهارة، وغير ذلك.

وله أشياء ليست للملك من إدراكه دقيق الأشياء ـ حسا ، وعقلا ـ وتمتعه بما يدركه ببدنه وقلبه، وهو يأكل ويشرب وينكح، ويتمنى ، ويتغذى، ويتفكر ، إلى غير ذلك من

---

(١) في المطبوعة :« حظ ونصيب» والصواب ما أثبتناه.

الأحوال التي لا يشاركه فيها الملك، لكن حظ الملك من القدر المشترك الذي بينهما أكثر، وما اشتركا فيه من الأمور أفضل بكثير مما اختص به الإنسان.

مثاله: مثل رجل معه مائة دينار، وآخر معه خمسون درهما، أو خمسون ديناراً ، أو خمسون فلساً ، وإذا كان الأمر كذلك ففصل الجواب كما سبق .

وإن أردت الإطلاق ، فالحقيقة الملكية بلوازمها أفضل من الحقيقة الإنسانية بلوازمها، هذا لا شك فيه، فإنما يلزم حقيقة الإنسان من حياة وحس ، وعلم وعمل، ونيل لذة وإدراك شهوة ، ليست بشيء . وإنما تعددت أصنافه إلى ما يشبه حقيقة الملك، كحال من علم من كل شيء طرفاً ليس بالكثير، إلى حال من أتقن العلم بالله وبأسمائه وآياته، ولا يشبه حال من معه درهم، إلى حال من معه درة، ولا يشبه حال من يسوس الناس كلهم، إلى حال من يسوس إنسانا وفرسا.

وقد دل على هذا دلالة بينة قوله تعالى :﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً ﴾[الإسراء: ٧٠] ، فدل على أنهم لم يفضلوا على الجميع، وقوله :﴿ مِّمَّنْ﴾ للتبعيض. فإن قلت :هذا الاستدلال مفهوم للمخالف، وأنت مخالف لهذا ، منازع فيه.

فيقال لك : تخصيص الكثير بالذكر لا يدل على مخالفة غيره بنفي ، ولا إثبات، وأيضا فإن مفهومه: أنهم لم يفضلوا على ما سوى الكثير ، فإذا لم يفضلوا فقد يساوون بهم،وقد يفضل أولئك عليهم، فإن الأحوال ثلاثة: إما أن يفضلوا على من بقى، أو يفضل أولئك عليهم، أو يساوون بهم.

قال: واختلاف الحقائق والذوات لابد أنها تؤثر في اختلاف الأحكام والصفات، وإذا اختلفت حقيقة البشر والملك، فلابد أن يكون أحد الحقيقتين أفضل، فإن كونهما متماثلتين متفاضلتين ممتنع .

وإذا ثبت أن أحدهما أفضل بهذه القضية المعقولة، وثبت عدم فضل البشر بتلك الكلمة الإلهية، ثبت فضل الملك، وهو المطلوب.

وقد ذكر جماعة من المتنسبين إلى السنة: أن الأنبياء وصالح البشر أفضل من الملائكة. وذهبت المعتزلة إلى تفضيل الملائكة على البشر، وأتباع الأشعري على قولين : منهم من يفضل الأنبياء والأولياء ، ومنهم من يقف ولا يقطع فيهما بشيء.

وحكى عن بعض متأخريهم أنه مال إلى قول المعتزلة ، وربما حكى ذلك عن بعض من يدعى السنة ويواليها.

وذكر لي عن بعض من تكلم في أعمال القلوب أنه قال:أما الملائكة المدبرون

للسموات والأرض وما بينهما والموكلون ببني آدم، فهؤلاء أفضل من هؤلاء الملائكة. وأما الكَرُوبيُّون (١) الذين يرتفعون عن ذلك فلا أحد أفضل منهم، وربما خص بعضهم نبينا ﷺ. واستثناؤه من عموم البشر، إما تفضيلاً على جميع أعيان الملائكة، أو على المدبرين منهم أمر العالم.

هذا ما بلغني من كلمات الآخرين في هذه المسألة ، وكنت أحسب أن القول فيها محدث حتى رأيتها أثرية سلفية صحابية، فانبعثت الهمة إلى تحقيق القول فيها، فقلنا حينئذ بما قاله السلف، فروى أبو يعلي الموصلي في «كتاب التفسير» المشهور له عن عبد الله ابن سلام ـ وكان عالماً بالكتاب الأول، والكتاب الثاني ؛ إذ كان كتابياً ، وقد شهد له النبي ﷺ بحسن الخاتمة، ووصية معاذ عند موته، وأنه أحد العلماء الأربعة الذين يبتغي العلم عندهم ـ قال: ما خلق الله خلقاً أكرم عليه من محمد ﷺ . الحديث عنه.

قلت: ولا جبرائيل، ولا ميكائيل؟ قال: يا بن أخي، أو تدري ما جبرائيل وميكائيل؟ إنما جبرائيل وميكائيل خلق مسخر، مثل :الشمس، والقمر، وما خلق الله ـ تعالى ـ خلقاً أكرم عليه من محمد ﷺ .

وروى عبد الله في «التفسير» وغيره عن مَعْمَر، عن زيد بن أسلم؛ أنه قال: قالت الملائكة: يا ربنا، جعلت لبني آدم الدنيا ، يأكلون فيها ويشربون ، فاجعل لنا الآخرة . فقال: «وعزتي لا أجعل صالح ذرية من خلقتُ بيدي كَمَنْ قلت له كن فكان».

وكذلك قصة سجود الملائكة كلهم أجمعين لآدم، ولعن الممتنع عن السجود له، وهذا تشريف وتكريم له.

وقد قال بعض الأغبياء: إن السجود إنما كان لله وجعل آدم قبلة لهم، يسجدون إليه كما يسجد إلى الكعبة، وليس في هذا تفضيل له عليهم، كما أن السجود إلى الكعبة ليس فيه تفضيل للكعبة على المؤمن عند الله ،بل حرمة المؤمن عند الله أفضل من حرمتها، وقالوا : السجود لغير الله محرم، بل كفر.

والجواب : أن السجود كان لآدم بأمر الله وفرضه بإجماع من يسمع قوله ويدل على ذلك وجوه:

أحدها : قوله: لآدم، ولم يقل : إلى آدم. وكل حرف له معنى ، ومن التمييز في اللسان أن يقال: سجدت له، وسجدت إليه، كما قال تعالى : **﴿لا تَسْجُدُوا للشَّمْسِ ولا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إن كُنتُمْ إيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾** [فصلت:٣٧] وقال : **﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن**

(١) أي : المُقَرَّبون، من كَرَبَ بمعنى : دنا وقَرُب. انظر :النهاية ٤/ ١٦١.

فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ (١)﴾ [الرعد: ١٥].

وأجمع المسلمون على أن السجود لغير الله محرم، وأما الكعبة فقد كان النبي ﷺ يصلي إلى بيت المقدس، ثم صلى إلى الكعبة، وكان يصلي إلى عنزة (٢)، ولا يقال: لعنزة، وإلى عمود وشجرة، ولا يقال: لعمود ولا لشجرة، والساجد للشيء يخضع له بقلبه، ويخشع له بفؤاده، وأما الساجد إليه فإنما يولي وجهه وبدنه إليه ظاهراً، كما يولي وجهه إلى بعض النواحي إذا أمه، كما قال: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤، ١٥٠].

والثاني: أن آدم لو كان قبلة لم يمتنع إبليس من السجود، أو يزعم أنه خير منه؛ فإن القبلة قد تكون أحجاراً، وليس في ذلك تفضيل لها على المصلين إليها، وقد يصلي الرجل إلى عنزة وبعير، وإلى رجل، ولا يتوهم أنه مفضل بذلك، فمن أي شيء فر الشيطان؟ هذا هو العجب العجيب!!

والثالث: أنه لو جعل آدم قبلة في سجدة واحدة لكانت القبلة وبيت المقدس أفضل منه بآلاف كثيرة؛ إذ جعلت قبلة دائمة في جميع أنواع الصلوات، فهذه القصة الطويلة التي قد جعلت علماً له، ومن أفضل النعم عليه، وجاءت إلى العالم بأن الله رفعه بها، وامتن عليه، ليس فيها أكثر من أنه جعله كالكعبة في بعض الأوقات!! مع أن بعض ما أوتيه من الإيمان والعلم، والقرب من الرحمن أفضل بكثير من الكعبة، والكعبة إنما وضعت له ولذريته، أفيجعل من جسيم النعم عليه أو يشبه به في شيء نزراً قليلاً (٣) جداً؟! هذا ما لا يقوله عاقل.

وأما قولهم: لا يجوز السجود لغير الله، فيقال لهم: إن قيلت هذه الكلمة على لحملة فهي كلمة عامة، تنفي بعمومها جواز السجود لآدم، وقد دل دليل خاص على أنهم جدوا له، والعام لا يعارض ما قابله من الخاص.

وثانيها: أن السجود لغير الله حرام علينا وعلى الملائكة. أما الأول فلا دليل وأما ثاني فما الحجة فيه؟

وثالثها: أنه حرام أمر الله به، أو حرام لم يأمر به، والثاني حق ولا شفاء فيه، وأما الأول فكيف يمكن أن يحرم بعد أن أمر الله ـ تعالى ـ به؟

ورابعها: أبو يوسف وإخوته خروا له سجداً، ويقال: كانت تحيتهم، فكيف يقال:

---

(١) في المطبوعة: «ومن في الأرض» والصواب ما أثبتناه.

(٢) العَنَزَة: رُمَيح بين العصا والرُّمح. انظر: القاموس، مادة «عنز».

(٣) في المطبوعة: «نزر قليل» والصواب ما أثبتناه.

إن السجود حرام مطلقاً ؟ وقد كانت البهائم تسجد للنبي ﷺ ، والبهائم لا تعبد الله. فكيف يقال: يلزم من السجود لشيء عبادته؟ وقد قال النبي ﷺ: «ولو كنت آمراً أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها لعِظَم حقه عليها»(١) ومعلوم أنه لم يقل: لو كنت آمر أحداً أن يعبد.

وسابعها (٢) : وفيه التفسير أن يقال : أما الخضوع والقنوت بالقلوب والاعتراف بالربوبية والعبودية، فهذا لا يكون على الإطلاق إلا لله ـ سبحانه وتعالى ـ وحده، وهو في غيره ممتنع باطل.

وأما السجود فشريعة من الشرائع؛ إذ أمرنا الله ـ تعالى ـ أن نسجد له، ولو أمرنا أن نسجد لأحد من خلقه غيره لسجدنا لذلك الغير ـ طاعة لله عز وجل ـ إذ أحب أن نعظم من سجدنا له، ولو لم يفرض علينا السجود لم يجب البتة فعله، فسجود الملائكة لآدم عبادة لله وطاعة له، وقربة يتقربون بها إليه، وهو لآدم تشريف وتكريم وتعظيم. وسجود أخوة يوسف له تحية وسلام، ألا ترى أن يوسف لو سجد لأبويه تحية لم يكره له .

ولم يأت أن آدم سجد للملائكة ، بل لم يؤمر آدم وبنوه بالسجود إلا لله رب العالمين، ولعل ذلك ـ والله أعلم بحقائق الأمور ـ لأنهم أشرف الأنواع ،وهم صالحو بني آدم ليس فوقهم أحد يحسن السجود له إلا لله رب العالمين، وهم أكفاء بعضهم لبعض، فليس لبعضهم مزية بقدر ما يصلح له السجود، ومن سواهم فقد سجد لهم من الملائكة للأب الأقوم، ومن البهائم للابن الأكرم.

وأما قولهم : لم يسبق لآدم ما يوجب الإكرام له بالسجود، فلغو من القول، هذى به بعض من اعتزل الجماعة، فإن نعم الله ـ تعالى ـ وأياديه وآلاءه على عباده ليست بسبب منهم، ولو كانت بسبب منهم فهو المنعم بذلك السبب، فهو المنعم به ويشكرهم على نعمه، وهو ـ أيضاً ـ باطل على قاعدتهم، لا حاجة لنا إلى بيانه ههنا.

وقوله: ﴿وَلَهُۥ يَسْجُدُونَ﴾[الأعراف:٢٠٦] فإنه إن سلم أنه يفيد الحصر، فالقصد منه ـ والله أعلم ـ الفضل بينهم وبين البشر الذين يشركون بربهم ويعبدون غيره، فأخبرهم أن الملائكة لا تعبد غيره، ثم هذا عام وتلك الآية خاصة فيستثنى آدم، ثم يقال: السجود على ضربين: سجود عبادة محضة، وسجود تشريف . فأما الأول: فلا يكون إلا لله، وأما الثاني: فلم قلت : إنه كذلك؟ والآية محمولة على الأول توفيقاً بين الدلائل .

---

(١) أبو داود في النكاح (٢١٤٠) ، والترمذي في الرضاع (١١٥٩) وقال: «حديث حسن غريب» ، وابن ماجه في النكاح (١٨٥٣)، وأحمد ٤/ ٣٨١.

(٢) هكذا بالأصل.

وأما **السؤال الثاني**، فروى عن بعض الأولين: أن الملائكة الذين سجدوا لآدم ملائكة في الأرض فقط، لا ملائكة السموات. ومنهم من يقول: ملائكة السموات دون الكَرُوبيِّين(1)، وانتحى ذلك بعض المتأخرين، واستنكر سجود الأعلين من الملائكة لآدم مع عدم التفاتهم إلى ما سوى الله، ورووا في ذلك: « إن من خَلْقِ الله خَلْقًا لا يدرون: أخَلَقَ آدم أم لا ؟».

ونزع بقوله: ﴿ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾ [ص:٧٥] والعالون هم ملائكة السماء، وملائكة السماء لم يؤمروا بالسجود لآدم ، فاعلم أن هذه المقالة أولا ليس معها ما يوجب قبولها، لا مسموع ولا معقول ، إلا خواطر وسَوَانِح(2)، ووساوس مادتها من عرش إبليس، يستفزهم بصوته ليرد عنهم النعمة التي حرص على ردها عن أبيهم قديماً، أو مقالة قد قالها من يقول الحق والباطل، لكن معنا ما يوجب ردها من وجوه:

أحدها : أنه خلاف ما عليه العامة من أهل العلم بالكتاب والسنة، وإذا كان لابد من التقليد فتقليدهم أولى.

وثانيها : أنه خلاف ظاهر الكتاب العزيز، وخلاف نصه، فإن الاسم المجموع المعرف بالألف واللام يوجب استيعاب الجنس ، قال تعالى :﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ ﴾ [البقرة:٣٤، الإسراء :٦١، الكهف :٥٠، طه :١١٦] ، فسجود الملائكة يقتضى جميع الملائكة ، هذا مقتضى اللسان الذي نزل به القرآن، فالعدول عن موجب القول العام إلى الخصوص لابد له من دليل يصلح له، وهو معدوم.

وثالثها : أنه قال : ﴿فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحجر: ٣٠،ص:٧٣] فلو لم يكن الاسم الأول يقتضى الاستيعاب والاستغراق، لكان توكيده بصيغة كل موجبة لذلك ومقتضية له، ثم لو لم يفد تلك الإفادة ، لكان قوله:﴿أَجْمَعُونَ﴾ توكيداً وتحقيقاً بعد توكيد وتحقيق، ومن نازع في موجب الأسماء العامة فإنه لا ينازع فيها بعد توكيدها بما يفيد العموم بل إنما يجاء بصيغة التوكيد قطعاً لاحتمال الخصوص وأشباهه.

وقد بلغني عن بعض السلف أنه قال : ما ابتدع قوم بدعة إلا في القرآن ما يردها، ولكن لا يعلمون. فلعل قوله: ﴿كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ جيء به لزعم زاعم يقول: إنما سجد له بعض الملائكة لا كلهم، وكانت هذه الكلمة رداً لمقالة هؤلاء . ومن اختلج في سره وجه

---

(1) تقدم معناها آنفًا.

(2) جمع السَّانح، وهو ما يعرض على الإنسان ، وأصله: من سنح لي الشيء إذا عرض ، فإذا كان هذا الشيء - طائرًا وخلافه - يعرض من جهة اليمين سمى السانح وكان العرب يتيمنون به، وعكسه البارح. انظر: لسان العرب، مادة « سنح».

الخصوص بعد هذا التحقيق والتوكيل فليعز[1] نفسه في الاستدلال بالقرآن والفهم، فإنه لا يثق بشيء يؤخذ منه، ياليت شعري ! لو كانت الملائكة كلهم سجدوا وأراد الله أن يخبرنا بذلك، فأي كلمة أتم وأعم، أم يأتي قول يقال: أليس هذا من أبين البيان ؟

ورابعها: أن هذه الكلمة تكررت في القرآن ، وقال النبي ﷺ في حديث الشفاعة وأسجد لك ملائكته ، وكذلك في محاجة موسى وآدم [2]، ومن الناس من يقول : إن القول العام إذا قرن به الخاص وجب أن يقرن به البيان، فلا يجوز تأخيره عنه، لئلا يقع السامع في اعتقاد الجهل ؛ ولم يقترن بشيء من هذه الكلمات دليل تخصيص ، فوجب القطع بالعموم.

وقال آخرون ـ وهو الأصوب ـ: يجوز تأخير البيان عن وقت الخطاب لكن بعد البحث عن دليل التخصيص ، والله أعلم. فيجب القول بالعموم، وإذا كانت القصة قد تكررت وليس فيها ما يدل على الخصوص فليس دعوى الخصوص فيها من البهتان.

وأما إنكارهم لسجود الكَروبيِّين فليس بشيء؛ لأنهم سجدوا طاعة وعبادة لربهم، وزاد قائل : ذلك أنهم أفضل من آدم إذا ثبت أنهم لم يسجدوا، والحكايات المرسلة لا تقيم حقاً ولا تهدم باطلاً. وتفسيرهم﴿الْعَالِينَ﴾ بالكروبيين، قول في كتاب الله ـ سبحانه وتعالى ـ بلا علم، ولا يعرف ذلك عن إمام متبع، ولا في اللفظ دليل عليه، وقيل : ﴿أَسْتَكْبَرْتَ﴾ أطلبت أن تكون كبيراً من هذا الوقت؟ أم كنت عالياً قبل ذلك؟ ولا حاجة بنا إلى تفسير كلام الله بآرائنا، والله أعلم بتفسيره.

وههنا سؤال ثالث وهو : أن السجود له، قد يكون الساجدون سجدوا له مع فضلهم عليه، فإن الفاضل قد يخدم المفضول، فنقول :

اعلم أن منفعة الأعلى للأدنى غير مستنكرة، فإن سيد القوم خادمهم، فالنبي ﷺ أفضل الناس، وأنفع الناس للناس ، لكن منفعته في الحقيقة يعود إليه ثوابها ، وتمام التقرب إلى الله يحصل بنفع خلقه، فهذا يصلح أن يورد على من احتج بتدبيرهم لنا، ففضلهم علينا لكثرة منفعتهم لنا، وأما نفس السجود فلا منفعة فيه للمسجود له إلا مجرد تعظيم وتشريف وتكريم، ولا يصلح البتة أن يكون من هو أفضل أسفل ممن دونه وتحته في الشرف، والمحقق ، لا المتوهم ، فافهم هذا فإن تحته سرا [3].

(١) في المطبوعة «فاليعز» والصواب ما أثبتناه.

(٢) سبق تخريجه ص ٢١٤ .

(٣) في المطبوعة :«سر» والصواب ما أثبتناه.

الدليل الثاني: قوله قصصاً عن إبليس : ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ [الإسراء: ٦٢] فإن هذا نص في تكريم آدم على إبليس؛ إذ أمر بالسجود له .

الدليل الثالث: أن الله ـ تعالى ـ خلق آدم بيده، كما ذكر ذلك في الكتاب والسنة، والملائكة لم يخلقهم بيده بل بكلمته، وهذا يقوله جميع من يدعى الإسلام ـ سنيهم ومبتدعهم ـ بل وعليه أهل الكتاب ، فإن الناس في يدي الله على ثلاثة أقوال:

أما أهل السنة فيقولون: يدا الله صفتان من صفات ذاته، حكمها حكم جميع صفاته؛ من حياته وعلمه، وقدرته وإرادته، وكلامه. فيثبتون جميع صفاته التي وصف بها نفسه، ووصفه بها أنبياؤه، وإن شاركت أسماء صفاته أسماء صفات غيره. كما أن له أسماء قد يسمى بها غيره، مثل: رؤوف، رحيم، عليم سميع، بصير، حليم، صبور، شكور، قدير، مؤمن، علي، عظيم، كبير، مع نفي المشابهة في الحقيقة والمماثلة، كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، جمعت هذه الآية بين الإثبات والتنزيه، ونسبة صفاته إليه كنسبة خلقه إليه، والنسبة والإضافة تشابه النسبة والإضافة.

ومن هذا الوجه جاء الاشتراك في أسمائه وأسماء صفاته، كما شبهت الرؤية برؤية الشمس والقمر، تشبيها للرؤية لا للمرئى، كما ضرب مثله مع عباده المملوكين كمثل بعض خلقه مع مملوكيهم، وله المثل الأعلى في السموات، فتدبر هذا فإنه مَجْلاة شُبْهَة ومَصْفَاة كَدَر، فجميع ما نسمعه، وينسب إليه، ويضاف من الأسماء والصفات، هو كما يليق بالله، ويصلح لذاته.

والفريقان الآخران ـ أهل التشبيه والتمثيل ـ: منهم من يقول: يد كيدي ـ تعالى الله عن ذلك ـ وأهل النفي والتعطيل يقولون: اليدان هما: النعمتان والقدرتان، والله أكبر كبيراً.

وبكل حال، اتفق هؤلاء كلهم على أن لآدم فضيلة ومزية ليست لغيره؛ إذ خلقه بيده.

الوجه الثالث: أن ذلك معدود في النعم التي أنعم الله بها على آدم حين قال له موسى : «خلقك الله بيده» [(١)]. وكذلك يقال له يوم القيامة، وإنما ذكروا ذلك له في النعم التي خصه الله بها من بين المخلوقين دون الذي شورك فيها. فهذا بيان واضح دليل على فضله على سائر الخلق، كما ذكر زيد بن أسلم أن الله ـ تعالى ـ قال للملائكة: «لا أجعل صالح ذرية من خَلَقْتُ بِيَدَيّ كمن قُلْتُ له كن فكان»[(٢)].

---

(١) مسلم فى القدر (٢٦٥٢ / ١٥) .

(٢) رواه الطبراني في الأوسط (٦١٧٣) وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ١/ ٨٧ وقال: « رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه إبراهيم بن عبد الله بن خالد المصيصي وهو كذاب متروك، وفي سند الأوسط طلحة ابن زيد وهو كذاب أيضًا».

الدليل الرابع: ما احتج به بعض أصحابنا على تفضيل الأنبياء على الملائكة بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران:٣٣]، وقوله: ﴿وَلَقَدِ اخْتَرْنَاهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [الدخان:٣٢] واسم ﴿الْعَالَمِينَ﴾ يتناول الملائكة والجن والإنس، وفيه نظر؛ لأن أصناف العالمين قد يراد به جميع أصناف الخلق كما في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢] ، وقد يراد به الآدميون فقط على اختلاف أصنافهم، كما في قوله تعالى: ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء:١٦٥] ، ﴿أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٨٠] وهم كانوا لا يأتون البهائم ولا الجن.

وقد يراد بالعالمين أهل زمن واحد، كما في قوله: ﴿اخْتَرْنَاهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾.

فقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ﴾ الآية، تحتمل جميع أصناف الخلق، ويحتمل أن المراد بنو آدم فقط. وللمحتج بها أن يقول: اسم ﴿الْعَالَمِينَ﴾ عام لجميع أصناف المخلوقات التي بها يعلم الله، وهي آيات له ودلالات عليه، لا سيما أولو العلم منهم، مثل الملائكة، فيجب إجراء الاسم على عمومه إلا إذا قام دليل يوجب الخصوص.

وقد احتج أيضاً بقوله : ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾الآية [الإسراء: ٧٠]. وهو دليل ضعيف بل هو بالضد كما قررناه.

الدليل الخامس: قوله : ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠] ، وفيها دليل على تفضيل الخليفة من وجهين: أولهما: أن الخليفة يفضل على من هو خليفة عليه، وقد كان في الأرض ملائكة، وهذا غايته أن يفضل على من في الأرض من الملائكة. وثانيهما: أن الملائكة طلبت من الله ـ تعالى ـ أن يكون الاستخلاف فيهم، والخليفة منهم، حيث قالوا: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾ الآية [البقرة: ٣٠]. فلولا أن الخلافة درجة عالية أعلى من درجاتهم لما طلبوها وغبطوا صاحبها.

الدليل السابع[١]: تفضيل بني آدم عليهم بالعلم حين سألهم الله ـ عز وجل ـ عن علم الأسماء فلم يجيبوه؛ واعترفوا أنهم لا يحسنونها فأنبأهم آدم بذلك، وقد قال تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩].

والدليل الثامن[٢]: وهو أول الأحاديث ما رواه حماد بن سلمة عن أبي المُهَزِّم ،عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «لَزَوَال الدنيا على الله أهون من قتل رجل مؤمن،

(١، ٢) هكذا بالأصل.

والمؤمن أكرم على الله من الملائكة الذين عنده»[1].

وهذا نص في أن المؤمنين أكرم على الله من الملائكة المقربين.

ثم ذكر ما رواه الخلال عن أبي هريرة: خطبنا رسول الله ﷺ ، وذكر كلاماً قال في آخره: «ادنُو، ووَسِّعوا لمن خلفكم». فدنا الناس وانضم بعضهم إلى بعض. فقال رجل: أنوسع للملائكة أو للناس؟ قال: «للملائكة، إنهم إذا كانوا معكم لم يكونوا من بين أيديكم ولا من خلفكم، ولكن عن أيمانكم وشمائلكم». قالوا: ولم لا يكونون من بين أيدينا ومن خلفنا؟ أمن فضلنا عليهم أو من فضلهم علينا؟ قال: «نعم، أنتم أفضل من الملائكة».

رواه الخلال ، وفيه القطع بفضل البشر على الملائكة ، لكن لا يعرف حال إسناده، فهو موقوف على صحة إسناده.

وروى عبد الله بن أحمد في «كتاب السنة» عن عروة بن رُوَيْم قال: أخبرني الأنصاري عن النبي ﷺ أن الملائكة قالوا : ربنا خلقتنا وخلقت بني آدم، فجعلتهم يأكلون ويشربون، ويلبسون ويأتون النساء، ويركبون الدواب ، وينامون ويستريحون، ولم تجعل لنا شيئًا من ذلك ، فاجعل لهم الدنيا ولنا الآخرة.

وذكر الحديث مرفوعاً ـ كما تقدم موقوفاً ـ عن زيد بن أسلم عن أبيه. وزيد بن أسلم زيد في علمه وفقهه وورعه، حتى إن كان علي بن الحسين ليدع مجالس قومه ويأتي مجلسه، فلامه الزهري في ذلك فقال: إنما يجلس حيث ينتفع، أو قال: يجد صلاح قلبه.

وقد كان يحضر مجلسه نحو أربعمائة طالب للعلم، أدنى خصلة فيهم الباذل ما في يده من الدنيا، ولا يستأثر بعضهم على بعض، فلا يقول مثل هذا القول إلا عن . . .[2] بين والكذب على الله ـ عز وجل ـ أعظم من الكذب على رسوله.

وأقل ما في هذه الآثار أن السلف الأولين كانوا يتناقلون بينهم : أن صالحي البشر أفضل من الملائكة من غير نكير منهم لذلك ، ولم يخالف أحد منهم في ذلك، إنما ظهر الخلاف بعد تشتت الأهواء بأهلها ، وتفرق الآراء، فقد كان ذلك كالمستقر عندهم.

الدليل الحادي عشر[3] : أحاديث المباهاة مثل: أن الله ـ تعالى ـ ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا[4] وعشية عرفة فيباهي ملائكته بالحاج[5]، وكذلك يباهي بهم المصلين ، يقول: « انظروا إلى عبادي ، قد قضوا فريضة وهم ينتظرون أخرى »،وكلا الحديثين في

---

(١) الترمذي في الديات (١٣٩٥) ، والنسائي في تحريم الدماء (٣٩٨٧) ، وابن ماجه في الديات (٢٦١٩)، والطبراني في الأوسط (٦٦٣٤)، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ١/ ٨٧ وقال: «رواه الطبراني في الأوسط وفيه أبو المِهْزَم وهو متروك».

(٢) بياض بالأصل .

(٣) هكذا بالأصـل .

(٤) البخاري في التهجد (١١٤٥) .

(٥) مسلم في الحج (١٣٤٨ / ٤٣٦) .

صحيح مسلم، والمباهاة لا تكون إلا بالأفاضل.

فإن قيل: هذه الأخبار رواها آحاد غير مشهورين، ولا هي بتلك الشهرة، فلا توجب علماً، والمسألة علمية.

قلنا: أولا: من قال: إن المطلق في هذه القضية اليقين الذي لا يمكن نقيضه، بل يكفي فيها الظن الغالب، وهو حاصل.

ثم ما المراد بقوله: علمية؟ أتريد أنه لا علم؟ فهذا مسلم. ولكن كل عقل راجح يستند إلى دليل فإنه علم، وإن كان فرقة من الناس لا يسمون علماً إلا ما كان يقيناً لا يقبل الانتقاض، وقد قال تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠] وقد استوفى القول في ذلك في غير هذا الموضع، فإن أريد علمية؛ لأن المطلوب الاستيقان، فهذا لغو من القول لا دليل عليه، ولو كان حقاً لوجب الإمساك عن الكلام في كل أمر غير علمي إلا باليقين، وهو تهافت بين.

ثم نقول: هي بمجموعها وانضمام بعضها إلى بعض ومجيئها من طرق متباينة، قد توجب اليقين لأولى الخبرة بعلم الإسناد، وذوي البصيرة بمعرفة الحديث ورجاله، فإن هذا علم اختصوا به كما اختص كل قوم بعلم، وليس من لوازم حصول العلم لهم حصوله لغيرهم، إلا أن يعلموا ما علموا مما به يميزون بين صحيح الحديث وضعيفه.

والعلوم - على اختلاف أصنافها وتباين صفاتها - لا توجب اشتراك العقلاء فيها، لاسيما السمعيات الخبريات، وإن زعم فرقة من أولى الجدل أن الضروريات يجب الاشتراك فيها، فإن هذا حق في بعض الضروريات، لا في جميعها، مع تجويزنا عدم الاشتراك في شيء من الضروريات، لكن جرت سنة الاشتراك بوقوع الاشتراك في بعضها. فغلط أقوام فجعلوا وجوب الاشتراك في جميعها، فجحدوا كثيراً من العلم الذي اختص به غيرهم.

ثم نقول: لو فرضنا أنها لا تفيد العلم وإنما تفيد ظناً غالباً، أو أن المطلوب هو الاستيقان، فنقول: المطلوب حاصل بغير هذه الأحاديث، وإنما هي مؤكدة مؤيدة لتجتمع أجناس الأدلة على هذه المقالة.

الدليل الثاني عشر [1]: قد كان السلف يحدثون الأحاديث المتضمنة فضل صالحي البشر على الملائكة، وتروى على رؤوس الناس، ولو كان هذا منكراً لأنكروه، فدل على اعتقادهم ذلك.

---

(١) هكذا بالأصل.

وهذا إن لم يفد اليقين القاطع، فإن بعض الظن لم يقصر عن القوى الغالب، وربما اختلف ذلك باختلاف الناس واختلاف أحوالهم.

الدليل الثالث عشر [1]: وهو البحث الكاشف عن حقيقة المسألة ـ وهو أن نقول : التفضيل إذا وقع بين شيئين فلا بد من معرفة الفضيلة ما هي؟ ،ثم ينظر أيهما أولى بها ؟

وأيضا ، فإنا إنما تكلمنا في تفضيل صالحي البشر إذا كملوا ووصلوا إلى غايتهم وأقصى نهايتهم، وذلك إنما يكون إذا دخلوا الجنة، ونالوا الزلفى ، وسكنوا الدرجات العلى، وحياهم الرحمن وخصهم بمزيد قربه، وتجلى لهم، يستمتعون بالنظر إلى وجهه الكريم، وقامت الملائكة في خدمتهم بإذن ربهم.

فلينظر الباحث في هذا الأمر ، فإن أكثر الغالطين لما نظروا في الصنفين رأوا الملائكة بعين التمام والكمال ، ونظروا الآدمي وهو في هذه الحياة الخسيسة الكَدِرَة، التي لا تزن عند اللّه جناح بعوضة وليس هذا بالإنصاف .

فأقول : فضل أحد الذاتين على الأخرى إنما هو بقربها من اللّه ـ تعالى ـ ومن مزيد اصطفائه وفضل اجتبائه لنا، وإن كنا نحن لا ندرك حقيقة ذلك .

هذا على سبيل الإجمال، وعلى حسب الأمور التي هي في نفسها خبر محض، وكمال صرف، مثل: الحياة والعلم والقدرة، والزكاة والطهارة، والطيب والبراءة من النقائص والعيوب، فنتكلم على الفضلين:

أما الأول : فإن جنة عدن خلقها اللّه ـ تعالى ـ وغرسها بيده، ولم يطلع على ما فيها ملكاً مقربا، ولا نبيًا مرسلاً، وقال لها: تكلمي، فقالت: ﴿**قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ**﴾ [المؤمنون: ١] . جاء ذلك في أحاديث عديدة ، وأنه ينظر إليها في كل سحر ، وهي داره ، فهذه كرامة اللّه تعالى لعباده المؤمنين، التي لم يطلع عليها أحد من الملائكة. ومعلوم أن الأعلين مطلعون على الأسفلين من غير عكس ، ولا يقال: هذا في حق المرسلين، فإنها إنما بنيت لهم، لكن لم يبلغوا بعد إبان سكناها وإنما هي معدة لهم، فإنهم ذاهبون إلى كمال، ومنتقلون إلى علو وارتفاع ، وهو جزاؤهم وثوابهم.

وأما الملائكة فإن حالهم اليوم شبيهة بحالهم بعد ذلك، فإن ثوابهم متصل وليست الجنة مخلوقة، وتصديق هذا قوله تعالى :﴿ **فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ** ﴾ [السجدة: ١٧] .

فحقيقة ما أعده اللّه لأوليائه غيب عن الملائكة، وقد غيب عنهم أولاً حال آدم في

---

[1] هكذا بالأصل.

النشأة الأولى وغيرها.

وفضل عباد الله الصالحين يبين فضل الواحد من نوعهم، فالواحد من نوعهم إذا ثبت فضلهم على جميع الأعيان والأشخاص، ثبت فضل نوعهم على جميع الأنواع؛ إذ من الممتنع ارتفاع شخص من أشخاص النوع المفضول إلى أن يفوق جميع الأشخاص والأنواع الفاضلة ، فإن هذا تبديل الحقائق وقلب الأعيان عن صفاتها النفسية، لكن ربما فاق بعض أشخاص النوع الفاضل مع امتياز ذلك عليه بفضل نوعه وحقيقته، كما أن في بعض الخيل ما هو خير من بعض الخيل ، ولا يكون خيراً من جميع الخيل.

إذا تبين هذا، فقد حدَّثَ العلماء المرضيون وأولياؤه المقبولون: أن محمداً رسول الله ﷺ يجلسه ربه على العرش معه.

روى ذلك محمد بن فُضَيل، عن ليث، عن مجاهد ، في تفسير: ﴿**عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا**﴾ [الإسراء:٧٩] وذكر ذلك من وجوه أخرى مرفوعة وغير مرفوعة. قال ابن جرير : وهذا ليس مناقضاً لما استفاضت به الأحاديث من أن المقام المحمود هو الشفاعة، باتفاق الأئمة من جميع من ينتحل الإسلام ويدعيه، لا يقول: إن إجلاسه على العرش منكراً ـ وإنما أنكره بعض الجهمية ـ ولا ذكره في تفسير الآية منكر ، وإذا ثبت فضل فاضلنا على فاضلهم ثبت فضل النوع على النوع ـ أعني صالحنا عليهم.

وأما الذوات ، فإن ذات آدم خلقها الله بيده،وخلقها الله على صورته ونفخ فيه من روحه، ولم يثبت هذا لشيء من الذوات ، وهذا بحر يغرق فيه السابح ، لا يخوضه إلا كل مؤيد بنور الهداية، وإلا وقع إما في تمثيل ، أو في تعطيل . فليكن ذو اللب على بصيرة أن وراء علمه مرماة بعيدة ، وفوق كل ذي علم عليم. وليوقن كل الإيقان بأن ما جاءت به الآثار النبوية حق ـ ظاهراً وباطناً ـ وإن قصر عنه عقله ولم يبلغه علمه ﴿ **فَوَرَبِّ السَّمَآءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ**﴾[الذاريات:٢٣] فلا تلجَنَّ باب إنكار ، ورد وإمساك وإغماض ـ ردًا لظاهره وتعجباً من باطنه ـ حفظاً لقواعدك التي كتبتها بقواك وضبطتها بأصولك التي عقلتك عن جَنَاب مولاك.

إياك مما يخالف المتقدمين من التنزيه وتَوَقّ التمثيل والتشبيه، ولعمري إن هذا هو الصراط المستقيم، الذي هو أَحَدّ من السيف، وأدق من الشعر، ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور.

وأما الصفات التي تتفاضل ،فمن ذلك الحياة السرمدية والبقاء الأبدي في الدار الآخرة وليس للملك أكثر من هذا ، وإن كانت حياتنا هذه منغوصة بالموت فقد أسلفت أن

التفضيل إنما يقع بعد كمال الحقيقتين ، حتى لا يبقى إلا البقاء وغير ذلك من العلم الذي امتازت به الملائكة.

فنقول : غير منكر اختصاص كل قبيل من العلم بما ليس للآخر ، فإن الوحي للرسل على أنحاء ، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾ [الشورى: ٥١]، فبين أن الكلام للبشر على ثلاثة أوجه: منها واحد يكون بتوسط الملك.

ووجهان آخران ليس للملك فيهما وحي ، وأين الملك من ليلة المعراج، ويوم الطور، وتعليم الأسماء وأضعاف ذلك؟

ولو ثبت أن علم البشر في الدنيا لا يكون إلا على أيدى الملائكة - وهو والله باطل - فكيف يصنعون بيوم القيامة؟! وقد قال النبي ﷺ: «فيفتح الله عليَّ من محامده والثناء عليه بأشياء يلهمنيها، لم يفتحها على أحد قبلي»(١).

وإذا تبين هذا ، أن العلم مقسوم من الله، وليس كما زعم هذا الغبي بأنه لا يكون إلا بأيدي الملائكة على الإطلاق ، وهو قول بلا علم، بل الذي يدل عليه القرآن أن الله - تعالى - اختص آدم بعلم لم يكن عند الملائكة، وهو علم الأسماء الذي هو أشرف العلوم، وحكم بفضله عليهم لمزيد العلم، فأين العدول عن هذا الموضع إلى بنيات الطريق؟ ومنها القدرة.

وزعم بعضهم أن الملك أقوى وأقدر، وذكر قصة جبرائيل بأنه شديد القوى، وأنه حمل قرية قوم لوط على ريشة من جناحه، فقد آتى الله بعض عباده أعظم من ذلك، فأغرق جميع أهل الأرض بدعوة نوح، وقال النبي ﷺ :«إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبَرَّهُ»(٢) ،ورُبَّ أشْعَثَ أغْبَرَ مدفوع بالأبواب لو أقسم على الله لأبَرَّهُ (٣)! وهذا عام في كل الأشياء ، وجاء تفسير ذلك في آثار: إن من عباد الله من لو أقسم على الله أن يزيل جبلاً ، أو الجبال عن أماكنها لأزالها، وألا يقيم القيامة لما أقامها، وهذا مبالغة.

ولا يقال: إن ذلك بفضل بقوة خلقت فيه، وهذا بدعوة يدعوها؛ لأنهما في الحقيقة يؤولان إلى واحد ، هو مقصود القدرة ومطلوب القوة، وما من أجله يفضل القوى على الضعيف ، ثم هب أن هذا في الدنيا فكيف تصنعون في الآخرة ؟ وقد جاء في الأثر : «يا عبدي، أنا أقول للشيء كن فيكون،أطعني أجعلك تقول للشيء كن فيكون،يا عبدي، أنا الحي الذي لا يموت، أطعني أجعلك حياً لا تموت» ، وفي أثر: «أن المؤمن تأتيه

---

(١) البخارى فى التفسير (٤٧١٢) . (٢) البخارى فى الصلح (٢٧٠٣) .

(٣) مسلم فى البر والصلة (٢٦٢٢ / ١٣٨) .

التُّحَفُ من اللّه: من الحي الذي لا يموت إلى الحي الذي لا يموت» فهذه غاية ليس وراءها مرمى، كيف لا، وهو باللّه يسمع، وبه يبصر، وبه يبطش، وبه يمشى، فلا يقوم لقوته قوة؟!

وأما الطهارة والنزاهة، والتقديس والبراءة عن النقائص والمعائب، والطاعة التامة الخاصة للّه، التي ليس معها معصية ولا سهو ولا غفلة، وإنما أفعالهم وأقوالهم على وفق الأمر، فقد قال قائل : من أين للبشر هذه الصفات؟ وهذه الصفات على الحقيقة هي أسباب الفضل، كما قيل: لا أعدل بالسلامة شيئاً . فالجواب من وجوه :

أحدها : أنا إذا نظرنا إلى هذه الأحوال في الآخرة، كانت في الآخرة للمؤمنين على أكمل حال وأتم وجه، وقد قدمنا أن الكلام ليس في تفضيلهم في هذه الحياة فقط، بل عند الكمال والتمام والاستقرار في دار الحيوان، وفيه وجه قاطع لكل ما كان من جنس هذا الكلام، فأين هم من أقوام تكون وجوههم مثل القمر ومثل الشمس ، لا يبولون ولا يتمخطون، ولا يبصقون، ما فيهم ذرة من العيب ولا من النقص؟!

الوجه الثاني : أن هذا بعينه هو الدليل على فضل الآدمي، والملائكة مخلوقون على طريقة واحدة، وصفة لازمة ، لا سبيل إلى انفكاكهم عنها، والبشر بخلاف ذلك.

الوجه الثالث: أن ما يقع من صالحي البشر من الزلات والهفوات ترفع لهم به الدرجات، وتبدل لهم السيئات حسنات، فإن اللّه يحب التوابين ويحب المتطهرين، ومنهم من يعمل سيئة تكون سبب دخول الجنة، ولو لم يكن العفو أحب إليه لما ابتلى بالذنب أكرم الخلق عليه، وكذلك فرحه بتوبة عبيده، وضحكه من علم العبد أنه لا يغفر الذنوب إلا اللّه ، فافهم هذا فإنه من أسرار الربوبية، وبه ينكشف سبب مواقعة المقربين الذنوب.

الوجه الرابع : ما روى :« أن الملائكة لما استعظمت خطايا بني آدم ألقى اللّه ـ تعالى ـ على بعضهم الشهوة فواقعوا الخطيئة»(1) ،وهو احتجاج من اللّه ـ تعالى ـ على الملائكة، وأما العبادة فقد قالوا: إن الملائكة دائمو العبادة والتسبيح، ومنهم قيام لا يقعدون، وقعود لا يقومون، وركوع لا يسجدون، وسجود لا يركعون **﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لا يَفْتُرُونَ﴾** [الأنبياء: ٢٠] .

والجواب : أن الفضل بنفس العمل وجودته ، لا بقدره وكثرته، كما قال تعالى : **﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الأَرْضِ زِينَةً لَّهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً﴾** [الكهف:٧]، وقال : **﴿إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً ﴾** [الكهف: ٣٠]، ورب تسبيحة من إنسان أفضل من ملء الأرض من عمل غيره، وكان إدريس يرفع له في اليوم مثل عمل جميع أهل الأرض، وإن الرجلين

(١) ابن جرير ١/ ٣٦٣.

ليكونان في الصف وأجر ما بين صلاتهما كما بين السماء والأرض.

وقد روى : «أن أنينَ المذنبين أحب إليَّ من زَجَل المسبحين» .

وقد قالوا : إن علماء الآدميين مع وجود المنافى والمضاد أحسن وأفضل، ثم هم في الحياة الدنيا وفي الآخرة يلهمون التسبيح، كما يلهمون النَّفَسَ، وأما النفع المتعدى ، والنفع للخلق ، وتدبير العالم ، فقد قالوا :هم تجري أرزاق العباد على أيديهم، وينزلون بالعلوم والوحي ، ويحفظون ويمسكون وغير ذلك من أفعال الملائكة.

والجواب: أن صالح البشر لهم مثل ذلك وأكثر منه، ويكفيك من ذلك شفاعة الشافع المشفع في المذنبين، وشفاعته في البشر كي يحاسبوا ، وشفاعته في أهل الجنة حتى يدخلوا الجنة. ثم بعد ذلك تقع شفاعة الملائكة، وأين هم من قوله: ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ** ﴾ [الأنبياء:١٠٧] ؟ وأين هم من الذين :﴿ **وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ** ﴾[الحشر:٩] ؟ وأين هم ممن يدعون إلى الهدى ودين الحق؛ ومن سَنَّ سُنَّة حسنة؟ وأين هم من قوله ﷺ :«إن من أمتي من يشفع في أكثر من ربيعة ومُضَر»(١)؟ وأين هم من الأقطاب، والأوتاد ، والأغواث، والأبدال، والنجباء؟(٢).

فهذا ـ هداك اللّه ـ وجه التفضيل بالأسباب المعلومة، ذكرنا منه أنموذجاً نهجنا به السبيل، وفتحنا به الباب إلى درك فضائل الصالحين، من تدبر ذلك، وأوتى منه حظاً رأى وراءَ ذلك ما لا يحصيه إلا اللّه، وإنما عدل عن ذلك قوم لم يكن لهم من القول والعلم إلا ظاهره، ولا من الحقائق إلا رسومها، فوقعوا في بدع وشبهات، وتاهوا في مواقف ومجازات، وها نحن نذكر ما احتجوا به.

الحجة الأولى: قوله تعالى:﴿ **لَن يَسْتَنكِفَ الْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلا الْمَلائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ** ﴾ [النساء:١٧٢]، والذي يريد إثبات ذل الأعاظم، وانقياد الأكابر، إنما يبدأ بالأدنى فالأدنى مترقياً إلى الأعلى فالأعلى، ليرقى المخاطب في فهم عظمة من انقيد له، وأطيع درجة درجة، وإلا فلو فوجىء بانقياد الأعظم ابتداء، لما حصل تبين مراتب العظمة، ولوقع ذكر الأدنى بعد ذلك ضائعاً، بل يكون رجوعاً ونقصاً.

ولهذا جرت فطرة الخلق أن يقال: فلان لا يأتيني، وفلان يأتيني ، أي كيف يستنكف عن الإتيان إلي ؟ وفلان أكرم منه وأعظم ، وهو يأتيني ، ولا يقال :لا يأبي فلان أن يكرمك، ولا من هو فوقه. فالانتقال من المسيح إلى الملائكة دليل على فضلهم، كيف

(١) أحمد ٤/٢١٢، وذكره الهيثمي في المجمع ١٠/ ٣٨٤ وقال: « رواه أحمد ورجاله ثقات».

(٢) هكذا بالأصل.

وقد نعتوا بالقرب الذي هو عين الفضائل؟!

والجواب : زعم القاضي أن هذا ليس من عطف الأعلى على الأدنى ، وإنما هو عطف ساذج. قال : وذلك أن قوماً عبدوا المسيح وزعموا أنه ابن اللّه ـ سبحانه ـ وقوماً عبدوا الملائكة وزعموا أنها بنات اللّه، كما حكى اللّه ـ تعالى ـ عن الفريقين فبين اللّه ـ تعالى ـ في هذه أن هؤلاء الذين عبدتموهم من دوني هم عبادي لن يستنكفوا عن عبادتي، وأنهما لو استنكفا عن عبادتي لعذبتهما عذاباً أليما، والمسيح هو الظاهر وهو من نوع البشر، وهذا الكلام فيه نظر، واللّه أعلم بحقيقته.

ثم نقول : إن كان هذا هو المراد فلا كلام، وإن أريد أن الانتقال من الأدنى إلى الأعلى، فاعلم ـ نور اللّه قلبك وشرح صدرك للإسلام ـ أن للملائكة خصائص ليست للبشر،لا سيما في الدنيا. هذا ما لا يستريب فيه لبيب، أنهم اليوم على مكان، وأقرب إلى اللّه، وأظهر جسوماً، وأعظم خلقاً، وأجمل صوراً، وأطول أعماراً ، وأيمن آثاراً ، إلى غير ذلك من الخصال الحميدة، مما نعلمه ومما لا نعلمه.

وللبشر ـ أيضاً ـ خصائص ومزايا، لكن الكلام في مجموع كل واحدة من المزيتين أيهما أفضل ؟ هذا طريق ممهد لهذه الآية وما بعدها. وهو وراء ذلك، فحيث جرى ما يوجب تفضيل الملك فلما تميزوا به، واختصوا به من الأمور التي لا تنبغي لمن دونهم فيها أن يتفضل عليهم فيما هو من أسبابها.

وذلك أن المسيح لو فرض استنكافه عن عبادة اللّه ، فإنما هو لما أيده اللّه من الآيات ، كما أبرأ الأكمه والأبرص وأحيا الموتى وغير ذلك؛ ولأنه خرج في خلقه عن بني آدم، وفي عزوفه عن الدنيا، وما فيها: أعطى الزهد. وما من صفة من هذه الصفات إلا والملائكة أظهر منه فيها، فإنهم كلهم خلقوا من غير أبوين ومن غير أم، وقد كان فرس جبريل يحيى به التراب الذي يمر عليه ؛ وعلم ما يدخر العباد في بيوتهم على الملائكة سهل .

وفي حديث أبرص، وأقرع ، وأعمى : «أن الملك مسح عليهم فبرؤوا»(١) فهذه الأمور التي من أجلها عبد المسيح، وجعل ابن اللّه ـ عز وجل ـ للملائكة منها أوفر نصيب، وأعلى منها ، وأعظم مما للمسيح، وهم لا يستنكفون عن عبادته، فهو أحق خلق ألا يستنكف، وأما القرب من اللّه والزلفى لديه فأمور وراء هذه الآيات. وأيضا، فأقصى ما فيها تفضيلهم على المسيح؛ إذ هو في هذه الحياة الدنيا، وأما إذا استقر في الآخرة وكان

---

(١) البخاري في الأنبياء (٣٤٦٤)، ومسلم في الزهد (٢٩٦٤/ ١٠)، كلاهما عن أبي هريرة.

ما كان مما لست أذكر، فمن أين يقال: إنهم هناك أفضل منه؟

الحجة الثانية: قوله تعالى لنبيه ﷺ: ﴿قُل لا أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٥٠]ومثله في هود،فالاحتجاج في هذا من وجوه:

أحدها: أنه قرن استقرار خزائنه، وعلم الغيب بنفي القول بأنه ملك، وسلبها عن نفسه في نسق واحد، فإذا كان حال من يعلم الغيب، ويقدر على الخزائن أفضل من حال من لا يكون كذلك، وجب أن يكون حال الملك أفضل من حال من ليس بملك، وإن كان نبيا كما في الآية.

وثانيها: أنه إنما نفى عن نفسه حالا أعظم من حاله الثابتة، ولم ينف حالاً دون حاله، لأن من اتصف بالأعلى فهو على ما دونه أقدر، فدل على أن حال الملك أفضل من حاله أن يكون ملكاً وهو المطلوب.

وثالثها: ما ذكر القاضي أنه لولا ما استقر في نفوس المخاطبين من أن الملك أعظم؛ لما حسن مواجهتهم بسلب شيء هو دون مرتبته، وهذا الاعتقاد الذي كان في نفوس المخاطبين أمر قرروا عليه، ولم ينكره عليهم، فثبت أنه حق.

والجواب من وجوه:

أحدها: أنه نفى أن يكون عالماً بالغيب وعنده خزائن الله، ونفى أن يكون ملكاً لا يأكل ولا يشرب ولا يتمتع، وإذا نفى ذلك عن نفسه لم يجب أن يكون الملك أفضل منه، ألا ترى أنه لو قال: ولا أنا كاتب، ولا أنا قارئ، لم يدل على أن الكاتب والقارئ أفضل ممن ليس بكاتب ولا قارئ، فلم يكن في الآية حجة.

وأيضا، ما قال القاضي: إنهم طلبوا صفات الألوهية، وهي العلم والقدرة والغنى: وهي أن يكون عالماً بكل شيء، قديراً على كل شيء، غنياً عن كل شيء، فسلب عن نفسه صفات الألوهية، ولهذا قالوا: ﴿مَا لِهَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان:٧]، وقال تعالى: محتجاً عنه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٢٠]، فكأنهم أرادوا منه صفة الملائكة أن يكون متلبساً بها، فإن الملائكة صُمْدٌ لا يأكلون ولا يشربون، والبشر لهم أجواف يأكلون ويشربون؛ فكان الأمر إلى هذه الصفة، وهذا بين إن شاء الله.

وثانيها: أن الآخر أكمل في أمر من الأمور، فنفى عن نفسه حال الملك في ذلك، ولم يلزم أن يكون له فضيلة يمتاز بها، وقد تقدم مثل هذا فيما ذكر من حال الملك وعظمته، وأنه ليس للبشر من نوعه مثله، ولكن لِمَ لمْ تقل: من غير نوعه للبشر ما هو

أفضل منه؟

ولهذا إذا سئل الإنسان عما يعجز عنه، قد يقول: لست بملك،وإن كان المؤمن أفضل من حال الجن، والملك من الملوك.

وثالثها: أن أقصى ما فيه تفضيل الملك في تلك الحال،ولو سلم ذلك لم ينف أن يكون فيما بعد أفضل من الملك؛ ولهذا تزيد قدرته وعلمه وغناه في الآخرة، وهذا كما لو قال الصبي : لا أقول :إني شيخ، ولا أقول: إني عالم، ومن الممكن ترقيه إلى ذلك، وأكمل منه.

الحجة الثالثة : قول إبليس لآدم وحواء :﴿إِلاَّ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠] تقديره: كراهة أن تكونا أو لئلا تكونا، فلولا أن كونهما ملكين حالة هي أكمل من كونهما بشرين؛ لما أغراهما بها، ولما ظنا أنها هي الحالة العليا؛ ولهذا قرنها بالخلود ، والخالد أفضل من الفاني ، والملك أطول حياة من الآدمي، فيكون أعظم عبادة وأفضل من الآدمي.

والجواب من وجوه:

أحدها : ما ذكره القاضي أن قوله : ﴿إِلاَّ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾ ظن أن الملائكة خير منهما، كما ظن أنه خير من آدم وكان مخطئا. وقوله :﴿أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾ ظناً منه أنهما يؤثران الخلود، لما في ذلك من السلامة من الأمراض والأسقام والأوجاع، والآفات والموت؛ لأن الخالد في الجنة هذه حاله، ولم يخرج هذا مخرج التفضيل على الأنبياء. ألا ترى أن الحور والولدان المخلوقين في الجنة خالدون فها وليسوا بأفضل من الأنبياء.

وثانيها : أن الملك أفضل من بعض الوجوه ، وكذلك الخلود آثر عندهما فمالا إليه.

وثالثها: أن حالها تلك كانت حال ابتداء لا حال انتهاء، فإنهما في الانتهاء قد صارا إلى الخلود الذي لا حظر فيه ولا معه، ولا يعقبه زوال، وكذلك يصيران في الانتهاء إلى حال هي أفضل وأكمل من حال الملك، الذي أراداها أولاً ، وهذا بين .

الحجة الرابعة : قوله تعالى: ﴿ اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلاً وَمِنَ النَّاسِ﴾ [الحج: ٧٥]، فبدأ بهم، والابتداء إنما يكون بالأفضل والأشرف ، فالأفضل والأشرف، كما بدأ بذلك في قوله :﴿فَأُوْلَئِكَ (١)مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾ [النساء: ٦٩]، فبدأ بالأكمل والأفضل.

والجواب : أن الابتداء قد يكون كثيراً بغير الأفضل، بل يبتدأ بالشيء لأسباب متعددة، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ﴾[الأحزاب: ٧]،

(١) في المطبوعة : «أولئك» ، والصواب ما أثبتناه.

ولم يدل ذلك على أن نوحاً أفضل من إبراهيم، والنبي ﷺ أفضل؛ وكذلك قوله: ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾[الأحزاب: ٣٥]، لا يدل على أن المسلم أفضل من المؤمن، فلعله - والله أعلم - إنما بدأ بهم؛ لأن الملائكة أسبق خلقاً ورسالة؛ فإنهم أرسلوا إلى الجن والإنس، فذكر الأول، فالأول، في الخلق، والرسالة على ترتيبهم في الوجود.

وقد قال تعالى: ﴿ يَهَبُ لِمَن يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذُّكُورَ ﴾ [الشورى: ٤٩]، والذكور أفضل من الإناث، وقال: ﴿ وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ ﴾ [التين: ١]، ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾ [الشمس: ١] الآيات، و﴿ فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ﴾ [الرحمن: ٦٨]، إلى غير ذلك، ولم يدل التقديم في شيء من هذه المواضع على فضل المبدوء به، فعلم أن التقديم ليس لازماً للفضل.

الحجة الخامسة: قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١]، فدل على أن الملك أفضل من البشر، وهن إنما أردن أن يتبين لهن حال هي أعظم من حال البشر.

وقد أجابوا عنه بجوابين:

أحدهما: أنهن لم يعتقدن أن الملائكة أحسن من جميع النبيين وإن لم يروهم لمخبر أخبرهم فسكن إلى خبره، فلما هالهن حسنه قلن: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ لأن هذا الحسن ليس بصفة بشر.

وثانيهما: أنهن اعتقدن أن الملائكة خير من النبيين، فكان هذا الاعتقاد خطأ منهن، ولا يقال إنه لما لم يقرن بالإنكار دل على أنه حق، فإن قولهن ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ خطأ. وقولهن: ﴿ إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ خطأ أيضاً في غيبتهن عنه أنه بشر وإثباتهن أنه ملك، وإن لم يقرن بالإنكار، دل على أنه حق، وأن قولهن: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ خطأ في نفيهن عنه البشرية وإثباتهن له الملائكية، وإن لم يقرن بالإنكار لغيبة عقولهن عند رؤيته، فلم يلمن في تلك الحال على ذلك.

وأقول - أيضاً -: إن النسوة لم يكن يقصدن أنه نبي، بل ولا أنه من الصالحين إذ ذاك، ولم يشهدن له فضلاً على غيره من البشر في الصلاح والدين، وإنما شهدن بالفضل في الجمال والحسن، وسَبَاهُنَّ جماله فَشَبَّهْنَه بحال الملائكة، وليس هذا من التفضيل في شيء من الذي نريد.

ثم نقول: إذا كان التفضيل بالجمال حقاً، فقد ثبت أن أهل الجنة تدخل الزُّمْرَةُ الأولى

ووجوههم كالشمس، والذين يَلُونهم كالقمر. . . الحديث (١) ،فهذه حال السعداء عند المنتهى ، وإن كان في الجمال والملك تفضيل ، فإنما هو في هذه الحياة الدنيا؛ لعلم علمه النساء وأكثر الناس.

وأما ما فضل الله عباده الصالحين،وما أعده الله من الكرامة، فأكثر الناس عنه بِمَعْزِل، ليس لهم نظر إليه، وكذلك ما آتاهم الله من العلم الذي غَبَطَتْهُم الملائكة به من أول ما خلقهم، وهو مما به يفضلون ، فهذا الجواب وما قبله.

الحجة السادسة: قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ . ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ . مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾ [التكوير:١٩-٢١]، فهذه صفة جبرائيل.

ثم قال: ﴿ وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ﴾ [التكوير:٢٢]، فوصف جبرائيل بالكرم والرسالة، والقوة والتمكين عنده، وأنه مطاع وأنه أمين، فوصفه بهذه الصفات الفاضلة ثم عطف عليه بقوله: ﴿ وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ ﴾فأضاف الرسول البشرى إلينا وسلب عنه الجنون، وأثبت له رؤية جبرائيل، ونفى عنه البخل والتهمة، وفي هذا تفاوت عظيم بين البشر والملائكة ، وبين الصفات والنِّعَم ، وهذا قاله بعض المعتزلة، زَلَّ به عن سواء السبيل.

والجواب: أولا : أين هو من قوله: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ إلى آخرها [الشرح]، وقوله: ﴿وَالضُّحَىٰ. وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ﴾ [الضحى:١، ٢]، وقوله: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ الآيات [الفتح:١] ، و﴿عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾ [الإسراء:٧٩] ؟

وأين هو عن قصة المعراج التي تأخر فيها جبرائيل عن مقامه؟ ثم أين هو عن الخلَّة؟ وهو التقريب ؛ فهذا نزاع من لم يُقَدِّر النبي ﷺ قَدْرَه.

ثم نقول ثانياً : لما كان جبرائيل هو الذي جاء بالرسالة، وهو صاحب الوحي وهو غيب عن الناس، لم يروه بأبصارهم، ولم يسمعوا كلامه بآذانهم، وزعم زاعمون أن الذي يأتيه شيطان يعلمه ما يقول ، أو أنه إنما يعلمه إياه بعض الإنس.

أخبر الله العباد أن الرسول الذي جاء به، ونعته أحسن النعت، وبين حاله أحسن البيان، وذلك كله إنما هو تشريف لمحمد ﷺ ، ونفي عنه ما زعموه، وتقرير للرسالة؛ إذ كان هو صاحبه الذي يأتيه بالوحي، فقال: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [التكوير:١٩] أي: أن الرسول البشري لم ينطق به من عند نفسه، وإنما هو مبلغ يقول ما قيل له، فكان في اسم الرسول إشارة إلى محض التوسط والسعاية.

---

(١) مسلم فى الجنة (٢٨٣٤ / ١٤ ــ ١٦) .

ثم وصفه بالصفات التي تنفي كل عيب، من القوة والمكنة، والأمانة والقرب من الله ـ سبحانه ـ فلما استقر حال الرسول الملكي، بين أنه من جهته وأنه لا يجيء إلا بالخير.

وكان الرسول البشري معلوم ظاهره عندهم، وهو الذي يبلغهم الرسالة، ولولا هؤلاء لما أطاقوا الأخذ عن الرسول الملكي، وإنما قال: ﴿صَاحِبُكُم﴾ إشارة إلى أنه قد صحبكم سنين قبل ذلك، ولا سابقة له بما تقولون فيه وترمونه، من الجنون والسحر وغير ذلك، وأنه لولا سابقته وصحبته إياكم لما استطعتم الأخذ عنه، ألا تسمعه يقول: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَاهُ رَجُلًا﴾ [الأنعام: ٩] ـ تمييزاً ـ من المرسلين، ثم حقق رسالته بأنه رأى جبرائيل، وأنه مؤتمن على ما يأخذه عنه، فقام أمر الرسالة بهاتين الصفتين، وجاء على الوجه الأبلغ والأكمل والأصلح.

وقد احتجوا بآيات تقدم التنبيه على مقاصدها؛ من وصف الملائكة بالتسبيح، والطاعة، والعبادة وغير ذلك .

الحجة السابعة: الحديث المشهور الصحيح عن الله ـ عز وجل ـ أنه قال: «من ذَكَرَني في نَفْسِهِ ذكرته في نَفْسي ، ومن ذكرني في مَلأ ذكرته في مَلأ خير منه»[(١)].

والملأ الذي يذكر الله الذاكر فيه، هم: الملائكة وقد نطق الحديث بأنهم أفضل من الملأ الذين يذكر العبد فيهم ربه، وخير منهم، وقد قال بعضهم: وكم من ملأ ذكر الله فيه والرسول حاضر فيهم، بل وقع ذلك في مجالس الرسول كلهم، فأين العدول عن هذا الحديث الصحيح؟!

الجواب : أن هذا الحديث صحيح، وهو أجود وأقوى ما احتجوا به، وقد أجابوا عنه بوجهين:

أحدهما: أضعف من الآخر، وهو أن الخبر يجوز أن يرجع إلى الذِّكْر، لا إلى المذكور فيهم، تقديره ذكرته ذكراً خيراً من ذكره؛ لأن ذكر الله كلامه، وهذا ليس بشيء، فإن الخبر مجرور صفة للملأ، وقد وصل بقوله: منهم، ولم يقل :منه، ولولا ذلك المعنى لقيل: ذكرته في ملأ خيراً منه بالنصب ، وصلة الضمير الذكر. وهذا من أوضح الكلام لمن له فقه بالعربية ونعوذ بالله من التنطع.

وثانيهما: أنه محمول على ملأ خير منه ليس فيهم نبي، فإن الحديث عام عموماً مقصوداً شاملاً، كيف لا، والأنبياء والأولياء هم أهل الذكر، ومجالسهم مجالس الرحمة؟ فكيف يجيء استثناؤهم؟!

---

(١) البخارى فى التوحيد (٧٤٠٥) .

لكن هنا أوجه متوجهة:

أحدها: أن الملأ الأعلى الذين يذكر اللّه من ذكره فيهم ـ هم صفوة الملائكة وأفضلهم، والذاكر فيهم للعبد هو اللّه. يقال: ينبغى أن يفرض على موازنة أفضل بني آدم يجتمعون في مجلس نبيه ﷺ ، وإن كان أفضل البشر، لكن الذين حوله ليس أفضل من بقى من البشر الفضلاء، فإن الرسل والأنبياء، أفضل منهم.

وثانيها: أن مجلس أهل الأرض إن كان فيه جماعة من الأنبياء يذكر العبد فيهم ربه، فاللّه ـ تعالى ـ يذكر العبد في جماعات من الملائكة أكثر من أولئك، فيقع الخير للكثرة التي لا يقوم لها شيء، فإن الجماعة كلما كثروا كانوا خيراً من القليل .

وثالثها: أنه لعله في الملأ الأعلى جماعة من الأنبياء يذكر اللّه العبد فيهم؛ فإن أرواحهم هناك.

ورابعها : أن من الناس من فرق بين الخير والأفضل ، فيقال: الخير للأنفع .

وخامسها : أنه لا يدل على أن الملأ الأعلى أفضل من هؤلاء الذاكرين إلا في هذه الدنيا، وفي هذه الحال؛ لأنهم لم يكملوا بعد، ولم يصلحوا أن يصيروا أفضل من الملأ الأعلى، فالملأ الأعلى خير منهم في هذه الحالة، كما يكون الشيخ العاقل خيراً من عامة الصبيان؛ لأنه إذ ذاك فيه من الفضل ما ليس في الصبيان، ولعل في الصبيان في عاقبته أفضل منه بكثير، ونحن إنما نتكلم على عاقبة الأمر ومستقره.

فليتدبر هذا، فإنه جواب معتمد إن شاء اللّه، واللّه ـ سبحانه ـ أعلم بحقائق خلقه وأفاضلهم، وأحكم في تدبيرهم، ولا حول ولا قوة إلا باللّه. هذا ما تيسر تعليقه وأنا عَجْلان، في حين من الزمان، واللّه المستعان، وهو المسؤول أن يهدي قلوبنا ويسدد ألسنتنا وأيدينا ، والحمد للّه رب العالمين.

سُئِلَ شَيخُ الإسْلام - رحمَه اللَّه - عن « خديجة» و«عائشة» أمي المؤمنين ، أيتهما[1] أفضل ؟

فأجاب:

بأن سبق خديجة، وتأثيرها في أول الإسلام، ونصرها، وقيامها في الدين، لم تشركها فيه عائشة ، ولا غيرها من أمهات المؤمنين.

وتأثير عائشة في آخر الإسلام، وحمل الدين، وتبليغه إلى الأمة، وإدراكها من العلم ما لم تشركها فيه خديجة، ولا غيرها مما تميزت به عن غيرها.

وقال شيخ الإسْلام - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

فَصْــل

وأفضل نساء هذه الأمة «خديجة» ، و«عائشة» ، و«فاطمة».

وفي تفضيل بعضهن على بعض نزاع، وتفصيل ليس هذا موضعه. وخديجة وعائشة من أزواجه .

فإذا قيل بهذا الاعتبار :إن جملة «أزواجه» أفضل من جملة «بناته» كان صحيحاً؛ لأن أزواجه أكثر عدداً، والفاضلة فيهن أكثر من الفاضلة في بناته.

(١) في المطبوعة : «أيهما»، والصواب ما أثبتناه.

وقال شَيْخُ الإِسْلام :

فَصْــل

وأما نساء النبي ﷺ، فلم يقل: إنهن أفضل من العشرة إلا أبو محمد بن حزم، وهو قول شاذ لم يسبقه إليه أحد، وأنكره عليه من بلغه من أعيان العلماء، ونصوص الكتاب والسنة تبطل هذا القول.

وحجته التي احتج بها فاسدة؛ فإنه احتج على ذلك بأن المرأة مع زوجها في درجته في الجنة، ودرجة النبي ﷺ أعلى الدرجات فيكون أزواجه في درجته، وهذا يوجب عليه أن يكون أزواجه أفضل من الأنبياء جميعهم، وأن تكون زوجة كل رجل من أهل الجنة أفضل ممن هو مثله، وأن يكون من يطوف على النبي ﷺ من الوِلْدان، ومن يزوج به من الحور العِين أفضل من الأنبياء والمرسلين، وهذا كله مما يَعْلَم بطلانه عمومُ المؤمنين.

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «فَضْلُ عائشة على النساء كَفضْلِ الثريد على سائر الطعام»[1] فإنما ذكر فضلها على النساء فقط . وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال : « كَمُلَ من الرجال كثير، ولم يكمل من النساء إلا عدد قليل، إما اثنتان أو أربع»، وأكثر أزواجه لسْنَ من ذلك القليل[2].

والأحاديث المفضلة للصحابة كقوله ﷺ : «لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً»[3]: يدل على أنه ليس في الأرض أهل، لا من الرجال ولا من النساء، أفضل عنده من أبي بكر، وكذلك ما ثبت في الصحيح عن على أنه قال: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم عمر [4]، وما دل على هذا من النصوص التي لا يتسع لها هذا الموضع.

---

(١) البخاري في فضائل الصحابة (٣٧٦٩)، ومسلم في فضائل الصحابة (٢٤٣١/ ٧٠) ، كلاهما عن أبي موسى الأشعري، والبخاري في فضائل الصحابة(٣٧٧٠)، ومسلم في فضائل الصحابة (٢٤٤٦/٨٩)، والترمذي في المناقب (٣٨٨٧)، كلهم عن أنس بن مالك.

(٢) انظر: تخريج الحديث السابق.

(٣) البخارى فى الصلاة (٤٦٦ ، ٤٦٧) ومسلم فى فضائل الصحابة (٢٣٨٢ / ٢) .

(٤) البخارى فى فضائل الصحابة (٣٦٧١) .

وبالجملة، فهذا قول شاذ لم يسبق إليه أحد من السلف، وأبو محمد مع كثرة علمه وتبحره، وما يأتي به من الفوائد العظيمة، له من الأقوال المنكرة الشاذة ما يعجب منه كما يعجب مما يأتي به من الأقوال الحسنة الفائقة، وهذا كقوله: إن مريم نبية، وإن آسية نبية، وإن أم موسى نبية.

وقد ذكر القاضي أبو بكر، والقاضي أبو يعلي، وأبو المعالي، وغيرهم: الإجماع على أنه ليس في النساء نبية، والقرآن والسنة دَلا على ذلك، كما في قوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَالاً نُوحِي إِلَيْهِم مِّنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ﴾ [يوسف :١٠٩] ، وقوله: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ﴾ [المائدة:٧٥] ،ذكر أن غاية ما انتهت إليه أمه الصديقيةُ، وهذا مبسوط في غير هذا الموضع.

وَقَالَ شَيخُ الإِسْلام:

فَصــل

وأما أبو بكر والخضر، فهذا يبني على نبوة الخضر. وأكثر العلماء على أنه ليس بنبي، وهو اختيار أبي علي بن أبي موسى وغيره من العلماء. فعلى هذا أبو بكر وعمر أفضل منه.

والقول الثاني: أنه نبي ، واختاره أبو الفرج بن الجوزي وغيره. فعلى هذا هو أفضل من أبي بكر، لكن النبي ﷺ وعيسى ابن مريم هما أفضل منه بالاتفاق ، ومحمد في أول هذه الأمة وعيسى في آخرها.

وَسُئِلَ ـ رَحِمَهُ اللَّه ـ عن رجلين اختلفا . فقال أحدهما: أبو بكر الصديق، وعمر ابن الخطاب ـ رضي اللّه عنهما ـ أعلم، وأفقه من على بن أبي طالب ـ رضي اللّه عنه. وقال الآخر: بل على بن أبي طالب أعلم، وأفقه من أبي بكر وعمر، فأي القولين أصوب؟ وهل هذان الحديثان: وهما قوله ﷺ :«أَقْضَاكُم عليّ» ، وقوله : «أنا مدينة العلم، وعلى بابها» صحيحان؟ وإذا كانا صحيحين، فهل فيهما دليل أن عليا أعلم وأفقه من أبي بكر وعمر ـ رضي اللّه عنهم أجمعين ؟ وإذا ادعى مدع: أن إجماع المسلمين على أن عليا ـ رضي اللّه عنه ـ أعلم وأفقه من أبي بكر وعمر ـ رضي اللّه عنهم أجمعين ـ يكون محقاً أو مخطئاً؟

فأجَـــاب :

الحمد للّه، لم يقل أحد من علماء المسلمين المعتبرين : أن عليّا أعلم وأفقه من أبي بكر وعمر، بل ولا من أبي بكر وحده. ومدعى الإجماع على ذلك من أجهل الناس، وأكذبهم بل ذكر غير واحد من العلماء إجماع العلماء على أن أبا بكر الصديق أعلم من على: منهم الإمام منصور بن عبد الجبار السمعاني المروذي ـ أحد أئمة السنة من أصحاب الشافعي ـ ذكر في كتابه: «تقويم الأدلة على الإمام» إجماع علماء السنة على أن أبا بكر أعلم من علي. وما علمت أحدًا من الأئمة المشهورين ينازع في ذلك.

وكيف وأبو بكر الصديق كان بحضرة النبي ﷺ يفتي، ويأمر ، وينهي ، ويقضي ، ويخطب؟! كما كان يفعل ذلك إذا خرج هو وأبو بكر يدعو الناس إلى الإسلام، ولما هاجرا جميعاً، ويوم حنين، وغير ذلك من المشاهد والنبي ﷺ ساكت يقره على ذلك، ويرضى بما يقول، ولم تكن هذه المرتبة لغيره.

وكان النبي ﷺ في مشاورته لأهل العلم، والفقه، والرأي من أصحابه، يقدم في الشورى أبا بكر، وعمر. فهما اللذان يتقدمان في الكلام، والعلم بحضرة الرسول عليه السلام على سائر أصحابه، مثل قصة مشاورته في أسرى بدر، فأول من تكلم في ذلك أبو بكر، وعمر، وكذلك غير ذلك.

وقد روى في الحديث أنه قال لهما: «إذا اتفقتما على أمر لم أخالفكما»[1] ولهذا كان

---

(١) الطبراني في الأوسط (٧٢٩٩)، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/ ٥٥ وقال: «رواه الطبراني في الأوسط وفيه حبيب بن أبي حبيب كاتب مالك وهو متروك».

قولهما حجة في أحد قولي العلماء، وهو إحدى الروايتين عن أحمد ـ وهذا بخلاف قول عثمان ، وعلي.

وفي السنن عنه أنه قال :« اقتدوا باللذين من بعدي : أبي بكر وعمر»(١). ولم يجعل هذا لغيرهما، بل ثبت عنه أنه قال : «عليكم بسنّتي ، وسنّة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنّواجذ، وإياكم ومُحْدَثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة»(٢) فأمر باتباع سنة الخلفاء الراشدين. وهذا يتناول الأئمة الأربعة. وخص أبا بكر وعمر بالاقتداء بهما. ومرتبة المقتدى به في أفعاله، وفيما سنه للمسلمين، فوق سنة المتبع فيما سنه فقط. وفي صحيح مسلم أن أصحاب النبي ﷺ كانوا معه في سفر فقال: «إن يطع القوم أبا بكر وعمر يرشدوا»(٣) .

وقد ثبت عن ابن عباس: أنه كان يفتي من كتاب الله، فإن لم يجد فبما سنه رسول الله ﷺ ، فإن لم يجد أفتى بقول أبي بكر وعمر؛ ولم يكن يفعل ذلك بعثمان وعلي. و«ابن عباس » حبر الأمة، وأعلم الصحابة، وأفقههم في زمانه ، وهو يفتي بقول أبي بكر وعمر، مقدماً لقولهما على قول غيرهما من الصحابة . وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «اللّهم فقههُ في الدين وعَلمه التأويل»(٤).

وأيضاً فأبو بكر وعمر، كان اختصاصهما بالنبي ﷺ فوق اختصاص غيرهما. وأبو بكر كان أكثر اختصاصاً. فإنه كان يَسْمُرُ عنده عامة الليل يحدثه في العلم والدين، ومصالح المسلمين. كما روى أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن عَلْقَمَة عن عمر قال :كان رسول الله ﷺ يسمر عند أبي بكر في الأمر من أمور المسلمين وأنا معه(٥).

وفي الصحيحين عن عبد الرحمن بن أبي بكر: أن أصحاب الصُّفَّة كانوا ناساً فقراء؛ وأن النبي ﷺ قال: «من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث، ومن كان عنده طعام أربعة

---

(١) الترمذي في المناقب (٣٦٦٢) وقال:« هذا حديث حسن» وابن ماجه في المقدمة (٩٧). وأحمد ٥/٣٨٢، ٣٨٥، كلهم عن حذيفة بن اليمان.

(٢) أبو داود فى السنة (٤٦٠٧) والترمذى فى العلم (٢٦٧٦) وقال : « حسن صحيح » .

(٣) مسلم في المساجد (٦٨١/٣١١) عن أبي قتادة.

(٤) البخاري في الوضوء (١٤٣)، ومسلم في فضائل الصحابة (٢٤٧٧/١٣٨)، كلاهما بغير قوله:« وعلمه التأويل» وأحمد ١/٢٦٦، ٣١٤، ٣٢٨، وذكره الهيثمي في المجمع ٩/٢٧٩ وقال :« رواه أحمد والطبراني بأسانيد وله عند البزار والطبراني: «اللهم علمه تأويل القرآن» ولأحمد طريقان رجالهما رجال الصحيح».

(٥) الترمذي في الصلاة (١٦٩) وقال: « حديث حسن» ، وأحمد ١/٢٦، وصححه الشيخ شاكر(١٧٥)، والبيهقي في الصلاة ١/٤٥٢.

فليذهب بخامس، أو بسادس»، وأن أبا بكر جاء بثلاثة، وانطلق نبي الله ﷺ بعشرة؛ وأن أبا بكر تَعَشّي عند النبي ﷺ ، ثم لبث حتى صليت العشاء ، ثم رجع ، فلبث حتى نَعَسَ رسول الله ﷺ ، فجاء بعد ما مضى من الليل ما شاء الله. قالت امرأته: ما حبسك عن أضيافك؟ قال: أو ما عشيتهم؟ قالت: أبوا حتى تجيء. عرضوا عليهم العشاء فغلبوهم. وذكر الحديث. وفي رواية :«كان يتحدث إلى النبي ﷺ إلى الليل»(١).

وفي سفر الهجرة لم يصحبه غير أبي بكر، ويوم بدر لم يبق معه في العريش غيره وقال: « إنَّ أَمَنَّ الناس علينا في صُحْبَته وذات يده أبو بكر، ولو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً»(٢).وهذا من أصح الأحاديث المستفيضة في الصحاح من وجوه كثيرة.

وفي الصحيحين عن أبي الدرداء قال: كنت جالساً عند النبي ﷺ ، إذ أقبل أبو بكر آخذاً بطرف ثوبه حتى أبدى عن ركبته، فقال النبي ﷺ :«أما صاحبكم فقد غامر» فسلم، وقال : إني كان بيني وبين ابن الخطاب شيء فأسرعت إليه، ثم ندمت فسألته أن يغفر لي فأبى عليّ، فأتيتك. فقال:«يغفر الله لك ثلاثاً» ثم إن عمر ندم فأتى منزل أبي بكر فلم يجده، فأتى النبي ﷺ فجعل وجه النبي ﷺ يَتَمَعَّر وغَضِب حتى أشفق أبو بكر، وقال: أنا كنت أظلم يا رسول الله، مرتين، فقال النبي ﷺ «إن الله بعثني إليكم، فقلتم: كذبت وقال: أبو بكر صدقت، وواساني بنفسه وماله، فهل أنتم تاركو لي صاحبي، فهل أنتم تاركو لي صاحبي ». فما أوذي بعدها. قال البخاري: غامر: سبق بالخير(٣).

وفي الصحيحين عن ابن عباس قال: وضع عمر على سريره فتكنفه الناس يدعون، ويثنون، ويصلون عليه قبل أن يرفع؛ وأنا فيهم فلم يرعني(٤) إلا رجل قد أخذ بمَنْكِبي من ورائي، فالتفت فإذا هو علي، وترحم على عمر، وقال: ما خلفت أحداً أحب إلي أن ألقي الله ـ عز وجل ـ بعمله منك، وايم الله، إن كنت لأظن أن يجعلك الله مع صاحبيك. وذلك أني كنت كثيراً ما أسمع النبي ﷺ يقول: «جئت أنا وأبوبكر وعمر، ودخلت أنا وأبوبكر وعمر، وخرجت أنا وأبوبكر وعمر»، فإن كنت أرجو، أو أظن أن يجعلك الله معهما(٥).

وفي الصحيحين وغيرهما: أنه لما كان يوم أحد قال أبو سفيان ـ لما أصيب المسلمون ـ:

(١) البخاري في مواقيت الصلاة (٦٠٢) ، ومسلم في الأشربة (٢٠٥٧/ ١٧٦)، وأحمد ١/ ١٩٨.

(٢) سبق تخريجه ص ٢٤١ .

(٣) البخاري في فضائل الصحابة (٣٦٦١).

(٤) أي : لم أشعر ، كأنه فاجاه بغتة ، فراعه ذلك وأفزعه، انظر: النهاية ٢/ ٢٧٨.

(٥) البخاري في فضائل الصحابة (٣٦٨٥)، ومسلم في فضائل الصحابة (٢٣٨٩/ ١٤).

أفي القوم محمد؟ أفي القوم محمد؟ أفي القوم محمد؟ فقال النبي ﷺ :«لاتجيبوه».
فقال: أفي القوم ابن أبي قحافة؟ أفي القوم ابن أبي قحافة؟ أفي القوم ابن أبي قحافة؟
فقال النبي ﷺ :«لا تجيبوه» . فقال: أفي القوم ابن الخطاب؟ أفي القوم ابن الخطاب؟ أفي
القوم ابن الخطاب؟ فقال النبي ﷺ :«لا تجيبوه». فقال لأصحابه: أما هؤلاء فقد
كفيتموهم. فلم يملك عمر نفسه أن قال: كذبت عدو الله! إن الذين عددت لأحياء، وقد
بقي لك ما يسوؤك . . . الحديث[1]. فهذا أمير الكفار في تلك الحال إنما سأل عن النبي
ﷺ ، وأبي بكر وعمر دون غيرهم؛ لعلمه بأنهم رؤوس المسلمين: النبي ووزيراه.

ولهذا سأل الرشيد مالك بن أنس عن منزلتهما من النبي ﷺ في حياته فقال: منزلتهما
منه في حياته كمنزلتهما منه بعد مماته. وكثرة الاختصاص، والصحبة، مع كمال المودة،
والائتلاف ، والمحبة ، والمشاركة في العلم والدين ، تقتضي أنهما أحق بذلك من
غيرهما. وهذا ظاهر بين لمن له خبرة بأحوال القوم.

أما الصِّدِّيق،فإنه مع قيامه بأمور من العلم والفقه عجز عنها غيره ـ حتى بينها لهم ـ
لم يحفظ له قول مخالف نصاً . هذا يدل على غاية البراعة، وأما غيره فحفظت له أقوال
كثيرة خالفت النص؛ لكون تلك النصوص لم تبلغهم.

والذي وجد من موافقة عمر للنصوص أكثر من موافقة عليّ ، وهذا يعرفه من عَرَف
مسائل العلم، وأقوال العلماء فيها. وذلك مثل: نفقة المتوفي عنها زوجها : فإن قول عمر
هو الذي وافق النص، دون القول الآخر، وكذلك «مسألة الحرام » قول عمر ، وغيره
فيها، هو الأشبه بالنصوص من القول الآخر، وقد ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه
قال:«قد كان في الأمم قبلكم مُحَدَّثُون، فإن يكن في أمتي أحد فعمر»[2].وفي
الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال : «رأيت كأني أتيت بقدح لبن فشربت حتى إني لأرى
الرِّيَّ يخرج من أظفاري ثم ناولت فضلي عمر» فقالوا :ما أوّلْتَه يا رسول الله؟ قال:
«العلم»[3] .وفي الترمذي وغيره أنه قال :« لو لم أُبْعَثْ فيكم لبُعِثَ عمر»[4].

---

(١) البخاري في المغازي (٤٠٤٣)، وأحمد ٤/ ٢٩٣.

(٢) البخاري في فضائل الصحابة (٣٦٨٩)، ومسلم في فضائل الصحابة (٢٣٩٨/ ٢٣)، والترمذي في المناقب (٣٦٩٣).

وقوله :« مُحدَّثون» : أي ملهمون. والملْهَم : هو الذي يلقى في نفسه الشيء فيخبر به حدْسًا وفِراسة، وهو نوع يختص به الله عز وجل من يشاء من عباده. انظر :النهاية ١/ ٣٥٠.

(٣) البخاري في فضائل الصحابة (٣٦٨١)، ومسلم في فضائل الصحابة (٢٣٩١/ ١٦)، والترمذي في المناقب (٣٦٨٧).

(٤) الترمذي في المناقب (٣٦٨٦) بلفظ مختلف وقال:« حديث حسن غريب». وذكره ابن الجوزي في الموضوعات ١/ ٣٢٠ بلفظه وقال:« هذا لا يصح عن رسول الله ﷺ».

وأيضاً فإن الصِّدِّيقَ استخلفه النبي ﷺ على «الصلاة» التي هي عمود الإسلام، وعلى إقامة «المناسك» التي ليس في مسائل العبادات أشكل منها، وأقام المناسك قبل أن يحج النبي ﷺ . فنادى ألا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عُرْيَان، فأردفه بعلي بن أبي طالب لينبذ العهد إلى المشركين ، فلما لحقه قال: أمير، أو مأمور؟ قال: بل مأمور. فأمر أبا بكر على عليٍّ بن أبي طالب، وكان علي ممن أمره النبي ﷺ أن يسمع ويطيع في الحج وأحكام المسافرين، وغير ذلك لأبي بكر، وكان هذا بعد غزوة تبوك التي استخلف علياً فيها على المدينة، ولم يكن بقي بالمدينة من الرجال إلا منافق، أو معذور، أو مذنب، فلحقه علي فقال: أتخلفني مع النساء والصبيان؟ فقال: « أما ترضى أن تكون مِنِّي بمنزلة هارون من موسى؟» (١).

بين بذلك أن استخلاف عليٍّ على المدينة لا يقتضي نقص المرتبة؛ فإن موسى قد استخلف هارون، وكان النبي ﷺ دائما يستخلف رجالاً، لكن كان يكون بها رجال. وعام تبوك خرج النبي ﷺ بجميع المسلمين ولم يأذن لأحد في التخلف عن الغزاة؛ لأن العدو كان شديداً ، والسفر بعيداً، وفيها أنزل الله سورة براءة.

وكتاب أبي بكر في الصدقات أجمع الكتب وأوجزها؛ ولهذا عمل به عامة الفقهاء. وكتاب غيره فيه ما هو متقدم منسوخ، فدل ذلك على أنه أعلم بالسنة الناسخة. وفي الصحيحين عن أبي سعيد قال: وكان أبو بكر أعلمنا برسول الله ﷺ (٢).

وأيضاً، فالصحابة في زمن أبي بكر لم يكونوا يتنازعون في مسألة إلا فصلها بينهم أبو بكر وارتفع النزاع، فلا يعرف بينهم في زمانه مسألة واحدة تنازعوا فيها إلا ارتفع النزاع بينهم بسببه، كتنازعهم في وفاته ﷺ ، ومدفنه، وفي ميراثه، وفي تجهيز جيش أسامة، وقتال مانعي الزكاة ، وغير ذلك من المسائل الكبار، بل كان خليفة رسول الله ﷺ فيهم: يعلمهم، ويُقَوِّمهم ، ويبين لهم ما تزول معه الشبهة، فلم يكونوا معه يختلفون.

وبعده لم يبلغ علم أحد وكماله علم أبي بكر وكماله؛ فصاروا يتنازعون في بعض المسائل. كما تنازعوا في الجدِّ والإخوة ، وفي الحرام، وفي الطلاق الثلاث، وفي غير ذلك من المسائل المعروفة مما لم يكونوا يتنازعون فيه على عهد أبي بكر، وكانوا يخالفون عمر، وعثمان، وعلياً في كثير من أقوالهم ، ولم يعرف أنهم خالفوا أبا بكر في شيء مما

---

(١) البخاري في المغازي (٤٤١٦) ومسلم في فضائل الصحابة (٢٤٠٤/٣١).

(٢) البخاري في الصلاة (٤٦٦) ومسلم في فضائل الصحابة (٢٣٨٢ / ٢) .

كان يفتي فيه ويقضي . وهذا يدل على غاية العلم.

وقام مقام رسول الله ﷺ ، وأقام الإسلام ؛ فلم يخل بشيء منه، بل أدخل الناس من الباب الذي خرجوا منه مع كثرة المخالفين من المرتدين وغيرهم، وكثرة الخاذلين، فكمل به من علمهم ودينهم ما لا يقاومه فيه أحد، حتى قام الدين كما كان. وكانوا يسمون أبا بكر خليفة رسول الله ﷺ . ثم بعد هذا سموا عمر وغيره أمير المؤمنين. قال السهيلي وغيره من العلماء: ظهر قوله: ﴿ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾ [التوبة: ٤٠] في أبي بكر: في اللفظ ، كما ظهر في المعنى فكانوا يقولون: محمد رسول الله وأبو بكر خليفة رسول الله، ثم انقطع هذا الاتصال اللفظي بموته، فلم يقولوا لمن بعده: خليفة رسول الله.

وأيضاً فعلي بن أبي طالب تعلَّم من أبي بكر بعض السنة؛ بخلاف أبي بكر، فإنه لم يتعلم من علي بن أبي طالب، كما في الحديث المشهور الذي في السنن حديث صلاة التوبة عن علي قال: كنت إذا سمعت(١) من النبي ﷺ حديثا ينفعني الله منه بما شاء أن ينفعني، فإذا حدثني غيره استحلفته فإذا حلف لي صدقته، وحدثني أبو بكر ـ وصدق أبو بكر ـ عن النبي ﷺ أنه قال: «ما من مسلم يذنب ذنباً ثم يتوضأ ويُحسن الوضوء ويصلي ركعتين ويستغفر الله، إلا غفر الله له» (٢).

ومما يبين لك هذا أن أئمة علماء الكوفة: الذين صحبوا عمر وعليا كعلقمة، والأسود، وشُرَيْح القاضي، وغيرهم، كانوا يرجحون قول عمر على قول علي. وأما تابعو أهل المدينة ومكة والبصرة ، فهذا عندهم أظهر وأشهر من أن يُذْكر، وإنما الكوفة ظهر فيها فقه علي وعلمه بحسب مقامه فيها مدة خلافته.

وكل شيعة(٣) علي الذين صحبوه لا يعرف عن أحد منهم أنه قدمه على أبي بكر وعمر، لا في فقه، ولا علم، ولا غيرهما؛ بل كل شيعته، الذين قاتلوا معه عدوه، كانوا مع سائر المسلمين، يقدمون أبا بكر وعمر، إلا من كان على ينكر عليه ويذمه، مع قلتهم في عهد علي وخمولهم، كانوا ثلاث طوائف:

طائفة غلت فيه، كالتي ادعت فيه الإلهية، وهؤلاء حرقهم عليٌّ بالنار.

وطائفة كانت تَسُبُّ أبا بكر، وكان رأسهم عبد الله بن سبأ، فلما بلغ عليا ذلك طلب قتله، فهرب منه.

---

(١) في المطبوعة: «سمت» والصواب ما أثبتناه.

(٢) أبو داود في الصلاة (١٥٢١)، والترمذي في الصلاة (٤٠٦) وقال: «حديث حسن» ، وابن ماجه في إقامة الصلاة (١٣٩٥)، وأحمد ١/ ٩، ١٠.

(٣) في المطبوعة: «شعية» والصواب ما أثبتناه.

وطائفة كانت تُفَضِّلُه على أبي بكر وعمر، قال : لا يبلغني عن أحد منكم أنه فضلني على أبي بكر وعمر إلا جلدته حد المفترى. وقد روى عن علي من نحو ثمانين وجها وأكثر أنه قال على منبر الكوفة : خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر. وقد ثبت في صحيح البخاري وغيره من رواية رجال هَمْدَان خاصة ـ التي يقول فيها علي:

ولو كنت بواباً على باب جنة لقلت لهمدان ادخلي بسلام

من رواية سفيان الثوري عن مُنْذِر الثوري وكلاهما من همدان. رواه البخاري عن محمد بن كثير. قال: حدثنا سفيان الثوري حدثنا جامع بن شَدَّاد، حدثنا أبو يعلي منذر الثوري، عن محمد بن الحنفية قال: قلت لأبي: يا أبت، من خير الناس بعد رسول الله ﷺ ؟ فقال: يا بني ، أو ما تعرف؟! فقلت: لا. فقال: أبو بكر . قلت : ثم من ؟ قال: ثم عمر [1].

وهذا يقوله لابنه، الذي لا يتقيه، ولخاصته ، ويتقدم بعقوبة من يفضله عليهما. والمتواضع لا يجوز له أن يتقدم بعقوبة كل من قال الحق، ولا يجوز أن يسميه مفترياً. ورأس الفضائل العلم، وكل من كان أفضل من غيره من الأنبياء والصحابة وغيرهم، فإنه أعلم منه، قال تعالى : ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر:٩]، والدلائل على ذلك كثيرة، وكلام العلماء في ذلك كثير.

وأما قوله: «أقضاكم علي»[2] ،لم يروه أحد من أهل الكتب الستة، ولا أهل المسانيد المشهورة، لا أحمد، ولا غيره بإسناد صحيح ولا ضعيف، وإنما يروى من طريق من هو معروف بالكذب، ولكن قال عمر بن الخطاب : أُبيٌّ أقرؤنا، وعليٌّ أقضانا، وهذا قاله بعد موت أبي بكر.

والذي في الترمذي وغيره أن النبي ﷺ قال: «أعلم أمتي بالحلال والحرام معاذ بن جبل، وأعلمها بالفرائض زيد بن ثابت»[3] وليس فيه ذكر عليّ، والحديث الذي فيه ذكر علي ـ مع ضعفه ـ فيه أن معاذ بن جبل أعلم بالحلال والحرام، وزيد بن ثابت أعلم بالفرائض. فلو قدر صحة هذا الحديث، لكان الأعلم بالحلال والحرام أوسع علماً من الأعلم بالقضاء؛ لأن الذي يختص بالقضاء إنما هو فصل الخصومات في الظاهر مع جواز

---

(١) البخاري في فضائل الصحابة (٣٦٧١)، وأبو داود في السنة (٤٦٢٩).

(٢) المقاصد الحسنة ص ٧٢، وكشف الخفاء ١/ ١٦٢، والأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة ص ١٢٤.

(٣) الترمذي في المناقب (٣٧٩١) وقال: « حديث حسن صحيح» والنسائي في الكبرى في المناقب ٥/ ٦٧ (٨٢٤٢/ ٥)، وابن ماجه في المقدمة (١٥٤).

أن يكون الباطن بخلافه كما قال النبي ﷺ :«إنكم تختصمون إليّ ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، وإنما أقضى بنحو ما أسمع. فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من النار[1] » فقد أخبر سيد القضاة أن قضاءه لا يحل الحرام، بل يحرم على المسلم أن يأخذ بقضائه ما قضى له به من حق الغير. وعلم الحلال والحرام يتناول الظاهر والباطن: فكان الأعلم به أعلم بالدين .

وأيضاً ، فالقضاء نوعان :

أحدهما: الحكم عند تَجَاحُد الخَصْمَين ،مثل: أن يدعي أحدهما أمراً يكذبه الآخر فيه فيحكم فيه بالبينة ونحوها.

والثاني: ما لا يتجاحدان فيه ـ يتصادقان ـ ولكن لا يعلمان ما يستحق كل منهما كتنازعهما في قسم فريضة، أو فيما يجب لكل من الزوجين على الآخر، أو فيما يستحقه كل من الشريكين، ونحو ذلك .

فهذا الباب هو من أبواب الحلال والحرام ، فإذا أفتاهما من يرضيان بقوله كفاهما ذلك، ولم يحتاجا إلى من يحكم بينهما، وإنما يحتاجان إلى حاكم عند التجاحد، وذاك إنما يكون في الأغلب مع الفجور، وقد يكون مع النسيان؛ فأما الحلال والحرام فيحتاج إليه كل أحد من بَرٍّ وفاجر، وما يختص بالقضاء لا يحتاج إليه إلا قليل من الأبرار.

ولهذا لما أمر أبو بكر عمر أن يقضي بين الناس، مكث حَوْلاً لم يتحاكم اثنان في شيء، ولو عدّ مجموع ما قضى النبي ﷺ من هذا النوع لم يبلغ عشر حكومات، فأين هذا من كلامه في الحلال والحرام الذي هو قوام دين الإسلام يحتاج إليه الخاص والعام.

وقوله: «أعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل» أقرب إلى الصحة باتفاق علماء الحديث من قوله «أقضاكم على» لو كان مما يحتج به، وإذا كان ذلك أصح إسناداً، وأظْهر دلالة ، علم أن المحتج بذلك ـ على أن عليا أعلم من معاذ بن جبل ـ جاهل ـ فكيف من أبي بكر وعمر اللذين هما أعلم من معاذ بن جبل؟! مع أن الحديث الذي فيه ذكر معاذ وزيد يضعفه بعضهم، ويحسنه بعضهم. وأما الحديث الذي فيه ذكر على فإنه ضعيف.

وأما حديث: «أنا مدينة العلم» فأضعف وأوهى؛ ولهذا إنما يعد في الموضوعات المكذوبات، وإن كان الترمذي قد رواه؛ ولهذا ذكره ابن الجوزي في الموضوعات، وبين أنه

---

(١) البخاري في الشهادات (٢٦٨٠) ، ومسلم في الأقضية (١٧١٣/٤)،وأبو داود في الأقضية (٣٥٨٣)، والترمذي في الأحكام (١٣٣٩) وقال:« حديث حسن صحيح»، وابن ماجه في الأحكام(٣١٧)، ومالك في الموطأ ٢/ ٧١٩ (١) وأحمد ٦/ ٢٠٣، ٢٩٠، كلهم عن أم سلمة.

موضوع من سائر طرقه (١).

والكذب يعرف من نفس مَتْنِه، لا يحتاج إلى النظر في إسناده، فإن النبي ﷺ إذا كان «مدينة العلم» لم يكن لهذه المدينة إلا باب واحد، ولا يجوز أن يكون المبلغ عنه واحداً ، بل لم يجب أن يكون المبلغ عنه أهل التواتر الذين يحصل العلم بخبرهم للغائب، ورواية الواحد لا تفيد العلم إلا مع قرائن، وتلك القرائن إما أن تكون منتفية؛ وإما أن تكون خفية عن كثير من الناس، أو أكثرهم فلا يحصل لهم العلم بالقرآن والسنة المتواترة ، بخلاف النقل المتواتر، الذي يحصل به العلم للخاص والعام.

وهذا الحديث إنما افتراه زنديق، أو جاهل، ظنه مدحاً ، وهو مطرق الزنادقة إلى القدح في علم الدين - إذا لم يبلغه إلا واحد من الصحابة .

ثم إن هذا خلاف المعلوم بالتواتر ، فإن جميع مدائن المسلمين بلغهم العلم عن رسول الله ﷺ من غير طريق علي - رضي الله عنه - أما أهل المدينة ومكة فالأمر فيهم ظاهر، وكذلك أهل الشام والبصرة، فإن هؤلاء لم يكونوا يروون عن علي إلا شيئاً قليلاً، وإنما غالب علمه كان في أهل الكوفة، ومع هذا فقد كانوا تعلموا القرآن والسنة قبل أن يتولى عثمان ، فضلا عن خلافة علي.

وكان أفقه أهل المدينة، وأعلمهم، تعلموا الدين في خلافة عمر، وقبل ذلك لم يتعلم أحد منهم من علي شيئاً إلا من تعلم منه لما كان باليمن، كما تعلموا - حينئذ - من معاذ ابن جبل. وكان مقام معاذ بن جبل في أهل اليمن وتعليمه لهم أكثر من مقام علي وتعليمه؛ ولهذا روى أهل اليمن عن معاذ أكثر مما رووه عن علي وشُرَيْح ، وغيره من أكابر التابعين إنما تفقهوا على معاذ.

ولما قدم علي الكوفة كان شريح قاضيا فيها قبل ذلك. وعلي وجد على القضاء في خلافته شريحاً وعبيدة السلماني ، وكلاهما تفقه على غيره.

فإذا كان علم الإسلام انتشر في مدائن الإسلام بالحجاز ، والشام، واليمن، والعراق، وخراسان، ومصر، والمغرب قبل أن يقدم إلى الكوفة، ولما صار إلى الكوفة عامة ما بلغه من العلم بلغه غيره من الصحابة ، ولم يختص علي بتبليغ شيء من العلم إلا وقد اختص غيره بما هو أكثر منه.

---

(١) الترمذي في المناقب (٣٧٢٣) وقال: «حديث غريب منكر» ، وابن الجوزي في الموضوعات ١/٣٤٩-٣٥٣ جاء من عشرة طرق، وضعفها ابن الجوزي كلها.

فالتبليغ العام الحاصل بالولاية ،حصل لأبي بكر وعمر وعثمان منه أكثر مما حصل لعلي .

وأما الخاص فابن عباس كان أكثر فتياً منه، وأبو هريرة أكثر رواية منه، وعلى أعلم منهما، كما أن أبا بكر وعمر وعثمان أعلم منهما ـ أيضاً ـ فإن الخلفاء الراشدين قاموا من تبليغ العلم العام بما كان الناس أحوج إليه مما بلغه من بلغ بعض العلم الخاص.

وأما ما يرويه أهل الكذب والجهل من اختصاص على بعلم انفرد به عن الصحابة فكله باطل، وقد ثبت عنه في الصحيح أنه قيل له :هل عندكم من رسول الله ﷺ شيء؟ فقال : لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا فهما يؤتية الله عبداً في كتابه وما في هذه الصحيفة وكان فيها عقول الديات ـ أي: أسنان الإبل التي تجب فيه الدية ـ وفيها فكاك الأسير، وفيها: لا يقتل مسلم بكافر(١).

وفي لفظ : هل عهد إليكم رسول الله ﷺ شيئًا لم يعهده إلى الناس؟ فنفى ذلك(٢). إلى غير ذلك من الأحاديث عنه التي تدل على أن كل من ادعي أن النبي ﷺ خصه بعلم فقد كذب عليه.

وما يقوله بعض الجهال أنه شرب من غسل النبي ﷺ فأورثه علم الأولين والآخرين ، من أقبح الكذب البارد، فإن شرب غسل الميت ليس بمشروع، ولا شرب على شيئاً ، ولو كان هذا يوجب العلم لشركه في ذلك كل من حضر. ولم يرو هذا أحد من أهل العلم.

وكذلك ما يذكر: أنه كان عنده علم باطن امتاز به عن أبي بكر، وعمر، وغيرهما، فهذا من مقالات الملاحدة الباطنية ، ونحوهم، الذين هم أكفر منهم، بل فيهم من الكفر ما ليس في اليهود ، والنصارى ، كالذين يعتقدون إلهيته، ونبوته، وأنه كان أعلم من النبي ﷺ ، وأنه كان معلماً للنبي ﷺ في الباطن، ونحو هذه المقالات ، التي إنما يقولها الغلاة في الكفر والإلحاد. والله ـ سبحانه وتعالى ـ أعلم.

(١، ٢) سبق تخريجهما ص ٥١ .

سُئِلَ شَيخُ الإسْلام ـ رحمهُ اللَّهُ تَعالَى ـ عن رجل متمسك بالسنة ويحصل له ريبة في تفضيل الثلاثة على عليّ، لقوله ـ عليه السلام ـ له : « أنت مني وأنا منك» (١)، وقوله:«أنت مني بمنزلة هارون من موسى» (٢) ، وقوله:«لأعطين الراية رجلا يحب اللّه ورسوله.... الخ » (٣) وقوله: «من كنت مولاه فعلي مولاه»(٤) ،« اللهم وال من والاه وعاد من عاداه ... »(٥) ، وقوله: «أذكِّركُم اللّه في أهل بيتي» ، وقوله سبحانه:﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾ الآية [آل عمران:٦١] وقوله تعالى : ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى الإِنسَانِ﴾ الآية[الإنسان:١]، وقوله: ﴿ هَٰذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾ الآية [الحج:١٩].

فَأجَــابَ :

يجب أن يعلم أولاً: أن التفضيل إذا ثبت للفاضل من الخصائص ما لا يوجد مثله للمفضول، فإذا استويا وانفرد أحدهما بخصائص كان أفضل ، وأما الأمور المشتركة فلا توجب تفضيله على غيره.

وإذا كان كذلك، ففضائل الصديق ـ رضي اللّه عنه ـ التي تميز بها لم يشركه فيها غيره، وفضائل على مشتركة، وذلك أن قوله: « لو كنت متخذاً من أهلِ الأرض خليلا لاتخذت أبا بكر خليلا » (٦) ، وقوله: «لا يبقى في المسجد خَوْخَة إلا سُدَّتْ، إلا خَوْخة أبي بكر» (٧) وقوله:«إن أَمَنَّ الناس على في صحبته وذات يده أبو بكر» (٨) وهذا فيه ثلاث خصائص لم يشركه فيها أحد:

الأولى : أنه ليس لأحد منهم عليه في صحبته وماله مثل ما لأبي بكر.

الثانية : قوله:« لا يبقى في المسجد . . .إلخ» ، وهذا تخصيص له دون سائرهم، وأراد بعض الكذابين أن يروي لعلي مثل ذلك، والصحيح لا يعارضه الموضوع.

الثالثة : قوله: «لو كنت متخذاً خليلاً» نص في أنه لا أحد من البشر استحق الخُلَّة لو أمكنت إلا هو، ولو كان غيره أفضل منه لكان أحق بها لو تقع.

---

(١) الترمذي في المناقب (٣٧١٦) وقال:« حديث غريب» عن البراء بن عازب.

(٢) سبق تخريجه ص ٢٤٧ .

(٣) مسلم في فضائل الصحابة (٢٤٠٤/ ٣٢) ، والترمذي في المناقب (٣٧٢٤) وقال:« حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه» ، كلاهما عن سعد بن أبي وقاص.

(٤) الترمذي في المناقب (٣٧١٣) وقال:«حديث حسن صحيح»، والنسائي في الكبرى في المناقب ٥/ ٤٥ (٨١٤٥/ ٩).

(٥) الدارمي في فضائل القرآن ٢/ ٤٣٢، وأحمد ٤/ ٣٦٧، كلاهما عن زيد بن أرقم.

(٦ـ ٨) مسلم فى فضائل الصحابة (٢٣٨٢ / ٢ ــ ٧) .

وكذلك أمره له أن يصلي بالناس مدة مرضه من الخصائص، وكذلك تأميره له في المدينة على الحج؛ ليقيم السنة ويمحق آثار الجاهلية فإنه من خصائصه، وكذلك قوله في الحديث الصحيح: «ادع أباك وأخاك حتى أكتب لأبي بكر كتاباً»(١) وأمثال هذه الأحاديث كثيرة تبين أنه لم يكن في الصحابة من يساويه. وأما قوله :«أنت مني وأنا منك» (٢)، فقد قالها لغيره وقالها لسلمان والأشعريين. وقال تعالى: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ وَمَا هُم مِّنكُمْ﴾[التوبة:٥٦]، وقوله ﷺ : «من غَشَّنَا فليس منا، ومن حمل علينا السلاح فليس منا»(٣) ، يقتضي أن من يترك هذه الكبائر يكون منا، فكل مؤمن كامل الإيمان فهو من النبي والنبي منه، وقوله في ابنة حمزة: «أنت مني وأنا منك»(٤) وقوله لزيد: «أنت أخونا ومولانا»(٥) لا يختص بزيد ، بل كل مواليه كذلك.

وكذلك قوله: « لأعطين الراية. . .إلخ » (٦). هو أصح حديث يروى في فضله ، وزاد فيه بعض الكذابين: أنه أخذها أبو بكر وعمر فهربا، وفي الصحيح أن عمر قال: ما أحببت الإمارة إلا يومئذ، فهذا الحديث رد على الناصبة الواقعين في علي، وليس هذا من خصائصه، بل كل مؤمن كامل الإيمان يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله، قال تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة:٥٤] ، وهم الذين قاتلوا أهل الردة وإمامهم أبو بكر ، وفي الصحيح: أنه سأله: أي الناس أحب إليك؟ قال: «عائشة». قال: فمن الرجال؟ قال: «أبوها » (٧)، وهذا من خصائصه.

وأما قوله: « أما تَرْضَى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى» (٨) قاله في غزوة تبوك لما استخلفه على المدينة، فقيل: استخلفه لبغضه إياه، وكان النبي ﷺ إذا غزا استخلف رجلاً من أمته، وكان بالمدينة رجال من المؤمنين القادرين ، وفي غزوة تبوك لم يأذن لأحد فلم يتخلف أحد إلا لعذر، أو عاص . فكان ذلك الاستخلاف ضعيفاً فطعن به المنافقون بهذا السبب، فبين له: أني لم أستخلفك لنقص عندي، فإن موسى استخلف هارون وهو شريكه في الرسالة، أفما ترضى بذلك؟ ومعلوم أنه استخلف غيره قبله وكانوا منه بهذه المنزلة، فلم يكن هذا من خصائصه، ولو كان هذا الاستخلاف أفضل من غيره لم يخف على عليٍّ ولحقه يبكي.

---

(١) مسلم في فضائل الصحابة (٢٣٨٧/١١) . (٢) سبق تخريجه ص ٢٥٣ .

(٣) مسلم في الإيمان (١٠١/١٦٤) ، وأحمد ٢/٤١٧، كلاهما عن أبي هريرة.

(٤) كل الأحاديث الواردة عن ابنة حمزة لفظها: « إنها ابنة أخي من الرضاعة» في البخاري ومسلم وأحمد وغيرهم. لم يأت هذا اللفظ إلا لعلي، رضي الله عنه.

(٥) البخاري في الصلح (٢٦٩٩)، وفي المغازي (٤٢٥١)، وأحمد ١/٩٨، ١١٥.

(٦) البخارى فى فضائل الصحابة (٣٧٠١) . (٧) البخارى فى فضائل الصحابة (٣٦٦٢) .

(٨) سبق تخريجه ص ٢٤٧ . .

ومما بين ذلك :أنه بعد هذا أمَّر عليه أبا بكر سنة تسع، وكونه بعثه لنبذ العهود ليس من خصائصه؛ لأن العادة لما جرت أنه لا ينبذ العهود ولا يعقدها إلا رجل من أهل بيته، فأي شخص من عترته نبذها حصل المقصود، ولكنه أفضل بني هاشم بعد رسول اللّه ﷺ فكان أحق الناس بالتقدم من سائرهم، فلما أمَّر أبا بكر بعد قوله: «أما ترضى. . .إلخ» ، علمنا أنه لا دلالة فيه على أنه بمنزلة هارون من كل وجه، وإنما شبهه به في الاستخلاف خاصة، وذلك ليس من خصائصه.

وقد شبه النبي ﷺ أبا بكر بإبراهيم وعيسى، وشبه عمر بنوح وموسى ـ عليهم الصلاة والسلام ـ لما أشارا في الأسرى [1]، وهذا أعظم من تشبيه على بهارون، ولم يوجب ذلك أن يكونا بمنزلة أولئك الرسل، وتشبيه الشيء بالشيء ـ لمشابهته في بعض الوجوه ـ كثير في الكتاب والسنة وكلام العرب.

وأما قوله: «من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه. . إلخ»[2] فهذا ليس في شيء من الأمهات؛ إلا في الترمذي، وليس فيه إلا:«من كنت مولاه فعلى مولاه» ، وأما الزيادة فليست في الحديث. وسئل عنها الإمام أحمد فقال: زيادة كوفية، ولا ريب أنها كذب لوجوه:

أحدها : أن الحق لا يدور مع مُعَيَّن إلا النبي ﷺ ؛ لأنه لو كان كذلك لوجب اتباعه في كل ما قال، ومعلوم أن علياً ينازعه الصحابة وأتباعه في مسائل وجد فيها النص يوافق من نازعه؛ كالمتوفي عنها زوجها وهي حامل.

وقوله : « اللهم انصر من نصره. . . إلخ » ، خلاف الواقع ، قاتل معه أقوام يوم «صفِّين» فما انتصروا ، وأقوام لم يقاتلوا فما خذلوا : « كسعد » الذي فتح العراق لم يقاتِل معه، وكذلك أصحاب معاوية ، وبني أمية الذين قاتلوه ، فتحوا كثيراً من بلاد الكفار ونصرهم اللّه.

وكذلك قوله : « اللّهم وال من والاه وعاد من عاداه» مخالف لأصل الإسلام ؛ فإن القرآن قد بين أن المؤمنين إخوة مع قتالهم وبغي بعضهم على بعض.وقوله : «من كنت مولاه فعلى مولاه » فمن أهل الحديث من طعن فيه كالبخاري وغيره ، ومنهم من حسنه، فإن كان قاله فلم يرد به ولاية مختصاً بها ، بل ولاية مشتركة ،وهي ولاية الإيمان التي للمؤمنين، والموالاة ضد المعاداة ،ولا ريب أنه يجب موالاة المؤمنين على سواهم ،ففيه رد على النواصب.

(١) ابن جرير ٣١/١٠، والقرطبي ٤٩/٨.

(٢) سبق تخريجه ص ٢٥٣ .

وحديث«التصدق بالخاتم في الصلاة» كذب باتفاق أهل المعرفة، وذلك مبين بوجوه كثيرة مبسوطة في غير هذا الموضع.

وأما قوله: يوم غَدِيرخُمٍّ: «أذكركم الله في أهل بيتي»(١)، فليس من الخصائص بل هو مساو لجميع أهل البيت، وأبعد الناس عن هذه الوصية الرافضة، فإنهم يعادون العباس وذريته؛ بل يعادون جمهور أهل البيت ويعينون الكفار عليهم.

وأما آية «المباهلة» فليست من الخصائص، بل دعا علياً وفاطمة وابنيهما، ولم يكن ذلك لأنهم أفضل الأمة، بل لأنهم أخص أهل بيته، كما في حديث الكساء: «اللّهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرِّجْسَ وطهرهم تطهيراً»(٢).

فدعا لهم وخصهم. و«الأنفس» يعبر عنها بالنوع الواحد، كقوله: ﴿ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ١٢]، وقال: ﴿فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ﴾[البقرة: ٥٤] أي: يقتل بعضكم بعضاً، وقوله: «أنت مِنِّي وأنا منك» ليس المراد أنه من ذاته، ولاريب أنه أعظم الناس قدراً من الأقارب، فله من مزية القرابة والإيمان ما لا يوجد لبقية القرابة فدخل في ذلك المباهلة، وذلك لا يمنع أن يكون في غير الأقارب من هوأفضل منه؛ لأن المباهلة وقعت في الأقارب، وقوله: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ...﴾ الآية[الحج: ١٩]، فهي مشتركة بين علي، وحمزة، وعبيدة، بل وسائر البدريين يشاركونهم فيها.

وأما سورة: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ﴾[الإنسان: ١] فمن قال: إنها نزلت فيه وفي فاطمة وابنيهما فهذا كذب؛ لأنها مكية والحسن والحسين إنما ولدا في المدينة، وبتقدير صحته فليس فيه أنه من أطعم مسكيناً ويتيما وأسيراً أفضل الصحابة، بل الآية عامة مشتركة فيمن فعل هذا، وتدل على استحقاقه للثواب على هذا العمل، مع أن غيره من الأعمال من الإيمان بالله والصلاة في وقتها والجهاد أفضل منه.

---

(١) أحمد ٤ / ٣٦٧.

(٢) مسلم في فضائل الصحابة (٢٤٠٤/ ٣٢)، والترمذي في المناقب (٣٧٢٤) وقال: «حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه».

وَسُئِلَ عمن يقول:

لا أفَضل على عليٍّ غيره، وإذا ذكر «علي» صلى عليه مفرداً، هل يجوز له أن يخصه بالصلاة دون غيره؟

فَأَجَــابَ:

ليس لأحد أن يخص أحداً بالصلاة عليه دون النبي ﷺ، لا أبا بكر، ولا عمر، ولا عثمان، ولا علياً، ومن فعل ذلك فهو مبتدع ، بل إما أن يصلي عليهم كلهم أو يدع الصلاة عليهم كلهم.

بل المشروع أن يقول: «اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم إنك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد».

ومن قال: لا أُفَضِّل عَلَى عَلِيّ غيره فهو مخطئ مخالف للأدلة الشرعية.

والله أعلم.

سُئِلَ عن قول الشيخ أبي محمد عبد الله بن أبي زيد في آخر عقيدته: وأن خير القرونَ القرن الذين رأوا رسول الله ﷺ ، وآمنوا به ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم. وأفضل الصحابة الخلفاء الراشدون المهديون أبو بكر، وعمر ، وعثمان، وعلي. فما الدليل على تفضيل أبي بكر على عمر؟ وتفضيل عمر على عثمان، وعثمان على عليّ ؟ فإذا تبين ذلك، فهل تجب عقوبة من يفضل المفضول على الفاضل أم لا؟ بينوا لنا ذلك بيانا مبسوطاً مأجورين، إن شاء الله تعالى.

فَأجَاب :

الحمد لله رب العالمين، أما تفضيل أبي بكر، ثم عمر علَى عثمان وعلي ، فهذا متفق عليه بين أئمة المسلمين المشهورين بالإمامة في العلم والدين، من الصحابة، والتابعين، وتابعيهم، وهو مذهب مالك وأهل المدينة، والليث بن سعد، وأهل مصر، والأوزاعي، وأهل الشام، وسفيان الثوري، وأبي حنيفة، وحماد بن زيد ، وحماد بن سَلَمة، وأمثالهم من أهل العراق. وهو مذهب الشافعي وأحمد، وإسحاق، وأبي عبيد، وغير هؤلاء من أئمة الإسلام الذين لهم لسان صدق في الأمة. وحكى مالك إجماع أهل المدينة على ذلك فقال: ما أدركتُ أحداً ممن أقتدى به يشك في تقديم أبي بكر وعمر.

وهذا مستفيض عن أمير المؤمنين على بن أبي طالب. وفي صحيح البخاري عن محمد ابن الحنفية ؛ أنه قال لأبيه على بن أبي طالب : يا أبت مَن خيرُ الناس بعد رسول الله ﷺ ؟ قال: يا بني، أو ما تعرف؟ ! قلت: لا. قال: أبو بكر. قلت: ثم من ؟ قال: عمر (١). ويروي هذا عن علي بن أبي طالب من نحو ثمانين وجها، وأنه كان يقوله على منبر الكوفة؛ بل قال: لا أوتي بأحد يفضلني على أبي بكر وعمر إلا جلدته حَدَّ المفتَرِى. فمن فضله على أبي بكر وعمر جلد بمقتضى قوله ـ رضي الله عنه ـ ثمانين سوطاً.

وكان سفيان يقول :من فضل عليا على أبي بكر، فقد أزرَى (٢) بالمهاجرين، وما أرى أنه يصعد له إلى الله عمل ـ وهو مقيم على ذلك. وفي الترمذي ، وغيره روى هذا التفضيل: عن النبي ﷺ أنه قال:«يا علي هذان سيدا كهول أهل الجنة من الأولين والآخرين؛ إلا النبيين والمرسلين»(٣). وقد استفاض في الصحيحين وغيرهما عن النبي

---

(١) سبق تخريجه ص ٢٤٩ .

(٢) أي: حطٌّ من شأنهم. انظر: القاموس، مادة «زرى».

(٣) الترمذي في المناقب (٣٦٦٥) وقال: « هذا حديث غريب من هذا الوجه»، وابن ماجه في المقدمة (٩٥)، وأحمد ١/ ٨٠، كلهم عن علي ابن أبي طالب.

ﷺ من غير وجه: من حديث أبي سعيد، وابن عباس، وجندب بن عبد الله، وابن الزبير، وغيرهم، أن النبي ﷺ قال: « لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً ، ولكن صاحبكم خليل الله»(١) يعني: نفسه.

وفي الصحيح أنه قال على المنبر: «إن أمنَّ الناس عليَّ في صحبته، وذات يده، أبو بكر ، ولو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، ولكن صاحبكم خليل الله. ألا لا يبقين في المسجد خوخة إلا سُدَّتْ إلا خَوْخَة أبي بكر»(٢). وهذا صريح في أنه لم يكن عنده من أهل الأرض من يستحق المخالَّة لو كانت ممكنة من المخلوقين إلا أبا بكر. فعلم أنه لم يكن عنده أفضل منه، ولا أحب إليه منه، وكذلك في الصحيح أنه قال عمرو بن العاص: أي الناس أحب إليك؟ قال: «عائشة». قال: فمن الرجال؟ قال: «أبوها»(٣).

وكذلك في الصحيح أنه قال لعائشة: « ادعى لي أباك وأخاك، حتى أكتب لأبي بكر كتاباً لا يختلف عليه الناس من بعدي، ثم قال: يَأْبَى الله والمؤمنون إلا أبا بكر»(٤)، وفي الصحيح عنه أن امرأة قالت: يا رسول الله، أرأيت إن جئتُ فلم أجدك ـ كأنها تعني الموت ـ قال: «فأْتى أبا بكر»(٥). وفي السنن عنه أنه قال: «اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر»(٦). وفي الصحيح عنه أنه كان في سفر فقال: «إن يطع القوم أبا بكر وعمر يرشدوا»(٧). وفي السنن عنه أنه قال: «رأيت كأني وضعت في كفة والأمة في كفة، فَرَجَحتُ بالأمة، ثم وضع أبو بكر في كفة والأمة في كفة، فرجح أبو بكر، ثم وضع عمر في كفة والأمة في كفة، فرجح عمر»(٨).

وفي الصحيح أنه كان بين أبي بكر وعمر كلام، فطلب أبو بكر من عمر أن يستغفر له فلم يفعل. فجاء أبو بكر إلى النبي ﷺ ، فذكر ذلك. فقال: «اجلس يا أبا بكر، يغفر الله لك» وندم عمر، فجاء إلى منزل أبي بكر فلم يجده، فجاء إلى النبي ﷺ ، فغضب النبي ﷺ، وقال: «أيها الناس، إني جئت إليكم، فقلت: إني رسول الله، فقلتم: كذبت، وقال أبو بكر صدقت. فهل أنتم تاركو لي صاحبي؟ فهل أنتم تاركو لي صاحبي؟ فهل أنتم تاركو لي صاحبي؟» فما أوذي بعدها(٩). وقد تواتر في الصحيح والسنن أن

(١، ٢) سبق تخريجهما ص ٢٥٣ . (٣ ، ٤) سبق تخريجهما ص ٢٥٤ .

(٥) البخاري في المناقب (٣٦٥٩)، ومسلم في فضائل الصحابة (٢٣٨٦/ ١٠) .

(٦) الترمذي فى المناقب (٣٦٦٢) وقال : « حديث حسن » .

(٧) مسلم فى المساجد (٦٨١ / ٣١١) .

(٨) أحمد ٢/ ٧٦، ٥/ ٢٥٩، والطبراني في الكبير(٧٨٦٤) وذكره الهيثمي في المجمع ٩/ ٦، ١٠/ ٢٦٥ وقال: «رواه أحمد والطبراني بنحوه وفيها مطرح بن يزيد وعلى بن يزيد وهما مجمع على ضعفهما».

(٩) البخارى فى فضائل الصحابة (٣٦٦١) .

النبي ﷺ لما مرض قال: «مروا أبا بكر فليصل بالناس» مرتين، أو ثلاثاً، حتى قال: «إنكن لأنتن صواحب يوسف! مروا أبا بكر أن يصلي بالناس»(١).

فهذا التخصيص، والتكرير، والتوكيد ـ في تقديمه في الإمامة على سائر الصحابة مع حضور عمر وعثمان وعلي وغيرهم ـ مما بين للأمة تقدمه عنده ﷺ على غيره. وفي الصحيح: أن جنازة عمر لما وضعت جاء علي بن أبي طالب يتخلل الصفوف، ثم قال: لأرجو أن يجعلك الله مع صاحبيك، فإني كثيراً ما كنت أسمع النبي ﷺ يقول: «دخلت أنا وأبو بكر وعمر، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر، وذهبت أنا وأبو بكر وعمر»(٢). فهذا يبين ملازمتهما للنبي ﷺ: في مدخله، ومخرجه، وذهابه.

ولذلك قال مالك للرشيد : لما قال له: يا أبا عبد الله، أخبرني عن منزلة أبي بكر، وعمر من النبي ﷺ ؟ فقال: يا أمير المؤمنين منزلتهما منه في حياته كمنزلتهما منه بعد وفاته، فقال: شفيتني يا مالك. وهذا يبين أنه كان لهما من اختصاصهما بصحبته، ومؤازرتهما له على أمره، ومباطنتهما، مما يعلمه بالاضطرار كل من كان عالماً بأحوال النبي ﷺ، وأقواله، وأفعاله، وسيرته مع أصحابه.

ولهذا لم يتنازع في هذا أحد من أهل العلم بسيرته وسنته وأخلاقه، وإنما ينفي هذا أو يقف فيه من لا يكون عالماً بحقيقة أمور النبي ﷺ ـ وإن كان له نصيب من كلام أو فقه أو حساب أو غير ذلك ـ أو من يكون قد سمع أحاديث مكذوبة تناقض هذه الأمور المعلومة بالاضطرار عند الخاصة من أهل العلم، فتوقف في الأمر، أو رجح غير أبي بكر.

وهذا كسائر الأمور المعلومة بالاضطرار عند أهل العلم بسنة رسول الله ﷺ ؛ وإن كان غيرهم يشك فيها، أو ينفيها، كالأحاديث المتواترة عندهم في شفاعته، وحوضه، وخروج أهل الكبائر من النار، والأحاديث المتواترة عندهم: في الصفات، والقدر، والعلو، والرؤية، وغير ذلك من الأصول التي اتفق عليها أهل العلم بسنته، كما تواترت عندهم عنه، وإن كان غيرهم لا يعلم ذلك، كما تواتر عند الخاصة ـ من أهل العلم عنه ـ الحكم بالشُّفْعَة، وتحليف المدعي عليه، ورجم الزاني المحصن، واعتبار النِّصَاب في السرقة، وأمثال ذلك من الأحكام التي ينازعهم فيها بعض أهل البدع.

ولهذا كان أئمة الإسلام متفقين على تبديع من خالف في مثل هذه الأصول، بخلاف من نازع في مسائل الاجتهاد التي لم تبلغ هذا المبلغ في تواتر السنن عنه، كالتنازع بينهم في الحكم بشاهد ويمين، وفي القَسامة، والقُرْعَة، وغير ذلك من الأمور التي لم تبلغ هذا المبلغ.

وأما عثمان، وعليٌّ ، فهذه دون تلك، فإن هذه كان قد حصل فيها نزاع فإن سفيان

١) البخاري في الأذان (٦٧٩) .

(٢) سبق تخريجه ص ٢٤٥ .

الثوري وطائفة من أهل الكوفة، رجحوا علياً على عثمان، ثم رجع عن ذلك سفيان وغيره. وبعض أهل المدينة توقف في عثمان وعلى، وهي إحدى الروايتين عن مالك، لكن الرواية الأخرى عنه تقديم عثمان على عليٍّ،كما هو مذهب سائر الأئمة؛ كالشافعي، وأبي حنيفة وأصحابه، وأحمد بن حنبل، وأصحابه، وغير هؤلاء من أئمة الإسلام.

حتى إن هؤلاء تنازعوا فيمن يقدم علياً على عثمان، هل يعد من أهل البدعة؟ على قولين: هما روايتان عن أحمد. وقد قال أيوب السخْتِيَانِيّ، وأحمد بن حنبل، والدارقطني: من قَدَّمَ علياً على عثمان فقد أزْرَى[1] بالمهاجرين والأنصار. وأيوب هذا إمام أهل السنة، وإمام أهل البصرة، روى عنه مالك في الموطأ، وكان لا يروى عن أهل العراق . وروى أنه سئل عن الرواية عنه، فقال: ما حدثتكم عن أحد إلا وأيوب أفضل منه. وذكره أبو حنيفة فقال: لقد رأيته قعد مقعداً في مسجد رسول الله ﷺ ، ما ذكرته إلا اقشعر جسمي.

والحجة لهذا ما أخرجاه في الصحيحين وغيرهما، عن ابن عمر؛ أنه قال :كنا نفاضل على عهد رسول الله ﷺ . كنا نقول أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان. وفي بعض الطرق يبلغ ذلك النبي ﷺ فلا ينكره [2].

وأيضاً، فقد ثبت بالنقل الصحيح ـ في صحيح البخاري وغير البخاري ـ أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب لما جعل الخلافة شوري في ستة أنفس؛ عثمان، وعلى، وطلحة، والزبير، وسعد، وعبد الرحمن بن عوف ـ ولم يدخل معهم سعيد بن زيد وهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة وكان من بني عدي ـ قبيلة عمرـ وقال عن ابنه عبد الله: يحضركم عبد الله وليس له في الأمر شيء ووصى أن يصلي صهيب بعد موته، حتى يتفقوا على واحد.

فلما توفى عمر واجتمعوا عند المنبر، قال طلحة: ما كان لي من هذا الأمر فهو لعثمان. وقال الزبير: ما كان لي من هذا الأمر فهو لعلي. وقال سعد: ما كان لي من هذا الأمر فهو لعبد الرحمن بن عوف. فخرج ثلاثة وبقى ثلاثة. فاجتمعوا، فقال عبد الرحمن بن عوف: يخرج منا واحد ، ويولي واحداً ، فسكت عثمان، وعلى. فقال عبد الرحمن : أنا أخرج. وروى أنه قال: عليه عهد الله وميثاقه أن يولي أفضلهما . ثم قام عبد الرحمن بن عوف ثلاثة أيام بلياليها يشاور المهاجرين والأنصار، والتابعين لهم

(١) تقدم معناها آنفًا.

(٢) البخاري في فضائل الصحابة(٣٦٥٥)، (٣٦٩٧)، وأبو داود في السنة (٤٦٢٨).

بإحسان، ويشاور أمهات المؤمنين، ويشاور أمراء الأمصار- فإنهم كانوا في المدينة حجوا مع عمر وشهدوا موته ـ حتى قال عبد الرحمن بن عوف: إن لي ثلاثاً ما اغتمضت بنوم. فلما كان اليوم الثالث قال لعثمان: عليك عهد الله وميثاقه، إن وليتك لتعدلن، ولئن وليت علياً لتسمعن ولتطيعن؟ قال: نعم. وقال لعلي: عليك عهد الله وميثاقه إن وليتك لتعدلن،ولئن وليت عثمان لتسمعن ولتطيعن؟ قال: نعم. فقال: إني رأيت الناس لا يعدلون بعثمان، فبايعه علي، وعبد الرحمن، وسائر المسلمين؛ بيعة رضًا ، واختيار من غير رغبة أعطاهم إياها، ولا رهبة خوفهم بها (١).

وهذا إجماع منهم على تقديم عثمان على علي. فلهذا قال أيوب، وأحمد بن حنبل، والدارقطني: من قدم علياً على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار، فإنه وإن لم يكن عثمان أحق بالتقديم، وقد قدموه ، كانوا إما جاهلين بفضله، وإما ظالمين بتقديم المفضول من غير ترجيح ديني. ومن نسبهم إلى الجهل والظلم فقد أزرى بهم.

ولو زعم زاعم أنهم قدموا عثمان لضغن كان في نفس بعضهم على عليٍّ، وأن أهل الضغن كانوا ذوي شوكة، ونحو ذلك مما يقوله أهل الأهواء، فقد نسبهم إلى العجز عن القيام بالحق، وظهور أهل الباطل منهم على أهل الحق. هذا وهم في أعز ما كانوا، وأقوى ما كانوا، فإنه حين مات عمر كان الإسلام من القوة، والعز، والظهور، والاجتماع والائتلاف فيما لم يصيروا في مثله قط.وكان عمر أعزَّ أهل الإيمان، وأذل أهل الكفر والنفاق: إلى حد بلغ في القوة والظهور مبلغاً،لا يخفى على من له أدنى معرفة بالأمور.

فمن جعلهم في مثل هذه الحال جاهلين أو ظالمين أو عاجزين عن الحق فقد أزرى بهم، وجعل خير أمة أخرجت للناس على خلاف ما شهد الله به لهم.

وهذا هو أصل مذهب الرافضة، فإن الذي ابتدع الرفض كان يهوديًا أظهر الإسلام نفاقاً، ودس إلى الجهال دسائس يقدح بها في أصل الإيمان؛ ولهذا كان الرفض أعظم أبواب النفاق والزندقة. فإنه يكون الرجل واقفاً، ثم يصير مُفَضِّلاً ، ثم يصير سبَّابًا، ثم يصير غاليا، ثم يصير جاحداً مُعَطِّلاً؛ ولهذا انضمت إلى الرافضة أئمة الزنادقة من الإسماعيلية والنصيرية، وأنواعهم من القرامطة والباطنية، والدرزية، وأمثالهم من طوائف الزندقة ، والنفاق.

فإن القَدْح في خير القرون ـ الذين صحبوا الرسول ـ قَدْحٌ في الرسول ـ عليه السلام ـ كما قال مالك وغيره من أئمة العلم : هؤلاء طعنوا في أصحاب رسول الله ﷺ إنما طعنوا في أصحابه ليقول القائل:رجل سوء كان له أصحاب سوء، ولو كان رجلاً صالحاً لكان

---

(١) البخاري في فضائل الصحابة (٣٧٠٠).

أصحابه صالحين.

وأيضاً ، فهؤلاء الذين نقلوا القرآن، والإسلام، وشرائع النبي ﷺ ، وهم الذين نقلوا فضائل علي وغيره فالقدح فيهم يوجب ألا يوثق بما نقلوه من الدين، وحينئذ فلا تثبت فضيلة، لا لعلي، ولا لغيره. والرافضة جهال ليس لهم عقل، ولا نقل ولا دين، ولا دنيا منصورة. فإنه لو طلب منهم الناصبي - الذي يبغض عليًا، ويعتقد فسقه أو كفره: كالخوارج وغيرهم - أن يثبتوا إيمان علي؛ وفضله : لم يقدروا على ذلك، بل تغلبهم الخوارج . فإن فضائل علي إنما نقلها الصحابة الذين تقدح فيهم الرافضة. فلا يتيقن له فضيلة معلومة على أصلهم، فإذا طعنوا في بعض الخلفاء - بما يفترونه عليهم من أنهم طلبوا الرياسة، وقاتلوا على ذلك - كان طعن الخوارج في علي بمثل ذلك وأضعافه أقرب من دعوى ذلك على من أطيع بلا قتال، ولكن الرافضة جهال متبعون الزنادقة.

والقرآن قد أثنى على الصحابة في غير موضع، كقوله تعالى: ﴿**وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ**﴾ [التوبة: ١٠٠]، وقوله تعالى: ﴿**لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ**﴾[الحديد: ١٠] ، وقال تعالى: ﴿**مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ**﴾ [الفتح: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿**لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا**﴾ [الفتح: ١٨]. وقد ثبت في صحيح مسلم عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة»(١)، وفي الصحيحين عن أبي سعيد أن النبي ﷺ قال: «لا تَسُبُّوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده، لو أن أحدكم أنفق مثل أُحُد ذَهَباً ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نَصِيفَه»(٢)، وقد ثبت عنه في الصحيح من غير وجه أنه قال: «خيرُ القرون القرن الذي بُعِثتُ فيهم، ثم الذين يَلُونَهُمْ، ثم الذين يَلُونَهُم»(٣). وهذه الأحاديث مستفيضة، بل متواترة في فضائل الصحابة، والثناء عليهم، وتفضيل قَرْنِهم على من بعدهم من القرون. فالقَدْحُ فيهم قدح في القرآن، والسنة؛ ولهذا تكلم الناس في تكفير الرافضة بما قد بسطناه في غير هذا الموضع. والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

---

(١) مسلم في فضائل الصحابة (٢٤٩٦ / ١٦٣) وأبو داود في السنة (٤٦٥٣)، والترمذي في المناقب (٣٨٦٠) وقال: « حسن صحيح» .

(٢) البخاري في فضائل الصحابة (٣٦٧٣) ومسلم في فضائل الصحابة (٢٥٤٠ / ٢٢١) .

(٣) مسلم في فضائل الصحابة (٢٥٣٣ / ٢١٠) .

وَسُئِلَ ـ رضي اللّهُ عَنْهُ ـ عما شَجَرَ بين الصحابة ـ علي ، ومعاوية ، وطلحة، وعائشة ـ هل يطالبون به أم لا؟

فَأَجَاب :

قد ثبت بالنصوص الصحيحة أن عثمان وعلياً ، وطلحة، والزبير، وعائشة ، من أهل الجنة، بل قد ثبت في الصحيح أنه لا يَدْخُل النارَ أحَدٌ بايع تحت الشجرة(١) .

وأبو موسى الأشعري، وعمرو بن العاص، ومعاوية بن أبي سفيان،هم من الصحابة، ولهم فضائل ومحاسن.

وما يحكي عنهم كثير منه كَذب، والصدق منه إن كانوا فيه مجتهدين، فالمجتهد إذا أصاب فله أجران، وإذا أخطأ فله أجر، وخطؤه يغفر له.

وإن قُدِّرَ أن لهم ذنوباً، فالذنوب لا توجب دخول النار مطلقاً، إلا إذا انتفت الأسباب المانعة من ذلك وهي عشرة :

منها التوبة، ومنها الاستغفار، ومنها الحسنات الماحية، ومنها المصائب المكفرة، ومنها شفاعة النبي ﷺ ، ومنها شفاعة غيره، ومنها دعاء المؤمنين، ومنها ما يهدي للميت من الثواب والصدقة والعتق، ومنها فتنة القبر، ومنها أهوال القيامة.

وقد ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال:«خَيْر القرونِ القرنُ الذي بُعِثْتُ فيه، ثم الذين يَلُونَهُم ، ثم الذين يلونهم»(٢).

وحينئذ ،فمن جزم في واحد من هؤلاء بأن له ذنباً يدخل به النار قطعاً، فهو كاذب مفتر. فإنه لو قال ما لا علم له به لكان مبطلاً، فكيف إذا قال ما دلت الدلائل الكثيرة على نقيضه؟ فمن تكلم فيما شجر بينهم ـ وقد نهى اللّه عنه؛ من ذمهم أو التعصب لبعضهم بالباطل ـ فهو ظالم معتد.

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «تَمْرُقُ مارقة على حين فُرْقَة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق»(٣)،وقد ثبت عنه في الصحيح أنه قال عن الحسن:

(١، ٢) سبق تخريجهما ص ٢٦٣ .

(٣) مسلم في الزكاة (١٠٦٥/ ١٥٠)، وأبو داود في السنة (٤٦٦٧)، وأحمد ٣/ ٣٢، ٤٨.

«إن ابني هذا سيد، وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين»(١).

وفي الصحيحين عن عمار أنه قال: «تقتله الفئة الباغية»(٢)، وقد قال تعالى في القرآن: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩].

فثبت بالكتاب والسنة وإجماع السلف على أنهم مؤمنون مسلمون، وأن عليًّا بن أبي طالب والذين معه كانوا أولى بالحق من الطائفة المقاتلة له، والله أعلم.

---

(١) البخاري في الصلح (٢٧٠٤)، وأبو داود في السنة (٤٦٦٢)، والترمذي في المناقب (٣٧٧٣) وقال: «حسن صحيح»، والنسائي في الكبرى في الجمعة ١/ ٥٣٢ (١/١٧١٨)، كلهم عن أبي بكرة.

(٢) البخاري في الصلاة (٤٤٧)، ومسلم في الفتن (٢٩١٥/ ٧٠)، والترمذي في المناقب (٣٨٠٠) وقال: «حسن صحيح غريب»، وأحمد ٢/ ١٦١، ١٦٤، ٢٠٦.

قال شَيخُ الإِسْلاَم ابن تَيْمِية:

فائــدة

ومما ينبغي أن يعلم : أنه وإن كان المختار الإمساك عما شَجَرَ بين الصحابة، والاستغفار للطائفتين جميعًا وموالاتهم، فليس من الواجب اعتقاد أن كل واحد من العَسْكَر لم يكن إلا مجتهداً متأولاً؛ كالعلماء ، بل فيهم المذنب والمسيء، وفيهم المقصر في الاجتهاد لنوع من الهوى، لكن إذا كانت السيئة في حسنات كثيرة كانت مرجوحة مغفورة.

وأهل السنة تحسن القول فيهم وتترحم عليهم، وتستغفر لهم، لكن لا يعتقدون العصْمَة من الإقرار على الذنوب، وعلى الخطأ في الاجتهاد، إلا لرسول الله ﷺ ، ومَنْ سواه فيجوز عليه الإقرار على الذنب والخطأ، لكن هم كما قال تعالى : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّئَاتِهِمْ﴾ الآية[الأحقاف:١٦].

وفضائل الأعمال إنما هي بنتائجها وعواقبها لا بصورها.

فصل

في أعداء الخلفاء الراشدين والأئمة المهديين

الخلفاء الراشدون الأربعة ابتلوا بمعاداة بعض المنتسبين إلى الإسلام من أهل القبلة، ولعنهم وبغضهم وتكفيرهم. فأبو بكر وعمر أبغضتهما الرافضة ولعنتهما دون غيرهم من الطوائف؛ ولهذا قيل للإمام أحمد: من الرافضي؟ قال: الذي يسب أبا بكر وعمر. وبهذا سميت الرافضة، فإنهم رفضوا زيد بن علي لما تولى الخليفتين أبا بكر وعمر، لبغضهم لهما، فالمبغض لهما هو الرافضي، وقيل: إنما سموا رافضة لرفضهم أبا بكر وعمر.

وأصل الرفض من المنافقين الزنادقة، فإنه ابتدعه ابن سبأ الزنديق، وأظهر الغلوَّ في عليّ بدَعوَى الإمامة والنص عليه، وادعى العصمة له؛ ولهذا لما كان مبدؤه من النفاق قال بعض السلف : حب أبي بكر وعمر إيمان، وبغضهما نفاق، وحب بني هاشم إيمان، وبغضهم نفاق.

وقال عبد الله بن مسعود : حب أبي بكر وعمر ومعرفة فضلهما من السنة، أي من

شريعة النبي ﷺ التي أمر بها؛ فإنه قال: « اقتدوا باللذين من بعدي؛ أبي بكر وعمر»(١)؛ ولهذا كان معرفة فضلهما على من بعدهما واجباً لا يجوز التوقف فيه، بخلاف عثمان وعلى، ففي جواز التوقف فيهما قولان.

وكذلك هل يسوغ الاجتهاد في تفضيل عليّ على عثمان؟ فيه روايتان:

إحداهما : لا يسوغ ذلك ، فمن فضل علياً على عثمان خرج من السنة إلى البدعة؛ لمخالفته لإجماع الصحابة؛ ولهذا قيل: من قدَّم علياً على عثمان، فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار. يروي ذلك عن غير واحد ؛ منهم أيوب السختياني وأحمد بن حنبل ، والدارقطني.

والثانية : لا يُبَدَّع من قدم علياً ؛ لتقارب حال عثمان وعليّ ؛ إذ السنة هي الشريعة وهي ما شرعه الله ورسوله من الدين، وهو ما أمر به أمر إيجاب أو استحباب فلا يجوز اعتقاد ضد ذلك، لكن يجوز ترك المستحب من غير أن يجوز اعتقاد ترك استحبابه؛ ومعرفة استحبابه فرض على الكفاية، لئلا يضيع شيء من الدين. فلما قامت الأدلة الشرعية على وجوب اتباع أبي بكر وعمر وتقديمهما، لم يجز ترك ذلك.

وأما عثمان، فأبغضه أو سبه أو كفره أيضاً ـ مع الرافضة ـ طائفة من الشيعة الزيدية والخوارج.

وأما علي، فأبغضه وسبه ـ أو كفره ـ الخوارج، وكثير من بني أمية وشيعتهم الذين قاتلوه وسبوه . فالخوارج تكفر عثمان وعلياً وسائر أهل الجماعة.

وأما شيعة علي،الذين شايعوه بعد التحكيم،وشيعة معاوية التي شايعته بعد التحكيم، فكان بينهما من التقابل،وتَلاعُن بعضهم،وتكافر بعضهم ما كان،ولم تكن الشيعة التي كانت مع علي يظهر منها تَنَقُّص لأبي بكر وعمر،ولا فيها من يقدم علياً على أبي بكر وعمر، ولا كان سَبُّ عثمان شائعاً فيها،وإنما كان يتكلم به بعضهم فيرد عليه آخر.

وكذلك تفضيل عليّ عليه لم يكن مشهوراً فيها، بخلاف سبّ علي فإنه كان شائعاً في أتباع معاوية؛ ولهذا كان علي وأصحابه أولى بالحق وأقرب إلى الحق من معاوية وأصحابه. كما في الصحيحين عن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال: «تَمْرُقُ مارقة على حين فُرْقَة من المسلمين، فتقتلهم أولى الطائفتين بالحق»(٢). وروى في الصحيح أيضاً :«أدنى

(١) سبق تخريجه ص ٢٥٩ .

(٢) سبق تخريجه ص ٢٦٤ .

الطائفتين إلى الحق»[1].

وكان سب علي ولعنه من البغي الذي استحقت به الطائفة أن يقال لها : الطائفة الباغية، كما رواه البخاري في صحيحه، عن خالد الحَذَّاء، عن عكْرِمة، قال: قال لي ابن عباس ولابنه علي: انطلقا إلى أبي سعيد واسمعا من حديثه. فانطلقنا، فإذا هو في حائط يصلحه، فأخذ رداءه فاحتَبَي به، ثم أنشأ يحدثنا، حتى إذا أتي على ذكر بناء المسجد فقال: كنا نحمل لَبِنَةً لَبِنة، وعمار لبنتين لبنتين، فرآه النبي ﷺ فجعل يَنْفُضُ التراب عنه ويقول: « ويْحَ عمار، تقتله الفئة الباغية، يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار» قال: يقول عمار: أعوذ بالله من الفتن[2].

ورواه مسلم عن أبي سعيد - أيضاً - قال: أخبرني من هو خير مني - أبو قتادة - أن رسول الله ﷺ قال لعمار - حين جعل يحفر الخندق - جعل يمسح رأسه ويقول : «بُؤْسَ ابن سُمَيَّةَ تقتله فئة باغية» . ورواه مسلم - أيضاً - عن أم سلمة عن النبي ﷺ أنه قال: «تقتل عماراً الفئة الباغية»[3] .

وهذا - أيضاً - يدل على صحة إمامة علي ، ووجوب طاعته، وأن الداعي إلى طاعته داع إلى الجنة والداعي إلى مقاتلته داع إلى النار - وإن كان متأولا - وهو دليل على أنه لم يكن يجوز قتال علي ، وعلى هذا فمقاتله مخطئ، وإن كان متأولاً أو باغ بلا تأويل، وهو أصح القولين لأصحابنا، وهو الحكم بتخطئة من قاتل علياً وهو مذهب الأئمة الفقهاء الذين فرعوا على ذلك قتال البغاة المتأولين.

وكذلك أنكر يحيى بن مَعين على الشافعي استدلاله بسيرة علي في قتال البغاة المتأولين، قال: أيجعل طلحة والزبير بغاة؟ رد عليه الإمام أحمد فقال: ويحك، وأي شيء يسعه أن يضع في هذا المقام: يعني إن لم يقتد بسيرة علي في ذلك لم يكن معه سنة من الخلفاء الراشدين في قتال البغاة.

والقول الثاني : أن كلا منهما مصيب، وهذا بناء على قول من يقول : كل مجتهد مصيب، و هو قول طوائف من أهل الكلام من المعتزلة والأشعرية.

وفيها قول ثالث: إن المصيب واحد لا بعينه. ذكر الأقوال الثلاثة ابن حامد، والقاضي، وغيرهما . وهذا القول يشبه قول المتوقفين في خلافة علي من أهل البصرة، وأهل الحديث، وأهل الكلام؛ كالكرامية الذين يقولون: كلاهما كان إماماً ، ويجوزون عقد الخلافة لاثنين.

---

(١) مسلم في الزكاة (١٠٦٥/١٤٩).

(٢) سبق تخريجه ص ٢٦٥ .

(٣) مسلم في الفتن (٢٩١٥ / ٧٠) .

لكن المنصوص عن أحمد تَبْدِيعُ من توقف في خلافة علي ، وقال : هو أضل من حمار أهله، وأمر بهجرانه، ونهى عن مناكحته، ولم يتردد أحمد ـ ولا أحد من أئمة السنة ـ في أنه ليس غير علي أولى بالحق منه، ولا شكوا في ذلك. فتصويب أحدهما لا بعينه تجويز لأن يكون غير على أولى منه بالحق، وهذا لا يقوله إلا مبتدع ضال، فيه نوع من النصب وإن كان متأولاً ، لكن قد يسكت بعضهم عن تخطئة أحد كما يمسكون عن ذمه والطعن عليه إمساكاً عما شجر بينهم، وهذا يشبه قول من يصوب الطائفتين.

ولم يسترب أئمة السنة، وعلماء الحديث : أن عليا أولى بالحق وأقرب إليه، كما دل عليه النص، وإن استرابوا في وصف الطائفة الأخرى بظلم أو بغي، ومن وصفها بالظلم والبغي ـ لما جاء من حديث عمار ـ جعل المجتهد في ذلك من أهل التأويل .

يبقى أن يقال: فالله ـ تعالى ـ قد أمر بقتال الطائفة الباغية فيكون قتالها كان واجبا مع علي ، والذين قعدوا عن القتال هم جملة أعيان الصحابة، كسعد ، وزيد ، وابن عمر، وأسامة ، و محمد بن مسلمة، وأبي بَكْرَة، وهم يروون النصوص عن النبي ﷺ في القعود عن القتال في الفتنة، وقوله ﷺ :«القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الساعي، والساعي فيها خير من الموضع» (١) وقوله : «يوشك أن يكون خير مال المسلم غَنَم يتبع بها شَعَفَ الجبال ، ومواقع القَطْر ، يَفِرُّ بدينه من الفتن»(٢) وأمره لصاحب السيف عند الفتنة «أن يتخذ سيفاً من خشب»(٣) وبحديث أبي بَكْرَة للأحنف بن قيس، لما أراد أن يذهب ليقاتل مع علي، وهو قوله ﷺ : «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار» الحديث(٤)، والاحتجاج على ذلك بقوله: « لا تَرْجعوا بعدي كفاراً، يضرب بعضكم رِقَاب بعض»(٥) .وهذا مذهب أهل الحديث وعامة أئمة السنة، حتى قال: لا يختلف أصحابنا أن قعود على عن القتال كان أفضل له لو قعد، هذا ظاهر من حاله في تلومه في القتال وتبرمه به، ومراجعة الحسن ابنه له في ذلك ، وقوله له : ألم أنهك يا أبت؟ وقوله: لله در مقام قامه سعد بن مالك وعبد الله بن عمر، إن كان براً إن أجره لعظيم، وإن كان إثما إن خطأه ليسير.

---

(١) البخاري في المناقب (٣٦٠١) وفي الفتن (٧٠٨١)، (٧٠٨٢)، ومسلم في الفتن (٢٨٨٦/ ١٠-١٢)، وأبو داود في الفتن والملاحم (٤٢٥٦)، والترمذي في الفتن (٢١٩٤)، وابن ماجه في الفتن (٣٩٦١)، وأحمد ٢/ ٢٨٢، كلهم عن أبي هريرة.

(٢) البخاري في المناقب (٣٦٠٠) وفي الفتن (٧٠٨٨)، وأبو داود (٤٢٦٧)، والنسائي في الإيمان (٥٠٣٦)، وابن ماجه في الفتن (٣٩٨٠)، وأحمد ٣/ ٣٠، كلهم عن أبي سعيد الخدري.

و«شَعَف الجبال» : أعلاها. و«القَطْر»: المطر. انظر:القاموس ، مادتي «شعف، وقطر».

(٣) الترمذي في الفتن (٢٢٠٣) وقال:« حديث حسن غريب »،وابن ماجه في الفتن (٣٩٦٠)،وأحمد ٥/ ٦٩.

(٤) البخارى فى الإيمان (٣١) ومسلم فى الفتن (٢٨٨٨ / ١٤) .

(٥) البخارى فى العلم (١٢١) ومسلم فى الإيمان (٦٥ / ١١٨) .

وهذا يعارض وجوب طاعته، وبهذا احتجوا على الإمام أحمد في ترك التربيع بخلافته، فإنه لما أظهر ذلك قال له بعضهم: إذا قلت :كان إماماً واجب الطاعة ففي ذلك طعن على طلحة والزبير حيث لم يطيعاه بل قاتلاه، فقال لهم أحمد:إني لست من حربهم في شيء، يعني : أن ما تنازع فيه علي وإخوانه لا أدخل بينهم فيه؛ لما بينهم من الاجتهاد والتأويل الذي هم أعلم به مني، وليس ذلك من مسائل العلم التي تعنيني حتى أعرف حقيقة حال كل واحد منهم، وأنا مأمور بالاستغفار لهم، وأن يكون قلبي لهم سليماً، ومأمور بمحبتهم وموالاتهم، ولهم من السوابق والفضائل ما لا يهدر، ولكن اعتقاد خلافته وإمامته ثابت بالنص وما ثبت بالنص، وجب اتباعه وإن كان بعض الأكابر تركه، كما أن إمامة عثمان وخلافته ثابتة إلى حين انقراض أيامه؛ وإن كان في تخلف بعضهم عن طاعته أو نصرته، وفي مخالفة بعضهم له من التأويل ما فيه، إذ كان أهون ما جرى في خلافة علي.

وهذا الموضع هو الذي تنازع فيه اجتهاد السلف والخلف، فمن قوم يقولون: بوجوب القتال مع علي ، كما فعله من قاتل معه، وكما يقول كثير من أهل الكلام والرأي الذين صنفوا في قتال أهل البغي، حيث أوجبوا القتال معه؛ لوجوب طاعته ، ووجوب قتال البغاة، ومبدأ ترتيب ذلك من فقهاء الكوفة واتبعهم آخرون.

ومن قوم يقولون: بل المشروع ترك القتال في الفتنة كما جاءت به النصوص الكثيرة المشهورة ، كما فعله من فعله من القاعدين عن القتال لإخبار النبي ﷺ أن ترك القتال في الفتنة خير(١)، وأن الفرار من الفتن باتخاذ غَنَم في رؤوس الجبال خير من القتال فيها(٢) وكنهيه لمن نهاه عن القتال فيها ، وأمره باتخاذ سيف من خشب(٣)، ولكون على لم يذم القاعدين عن القتال معه(٤)، بل ربما غبطهم في آخر الأمر.

ولأجل هذه النصوص لا يختلف أصحابنا أن ترك على القتال كان أفضل؛ لأن النصوص صرحت بأن القاعد فيها خير من القائم، والبعد عنها خير من الوقوع فيها، قالوا : ورجحان العمل يظهر برجحان عاقبته، ومن المعلوم أنهم إذا لم يبدؤوه بقتال فلو لم يقاتلهم لم يقع أكثر مما وقع من خروجهم عن طاعته، لكن بالقتال زاد البلاء، وسفكت الدماء، وتنافرت القلوب، وخرجت عليه الخوارج، وحكم الحكمان، حتى سمى منازعه بأمير المؤمنين، فظهر من المفاسد ما لم يكن قبل القتال ولم يحصل به مصلحة راجحة.

(١-٤) سبق تخريجها ص ٢٦٩ .

وهذا دليل على أن تركه كان أفضل من فعله، فإن فضائل الأعمال إنما هي بنتائجها وعواقبها، والقرآن إنما فيه قتال الطائفة الباغية بعد الاقتتال ؛ فإنه قال تعالى : ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي ﴾ الآية[الحجرات:٩] . فلم يأمر بالقتال ابتداء مع واحدة من الطائفتين، لكن أمر بالإصلاح وبقتال الباغية.

و إن قيل: الباغية يعم الابتداء والبغي بعد الاقتتال.

قيل : فليس في الآية أمر لأحدهما بأن تقاتل الأخرى، وإنما هو أمر لسائر المؤمنين بقتال الباغية، والكلام هنا إنما هو في أن فعل القتال من عليٍّ لم يكن مأموراً به، بل كان تركه أفضل، وأما إذا قاتل لكون القتال جائزاً ، وإن كان تركه أفضل، أو لكونه مجتهداً فيه، وليس بجائز في الباطن، فهنا الكلام في وجوب القتال معه للطائفة الباغية أو الإمساك عن القتال في الفتنة، وهوموضع تعارض الأدلة، واجتهاد العلماء والمجاهدين من المؤمنين ،بعد الجزم بأنه وشيعته أولى الطائفتين بالحق، فيمكن وجهان:

أحدهما : أن الأمر بقتال الطائفة الباغية مشروط بالقدرة والإمكان؛ إذ ليس قتالهم بأولى من قتال المشركين والكفار، ومعلوم أن ذلك مشروط بالقدرة والإمكان، فقد تكون المصلحة المشروعة أحياناً هي التألف بالمال، والمسالمة والمعاهدة ، كما فعله النبي ﷺ غير مرة، والإمام إذا اعتقد وجود القدرة ، ولم تكن حاصلة كان الترك في نفس الأمر أصلح.

ومن رأي أن هذا القتال مفسدته أكثر من مصلحته، علم أنه قتال فتنة، فلا تجب طاعة الإمام فيه؛ إذ طاعته إنما تجب فيما لم يعلم المأمور أنه معصية بالنص، فمن علم أن هذا هو قتال الفتنة ـ الذي تركه خير من فعله ـ لم يجب عليه أن يعدل عن نص معين خاص إلى نص عام مطلق في طاعة أولى الأمر، ولا سيما وقد أمر اللّه ـ تعالى ـ عند التنازع بالرد إلى اللّه والرسول.

ويشهد لذلك أن الرسول أخبر بظلم الأمراء بعده وبغيهم، ونهي عن قتالهم ؛ لأن ذلك غير مقدور إذ مفسدته أعظم من مصلحته، كما نهى المسلمون في أول الإسلام عن القتال، كما ذكره بقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ ﴾ [النساء:٧٧]، وكما كان النبي ﷺ وأصحابه مأمورين بالصبر على أذى المشركين والمنافقين والعفو والصفح عنهم حتى يأتي اللّه بأمره.

والوجه الثاني: أنها صارت باغية في أثناء الحال بما ظهر منها من نصب إمام وتسميته

أمير المؤمنين، ومن لعن إمام الحق، ونحو ذلك. فإن هذا بغي،بخلاف الاقتتال قبل ذلك، فإنه كان قتال فتنة، وهو ـ سبحانه ـ قد ذكر اقتتال الطائفتين من المؤمنين ثم قال: ﴿ فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الأُخْرَىٰ﴾ [الحجرات :٩]، فلما أمر بالقتال إذا بغت إحدى الطائفتين المقتتلتين ، دل على أن الطائفتين المقتتلتين قد تكون إحداهما باغية في حال دون حال.

فما ورد من النصوص بترك القتال في الفتنة، يكون قبل البغي، وما ورد من الوصف بالبغي يكون بعد ذلك ، وحينئذ يكون القتال مع عليٍّ واجباً لما حصل البغي، وعلى هذا يتأول ما روى ابن عمر: إذا حمل على القتال في ذلك. وحينئذ فبعد التحكيم والتشيع وظهور البغي لم يقاتلهم علي، ولم تطعه الشيعة في القتال، ومن حينئذ ذمت الشيعة بتركهم النصر مع وجوبه، وفي ذلك الوقت سموا شيعة، وحينئذ صاروا مذمومين بمعصية الإمام الواجب الطاعة، وهو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، ولما تركوا ما يجب من نصره صاروا أهل باطل وظلم إذ ذاك يكون تارة لترك الحق وتارة لتعدي الحق.

فصار حينئذ شيعة عثمان الذين مع معاوية أرجح منهم؛ ولهذا انتصروا عليهم؛ ولهذا قال النبي ﷺ : «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على من خالفهم»[1] وبذلك استدل معاوية، وقام مالك بن يُخَامِر[2] فروي عن معاذ بن جبل أنهم بالشام. وعلي هو من الخلفاء الراشدين، ومعاوية أول الملوك، فالمسألة هي من هذا الجنس، وهو: قتال الملوك المسلطين مع أهل عدل واتباع لسيرة الخلفاء الراشدين، فإن كثيراً من الناس يبادر إلى الأمر بذلك، لاعتقاده أن في ذلك إقامة العدل، ويغفل عن كون ذلك غير ممكن بل تربو مفسدته على مصلحته.

ولهذا كان مذهب أهل الحديث ترك الخروج بالقتال على الملوك البغاة ،والصبر على ظلمهم إلى أن يستريح بر، أو يستراح من فاجر ، وقد يكون هذا من أسرار القرآن في كونه لم يأمر بالقتال ابتداء ، وإنما أمر بقتال الطائفة الباغية بعد اقتتال الطائفتين ، وأمر بالإصلاح بينهما، فإنه إذا اقتتلت طائفتان من أهل الأهواء ـ كقَيْس ويمن ـ إذ الآية نزلت في نحو ذلك ـ فإنه يجب الإصلاح بينهما، وإلا وجب على السلطان والمسلمين أن يقاتلوا الباغية؛ لأنهم قادرون على ذلك ، فيجب عليهم أداء هذا الواجب، وهذا يبين رجحان القول ابتداء، ففي الحال الأول لم تكن القدرة تامة على القتال ولا البغي حاصلاً ظاهراً ، وفي الحال الثاني حصل البغي وقوى العجز وهو أولى الطائفتين بالحق وأقربهما إليه

(١) البخارى فى الاعتصام (٧٣١١) ومسلم فى الإمارة (١٩٢٠ ، ١٩٢١/ ١٧٠ ، ١٧١) .

(٢) مالك بن يخامر ، ويقال: أخامر السكسكي الألهاني الحمصي، يقال: له صحبة، وذكره ابن حبان في الثقات ، مات سنة سبعين ، وقيل سنة اثنتين وسبعين .[تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٤، ٢٥].

مطلقاً، والأخرى موصوفة بالبغي كما جاء ذلك في الحديث الصحيح من حديث أبي سعيد، كما تقدم.

وقد كان معاوية والمغيرة وغيرهما يحتجون لرجحان الطائفة الشامية، بما هو في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال :«لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر اللّه، لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم ،حتى تقوم الساعة»(١) ، فقام مالك بن يخامر فقال: سمعت معاذ بن جبل يقول:وهم بالشام، فقال معاوية: وهذا مالك بن يخامر يذكر أنه سمع معاذاً يقول: وهم بالشام، وهذا الذي في الصحيحين من حديث معاوية فيهما ـ أيضاً ـ نحوه من حديث المغيرة بن شعبة عن النبي ﷺ قال:«لا تزال من أمتي أمة ظاهرة على الحق حتى يأتي أمر اللّه وهم على ذلك» (٢) وهذا يحتجون به في رجحان أهل الشام بوجهين :

أحدهما : أنهم الذين ظهروا وانتصروا وصار الأمر إليهم بعد الاقتتال والفتنة، وقد قال النبي ﷺ: «لا يضرهم من خالفهم» وهذا يقتضى أن الطائفة القائمة بالحق من هذه الأمة هى الظاهرة المنصورة، فلما انتصر هؤلاء كانوا أهل الحق.

والثاني: أن النصوص عينت أنهم بالشام، كقول معاذ، وكما روى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يزال أهل الغرب ظاهرين» (٣) قال الإمام أحمد: وأهل الغرب هم أهل الشام. وذلك أن النبي ﷺ كان مقيما بالمدينة فما يغرب عنها فهو غربه، وما يشرق عنها فهو شرقه، وكان يسمى أهل نجد وما يشرق عنها أهل المشرق، كما قال ابن عمر : قدم رجلان من أهل المشرق فخطبا، فقال النبي ﷺ : «إن من البيان لسحراً» (٤).

وقد استفاضت السنن عن النبي ﷺ في الشر أن أصله من المشرق؛ كقوله:«الفتنة من هاهنا، الفتنة من هاهنا»(٥) ويشير إلى المشرق، وقوله ﷺ :«رأس الكفر نحو المشرق»(٦) ونحو ذلك. فأخبر أن الطائفة المنصورة القائمة على الحق من أمته بالمغرب وهو الشام وما يغرب عنها، والفتنة ورأس الكفر بالمشرق، وكان أهل المدينة يسمون أهل الشام أهل المغرب،ويقولون عن الأوزاعي: إنه إمام أهل المغرب، ويقولون عن سفيان الثوري

(١، ٢) سبق تخريجها ص ٢٧٢ .

(٣) مسلم في الإمارة (١٩٥/١٧٧) عن سعد بن أبي وقاص.

(٤) البخاري في النكاح (٥١٤٦)، ومسلم في الجمعة (٨٦٩/٤٧)، وأبو داود في الأدب (٥٠١١) .

(٥) البخارى فى الطلاق (٥٢٩٦) ومسلم فى الفتن (٢٩٠٥/ ٤٥ ــ ٥٠) .

(٦) البخارى فى بدء الخلق (٣٣٠١) .

ونحوه: إنه مشرقي إمام أهل المشرق، وهذا لأن منتهى الشام عند الفرات هو على مُسَامَتَة[1] مدينة الرسول ﷺ طول كل منهما، وبعد ذلك حَرَّان والرَّقَّة ونحوهما على مسامتة مكة؛ ولهذا كانت قبلتهم أعدل القبلة، بمعنى: أنهم يستقبلون الركن الشامي ويستدبرون القطب الشامي من غير انحراف إلى ذات اليمين؛ كأهل العراق، ولا إلى ذات الشمال؛ كأهل الشام.

قالوا : فإذا دلت هذه النصوص على أن الطائفة القائمة بالحق من أمته التي لا يضرها خلاف المخالف، ولا خذلان الخاذل هي بالشام ،كان هذا معارضاً لقوله:« تقتل عماراً الفئة الباغية»[2]، ولقوله:« تقتلهم أولى الطائفتين بالحق»[3]، وهذا من حجة من يجعل الجميع سواء والجميع مصيبين، أو يمسك عن الترجيح وهذا أقرب. وقد احتج به من هؤلاء على أولئك ، لكن هذا القول مرغوب عنه وهو من أقوال النواصب، فهو مقابل بأقوال الشيعة والروافض، هؤلاء أهل الأهواء وإنما نتكلم هنا مع أهل العلم والعدل.

ولا ريب أن هذه النصوص لابد من الجمع بينها والتأليف ، فيقال: أما قوله ﷺ :«لا يزال أهل الغرب ظاهرين»[4] ونحو ذلك مما يدل على ظهور أهل الشام وانتصارهم، فهكذا وقع وهذا هو الأمر، فإنهم ما زالوا ظاهرين منتصرين.

وأما قوله ـ عليه السلام ـ:«لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر اللّه»[5] ومن هو ظاهر، فلا يقتضي ألا يكون فيهم من فيه بغي ومن غيره أولى بالحق منهم، بل فيهم هذا وهذا.

وأما قوله:« تقتلهم أولى الطائفتين بالحق» فهذا دليل على أن علياً ومن معه كان أولى بالحق إذ ذاك من الطائفة الأخرى، وإذا كان الشخص أو الطائفة مرجوحًا في بعض الأحوال لم يمنع أن يكون قائماً بأمر اللّه، وأن يكون ظاهراً بالقيام بأمر اللّه عن طاعة اللّه ورسوله، وقد يكون الفعل طاعة وغيره أطوع منه.

وأما كون بعضهم باغياً في بعض الأوقات، مع كون بغيه خطأ مغفوراً، أو ذنباً مغفوراً ، فهذا ـ أيضاً ـ لا يمنع ما شهدت به النصوص؛ وذلك أن النبي ﷺ أخبر عن جملة أهل الشام وعظمتهم، ولا ريب أن جملتهم كانوا أرجح في عموم الأحوال.

وكذلك عمر بن الخطاب كان يفضلهم في مدة خلافته على أهل العراق، حتى قدم الشام غير مرة، وامتنع من الذهاب إلى العراق ، واستشار فأشار عليه أنه لا يذهب إليها، وكذلك حين وفاته لما طعن أدخل عليه أهل المدينة أولاً وهم كانوا إذ ذاك أفضل الأمة، ثم

---

(١) أي : على مقربة منه . انظر :القاموس ، مادة «سمم».

(٢) سبق تخريجه ص ٢٦٥ .

(٣) سبق تخريجة ص ٢٦٤ .

(٤) سبق تخريجه ص ٢٧٣ .

(٥) سبق تخريجه ص ٢٧٢ .

أدخل عليه أهل الشام، ثم أدخل عليه أهل العراق، وكانوا آخر من دخل عليه ـ هكذا في الصحيح.

وكذلك الصديق كانت عنايته بفتح الشام أكثر من عنايته بفتح العراق حتى قال: لَكَفْر من كفور الشام أحب إلى من فتح مدينة بالعراق.

والنصوص التي في كتاب الله وسنة رسوله وأصحابه في فضل الشام، وأهل الغرب على نجد والعراق وسائر أهل المشرق، أكثر من أن تذكر هنا، بل عن النبي ﷺ من النصوص الصحيحة في ذم المشرق وإخباره بأن الفتنة ورأس الكفر منه[1] ما ليس هذا موضعه، وإنما كان فضل المشرق عليهم بوجود أمير المؤمنين علي، وذاك كان أمراً عارضاً؛ ولهذا لما ذهب عليٌّ ظهر منهم من الفتن، والنفاق، والردة، والبدع، ما يعلم به أن أولئك كانوا أرجح.

وكذلك ـ أيضاً ـ لا ريب أن في أعيانهم من العلماء والصالحين من هو أفضل من كثير من أهل الشام، كما كان علي وابن مسعود وعمار وحذيفة ونحوهم، أفضل من أكثر من بالشام من الصحابة ، لكن مقابلة الجملة وترجيحها لا يمنع اختصاص الطائفة الأخرى بأمر راجح.

والنبي ﷺ ميز أهل الشام بالقيام بأمر الله دائماً إلى آخر الدهر، وبأن الطائفة المنصورة فيهم إلى آخر الدهر، فهو إخبار عن أمر دائم مستمر فيهم مع الكثرة والقوة، وهذا الوصف ليس لغير الشام من أرض الإسلام، فإن الحجاز ـ التي هي أصل الإيمان ـ نقص في آخر الزمان منها : العلم والإيمان والنصر والجهاد، وكذلك اليمن والعراق والمشرق.

وأما الشام فلم يزل فيها العلم والإيمان، ومن يقاتل عليه منصوراً مؤيداً في كل وقت، فهذا هذا ، والله أعلم.

وهذا يبين رجحان الطائفة الشامية من بعض الوجوه مع أن علياً كان أولى بالحق ممن فارقه، ومع أن عماراً قتلته الفئة الباغية ـ كما جاءت به النصوص ـ فعلينا أن نؤمن بكل ما جاء من عند الله، ونقر بالحق كله، ولا يكون لنا هوى ، ولا نتكلم بغير علم، بل نسلك سبل العلم والعدل، وذلك هو اتباع الكتاب والسنة. فأما من تمسك ببعض الحق دون بعض، فهذا منشأ الفرقة والاختلاف.

ولهذا لما اعتقدت طوائف من الفقهاء وجوب القتال مع علي، جعلوا ذلك قاعدة

---

(١) سبق تخريجه ص ٢٧٣ .

فقهية فيما إذا خرجت طائفة على الإمام بتأويلٍ سائغ وهي عنده ،راسلهم الإمام، فإن ذكروا مظلمة أزالها عنهم، وإن ذكروا شبهة بيَّنَها، فإن رجعوا وإلا وجب قتالهم عليه وعلى المسلمين.

ثم إنهم أدخلوا في هذه القاعدة قتال الصديق لمانعى الزكاة و قتال علي للخوارج المارقين؛ وصاروا فيمن يتولى أمور المسلمين من الملوك والخلفاء وغيرهم يجعلون أهل العدل من اعتقدوه لذلك، ثم يجعلون المقاتلين له بغاة، لا يفرقون بين قتال الفتنة المنهي عنه والذي تركه خير من فعله، كما يقع بين الملوك والخلفاء وغيرهم وأتباعهم؛ كاقتتال الأمين والمأمون وغيرهما، وبين قتال الخوارج الحرورية والمرتدة، والمنافقين؛ كالمزدكية ونحوهم.

وهذا تجده في الأصل من رأي بعض فقهاء أهل الكوفة وأتباعهم، ثم الشافعي وأصحابه، ثم كثير من أصحاب أحمد الذين صنفوا: باب قتال أهل البغي، نسجوا على منوال أولئك، تجدهم هكذا، فإن الخِرَقِيّ نسج على منوال المُزَنِي، والمزني نسج على منوال مختصر محمد بن الحسن، وإن كان ذلك في بعض التبويب والترتيب.

والمصنفون في الأحكام: يذكرون قتال البغاة والخوارج جميعاً ، وليس عن النبي ﷺ في قتال البغاة حديث، إلا حديث كَوْثَر بن حكيم عن نافع، وهو موضوع (١).

وأما كتب الحديث المصنفة ـ مثل : صحيح البخاري، والسنن ـ فليس فيها إلا قتال أهل الردة والخوارج، وهم أهل الأهواء ، وكذلك كتب السنة المنصوصة عن الإمام أحمد ونحوه.

وكذلك ـ فيما أظن ـ كتب مالك و أصحابه، ليس فيها باب قتال البغاة ، وإنما ذكروا أهل الردة وأهل الأهواء وهذا هو الأصل الثابت بكتاب الله وسنة رسوله، وهو الفرق بين القتال لمن خرج عن الشريعة والسنة، فهذا الذي أمر به النبي ﷺ .

وأما القتال لمن لم يخرج إلا عن طاعة إمام معين، فليس في النصوص أمر بذلك، فارتكب الأولون ثلاثة محاذير:

الأول : قتال من خرج عن طاعة ملك معين، وإن كان قريباً منه ومثله ـ في السنة والشريعة ـ لوجود الافتراق ، والافتراق هو الفتنة.

والثاني : التسوية بين هؤلاء وبين المرتدين عن بعض شرائع الإسلام.

---

(١) ابن عدي في الكامل ٦/ ٧٦.

والثالث: التسوية بين هؤلاء، وبين قتال الخوارج المارقين من الإسلام، كما يمرق السهم من الرمية؛ ولهذا تجد تلك الطائفة يدخلون في كثير من أهواء الملوك وولاة الأمور، ويأمرون بالقتال معهم لأعدائهم، بناء على أنهم أهل العدل وأولئك البغاة، وهم في ذلك بمنزلة المتعصبين لبعض أئمة العلم، أو أئمة الكلام، أو أئمة المشيخة على نظرائهم، مدعين أن الحق معهم ، أو أنهم أرجح ، بهوى قد يكون فيه تأويل بتقصير، لا بالاجتهاد، وهذا كثير في علماء الأمة وعبادها وأمرائها وأجنادها، وهو من البأس الذي لم يرفع من بينها. فنسأل اللّه العدل ، فإنه لا حول ولا قوة إلا به.

ولهذا كان أعدل الطوائف: أهل السنة أصحاب الحديث.

وتجد هؤلاء إذا أمروا بقتال من مرق من الإسلام ، أو ارتد عن بعض شرائعه، يأمرون أن يسار فيه بسيرة عليّ في قتال طلحة والزبير، لا يُسْبَى لهم ذرية ولا يُغْنَمُ لهم مال، ولا يُجْهَزُ لهم على جريح، ولا يقتل لهم أسير، ويتركون ما أمر به النبي ﷺ ، وسار به عليّ في قتال الخوارج وما أمر اللّه به رسوله، وسار به الصديق في قتال مانعي الزكاة، فلا يجمعون بين ما فرق اللّه بينه من المرتدين والمارقين، وبين المسلمين المسيئين، ويفرقون بين ما جمع اللّه بينه من الملوك والأئمة المتقاتلين على الملك وإن كان بتأويل. واللّه ـ سبحانه وتعالى ـ أعلم.

سُئِلَ الشيخ ـ رَحِمَهُ اللَّه ـ عن إسلام معاوية بن أبي سفيان، متى كان ؟ وهل كان إيمانه كإيمان غيره أم لا ؟ وما قيل فيه غير ذلك؟

فَأَجَــاب:

إيمان معاوية بن أبي سفيان ـ رضي اللّه عنه ـ ثابت بالنقل المتواتر، وإجماع أهل العلم على ذلك، كإيمان أمثاله ممن آمن عام فتح مكة، مثل أخيه يزيد بن أبي سفيان، ومثل سُهَيْل بن عمرو، وصفوان بن أمية، وعِكْرِمة بن أبي جهل ، والحارث بن هشام. وأبي أسد بن أبي العاص بن أمية، وأمثال هؤلاء.

فإن هؤلاء يسمون: الطلقاء، فإنهم آمنوا عام فتح النبي ﷺ مكة قهراً، وأطلقهم ومنّ عليهم، وأعطاهم وتألفهم، وقد روى أن معاوية بن أبي سفيان أسلم قبل ذلك وهاجر، كما أسلم خالد بن الوليد ، وعمرو بن العاص ، وعثمان بن طلحة الحَجَبِيّ ـ قبل فتح مكة ـ وهاجروا إلى المدينة، فإن كان هذا صحيحاً فهذا من المهاجرين.

وأما إسلامه عام الفتح مع من ذكر، فمتفق عليه بين العلماء، سواء كان أسلم قبل ذلك أو لم يكن إسلامه إلا عام فتح مكة، ولكن بعض الكذابين زعم أنه عيّر أباه بإسلامه، وهذا كذب بالاتفاق من أهل العلم بالحديث.

وكان هؤلاء المذكورون من أحسن الناس إسلاماً ، وأحمدهم سيرة، لم يتهموا بسوء، ولم يتهمهم أحد من أهل العلم بنفاق، كما اتهم غيرهم، بل ظهر منهم من حسن الإسلام وطاعة اللّه ورسوله ، وحب اللّه ورسوله، والجهاد في سبيل اللّه، وحفظ حدود اللّه، ما دل على حسن إيمانهم الباطن وحسن إسلامهم، ومنهم من أمَّره النبي ﷺ واستعمله نائبا له، كما استعمل عتَّاب بن أُسَيْد أميراً على مكة نائبا عنه، وكان من خيار المسلمين، كان يقول: يا أهل مكة، واللّه لا يبلغني أن أحداً منكم قد تخلف عن الصلاة إلا ضربت عنقه.

وقد استعمل النبي ﷺ أبا سفيان بن حرب ـ أبا معاوية ـ على نجران نائباً له، وتوفى النبي ﷺ ، وأبو سفيان عامله على نجران.

وكان معاوية أحسن إسلاماً من أبيه باتفاق أهل العلم، كما أن أخاه يزيد بن أبي

سفيان كان أفضل منه ومن أبيه؛ ولهذا استعمله أبو بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ على قتال النصارى حين فتح الشام، وكان هو أحد الأمراء الذين استعملهم أبو بكر الصديق، ووصاه بوصية معروفة نقلها أهل العلم، واعتمدوا عليها، وذكرها مالك في الموطأ وغيره، ومشى أبو بكر ـ رضي اللهّ عنه ـ في ركابه مشيعا له، فقال له : يا خليفة رسول الله ، إما أن تركب وإما أن أنزل ، فقال : لستَ بنازل ولستُ براكب، أحتسب خُطَائي هذه في سبيل الله ـ عز وجل (١).

وكان عمرو بن العاص أحد الأمراء، وأبو عبيدة بن الجراح ـ أيضاً ـ وقدم عليهم خالد ابن الوليد لشجاعته ومنفعته في الجهاد.

فلما توفى أبو بكر ، ولّى عمر بن الخطاب أبا عبيدة أميراً على الجميع؛ لأن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ كان شديداً في الله، فولى أبا عبيدة؛ لأنه كان ليناً. وكان أبوبكر ـ رضي الله عنه ـ ليناً، وخالد شديداً على الكفار فولى اللينُ الشديد ، وولى الشديدُ اللينَ؛ ليعتدل الأمر، وكلاهما فعل ما هو أحب إلى الله ـ تعالى ـ في حقه، فإن نبينا ﷺ أكمل الخلق، وكان شديداً على الكفار والمنافقين، ونعته الله ـ تعالى ـ بأكمل الشرائع، كما قال الله تعالى في نعت أمته: ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]، وقال فيهم: ﴿ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ﴾ [المائدة: ٥٤] .

وقد ثبت في الصحيح، أن النبي ﷺ لما استشار أصحابه في أسارى بدر، وأشار عليه أبو بكر أن يأخذ الفدية منهم وإطلاقهم، وأشار عليه عمر بضرب أعناقهم ، قال النبي ﷺ :« إن الله يلين قلوب رجال فيه حتى تكون ألين من البَزّ (٢)، ويشدد قلوب رجال فيه حتى تكون أشد من الصَّخْر، وإن مثلك يا أبا بكر مثل إبراهيم الخليل إذ قال: ﴿ فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [إبراهيم: ٣٦]، ومثل عيسى ابن مريم إذ قال: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٨] ، ومثلك يا عمر مثل نوح ـ عليه السلام ـ إذ قال: ﴿رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا﴾ [نوح: ٢٦] ، ومثل موسى بن عمران إذ قال: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَىٰ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴾ [يونس: ٨٨]»(٣) وكانا في حياة النبي ﷺ كما نعتهما رسول الله ﷺ ، وكانا هما وزيريه من أهل الأرض.

وقد ثبت في الصحيح عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أن سرير عمر بن الخطاب ـ

(١) مالك في الموطأ في الجهاد ٢/ ٤٤٧ (١٠).

(٢) البَزّ : نوع من الثياب. انظر: المصباح المنير، مادة «بزز».

(٣) أحمد ١ / ٣٨٣ ، ٣٨٤ والترمذى فى التفسير (٣٠٨٤) .

رضي الله عنه ـ لما وضع وجاء الناس يصلون عليه، قال ابن عباس: فالتفت فإذا علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ فقال: والله ما على وجه الأرض أحد، أحب إلى من أن ألقى الله ـ تعالى ـ بعمله من هذا الميت. والله، إني لأرجو أن يحشرك الله مع صاحبيك، فإني كثيراً ما كنت أسمع النبي ﷺ يقول: «دخلت أنا وأبو بكر وعمر، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر، وذهبت أنا وأبو بكر وعمر»(١).

ثم ثبت في الصحيح أنه لما كان يوم أحد انهزم أكثر المسلمين، فإذا أبو سفيان، وكان القوم المرام (٢) إذ قال: أفي القوم محمد؟ أفي القوم محمد؟ أفي القوم محمد؟ فقال النبي ﷺ : «لا تجيبوه» ، ثم قال: أفي القوم ابن أبي قحافة؟ أفي القوم ابن أبي قحافة؟ أفي القوم ابن أبي قحافة؟ فقال النبي ﷺ : «لا تجيبوه»، فقال: أفي القوم ابن الخطاب؟ أفي القوم ابن الخطاب؟ أفي القوم ابن الخطاب؟ فقال النبي ﷺ : «لا تجيبوه»(٣) الحديث بطوله ، فهذا أبو سفيان ـ قائد الأحزاب ـ لم يسأل إلا عن هؤلاء الثلاثة: عن النبي ﷺ وأبي بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ لعلمه بأن هؤلاء هم رؤوس عسكر المسلمين.

وقال الرشيد لمالك بن أنس: أخبرني عن منزلة أبي بكر وعمر من النبي ﷺ ، فقال: منزلتهما منه في حياته كمنزلتهما بعد وفاته، فقال: شفيتني يا مالك.

فلما توفى رسول الله ﷺ واستخلف أبو بكر ، جعل الله ـ تعالى ـ فيه من الشدة ما لم يكن فيه قبل ذلك، حتى فاق عمر في ذلك، حتى قاتل أهل الردة بعد أن جَهَّزَ جيش أسامة ، وكان ذلك تكميلاً له لكمال النبي ﷺ الذي صار خليفة له.

ولما استخلف عمر، جعل الله فيه من الرأفة والرحمة ما لم يكن فيه قبل ذلك تكميلاً له، حتى صار أمير المؤمنين ؛ ولهذا استعمل هذا خالداً، وهذا أبا عبيدة .

وكان يزيد بن أبي سفيان على الشام، إلى أن ولى عمر؛ فمات يزيد بن أبي سفيان، فاستعمل عمر معاوية مكان أخيه يزيد بن أبي سفيان، وبقى معاوية على ولايته تمام خلافته، وعمر ورعيته تشكره، وتشكر سيرته فيهم، وتواليه وتحبه، لما رأوا من حلمه وعدله، حتى إنه لم يَشْكُه منهم مُشْتَكٍ، ولا تَظَلَّمَهُ منهم مُتَظَلِّم، ويزيد بن معاوية ليس من أصحاب النبي ﷺ، وإنما ولد في خلافة عثمان، وإنما سماه يزيد باسم عمه من الصحابة.

وقد شهد معاوية ، وأخوه يزيد ، وسهيل بن عمرو، والحارث بن هشام وغيرهم ـ من مسلمة الفتح ـ مع النبي ﷺ غزوة حنين، ودخلوا في قوله تعالى :﴿ ثُمَّ أَنزَلَ اللَّهُ

(١) سبق تخريجه ص ٢٦٠ .

(٢) كذا بالأصل.

(٣) سبق تخريجه ص ٢٤٦ .

سَكِينَتَهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَنزَلَ جُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَذَٰلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ ﴾ [التوبة: ٢٦]، وكانوا من المؤمنين الذين أنزل الله سكينته عليهم مع النبي ﷺ. وغزوة الطائف لما حاصروا الطائف ورماها بالمنجنيق، وشهدوا النصارى بالشام، وأنزل الله فيها سورة براءة، وهي غزوة العُسْرَة، التي جهز فيها عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ جيش العسرة بألف بعير في سبيل الله ـ تعالى ـ فأعوزت، وكملها بخمسين بعيراً ، فقال النبي ﷺ : «ما ضرَّ عثمان ما فعل بعد اليوم» (١)، وهذا آخر مغازي النبي ﷺ ، ولم يكن فيها قتال.

وقد غزا النبي ﷺ أكثر من عشرين غَزَاة بنفسه ، ولم يكن القتال إلا في تسع غزوات: بدر، وأحد، وبني المصطلق، والخندق، وذي قَرَد ، وغزوة الطائف، وأعظم جيش جمعه النبي ﷺ كان بحنين والطائف، وكانوا اثنى عشر ألفاً، وأعظم جيش غزا مع النبي ﷺ جيش تبوك، فإنه كان كثيراً لا يحصى ، غير أنه لم يكن فيه قتال.

وهؤلاء المذكورون دخلوا في قوله تعالى: ﴿**لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ**﴾[الحديد: ١٠]، فإن هؤلاء الطلقاء ، مسلمة الفتح، هم ممن أنفق من بعد الفتح وقاتل، وقد وعدهم الله الحسنى، فإنهم انفقوا بحنين والطائف، وقاتلوا فيهما ـ رضي الله عنهم.

وهم ـ أيضاً ـ داخلون فيمن رضى الله عنهم حيث قال تعالى :﴿**وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ**﴾ [التوبة: ١٠٠]، فإن السابقين هم الذين أسلموا قبل الحديبية، كالذين بايعوه تحت الشجرة، الذين أنزل الله فيهم: ﴿**لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ**﴾ [الفتح:١٨]،كانوا أكثر من ألف وأربعمائة، وكلهم من أهل الجنة، كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة»(٢)، وكان فيهم حاطب بن أبي بَلْتَعة، وكانت له سيئات معروفة، مثل مكاتبته للمشركين بأخبار النبي ﷺ، وإساءته إلى مماليكه، وقد ثبت في الصحيح أن مملوكه جاء إلى النبي ﷺ فقال: والله يا رسول الله، لابد أن يدخل حاطب النار. فقال له النبي ﷺ : «كذبت، إنه شهد بدراً والحديبية»(٣).

---

(١) الترمذي في المناقب (٣٧٠١) وقال: «حسن غريب»، وأحمد ٥/ ٦٣، كلاهما عن عبد الرحمن بن سمرة.

(٢) سبق تخريجه ص ٢٦٣ .

(٣) مسلم في فضائل الصحابة (٢١٩٥/ ١٦٢).

وثبت في الصحيح: أنه لما كتب إلى المشركين يخبرهم بمسير النبي ﷺ إليهم، أرسل علي بن أبي طالب والزبير إلى المرأة التي كان معها الكتاب، فأتيا بها، فقال: «ما هذا يا حاطب؟». فقال: والله يا رسول الله ما فعلت ذلك ارتداداً عن ديني، ولا رضيت بالكفر بعد الإسلام، ولكن كنت امرأ مُلْصَقًا في قريش، لم أكن من أنفسهم، وكان من معك من أصحابك لهم بمكة قرابات يحمون بها أهاليهم، فأحببت إذ فاتني ذلك أن أتّخذَ فيهم يداً يحمون بها قرابتي، فقال عمر بن الخطاب: دعني أضرب عنق هذا المنافق. فقال النبي ﷺ: «إنه قد شهد بدراً، وما يدريك أن الله قال: اعملوا ما شئتم قد غفرت لكم»(١).

وفي هذا الحديث بيان أن الله يغفر لهؤلاء السابقين ـ كأهل بدر والحديبية ـ من الذنوب العظيمة، بفضل سابقتهم، وإيمانهم، وجهادهم، ما لا يجوز لأحد أن يعاقبهم بها، كما لم تجب معاقبة حاطب مما كان منه.

وهذا مما يستدل به على أن ما جرى بين علي وطلحة والزبير ونحوهم، فإنه إما أن يكون اجتهاداً لا ذنب فيه، فلا كلام. فقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر»(٢).

وإن كان هناك ذنب، فقد ثبت أن هؤلاء ـ رضي الله عنهم، وغفر لهم ـ ما فعلوه؛ فلا يضرهم ما وقع منهم من الذنوب إن كان قد وقع ذنب، بل إن وقع من أحدهم ذنب كان الله محاه بسبب قد وقع، من الأسباب التي يُمَحِّصُ الله بها الذنوب، مثل أن يكون قد تاب فيتوب الله عليه، أو كان له حسنات تمحوا السيئات، أو يكون قد كَفَّر عنه ببلاء ابتلاه به، فإنه قد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: « ما يصيب المؤمن من نَصَبٍ، ولا وَصَبٍ، ولا هَمٍّ، ولا غَمٍّ، ولا حَزَنٍ، ولا أذى، إلا كَفَّر الله من خطاياه»(٣).

وأما من بعد هؤلاء السابقين الأولين، وهم الذين أسلموا بعد الحديبية، فهؤلاء دخلوا في قوله تعالى: ﴿ وَكُلاًّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ ﴾[الحديد: ١٠]، وفي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وقد أسلم قبل فتح مكة خالد ابن الوليد، وعمرو بن العاص، وعثمان بن طلحة الحَجَبي، وغيرهم. وأسلم بعد الطلقاء أهل الطائف وكانوا آخر الناس إسلاماً، وكان منهم عثمان بن أبي العاص الثقفي الذي

(١) البخاري في المغازي (٤٢٧٤)، ومسلم في فضائل الصحابة (٢١٩٤/١٦١).

وقوله: « مُلْصَقًا»: المُلْصَق: هو الرجل المقيم في الحي، وليس منهم بنسب. انظر: النهاية ٢٤٩/٤.

(٢) البخاري في الاعتصام (٧٣٥٢)، ومسلم في الأقضية (١٧١٦/١٥)، وأبو داود في الأقضية (٣٥٧٤)، وابن ماجه في الأحكام (٢٣١٤)، وأحمد ١٩٨/٤، كلهم عن عمرو بن العاص.

(٣) البخاري في المرضى (٥٦٤١)، (٥٦٤٢)، و مسلم في البر (٢٥٧٣/٥٢)، والترمذي في الجنائز (٩٦٦) وقال: « حديث حسن »، وأحمد ٣٠٣/٢، ٣٣٥.

أمره النبي ﷺ على أهل الطائف، وكان من خيار الصحابة ، مع تأخر إسلامه.

فقد يتأخر إسلام الرجل ، ويكون أفضل من بعض من تقدمه بالإسلام، كما تأخر إسلام عمر، فإنه يقال: إنه أسلم تمام الأربعين، وكان ممن فضله الله على كثير ممن أسلم قبله، وكان عثمان، وطلحة، والزبير، وسعد ، وعبد الرحمن بن عوف ، أسلموا قبل عمر على يد أبي بكر، وتقدمهم عمر.

وأول من أسلم من الرجال الأحرار البالغين أبو بكر، ومن الأحرار الصبيان علي ، ومن الموالي زيد بن حارثة، ومن النساء خديجة أم المؤمنين، وهذا باتفاق أهل العلم.

وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ(1) الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوا وَّنَصَرُوا أُوْلَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾إلى قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَّنَصَرُوا أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ . وَالَّذِينَ آمَنُوا مِن بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُوْلَئِكَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٧٢-٧٥] فهذه عامة، وقال تعالى: ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ . وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ . وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاًّ لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الحشر: ٨-١٠] .

فهذه الآية ـ والتي قبلها ـ تتناول من دخل فيها بعد السابقين الأولين إلى يوم القيامة؛ فكيف لا يدخل فيها أصحاب رسول الله ﷺ ، الذين آمنوا به وجاهدوا معه؟

وقد قال ﷺ في الحديث الصحيح: «المهاجر من هجر ما نهى الله عنه»(2) ،فمن كان قد أسلم من الطلقاء وهجر ما نهى الله عنه كان له معنى هذه الهجرة ، فدخل في قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا مِن بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُوْلَئِكَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٧٥]، كما دخل في قوله تعالى: ﴿وَكُلاًّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾[الحديد: ١٠].

وقد قال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ

---

(1) في المطبوعة: «والذين» والصواب ما أثبتناه.

(2) البخاري في الإيمان (١٠)، وأبو داود في الجهاد (٢٤٨١)، والنسائي في الإيمان (٤٩٩٦)، وأحمد ١٩٢/٢، كلهم عن عبد الله بن عمر.

﴿وَمَثَلُهُمْ فِي الإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ٢٩] ، فهذا يتناول الذين آمنوا مع الرسول مطلقاً.

وقد استفاض عن النبي ﷺ في الصحاح وغيرها من غير وجه أنه قال : «خير القرون القرنُ الذي بعثت فيهم، ثم الذين يَلُونهم، ثم الذين يلونهم»(١).

وثبت عنه في الصحيح أنه كان بين عبد الرحمن وبين خالد كلام، فقال: « يا خالد، لا تَسبُّوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده، لو أن أحدكم أنفق مثل أُحُد ذَهَباً ما بلغ مُدَّ أحدهم، ولا نَصيفَه»(٢) قال ذلك لخالد ونحوه، ممن أسلم بعد الحديبية، بالنسبة إلى السابقين الأولين. يقول: إذا أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصف مده.

وهؤلاء الذين أسلموا بعد الحديبية دخلوا في قوله تعالى : **﴿لا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلاًّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾**[الحديد: ١٠] بهذه المنزلة .

وكيف يكون بعد أصحابه؟ والصحبة اسم جنس تقع على من صحب النبي ﷺ قليلاً أو كثيراً، لكن كل منهم له من الصحبة بقدر ذلك، فمن صحبه سنة أو شهراً أو يوماً أو ساعة أو رآه مؤمنا، فله من الصحبة بقدر ذلك، كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: « يغزو فئام(٣) من الناس فيقولون: هل فيكم من صحب النبي ﷺ ؟». وفي لفظ : «هل فيكم من رأى رسول الله ﷺ ؟ فيقولون : نعم ، فيفتح لهم، ثم يغزو فئام من الناس فيقولون : هل فيكم من صحب من صحب رسول الله ﷺ ؟ ـ وفي لفظ ـ: هل فيكم من رأى من رأى رسول الله ﷺ ؟ فيقولون : نعم، فيفتح لهم، ثم يغزو فئام من الناس فيقولون: هل فيكم من رأى من رأى من رآى رسول الله ﷺ ؟ ـ وفي لفظ ـ: من صحب من صحب من صحب رسول الله ﷺ ؟ فيقولون: نعم، فيفتح لهم» (٤) وفي بعض الطرق فيذكر في الطبقة الرابعة كذلك.

فقد علق النبي ﷺ الحكم بصحبته وعلق برؤيته، وجعل فتح الله على المسلمين بسبب من رآه مؤمناً به.

وهذه الخاصية لا تثبت لأحد غير الصحابة ؛ ولو كانت أعمالهم أكثر من أعمال الواحد من أصحابه ﷺ.

---

(١) سبق تخريجه ص ٩٦ . (٢) سبق تخريجه ص ٢٦٢ .

(٣) الفئام : الجماعة الكثيرة . انظر: النهاية ٣/٤٠٦ .

(٤) مسلم في فضائل الصحابة (٢٥٣٢ / ٢٠٨) .

فَصْــــل

إذا تبين هذا، فمن المعلوم أن الطريق التي بها يعلم إيمان الواحد من الصحابة، هي الطريق التي بها يعلم إيمان نظرائه، والطريق التي تعلم بها صحبته، هي الطريق التي يعلم بها صحبة أمثاله.

فالطلقاء الذين أسلموا عام الفتح مثل : معاوية، وأخيه يزيد، وعكرمة بن أبي جهل، وصفوان بن أمية، والحارث بن هشام، وسهيل بن عمرو، وقد ثبت بالتواتر عند الخاصة إسلامهم وبقاؤهم على الإسلام إلى حين الموت.

ومعاوية أظهر إسلاماً من غيره، فإنه تولى أربعين سنة؛ عشرين سنة نائباً لعمر وعثمان، مع ما كان في خلافة علي - رضي الله عنه - وعشرين سنة مستولياً ، وأنه تولى سنة ستين بعد موت النبي ﷺ بخمسين سنة، وسلم إليه الحسن بن علي - رضي الله عنهما - الأمر عام أربعين، الذي يقال له عام الجماعة ؛ لاجتماع الكلمة وزوال الفتنة بين المسلمين.

وهذا الذي فعله الحسن - رضي الله عنه - مما أثنى عليه النبي ﷺ كما ثبت في صحيح البخاري وغيره عن أبي بكر - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال:« إن ابني هذا سيد،وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين»(١)،فجعل النبي ﷺ مما أثنى به على ابنه الحسن ومدحه على أن أصلح الله تعالى به بين فئتين عظيمتين من المسلمين، وذلك حين سلم الأمر إلى معاوية،وكان قد سار كل منهما إلى الآخر بعساكر عظيمة.

فلما أثنى النبي ﷺ على الحسن بالإصلاح وترك القتال ،دل على أن الإصلاح بين تلك الطائفتين كان أحب إلى الله - تعالى - من فعله،فدل على أن الاقتتال لم يكن مأموراً به،ولو كان معاوية كافراً لم تكن تولية كافر وتسليم الأمر إليه مما يحبه الله ورسوله،بل دل الحديث على أن معاوية وأصحابه كانوا مؤمنين، كما كان الحسن وأصحابه مؤمنين، وأن الذي فعله الحسن كان محموداً عند الله - تعالى - محبوباً مرضياً له ولرسوله.

وهذا كما ثبت عن النبي ﷺ في الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري أنه قال : «تَمرُقُ مارقة على حين فُرْقَة من الناس، فتقتلهم أولى الطائفتين بالحق» وفي لفظ: «فتقتلهم أدناهم إلى الحق»(٢). فهذا الحديث الصحيح دليل على أن كلا الطائفتين المقتتلتين - علي وأصحابه، ومعاوية وأصحابه - على حق، وأن علياً وأصحابه كانوا أقرب إلى الحق من

(١) سبق تخريجه ص ٢٦٥ .

(٢) سبق تخريجه ص ٢٦٤ .

معاوية وأصحابه.

فإن على بن أبي طالب هو الذي قاتل المارقين ، وهم الخوارج الحرورية، الذين كانوا من شيعة علي ثم خرجوا عليه، وكفروه ، وكفروا من والاه، ونصبوا له العداوة، وقاتلوه ومن معه. وهم الذين أخبر عنهم النبي ﷺ في الأحاديث الصحيحة المستفيضة، بل المتواترة، حيث قال فيهم: «يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، وقراءته مع قراءتهم، يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرَّمِيَّة، أينما لقيتموهم فاقتلوهم، فإن في قتلهم أجراً عند الله يوم القيامة، آيتهم أن فيهم رجلاً مُخدَج اليدين، له عَضَل عليها شَعرات تدردر (١) .

وهؤلاء هم الذين نصبوا العداوة لعلي ومن والاه، وهم الذين استحلوا قتله وجعلوه كافراً، وقتله أحد رؤوسهم ـ عبد الرحمن بن مِلْجَم المرَادي ـ فهؤلاء النواصب الخوارج المارقون إذ قالوا : إن عثمان وعلي بن أبي طالب ومن معهما كانوا كفاراً مرتدين، فإن من حجة المسلمين عليهم ما تواتر من إيمان الصحابة، وما ثبت بالكتاب والسنة الصحيحة من مدح الله ـ تعالى ـ لهم، وثناء الله عليهم، ورضاه عنهم، وإخباره بأنهم من أهل الجنة، ونحو ذلك من النصوص . ومن لم يقبل هذه الحجج لم يمكنه أن يثبت إيمان علي بن أبي طالب وأمثاله.

فإنه لو قال هذا الناصبي للرافضي : إن عليا كان كافراً ، أو فاسقاً ظالماً ، وأنه قاتل على الملك لطلب الرياسة لا للدين، وأنه قتل من أهل الملة ـ من أمة محمد ﷺ ـ بالجمل، وصفين، وحروراء، ألوفاً مؤلفة ، ولم يقاتل بعد وفاة النبي ﷺ كافراً، ولا فتح مدينة، بل قاتل أهل القبلة، ونحو هذا الكلام الذي تقوله النواصب المبغضون لعلي رضي الله عنه ـ لم يمكن أن يجيب هؤلاء النواصب إلا أهل السنة والجماعة، الذين يحبون السابقين الأولين كلهم، ويوالونهم.

فيقولون لهم: أبو بكر ، وعمر، وعثمان، وطلحة، والزبير،ونحوهم، ثبت بالتواتر إيمانهم وهجرتهم وجهادهم،وثبت في القرآن ثناء الله عليهم،والرضى عنهم،وثبت بالأحاديث الصحيحة ثناء النبي ﷺ عليهم خصوصاً وعموماً ،كقوله في الحديث المستفيض عنه : « لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً» (٢)، وقوله :« إنه قد كان في الأمم قبلكم مُحَدَّثون ، فإن يكن في أمتي أحد فعمر» (٣) ،

---

(١) تدَرْدَر : أي تَرَجْرَج، تجيء وتذهب . انظر:النهاية ٢/ ١١٢.

(٢) سبق تخريجه ص ٢٥٣ .

(٣) البخارى فى فضائل الصحابة (٣٦٨٩) .

وقوله عن عثمان: « ألا أستحي ممن تستحي منه الملائكة؟»(١) وقوله لعلي: «لأعطين الراية رجلاً يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله، يفتح الله على يديه»(٢)، وقوله: « لكل نبي حواريون ، وحواريي الزبير» (٣) وأمثال ذلك .

وأما الرافضي فلا يمكنه إقامة الحجة على من يبغض علياً من النواصب، كما يمكن ذلك أهل السنة الذين يحبون الجميع، فإنه إن قال : إسلام على معلوم بالتواتر. قال له: وكذلك إسلام أبي بكر، وعمر، وعثمان ، ومعاوية، وغيرهم ، وأنت تطعن في هؤلاء، إما في إسلامهم؛ ، وإما في عدالتهم.

فإن قال: إيمان عليٍّ ثبت بثناء النبي ﷺ . قلنا له: هذه الأحاديث إنما نقلها الصحابة الذين تطعن أنت فيهم، ورواة فضائلهم :سعد بن أبي وقاص، وعائشة، وسهل بن سعد الساعدي، وأمثالهم،والرافضة تقدح في هؤلاء،فإن كانت رواية هؤلاء وأمثالهم ضعيفة، بطل كل فضيلة تروى لعلي،ولم يكن للرافضة حجة، وإن كانت روايتهم صحيحة، ثبتت فضائل على وغيره، ممن روى هؤلاء فضائله؛ كأبي بكر، وعمر، وعثمان، وغيرهم.

فإن قال الرافضي: فضائل عليٍّ متواترة عند الشيعة ـ كما يقولون: إن النص عليه بالإمامة متواتر ـ قيل له: أما «الشيعة» الذين ليسوا من الصحابة: فإنهم لم يروا النبي ﷺ، ولا سمعوا كلامه، ونقلهم نقل مرسل منقطع، إن لم يسنده إلى الصحابة لم يكن صحيحاً.

والصحابة الذين تواليهم الرافضة نفر قليل ـ بضعة عشر وإما نحو ذلك ـ وهؤلاء لا يثبت التواتر بنقلهم لجواز التواطؤ على مثل هذا العدد القليل، والجمهور الأعظم من الصحابة ، الذين نقلوا فضائلهم، تقدح الرافضة فيهم، ثم إذا جوزوا على الجمهور الذين أثنى عليهم القرآن الكذب والكتمان، فتجويز ذلك على نفر قليل أولى وأجوز.

وأيضاً ، فإذا قال الرافضي : إن أبا بكر، وعمر، وعثمان ، كان قصدهم الرياسة والملك، فظلموا غيرهم بالولاية. قال لهم: هؤلاء لم يقاتلوا مسلماً على الولاية، وإنما قاتلوا المرتدين والكفار، وهم الذين كسروا كسرى وقيصر، وفتحوا بلاد فارس، وأقاموا الإسلام وأعزوا الإيمان وأهله، وأذلوا الكفر وأهله.

---

(١) مسلم في فضائل الصحابة (٢٦/٢٤٠١)، وأحمد ٢٨٨/٦.

(٢) سبق تخريجه ص ٢٥٣ .

(٣) البخاري في فضائل الصحابة (٣٧١٩)، ومسلم في فضائل الصحابة(٤٨/٢٤١٥)، وابن ماجه في المقدمة (١٢٢)، وأحمد ٣٠٧/٣، ٣١٤، ٣٣٨، كلهم عن جابر بن عبد الله.

وعثمان هو دون أبي بكر وعمر في المنزلة، ومع ذلك فقد طلبوا قتله وهو في ولايته، فلم يقاتل المسلمين ، ولا قتل مسلماً على ولايته. فإن جوزت على هؤلاء أنهم كانوا ظالمين في ولايتهم، أعداء الرسول،كانت حجة الناصبي عليك أظهر.

وإذا أسأت القول في هؤلاء، ونسبتهم إلى الظلم والمعاداة للرسول وطائفته، كان ذلك حجة للخوارج والنواصب المارقين عليك، فإنهم يقولون : أيما أولى أن ينسب إلى طلب الرياسة: من قاتل المسلمين على ولايته - ولم يقاتل الكفار- وابتدأهم بالقتال ليطيعوه، وهم لا يطيعونه، وقتل من أهل القبلة الذين يقيمون الصلاة، ويؤتون الزكاة، ويحجون البيت العتيق، ويصومون شهر رمضان، ويقرؤون القرآن - ألوفاً مؤلفة، ومن لم يقاتل مسلماً، بل أعزوا أهل الصلاة والزكاة، ونصروهم وآووهم، أو من قتل وهو في ولايته، لم يقاتل ولم يدفع عن نفسه حتى قتل في داره وبين أهله - رضي الله عنه ؟ فإن جوزت على مثل هذا أن يكون ظالماً للملك ظالماً للمسلمين بولايته، فتجويزك هذا على من قاتل على الولاية وقتل المسلمين عليها أولى وأحرى.

وبهذا وأمثاله، يتبين أن الرافضة أمة ليس لها عقل صريح، ولا نقل صحيح، ولا دين مقبول، ولا دنيا منصورة، بل هم من أعظم الطوائف كذباً وجهلاً ودينهم يدخل على المسلمين كل زنديق ومرتد، كما دخل فيهم النصيرية، والإسماعيلية وغيرهم، فإنهم يعمدون إلى خيار الأمة يعادونهم، وإلى أعداء الله من اليهود والنصارى والمشركين يوالونهم، ويعمدون إلى الصدق الظاهر المتواتر يدفعونه، وإلى الكذب المختلق الذي يعلم فساده يقيمونه، فهم كما قال فيهم الشعبي- وكان من أعلم الناس بهم - : لو كانوا من البهائم لكانوا حمراً، ولو كانوا من الطير لكانوا رَخَماً [(١)].

ولهذا كانوا أَبْهَت الناس وأشدهم فِريَة، مثل ما يذكرون عن معاوية، فإن معاوية ثبت بالتواتر أنه أمَّره النبي ﷺ كما أمَّر غيره، وجاهد معه، وكان أميناً عنده يكتب له الوحي، وما أتهمه النبي ﷺ في كتابة الوحي. وولاه عمر بن الخطاب: الذي كان من أخبر الناس بالرجال ،وقد ضرب الله الحق على لسانه وقلبه، ولم يتهمه في ولايته.

وقد ولى رسول الله ﷺ أباه أبا سفيان إلى أن مات النبي ﷺ وهو على ولايته. فمعاوية خير من أبيه وأحسن إسلاماً من أبيه باتفاق المسلمين، وإذا كان النبي ﷺ ولى أباه فلأن تجوز ولايته بطريق الأولى والأحرى، ولم يكن من أهل الردة قط ، ولا نسبه أحد من أهل العلم إلى الردة، فالذين ينسبون هؤلاء إلى الردة هم الذين ينسبون أبا بكر،

(١) الرَّخَم : نوع من الطير ، واحدته رخمة وهو موصوف بالغدر ، وقيل : بالقذر، انظر : القاموس المحيط، مادة «رخم».

وعمر، وعثمان، وعامة أهل بدر، وأهل بيعة الرضوان ، وغيرهم من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان إلى ما لا يليق بهم.

والذين نسبوا هؤلاء إلى الردة يقول بعضهم : إنه مات ووجهه إلى الشرق والصليب على وجهه، وهذا مما يعلم كل عاقل أنه من أعظم الكذب والفرية عليه. ولو قال قائل هذا فيمن هو دون معاوية من ملوك بني أمية وبني العباس؛ كعبد الملك بن مروان وأولاده، وأبي جعفر المنصور وولديه ـ الملقبين بالمهدي ، والهادي والرشيد، وأمثالهم من الذين تولوا الخلافة وأمر المؤمنين، فمن نسب واحداً من هؤلاء إلى الردة، وإلى أنه مات على دين النصارى، لَعَلِم كل عاقل أنه من أعظم الناس فرية، فكيف يقال مثل هذا في معاوية وأمثاله من الصحابة.

بل يزيد ابنه، مع ما أحدث من الأحداث ، من قال فيه: إنه كافر مرتد، فقد افترى عليه، بل كان ملكاً من ملوك المسلمين كسائر ملوك المسلمين، وأكثر الملوك لهم حسنات ولهم سيئات، وحسناتهم عظيمة، وسيئاتهم عظيمة، فالطاعن في واحد منهم دون نظرائه إما جاهل، وإما ظالم.

وهؤلاء لهم ما لسائر المسلمين، منهم من تكون حسناته أكثر من سيئاته، ومنهم من قد تاب من سيئاته، ومنهم من كفر الله عنه، ومنهم من قد يدخله الجنة، ومنهم من قد يعاقبه لسيئاته، ومنهم من قد يتقبل الله فيه شفاعة نبي أو غيره من الشفعاء ، فالشهادة لواحد من هؤلاء بالنار هو من أقوال أهل البدع والضلال.

وكذلك قصد لعنة أحد منهم بعينه، ليس هو من أعمال الصالحين والأبرار. وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «لعن الله الخمرة، وعاصرها، ومعتصرها، وحاملها ، وساقيها ، وشاربها، وبائعها، ومشتريها، وآكل ثمنها»[(1)]. وصح عنه أنه كان على عهد رسول الله ﷺ رجل يكثر شربها يدعى «حماراً»، وكان كلما أتى به النبي ﷺ جلده، فأتى به إليه ليجلده، فقال رجل: لعنه الله! ما أكثر ما يؤتى به النبي ﷺ . فقال النبي ﷺ :«لا تلعنه، فإنه يحب الله ورسوله»[(2)] . وقد لعن النبي ﷺ شارب الخمر عمومًا ، ونهى عن لعنة المؤمن المعين.

كما أنا نقول ما قال الله تعالى :﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾[النساء: ١٠]، فلا ينبغي لأحد أن يشهد لواحد بعينه أنه في النار، لإمكان أن

(١) أحمد ٢/ ٧١ وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٤/ ٩٣ وقال: «رواه الطبراني في الكبير وفيه ليث بن أبي سليم وهو ثقة ولكنه مدلس».

(٢) البخاري في الحدود (٦٧٨٠).

يتوب أو يغفر له الله بحسنات ماحية، أو مصائب مكفرة، أو شفاعة مقبولة، أو يعفو الله عنه، أو غير ذلك .

فهكذا الواحد من الملوك أو غير الملوك، وإن كان صدر منه ما هو ظلم ، فإن ذلك لا يوجب أن نلعنه ونشهد له بالنار. ومن دخل في ذلك كان من أهل البدع والضلال، فكيف إذا كان للرجل حسنات عظيمة يرجى له بها المغفرة مع ظلمه، كما ثبت في صحيح البخاري عن ابن عمر، عن النبي ﷺ ؛ أنه قال: «أول جيش يغزو قسطنطينية مغفور له»(١) ، وأول جيش غزاها كان أميرهم يزيد بن معاوية، وكان معه في الغُزَاة أبو أيوب الأنصاري، وتوفى هناك، وقبره هناك إلى الآن (٢).

ولهذا كان المقتصدون من أئمة السلف يقولون في يزيد وأمثاله: إنا لا نسبهم ولا نحبهم، أي: لا نحب ما صدر منهم من ظلم. والشخص الواحد يجتمع فيه حسنات وسيئات، وطاعات ومعاصي، وبر وفجور وشر، فيثيبه الله على حسناته، ويعاقبه على سيئاته إن شاء أو يغفر له ، ويحب ما فعله من الخير، ويبغض ما فعله من الشر.

فأما من كانت سيئاته صغائر ، فقد وافقت المعتزلة على أن الله يغفرها.

وأما صاحب الكبيرة، فسلف الأمة وأئمتها وسائر أهل السنة والجماعة لا يشهدون له بالنار، بل يجوزون أن الله يغفر له ، كما قال تعالى : **﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾** [النساء:٤٨، ١١٦]، فهذه في حق من لم يشرك، فإنه قيدها بالمشيئة، وأما قوله تعالى : **﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾** [الزمر:٥٣]، فهذا في حق من تاب، ولذلك أطلق وعم.

والخوارج والمعتزلة يقولون: إن صاحب الكبيرة يُخَلَّد في النار، ثم إنهم قد يتوهمون في بعض الأخيار أنه من أهل الكبائر، كما تتوهم الخوارج في عثمان وعلى وأتباعهما أنهم مخلدون في النار، كما يتوهم بعض ذلك في مثل معاوية وعمرو بن العاص، وأمثالهما، ويبنون مذاهبهم على مقدمتين باطلتين:

إحداهما : أن فلاناً من أهل الكبائر.

والثانية : أن كل صاحب كبيرة يخلد في النار.

وكلا القولين باطل. وأما الثاني فباطل على الإطلاق، وأما الأول فقد يعلم بطلانه، وقد يتوقف فيه.

---

(١) البخارى فى الجهاد (٢٩٢٤) و أحمد ٤/ ٣٣٥ بمعناه.

(٢) أبو داود في الجهاد (٢٥١٢).

ومن قال عن معاوية وأمثاله، ـ ممن ظهر إسلامه وصلاته، وحجه وصيامه ـ أنه لم يسلم، وأنه كان مقيمًا على الكفر: فهو بمنزلة من يقول ذلك في غيره، كما لو ادعي مدع ذلك في العباس، وجعفر، وعقيل ، وفي أبي بكر، وعمر، وعثمان. وكما لو ادعى أن الحسن والحسين ليسا ولدي على بن أبي طالب، إنما هما أولاد سلمان الفارسي ، ولو ادعى أن النبي ﷺ لم يتزوج ابْنَتَيْ [1] أبي بكر وعمر، ولم يزوج بنتيه عثمان، بل إنكار إسلام معاوية أقبح من إنكار هذه الأمور، فإن منها ما لا يعرفه إلا العلماء.

وأما إسلام معاوية وولايته على المسلمين والإمارة والخلافة، فأمر يعرفه جماهير الخلق، ولو أنكر منكر إسلام على أو ادعى بقاءه على الكفر، لم يحتج عليه إلا بمثل ما يحتج به على من أنكر إسلام أبي بكر، وعمر، وعثمان ومعاوية وغيرهم، وإن كان بعضهم أفضل من بعض ، فتفاضلهم لا يمنع اشتراكهم في ظهور إسلامهم.

وأما قول القائل: إيمان معاوية كان نفاقاً فهو ـ أيضا ـ من الكذب المختلق، فإنه ليس في علماء المسلمين من اتهم معاوية بالنفاق، بل العلماء متفقون على حسن إسلامه، وقد توقف بعضهم في حسن إسلام أبي سفيان ـ أبيه ـ وأما معاوية، وأخوه يزيد ، فلم يتنازعوا في حسن إسلامهما، كما لم يتنازعوا في حسن إسلام عكرمة بن أبي جهل، وسُهَيْل بن عمرو ، وصفوان بن أمية، وأمثالهم من مسلمة الفتح، وكيف يكون رجلاً متولياً على المسلمين أربعين سنة نائباً ، ومستقلاً يصلي بهم الصلوات الخمس ويخطب ويعظهم، ويأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر، ويقيم فيهم الحدود، ويقسم بينهم فيْأهم ومغانمهم وصدقاتهم، ويحج بهم، ومع هذا يخفى نفاقه عليهم كلهم وفيهم من أعيان الصحابة جماعة كثيرة !

بل أبلغ من هذا أنه ـ ولله الحمد ـ لم يكن من الخلفاء الذين لهم ولاية عامة ـ من خلفاء بني أمية، وبني العباس ـ أحد يتهم بالزندقة والنفاق ، وبنو أمية لم ينسب أحد منهم إلى الزندقة والنفاق ـ وإن كان قد ينسب الرجل منهم إلى نوع من البدعة، أو نوع من الظلم، لكن لم ينسب أحد منهم من أهل العلم إلى زندقة ونفاق.

وإنما كان المعروفون بالزندقة والنفاق بني عبيد القداح ، الذين كانوا بمصر والمغرب ، وكانوا يدعون أنهم علويون، وإنما كانوا من ذرية الكفار، فهؤلاء قد اتفق أهل العلم على رميهم بالزندقة والنفاق، وكذلك رمي بالزندقة والنفاق قوم من ملوك النواحي الخلفاء من بني بويه وغير بني بويه، فأما خليفة عام الولاية في الإسلام، فقد طهر الله المسلمين أن

(١) في المطبوعة :«ابنة» والصواب ما أثبتناه.

يكون ولي أمرهم زنديقاً منافقاً، فهذا مما ينبغي أن يعلم ويعرف ، فإنه نافع في هذا الباب.

واتفق العلماء على أن معاوية أفضل ملوك هذه الأمة، فإن الأربعة قبله كانوا خلفاء نبوة، وهو أول الملوك، كان ملكه ملكاً ورحمة ، كما جاء في الحديث :«يكون الملك نبوة ورحمة، ثم تكون خلافة ورحمة، ثم يكون ملك ورحمة، ثم ملك وجبرية، ثم ملك عَضُوض»(١) وكان في ملكه من الرحمة والحلم ونفع المسلمين ، ما يعلم أنه كان خيراً من ملك غيره.

وأما من قبله فكانوا خلفاء نبوة، فإنه قد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال:« تكون خلافة النبوة ثلاثين سنة، ثم تصير ملكاً» (٢). وكان أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي ـ رضي الله عنهم ـ هم الخلفاء الراشدون، والأئمة المهديون، الذين قال فيهم النبي ﷺ :«عليكم بسنتي وسنة الخفاء الراشدين من بعدي، تَمَسَّكوا بها وعَضُّوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور ، فإن كل محدثة بدعة»(٣) .

وقد تنازع كثير من الناس في خلافة علي، وقالوا : زمانه زمان فتنة، لم يكن في زمانه جماعة، وقالت طائفة : يصح أن يولي خليفتان ، فهو خليفة ، ومعاوية خليفة، لأن الأمة لم تتفق عليه، ولم تنتظم في خلافته.

والصحيح الذي عليه الأئمة : أن علياً ـ رضي الله عنه ـ من الخلفاء الراشدين، بهذا الحديث، فزمان علي كان يسمى نفسه أمير المؤمنين، والصحابة تسميه بذلك، قال الإمام أحمد بن حنبل: من لم يُرَبِّع بعلي ـ رضي الله عنه ـ في الخلافة فهو أضل من حمار أهله، ومع هذا فلكل خليفة مرتبة.

فأبو بكر وعمر لا يوازنهما أحد، كما قال النبي ﷺ : «اقتدوا باللذين(٤) من بعدي: أبي بكر وعمر»(٥) ، ولم يكن نزاع بين شيعة علي الذين صحبوه في تقديم أبي بكر وعمر، وثبت عن علي من وجوه كثيرة أنه قال: لا أوتي برجل يفضلني على أبي بكر وعمر إلاجلدته حد المفترى.

وإنما كانوا يتنازعون في عثمان وعلي ـ رضي الله عنهما ـ لكن ثبت تقديم عثمان

---

(١) أحمد ٤/٢٧٣. و«ملك عَضُوض»: أي يصيب الرَّعية فيه عسف وظلم. انظر: النهاية ٣/٢٥٣.

(٢) أبو داود في السنة (٤٦٤٦) ، والترمذي في الفتن (٢٢٢٦) وقال:« حديث حسن»، كلاهما عن سفينة.

(٣) أبو داود فى السنة (٤٦٠٧) والترمذى فى العلم (٢٦٧٦) وقال :« حسن صحيح » .

(٤) في المطبوعة :«الذين» والصواب ما أثبتناه.

(٥) سبق تخريجه ص٢٥٩ .

على عليٍّ ، باتفاق السابقين على مبايعة عثمان طوعاً بلا كره، بعد أن جعل عمر الشورى في ستة: عثمان، وعلي ، وطلحة، والزبير، وسعد ، وعبد الرحمن بن عوف. وتركها ثلاثة وهم : طلحة ، والزبير، وسعد ، فبقيت في ثلاثة :عثمان، وعلي ، وعبد الرحمن فولى أحدهما، فبقى عبد الرحمن يشاور المهاجرين والأنصار والتابعين لهم بإحسان ثلاثة أيام، ثم أخبر أنهم لم يعدلوا بعثمان.

ونقل وفاته وولايته حديث طويل ، فمن أراده فعليه بأحاديث الثقات ، والله أعلم. وصلى الله على نبينا محمد وسلم.

قال شيخ الإسْلام ـ رَحِمَه اللّه ـ:

فَصْــل

افترق الناس في يزيد بن معاوية بن أبي سفيان ثلاث فرق: طرفان ووسط.

فأحد الطرفين قالوا : إنه كان كافراً منافقاً، وأنه سعى في قتل سبط رسول اللّه ، تَشَفِّياً من رسول اللّه ﷺ ، وانتقاماً منه، وأخذاً بثأر جده عتبة، وأخي جده شيبة، وخاله الوليد بن عتبة، وغيرهم ممن قتلهم أصحاب النبي ﷺ بيد علي بن أبي طالب وغيره يوم بدر وغيرها ، وقالوا : تلك أحقاد بدرية، وآثار جاهلية ، وأنشدوا عنه:

لما بدت تلك الحمول وأشـــرفت تلك الرؤوس على ربـي جيروني

نعق الغراب ، فقلت نح أولا تنح فلقــد قضـيت من النـبي ديوني

وقالوا: إنه تمثل بشعر ابن الزِّبَعْرَي الذي أنشده يوم أحد :

ليتَ أشياخي ببدر شهـــدوا جزع الخـــزرج من وقع الأسل

قــد قتلنا الكثير من أشياخهم وعدلنـــاه ببـــدر فاعتـــــدل

وأشياء من هذا النمط.

وهذا القول سهل على الرافضة الذين يكفرون أبا بكر، وعمر، وعثمان، فتكفير يزيد أسهل بكثير.

والطرف الثاني: يظنون أنه كان رجلاً صالحاً وإمام عدل، وأنه كان من الصحابة الذين ولدوا على عهد النبي ﷺ ، وحمله على يديه وبرَّك عليه، وربما فضله بعضهم على أبي بكر وعمر، وربما جعله بعضهم نبياً، ويقولون عن الشيخ عدي ، أو حسن المقتول ـ كذباً عليه ـ : إن سبعين ولياً صرفت وجوههم عن القبلة لتوقفهم في يزيد.

وهذا قول غالية العدوية والأكراد ونحوهم من الضلال ، فإن الشيخ عديا كان من بني أمية ، وكان رجلاً صالحاً عابداً فاضلاً، ولم يحفظ عنه أنه دعاهم إلا إلى السنة التي يقولها غيره كالشيخ أبي الفرج المقدسي، فإن عقيدته موافقة لعقيدته، لكن زادوا في السنة أشياء كذب وضلال، من الأحاديث الموضوعة والتشبيه الباطل، والغلو في الشيخ عدي وفي يزيد، والغلو في ذم الرافضة ، بأنه لا تقبل لهم توبة، وأشياء أخر.

وكلا القولين ظاهر البطلان عند من له أدنى عقل وعلم بالأمور وسير المتقدمين؛ ولهذا لا ينسب إلى أحد من أهل العلم المعروفين بالسنة، ولا إلى ذي عقل من العقلاء الذين لهم رأي وخبرة.

والقول الثالث : أنه كان ملكاً من ملوك المسلمين ، له حسنات وسيئات، ولم يولد إلا في خلافة عثمان، ولم يكن كافرا، ولكن جرى بسببه ما جرى من مصرع الحسين، وفعل ما فعل بأهل الحرة، ولم يكن صاحباً ولا من أولياء الله الصالحين، وهذا قول عامة أهل العقل والعلم والسنة والجماعة.

ثم افترقوا **ثلاث فرق**: فرقة لعنته، وفرقة أحبته، وفرقة لا تسبه ولا تحبه، وهذا هو المنصوص عن الإمام أحمد ، وعليه المقتصدون من أصحابه وغيرهم من جميع المسلمين.

قال صالح بن أحمد: قلت لأبي: إن قوماً يقولون : إنهم يحبون يزيد، فقال: يا بني، وهل يحب يزيد أحد يؤمن بالله واليوم الآخر؟ فقلت: يا أبت، فلماذا لا تلعنه؟ فقال : يا بني ، ومتى رأيت أباك يلعن أحداً.

وقال مهنا: سألت أحمد عن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان. فقال: هو الذي فعل بالمدينة ما فعل. قلت : وما فعل؟ قال : قتل من أصحاب رسول الله ﷺ وفعل. قلت: وما فعل؟ قال: نهبها . قلت: فيذكر عنه الحديث؟ قال: لا يذكر عنه حديث. وهكذا ذكر القاضي أبو يعلى وغيره.

وقال أبو محمد المقدسي لما سئل عن يزيد: فيما بلغني لا يُسَبّ ولا يُحَبّ.

وبلغني ـ أيضاً ـ أن جدنا أبا عبد الله بن تيمية سئل عن يزيد. فقال: لا تنقص ولا تزيد. وهذا أعدل الأقوال فيه وفي أمثاله وأحسنها.

أما ترك سبه ولعنته، فبناء على أنه لم يثبت فسقه الذي يقتضي لعنه، أو بناء على أن الفاسق المعين لا يلعن بخصوصه، إما تحريماً، وإما تنزيهاً. فقد ثبت في صحيح البخاري عن عمر في قصة «حمار» الذي تكرر منه شرب الخمر وجلده لما لعنه بعض الصحابة، قال النبي ﷺ :«لا تلعنه ،فإنه يحب الله ورسوله »(١) وقال: «لَعْنُ المؤمِن كقتله». متفق عليه(٢).

---

(١) سبق تخريجه ص ٢٨٩ .

(٢) البخاري في الأيمان والنذور (٦٦٥٢)، ومسلم في الإيمان (١١٠/١٧٦)، كلاهما عن ثابت بن الضحاك.

هذا مع أنه قد ثبت عن النبي ﷺ أنه لعن الخمر وشاربها [1]، فقد ثبت أن النبي لعن عموماً شارب الخمر، ونهى في الحديث الصحيح عن لعن هذا المعين.

وهذا كما أن نصوص الوعيد عامة في أكل أموال اليتامى، والزاني، والسارق، فلا نشهد بها عامة على معين بأنه من أصحاب النار؛ لجواز تخلف المقتضَى عن المقتضى لمعارض راجح: إما توبة، وإما حسنات ماحية، وإما مصائب مكفرة، وإما شفاعة مقبولَة، وإما غير ذلك كما قررناه في غير هذا الموضع، فهذه ثلاثة مآخذ.

ومن اللاعنين من يرى أن ترك لعنته مثل ترك سائر المباحات من فضول القول، لا لكراهة في اللعنة. وأما ترك محبته، فلأن المحبة الخاصة إنما تكون للنبيين، والصديقين، والشهداء والصالحين، وليس واحداً منهم، وقد قال النبي ﷺ: «المرء مع من أحب»[2] ومن آمن بالله واليوم الآخر، لا يختار أن يكون مع يزيد، ولا مع أمثاله من الملوك، الذين ليسوا بعادلين.

ولترك المحبة مأخذان:

أحدهما: أنه لم يصدر عنه من الأعمال الصالحة ما يوجب محبته، فبقي واحداً من الملوك المسلطين، ومحبة أشخاص هذا النوع ليست مشروعة، وهذا المأخذ، ومأخذ من لم يثبت عنده فسقه اعتقد تأويلاً.

والثاني: أنه صدر عنه ما يقتضى ظلمه وفسقه في سيرته، وأمر الحسين وأمر أهل الحرة.

وأما الذين لعنوه من العلماء كأبي الفرج بن الجوزي، والكياالهراسي[3] وغيرهما، فلما صدر عنه من الأفعال التي تبيح لعنته، ثم قد يقولون: هو فاسق، وكل فاسق يلعن. وقد يقولون بلعن صاحب المعصية وإن لم يحكم بفسقه، كما لعن أهل صفين بعضهم بعضاً في القنوت، فلعن علي وأصحابه في قنوت الصلاة رجالاً معينين من أهل الشام؛ وكذلك أهل الشام لعنوا، مع أن المقتتلين من أهل التأويل السائغ ـ العادلين، والباغين ـ لا يفسق واحد منهم، وقد يلعن لخصوص ذنوبه الكبار، وإن كان لا يعلن سائر الفساق، كما لعن رسول الله ﷺ أنواعاً من أهل المعاصي، وأشخاصًا من العصاة، وإن

---

(١) سبق تخريجه ص ٢٨٩ .

(٢) البخاري في الأدب(٦١٦٨)، (٦١٦٩)، ومسلم في البر والصلة (٢٦٤٠/١٦٥)، والترمذي في الزهد (٢٣٨٥) وقال: «هذا حديث صحيح» ، وأحمد ١/ ٣٩٢.

(٣) هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الطبري ، الملقب بعماد الدين، الفقيه الشافعي، كان من أهل طبرستان، تولى تدريس المدرسة النظامية ببغداد، كانت ولادته سنة ٤٥٠هـ، وتوفي سنة ٥٠٤ هـ ببغداد. [وفيات الأعيان ٣/ ٢٨٦- ٢٩٠].

لم يعلن جميعهم، فهذه ثلاثة مآخذ للعنته.

وأما الذين سوغوا محبته أو أحبوه ، كالغزالي ، والدستي فلهم مأخذان:

أحدهما : أنه مسلم ولي أمر الأمة على عهد الصحابة وتابعه بقاياهم، وكانت فيه خصال محمودة، وكان متأولاً فيما ينكر عليه من أمر الحرة وغيره، فيقولون: هو مجتهد مخطئ ، ويقولون: إن أهل الحرة هم نقضوا بيعته أولاً، وأنكر ذلك عليهم ابن عمر وغيره، وأما قتل الحسين فلم يأمر به ولم يرض به، بل ظهر منه التألم لقتله، وذم من قتله، ولم يحمل الرأس إليه، وإنما حمل إلى ابن زياد.

والمأخذ الثاني : أنه قد ثبت في صحيح البخاري عن ابن عمر؛ أن رسول اللهﷺ قال: «أول جيش يغزو القسطنطينية مغفور له»(١) وأول جيش غزاها كان أميره يزيد.

والتحقيق أن هذين القولين يسوغ فيهما الاجتهاد ؛ فإن اللعنة لمن يعمل المعاصي مما يسوغ فيها الاجتهاد، وكذلك محبة من يعمل حسنات وسيئات، بل لا يتنافى عندنا أن يجتمع في الرجل الحمد والذم، والثواب والعقاب، كذلك لا يتنافى أن يصلى عليه ويدعى له، وأن يلعن ويشتم أيضاً باعتبار وجهين.

فإن أهل السنة متفقون على أن فساق أهل الملة ـ وإن دخلوا النار، أو استحقوا دخولها فإنهم ـ لابد أن يدخلوا الجنة، فيجتمع فيهم الثواب والعقاب، ولكن الخوارج والمعتزلة تنكر ذلك، وترى أن من استحق الثواب لا يستحق العقاب، ومن استحق العقاب لا يستحق الثواب. والمسألة مشهورة، وتقريرها في غير هذا الموضع.

وأما جواز الدعاء للرجل وعليه، فبسط هذه المسألة في الجنائز، فإن موتى المسلمين يُصلى عليهم ؛برهم وفاجرهم، وإن لعن الفاجر مع ذلك بعينه أو بنوعه، لكن الحال الأول أوسط وأعدل، وبذلك أجبت مقدم المغل بولاي؛ لما قدموا دمشق في الفتنة الكبيرة، وجرت بيني وبينه وبين غيره مخاطبات، فسألني فيما سألني: ما تقولون في يزيد؟ فقلت: لا نسبه ولا نحبه، فإنه لم يكن رجلاً صالحاً فنحبه، ونحن لا نسب أحداً من المسلمين بعينه، فقال: أفلا تلعنونه؟ أما كان ظالماً ؟ أما قتل الحسين؟

فقلت له : نحن إذا ذكر الظالمون ـ كالحجاج بن يوسف وأمثاله ـ نقول كما قال الله في القرآن : ﴿ **أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ** ﴾ [هود :١٨] ولا نحب أن نلعن أحداً بعينه، وقد لعنه قوم من العلماء، وهذا مذهب يسوغ فيه الاجتهاد ، لكن ذلك القول أحب إلينا

---

(١) سبق تخريجه ص ٢٩٠ .

وأحسن.

وأما من قتل الحسين أو أعان على قتله، أو رضى بذلك، فعليه لعنة اللّه والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل اللّه منه صَرْفاً ولا عَدْلاً.

قال : فما تحبون أهل البيت؟ قلت : محبتهم عندنا فرض واجب يؤجر عليه، فإنه قد ثبت عندنا في صحيح مسلم عن زيد بن أرقم قال: خطبنا رسول اللّه ﷺ بغَدير يدعى: خمّا، بين مكة والمدينة فقال: «أيها الناس، إني تارك فيكم الثقلين كتاب اللّه»، فذكر كتاب اللّه وحض عليه، ثم قال: «وعِتْرَتِي أهل بيتي، أذكركم اللّه في أهل بيتي، أذكركم اللّه في أهل بيتي» (١) . قلت لمقدم: ونحن نقول في صلاتنا كل يوم: « اللهم صل على محمد ، وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم، إنك حميد مجيد، وبارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد». قال مقدم: فمن يبغض أهل البيت؟ قلت: من أبغضهم فعليه لعنة اللّه والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل اللّه منه صرفاً ولا عدلا.

ثم قلت للوزير المغولي: لأي شيء قال عن يزيد وهذا تتري؟ قال: قد قالوا له: إن أهل دمشق نواصب، قلت بصوت عال: يكذب الذي قال هذا، ومن قال هذا ، فعليه لعنة اللّه، واللّه ما في أهل دمشق نواصب ، وما علمت فيهم ناصبياً، ولو تنقص أحد عليا بدمشق، لقام المسلمون عليه، لكن كان ـ قديماً لما كان بنو أمية ولاة البلاد ـ بعض بني أمية ينصب العداوة لعلي ويسبه، وأما اليوم فما بقى من أولئك أحد.

---

(١) سبق تخريجه ص ٢٥٦ .

سُئِلَ عن جماعة اجتمعوا على أمور متنوعة في الفساد، ومنهم من يقول: إن الدين فسد من قبل هذه، وهو من حين أخذت الخلافة من علي بن أبي طالب، فإن الذين تولوا مكانه لم يكونوا أهلا للولاية، فلم تصح توليتهم، ولم يصح للمسلمين بعد ذلك عقد من عقودهم، لا عقد نكاح ولا غيره، وأن جميع من تزوج بعد تلك الواقعة فنكاحه فاسد، وكذلك العقود جميعها فاسدة ، والولايات وغيرها.

ويزعم قائل هذا : أن الله صليب، وأن كل حرف من الجلالة على رأس خط من خطوط الصليب، ويقرر للناس أن اليهود والنصارى على حق، وكذلك المجوس وغيرهم!!

فأجَابَ ـ رحمه الله تعالى ـ :

أما هذا الجاهل فهو شبيه في جهله بالرافضة، الذين يكذبون، وخرافاتهم التي لا تروج إلا على جاهل لا يعرف أصول الإسلام، كالذين ذكروا في هذا السؤال .

وقيل : إنهم يقولون : إن الدين فسد من حين أخذت الخلافة من علي ، وذلك من حين موت النبي ﷺ ، وإن الخلفاء الراشدين لم يكونوا أهلاً للولاية، وأن عقود المسلمين باطلة، وأن الله صليب، ويقرر دين اليهود والنصارى والمجوس، فإن هذا زنديق من شر الزنادقة، من جنس قرامطة الباطنية، كالنصيرية [1] والإسماعيلية وأتباعهم.

ولهذا يتكلم بالتناقض، فإن من يقرر دين اليهود والنصارى والمجوس، ويطعن في دين الخلفاء الراشدين المهديين، والسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، لا يكون إلا من أجهل الناس وأكفرهم، ولو كان من المؤمنين، الذين يعلمون أن هذه الأمة خير أمة أخرجت للناس، وأن خير الأمة القرن الأول، ثم الذين يلونه ثم الذين يلونه؛ لما كان مقرراً لدين الكفار، طاعناً في دين المهاجرين والأنصار، والرد على هذا ونحوه مبسوط في غير هذا الموضع.

وقد ذكرنا في ذلك في الرد على الرافضة ما لا يتسع له هذا الموضع.

ومثل هذا القول لا يقوله من يؤمن بأن محمداً رسول الله، فنجيب من يقر أن محمداً رسول الله، فنبين له مما جاء به ما يزيل شبهته، فأما من يطعن في نبوته، فنكلمه من وجه آخر، ولكل مقام مقال.

---

(١) في المطبوعة :«كالنصرية» والصواب ما أثبتناه.

سُئِلَ ـ رَحِمَهُ اللَّه ـ:

هل يصح عند أهل العلم: أن عليًا ـ رضي الله عنه ـ قاتل الجن في البئر؟ ومدَّ يده يوم خيبر، فعبر العسكر عليها؟ وأنه حمل في الأحزاب فافترقت قدامه سبع عشرة فرقة؟ وخلف كل فرقة رجل يضرب بالسيف يقول: أنا علي ؟ وأنه كان له سيف يقال له: ذو الفقار، وكان يمتد ويقصر، وإنه ضرب به مرحباً وكان على رأسه جُرْن من رخام فقصم له ولفرسه بضربة واحدة، ونزلت الضربة في الأرض، ومناد ينادي في الهواء : لا سيف إلا ذو الفقار، ولا فتى إلا على؟ وأنه رمي في المنجنيق إلى حصن الغراب؟ وأنه بعث إلى كل نبي سراً، وبعث مع النبي ﷺ جهراً؟ وأنه كان يحمل في خمسين ألفاً، وفي عشرين ألفاً، وفي ثلاثين ألفاً وحده؟ وأنه لما برز إليه مرحب من خيبر ضربه ضربة واحدة فَقَدَّه[1] طولاً، وقد الفرس عرضاً ، ونزل السيف في الأرض ذراعين أو ثلاثة؟ وأنه مسك حلقة باب خيبر وهزها فاهتزت المدينة، ووقع من على السور شرفات ، فهل صح من ذلك شيء؟!

فَأَجَــاب :

الحمد لله، هذه الأمور المذكورة كذب مُخْتَلَقٌ باتفاق أهل العلم والإيمان، لم يقاتل على ولا غيره من الصحابة الجن، ولا قاتل الجنَّ أحدٌ من الإنس، لا في بئر ذات العلم ولا غيرها.

والحديث المروي في قتاله للجن موضوع مكذوب باتفاق أهل المعرفة، ولم يقاتل علي قط على عهد رسول الله ﷺ لعسكر كان خمسين ألفاً أو ثلاثين ألفاً ، فضلا عن أن يكون وحده قد حمل فيهم، ومغازيه التي شهدها مع رسول الله وقاتل فيها كانت تسعة: بدراً ، وأحداً ، والخندق، وخيبر، وفتح مكة، ويوم حنين، وغيرها.

وأكثر ما يكون المشركون في الأحزاب وهي الخندق ، وكانوا محاصرين للمدينة، ولم يقتتلوا هم والمسلمون كلهم، وإنما كان يقتتل قليل منهم وقليل من الكفار، وفيها قتل على عمرو بن عَبْد ود العامري، ولم يبارز على وحده قط إلا واحداً ، ولم يبارز اثنين.

وأما مرحب يوم خيبر، فقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قال: «لأعطين الراية رجلاً يحب اللّهَ ورسولَه، ويحبه اللّهُ ورسولُه، يفتح اللّه على يديه»[2]، فأعطاها لعلي، وكانت أيام خيبر أياماً متعددة، وحصونها، فتح على يد علي ـ رضي اللّه عنه ـ بعضها.

---

(١) أي: قطعة . انظر: القاموس، مادة «قدد».

(٢) سبق تخريجه ص ٢٥٣ .

وقد روى أثر أنه قتل مرحباً، وروى أنه قتله محمد بن مسلمة، ولعلهما مرحبان، وقتله القتل المعتاد، ولم يقده جميعه، ولا قد الفرس ، ولا نزل السيف إلى الأرض، ولا نزل لعلي ولا لغيره سيف من السماء، ولا مد يده ليعبر الجيش، ولا اهتز سور خيبر لقلع الباب، ولا وقع شيء من شرفاته، وإن خيبر لم تكن مدينة وإنما كانت حصونًا متفرقة ، ولهم مزارع.

ولكن المروي أنه ما قلع باب الحصن حتى عبره المسلمون، ولا رمي في منجنيق قط، وعامة هذه المغازي التي تروى عن علي وغيره، قد زادوا فيها أكاذيب كثيرة، مثل ما يكذبون في سيرة عنترة والأبطال. وجميع الحروب التي حضرها علي ـ رضي الله عنه ـ بعد وفاة رسول الله ﷺ ثلاثة حروب: الجمل، وصفين ، وحرب أهل النهروان، والله أعلم.

سُئِــل عمن قال :

إن علياً قاتل الجن في البئر، وأنه حمل على اثنى عشر ألفاً وهزمهم.

فَأَجَــاب :

لم يحمل أحد من الصحابة وحده لا في اثنى عشر ألفاً ولا في عشرة آلاف ،لا علي ولا غيره، بل أكثر عدد اجتمع على النبي ﷺ هم الأحزاب الذين حاصروه بالخندق، وكانوا قريباً من هذه العدة، وقتل على رجلا من الأحزاب اسمه: عمرو بن عبد ودٍ ، العامري.

ولم يقاتل أحد من الإنس للجن، لا عليٌّ ولا غيره، بل عليٌّ كان أجل قدراً من ذلك، والجن الذين يتبعون الصحابة يقاتلون كفار الجن، لا يحتاجون في ذلك إلى قتال الصحابة معهم.

وسُئل عن فاطمة أنها أتت النبي ﷺ ، وقالت : يارسول الله، إن علياً يقوم الليالي كلها إلا ليلة الجمعة، فإنه يصلي الوتْر، ثم ينام إلى أن يطلع الفجر فقال:« إن الله يرفع روح علي كل ليلة جمعة تسبح في السماء إلى طلوع الفجر» فهل ذلك صحيح أم لا؟ وهل هذا صحيح عن علي أنه قال : اسألوني عن طرق السماء، فإني أعرف بها من طرق الأرض؟

فأجَـاب :

وأما الحديث المذكور عن علي فكذب، ما رواه أحد من أهل العلم.

وأما قوله : «اسألوني عن طرق السماء» فإنه قاله، ولم يرد بذلك طريقاً للهدى، وإنما يريد بمثل هذا الكلام الأعمال الصالحة التي يتقرب بها ، والله أعلم.

سُئِلَ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ عن رجل قال عن عليٍّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ أنه ليس من أهل البيت، ولا تجوز الصلاة عليه، والصلاة عليه بدعة.

فأجاب:

أما كون علي بن أبي طالب من أهل البيت، فهذا مما لا خلاف فيه بين المسلمين، وهو أظهر عند المسلمين من أن يحتاج إلى دليل، بل هو أفضل أهل البيت، وأفضل بني هاشم بعد النبي ﷺ ، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه أدار كساءه على عليّ وفاطمة ، وحَسَن، وحسين ، فقال: «اللّهم هؤلاء أهل بيتي، فأذهب عنهم الرِّجْس وطهرهم تطهيراً»(١).

وأما الصلاة عليه منفرداً، فهذا ينبني على أنه هل يصلي على غير النبي ﷺ منفرداً؟ مثل أن يقول : اللهم صل على عمر أو علي . وقد تنازع العلماء في ذلك.

فذهب مالك، والشافعي ، وطائفة من الحنابلة إلى أنه لا يصلي على غير النبي ﷺ منفرداً، كما روى عن ابن عباس أنه قال : لا أعلم الصلاة تنبغي علَى أحد إلا على النبي ﷺ .

وذهب الإمام أحمد وأكثر أصحابه إلى أنه لا بأس بذلك؛ لأن على بن أبي طالب رضي الله عنه ـ قال لعمر بن الخطاب: صلى الله عليك، وهذا القول أصح وأولى.

ولكن إفراد واحد من الصحابة والقرابة كعلي أو غيره بالصلاة عليه دون غيره مضاهاة للنبي ﷺ ، بحيث يجعل ذلك شعاراً معروفاً باسمه، هذا هو البدعة.

---

(١) الترمذى فى المناقب (٣٨٧١) وقال : « حديث حسن » .

سُئِلَ شَيْخُ الإسْلام ـ قدس اللّهَ رُوحَهُ ـ:

هل صح عند أحد من أهل العلم والحديث، أو من يقتدى به في دين الإسلام، أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ رضي اللّه عنه ـ قال: إذا أنا مت فأركبوني فوق ناقتي وسيبوني ، فأينما بركت ادفنوني، فسارت ولم يعلم أحد قبره؟ فهل صح ذلك أم لا؟ وهل عرف أحد من أهل العلم أين دفن أم لا؟ وما كان سبب قتله؟ وفي أي وقت كان ؟ ومن قتله؟

ومن قتل الحسين؟ وما كان سبب قتله؟ وهل صح أن أهل بيت النبي ﷺ سُبُوا؟ وأنهم أركبوا على الإبل عراة، ولم يكن عليهم ما يسترهم، فخلق اللّه ـ تعالى ـ للإبل التي كانوا عليها سنامين استتروا بها. وأن الحسين لما قطع رأسه داروا به في جميع البلاد، وأنه حمل إلى دمشق ، وحمل إلى مصر ودفن بها؟ وأن يزيد بن معاوية هو الذي فعل هذا بأهل البيت، فهل صح ذلك أم لا ؟

وهل قائل هذه المقالات مبتدع بها في دين اللّه؟ وما الذي يجب عليه إذا تحدث بهذا بين الناس ؟ وهل إذا أنكر هذا عليه منكر هل يسمى آمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر أم لا؟ أفتونا مأجورين، و بينوا لنا بياناً شافيا.

فَأَجَــاب :

الحمد للّه رب العالمين، أما ما ذكر من توصية أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ رضي اللّه عنه ـ إذا مات أركب فوق دابته وتسيب، ويدفن حيث تبرك، وأنه فعل ذلك به، فهذا كذب مختلق باتفاق أهل العلم، لم يوص على بشيء من ذلك، ولا فعل به شيء من ذلك، ولم يذكر هذا أحد من المعروفين بالعلم والعدل، وإنما يقول ذلك من ينقل عن بعض الكذابين.

ولا يحل أن يفعل هذا بأحد من موتى المسلمين، ولا يحل لأحد أن يوصي بذلك، بل هذا مُثْلَة بالميت، ولا فائدة في هذا الفعل، فإنه إن كان المقصود تعمية قبره، فلابد إذا بركت الناقة من أن يحفر له قبر ويدفن فيه، وحينئذ يمكن أن يحفر له قبر ويدفن به بدون هذه المثلة القبيحة، وهو أن يترك ميتاً على ظهر دابة تسير في البرية.

وقد تنازع العلماء في موضع قبره . والمعروف عند أهل العلم أنه دفن بقصر الإمارة

بالكوفة، وأنه أخفى قبره لئلاً ينبشه الخوارج ـ الذين كانوا يكفرونه ويستحلون قتله ـ فإن الذي قتله واحد من الخوارج، وهو عبد الرحمن بن مِلْجَم المرادي، وكان قد تعاهد هو وآخران على قتل علي وقتل معاوية، وقتل عمرو بن العاص، فإنهم يكفرون هؤلاء كلهم، وكل من لا يوافقهم على أهوائهم.

وقد تواترت النصوص عن النبي ﷺ بذمهم. خرج مسلم في صحيحه حديثهم من عشرة أوجه، وخرجه البخاري من عدة أوجه، وخرجه أصحاب السنن والمساند من أكثر من ذلك. قال ﷺ فيهم: «يَحْقِر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، وقراءته مع قراءتهم، يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمِيَّة، لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد ـ وفي رواية ـ أينما لقيتموهم فاقتلوهم ـ فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم عند الله يوم القيامة، يقتلون أهل الإسلام»(١).

وهؤلاء اتفق الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ على قتالهم ، لكن الذي باشر قتالهم وأمر به، علي ـ رضي الله عنه ـ كما في الصحيحين عن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال: «تمرق مارقة على حين فُرْقَة من الناس، تقتلهم أولى الطائفتين بالحق»(٢) فقتلهم علي ـ رضي الله عنه ـ بالنَّهْرَوان، وكانوا قد اجتمعوا في مكان يقال له :حَرُوراء؛ ولهذا يقال لهم: الحرورية.

وأرسل إليهم ابن عباس فناظرهم حتى رجع منهم نحو نصفهم، ثم إن الباقين قتلوا عبد الله بن خبَّاب ، وأغاروا على سرح المسلمين، فأمر عليٌّ الناس بالخروج إلى قتالهم. وروى لهم أمر النبي ﷺ بقتالهم وذكر العلامة التي فيهم : أن فيهم رجلاً مُخْدَجَ اليدين ـ ناقص اليد ـ على ثديه مثل البضعة من اللحم تَدَرْدَر(٣). ولما قتلوا وجد فيهم هذا المنعوت.

فلما اتفق الخوارج ـ الثلاثة ـ على قتل أمراء المسلمين الثلاثة، قتل عبد الرحمن بن ملجم علياً ـ رضي الله عنه ـ يوم الجمعة سابع عشر، شهر رمضان،عام أربعين،اختبأ له،فحين خرج لصلاة الفجر ضربه،وكانت السنة أن الخلفاء ونوابهم الأمراء الذين هم ملوك المسلمين ، هم الذين يصلون بالمسلمين الصلوات الخمس ، والجمع والعيدين، والاستسقاء والكسوف،ونحو ذلك كالجنائز،فأمير الحرب هو أمير الصلاة الذي هو إمامها.

(١) سبق تخريجه ص ٢٨٦ .

(٢) سبق تخريجه ص ٢٦٤ .

(٣) تقدم معناها.

وأما الذي أراد قتل معاوية فقالوا : إنه جرحه، فقال الطبيب : إنه يمكن علاجك، لكن لا يبقى لك نسل، ويقال: إنه من حينئذ اتخذ معاوية المقصورة في المسجد، واقتدى به الأمراء؛ ليصلوا فيها هم وحاشيتهم، خوفاً من وثوب بعض الناس على أمير المؤمنين وقتله، وإن كان قد فعل فيها مع ذلك ما لا يسوغ، وكره من كره الصلاة في نحو هذه المقاصير.

وأما الذي أراد قتل عمرو بن العاص، فإن عمراً كان قد استخلف ذلك اليوم رجلاً ـ اسمه خارجة ـ فظن الخارجي أنه عمرو فقتله ، فلما تبين له قال: أردت عمراً وأراد الله خارجة ، فصارت مثلا.

فقيل إنهم كتموا قبر علي وقبر معاوية وقبر عمرو خوفاً عليهم من الخوارج؛ ولهذا دفنوا معاوية داخل الحائط القبلي من المسجد الجامع في قصر الإمارة، الذي كان يقال له الخضراء ، وهو الذي تسميه العامة قبر هود ، وهود باتفاق العلماء لم يجئ إلى دمشق، بل قبره ببلاد اليمن حيث بعث، وقيل: بمكة حيث هاجر، ولم يقل أحد: إنه بدمشق.

وأما معاوية الذي هو خارج باب الصغير، فإنه معاوية بن يزيد، الذي تولى نحو أربعين يوماً ، وكان فيه زهد ودين. فعليٌّ دفن هناك وعفى قبره؛ فلذلك لم يظهر قبره.

وأما المشهد الذي بالنَّجف، فأهل المعرفة متفقون على أنه ليس بقبر علي، بل قيل: إنه قبر المغيرة بن شعبة، ولم يكن أحد يذكر أن هذا قبر علي ، ولا يقصده أحد أكثر من ثلاثمائة سنة، مع كثرة المسلمين من أهل البيت، والشيعة وغيرهم ، وحكمهم بالكوفة.

وإنما اتخذوا ذلك مشهداً في ملك بني بويه ـ الأعاجم ـ بعد موت علي بأكثر من ثلاثمائة سنة، ورووا حكاية فيها: أن الرشيد كان يأتي إلى تلك، وأشياء لا تقوم بها حجة.

وأما السؤال عن سَبْي أهل البيت وإركابهم الإبل حتى نبت لها سنامان وهي البَخَاتِيّ؛ ليستتروا بذلك، فهذا من أقبح الكذب وأبينه، وهو مما افتراه الزنادقة والمنافقون، الذين مقصودهم الطعن في الإسلام، وأهله من أهل البيت، وغيرهم. فإن من سمع مثل هذا وشهرته وما فيه من الكذب قد يظن أو يقول: إن المنقول إلينا من معجزات الأنبياء وكرامات الأولياء هو من هذا الجنس، ثم إذا تبين أن الأمة سَبَّتْ أهل بيت نبيها، كان فيها من الطعن في خير أمة أخرجت للناس ما لا يعلمه إلا الله؛ إذ كل عاقل يعلم أن الإبل البَخَاتِيّ كانت مخلوقة موجودة قبل أن يبعث الله النبي ﷺ ، وقبل وجود أهل البيت، كوجود غيرها من الإبل والغنم، والبقر والخيل والبغال والمعز.

وإنما هذا الكذب نظير كذبهم بأن علياً ـ رضي الله عنه ـ نصب يده بخيبر فوطئته البغلة، فقال لها: قطع الله نسلك، فإن كل عاقل يعلم أن البغلة لم يكن لها نسل قط. هذا مع أنهم لم يكن معهم بخيبر بغلة، بل لم يكن للمسلمين بغال، وأول بغلة صارت لهم التي أهداها المقوقس ـ صاحب مصر ـ للنبي ﷺ حتى مات وهي عنده.

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «صنفان من أهل النار من أمتي لم أرهما بعد: نساء كاسيات مائلات مُميلات، على رؤوسهن مثل أسْنِمَة البُخْت، لا يَدْخُلْنَ الجنة، ولا يَجِدْن ريحها، ورجال معهم سِياط مثل أذناب البقر، يضربون بها عباد الله»(١).

فالنبي ﷺ شبه أصحاب العصائب الكبار ـ التي ستكون بعد موته ـ بأسنمة البخاتي، فلولا أنهم كانوا يعرفونها لم يفهموا ، وهذه العصائب قد ظهرت بعده بمدة طويلة في هذا الزمان ونحوه، ثم إن البخاتي لا يستتر راكبها إذا كان عارياً ، ولو شاء الله أن يستتر من عري ـ بغيرحق ـ لستره بما يصلح له، كما ستر إبراهيم الخليل لما جرد وألقى في المنجنيق.

ومما يبين ظهور الكذب في هذا، أن المسلمين ما زالوا يسبون الكفار من أهل الكتاب وغيرهم، ومع هذا فما علم أنهم قط كانوا يرحلون النساء مجردات بادية أبدانهن، بل غاية ما يظهر من المرأة المسْبِيَّة وجهها، أو يداها، أو قدمها.

ولم يعلم في الإسلام أن أهل البيت سبى أحداً منهم أحد من المسلمين في وقت من الأوقات، مع العلم بأنهم من أهل البيت، اللهم إلا أن يقع في أثناء ما تسبيه المسلمون من لا يعلم أنه من أهل البيت، كامرأة سباها العدو ثم استنقذها المسلمون، وإذا تبين أنها كانت حرة الأصل أرسلوها، وإن كان في ضمن ذلك من لا يعرف من يخفي نسبها ويستحل منها ما حرم الله من هو زنديق منافق ، فالله أعلم بحقيقة ذلك، لكن لم يكن شيء من ذلك علانية في الإسلام قط.

وهذا مما يقوله هؤلاء الجهال، أن الحجاج بن يوسف قتل الأشراف وأراد قطع دابرهم، وهذا من الجهل بأحوال الناس، فإن الحجاج ـ مع كونه مُبيراً (٢)سفاكاً للدماء قتل خلقاً كثيراً ـ لم يقتل من أشراف بني هاشم أحداً قط ، بل سلطانه عبد الملك بن مروان نهاه عن التعرض لبني هاشم وهم الأشراف ، وذكر أنه أتى إلى الحرب لما تعرضوا لهم ،

(١) مسلم في اللباس والزينة(٢١٢٨/ ١٢٥)، وفي الجنة (٢١٢٨/ ٥٢)، وأحمد٢ / ٣٥٦.
و «أَسْنِمَة البُخْت»: السَّنام: أعلى االشيء. والبُخْت: الأنثى من الجمال. والمراد : النساء اللواتي يَتَعَمَّمْن بالمقانع على رؤوسهن يُكبِّرنها بها، وهو من شعار المغنيات. انظر:النهاية:١/ ١٠١، ٢/ ٤٠٩.

(٢) أي : مهلك يسرف في إهلاك الناس. انظر لسان العرب ، مادة «بور».

يعني لما قتل الحسين.

ولا يعلم في خلافة عبد الملك والحجاج نائبه على العراق أنه قتل أحداً من بني هاشم.

والذي يذكر لنا السبي أكثر ما يذكر مقتل الحسين وحمل أهله إلى يزيد، لكنهم جهال بحقيقة ما جرى، حتى يظن الظان منهم أن أهله حملوا إلى مصر، وأنهم قتلوا بمصر، وأنهم كانوا خلقاً كثيراً، حتى إن منهم من إذا رأى موتى عليهم آثار القتل قال: هؤلاء من السبي الذين قتلوا، وهذا كله جهل وكذب. والحسين - رضي الله عنه، ولعن من قتله، ورضي بقتله - قتل يوم عاشوراء عام واحد [1]وستين.

وكان الذي حض على قتله الشِّمر بن ذي الجَوْشَن، صار يكتب في ذلك إلى نائب السلطان على العراق عبيد الله بن زياد، وعبيد الله هذا أمر - بمقاتلة الحسين - نائبه عمر ابن سعد بن أبي وقاص، بعد أن طلب الحسين منهم ما طلبه آحاد المسلمين لم يجئ معه مقاتلة، فطلب منهم أن يدعوه إلى أن يرجع إلى المدينة، أو يرسلوه إلى يزيد ابن عمه، أو يذهب إلى الثَّغْرِ يقاتل الكفار، فامتنعوا إلا أن يستأسر لهم أو يقاتلوه، فقاتلوه حتى قتلوه وطائفة من أهل بيته وغيرهم.

ثم حملوا ثقله وأهله إلى يزيد بن معاوية إلى دمشق، ولم يكن يزيد أمرهم بقتله، ولا ظهر منه سرور بذلك ورضى به، بل قال كلاماً فيه ذماً لهم حيث نقل عنه أنه قال: لقد كنت أرضى من طاعة أهل العراق بدون قتل الحسين، وقال: لعن الله ابن مرْجَانة - يعني عبيد الله بن زياد - والله لو كان بينه وبين الحسين رحم لما قتله - يريد بذلك الطعن في استلحاقه حيث كان أبوه زياد استلحق حتى كان ينتسب إلى أبي سفيان صخر بن حرب - وبنو أمية وبنو هاشم كلاهما بنو عبد مناف.

وروى أنه لما قدم على يزيد ثقل الحسين وأهله ظهر في داره البكاء والصراخ لذلك، وأنه أكرم أهله، وأنزلهم منزلاً حسناً، وخير ابنه علياً بين أن يقيم عنده وبين أن يذهب إلى المدينة، فاختار المدينة، والمكان الذي يقال له سجن على بن الحسين بجامع دمشق باطل لا أصل له.

لكنه مع هذا لم يقم حد الله على من قتل الحسين - رضي الله عنه - ولا انتصر له، بل قتل أعوانه لإقامة ملكه، وقد نقل عنه أنه تمثل في قتل الحسين بأبيات تقتضي من قائلها الكفر الصريح، كقوله:

---

(١) في المطبوعة: «إحدى» والصواب ما أثبتناه.

لما بدت تلك الحمول وأشرفــــت تلك الـرؤوس إلى ربي جـــيرون

نعق الغراب فقلت نح أو لا تنــح فلقد قضيت من النبي ديوني !!

وهذا الشعر كفر.

ولا ريب أن يزيد تفاوت الناس فيه، فطائفة تجعله كافراً، بل تجعله هو وأباه كافرين؛ بل يكفرون مع ذلك أبا بكر وعمر ، ويكفرون عثمان ، وجمهور المهاجرين والأنصار. وهؤلاء الرافضة من أجهل خلق اللّه وأضلهم، وأعظمهم كذباً على اللّه ـ عز وجل ـ ورسوله والصحابة والقرابة وغيرهم، فكذبهم على يزيد مثل كذبهم على أبي بكر وعمر وعثمان ، بل كذبهم على يزيد أهون بكثير .

وطائفة تجعله من أئمة الهدى، وخلفاء العدل، وصالح المؤمنين ، وقد يجعله بعضهم من الصحابة، وبعضهم يجعله نبياً، وهذا ـ أيضاً ـ من أبين الجهل والضلال، وأقبح الكذب والمحال، بل كان ملكاً من ملوك المسلمين له حسنات وسيئات، والقول فيه كالقول في أمثاله من الملوك، وقد بسطنا القول في هذا في غير هذا الموضع.

وأما الحسين ـ رضي اللّه عنه ـ فقتل بكَرْبِلاء قريب من الفرات ، ودفن جسده حيث قتل، وحمل رأسه إلى قُدام عبيد اللّه بن زياد بالكوفة، هذا الذي رواه البخاري في صحيحه وغيره من الأئمة (١).

وأما حمله إلى الشام إلى يزيد ، فقد روى ذلك من وجوه منقطعة لم يثبت شيء منها، بل في الروايات ما يدل على أنها من الكذب المختلق، فإنه يذكر فيها أن يزيد جعل ينكت بالقضيب على ثناياه، وأن بعض الصحابة الذين حضروه ـ كأنس بن مالك، وأبي بَرْزَة ـ أنكر ذلك، وهذا تلبيس ، فإن الذي جعل ينكت بالقضيب إنما كان عبيد اللّه بن زياد ، هكذا في الصحيح والمساند(٢). وإنما جعلوا مكان عبيد اللّه بن زياد «يزيد»، وعبيد اللّه لا ريب أنه أمر بقتله، وحمل الرأس إلى بين يديه. ثم إن ابن زياد قتل بعد ذلك لأجل ذلك. ومما يوضح ذلك أن الصحابة المذكورين كأنس وأبي برزة لم يكونوا بالشام، وإنما كانوا بالعراق ـ حينئذ ـ وإنما الكذابون جهال بما يستدل به على كذبهم.

وأما حمله إلى مصر فباطل باتفاق الناس، وقد اتفق العلماء كلهم على أن هذا المشهد الذي بقاهرة مصر الذي يقال له : مشهد الحسين باطل، ليس فيه رأس الحسين ولا شيء منه، وإنما أحدث في أواخر دولة بني عبيد اللّه بن القداح الذين كانوا ملوكاً بالديار

(١، ٢) البخاري في فضائل الصحابة (٣٧٤٨) ، وأحمد ٣/ ٢٦١.

المصرية مائتي عام، إلى أن انقرضت دولتهم في أيام نور الدين محمود وكانوا يقولون: إنهم من أولاد فاطمة ، ويدعون الشرف . وأهل العلم بالنسب يقولون: ليس لهم نسب صحيح، ويقال: إن جدهم كان ربيب الشريف الحسيني فادعوا الشرف لذلك.

فأما مذاهبهم وعقائدهم، فكانت منكرة باتفاق أهل العلم بدين الإسلام، وكانوا يظهرون التشيع، وكان كثير من كبرائهم وأتباعهم يبطنون مذهب القرامطة الباطنية ، وهو من أخبث مذاهب أهل الأرض، أفسد من اليهود والنصارى؛ ولهذا كان عامة من انضم إليهم أهل الزندقة والنفاق والبدع: المتفلسفة ، والمباحية، والرافضة، وأشباه هؤلاء ، ممن لا يستريب أهل العلم والإيمان في أنه ليس من أهل العلم والإيمان.

فأحدث هذا المشهد في المائة الخامسة، نقل من عسقلان، وعقيب ذلك بقليل انقرضت دولة الذين ابتدعوه بموت العاضد - آخر ملوكهم.

والذي رجحه أهل العلم في موضع رأس الحسين بن علي - رضي الله عنهما - هو ما ذكره الزبير بن بكار في كتاب «أنساب قريش» والزبير بن بكار هو من أعلم الناس وأوثقهم في مثل هذا ، ذكر أن الرأس حمل إلى المدينة النبوية ودفن هناك، وهذا مناسب، فإن هناك قبر أخية الحسن ، وعم أبيه العباس ، وابنه على وأمثالهم.

قال «أبو الخطاب» ابن دَحية - الذي كان يقال له : «ذو النسبين بين دحية والحسين» في كتاب «العلم المشهور في فضل الأيام والشهور» - لما ذكر ما ذكره الزبير بن بكار عن محمد بن الحسن: أنه قدم برأس الحسين وبنو أمية مجتمعون عند عمرو بن سعيد، فسمعوا الصياح فقالوا : ما هذا ؟ فقيل : نساء بني هاشم يبكين حين رأين رأس الحسين ابن علي ، قال : وأتى برأس الحسين بن علي ، فدخل به على عمرو فقال: والله لوددت أن أمير المؤمنين لم يبعث به إلى، قال ابن دحية: فهذا الأثر يدل أن الرأس حمل إلى المدينة ولم يصح فيه سواه، والزبير أعلم أهل النسب وأفضل العلماء بهذا السبب ، قال: وما ذكر من أنه في عسقلان في مشهد هناك فشيء باطل، لا يقبله من معه أدنى مُسْكَة(١) من العقل والإدراك، فإن بني أمية - مع ما أظهروه من القتل والعداوة والأحقاد - لا يتصور أن يبنوا على الرأس مشهداً للزيارة.

هذا ، وأما ما افتعله بنو عبيد في أيام إدبارهم، وحلول بوارهم، وتعجيل دمارهم، في أيام الملقب بالقاسم عيسى بن الظافر وهو الذي عقد له بالخلافة وهو ابن خمس سنين

(١) المُسْكَة: ما يمسك الرَّمَق من الطعام والشراب، والمقصود هنا: من معه أدنى بقية من العقل. انظر: القاموس، مادة «مسك».

وأيام ؛ لأنه ولد يوم الجمعة الحادي من المحرم سنة أربع وأربعين وخمسمائة، وبويع له صبيحة قتل أبيه الظافر يوم الخميس سلخ المحرم سنة تسع وأربعين وخمسمائة. وله من العمر ما قدمنا، فلا تجوز عقوده ولا عهوده، وتوفى وله من العمر إحدى عشرة سنة وستة أشهر وأيام؛لأنه توفى لليلة الجمعة لثلاث عشرة ليلة بقيت من رجب سنة خمس وخمسين وخمسمائة، فافتعل في أيامه بناء المشهد المحدث بالقاهرة، ودخول الرأس مع المشهديِّ العسقلاني أمام الناس، ليتوطن في قلوب العامة ما أورد من الأمور الظاهرة، وذلك شيء افتعل قصداً ، أو نصب غرضاً، وقضوا ما في نفوسهم لاستجلاب العامة عرضاً، والذي بناه طلائع بن رُزّيك الرافضي . وقد ذكره جميع من ألف في مقتل الحسين أن الرأس المكرم ما غرب قط، وهذا الذي ذكره أبو الخطاب بن دَحية في أمر هذا المشهد ، وأنه مكذوب مفترى ،هو أمر متفق عليه عند أهل العلم.

والكلام في هذا الباب وأشباهه متسع، فإنه بسبب مقتل عثمان ومقتل الحسين وأمثالهما جرت فتن كثيرة، وأكاذيب وأهواء ، وقع فيها طوائف من المتقدمين والمتأخرين، وكذب على أمير المؤمنين عثمان وأمير المؤمنين علي بن أبي طالب أنواع من الأكاذيب، يكذب بعضها شيعتهم ونحوهم، ويكذب بعضها مبغضوهم، لاسيما بعد مقتل عثمان، فإنه عظم الكذب والأهواء.

وقيل في أمير المؤمنين على بن أبي طالب مقالات من الجانبين، علي بريء منها. وصارت البدع والأهواء والكذب تزداد، حتى حدث أمور يطول شرحها، مثل ما ابتدعه كثير من المتأخرين يوم عاشوراء، فقوم يجعلونه مأتماً يظهرون فيه النياحة والجزع، وتعذيب النفوس وظلم البهائم، وسب من مات من أولياء اللّه والكذب على أهل البيت، وغير ذلك من المنكرات المنهى عنها بكتاب اللّه وسنة رسوله ﷺ واتفاق المسلمين.

والحسين ـ رضي اللّه عنه ـ أكرمه اللّه ـ تعالى ـ بالشهادة في هذا اليوم، وأهان بذلك من قتله، أو أعان على قتله، أو رضى بقتله، وله أسوة حسنة بمن سبقه من الشهداء ، فإنه وأخوه سيدا شباب أهل الجنة ، وكانا قد تربيا في عز الإسلام، لم ينالا من الهجرة والجهاد والصبر على الأذى في اللّه ما ناله أهل بيته، فأكرمهما اللّه ـ تعالى ـ بالشهادة؛ تكميلاً لكرامتهما، ورفعا لدرجاتهما ، وقتله مصيبة عظيمة، واللّه ـ سبحانه ـ قد شرع الاسترجاع عند المصيبة بقوله تعالى : **﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ . الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ . أُوْلَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ ﴾** [البقرة:١٥٥-١٥٧] .

وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «ما من مسلم يصاب بمصيبة فيقول: إنا لله وإنا إليه راجعون، اللهم أجرني في مصيبتي، واخْلُفْ لي خيراً منها، إلا آجره الله في مصيبته، وأخلف له خيراً منها»(١) ومن أحسن ما يذكر هنا: أنه قد روى الإمام أحمد وابن ماجه عن فاطمة بنت الحسين عن أبيها الحسين ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ :«ما من مسلم يصاب بمصيبة فيذكر مصيبته وإن قَدُمَتْ ،فيحدث عندها استرجاعاً، كتب الله له مثلها يوم أصيب»(٢)، هذا حديث رواه عن الحسين ابنته فاطمة التي شهدت مصرعه.

وقد علم أن المصيبة بالحسين تذكر مع تقادم العهد، فكان في محاسن الإسلام أن بلغ هو هذه السنة عن النبي ﷺ، و هو أنه كلما ذكرت هذه المصيبة يسترجع لها، فيكون للإنسان من الأجر مثل الأجر يوم أصيب بها المسلمون.

وأما من فعل مع تقادم العهد بها ما نهى عنه النبي ﷺ عند حدثان العهد بالمصيبة فعقوبته أشد، مثل لطم الخدود وشق الجيوب، والدعاء بدعوى الجاهلية . ففي الصحيحين عن عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ : «ليس منا من ضرب الخدود، وشق الجيوب، ودعا بدعوى الجاهلية» (٣). وفي الصحيحين عن أبي موسى الأشعري، رضي الله عنه ـ قال : أنا بريء مما برئ منه رسول الله ﷺ ، إن رسول الله ﷺ بريء من الحالقة، والصالقة، والشاقة(٤).

وفي صحيح مسلم عن أبي مالك الأشعري: أن رسول الله ﷺ قال:« أربع في أمتي من أمر الجاهلية لا يتركونهن: الفخر بالأحساب، والطعن في الأنساب، والاستسقاء بالنجوم، والنياحة على الميت». وقال :«النائحة إذا لم تَتُبْ قبل موتها، تقام يوم القيامة وعليها سِرْبَال من قَطِرَان، ودِرْع من جَرَبٍ»(٥) ، والآثار في ذلك متعددة.

فكيف إذا انضم إلى ذلك ظلم المؤمنين، ولعنهم وسبهم، وإعانة أهل الشقاق والإلحاد

---

(١) مسلم في الجنائز (٩١٨/٤) ،وابن ماجه في الجنائز (١٥٩٨)، ومالك في الموطأ في الجنائز ١/ ٢٣٦ (٤٢)، وأحمد ٦/ ٣٠٩ ،كلهم عن أم سلمة.

(٢) ابن ماجه في الجنائز (١٦٠٠) قال البوصيري في الزوائد: «في إسناده ضعف ، لضعف هشام بن زياد. وقد اختلف الشيخ هل هو روى عن أبيه أو عن أمه، ولا يعرف لهما حال. قيل : ضعفه الإمام أحمد، وقال ابن حيان: روى الموضوعات عن الثقات»، وأحمد ١/ ٢٠١.

(٣) البخاري في الجنائز (١٢٩٧)، (١٢٩٨) ، ومسلم في الإيمان (١٠٣/ ١٦٥).

(٤) البخاري في الجنائز (١٢٩٦)، ومسلم في الإيمان (١٠٤/ ١٦٧).

(٥) مسلم في الجنائز (٩٣٤/ ٢٩).

على ما يقصدونه للدين من الفساد وغير ذلك، مما لا يحصيه إلا اللّه ـ تعالى.

وقوم من المتسننة رووا ورويت لهم أحاديث موضوعة، بنوا عليها ما جعلوه شعاراً في هذا اليوم، يعارضون به شعار ذلك القوم، فقابلوا باطلاً بباطل، وردوا بدعة ببدعة، وإن كانت إحداهما أعظم في الفساد وأعون لأهل الإلحاد، مثل الحديث الطويل الذي روى فيه: «من اغتسل يوم عاشوراء لم يمرض ذلك العام، ومن اكتحل يوم عاشوراء لم يرمد ذلك العام»(1) وأمثال ذلك من «الخضاب يوم عاشوراء والمصافحة فيه» ونحو ذلك . فإن هذا الحديث ونحوه كذب مختلق باتفاق من يعرف علم الحديث ، وإن كان قد ذكره بعض أهل الحديث وقال : إنه صحيح وإسناده على شرط الصحيح ، فهذا من الغلط الذي لا ريب فيه، كما هو مبين في غير هذا الموضع.

ولم يستحب أحد من أئمة المسلمين الاغتسال يوم عاشوراء ، ولا الكحل فيه والخضاب، وأمثال ذلك ، ولا ذكره أحد من علماء المسلمين الذين يقتدى بهم ، ويرجع إليهم في معرفة ما أمر اللّه به ونهى عنه، ولا فعل ذلك رسول اللّه ﷺ، ولا أبو بكر، ولا عمر، ولا عثمان، ولا علي .

ولا ذكر مثل هذا الحديث في شيء من الدواوين التي صنفها علماء الحديث ، لا في المسندات ؛ كمسند أحمد، وإسحاق، وأحمد بن مَنِيع الحميدي، والدالاني، وأبو يعلي الموصلي، وأمثالها. ولا في المصنفات على الأبواب؛ كالصحاح، والسنن. ولا في الكتب المصنفة الجامعة للمسند والآثار؛ مثل موطأ مالك، ووكيع ، وعبد الرزاق ، وسعيد بن منصور، وابن أبي شيبة، وأمثالها.

ثم إن أهل الأهواء ظنت أن من يفعل هذا أنه يفعله على سبيل نصب العداوة لأهل البيت والاشتفاء منهم، فعارضهم من تسنن، وأجاب عن ذلك بإجابة بين فيها براءتهم من النصب واستحقاقهم لموالاة أهل البيت، وأنهم أحق بذلك من غيرهم. وهذا حق. لكن دخلت عليهم الشبهة والغلط في ظنهم أن هذه الأفعال حسنة مستحبة، واللّه أعلم بمن ابتدأ وضع ذلك وابتداعه، هل كان قصده عداوة أهل البيت أو عداوة غيرهم؟ فالهدى بغير هدى من اللّه ـ أو غير ذلك ـ ضلالة.

ونحن علينا أن نتبع ما أنزل إلينا من ربنا من الكتاب والحكمة، ونلزم الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم اللّه عليهم، من النبيين، والصديقين، والشهداء، والصالحين، ونعتصم بحبل اللّه جميعاً ولا نتفرق ، ونأمر بما أمر اللّه به وهو المعروف ، وننهي عما

(1) ابن الجوزى فى الموضوعات ٢/ ٢٠١ وقال :« هذا حديث لا يشك عاقل فى وضعه ».

نهى عنه وهو المنكر ؛ وأن نتحرى الإخلاص لله في أعمالنا، فإن هذا هو دين الإسلام قال الله تعالى : ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِندَ رَبِّهِ وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة:١١٢] ، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً﴾ [النساء:١٢٥] .

وقال تعالى : ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ . قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ . فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلالَةُ إِنَّهُمُ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ٢٨-٣٠]

وقال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ إلى قوله: ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾[آل عمران:١٠٢-١٠٦] قال ابن عباس : تبيض وجوه أهل السنة والجماعة ، وتسود وجوه أهل البدعة والفرقة.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ﴾ [الأنعام:١٥٩].

وقال تعالى : ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ ﴾ [البينة:٥] .

وليس الكذب في هذا المشهد وحده ، بل المشاهد المضافة إلى الأنبياء وغيرهم كذب، مثل القبر الذي يقال له : «قبر نوح» قريب من بعلبك في سفح جبل لبنان، ومثل القبر الذي في قبلي مسجد جامع دمشق، الذي يقال له: قبر هود، فإنما هو قبر معاوية بن أبي سفيان، ومثل القبر الذي في شرقي دمشق الذي يقال له: قبر أبي بن كعب، فإن أبياً لم يقدم دمشق باتفاق العلماء.

وكذلك ما يذكر في دمشق من قبور أزواج النبي ﷺ ، وإنما توفين بالمدينة النبوية.

وكذلك ما يذكر في مصر من قبر علي بن الحسين أو جعفر الصادق أو نحو ذلك ، هو كذب باتفاق أهل العلم. فإن على بن الحسين وجعفر الصادق إنما توفيا بالمدينة، وقد قال عبد العزيز الكناني ـ الحديث المعروف ـ: ليس في قبور الأنبياء ما ثبت، إلا قبر نبينا قال غيره: وقبر الخليل أيضاً.

وسبب اضطراب أهل العلم بأمر القبور أن ضبط ذلك ليس من الدين، فإن النبي ﷺ قد نهى أن تتخذ القبور مساجد ، فلما لم يكن معرفة ذلك من الدين لم يجب ضبطه.

فأما العلم الذي بعث الله به نبيه ﷺ فإنه مضبوط ومحروس، كما قال تعالى:﴿إِنَّا

﴿نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر:٩] وفي الصحاح عنه ﷺ أنه قال: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يَضُرُّهُمْ من خالفهم ، ولا من خَذَلَهُمْ ،حتى تقوم الساعة»(١).

وأصل هذا الكتاب هو الضلال والابتداع والشرك، فإن الضُّلَّال ظنوا أن شد الرحال إلى هذه المشاهد، والصلاة عندها، والدعاء والنذر لها، وتقبيلها واستلامها، وغير ذلك ، من أعمال البر والدين، حتى رأيت كتاباً كبيراً قد صنفه بعض أئمة الرافضة ـ محمد بن النُّعْمَان الملقب بالشيخ المُفِيد، شيخ الملقب بالمرتضي وأبي جعفر الطوسي ـ سماه «الحج إلى زيارة المشاهد» ذكر فيه من الآثار عن النبي ﷺ وأهل بيته، وزيارة هذه المشاهد والحج إليها، ما لم يذكر مثله في الحج إلى بيت الله الحرام.

وعامة ما ذكره من أوضح الكذب وأبين البهتان، حتى إني رأيت في ذلك من الكذب والبهتان أكثر مما رأيته من الكذب في كثير من كتب اليهود والنصارى، وهذا إنما ابتدعه وافتراه في الأصل قوم من المنافقين والزنادقة؛ ليصدروا به الناس عن سبيل الله. ويفسدوا عليهم دين الإسلام، وابتدعوا لهم أصل الشرك المضاد لإخلاص الدين لله، كما ذكره ابن عباس وغيره من السلف في قوله تعالى عن قوم نوح: ﴿وَقَالُوا لا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلا سُوَاعًا وَلا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا . وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا﴾ [نوح:٢٣، ٢٤] قالوا :هذه أسماء قوم صالحين كانوا في قوم نوح، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم، ثم صوروا تماثيلهم، وقد ذكر ذلك البخاري في صحيحه(٢) ، وبسطه وبينه في أول كتابه في قصص الأنبياء وغيرها.

ولهذا صنف طائفة من الفلاسفة الصابئين المشركين في تقرير هذا الشرك ما صنفوه، واتفقوا هم والقرامطة الباطنية على المحادة لله ولرسوله، حتى فتنوا أمما كثيرة وصدوهم عن دين الله .

وأقل ما صار شعاراً لهم، تعطيل المساجد وتعظيم المشاهد، فإنهم يأتون من تعظيم المشاهد وحجها والإشراك بها، ما لم يأمر الله به ولا رسوله ولا أحد من أئمة الدين ، بل نهى الله عنه ورسوله عباده المؤمنين.

وأما المساجد التي أمر الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه، فيخربونها، فتارة لا يصلون جمعة ولا جماعة؛ بناء على ما أصلوه من شُعب النفاق، وهو أن الصلاة لا تصح إلا

---

(١) سبق تخريجه ص ٢٧٢ .

(٢) البخارى في التفسير (٤٩٢٠).

خلف معصوم ، ونحو ذلك من ضلالتهم.

وأول من ابتدع القول بالعصمة لعلي، وبالنص عليه في الخلافة، هو رأس هؤلاء المنافقين عبد الله بن سبأ الذي كان يهودياً، فأظهر الإسلام وأراد فساد دين الإسلام، كما أفسد بولص دين النصارى، وقد أراد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب قتل هذا لما بلغه أنه يسب أبا بكر وعمر حتى هرب منه، كما أن علياً حرق الغالية الذين ادعوا فيه الإلهية. وقال في المفضلة: لا أوتى بأحد يفضلني على أبى بكر وعمر إلا جلدته جلد المفترى.

فهؤلاء الضالون المفترون أتباع الزنادقة المنافقون ،يعطلون شعار الإسلام وقيام عموده، وأعظمه سنن الهدى التي سنها رسول الله ﷺ ، بمثل هذا الإفك والبهتان، فلا يصلون جمعة ولا جماعة.

ومن يعتقد هذا فقد يسوى بين المشاهد والمساجد، حتى يجعل العبادة كالصلاة والدعاء، والقراءة، والذكر، وغير ذلك مشروعاً عند المقابر،كما هو مشروع في المساجد، وربما فضل بحاله أو بقاله العبادة عند القبور، و المشاهد على العبادة في بيوت الله التي هي المساجد، حتى تجد أحدهم إذا أراد الاجتهاد في الدعاء والتوبة ونحو ذلك قصد قبر من يعظمه، كشيخه أو غير شيخه، فيجتهد عنده في الدعاء والتضرع، والخشوع والرقة، ما لا يفعله مثله في المساجد ، ولا في الأسحار، ولا في سجوده لله الواحد القهار.

وقد آل الأمر بكثير من جهالهم إلى أن صاروا يدعون الموتى ويستغيثون بهم، كما تستغيث النصارى بالمسيح وأمه، فيطلبون من الأموات تفريج الكربات وتيسير الطلبات، والنصر على الأعداء ورفع المصائب والبلاء، وأمثال ذلك، مما لا يقدر عليه إلا رب الأرض والسماء.

حتى إن أحدهم إذا أراد الحج، لم يكن أكثر همه الفرض الذي فرضه الله عليه وهو «حج بيت الله الحرام» ،وهو شعار الحنيفية ملة إبراهيم إمام أهل دين الله،بل يقصد المدينة.

ولا يقصد ما رغب فيه النبي ﷺ من الصلاة في مسجده،حيث قال في الحديث الصحيح: «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه، إلا المسجد الحرام»[1]، ولا يهتم بما أمر الله به من الصلاة والسلام على رسوله حيث كان، ومن طاعة أمره،

---

(١) البخاري في فضل الصلاة(١١٩٠)، ومسلم فى الحج(١٣٩٤/٥٠٦)، والترمذى في الصلاة (٣٢٥)وقال: «حديث حسن صحيح»، والنسائى في المساجد(٦٩٤)، وابن ماجة في إقامة الصلاة(١٤٠٤)، كلهم عن أبى هريرة.

واتباع سنته، وتعزيره، وتوقيره، وهو أن يكون أحب إليه من أهله وماله والناس أجمعين، بل أن يكون أحب إليه من نفسه، بل يقصد من زيارة قبره أو قبر غيره ما لم يأمر اللّه به ورسوله، ولا فعله أصحابه ولا استحسنه أئمة الدين.

وربما كان مقصوده بالحج من زيارة قبره أكثر من مقصوده بالحج،وربما سوى بين القصدين، وكل هذا ضلال عن الدين باتفاق المسلمين ، بل نفس السفر لزيارة قبر من القبور- قبر نبي أو غيره - منهي عنه عند جمهور العلماء ، حتى إنهم لا يجوزون قصد الصلاة فيه، بناء على أنه سفر معصية ؛ لقوله الثابت في الصحيحين:« لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدي هذا»[1]وهو أعلم الناس بمثل هذه المسألة.

وكل حديث يروى في زيارة القبر فهو ضعيف، بل موضوع، بل قد كره مالك وغيره من أئمة المدينة أن يقول القائل : زرت قبر النبي ﷺ ، وإنما المسنون السلام عليه إذا أتى قبره ﷺ، وكما كان الصحابة والتابعون يفعلون إذا أتوا قبره، كما هو مذكور في غير هذا الموضع.

ومن ذلك الطواف بغير الكعبة، وقد اتفق المسلمون على أنه لا يشرع الطواف إلا بالبيت المعمور، فلا يجوز الطواف بصخرة بيت المقدس، ولا بحجرة النبي ﷺ، ولا بالقبة التي في جبل عرفات ، ولا غير ذلك.

وكذلك اتفق المسلمون على أنه لا يشرع الاستلام ولا التقبيل إلا للركنين اليمانيين؛ فالحجرالأسود يستلم ويقبل، واليماني يستلم . وقد قيل : إنه يقبل ، وهو ضعيف.

وأما غير ذلك فلا يشرع استلامه ولا تقبيله، كجوانب البيت، والركنين الشاميين، ومقام إبراهيم، و الصخرة، والحجرة النبوية ، وسائر قبور الأنبياء والصالحين.

وفي الصحيحين عن أبي هريرة - رضي اللّه عنه - عن النبي ﷺ أنه قال:« قَاتَلَ اللّهُ اليهود والنصارى، اتَّخَذُوا قبور أنبيائهم مساجد»[2] وفي رواية لمسلم: « لَعَنَ اللّهُ اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»[3].

وفي الصحيحين أيضاً عن عائشة وابن عباس قالا: لما نزل برسول اللّه ﷺ طَفِقَ يطرح خَمِيصَة له على وجهه، فإذا اغْتَمَّ بها كشفها عن وجهه، فقال وهو كذلك:« لعن اللّه اليهودَ والنصارى ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» [4] ،يُحَذِّر ما صنعوا.

---

(١) البخارى فى فضل الصلاة (١١٨٩) ومسلم فى الحج (١٣٩٧ / ٥١١) .

(٢) البخارى فى فضل الصلاة (٤٣٧) ومسلم فى المساجد (٥٣٠ / ٢٠) .

(٣)مسلم فى المساجد (٥٣١ / ٢١) .

(٤) البخارى فى الصلاة (٤٣٥) ومسلم فى المساجد (٥٣١ / ٢٢) .

وفي الصحيحين ـ أيضاً ـ عن عائشة قالت: قال رسول اللّه ﷺ في مرضه الذي لم يقم منه: « لعن اللّه اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» (١)ولولا ذلك أبرز قبره، غير أنه خشى أن يتخذ مسجداً.

وفي صحيح مسلم عن جُنْدُب بن عبد اللّه قال: سمعت رسول اللّه ﷺ قبل موته بخمس وهو يقول: «إني أبرأ إلى اللّه أن يكون لي منكم خليل، فإن اللّه اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً، ولو كنت متخذاً من أمتي خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، ألا وإن من كان قبلكم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد ، فإني أنهاكم عن ذلك»(٢).

وفي صحيح مسلم عن أبي مَرْثَد الغَنَوىّ أن رسول اللّه ﷺ قال: « لا تجلسوا على القبور، ولا تصلوا إليها»(٣).

وعن أبي سعيد الخدري ـ رضي اللّه عنه ـ قال: قال رسول اللّه ﷺ : « الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام» رواه أهل السنن ، كأبي داود، والترمذي ، وابن ماجه، وعلله بعضهم بأنه روى مرسلاً، وصححه الحافظ(٤).

وفي الصحيحين عن عائشة ـ رضي اللّه عنها ـ قالت: لما اشتكى النبي ﷺ ذكر له بعض نسائه أنها رأت كنيسة بأرض الحبشة يقال لها: « مارية». وكانت أم سلمة وأم حبيبة أتتا أرض الحبشة، فذكرتا من حسنها وتصاوير فيها، فرفع رأسه فقال: «أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً، وصوروا فيه تلك الصور، أولئك شرار الخلق عند اللّه » (٥).

وعن ابن عباس ـ رضي اللّه عنه ـ قال: «لعن رسول اللّه ﷺ زَوَّارات القبور، والمتخذين عليها المساجد والسرُج». رواه أهل السنن ،كأبي داود ، والنسائي ، والترمذي. وقال :حديث حسن ، وفي بعض النسخ صحيح(٦).

---

(١) سبق تخريجه ص ٣١٧ .

(٢) سبق تخريجه ص ٢٥٣ .

(٣) مسلم في الجنائز (٩٧٢ / ٩٧) .

(٤) أبو داود في الصلاة (٤٩٢) ، والترمذي في الصلاة (٣١٧) وقال:«حديث فيه اضطراب»، وابن ماجة في المساجد(٧٤٥)، والدارمي في الصلاة ١/ ٣٢٣، وأحمد ٣/ ٨٣.

(٥) البخاري في الصلاة (٤٣٤) ومسلم في المساجد (٥٢٨ / ١٦) .

(٦) أبو داود في الجنائز (٣٢٣٦) ، والترمذي في الصلاة (٣٢٠) والنسائي في الجنائز (٢٠٤٣) .

وفي موطأ مالك عن النبي ﷺ أنه قال: «اللهم لا تجعل قبري وثناً يُعبَد»(١)، وفي سنن أبي داود عنه أنه قال: « لا تتخذوا قبري عيداً، ولا تتخذوا بيوتكم مقابر»(٢).

وأما العبادات في المساجد ؛ كالصلاة والقراءة والدعاء، ونحو ذلك ، فقد قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا﴾ [البقرة: ١١٤]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ﴾ الآية [التوبه:١٨]

وفي الترمذي عن النبي ﷺ قال: «إذا رأيتم الرجل يعتاد المسجد فاشهدوا له بالإيمان، فإن الله تعالى يقول: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾»(٣)الآية [التوبه:١٨] ،وقال تعالى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾الآية [الأعراف:٢٩] ، وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن:١٨] ، وقال تعالى :﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ ﴾ الآية[النور:٣٦]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ [البقرة:١٨٧].

وفي الصحيحين عنه ﷺ أنه قال: « صلاة الرجل في المسجد تَفْضُلُ على صلاته في بيته وسوقه بخمس وعشرين درجة» . وفي لفظ :«صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم بخمس وعشرين درجة»(٤). وفي الصحيح عنه ﷺ أنه قال: « أثقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر، ولو يعلمون ما فيهما لأتوهما ولو حبوا ، ولقد هممت أن آمر بالصلاة فتقام ، ثم آمر رجلاً فيصلي بالناس، ثم أنطلق برجال معي، معهم حُزَم من حَطَب، إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار»(٥).

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أنه قال: أتى النبي ﷺ رجل أعمى فقال: يا رسول الله، إنه ليس لي قائد يقودني إلى المسجد ، فسأل رسول الله ﷺ أن يرخص له فيصلي في بيته فرخص له. فلما ولى دعاه، فقال:« هل تسمع النداء بالصلاة؟» قال: نعم. قال :« فأجب»(٦).

وفيه ـ أيضاً ـ عن أبي سعيد ـ رضي الله عنه ـ قال: من سَرَّهُ أن يلقي الله غداً

(١) مالك فى قصر الصلاة فى السفر (٨٥) .

(٢) أبو داود فى المناسك (٢٠٤٢) .

(٣) الترمذى فى الإيمان(٢٦١٧)، وفى تفسير القرآن(٣٠٩٣)وقال:«هذا حديث حسن غريب».

(٤) البخارى فى الأذان (٦٤٨) ومسلم فى المساجد (٦٤٩ / ٢٤٥) .

(٥) مسلم في المساجد (٦٥١/٢٥٢).

(٦) مسلم فى المساجد (٦٥٣ / ٢٥٥) .

مسلماً، فليحافظ على هذه الصلوات حيث ينادي بهن، فإن الله شرع لنبيكم سنن الهدى، وإنهن من سنن الهدى ، ولو أنكم صليتم في بيوتكم ،كما يصلي هذا المتخلف في بيته، لتركتم سنة نبيكم، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم، وما من رجل يتطهر فيحسن الطهور، ثم يعمد إلى مسجد من هذه المساجد، إلا كتب الله له بكل خطوة يخطوها حسنة، ويرفعه بها درجة ، ويحط عنه بها خطيئة، ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق، ولقد كان الرجل يؤتي به يُهَادَي بين رجلين حتى يقام في الصف(١).

وهذا باب واسع ، قد نبهنا بما كتبناه على سبيل الهدى في هذا الأمر، الفارق بين أهل التوحيد الحنفاء أهل ملة إبراهيم، المتبعين لدين الله الذي بعث به رسله، وأنزل به كتبه، وبين من لبس الحق بالباطل ، وشاب الحنيفية بالإشراك.

قال تعالى: ﴿وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِن دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥] ، وقال تعالى : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ(٢) مِن رَّسُولٍ إِلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥] .

وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦] ، وقال تعالى: ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ ﴾ الآية [البينة: ٥] .

وقال تعالى : ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ . مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَلا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ . مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ [الروم: ٣٠-٣٢]

والله ـ سبحانه وتعالى ـ أعلم.

---

(١) مسلم في المساجد (٦٥٤ / ٢٥٧) .

وقوله: «يُهَادى بين رجلين»: أي: يمشي بينهما معتمدًا عليهما من ضعفه وتمايله. انظر :النهاية ٥/ ٢٥٥.

(٢) في المطبوعة :« أرسلنا من رسول» ، والصواب ما أثبتناه.

قَالَ شَيْخُ الإِسْلام ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ:

فَصـــل

وأما الصحابة والتابعون ، فقال غير واحد من الأئمة : إن كل من صحب النبي ﷺ أفضل ممن لم يصحبه مطلقاً، وعينوا ذلك في مثل معاوية ، وعمر بن عبد العزيز، مع أنهم معترفون بأن سيرة عمر بن عبد العزيز أعدل من سيرة معاوية، قالوا : لكن ما حصل لهم بالصحبة من الدرجة أمر لا يساويه ما يحصل لغيرهم بعلمه.

واحتجوا بما في الصحيحين أنه قال: «لا تَسُبُّوا أصحابي ، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أُحُد ذهبا لما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نَصِيفَه»(١)، قالوا : فإذا كان جبل أحد ذهباً لا يبلغ نصف مد أحدهم ، كان في هذا من التفاضل ما يبين أنه لم يبلغ أحد مثل منازلهم التي أدركوها بصحبة النبي ﷺ .

وفي المسألة بسط وبيان لا يحتمله هذا المكان.

(١) سبق تخريجه ص ٢٦٢

سُئِلَ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ـ عن رجلين تنازعا في ساب أبي بكر ، أحدهما يقول: يتوب اللّه عليه، وقال الآخر: لا يتوب اللّه عليه.

فَأَجَـــابَ :

الصواب الذي عليه أئمة المسلمين أن كل من تاب تاب اللّه عليه، كما قال اللّه تعالى: ﴿**قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ**﴾ [الزمر:٥٣] ، فقد ذكر في هذه الآية أنه يغفر للتائب الذنوب جميعاً؛ ولهذا أطلق وعمَّم. وقال في الآية الأخرى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ**﴾ [النساء:٤٨، ١١٦] فهذا في غير التائب ، ولهذا قيَّد وخصَّص.

وليس سَبُّ بعض الصحابة بأعظم من سب الأنبياء ؛ أو سب اللّه ـ تعالى ـ و اليهود والنصارى الذين يسبون نبينا سراً بينهم إذا تابوا وأسلموا قُبِلَ ذلك منهم باتفاق المسلمين، والحديث الذي يروي : «سَبُّ صحابتي ذَنْبٌ لا يُغْفَر»، كذب على رسول اللّه ﷺ ، والشرك الذي لا يغفره اللّه، يغفره لمن تاب باتفاق المسلمين، وما يقال: إن في ذلك حقاً لآدمي يجاب عنه من وجهين:

أحدهما : أن اللّه قد أمر بتوبة السارق و المُلَقِّب ونحوهما من الذنوب التي تعلق بها حقوق العباد، كقوله: ﴿**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ . فَمَن تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾ [المائدة:٣٨، ٣٩] وقال: ﴿**وَلا تَنَابَزُوا بِالأَلْقَابِ بِئْسَ الاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الإِيمَانِ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ**﴾ [الحجرات:١١]، ومن توبة مثل هذا أن يعوض المظلوم من الإحسان إليه بقدر إساءته إليه.

الوجه الثاني: أن هؤلاء متأولون، فإذا تاب الرافضي من ذلك، واعتقد فضل الصحابة، وأحبهم، ودعا لهم ، فقد بَدَّل اللّه السيئة بالحسنة، كغيره من المذنبين.

وَسُئِلَ عن جماعة اجتمعوا على أمور متنوعة في الفساد، ومنهم من إذا قرئ عليه أحاديث النبي ﷺ التي يكون راويها عبد الله بن مسعود ، أو قيل له هذا مذهب عبد الله ابن مسعود شرع في تنقيصه، وأخذ يقدح فيه، ويجعله ضعيف الرواية ، ويزعم أنه كان بين الصحابة منقوصا،حتى إن بعضهم لم يثبت في المصاحف قراءته، وأنه كان يحذف من القرآن المعوذتين؟

فَأَجَابَ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ:

ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ من أجلاء الصحابة، وأكابرهم، حتى كان يقول فيه عمر بن الخطاب: كُنَيْف (١) مُلِئَ علماً. وقال أبوموسى :ما كنا نعد عبد الله بن مسعود إلا من أهل بيت رسول الله ﷺ؛ من كثرة ما نرى دخوله وخروجه. وقال له ﷺ: «إذْنُكَ عليَّ أن تَرْفَعَ الحِجَاب، وأن تسمع بسِوَادي حتى أنهاك»(٢) .وفي السنن:« اقتدوا باللذين من بعدي : أبي بكر وعمر، وتمسكوا بِهَدْيِ ابن أم عَبْد»(٣).

وفي الصحيح:« من سره أن يقرأ القرآن غَضًّا كما أنزل، فليقرأ على قراءة ابن أم عَبْد»(٤)، ولما فتح العراق بعثه عليهم ليعلمهم الكتاب والسنة، فهو أعلم الصحابة الذين بعثهم إلى العراق، وقال فيه أبو موسى : لا تسألوني عن شيء ما دام هذا الحبر فيكم. وكان ابن مسعود يقول : لو أعلم أن أحداً أعلم بكتاب الله مني تبلغه الإبل لأتيته.

وهو أحد الثلاثة الذين سماهم معاذ بن جبل عند موته لما بكى مالك بن يُخَامِر السَّكْسَكِي ، فقال له معاذ بن جبل: ما يبكيك؟ فقال : والله ما أبكي على رحم بيني وبينك، ولا على دنيا أصيبها منك، ولكن أبكي على العلم والإيمان اللذين كنت أتعلمهما منك ، فقال: إن العلم والإيمان مكانهما من ابتغاهما وجدهما، اطلب العلم عند أربعة

---

(١) كُنَيْف: هو تصغير تعظيم للكِنْف. والكِنْف : الوِعَاء. انظر: النهاية ٤/ ٢٠٤، ٢٠٥.

(٢) مسلم في السلام (٢١٦٩/١٦) ، وابن ماجه في المقدمة (١٣٩)، وأحمد ٣٨٨/١، ٣٩٤، ٤٠٤.

وقوله : «بسوادي» : السِّوَاد: السِّرَار. يقال: ساودت الرجل مساودة إذا ساررته . قيل : هو من إدناء سوادك من سواده ، أي :شخصك من شخصه. انظر:النهاية ٢/ ٤١٩، ٤٢٠.

(٣) الترمذي في المناقب (٣٨٠٥) وقال:« حدث حسن غريب» والحاكم في المستدرك ٣/ ٧٥، ٧٦ وقال الذهبي:« سنده واه». والطبراني في الكبير (٨٤٢٦).

(٤) ابن ماجه في المقدمة (١٣٨) ، وأحمد ٧/١ ، ٢٦، ٣٨ وقال أحمد شاكر : « إسناده صحيح » (٣٥) .

وقوله : «غَضّا»: أي طريًا لم يتغير ، أراد : طريقته في القراءة وهيأته فيها . انظر : النهاية ٤/ ٣٧١.

فإن أعياك هؤلاء ؛ فسائر أهل الأرض أعجز، فسَمَّى له ابن مسعود، و أبيّ بن كعب، وعبد اللّه بن سلام وأظن الرابع أبا الدرداء.

وسئل على عن علماء الناس، فقال: واحد بالعراق ابن مسعود . وابن مسعود في العلم من طبقة عمر، وعلي ، وأبي، ومعاذ، وهو من الطبقة الأولى من علماء الصحابة، فمن قدح فيه أو قال : هو ضعيف الرواية فهو من جنس الرافضة الذين يقدحون في أبي بكر وعمر وعثمان، وذلك يدل على إفراط جهله بالصحابة ، أو زندقته ونفاقه.

سُئِلَ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ـ عن رجل يناظر مع آخر في «مسألة المصراة» ، وردها إذا أراد المشترى، فاستدل من ادعى جواز الرد بحديث أبي هريرة المتفق عليه[1]، فعارضه الخصم بأن قال: أبو هريرة لم يكن من فقهاء الصحابة، وقد أنكر عليه عمر بن الخطاب كثرة الرواية، ونهاه عن الحديث، وقال : إن عدت تحدث فعلت وفعلت، وكذا أنكر عليه ابن عباس ، وعائشة أشياء. فهل ما ذكره الخصم صحيح أم لا؟

وما يجب على من تكلم في أبي هريرة بهذا الكلام؟

فَأَجَــاب:

الحمد لله. هذا الراد مخطئ من وجوه:

أحدها : قوله: «إنه لم يكن من فقهاء الصحابة» فإن عمر بن الخطاب ولى أبا هريرة على البحرين ، وهم خيار المسلمين ، الذين هاجر وَفْدُهم إلى النبي ﷺ ، وهم وفد عبد القيس.

وكان أبو هريرة ـ أميرهم ـ هو الذي يفتيهم بدقيق الفقه، مثل: مسألة المطلقة دون الثلاث، إذا تزوجت زوجاً أصابها، هل تعود إلى الأول على الثلاث ـ كما هو قول ابن عباس وابن عمر، وهو مذهب أبي حنيفة ورواية عن عمر، بناء على أن إصابة الزوج تهدم ما دون الثلاث كما هدمت الثلاث ـ أو تعود على ما بقى كما هو قول عمر وغيره من أكابر الصحابة وهو مذهب مالك والشافعي، وأحمد في المشهور عنه، بناء على أن إصابة الزوج الثاني إنما هي غاية التحريم الثابت بالطلاق الثلاث، فهو الذي يرتفع بها، والمطلقة دون الثلاث لم تحرم، فلا ترفع الإصابة منها شيئاً ، فأفتى أبو هريرة بهذا القول. ثم سأل عمر فأقره على ذلك وقال: لو أفتيتَ بغيره لأوجعتك ضرباً.

وكذلك أفتى أبوهريرة في دقائق مسائل الفقه مع فقهاء الصحابة، كابن عباس وغيره من أشهر الأمور، وأقواله المنقولة في فتاويه تدل على ذلك. وإذا كان عمر وعلى أفقه من عمران بن حُصَين، وأبي موسى الأشعري، لم يخرجا بذلك من الفقه، وكذلك إذا كان معاذ وابن مسعود ونحوهما أفقه من أبي هريرة وعبد الله بن عمر ونحوهما، لم يخرجا بذلك من الفقه.

(١) البخاري في البيوع (٢١٥١) ، ومسلم في البيوع (١٥٢٤/ ٢٣-٢٦).

الثاني: أن يقال لهذا المعترض: جميع علماء الأمة عملت بحديث أبي هريرة فيما يخالف القياس والظاهر، كما عملوا جميعهم بحديثه عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها»(١). وعمل أبو حنيفة مع الشافعي وأحمد وغيرهما بحديثه عن النبي ﷺ: «من أكل أو شرب ناسياً فلْيُتِمَّ صَوْمَه، فإنما أطعمه الله وسَقَاه»(٢) مع أن القياس عند أبي حنيفة أنه يفطر، فترك القياس لحديث أبي هريرة، ونظائر ذلك تطول.

ومالك مع الشافعي وأحمد عملوا بحديث أبي هريرة في غسل الإناء من ولوغ الكلب سبعاً (٣)، مع أن القياس عند مالك أنه لا يغسل؛ لأنه طاهر عنده، بل الأئمة يتركون القياس لما هو دون حديث أبي هريرة، كما ترك أبو حنيفة القياس في مسألة «القهقهة» بحديث مرسل لا يعرف من رواه من الصحابة وحديث أبي هريرة أثبت منه باتفاق الأمة.

الثالث: أن يقال : المحدث إذا حفظ اللفظ الذي سمعه لم يضره ألا يكون فقيها، كالملقنين بحروف القرآن، وألفاظ التشهد والأذان ونحو ذلك. وقد قال ﷺ: «نَضَّرَ الله امرأ سمع حديثًا فبَلَّغَه إلى من لم يسمعه، فَرُبَّ حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه»(٤) ، وهذا بين في أنه يؤخذ حديثه الذي فيه الفقه من حامله، الذي ليس بفقيه، ويأخذ عمن هو دونه في الفقه، وإنما يحتاج في الرواية إلى الفقه إذا كان قد روى بالمعنى، فخاف أن غير الفقيه يغير المعنى وهو لا يدري.

و أبو هريرة كان من أحفظ الأمة، وقد دعا له النبي ﷺ بالحفظ قال: فلم أنْسَ شيئاً سمعته بعد (٥) ؛ ولهذا روى حديث المُصَرَّاة (٦) وغيره بلفظ رسول الله ﷺ (٧).

الرابع : أن الصحابة كلهم كانوا يأخذون بحديث أبي هريرة، كعمر وابن عمر وابن

---

(١) البخاري في النكاح (٥١٠٨-٥١١٠)، ومسلم في النكاح (١٤٠٨/ ٣٣)، وأبو داود في النكاح (٢٠٦٥)، والترمذي في النكاح (١١٢٦)، وأحمد ٢/ ٤٠١، ٤٢٣.

(٢) البخاري في الصوم (١٩٣٣)، ومسلم في الصيام (١١٥٥/ ١٧١)، وابن ماجه في الصيام (١٦٧٣)، وأحمد ٢/ ٣٩٥، ٤٢٥، وغيرهم.

(٣) البخاري في الوضوء (١٧٢) ، ومسلم في الطهارة(٢٧٩/ ٨٩-٩٢)، وأبو داود في الطهارة(٧٣)، والترمذي في الطهارة (٩١)، وابن ماجه في الطهارة(٣٦٣)،(٣٦٤) وأحمد ٢/ ٤٢٧، ٤٨٠، وغيرهم.

(٤) أبو داود فى العلم (٣٦٦٠) والترمذى فى العلم (٢٦٥٦) وقال : « حديث حسن » .

(٥) البخاري في العلم (١١٩) ومسلم فى فضائل الصحابة (٢٤٩٢ / ١٥٩) .

(٦) المُصَرَّاة: الناقة أو البقرة أو الشاة يُجمع اللبن في ضَرْعها ويُحبس قبل بيعها بأيام، وقد نهى النبي ﷺ عن ذلك لأنه خداع وغش. انظر: النهاية ٣/ ٢٧.

(٧) سبق تخريجه ص ٣٢٥ .

عباس وعائشة ، ومن تأمل كتب الحديث عرف ذلك.

الخامس : أن أحداً من الصحابة لم يطعن في شيء رواه أبو هريرة ، بحيث قال: إنه أخطأ في هذا الحديث، لا عمر ولا غيره، بل كان لأبي هريرة مجلس إلى حجرة عائشة، فيحدث ويقول: يا صاحبة الحجرة، هل تنكرين مما أقول شيئًا ؟ فلما قضت عائشة صلاتها لم تنكر مما رواه، لكن قالت: إن رسول الله ﷺ لم يكن يسرد الحديث سردكم، ولكن كان يحدث حديثاً لو عده العاد لحفظه، فأنكرت صفة الأداء لا ما أداه.

وكذلك ابن عمر قيل له: هل تنكر ما يحدث أبو هريرة شيئاً ؟ فقال: لا، ولكن أخبر وجبنا، فقال أبو هريرة: ما ذنبي أن كنت حفظت ونسوا. وكانوا يستعظمون كثرة روايته حتى يقول بعضهم: أكثر أبو هريرة، حتى قال أبو هريرة: الناس يقولون: أكثر أبو هريرة، والله الموعد ؛ أما إخواني من المهاجرين، فكان يشغلهم الصَّفْقُ (١) بالأسواق. وأما إخواني من الأنصار ، فكان يشغلهم عمل أموالهم، وكنت امرأ مسكينا ألزم رسول الله ﷺ ، فكنت أشهد إذا غابوا، وأحفظ إذا نسوا. ولقد حدثنا رسول الله ﷺ حديثاً، ثم قال : «أيكم يبسط ثوبه؟»، فبسطت ثوبي. فدعا لي. فلم أنسَ بعد شيئا سمعته منه ﷺ(٢).

وروى عنه أنه كان يجزئ الليل ثلاثة أجزاء : ثلثاً يصلي، وثلثاً يكرر على الحديث، وثلثًا ينام.

فقد بين أن سبب حفظه ملازمة النبي ﷺ ، وقطع العلائق ودعاؤه له.

وكان عمر بن الخطاب يستدعى الحديث من أبي هريرة، ويسأله عنه ولم ينهه عن رواية ما يحتاج إليه من العلم الذي سمعه من النبي ﷺ ، ولا توعده على ذلك. ولكن كان عمر يحب التثبت في الرواية ؛ حتى لا يجترئ الناس فيزداد في الحديث.

ولهذا طلب من أبي موسى الأشعري من يوافقه على حديث الاستئذان، مع أن أبا موسى من أكابر الصحابة وثقاتهم باتفاق الأئمة.

السادس : أن الصحابة كانوا يرجعون في مسائل الفقه إلى من هو دون أبي هريرة في الفقه ، كما رجع عمر بن الخطاب إلى حَمَل بن مالك وغيره في دية الجنين، وكما رجع عثمان بن عفان إلى الفُرَيْعَة بنت مالك في لزوم المتوفي عنها لمنزل الوفاة، وكما رجع عمر ابن الخطاب وغيره في توريث المرأة من دية زوجها، إلى الضحاك بن سفيان الكلابيّ.

(١) الصَّفْقُ: هو أن يضرب كل من البائع والمشترى يده على يد الآخر، عند البيع ، وبهذا يكون قد وجب البيع. انظر: المصباح المنير، مادة «صفق».

(٢) مسلم في فضائل الصحابة (٢٤٩٢/١٥٩)، وأحمد ٢/ ٢٤٠ ، ٢٧٤، ٣٣٤.

وكما رجع زيد بن ثابت وغيره إلى امرأة من الأنصار في سقوط طواف الوداع عن الحائض.

وكذلك ابن مسعود لما أفتى المفوضة المتوفى عنها بمهر المثل، فقام رجال من أشجع فشهدوا أن رسول الله ﷺ قضى في بَرْوَع بنت وَاشِق بمثل ما قضيت به، ففرح عبد الله بذلك فرحاً شديداً [1]! وأبو بكر الصديق ورَّث الجدة بحديث المغيرة بن شعبه، ومحمد ابن سلمة، ونظائر هذا كثيرة.

السابع: أن يقال: المخالف لحديث أبي هريرة في المصراة، يقول: إنه يخالف الأصول أو قياس الأصول.

فيقال له : بل القول فيه كالقول في نظائره التي اتبعت فيها النصوص، فهذا الحديث ورد فيما يخالف غيره لا فيما يماثل غيره؛ والقياس هو التسوية بين المتماثلين، والتفريق بين المختلفين، وذلك أن من خالفه يقول: إنه أثبت الرد بالمعيب، وقدر بدل المتلف ، بل إن كان من المثليات ضمن بمثله وإلا فقيمته، وهذا مضمون بغير مثل ولا قيمة، وجعل الضمان على المشترى والخراج بالضمان.

فيقال له : الرد يثبت بالتدليس ، ويثبت باختلاف الصفة باتفاق الأئمة، والمدلس الذي أظهر أن المبيع على صفة وليس هو عليها كالواصف لها بلسانه، وهذا النوع من الخيار غير خيار الرد بالعيب.

ويقال له : المشترى لم يضمن اللبن الحادث على ملكه، ولكن ضمن ما في الضرع، فإنه لما اشترى المصراة وفيها لبن تلف عنده، كان عليه ضمانه، وإنما قدر الشارع البدل ؛ لأنه اختلط اللبن القديم باللبن الحادث، فلم يبق يعرف مقدار اللبن القديم.

فلهذا لم يمكن ضمانه بمثله ولا بقيمته، فقدر الشارع في ذلك بدلا يقطع به النزاع، كما قدر ديات النفس وديات الأعضاء ومنافعها، ونحو ذلك من المقدرات التي يقطع بها نزاع الناس، فإنه إذا أمكن العلم بمقدار الحق ، كان هو الواجب . وإذا تعذر ذلك شرع الشارع ما هو أمثل الطرق وأقربها إلى الحق.

فتارة يأمر بالخَرْصِ [2] إذا تعذر الكيل أو الوزن، إقامة للظن مقام العلم عند تعذر

---

(١) أبو داود في النكاح (٢١١٤)، والترمذي في النكاح (١١٤٥) وقال: «حديث حسن صحيح» ، والنسائي في النكاح (٣٣٥٥)، وابن ماجه في النكاح (١٨٩١)، وأحمد ١/ ٤٤٧، ٤٤٨ .

(٢) الخَرْصُ: الحَزْر. يقال: خرصت النخلة :إذا حزرت ما عليها من التمر، فهو من الخَرْص، أي: الظن؛ لأن الحَزْر إنما هو تقديرُ بِظَنٍّ. انظر: لسان العرب، مادة «خَرَص».

العلم، ويأمر بالاستهام لتعيين المستحق عند كمال الإبهام. وتارة يقدر بدل الاستحقاق إذا لم يكن طريق آخر لقطع الشقاق، ورد المشترى للصاع بدل ما أخذ من اللبن من هذا الباب.

وفي المسألة حكاية ثانية، ذكرها أبو سعيد بن السمعاني عن الشيخ العارف يوسف الهمداني، عن الشيخ الفقيه أبي إسحاق الشيرازي ، عن القاضي أبي الطيب الطبري ، قال : كنا جلوساً بالجامع ببغداد ، فجاء خراساني سألنا عن المصراة ، فأجبناه فيها، واحتججنا بحديث أبي هريرة، فطعن في أبي هريرة، فوقعت حية من السقف ، وجاءت حتى دخلت الحلقة وذهبت إلى ذلك الأعجمي فضربته فقتلته.

ونظير هذه ما ذكره الطبراني في كتاب السنة عن زكريا بن يحيى الساجي قال: كنا نختلف إلى بعض الشيوخ لسماع حديث رسول الله ﷺ ، فاسترعنا في المشي، ومعنا شاب ماجن. فقال: ارفعوا أرجلكم عن أجنحة الملائكة، لا تكسروها. قال: فما زال حتى جفته رجلاه، ولهذا نظائر ، نسأل الله تعالى الاعتصام بكتابه، و سنة رسوله ﷺ واتباع ما أقام من دليله، والله ـ سبحانه ـ أعلم.

وَسُئِلَ ـ أَيْضًا ـ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ـ عن فرقة من المسلمين يقرون بالشهادتين ويصومونَ ، ويحجون ويخرَجون الزكاة، ويجاهدون أنفسهم في مرضاة اللّه، غير أنهم يكفرون سابّي صحابة النبي ﷺ، ولم يرجوا لأحد توبة إذا تاب وأن المصر على ذلك مخلد في النار، ومن قال بتوبتهم يسمونهم الرجوية ولا يصلون إلا مع من يتحققون عقيدته، وما يتفوه أحدهم من شيء أو يسأل عن شيء إلا يقول: إن شاء اللّه. فهل هم مصيبون في أفعالهم؟ أم مخطئون في أقوالهم؟

فَأَجَـــاب :

الحمد للّه ، هؤلاء قوم مسلمون لهم ما لأمثالهم من المسلمين، يثيبهم اللّه على إيمانهم باللّه ورسوله، وطاعتهم للّه ورسوله، ولا يذهب بذلك إيمانهم وتقواهم بما غلطوا فيه من هذه المسائل ، كسائر طوائف المسلمين الذين أصابوا في جمهور ما يعتقدونه ويعملونه، وقد غلطوا في قليل من ذلك، فهؤلاء بمنزلة أمثالهم من المسلمين.

وقولهم: إن توبة سابِّ الصحابة لا تقبل، وأنه مخلد في النار خطأ، بل الذي عليه السلف والأئمة كالأئمة الأربعة وغيرهم : أن توبة الرافضي تقبل كما تقبل توبة أمثاله، والحديث الذي يروي : «سب صحابتي ذنب لا يغفر» حديث باطل لم يروه أحد من أهل العلم، ولو قدر صحته فالمراد به من لم يتب، فإن اللّه يأخذ حق الصحابة منه.

وأما من تاب فقد قال اللّه تعالى: ﴿ **قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ** ﴾ [الزمر:٥٣]، وهذا في حق التائب، أخبر: أنه يغفر جميع الذنوب، وسابُّ الصحابة إذا كان يعتقد جواز ذلك فهذا مبتدع ضال كسائر الضلال، والحق في ذلك للّه ، كمن سب الرسول معتقداً أنه ساحر أو كاذب، فإذا أسلم هذا قبل اللّه إسلامه. وكذلك الرافضي إذا تبين له الحق وتاب قبل اللّه منه، وإن كان يقر بتحريم ذلك فهذا ظالم ، كمن قذف غيره واغتابه، ومظالم العباد تصح التوبة منها، ويدعو لهم ويثني عليهم بقدر ما لعنهم وسبهم، فإن الحسنات يذهبن السيئات.

وإذا قال القائل : هذا حَجَر، وقال : لا أقطع بأن هذا حجر فهذا مخطئ ، لكن إن

كان مراده أني إذا قطعت بأنه حجر فقد جعلت اللّه عاجزاً عن تغيره، فإنه يقال له : بل هو الآن حجر ـ قطعاً ـ واللّه قادر على تغييره وإن كان مراده بقوله: إن شاء اللّه: أن اللّه قادر على تغييره، فهذا المعنى صحيح، وإن كان شاكاً في كونه حجراً فهذا متجاهل، يعزر على ذلك.

وتجوز الصلاة خلف كل مسلم مستور باتفاق الأئمة الأربعة وسائر أئمة المسلمين، فمن قال: لا أصلي جمعة ولا جماعة إلا خلف من أعرف عقيدته في الباطن، فهذا مبتدع مخالف للصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين الأربعة وغيرهم، واللّه أعلم.

آخر ما وجد من كتاب

مفصل الاعتقاد

ويليه كتاب

الأسماء والصفات


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

فهرس المجلد الرابع

الموضوع **الصفحة**



رقم الإيداع : ٥٨٩٠ / ١٩٩٧ م

I.S.B.N:977 - 15 - 0198 - 4



